

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العدل

مشروع تمهيدي لقانون يتضمن القانون التجاري

أفريل 2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العدل

مشروع تمهيدي لقانون يتضمن القانون التجاري.

(عرض أسباب)

يندرج مشروع هذا القانون في إطار التوجه الاقتصادي الجديد للدولة الذي يصبو إلى ترقية مناخ الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال والتجارة، حيث جاء في إطار استكمال الترسانة القانونية التي وضعت لهذا الغرض، على غرار القانون 18-22 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار والقانون العضوي رقم 10-22 المؤرخ في 09 جوان 2022 المتعلق بالتنظيم القضائي والقانون 13-22 المؤرخ في 12 جويلية 2022 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات المدنية والإدارية اللذين استحدثا المحاكم التجارية ونظما اختصاصاتها وعملها.

وفي هذا السياق، يهدف هذا المشروع إلى وضع الإطار القانوني للأعمال التجارية بمختلف أنواعها، كما أنه ينظم المعاملات التجارية بصفة دقيقة وواضحة ومفصلة قصد تحسين مناخ الأعمال بتشجيع المستثمرين الوطنيين والأجانب للاستثمار في الجزائر وذلك من خلال تكييف المنظومة التشريعية الوطنية مع متطلبات النشاطات التجارية الراهنة على المستويين المحلي والدولي، لاسيما في ظل التطور الاقتصادي والتبادلات التجارية وظهور أشكال جديدة من النشاطات التجارية، وعليه كان لابد من وضع أحكام قانونية جديدة تتكيف والتطور الاقتصادي والحركة التجارية، مع ضمان احترام المعايير والاتفاقات الدولية في هذا المجال.

وقد استقر الرأي على وضع قانون جديد عوضا عن تعديل القانون الساري المفعول نظرا للعدد المعتبر للمواد المستحدثة التي تضمنت أحكاما جديدة، والعدد الكبير للمواد المعدلة لأحكام القانون الساري المفعول.

كما أنه ولضمان نجاعة القانون، تم تجميع أهم النصوص ذات الصلة بالتجارة في إطار هذا المشروع، إذ عمل هذا المشروع على معالجة المسائل التالية:

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE LA JUSTICE

AVANT PROJET DE LA LOI PORTANT CODE DE COMMERCE.

EXPOSE DES MOTIFS

Le présent projet de loi s'inscrit dans le cadre de la nouvelle orientation économique de l'Etat, qui aspire à promouvoir les investissements, améliorer le climat des affaires et de commerce. Il vient compléter l'arsenal juridique déjà élaboré, telle que la nouvelle loi sur les investissements, les deux lois portant code de procédure civile et administrative et l'organisation judiciaire ayant institué les tribunaux de commerce et réglementé leurs compétences et fonctionnement.

Dans ce contexte, le présent projet de loi a pour objet de mettre en place le cadre juridique des activités commerciales de toute nature et de réglementer les transactions commerciales de manière précise, claire et détaillée en vue d'améliorer le climat des affaires et encourager les investisseurs nationaux et étrangers à investir en Algérie et ce par l'adaptation du dispositif législatif national aux exigences de l'activité commerciale actuelle aussi bien au niveau local qu'international, notamment à la lumière du développement des échanges commerciaux et de l'émergence de nouvelles formes d'activités commerciales. En conséquence, la mise en place de nouvelles dispositions juridiques adaptées au développement économique et aux échanges commerciaux devenues nécessaires, bien entendu, les normes et conventions internationales en la matière sont prises en compte.

Ainsi, l'élaboration d'une nouvelle loi au lieu de modifier celle en vigueur est l'option choisie en raison du nombre considérable de nouveaux articles créés et du grand nombre d'articles modifiant les dispositions de la loi en vigueur.

Et en vue d'assurer son efficacité, le présent projet de loi a regroupé les textes importants liés au commerce. Ainsi, le présent projet a traité des questions suivantes:

تقنين بعض البيوع التجارية:

من أجل تنظيم وتأطير المعاملات التجارية ومكافحة السوق الموازية، تم إدراج في هذا المشروع بعض البيوع الرائجة في الحياة اليومية للمواطن غير منصوص عليها في القانون الحالي، منها تلك المنصوص عليها في القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية أو في نصوص تنظيمية.

استحداث أحكام تتعلق بالعمليات البنكية والمؤسسات المالية المؤهلة:

عمد هذا المشروع على سد الفراغ في مجال العمليات البنكية من خلال إدراج أحكام لم تكن واردة في القانون الساري المفعول مثل الاعتماد المستندي والاعتماد العادي وكذا الحساب الجاري الذي وبالرغم من استعماله من طرف شريحة كبيرة من المواطنين لم يتم إدراجه ضمن القوانين السابقة، حيث تم تعريفه من خلال هذا المشروع وضبط أحكامه.

تبسيط إبرام العقود التجارية:

ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذا المشروع وجب وضع قواعد تتسم بالمرونة لتحقيق السرعة التي تتطلبها الأنشطة والمعاملات التجارية، كما تم تدعيم مبدأ الائتمان وتكريس الطرق الحديثة في المعاملات.

كرس هذا المشروع مبدأ سلطان إرادة أطراف العقد بالتخلي عن قيد الشكلية (الرسمية) في بعض العقود التجارية التي كان شرطاً أساسياً فيها مسبقاً مثل عقود بيع المحل التجاري في ظل القانون التجاري الساري المفعول وذلك بهدف رفع العراقيل التي تعيق المعاملات التجارية وتقلل من تكلفتها من أجل تشجيع الاستثمار وتحفيز المبادرات وتكريس مبدأ حرية التجارة والصناعة وتحرير الاقتصاد الوطني من العراقيل والبيروقراطية، مع بقاء حقوق الدولة محفوظة وذلك من خلال اشتراط التسجيل في جميع العقود دون استثناء رسمية كانت أو عرفية.

وتماشياً مع مبدأ التخفيف من قيد الشكلية في العقود، وسع المشروع من مجال الإثبات في المادة التجارية، إذ يمكن كأصل، إثبات الأعمال التجارية بجميع وسائل الإثبات.

Réglementation de certaines ventes commerciales :

Afin de réglementer et d'encadrer les transactions commerciales et de lutter contre le marché parallèle, certaines ventes courantes dans la vie quotidienne du citoyen qui ne sont pas réglementées par la loi en vigueur ont été incluses dans le cadre du présent projet, y compris celles prévues par la loi n°18/05 du 10/05/2018 relative au commerce électronique ou dans des textes réglementaires.

Introduction des dispositions relatives aux opérations bancaires et aux institutions financières éligibles :

Le présent projet vise à combler le vide en matière d'opérations bancaires par la création de nouvelles dispositions non prévues dans la loi en vigueur tels que le crédit documentaire et le crédit ordinaire ainsi que le compte courant qui n'a pas été prévu par les lois précédentes bien qu'il est utilisé par une large frange de citoyens, il est donc défini en vertu du présent projet et ses dispositions ont été clarifiées.

Simplification de l'établissement des contrats commerciaux :

Afin d'atteindre les objectifs visés par le présent projet, il est devenu nécessaire d'élaborer des règles souples pour assurer la célérité requise par les activités et les transactions commerciales. Le principe du crédit a été renforcé et des formes nouvelles de transactions ont été consacrées.

Le présent projet a consacré le principe de l'autorité de la volonté des parties au contrat en renonçant à la contrainte formelle (authenticité) qui était une condition préalable pour certains contrats commerciaux, tels que les contrats de vente du fonds de commerce en vertu du code de commerce en vigueur ; et ce pour lever les obstacles entravant les transactions commerciales et de réduire leur coût afin d'encourager l'investissement, stimuler les initiatives et consacrer le principe de la liberté du commerce et de l'industrie et de libérer ainsi l'économie nationale des entraves et de la bureaucratie qui la caractérisent, tout en préservant les droits de l'Etat par l'obligation d'enregistrement de tous les actes sans exception, qu'ils soient authentiques ou sous seing privé.

En harmonie avec le principe d'allègement des formalités des actes, ce projet a élargi le champ des moyens de preuve en matière commerciale, où il est possible, en principal, de prouver les actes de commerce par tout moyen de preuve.

رفع بعض الإشكالات عن المحل التجاري:

إعتباراً أن المحل التجاري يشكل أحد أهم محاور النشاط التجاري، عمل هذا المشروع على تكييف الأحكام المنظمة له مع واقع المعاملات التجارية ومستجداتها، لإضفاء المرونة عليها من خلال اعتماد العملاء والشهرة فقط كعنصرين إلزاميين في تكوين المحل التجاري، بهدف التخلص من الإشكالات التي يعرفها النشاط التجاري بسبب العناصر الأخرى المكونة له، سيما الحق في الإيجار. ومن جانب آخر ولنفس الغرض، تم التخلي عن إلزامية الشكلية في بيع ورهن المحل التجاري.

ومن جهة أخرى، أصبحت العقارات أو المحلات المخصصة للمؤسسات التعليمية الخاصة في ظل هذا المشروع تخضع لأحكام الإيجارات التجارية بالنظر إلى انتشارها وأهمية مداخلها، وهذا ما سيمكن الدولة من استيفاء حقوقها المالية التي من شأنها تزويد الخزينة العمومية بمبالغ مالية معتبرة.

تبسيط الإجراءات المتعلقة بالأوراق التجارية:

عمل المشرع الجزائري على مواكبة عصر العولمة والتطور التكنولوجي من خلال القانون رقم 02/05 المؤرخ في 06 فبراير 2005 المعدل والمتمم للقانون التجاري بإدراج وسائل الدفع الحديثة، وقد حرص هذا المشروع على تدعيم وتعميم هذه الوسائل بما يتماشى مع الاقتصاد الحالي والمستقبلي وذلك بإدخال تعديلات تتلاءم و حداثة الأوراق التجارية من شأنها تسهيل وتبسيط إجراءات الاحتجاج، حيث تم تعويض هذا الإجراء ببيان الامتناع عن الدفع الصادر عن المسحوب عليه ومنح البنوك فترة وجيزة تسمح له بالتأكد من أسباب عدم الدفع وعلاوة على ذلك، فقد تم تكريس وسائل الاتصال الحديثة في طرق تبليغ عارض الدفع في حالة رفض الوفاء بالشيك.

وفي إطار تدعيم الائتمان في المعاملات، قام هذا المشروع بتشجيع اللجوء إلى إجراء التسوية والتخفيف من استعمال عقوبة المنع من إصدار شيكات، وتوسيع مجال إصدار البطاقات النقدية وجعلها تخص الأعضاء المنتسبين للنظام النقدي المستحدث بإنشاء شركات النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك تسهيلاً لمستعملي البطاقات بين البنوك.

تبسيط إجراءات إنشاء الشركات:

تعتبر المؤسسة والشركة التجارية من خلايا النسيج الاقتصادي الوطني باعتبارها عامل أساسي في إحداث النمو الاقتصادي، لاسيما من خلال مساهمتها في زيادة وتنوع المعاملات التجارية ورفع مستوى الإنتاج الوطني وخلق فرص العمل، مما ينتج عنه انتعاش للاقتصاد الوطني. ولهذه الاعتبارات، فإنه كان يتوجب العمل على تشجيع إنشاء الشركات وهو ما تم تكريسه بتيسير الإجراءات المقررة لذلك هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه يتعين حماية هذه الشركات بغرض ضمان الحماية الاقتصادية والاجتماعية للوطن.

Lever de certaines entraves liées au fonds de commerce :

Le fonds de commerce, étant l'un des axes les plus importants de l'activité commerciale, le présent projet a adapté les dispositions réglementaires en lien avec la réalité des transactions commerciales, en vue d'une certaine souplesse à travers la prise en compte uniquement de la clientèle et de la renommée comme deux éléments obligatoires dans la constitution du fonds de commerce. Ceci intervient afin d'éliminer les problèmes entravant l'activité commerciale et des autres éléments qui la composent, notamment le droit au bail. Et dans le même sillage, l'obligation de formalité de vente et d'hypothèque du fonds de commerce n'est plus exigée.

En outre ce projet, les fonds de commerce destinés aux établissements d'enseignement sont désormais soumis aux dispositions des baux commerciaux compte tenu de leur étendue et de l'importance de leurs revenus. Cette nouvelle disposition pourra profiter à l'État dans l'exercice de ses droits financiers pour doter le trésor public de sommes d'argent importantes.

Simplification des procédures relatives aux effets de commerce :

Le législateur algérien s'est adapté à l'ère de la mondialisation et du développement technologique à travers la loi 05/02 du 06/02/2005 en introduisant les moyens de paiement modernes. Le présent projet a résolu de renforcer et de vulgariser ces moyens en adéquation avec l'économie actuelle et future par l'insertion de modifications compatibles avec la modernité des effets de commerce qui facilitent et simplifient les procédures en compensant par une déclaration de refus de paiement émise par le tiré. Pour répondre à une réalité pratique, il est proposé d'accorder à la banque un court délai pour lui permettre de vérifier les motifs de non-paiement par chèque. En convergence avec l'évolution des moyens de communication modernes, la notification au payeur en cas de refus de paiement du chèque a été élargie.

Dans le cadre du renforcement du crédit dans les transactions, le présent projet a favorisé le recours au règlement, l'allègement de peine d'interdiction d'émettre des chèques et l'élargissement du champs d'émission des cartes de paiement étendu aux adhérents du système de paiement introduit avec la création de la Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique, afin de faciliter l'utilisation des cartes interbancaires.

Simplification des procédures de création des sociétés :

L'entreprise et la société commerciale sont considérées comme des cellules du tissu économique national, car elles sont un facteur clé de la croissance économique, notamment par leur contribution à augmenter et diversifier les transactions commerciales, à élever le niveau de la production nationale et à créer des opportunités d'emploi, ce qui se traduira par une relance économique nationale. Pour ces considérations, il fallait œuvrer pour favoriser l'implantation des sociétés, ce qui a été consacré par la simplification des procédures prévues à cet effet, et d'autre part, il est nécessaire de protéger ces sociétés afin d'assurer la protection économique et sociale du pays.

تميزت الأحكام الجديدة المتعلقة بالشركات بالتخلي عن إلزامية الطابع الرسمي لعقود إنشاء بعض شركات الأشخاص، مع تفعيل دور المركز الوطني للسجل التجاري في مجال مراقبة هذه العقود، لتسهيل عملية إنشاء هذا النوع من الشركات وذلك بهدف تحفيز الشباب على إنشاء شركات والذي من شأنه إنعاش الاقتصاد الوطني وخلق الثروة. وبالنسبة للشركة ذات المسؤولية المحدودة، فقد أقرت الأحكام الجديدة حماية الشركاء الأقلية فيها حيث تم تمكينهم من إقامة دعوى مسؤولية ضد المسيرين والمطالبة بالتعويض في حالة وقوع الضرر.

أما بخصوص شركة المساهمة ونظرا لأهميتها في النسيج الاقتصادي للبلاد، فقد تم رفع رأسمالها في حالة لجونها للادخار إلى 10 ملايين دينار جزائري و 05 ملايين دينار جزائري في حالة عدم لجونها للادخار، وتم إلزام المساهمين بدفع مقابل الأسهم النقدية وتحرير الأسهم العينية مع رفع نسبتها عند الاكتتاب إلى النصف وتقليص مدة وفاء الزيادة إلى سنتين وذلك تجنباً لتأسيس شركات وهمية.

ومن جهة أخرى، تم تكريس نظرية حوكمة تسيير المؤسسة من خلال إقرار استقلالية أجهزة الإدارة بفصل منصب المدير العام عن منصب رئيس مجلس الإدارة، وذلك بهدف ترسيخ الشفافية في التسيير وعدم الجمع في ممارسة منصبتين في أن واحد، كما منح للمساهمين المؤسسين للشركة بموجب العقد التأسيسي إمكانية تحديد أسهم الضمان التي يمتلكها القائم بالإدارة لضمان احترافية هذا الجهاز وكذلك لوضع حد للأرباح الصورية وتفعيل دور القائم بالإدارة.

استحداث الصكوك وتنظيمها:

تم بموجب هذا المشروع استحداث وتنظيم أحكام الصكوك باعتبارها سندات استثمارية تصدرها شركة المساهمة أو الدولة وذلك مساهمة للتشريعات المقارنة في الدول الإسلامية التي تسعى إلى تشجيع الاستثمار وجلب فئات مختلفة من المستثمرين، بما فيهم أولئك الذين لا يتعاملون بالفوائد الربوية، إذ تخول الصكوك للمستثمر حق الملكية في الشئوع للأصول محل المشروع، بدلا من الحصول على فوائد ربوية.

استحداث إجراءات إنقاذ المؤسسات:

عمد هذا المشروع على حماية المؤسسات والشركات التجارية التي تتعرض لصعوبات مالية واقتصادية وذلك بإقرار إجراءات للوقاية والتسوية الودية من أجل إنقاذ الشركة قبل وصولها لمرحلة التوقف عن الدفع، والهدف من هذه الإجراءات هو وقاية الشركة وحمايتها من إجراءات التسوية القضائية والإفلاس، تحقيقا للعديد من المصالح، مصلحة الشركة من جهة بعدم السماح بتوقف نشاطها الذي يدر عليها الأرباح ومصلحة الدائنين باستيفاء ديونهم، ومن جهة أخرى، مصلحة عامة تتمثل في الحفاظ على مناصب الشغل وإنعاش الحياة الاقتصادية.

Les nouvelles dispositions relatives aux sociétés se sont caractérisées par le retrait du caractère authentique des actes de constitution de certaines sociétés de personnes, tout en activant le rôle du centre national du registre du commerce en matière de contrôle de ces actes afin de faciliter la création de ce genre de société, et en vue d'inciter les jeunes à recourir à la création d'entreprises à même de relancer l'économie nationale et créer de la richesse. Quant aux sociétés à responsabilité limitée, ces nouvelles dispositions ont prévu la protection des associés minoritaires en les autorisant à engager une action en responsabilité contre les gérants et à réclamer des indemnités en cas de préjudice.

Et au vu de l'importance de la société par actions dans le tissu économique du pays, son capital social est ramené à 10 millions de dinars algériens au cas où elle recourrait à l'appel public à l'épargne, et à 05 millions de dinars algériens dans le cas contraire. Afin d'éviter la création de sociétés fictives, les actionnaires sont obligés de payer les actions en numéraire et de libérer les actions en nature en augmentant de moitié leur pourcentage à la souscription et en réduisant le délai de paiement de l'augmentation à deux ans.

D'autre part, la théorie de la gouvernance de l'entreprise a été consacrée en prévoyant l'indépendance des organes de direction par la séparation du poste de directeur général de celui de président du conseil d'administration et cela afin d'établir une transparence dans la gestion et d'éviter le cumul de l'exercice de deux fonctions à la fois. Il a été également accordé aux actionnaires fondateurs de la société en vertu des statuts, la possibilité de spécifier les actions de garantie détenues par le chargé d'administration pour assurer le professionnalisme de cet organe, mettre fin aux dividendes fictifs et activer le rôle du chargé de l'administration.

Création et réglementation des Sukuk :

Dans le cadre de ce projet, les dispositions des sukuk ont été créées et réglementées étant des obligations d'investissement émises par la société par actions ou l'État, conformément à la législation comparée des pays musulmans qui vise à encourager l'investissement et à attirer différentes catégories d'investisseurs, y compris ceux qui ne traitent pas avec des intérêts usuraires, car les sukuk accordent à l'investisseur le droit de co-propriété sur les actifs communs du projet, au lieu d'obtenir des intérêts usuraires.

Institution de procédures de sauvegarde des entreprises :

Le présent projet vise à protéger les entreprises et sociétés commerciales faisant face à des difficultés financières et économiques et ce en adoptant des procédures de prévention et de règlement amiable afin de sauver l'entreprise avant qu'elle n'atteigne le stade de cessation de paiement. L'objectif de ces procédures est de prévenir et protéger l'entreprise de la procédure de règlement judiciaire et de faillite et cela dans son intérêt d'une part, en évitant la cessation de ses activités génératrices de profits, ainsi que l'intérêt des créanciers de recouvrer leurs créances, et d'autre part, l'intérêt général en préservant les emplois et la relance de la vie économique.

نظرا لأهمية هذا الإجراء، فقد ألزم هذا المشروع عدة أشخاص في الشركة بإخطار رئيس المحكمة التجارية المتخصصة بالصعوبات التي تعاني منها الشركة أو المؤسسة بل وتعدى ذلك لإلزام جهات أخرى ليست أعضاء في الشركة بضرورة الإخطار عن ما تواجهه الشركة من صعوبات اقتصادية كمصالح المراقبة الجبائية والمؤسسات المالية ومحافظ الحسابات.

إن إلزام هذه الجهات بالإخطار يؤكد تبني هذا المشروع لفكرة حماية الاقتصاد الوطني من خلال حماية الشركة التجارية بإقرار إجراءات تعمل على الحفاظ على استمراريتها.

ومن أجل التسوية الودية، يتم تعيين "مصلح" يعمل تحت إشراف رئيس المحكمة التجارية المتخصصة على الوصول إلى تسوية ودية بين الشركة التجارية التي تواجه صعوبة اقتصادية ودائنيها من خلال إبرام اتفاق بين الأطراف يتضمن منح آجال لتسديد ديون الشركة.

ومن أهم الإجراءات المستحدثة لاستمرار عمل الشركة هو وقف خلال مدة تنفيذ الاتفاق كل الدعاوى القضائية التي تهدف إلى استيفاء الدائنين لديونهم التي كانت محل اتفاق.

إعادة النظر في أحكام التسوية القضائية والإفلاس:

مراعاة للمصالح الاقتصادية العامة للبلاد التي تقتضي التقليل من الآثار السلبية للتسوية القضائية والإفلاس، سيما بالحفاظ على اليد العاملة وحماية الغير حسن النية، ولضمان استمرارية الشركات والإبقاء على كيانها، تم اعتماد مفهوم جديد وهو "الاتفاق الجدي" لفتح مجال للتسوية القضائية بغرض إعطاء المدين فرصة للصالح مع جماعة الدائنين قبل اللجوء إلى شهر إفلاسه.

كما تم التأكيد على أن المحكمة المعروض عليها الدعوى يجوز لها تحويل التسوية القضائية إلى إفلاس في أي وقت، متى تبين لها تعذر الوصول إلى اتفاق جدي وتقدير مدى جدية الاتفاق يرجع إليها.

وأیضا تم توسيع دائرة الأشخاص الخاضعين لنظام الإفلاس والتسوية القضائية كالحرفي وإدراج أحكام جديدة تتعلق بالتنازل عن وحدة الإنتاج بعد شهر حكم إفلاس المؤسسة للحفاظ على أدوات الإنتاج واليد العاملة.

Compte tenu de l'importance de cette procédure, le présent projet de loi a fait obligation à plusieurs personnes de l'entreprise de saisir le président du tribunal de commerce spécialisé des difficultés rencontrées par l'entreprise ou la société, voire obliger d'autres parties non membres de l'entreprise tels que les services du contrôle fiscal, les institutions financières et le commissaire aux comptes à faire de même.

L'obligation de saisir faite à ces organismes confirme l'adoption par ce projet de l'idée de protéger l'économie nationale à travers la préservation de la société commerciale en adoptant des mesures pour assurer sa pérennité.

Pour un règlement à l'amiable, il est procédé à la désignation d'un « conciliateur » qui agit sous le contrôle du président du tribunal de commerce spécialisé compétent pour parvenir à un règlement à l'amiable entre la société commerciale en difficulté économique et ses créanciers par la conclusion d'un accord entre les parties portant octroi de délais de paiement des dettes de la société.

L'une des mesures les plus importantes introduites en faveur de la pérennité de l'entreprise est la suspension, pendant la période d'exécution de l'accord, de toutes les actions visant à rembourser les créanciers de leurs créances ayant fait l'objet d'accord.

Révision des disposition relatives au règlement judiciaire et à la faillite:

Considèrent les intérêts économiques du pays, qui exigent entant que soit peux réduire les effets négatifs du règlement judiciaire et de la faillite, notamment en préservant la main-d'œuvre et en protégeant les tiers de bonne foi, et ce afin d'assurer la pérennité des entreprises et de maintenir leur exploitation pour protéger l'économie nationale, un nouveau concept est préconisé, celui de "concordat sérieux" aux fins de donner au débiteur la possibilité de se réconcilier avec le collectif des créanciers avant de recourir à la déclaration de faillite.

Il a également été préconisé que le tribunal devant lequel l'affaire est soumise peut convertir le règlement judiciaire en faillite à tout moment, s'il constate qu'il n'est pas possible de parvenir à un accord sérieux et qu'une évaluation du sérieux de l'accord lui revient.

Le cercle des personnes susceptibles de faillite et de règlement judiciaire également est élargi et de nouvelles dispositions relatives à la cession de l'unité de production ont été incluses après le prononcé du jugement de faillite de l'établissement aux fins de préserver les outils de production et la main-d'œuvre.

فضلا عن ذلك وتماشيا مع القوانين المقارنة وحفاظا على الاقتصاد الوطني ومناصب العمل وضمان استمرارية النشاط بعد عجز المدين تم إقرار حكم جديد في هذا المشروع يسمح للمحكمة بناء على طلب أحد الدائنين أو المدين أو الوكيل المتصرف القضائي بأن تأذن لهذا الأخير بأمر مسبب بمباشرة إجراءات التصرف الكلي في وحدة إنتاج أو أكثر مكونة من مجموع أو جزء من الأصول المنقولة أو العقارية بعد سماع المدين أو استدعائه قانونا. وقد تم ضبط الإجراءات المتعلقة بهذا التنازل أمام المحكمة وكيفية الطعن وتنفيذ حكم المصادقة على التنازل من خلال هذا المشروع.

كما تم النص على وجوب فتح حساب خاص بالتفليسة في الخزينة العمومية لتسهيل مراقبة أموال التفليسة مع اعتبار كل حجز واقع على الأموال المودعة في هذا الحساب من طرف الوكيل المتصرف القضائي لاغيا وذلك حماية للدائنين من التصرفات التي قد تقع على هذه الأموال من طرف الغير.

رفع التجريم عن بعض أعمال الإدارة:

مواكبة لفلسفة الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الوطني على أكثر من صعيد وتماشيا مع التوجهات السياسية الجديدة في هذا المجال التي تركز على مبادئ الشفافية وحرية المبادرة التي تفرض اليوم انتهاج أساليب تهدف إلى تشجيع المسيرين ومرافقتهم خارج الأطر الرديعية التي أصبحت تنعت "عن خطأ أو عن صواب" بالعراقيل القانونية واستعاضة التجريم الذي أثبت محدوديته بوسائل بديلة لحماية الشركة والشركاء والمساهمين فيها والمسيرين وحتى لا يكون التجريم سببا مقيدا للنشاط التجاري، حرص هذا المشروع على رفع التجريم عن مجموعة من الأفعال التي تعد من قبيل أعمال الإدارة بمفهوم القانون التجاري، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بحق الاطلاع لكل شريك أو مساهم أو حقه في تبليغه بوثائق أو الوضع تحت تصرفه لمستندات تتعلق بإدارة الشركة وتسييرها.

كما تم من جانب آخر مراجعة الوصف القانوني لبعض الجرائم وإعادة تكييفها من جنح إلى مخالفات وبالنتيجة إعادة النظر في العقوبات المقررة لها بما يتناسب والتكيف الجديد.

تلزم هي الخطوط الكبرى الأساسية التي استحدثتها المشروع الحالي، بالإضافة إلى احتفاظه ببعض المواد الواردة في القانون الساري المفعول نظرا لأهميتها وتماشيا مع التطورات الراهنة وعدم تعارضها مع أهداف هذا المشروع.

وفي الأخير تجدر الإشارة أن مشروع هذا القانون لا يرتب أي آثار مالية على خزينة الدولة بل بالعكس سيجلب لها إيرادات مالية معتبرة، وذلك من خلال تأطير وتنظيم بعض البيوع التي كانت رائجة في السوق الموازية، وكذلك من خلال النص على إلزامية تطبيق الأحكام المتعلقة بالإيجارات التجارية على إيجار المحلات والعقارات المخصصة للمؤسسات التعليمية الخاصة.

ذلكم هو مشروع هذا القانون.

Conformément aux droits comparés et afin de préserver l'économie nationale et les postes d'emploi et d'assurer la pérennité de l'activité suite à l'incapacité du débiteur, une nouvelle disposition a été insérée dans ce projet permettant au tribunal, à la demande d'un des créanciers, d'un débiteur ou de l'administrateur judiciaire d'autoriser ce dernier en vertu d'une ordonnance motivée à entamer les procédures de l'administration totale ou partielle d'une ou de plusieurs unités de production constituées de tout ou d'une partie du patrimoine mobilier ou immobilier ; le débiteur dûment entendu ou convoqué. Les procédures liées à cette cession devant le tribunal, les modalités de recours et l'exécution du jugement certifiant la cession, ont été réglementées par le présent projet.

Par ailleurs, l'obligation d'ouvrir un compte spécial pour la faillite auprès du trésor public a été prévue pour faciliter le contrôle des fonds de la faillite, en considérant que toute saisie sur les fonds déposés dans ce compte par le syndic-administrateur judiciaire est nulle et non avenue afin de protéger les créanciers des actes qui peuvent se produire sur ces fonds par des tiers.

Dépénalisation de certains actes de gestion :

S'inscrivant dans la philosophie des réformes que l'économie nationale a connue à plus d'un titre et en s'adaptant avec les nouvelles orientations politiques en la matière qui se fondent sur les principes de transparence et de liberté d'initiative qui imposent aujourd'hui l'adoption de méthodes visant à encourager et à accompagner les gérants en dehors des cadres dissuasifs que l'on qualifie désormais d'obstacles juridiques "à tort ou à raison", et remplacer l'incrimination qui a montré ses limites, par des moyens alternatifs permettant de protéger la société, ses associés et ses actionnaires, afin que l'incrimination ne soit pas un motif de restriction de l'activité commerciale, le législateur a veillé à dépénaliser un ensemble d'actes considérés comme des actes de gestion au sens du code de commerce, notamment ceux liés au droit d'accès à la documentation pour chaque associé ou actionnaire et la mise à sa disposition des documents relatifs à la gestion et au fonctionnement de l'entreprise.

En outre, la qualification juridique de certains actes a été revue et requalifiée de délit à contravention, et par conséquent, les peines prévues pour ces infractions ont été revues conformément à cette nouvelle qualification.

Telles sont les grandes lignes fondamentales prévues par le présent projet, tout en maintenant certains articles de la loi en vigueur en raison de leur importance et de leurs concordances avec les développements dotant plus qu'il ne sont pas contraires aux objectifs de ce projet.

Enfin, Il est à signaler que le présent projet de loi n'a pas d'incidences financières sur le trésor public, bien au contraire, il le renforcera par des apports financiers considérables puisés à travers l'encadrement et la réglementation de certaines formes de ventes répandues sur le marché parallèle, et par l'application des dispositions relatives aux baux commerciaux sur les locaux ou biens immobiliers affectés aux établissements d'enseignement.

Telle est l'économie de la présente loi.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

مشروع تمهيدي لقانون رقم المؤرخ في الموافق.....

يتضمن القانون التجاري.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المواد 139 و 141 (الفقرة 2) و 143 و 144 (الفقرة 2) و 145 و 148 منه،
- وبمقتضى القانون العضوي رقم 10-22 المؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1443 الموافق 9 جوان سنة 2022، والمتعلق بالتنظيم القضائي،
- وبمقتضى الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى الأمر رقم 76-105 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون التسجيل، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 15-03 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015 والمتعلق بعصرنة العدالة،
- وبمقتضى القانون رقم 15-04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015 والمحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين،
- وبمقتضى القانون رقم 18-05 المؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018 يتعلق بالتجارة الإلكترونية.

وبعد رأي مجلس الدولة،

وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه:

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE LA JUSTICE

AVANT PROJET DE LA LOI N°..... DU CORRESPONDANT AU PORTANT CODE DE COMMERCE.

Le Président de la République,

- Vu la Constitution, notamment ses articles 139, 141 (alinéa 2), 143, 144 (alinéa 2), 145 et 148 ;
- Vu la loi organique n°22-10 du 9 Dhou El Kaâda 1443 correspondant au 9 juin 2022 relative à l'organisation judiciaire ;
- Vu l'ordonnance n°66-155 du 8 juin 1966, modifiée et complétée, portant code de procédure pénale ;
- Vu l'ordonnance n°66-156 du 8 juin 1966, modifiée et complétée, portant code pénal ;
- Vu l'ordonnance n° 75-58 du 20 Ramadhan 1395 correspondant au 26 septembre 1975, modifiée et complétée, portant code civil ;
- Vu l'ordonnance n° 75-59 du 26 septembre 1975, modifiée et complétée, portant code de commerce ;
- Vu l'ordonnance n°76-105 du 9 décembre 1976, modifiée et complétée, portant code de l'enregistrement ;
- Vu la loi n° 08-09 du 18 Safar 1429 correspondant au 25 février 2008, modifiée et complétée, portant code de procédure civile et administrative ;
- Vu la loi n°15-03 du 11 Rabie Ethani 1436 correspondant au 1er février 2015 relative à la modernisation de la justice ;
- Vu la loi n°15-04 du 11 Rabie Ethani 1436 correspondant au 1er février 2015 fixant les règles générales relatives à la signature et à la certification électroniques ;
- Vu la loi n°18-05 du 18 Chaâbane 1439 correspondant au 10 mai 2018 relatives au commerce électronique ;

Après avis du Conseil d'Etat ;

Après adoption par le Parlement ;

Promulgue la loi dont la teneur suit :

الكتاب الأول
التجارة عموماً
الباب الأول
التاجر

المادة الأولى: يعد تاجراً كل شخص طبيعي أو معنوي يباشر عملاً تجارياً ويتخذ مهنة معتادة له، ما لم يقض القانون بخلاف ذلك.

المادة 2: يسري على العلاقات بين التاجر، لاسيما:

- 1- الاتفاقيات الدولية المصادق عليها،
- 2- أحكام هذا القانون والأحكام الأخرى المتعلقة بالمواد التجارية،
- 3- اتفاقات الأطراف غير المخالفة للأحكام الإلزامية لهذا القانون،
- 4- القانون المدني، في حالة عدم وجود نص في هذا القانون،
- 5- أعراف المهنة،
- 6- مبادئ العدالة.

المادة 3 : يعد عملاً تجارياً بحسب موضوعه:

- 1- كل شراء للمنقولات لإعادة بيعها بعينها أو بعد تحويلها وتشغيلها،
- 2- كل شراء للعقارات لإعادة بيعها،
- 3- كل مقاوله لتأجير المنقولات أو العقارات،
- 4- كل مقاوله للإنتاج أو التحويل أو الإصلاح،
- 5- كل مقاوله للبناء بحالها أو بعد ترميمها أو الحفر أو لتمهيد الأرض،
- 6- كل مقاوله للتوريد أو الخدمات،
- 7- كل مقاوله لاستغلال المناجم أو المناجم السطحية أو مقالع الحجارة أو المياه المعدنية أو المنبعية أو منتوجات الأرض الأخرى ذات الصلة،
- 8- كل مقاوله لاستغلال النقل أو الترحيل،
- 9- كل مقاوله لاستغلال مؤسسات التسلية و الترفيه أو الإنتاج الفكري.
- 10- كل مقاوله للتأمينات،
- 11- كل مقاوله لاستغلال المخازن العمومية،
- 12- كل مقاوله لبيع السلع الجديدة بالمزاد العلني بالجملة أو الأشياء المستعملة بالتجزئة،
- 13- كل عملية مصرفية أو عملية صرف أو سمسرة أو خاصة بالعمولة و كل خدمة رقمية مالية.
- 14- كل عملية توسط لشراء و بيع العقارات أو المحلات التجارية و القيم المنقولة،
- 15- كل مقاوله لصنع السفن و الطائرات،
- 16- كل شراء و بيع العتاد أو مؤن السفن و/أو الطائرات،
- 17- كل تأجير أو اقتراض أو قرض بحري بالمغامرة أو استعارة السفن أو الطائرات و كل قرض أو اقتراض بحري و جوي،
- 18- كل عقود التأمين و العقود الأخرى المتعلقة بالتجارة البحرية أو الجوية،
- 19- كل الاتفاقات والاتفاقيات المتعلقة بأجور الطواقم و إيجارهم،

LIVRE I
DU COMMERCE EN GENERAL
TITRE I
DU COMMERÇANT

Article 1^{er}. Est réputée commerçant toute personne physique ou morale qui exerce des actes de commerce et en fait sa profession habituelle, sauf si la loi en dispose autrement.

Art. 2 . Les rapports entre les commerçants sont régies par, notamment :

- 1- les conventions internationales ratifiées,
- 2- les dispositions de la présente loi et les dispositions relatives aux matières commerciales,
- 3- les Accords des parties non contraires aux dispositions impératives de la présente loi,
- 4- le code civil à défaut de dispositions dans la présente loi,
- 5- les usages de la profession,
- 6- Les principes de l'équité.

Art. 3 . Sont réputés actes de commerce par leur objet :

- 1- tout achat de meubles pour les revendre, soit en nature, soit après les avoir travaillés et exploités,
- 2- tout achat d'immeubles en vue de leur revente,
- 3- toute entreprise de location de meubles ou d'immeubles,
- 4- toute entreprise de production, de transformation, ou de réparation,
- 5- toute entreprise de construction, de terrassement, ou de nivellement,
- 6- toute entreprise de fournitures ou de services,
- 7- toute entreprise d'exploitation de mines, minières, carrières, eaux minérales ou de sources ou autres produits du sol apparentés,
- 8- Toute entreprise d'exploitation de transport ou de déménagement,
- 9- Toute entreprise d'exploitation d'établissement de spectacles publics et de loisirs, des œuvres de l'esprit.
- 10- Toute entreprise d'assurances,
- 11- Toute entreprise d'exploitation de magasins généraux,
- 12- Toute entreprise de vente aux enchères publiques de marchandises neuves en gros ou de matières usagées en détail,
- 13- Toute opération de banque, de change, courtage, commission et toute prestation financière numérique,
- 14- Toute opération d'intermédiaires pour l'achat et la vente d'immeubles, de fonds de commerce, de valeurs mobilières.
- 15- Toute entreprise de construction de navires et/ou d'aéronefs,
- 16- Tout achat et vente d'agrès, appareils et ravitaillements,
- 17- Tout affrètement ou nolisement, emprunt ou prêt à la grosse, ou affrètement de navires et aéronefs ou affrètement ou nolisement maritime et aérien.
- 18- Tous contrats d'assurance et autres contrats relatifs au commerce maritime ou aérien
- 19- tous accords et conventions relatifs aux salaires et loyers d'équipages.

- 20- كل الرحلات البحرية أو الجوية،
21- كل شراء أو بيع أو إعادة بيع للسفن أو الطائرات،
22- كل عملية شحن أو تفريغ بحرية أو جوية،
23- كل مقابلة لخدمات الاتصال والإعلام الألي،
24- كل قرص يعقده التاجر لمقتضيات نشاطه التجاري.

المادة 4: يعد عملا تجاريا بحسب شكله:

- 1- التعامل بالكمبيالة بين كل الأشخاص والسند لأمر، ولو من غير تاجر، إذا نتج في هذه الحالة عن معاملة تجارية،
- 2- الشركات التجارية،
- 3- وكالات ومكاتب الأعمال مهما كان موضوعها،
- 4- العمليات المتعلقة بالمحلات التجارية.

المادة 5: يعد عملا تجاريا بالتبعية:

- الأعمال التي يقوم بها التاجر والمتعلقة بممارسة تجارته أو حاجات متجره،
- الالتزامات بين التاجر.

المادة 6: يكون مؤهلا لممارسة التجارة من بلغ سن الرشد المحدد قانونا، ولم يكن موضوع منع قانوني. يجوز لرئيس المحكمة بناء على طلب الولي أو الممثل الشرعي أن يمنح القاصر الذي بلغ سن السادسة عشر كاملة إذنا مطلقا أو مقيدا لممارسة نشاط تجاري.

المادة 7: يجوز للقصر التاجر المرخص لهم طبقا للأحكام الواردة في المادة 6، أن يرتبوا التزاما أو رهنا على عقاراتهم.

غير أن التصرف في هذه الأموال سواء كان اختياريا أو جبريا لا يمكن أن يتم إلا بإتباع أشكال الإجراءات المتعلقة ببيع أموال القصر وعديمي الأهلية.

المادة 8: لا يعتبر زوج التاجر تاجرا إذا كان يمارس نشاطا تجاريا تابعا لنشاط زوجه.

ولا يعتبر تاجرا إلا إذا كان يمارس نشاطا تجاريا منفصلا.

الباب الثاني الدفاتر التجارية

المادة 9: كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة تاجر ملزم بمسك دفتر اليومية يقيد فيه بالترتيب عملياته أو يلخص فيه على الأقل شهريا مجاميع تلك العمليات المحتسبة ضمن دفتر يومي ملحق، شريطة أن يحتفظ في هذه الحالة بكافة الوثائق التي تسمح بالمراجعة اليومية لتلك العمليات.

يجب أن يكون كل تسجيل محاسبي مدعما بوثيقة مبررة يحدد مصدره ومضمونه وخصم كل عملية وكذا مراجع الوثيقة المبررة.

- 20- toutes expéditions maritimes ou aériennes.
- 21- Tout achat, vente ou revente de navires ou d'aéronefs,
- 22- Toute opération de chargement ou de déchargement maritime ou aérien,
- 23- Toute entreprise de service de communication et d'informatique,
- 24- Tout emprunt contracté par le commerçant pour les besoins de son activité commerciale.

Art. 4 . Sont réputés actes de commerce par leur forme :

- 1- entre toutes personnes, la lettre de change et le billet à ordre même s'il est émis par un non commerçant s'il résulte dans ce cas d'une transaction commerciale.
- 2- les sociétés commerciales,
- 3- les agences et bureaux d'affaires quel que soit leur objet,
- 4- les opérations sur fonds de commerce,

Art. 5 . Sont réputés actes de commerce par accessoire :

- Les actes accomplis par un commerçant pour l'exercice ou les besoins de son commerce,
- Les obligations entre commerçants.

Art. 6. Est autorisée à accomplir des actes de commerce, toute personne ayant atteint l'âge légal de la majorité et ne fait pas l'objet d'une interdiction légale.

Le président du tribunal peut, à la demande du tuteur ou du représentant légal, accorder au mineur qui a atteint l'âge de seize ans révolus l'autorisation de plein droit ou restreinte d'exercer une activité commerciale.

Art. 7. Les mineurs commerçants autorisés conformément aux dispositions de l'article 6 ci-dessus, peuvent engager et hypothéquer leurs immeubles.

Toutefois, l'aliénation volontaire ou forcée de ces biens ne peut intervenir qu'en suivant les formes de procédure des ventes de biens de mineurs ou d'incapables.

Art. 8. N'est pas réputé commerçant le conjoint qui exerce une activité commerciale liée au commerce de son conjoint.

Il n'est réputé commerçant que s'il exerce une activité commerciale séparée.

TITRE II

DES LIVRES DE COMMERCE

Art. 9. Toute personne physique ou morale ayant la qualité de commerçant doit tenir un livre - journal dans lequel elle enregistre dans l'ordre ses opérations, ou récapitule au moins mensuellement les totaux de ces opérations calculés dans un livre journal annexé, à condition de conserver dans ce cas tous les documents qui permettent la vérification quotidienne de ces opérations.

Chaque écriture comptable doit être accompagnée d'un document justificatif précisant sa source, son contenu, la déduction pour chaque opération, ainsi que les références du document justificatif.

في حالة المسك الآلي للمحاسبة، يمكن أن تحل هذه الوثائق المحاسبية المستخرجة محل الدفتر اليومي ويجب أن تكون هذه الوثائق معينة ومرقمة ومرتبّة ومؤرخة عند إصدارها بوسائل توفر كل ضمانات الإثبات.

المادة 10: كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة تاجر ملزم بأن يقدم سنويا جردا لعناصر الأصول والخصوم قصد التحقق من وجودها وقفل كافة حساباته قصد إعداد حصيلة النشاط وجدول حسابات النتيجة كما يجب عليه أن يقوم بجرد التزاماته، خارج الميزانية، سواء سلمها أو تسلمها.

يجب تقييم عناصر الأصول والخصوم منفصلة عن بعضها البعض، ولا يمكن إجراء مقاصة بين أصول وخصوم حصيلة النشاط أو مقاصة بين الأعباء والمنتجات لحساب النتائج.

إن حصيلة النشاط وحساب النتائج تنسخ ضمن دفتر الجرد.

المادة 11: تهدف حسابات وحواصل التجار إلى ضبط تطور عناصر الذمة المالية للمؤسسة بطريقة موضوعية طبقا للتقنيات التنظيمية.

بالإضافة إلى ذلك، يلزم الأشخاص المعنويون التجار بالقيام أو بتكليف شخص آخر للقيام بالتحقيق في حساباتهم وحواصلهم والتصديق عليها حسب الأشكال التي ينص عليها القانون، والقيام بعملية النشر المنصوص عليها قانونا تحت مسؤوليتهم المدنية والجزائية.

إن الإعلانات المنشورة بانتظام هي وحدها التي لديها حجية أمام الجهات القضائية والإدارات العمومية.

المادة 12: يمسك دفتر اليومية ودفتر الجرد بحسب التاريخ وبدون ترك بياض أو تغيير من أي نوع كان أو نقل إلى الهامش.

وترقم صفحات كل من الدفترين ويوقع عليهما من طرف قاضي المحكمة حسب الإجراء المعتاد.

المادة 13: يجب أن تحفظ الدفاتر والمستندات المشار إليها في المادتين 9 و10 أعلاه لمدة عشر سنوات. كما يجب أن ترتب وتحفظ المراسلات الواردة ونسخ المراسلات الموجهة خلال نفس المدة.

المادة 14: يجوز للقاضي قبول الدفاتر التجارية المنتظمة كإثبات بين التجار بالنسبة للأعمال التجارية.

المادة 15: إن الدفاتر التجارية التي يلزم الأفراد بمسكها والتي لم تراعى فيها الأوضاع المقررة أعلاه، لا يمكن تقديمها للقضاء ولا يكون لها قوة الإثبات أمامه لصالح من يمسكونها، وذلك مع عدم المساس بما ورد النص بشأنه في كتاب الإفلاس والتفليس.

المادة 16: لا يجوز الأمر بتقديم الدفاتر وقوائم الجرد من طرف القضاء إلا في قضايا الإرث وقسمة الشركة والإفلاس.

المادة 17: يجوز للقاضي أن يأمر ولو من تلقاء نفسه بتقديم الدفاتر التجارية أثناء قيام نزاع وذلك بغرض استخلاص ما يتعلق منها بالنزاع.

Dans le cas de la tenue d'une comptabilité informatisée, les documents comptables extraits peuvent se substituer au livre- journal, et ces documents doivent être déterminés, classifiés, datés et numérotés lors de leur édition par des moyens offrant toutes les garanties de preuve.

Art. 10. Toute personne physique ou morale ayant la qualité de commerçant est tenue de présenter annuellement un inventaire de l'actif et du passif afin d'en vérifier l'existence et de clôturer tous ses comptes aux fins d'établir le résultat de l'activité et le tableau des comptes de résultat et doit dresser l'inventaire de ses engagements hors bilan, qu'ils soient données ou reçues.

Les actifs et les passifs doivent être évalués séparément les uns des autres, et ils ne peuvent faire objet d'une compensation entre l'actif et les passif de l'activité ou de compenser entre les charges et les produits pour calculer les résultats.

Le résultat de l'activité et le compte des résultats sont reproduit dans le livre d'inventaire.

Art. 11. Les comptes et bilans des commerçants, ont pour finalité de retracer de manière objective, conformément aux techniques réglementaires, l'évolution des éléments du patrimoine de l'entreprise.

Les personnes morales commerçantes sont en outre, tenues de procéder ou de faire procéder à la vérification et à la certification de leurs comptes et bilans dans les formes légales requises et de procéder sous leurs responsabilités civile et pénale aux publications prévues par la loi.

Seuls les avis publiés régulièrement font foi devant les juridictions et les administrations publiques.

Art. 12. Le livre journal et le livre d'inventaire sont tenus chronologiquement sans blanc, ni altération d'aucune sorte ni transport en marge.

Ils sont cotés et paraphés par un juge du tribunal dans la forme ordinaire.

Art. 13. Les livres et documents visés aux articles 9 et 10 ci-dessus, doivent être conservés pendant dix ans. Les correspondances reçues et les copies des lettres envoyées doivent être classées et conservées pendant le même délai.

Art. 14. Les livres de commerce régulièrement tenus peuvent être admis par le juge pour faire preuve entre commerçants pour faits de commerce.

Art. 15. Les livres de commerce que les personnes sont obligées de tenir, et pour lesquels elles n'ont pas observé les formalités ci-dessus prescrites, ne peuvent être présentés ni faire foi en justice, au profit de ceux qui les ont tenus, sans préjudice au livre des faillites et banqueroutes.

Art. 16. La communication des livres et inventaires ne peut être ordonnée en justice que dans les affaires de succession, partage de société et de faillite.

Art. 17. Dans le cours d'une contestation, la représentation des livres peut être ordonnée par le juge, même d'office à l'effet d'en extraire ce qui concerne le différend.

المادة 18: في الحالات التي تكون فيها الدفاتر المأمور بعرضها أو بتقديمها أو طلب تقديمها أو الأمر به موجودة في أماكن بعيدة عن المحكمة المختصة، يجوز للقضاة أن يوجهوا إنابة قضائية إلى المحكمة التي توجد بها الدفاتر أو يعينوا قاضيا للاطلاع عليها وتحرير محضر بمحتواها وإرساله إلى المحكمة المختصة بالدعوى.

المادة 19: إذا رفض الطرف الذي يعرض عليه الإثبات بالدفاتر تقديم هذه الأخيرة، جاز للقاضي توجيه اليمين إلى الطرف الآخر.

المادة 20: يعاقب على مخالفة الأحكام المنصوص عليها في هذا الباب بغرامة مدنية من عشرين ألف (20.000) دج إلى خمسين ألف (50.000) دج.

الباب الثالث

السجل التجاري

الفصل الأول

التسجيل في السجل التجاري

المادة 21: يلزم بالتسجيل في السجل التجاري ويفتح حساب جاري لدى مؤسسة بنكية:

- 1- كل شخص طبيعي له صفة التاجر في نظر القانون الجزائري ويمارس أعماله التجارية داخل الإقليم الجزائري،
- 2- كل شخص معنوي تاجر بالشكل، أو يكون موضوعه تجاريا، ومقره في الإقليم الجزائري، أو كان له فيه مكتب أو فرع أو أي مؤسسة كانت.

المادة 22: يطبق الإلزام أيضا على كل:

- 1- تاجر، شخصا طبيعيا كان أو معنويا.
- 2- مقولة تجارية يكون مقرها في الخارج وتفتح في الجزائر وكالة أو فرعا أو أي مؤسسة أخرى.
- 3- ممثلة تجارية أجنبية تمارس نشاطا تجاريا على التراب الوطني.

المادة 23: تحدد كفايات التسجيل في السجل التجاري طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بها.

الفصل الثاني

آثار التسجيل في السجل التجاري أو عدمه

المادة 24: كل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري يعد مكتسبا صفة التاجر إزاء القوانين المعمول بها ويخضع لكل النتائج الناجمة عن هذه الصفة.

المادة 25: لا يمكن الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون للتسجيل في السجل التجاري أن يتمسكوا تجاه الغير أو الإدارات العمومية بعدم تسجيلهم، لا يمكنهم الاستناد على عدم تسجيلهم في السجل التجاري للتخلص من المسؤوليات والواجبات الناتجة عن هذه الصفة.

Art. 18. Dans les cas où les livres dont la représentation est offerte, requise ou ordonnée, sont dans des lieux éloignés du tribunal saisi de l'affaire, les juges peuvent adresser une commission rogatoire au tribunal du lieu, ou déléguer un juge pour en prendre connaissance, dresser un procès-verbal du contenu, et l'envoyer au tribunal saisi de l'affaire.

Art. 19. Si la partie dont on offre d'ajouter foi aux livres refuse de les représenter, le juge peut déférer le serment à l'autre partie.

Art. 20. Toute infraction aux dispositions sus- citées dans ce titre est puni d'une amende civile de vingt mille (20.000) DA Algérien à cinquante mille (50.000) DA Algérien.

TITRE III DU REGISTRE DU COMMERCE

Chapitre I De l'inscription au registre du commerce

Art. 21. Sont tenus de s'inscrire au registre du commerce et d'ouvrir un compte courant auprès d'un établissement bancaire :

- 1- Toute personne physique ayant la qualité de commerçant au regard de la loi algérienne et exerçant ses activités commerciales sur le territoire algérien.
- 2- Toute personne morale commerciale par sa forme, ou dont l'objet est commercial, ayant son siège sur le territoire algérien ou y ouvrant une agence, une succursale ou tout autre établissement.

Art. 22. Cette obligation s'impose notamment à :

- 1- Tout commerçant, personne physique ou morale,
- 2- Toute entreprise commerciale ayant son siège à l'étranger et qui ouvre en Algérie une agence, succursale ou tout autre établissement,
- 3- Toute représentation commerciale étrangère exerçant une activité commerciale sur le territoire national.

Art. 23 . Les modalités d'inscription au registre de commerce sont fixées conformément à la législation et la réglementation en vigueur.

Chapitre II Effets de l'inscription ou du défaut d'inscription au registre de commerce

Art. 24. Toute personne physique ou morale inscrite au registre de commerce a la qualité de commerçant au regard des lois en vigueur. Elle est soumise à toutes les conséquences qui découlent de cette qualité.

Art.25. Les personnes physiques ou morales assujetties à l'inscription au registre de commerce ne peuvent se prévaloir du défaut d'inscription tant vis-à-vis des tiers qu'à l'égard des administrations publiques. En outre, elles ne peuvent invoquer leur défaut d'inscription au registre de commerce pour se soustraire aux responsabilités et aux obligations inhérentes à cette qualité.

المادة 26: دون الإخلال بتطبيق أحكام المادة 476 المتعلقة بتأجير المحل التجاري على وجه التسيير الحر، لا يمكن التاجر المسجل الذي يتنازل عن محله التجاري أو يؤجره استغلال تأجير التسيير، أن يحتج بإنهاء نشاطه التجاري للتهرب من دعاوى المسؤولية الناجمة عن الالتزامات التي تعهد بها خلفه في استغلال المحل التجاري، إلا ابتداء من اليوم الذي وقع فيه إما الشطب أو الإشارة المطابقة أو الإشارة التي تتضمن وضع المحل التجاري على وجه تأجير التسيير.

المادة 27: لا يمكن الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون للتسجيل في السجل التجاري، أن يحتجوا اتجاه الغير المتعاقدين معهم بسبب نشاطهم التجاري أو لدى الإدارات العامة بالوقائع المذكورة في المادة 28 وما يليها، إلا إذا كانت هذه الوقائع قد أصبحت علنية قبل تاريخ العقد بموجب إشارة مدرجة في السجل، ما لم يثبتوا بوسائل الإثبات المعمول بها في المواد التجارية أنه في وقت إبرام الاتفاق كان هؤلاء الأشخاص مطلعين شخصيا على الوقائع المذكورة.

المادة 28: تسري أحكام المادة السابقة حتى فيما إذا كانت الوقائع موضوع نشر قانوني آخر، وذلك:

- 1- في حالة إلغاء الإذن المسلم لقاصر الخاص بممارسة التجارة،
- 2- في حالة صدور أحكام قضائية نهائية بالحجر على تاجر أو بتعيين حارس قضائي أو متصرف على أمواله،
- 3- في حالة صدور أحكام قضائية نهائية تقضي ببطان شركة تجارية أو بحلها،
- 4- في حالة إنهاء أو إلغاء سلطات كل شخص له صفة ملزمة لترتيب مسؤولية تاجر أو شركة،
- 5- في حالة صدور قرار من جمعية عامة لشركة مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة يتضمن الأمر باتخاذ قرار من الجمعية العامة في حالة خسارة 4/3 من رأس مال الشركة.

المادة 29: يمكن لكل شخص له مصلحة أن يطلب الإشارات الخاصة بالتعديلات الطارئة على وضعية التاجر المسجل وكذلك التشطيبات الواقعة في حالة توقف نشاطه التجاري أو وفاته.

وإذا لم تصدر من المعني بالأمر نفسه، فإن العريضة تؤدي إلى حضور الطالب فورا أمام القاضي المكلف بمراقبة السجل التجاري والذي يبت في الإشكال.

يتعين على الموثق الذي يحرر عقدا ذا أثر بمادة السجل التجاري بالنسبة للأطراف المعنيين، أن يقوم بكل الإجراءات المتعلقة بالعقد الذي يحرره.

كل شخص تاجر طبيعي أو معنوي يستفيد من الإعانات المقدمة من إحدى أجهزة الدعم المسجل لرهن حيازي على معدات، لا يمكنه تعديل أو شطب سجله التجاري إلا بموافقة صريحة ومكتوبة ومسبقّة من قبل الجهاز المانح للدعم، ما لم يقدم سببا يفي به من ذلك.

Art.26. Sans préjudice de l'application de l'article 476 relatif à la location- gérance du fonds de commerce, le commerçant inscrit qui cède son fonds de commerce ou qui en afferme l'exploitation en location-gérance, ne peut opposer la cessation de son activité commerciale, pour se soustraire aux actions en responsabilité dont il est l'objet du fait des obligations contractées par son successeur dans l'exploitation du fonds, qu'à partir du jour où a été opérée soit la radiation ou la mention correspondante, soit la mention de mise en location-gérance.

Art.27. Les personnes physiques ou morales assujetties à l'inscription au registre de commerce ne peuvent opposer aux tiers avec lesquels elles contractent un contrat à raison de leur activité commerciale ou aux administrations publiques, les faits énoncés à l'article 28 et suivants que si ces faits avaient été rendus publics, antérieurement à la date du contrat, par une mention portée au registre, à moins qu'elles n'établissent, par les moyens de preuve admis en matière commerciale, qu'au moment où ils ont traité, les tiers en cause avaient personnellement connaissance des faits dont il s'agit.

Art.28. Les dispositions de l'article précédent s'appliquent, dans l'hypothèse même où les faits auraient été l'objet d'une autre publicité légale :

- 1- En cas d'annulation de l'autorisation donnée à un mineur d'exercer le commerce.
- 2- Aux jugements définitifs prononçant l'interdiction d'un commerçant, lui nommant un séquestre judiciaire ou désignant un administrateur de ses biens.
- 3- Aux jugements définitifs déclarant la nullité d'une société commerciale ou en prononçant la dissolution.
- 4- A la cessation ou à la révocation des pouvoirs de toute personne ayant la qualité pour engager la responsabilité d'un commerçant ou d'une société
- 5- A la résolution de l'assemblée générale des sociétés par actions ou à responsabilité limitée prescrivant la décision à prendre par ladite assemblée en cas de perte des 3/4 du capital social.

Art.29. Toute personne ayant un intérêt peut demander les mentions des modifications intervenues dans la situation du commerçant inscrit, ainsi que les radiations en cas de cessation de son activité commerciale ou de son décès.

Lorsqu'elle n'émane pas de l'assujetti, la requête entraîne immédiatement la comparution du requérant devant le juge chargé de la surveillance du registre de commerce qui statue sur la difficulté.

Le notaire qui rédige un acte comportant, pour les parties intéressées, une incidence quelconque en matière de registre de commerce est tenu de procéder à toutes les formalités afférentes à l'acte qu'il a rédigé.

Tout commerçant, personne physique ou morale bénéficiant de subventions accordées par l'un des dispositifs de soutien ayant consenti un nantissement sur des équipements, ne peut modifier ou radier son registre de commerce sans l'accord express écrit et préalable de l'organisme de soutien, sauf s'il justifie d'un motif probant.

المادة 30: يجب على كل تاجر أن يذكر رقم تسجيله وعنوانه التجاري في السجل التجاري، في أعلى الوثائق المتعلقة بنشاطه التجاري والموقعة منه أو باسمه.

يعاقب على مخالفة هذه الأحكام بغرامة مدنية من خمسة آلاف (5000) دج إلى عشرة آلاف (10.000) دج.

المادة 31: كل شخص طبيعي أو معنوي، غير مسجل في السجل التجاري، يمارس بصفة معتادة نشاطا تجاريا، يكون قد ارتكب جريمة تعاقب ويعاقب عليها طبقا للأحكام القانونية ذات الصلة.

الباب الرابع في العقود التجارية الفصل الأول أحكام عامة

المادة 32: يكون الملزمون معا بدين تجاري متضامنين في أداء هذا الدين، ما لم ينص القانون أو الاتفاق على خلاف ذلك.

يسري هذا الحكم في حال تعدد الكفلاء في دين تجاري.

المادة 33: لا تعتبر كفالة الدين التجاري عملا تجاريا إلا إذا نص القانون على ذلك أو كان الكفيل مؤسسة مصرفية أو مالية أو تاجرا وكان الدين المذكور يتعلق بنشاطه التجاري.

لا يجوز في الكفالة التجارية أن يطلب الكفيل تجريد المدين من أمواله، ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك.

المادة 34: إذا قام التاجر لحساب الغير بأعمال أو خدمات تدخل في نشاطه التجاري يعد أنه قام بها مقابل عوض ما لم يثبت عكس ذلك، ويقدر العوض طبقا للعرف، فإذا لم يوجد عرف قدر القاضي العوض.

المادة 35: التعهدات الصادرة من التاجر والمتعلقة بأعماله التجارية لا تنقضي بوفاته، ومع ذلك يجوز للورثة إلغاؤها إذا قرروا عدم الاستمرار في التجارة، وفي هذه الحالة لا يطالبون بأي تعويض، ما لم تكن هذه التعهدات قد أنتجت آثارها.

المادة 36: دون الإخلال بالقواعد العامة، إذا عين أجل للبدء في تنفيذ العقد وانقضى دون أن يقوم المدين بالتنفيذ، فلا يجوز له بعد ذلك إجبار الدائن على قبول التنفيذ، ما لم يكن هناك اتفاق على غير ذلك.

المادة 37: إذا احتفظ أحد المتعاقدين بحق فسخ العقد خلال مدة معينة قبل البدء في تنفيذ العقد، سقط عنه هذا الحق عند بدئه في تنفيذه أو قبوله قيام المتعاقد الآخر بتنفيذ التزاماته خلال هذه المدة.

المادة 38: في الحالات التي يشترط فيها إعدار المدين التاجر قانونا أو اتفاقا، يتم توجيه الإعذار بكل وسائل الاتصال، بما فيها الوسائل الحديثة.

Art.30. Tout commerçant doit mentionner son numéro d'immatriculation au registre du commerce, ainsi que son adresse commerciale, en tête des documents relatifs à son activité commerciale, signés par lui ou en son nom.

La violation de ces dispositions est passible d'une amende de cinq mille (5000) dinars à dix mille (10.000) dinars.

Art.31. Toute personne, physique ou morale, non immatriculée au registre de commerce et qui exerce, à titre habituel, une activité commerciale, commet une infraction constatée et réprimée conformément aux dispositions légales en la matière.

Le tribunal qui statue sur l'infraction ordonne l'inscription des mentions ou de la radiation devant figurer au registre du commerce dans un délai déterminé et aux frais de l'intéressé.

TITRE IV

DES CONTRATS COMMERCIAUX

Chapitre I

Dispositions générales

Art.32. Sauf dispositions légales ou conventionnelles contraires, les débiteurs d'une même dette commerciale sont solidaires pour son paiement.

Cette disposition s'applique en cas de pluralité des cautions d'une dette commerciale.

Art.33. Sauf dispositions légales contraires, le cautionnement d'une dette commerciale ne constitue pas un acte de commerce. Toutefois, si la caution est une banque, un établissement financier ou un commerçant, et que ladite dette concerne son activité commerciale, le cautionnement constitue un acte de commerce.

Sauf disposition conventionnelle contraire, la caution commerciale ne peut discuter le débiteur dans ses biens.

Art.34. A moins qu'il ne soit établi autrement, le commerçant qui effectue des prestations et travaux d'une tiers personne qui se rattachent à ses activités commerciales, est présumé les avoir accomplis moyennant rémunération ; celle-ci est évaluée selon l'usage ou à défaut, par le juge.

Art.35. Les engagements pris par un commerçant relatifs à son activité commerciale, ne s'éteignent pas à son décès, sauf si les héritiers décident la cessation de cette activité ; dans ce cas, il ne peut leur être demandé réparation si ces engagements n'ont pas produit d'effets.

Art.36. Sauf disposition contraire, si le délai fixé dans le contrat est échu sans que le débiteur ne s'exécute, il ne peut obliger le créancier d'accepter l'exécution.

Art 37. Si l'un des contractants se réserve le droit de résilier le contrat pendant une période déterminée avant l'exécution, il en sera déchu s'il a procédé à son exécution pendant cette même période où s'il a accepté son exécution par son co-contractant.

Art 38. Dans le cas où la mise en demeure du débiteur est exigée légalement ou conventionnellement, elle s'effectue par tous moyens de communication y compris modernes.

المادة 39: لا يجوز للجهة القضائية منح المدين بالتزام تجاري مهلة للوفاء به أو تقسيطه إلا بموافقة الدائن أو لظروف استثنائية.

المادة 40: وجود سند الدين في حيازة المدين قرينة على براءة ذمته من الدين، ما لم يثبت خلاف ذلك.

المادة 41: تتقادم الدعاوى الناشئة عن التزامات التجار في مواجهة بعضهم بعضا والمتعلقة بمعاملاتهم التجارية بمضي ثلاث (3) سنوات من تاريخ حلول ميعاد الوفاء بالتزام، إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك.

المادة 42: يمكن إثبات الأعمال التجارية بجميع الوسائل، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

الفصل الثاني

في الرهن

المادة 43: تسري أحكام هذا الفصل على كل رهن يتقرر على مال منقول ضمانا لدين تجاري في ذمة المدين، دون الإخلال بالقواعد التي تنظم أنواع خاصة من الرهون التجارية.

المادة 44: الرهن عقد يتم بمقتضاه تخصيص منقول أو أكثر لضمان دين تجاري في ذمة المدين.

يثبت الرهن المبرم من تاجر أو من غير تاجر لأجل عمل من الأعمال التجارية بالنسبة للمتعاقدين طبقا لأحكام المادة 42 أعلاه.

لا يحتج بالرهن على الغير إلا إذا كان مكتوبا وثابت التاريخ.

يثبت الرهن التجاري بالكتابة إذا كان الراهن كفيلا عينيا.

يثبت الرهن أيضا بالنسبة للسندات القابلة للتداول بتظهير قانوني يشير إلى أنها قد سلمت على وجه الضمان.

أما بالنسبة للأسهم الإسمية وسندات الاستحقاق في شركات المساهمة، فيثبت رهنها بالقيد في سجلات هذه الشركة على سبيل الضمان. ويثبت رهن الحصص في الشركات التجارية الأخرى بمحرر مكتوب ومسجل مع قيده في سجلات الشركة.

يبقى العمل جاريا بالأحكام الخاصة بالديون المتعلقة بالأموال المنقولة التي لا يمكن أن يبلغ فيها المحال له بالنسبة للغير إلا بتبليغ المدين بالحوالة.

تُحصل السندات التجارية المسلمة كرهن من طرف الدائن المرتهن.

المادة 45: لا يستمر الامتياز في جميع الأحوال على الشيء المرهون إلا إذا وُضع هذا الأخير في حيازة الدائن وبقي لديه أو لدى الغير المتفق عليه بين الطرفين.

يشترط لنفاذ الرهن في حق الغير أن تنتقل حيازة الشيء المرهون إلى الدائن المرتهن أو إلى أي شخص آخر يعينه المتعاقدان وأن يبقى الشيء المرهون في حيازة من تسلمه منهما إلى غاية انقضاء الرهن.

Art.39.Le tribunal ne peut accorder un délai de grâce ou un échelonnement d'échéances au débiteur d'une obligation commerciale sauf accord du créancier ou en raison de circonstances exceptionnelles.

Art.40. La possession par le débiteur d'un document de nature à établir la dette constitue une présomption de l'extinction de cette dette sauf preuve contraire.

Art.41. Sauf dispositions légales contraires, les actions nées des obligations entre commerçants relatives à leurs activités commerciales, se prescrivent par trois(3) ans à compter de la date de l'échéance de ces obligations.

Art. 42. Les actes de commerce peuvent se prouver par tous moyens, à moins qu'il n'en soit disposé autrement par la loi.

Chapitre II

Du gage

Art. 43. Sous réserve des règles qui régissent les différentes sortes de gages commerciaux, les dispositions de ce chapitre s'appliquent à tout gage relatif à un bien mobilier garantissant une dette commerciale à l'égard du débiteur.

Art. 44. Le gage est un contrat par lequel une personne affecte la valeur d'une chose mobilière ou plus à la garantie d'une obligation commerciale à l'égard du débiteur.

Le gage constitué soit par un commerçant ou par un non commerçant pour un acte de commerce se constate à l'égard des parties contractantes conformément aux dispositions de l'article 42 ci-dessus.

Pour que le gage soit opposable aux tiers, il est nécessaire qu'il soit écrit et que le titre le constatant porte une date certaine.

Le gage commercial est prouvé par écrit si le constituant est caution réelle.

Le gage à l'égard des titres négociables peut aussi être établi par un endossement régulier indiquant qu'ils ont été remis en garantie.

A l'égard des actions et des obligations nominatives, des sociétés par actions, le gage est constaté par l'inscription sur les registres de la société, à titre de garantie. Le gage des parts sociales des autres sociétés commerciales est constaté par un écrit dument enregistré et inscrit sur les registres de la société.

Il n'est pas dérogé aux dispositions concernant les créances mobilières dont le cessionnaire ne peut être saisi à l'égard des tiers que par la signification du transport faite au débiteur.

Les effets de commerce donnés en gage sont recouvrables par le créancier gagiste.

Art.45. Dans tous les cas, le privilège ne subsiste sur le gage qu'autant que le gage a été émis et est resté en la possession du créancier ou d'un tiers convenu entre les parties.

Pour que le gage soit opposable aux tiers, la possession de la chose gagée doit être transférée au créancier gagiste ou toute autre personne désignée par les contractants, cette possession continue jusqu'à l'extinction du gage.

المادة 46: يعتبر الدائن المرتهن أو الشخص المعين حائزا للشيء المرهون في الحالتين الآتيتين:

*إذا وضع تحت تصرفه بكيفية تحمل الغير على الاعتقاد أن الشيء صار في حراسته.

*إذا تسلم سندا يمثل الشيء المرهون ويعطي حائزه دون غيره حق تسلمه.

تنتقل حيازة الحقوق بتسليم السندات الثابتة فيها، وإذا كان السند مودعا لدى الغير اعتبر تسليم إيصال الإيداع بمثابة تسليم السند ذاته، بشرط أن يكون السند معينا في الإيصال وأن يرضى المودع لديه بحيازته لحساب الدائن المرتهن.

في هذه الحالة، يعتبر المودع لديه قد تخلى عن كل حق له في حبس السند لحسابه لسبب سابق على الرهن، ما لم يكن قد احتفظ بهذا الحق عند قبوله حيازة السند لحساب الدائن المرتهن.

يعتبر الدائن حائزا للبضاعة متى كانت تحت تصرفه، في مخازنه أو سفنه أو في الجمارك أو في مستودع عمومي أو كان بيد الدائن، قبل وصولها، وثيقة الشحن أو أيسند نقل آخر معادل لها.

المادة 47: يتم رهن الحقوق الثابتة في السندات الاسمية بحوالة يذكر فيها أنها على سبيل الرهن وتفيد في دفاتر الجهة التي أصدرت السند.

يتم رهن الحقوق الثابتة في السندات لأمر بتظهير يذكر فيه أنه للرهن أو أي عبارة أخرى تفيد ذلك. يكون الرهن المشار إليه في الفقرتين السابقتين نافذا في حق المدين دون حاجة إلى إعلامه بالرهن أو قبوله له.

المادة 48: يتعين على الدائن المرتهن أن يسلم المدين، إذا طلب منه ذلك، إيصالا يبين فيه طبيعة الشيء المرهون ونوعه و مقداره، وغير ذلك من الصفات المميزة له.

المادة 49: إذا ترتب الرهن على مال مثلي بقي الرهن قائما، حتى وإن استبدل الشيء المرهون بشيء آخر من نفس النوع.

إذا كان الشيء المرهون من الأموال غير المثلية جاز للمدين أن يستبدله بغيره، بشرط أن يكون متفقا على ذلك في عقد الرهن أو أن يقبل الدائن المرتهن الشيء المستبدل.

المادة 50: يتعين على الدائن المرتهن أن يقوم بجميع التدابير والإجراءات اللازمة للمحافظة على الشيء المرهون وصيانته، ويجب عليه أن يستوفي لحساب المدين الحقوق المتصلة بالشيء من قيمة وتوابع، على أن يخصم ما يقبضه من المبلغ المضمون بالرهن، وإن لم يكن قد حل أجل الدين، ويكون الخصم أولا من قيمة ما أنفق في المحافظة على الشيء وصيانته ثم من المصاريف ثم من أصل الدين، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك.

المادة 51: إذا لم يسدد المدين الدين المضمون بالرهن في ميعاد استحقاقه، يمكن للدائن المرتهن بعد انقضاء ثمانية (8) أيام من تاريخ إعدار المدين بالوفاء أن يطلب من قاضي الاستعجال الذي يقع في دائرة اختصاصه الشيء المرهون الأمر ببيعه كله أو بعضه.

Art.46. Le créancier gagiste ou la personne désignée est considérée en possession de la chose gagée dans les deux cas suivants :

*si elle a été mise à sa disposition d'une manière qui laisse croire aux tiers que la chose est sous sa garde.

*s'il reçoit un titre représentant la chose gagée qui donne au possesseur et à lui seul le droit d'en prendre possession.

Le transfert de la possession des droits s'effectue par la remise des titres qui les constatent ; si le titre est déposé chez une tierce personne, la remise du récépissé de dépôt emporte la remise du titre lui-même à condition que celui-ci soit indiqué sur le dit récépissé et que le dépositaire accepte la possession au profit du créancier gagiste.

Dans ce cas, le dépositaire est censé avoir renoncé à tout droit de rétention du titre à son profit pour un motif antérieur à la constitution du gage, s'il ne s'est pas réservé ce droit, lors de l'acceptation de la possession du titre pour le compte du créancier gagiste.

Le créancier est réputé avoir les marchandises en sa possession, lorsqu'elles sont à sa disposition, dans ses magasins ou navires, à la douane ou dans un dépôt public ou si, avant qu'elles soient arrivées, il en est saisi par un connaissement ou par tout autre titre de transport équivalent.

Art. 47. Le gage des droits incorporés dans les titres nominatifs s'effectue par un écrit dans lequel il est indiqué qu'il est donné à titre de gage et il est inscrit sur les registres de la partie qui a émis le dit titre.

Le gage des droits incorporés dans les titres à ordre s'effectue par endossement indiquant le gage ou toute autre mention équivalente.

Les gages mentionnés dans les deux alinéas précédents sont opposables à l'égard du débiteur sans qu'il y ait lieu à l'informer du gage ou à obtenir son acceptation.

Art.48. Le créancier gagiste doit remettre au débiteur, s'il le lui demande, un récépissé indiquant la nature de la chose gagée, son espèce, sa qualité et tout autre caractère spécifique.

Art.49. Si le gage porte sur un bien fongible, il demeure valable même s'il est remplacé par une chose du même genre.

Si le gage porte sur un bien non fongible, le débiteur peut le remplacer par un autre bien à condition qu'il en soit convenu dans le contrat de gage ou que le créancier gagiste l'accepte.

Art.50. Le créancier gagiste doit accomplir toutes les démarches et procédures nécessaires à la conservation et à l'entretien de la chose gagée. Il doit recouvrer, pour le compte du débiteur, les droits attachés à la chose tels que l'encaissement de la valeur de son usage ou de ses fruits tout en déduisant ce qu'il perçoit de la somme garantie par le gage, alors même que l'échéance de la dette n'est pas arrivée à terme. Cette déduction concerne, en premier lieu, les dépenses qu'il a engagées pour la conservation et l'entretien de la chose gagée, les dépenses, puis la dette principale sauf si les parties en conviennent autrement.

Art.51. A défaut de paiement du débiteur à l'échéance de la dette, le créancier gagiste peut, après l'expiration d'un délai de huit (8) jours à partir de la mise en demeure du débiteur d'avoir à s'acquitter de sa dette, saisir le juge des référés du tribunal du lieu de la situation de la chose gagée, à l'effet d'ordonner sa vente entière ou partielle.

لا يجوز تنفيذ الأمر الصادر عن قاضي الاستعجال ببيع الشيء المرهون إلا بعد انقضاء ثمانية (8) أيام من تاريخ تبليغه إلى المدين أو الكفيل إن وجد، مع بيان المكان الذي يجرى فيه البيع وتاريخه و ساعته، مع تعيين الشخص المؤهل للقيام بهذا العمل.

يجرى البيع بالمزاد العلني في الزمان والمكان المعينين من طرف قاضي الاستعجال.

إذا كان المال المرهون قابلاً للتداول في سوق الأوراق المالية، أمر قاضي الاستعجال ببيعه في هذه السوق بمعرفة أحد الوسطاء المعتمدين في البورصة، ما لم يأمر بخلاف ذلك بناء على عريضة مشتركة للطرفين.

يكون للدائن المرتهن الأولوية في استيفاء دينه والمصاريف من الثمن الناتج من البيع.

المادة 52: إذا تقرر الرهن على عدة أموال، يحق للدائن المرتهن تعيين المال محل البيع، ما لم يتم الإتفاق على غير ذلك أو كان من شأن هذا التعيين إلحاق ضرر بالمدين.

في جميع الأحوال، لا يجوز أن يشمل البيع إلا ما يكفي للوفاء بحق الدائن المرتهن.

المادة 53: إذا نقصت قيمة الشيء المرهون في السوق بحيث أصبح غير كاف لضمان الدين، جاز للدائن المرتهن أن يحدد للمدين ميعاداً مناسباً لتقديم ضمان كاف، فإذا رفض المدين ذلك أو انقضى الميعاد المحدد دون أن يقوم بتكملة الضمان، جاز للدائن المرتهن أن ينفذ فوراً على الشيء المرهون بإتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة 51 من هذا القانون وينتقل الرهن إلى الثمن الناتج من البيع.

إذا كان الشيء المرهون معرضاً للهلاك أو التلف أو كانت صيانتته تستلزم نفقات باهظة وإن رفض المدين تقديم شيء آخر بدله، جاز لكل من الدائن المرتهن أو المدين أن يطلب من قاضي الاستعجال الترخيص له ببيعه فوراً، و ينتقل الرهن إلى الثمن الناتج من البيع.

المادة 54: يكون باطلاً كل اتفاق يبرم وقت تقرير الرهن أو بعد تقريره يعطي الدائن المرتهن، في حالة عدم استيفاء الدين عند حلول أجله، الحق في تملك الشيء المرهون أو التصرف فيه دون مراعاة الإجراءات المنصوص عليها قانوناً.

الفصل الثالث

الوكيل التجاري والوكيل بالعمولة

والسمسار

القسم الأول

الوكيل التجاري

المادة 55: يعتبر الوكيل التجاري نانبا يمارس مهنة مستقلة دون أن يكون مرتبطاً بعقد إجارة الخدمات ويكلف بذات الصفة بشكل دائم بالتفاوض، وعند الاقتضاء بإبرام عقود بيع أو شراء أو إيجار أو تقديم خدمات باسم ولصالح منتجين أو صناعيين أو تجار أو وكلاء تجاريين آخرين.

يمكن أن يكون الوكيل التجاري شخصاً طبيعياً أو معنوياً.

المادة 56: يثبت إتفاق الوكالة التجارية بعقد مكتوب.

يحق لكل طرف، وبطلب منه، الحصول من الطرف الآخر على محرر مؤرخ وموقع يتضمن محتوى عقد الوكالة، بما في ذلك الملحقات المحتملة.

L'ordonnance rendue par le juge des référés ne peut être exécutée qu'après l'expiration d'un délai de huit (8) jours à compter de sa signification au débiteur ou à la caution s'il ya lieu ; elle indique le lieu, la date et l'heure de la vente ainsi que la désignation de la personne habilité à effectuer cette vente.

La vente s'effectue aux enchères publiques, à la date et dans les lieux désignés par le juge des référés.

Si le bien gagé est négociable sur le marché financier, le juge des référés ordonne sa vente sur le dit marché par un intermédiaire en opération de bourse sauf s'il en ordonne autrement sur requête conjointe des parties.

Le créancier gagiste recouvre, en priorité, du prix de la vente, sa créance et les dépenses engagées.

Art. 52. Si le gage porte sur plusieurs biens, le créancier gagiste a le droit de désigner le bien objet de la vente, sauf stipulation contraire ou si cette désignation porte préjudice au débiteur. Dans tous les cas, la vente ne peut excéder ce qui est suffisant pour le paiement du créancier gagiste.

Art.53. Si la chose gagée perd de sa valeur sur le marché et ne couvre plus le montant de la dette, le créancier gagiste peut fixer un délai convenable au débiteur pour présenter une garantie suffisante. Si celui-ci refuse ou si le délai fixé s'écoule sans qu'il ne complète la garantie, le créancier gagiste peut réaliser l'exécution immédiate conformément à l'article 51 de la présente loi et le gage est transféré sur le produit de la vente du bien gagé.

Si la chose gagée est menacée de déperir, de se détériorer ou que son entretien exige des dépenses excessives et que le débiteur refuse de la remplacer par un autre bien, le créancier gagiste ou le débiteur peuvent demander au juge des référés la vente immédiate , et le gage est transféré sur le produit de la vente du bien gagé.

Art 54. Tout accord conclu au moment où après la constitution du gage, qui donne au créancier gagiste, en cas de non paiement de la dette à l'échéance, le droit de s'approprier la chose gagée ou sa vente sans respecter les procédures légales, est nul.

Chapitre III

L'agent commercial, le commissionnaire et le courtage.

Section 1

L'agent commercial

Art.55. L'agent commercial est un mandataire qui, à titre de profession indépendante, sans être lié par un contrat de louage de services, est chargé, de façon permanente, de négocier, et éventuellement, de conclure des contrats de vente, d'achat, de location ou de prestation de services au nom et pour le compte de producteurs, d'industriels, de commerçants ou d'autres agents commerciaux.

Il peut être une personne physique ou une personne morale.

Art.56. Le contrat d'agence commerciale est constaté par un acte écrit.

Chaque partie a le droit, sur sa demande, d'obtenir de l'autre partie un écrit daté et signé mentionnant le contenu du contrat d'agence, y compris celui de ses avenants éventuels.

المادة 57: يجوز للوكيل التجاري قبول تمثيل وكلاء آخرين دون ترخيص، غير أنه لا يمكنه قبول تمثيل مؤسسة منافسة لأحد موكليه دون الحصول على إذن منه.

المادة 58: يستحق الوكيل التجاري أجرته المحددة في عقد الوكالة عن كل عملية تجارية مبرمة خلال مدة هذا العقد، عندما تكون هذه العملية أبرمت بفضل تدخله أو عندما تكون أبرمت مع الغير الذي تعامل معه سابقاً في عمليات مماثلة.

يستحق الوكيل التجاري أجرته كذلك عن كل عملية تجارية مبرمة خلال مدة عقد الوكالة عندما يكلف بمنطقة جغرافية أو بمجموعة أشخاص محددة، في حالة إبرامه لذات العقد مع شخص ينتمي لنفس المنطقة أو لنفس المجموعة.

المادة 59: تستحق الأجرة بمجرد تنفيذ العملية من طرف الموكل أو العملية التي كان يجب عليه أن يكون قد نفذها بموجب الاتفاق المبرم مع الغير أو بمجرد أن ينفذ الغير هذه العملية.

تستحق الأجرة، كأجل أقصى، بمجرد تنفيذ الغير للجزء الخاص به أو الذي كان يجب عليه تنفيذه، في حالة تنفيذ الموكل للجزء الخاص به من العملية.

المادة 60: لا يسقط الحق في الأجرة إلا إذا ثبت أن العقد المبرم بين الغير والموكل لن ينفذ أو أن عدم التنفيذ لا يعود لأسباب خاصة بالموكل.

تسترجع الأجرة المقبوضة من قبل الوكيل التجاري بمجرد سقوط الحق المنشئ لها.

المادة 61: في حالة مواصلة تنفيذ العقد بين الطرفين بعد انقضاء أجله، يعتبر مجدداً لنفس المدة ونفس الشروط.

في حالة عدم تحديد المدة، يمكن أي من الطرفين وضع حد للعقد بعد إخطار مسبق بشهرين (2).

المادة 62: يمكن أن يتضمن عقد الوكالة التجارية شرط عدم المنافسة بعد انتهائه، ويجب أن يكون هذا الشرط مكتوباً ويخص المنطقة الجغرافية، وعند الاقتضاء، مجموعة الأشخاص المكلف بها الوكيل التجاري وكذا نوع الأموال والخدمات محل التمثيل التي أبرم العقد من أجلها.

يجب أن لا يتجاوز شرط عدم المنافسة سنتين (2) من تاريخ انتهاء العقد.

القسم الثاني الوكيل بالعمولة

المادة 63: الوكيل بالعمولة هو شخص يلتزم باسمه للقيام بتصرف لحساب الموكل، مقابل عمولة يتقاضاها من هذا الأخير.

إذا تصرف الوكيل بالعمولة باسم الموكل، تسري على ذلك أحكام الوكالة المنصوص عليها في القانون المدني.

Art.57. L'agent commercial peut accepter sans autorisation la représentation de nouveaux mandants. Toutefois, il ne peut accepter la représentation d'une entreprise concurrente de celle de l'un de ses mandants sans accord de ce dernier.

Art.58. Pour toute opération commerciale conclue pendant la durée du contrat d'agence, l'agent commercial a droit à la rétribution définie dans le contrat d'agence, lorsqu'elle a été conclue grâce à son intervention ou lorsque l'opération a été conclue avec un tiers dont il a obtenu antérieurement la clientèle pour des opérations similaires.

Lorsqu'il est chargé d'un secteur géographique ou d'un groupe de personnes déterminé, l'agent commercial a également droit à la rétribution pour toute opération conclue pendant la durée du contrat d'agence avec une personne appartenant à ce secteur ou à ce groupe.

Art.59. La rétribution est acquise dès que le mandant a exécuté l'opération ou devrait l'avoir exécutée en vertu de l'accord conclu avec le tiers ou bien encore dès que le tiers a exécuté l'opération.

La rétribution est acquise au plus tard lorsque le tiers a exécuté sa part de l'opération ou devrait l'avoir exécutée si le mandant avait exécuté sa propre part.

Art.60. Le droit à la rétribution ne peut s'éteindre que s'il est établi que le contrat entre le tiers et le mandant ne sera pas exécuté et ou si l'inexécution n'est pas due à des circonstances imputables au mandant.

Les rétributions que l'agent commercial a déjà perçues sont remboursées si le droit y afférent est éteint.

Art. 61. Un contrat d'agence qui continue à être exécuté par les deux parties après son terme est réputé reconduit pour la même durée et dans les mêmes conditions.

A défaut de stipulation de durée chacune des parties peut y mettre fin moyennant un préavis de deux (2) mois.

Art.62. Le contrat d'agence peut contenir une clause de non concurrence après la cessation du contrat.

Cette clause doit être établie par écrit et concerner le secteur géographique, et le cas échéant, le groupe de personnes confié à l'agent commercial ainsi que le type de biens ou de services pour lesquels il exerce la représentation aux termes du contrat.

La clause de non concurrence ne saurait dépasser deux (2) années après la cessation du contrat.

Section 2

Le commissionnaire

Art. 63. Le commissionnaire est une personne qui s'engage en son nom à agir pour le compte d'un commettant moyennant une commission qu'il perçoit de ce dernier.

Si le commissionnaire a agi au nom du commettant, les dispositions du code civil régissant le mandat s'appliquent.

المادة 64: إذا باع الوكيل بالعمولة بأقل من الثمن الذي عينه الموكل أو اشترى بأعلى منه، وجب على الموكل، إذا أراد رفض العملية، أن يخطر الوكيل بذلك خلال ثمانية (8) أيام من تاريخ علمه بإبرامها وإلا اعتبر قابلاً للثمن.

لا يجوز للموكل رفض العملية إذا قبل الوكيل بالعمولة تحمل الفارق في الثمن.

المادة 65: إذا اشترى الوكيل بالعمولة لحساب الموكل بضاعة مخالفة للنوع أو الصنف الذي طلبه الموكل، فلا يلزم بقبولها.

إذا اشترى الوكيل بالعمولة بضاعة مطابقة للبضاعة المطلوبة ولكن بكمية أكبر فلا يلزم الموكل إلا بقبول الكمية التي طلبها. أما إذا كانت الكمية أقل، يكون للموكل الخيار بين قبولها أو رفضها.

المادة 66: إذا تعاقد الوكيل بالعمولة بشروط أفضل من الشروط التي حددها الموكل، عادت المنفعة إلى الموكل.

وعلى الوكيل بالعمولة أن يقدم حسابه على أساس الشروط الحقيقية التي تمت العملية بمقتضاها.

المادة 67: إذا منح الوكيل بالعمولة المكلف بالبيع المشتري أجلاً للوفاء بالثمن أو قسطه عليه بغير إذن من الموكل، جاز لهذا الأخير أن يطالب الوكيل بأداء الثمن بكامله فوراً، وفي حالة ما إذا تمت العملية بثمن أعلى، يعود الفرق في الثمن للوكيل بالعمولة.

المادة 68: إذا اشترط الموكل من الوكيل بالعمولة أن يتم البيع بثمن مؤجل وباع هذا الأخير بثمن معجل، فلا يجوز للموكل أن يطالبه بأداء الثمن إلا عند حلول الأجل الذي عينه، وفي هذه الحالة، يلتزم الوكيل بالعمولة بأداء الثمن على أساس البيع المؤجل.

المادة 69: لا يجوز للوكيل بالعمولة أن يغير الوسم الموضوع على البضائع التي يتسلمها من الموكل أو لحسابه إلا في حدود القانون و أذن له الموكل صراحة بذلك.

إذا كان الوكيل بالعمولة حائزاً لجملة من البضائع من نوع واحد ومرسلة إليه من موكلين مختلفين، وجب عليه أن يضع على كل بضاعة منها بياناً مميزاً لها.

المادة 70: يجوز للموكل أن يشترط من الوكيل بالعمولة الذي يتعاقد لحسابه عدم ذكر اسمه، ما لم يمس ذلك بالنظام العام، ولا ينتج عن ذلك تغيير في طبيعة الوكالة ما دام الوكيل بالعمولة يبرم العقد باسمه.

يجب على الوكيل بالعمولة إعلام الموكل باسم الغير الذي تعاقد معه إذا طلب الموكل منه ذلك، وإذا امتنع الوكيل بالعمولة عن الإدلاء باسم الغير دون مبرر مقبول، جاز اعتباره ضامناً لتنفيذ العملية.

في جميع الأحوال، يلتزم الوكيل بالعمولة بإثبات وجود الغير المتعاقد معه متى طلب منه الموكل ذلك.

المادة 71: يكون الوكيل بالعمولة مسؤولاً مباشرة تجاه الغير الذي تعاقد معه، كما يكون الغير ملزماً مباشرة تجاهه.

Art.64. Si le commissionnaire vend à un prix inférieur ou achète à un prix supérieur à celui qui lui a été fixé par le commettant et que ce dernier le refuse, il doit aviser le commissionnaire de son refus sous huitaine(8) à compter du jour où il a eu connaissance de la transaction ; à défaut, il est supposé avoir accepté le prix.

Si le commissionnaire accepte de supporter la différence, le commettant ne peut pas refuser la transaction.

Ar. 65. Le commettant n'est pas tenu d'accepter une marchandise achetée par le commissionnaire lorsqu'elle est non conforme à la qualité ou à la catégorie demandée.

Si le commissionnaire a acheté une marchandise conforme en qualité mais supérieure à la quantité demandée, le commettant n'est obligé d'accepter que la quantité demandée. Mais si cette quantité est moindre, le commettant a le choix du refus ou de l'acceptation.

Art.66. Si le commissionnaire a conclu une transaction à des conditions meilleures que celles fixées par le commettant, le profit qui en résulte revient à ce dernier.

Le commissionnaire rend compte de la transaction telle qu'elle a été réalisée.

Art. 67. Si le commissionnaire chargé de la vente a accordé à l'acheteur un délai pour le paiement ou lui a consenti un paiement par tranches sans autorisation du commettant, ce dernier peut lui demander de payer immédiatement la totalité du prix. Dans ce cas, la différence de prix qui en résulte revient au commissionnaire si la transaction a été conclue à un prix supérieur à celui fixé.

Art. 68. Si le commettant demande au commissionnaire de vendre avec paiement différé et que celui-ci vend au comptant, le commettant ne peut lui demander de payer qu'à l'échéance fixée ; dans ce cas, le commissionnaire s'oblige à payer le prix fixé pour la vente différée.

Art.69. Le commissionnaire ne peut changer l'étiquetage de la marchandise réceptionnée du commettant ou en son compte, sauf dans la limite de la loi et autorisation expresse du commettant.

Si le commissionnaire est en possession d'un lot de marchandise de même espèce qui lui a été expédiée par différents commettants, il doit apposer sur chaque marchandise des caractères distinctifs.

Art. 70. Le commissionnaire peut déclarer l'identité du commettant pour lequel il agit, sauf si celui-ci l'oblige à ne pas divulguer son nom. La non divulgation du nom du commettant ne modifie pas la nature du mandat tant que le commissionnaire agit en son nom personnel.

Le commissionnaire doit divulguer au commettant, à sa demande, le nom du tiers avec qui il a contracté ; au cas où le commissionnaire refuse sans justification valable, il peut être considéré comme garant de l'exécution de la transaction.

Dans tous les cas, le commissionnaire s'oblige à prouver l'existence du tiers avec qui il a contracté lorsque le commettant le lui demande.

Art.71. Le commissionnaire et le tiers contractant s'obligent directement et mutuellement.

ليس للغير الذي تعاقد مع الوكيل بالعمولة حق الرجوع على الموكل وليس للموكل حق الرجوع على الغير بدعوى مباشرة، ما لم ينص القانون على غير ذلك.

المادة 72: إذا أعلن إفلاس الوكيل بالعمولة المكلف بالبيع قبل قبض الثمن من المشتري، جاز للموكل أن يطالب المشتري مباشرة بأداء الثمن له.

إذا أعلن إفلاس الوكيل بالعمولة المكلف بالشراء قبل تسلم المبيع، جاز للموكل أن يطالب البائع مباشرة بتسليمه المبيع.

المادة 73: لا يضمن الوكيل بالعمولة وفاء الغير المتعاقد معه بالتزامه، إلا إذا تحمل هذا الضمان صراحة أو نص عليه القانون أو قضى به العرف التجاري.

يستحق الوكيل بالعمولة، الضامن لوفاء الغير المتعاقد بالتزاماته، أجرا إضافيا تحددته الجهة القضائية عند عدم وجود اتفاق أو عرف في شأنه.

المادة 74: للوكيل بالعمولة حق الامتياز على قيمة البضاعة محل العقد وعلى كل الوثائق المتعلقة بالدين الخاص بهذا العقد.

لا يجوز للوكيل بالعمولة أن ينيب غيره في العمل الموكل فيه، ما لم يكن ذلك بإذن الموكل.

إذا أناب عنه في القيام بالعمل شخصا آخر، فلا يكون لهذا الأخير حق الحبس أو الامتياز إلا بقدر الدين المستحق للوكيل بالعمولة.

القسم الثالث

السمسرة

المادة 75: السمسرة عقد يكلف بموجبه السمسار من طرف شخص بالبحث عن طرف ثان لربط علاقة بينهما قصد إبرام عقد معين.

لا يجوز للسمسار أن يكون طرفا في العقد الذي يتوسط في إبرامه، إلا إذا أجاز المتعاقد ذلك.

المادة 76: يستحق السمسار أجره ممن كلفه من طرفي العقد، ما لم يوجد اتفاق أو عرف أو طبيعة المعاملة تقضي بخلاف ذلك.

إذا صدر التكليف من الطرفين، كان كل واحد منهما مسؤولا تجاه السمسار دون تضامن بينهما عن دفع الأجر المستحق له من كلاهما وإن اتفقا على أن يتحمل أحدهما الأجر بأكمله.

المادة 77: يستحق السمسار الأجر بمجرد إبرام العقد الذي توسط فيه، أو نتيجة للمعلومات التي قدمها للأطراف في حالة عدم إبرام العقد.

إذا كان العقد معلقا على شرط واقف فلا يستحق السمسار أجره إلا إذا تحقق الشرط.

Ni le tiers qui a contracté avec le commissionnaire ni le commettant ne peuvent s'actionner mutuellement, sauf si la loi en dispose autrement.

Art.72. Si le commissionnaire chargé de la vente est déclaré en faillite avant la perception du prix à payer par l'acheteur, le commettant peut demander directement à ce dernier de s'acquitter entre ses mains.

Si le commissionnaire en charge de l'achat est déclaré en faillite avant la réception de la marchandise, le commettant peut demander directement au vendeur de la livrer entre ses mains.

Art.73. Le commissionnaire n'est pas garant du respect des obligations du tiers avec qui il a contracté, sauf s'il en a été convenu autrement ou en vertu de la loi ou d'un usage reconnu dans le lieu où il exerce son activité.

En l'absence d'un accord ou d'usages reconnus en la matière, le commissionnaire garant du respect des obligations du tiers avec qui il a contracté, bénéficie d'une rétribution supplémentaire déterminée par le tribunal.

Art.74. Le commissionnaire a le droit de privilège sur la valeur de la marchandise objet du contrat et sur tous les documents relatifs à la créance résultant de cet acte.

Le commissionnaire ne peut se faire substituer par une autre personne dans l'exécution du mandat, sauf s'il y'a été autorisé par le commettant.

La personne qui le substitue n'a droit de rétention ou de privilège que dans la limite de la dette qui est due au commissionnaire.

Section 3

Du courtage

Art.75. Le courtage est un contrat par le quelle le courtier et charger par une personne à rechercher une personne pour la mettre en relation avec une personne, en vue de la conclusion d'un contrat déterminé

Il est interdit au courtier de faire partie du contrat objet du contrat de courtage, sauf acceptation du contractant.

Art.76. A défaut de convention, de coutume ou d'usage contraire, la rémunération du courtier est due par celui qui l'a chargé de traiter l'affaire

Si la désignation du courtier a été faite par les deux contractants, chacun d'eux est responsable envers le dit courtier, sans qu'ils ne soient solidaires entre eux pour le versement de la rémunération due par chacun d'eux, même s'ils ont convenu auparavant que l'un d'eux la supporte.

Art.77. La rémunération du courtier est due dès que le contrat a été conclu par son entremise ou par suite des indications qu'il a fournies aux parties dans le cas de la non conclusion du contrat.

Lorsque le contrat est conclu sous condition suspensive, le courtier n'a droit à rémunération que si la condition se réalise.

إذا أجاز المتعاقد أن يكون السمسار طرفا في العقد الذي يتوسط في إبرامه فلا يستحق السمسار أي أجر.

المادة 78: إذا لم يعين أجر السمسار في العقد، يحدد وفقا للعرف أو العادة، وإلا فمن طرف الجهة القضائية حسب سلطتها التقديرية أو استنادا إلى خبرة اعتمادا على ما يجري به العمل بالنسبة للخدمات المماثلة مع مراعاة الظروف الخاصة للعملية كالوقت الذي تطلبته وطبيعة الخدمة التي قام بها.

المادة 79: يجوز الجهة القضائية المعروض عليها النزاع أن تخفض أجر السمسار إذا كان غير متناسب مع الجهد الذي بذله، إلا إذا تم دفع هذا الأجر بعد إبرام العقد.

المادة 80: إذا تم الاتفاق على أن يسترد السمسار المصاريف التي أنفقها في العمل المكلف به، فيستحقها حتى وإن لم يبرم العقد الذي توسط في إبرامه.

المادة 81: يلزم السمسار تجاه الطرفين، ولو كان مكلفا إلا من طرف أحدهما، بأن يقدم الخدمات بصدق ودقة وحسن نية و أن يخبرهما بجميع الظروف المتعلقة بالخدمة، وهو مسئول تجاه كل منهما بما قد يترتب من ضرر نتيجة تدليسه أو خطئه.

المادة 82: إذا كُلف عدة سماسرة بموجب عقد سمسرة واحد فيسألون على وجه التضامن عن تنفيذه، ما لم يسمح لهم بالعمل على انفراد.

إذا كُلف السمسار من طرف عدة أشخاص لإنجاز عمل مشترك بينهم فإن كل واحد منهم ملزم إزاء السمسار على وجه التضامن مع الآخرين بجميع آثار عقد السمسرة.

إذا تم العقد بتدخل عدة سماسرة ولم يُعين لكل منهم أجر مستقل، استحق كل منهم نصيبا في الأجر المشترك حسب ما بذله من جهد في إبرام العقد، ما لم يتم الاتفاق بينهم على غير ذلك.

المادة 83: يسأل السمسار عن عدم تنفيذ العقد إذا لم يذكر لأحد المتعاقدين اسم المتعاقد الآخر، وفي حالة تنفيذه يحل محل الطرف المعني تجاه الطرف الآخر.

المادة 84: يضمن السمسار هوية الشخص المتعاقد معه وصحة الوثائق التي تقع بين يديه والمتعلقة بالخدمات التي توسط فيها.

المادة 85: إذا كانت للسمسار مصلحة شخصية في المعاملة، وجب عليه أن يخبر بذلك الأطراف المتعاقدين، وإلا تعرض لدفع تعويض عما يلحق أي منهم من ضرر.

المادة 86: إذا كانت للسمسار مصلحة شخصية في المعاملة، بصرف النظر عن أجرته، وجب عليه تنفيذ الالتزام على وجه التضامن مع المتعاقد معه.

Si le contractant autorise le courtier à faire partie au contrat objet de la convention de courtage le courtier n'a droit à aucune rémunération.

Art.78. Si le montant de la rémunération n'est pas déterminé par la convention, il le sera selon la coutume ou l'usage, et, à défaut, le tribunal devra le fixer, soit en vertu de son pouvoir d'appréciation soit à dire d'expert, d'après ce qui est pratiqué pour des services analogues et en tenant compte des circonstances particulières de l'affaire, telles que le temps et la nature de la prestation accomplis.

Art.79. Le tribunal peut réduire la rémunération du courtier, si elle est hors de proportion avec les services rendues, sauf le cas où cette rémunération a été payée après la conclusion du contrat.

Art.80. Lorsqu'il a été convenu que les dépenses engagées par le courtier pour accomplir le travail dont il est chargé lui seraient remboursées, elles lui sont dues même si le contrat n'aurait pas été conclu.

Art.81. Même lorsqu'il n'est constitué que par l'une des parties, le courtier est tenu, envers chacune d'elles de fournir les prestations avec loyauté, précision et bonne foi et de les renseigner sur toutes les circonstances relatives à la prestation ; il répond envers chacune d'elles du préjudice qu'elles pourraient subir du fait de son dol ou de sa faute.

Art.82. Quand il y a plusieurs courtiers constitués par un seul contrat de courtage, ils sont solidairement responsables de son exécution, à moins qu'ils n'aient été autorisés d'agir séparément.

Lorsque le courtier a été constitué par plusieurs personnes pour une affaire commune, chacune d'elle est tenue solidairement envers lui de tous les effets du contrat de courtage.

Si le contrat est conclu par l'intervention de plusieurs courtiers sans détermination de leurs rémunérations, chacun d'eux bénéficie d'une quote-part en rapport avec l'effort fourni dans la conclusion du contrat, sauf s'ils ont convenu autrement.

Art.83. Le courtier qui ne révèle pas à un contractant le nom de l'autre contractant, est responsable de l'inexécution du contrat. En cas d'exécution, il est subrogé à la partie concernée envers l'autre contractant.

Art.84. Le courtier est garant de l'identité de la personne avec qui il a contracté ainsi que de l'authenticité des documents dont il a pris connaissance et qui se rattachent aux services traités par lui.

Art.85. Le courtier qui a un intérêt personnel dans la transaction, est tenu d'en prévenir les parties contractantes ; en cas de manquement, il est tenu de réparer le préjudice subi par l'une des parties.

Art.86. Le courtier répond de l'accomplissement de l'obligation, solidairement avec son client, lorsqu'indépendamment de sa rémunération il a un intérêt personnel dans la transaction.

المادة 87: يكون السمسار مسئولاً عن ضياع أو تلف الأوراق والأشياء و القيم المالية والوثائق التي تسلمها المتعلقة بالخدمات التي تمت على يده، ما لم يثبت أن ضياعها أو تلفها كان بسبب حادث فجائي أو قوة قاهرة.

المادة 88: لا يضمن السمسار يسر طرفي العقد الذي توسط في إبرامه ولا تنفيذ العقود المبرمة بواسطته ولا قيمة أو نوعية الأشياء المتعاقدة بشأنها، ما لم يكن هناك تدليس أو خطأ ينسبان إليه.

إذا أُناب السمسار غيره في تنفيذ العمل المكلف به دون أن يرخص له بذلك، كان مسئولاً عن عمل النائب، وفي هذه الحالة يكون السمسار ونائبه مسئولين بالتضامن.

إذا رُخص للسمسار في تكليف نائب عنه دون أن يعين له ذلك النائب، فلا يكون السمسار مسئولاً إلا عن خطئه في اختيار نائبه أو فيما أصدره له من تعليمات.

يجوز لمن كلف السمسار ولنائب السمسار أن يرجع كل منهما مباشرة على الآخر.

المادة 89: إذا تم فسخ العقد بعد إبرامه، سواء وقع الفسخ اختيارياً باتفاق الأطراف أو بموجب أحد أسباب الفسخ المقررة قانوناً، فلا يفقد السمسار حقه في المطالبة بأجره ولا يلزم برّد ما قبضه منه، ما لم يكن هناك غش أو خطأ جسيم ينسب إليه.

المادة 90: يجب على السمسار أن يقيد في دفاتره جميع المعاملات التي تبرم بسعي منه وأن يحفظ الوثائق المتعلقة بها وأن يسلم نسخاً منها لمن يطلبها من المتعاقدين، وتسري على هذه الدفاتر أحكام الدفاتر التجارية.

إذا تم البيع بالعينة، وجب على السمسار حفظها إلى أن تقبل السلعة نهائياً، ما لم يعفه المتعاقدان من هذا الالتزام أو تكون العينة قابلة للتلف.

الفصل الرابع

عقد النقل البري وعقد الوكالة بالعمولة للنقل

القسم الأول

أحكام عامة

المادة 91: عقد النقل اتفاق يلتزم بمقتضاه الناقل بأن يقوم بنفسه بنقل شخص أو شيء إلى مكان معين مقابل أجره.

المادة 92: يعتبر عقد الوكالة بالعمولة للنقل اتفاق يلتزم بمقتضاه تاجر بأن يباشر باسمه الخاص أو باسم موكله أو شخص من الغير بنقل أشخاص أو أشياء، وأن يقوم عند الاقتضاء بالأعمال الفرعية المرتبطة بالنقل.

المادة 93: يبرم عقد النقل و عقد الوكالة بالعمولة للنقل بمجرد اتفاق الطرفين.

Art.87. Le courtier répond des effets, objets, valeurs et documents qui lui sont remis dans les affaires qu'il traite, à moins qu'il ne prouve que leur perte ou leur détérioration résulte d'un cas fortuit ou de la force majeure.

Art.88.Le courtier ne répond, ni de la solvabilité de ses cocontractants, ni de l'exécution des contrats passés par son entremise, ni de la valeur ou de la qualité des objets sur lesquels portent ces contrats, à moins qu'il n'y ait dol ou faute qui pourraient lui être imputés.

Le courtier répond de la personne qu'il s'est substituée dans l'exécution du travail qui lui a été confié quand il n'a pas reçu l'autorisation de le faire ; dans ce cas, le courtier et son substitut sont solidairement responsables.

Si l'autorisation de se substituer lui a été donnée sans que la personne ne lui ait été désignée, il ne peut répondre que de sa faute dans le choix de son substitut ou de ce qu'il lui a donné comme instructions.

La personne ayant chargé le courtier ainsi que le substitut du courtier, peuvent agir directement l'un contre l'autre.

Art.89.Si le contrat vient à être résilié après sa conclusion, soit volontairement par l'accord des parties, soit pour l'une des causes de résiliation prévue par la loi, le courtier ne perd pas le droit de réclamer sa rémunération et il ne peut être obligé de restituer celle qu'il a déjà reçue, sauf cas de dol ou de faute grave à lui imputable.

Art.90.Le courtier doit inscrire dans ses livres, toutes les transactions conclues par ses soins et conserver les documents les concernant. Il doit en remettre copie aux contractants, à leur demande. Ces livres sont régis par les dispositions relatives aux livres de commerce.

Lorsque la vente a eu lieu sur échantillon, le courtier doit conserver l'échantillon de la marchandise vendue jusqu'à ce que cette marchandise ait été définitivement agréée. Il n'est pas tenu de cette obligation si les parties l'en dispensent ou si l'échantillon est périssable.

Chapitre IV

Le contrat de transport terrestre et le contrat de commission de transport

Section 1

Dispositions générales

Art.91.Le contrat de transport est un contrat par le quelle un transporteur s'engage, moyennant un prix, à faire lui-même parvenir une personne ou une chose en un lieu déterminé.

Art. 92. Le contrat de commission de transport est un contrat par le quelle un commerçant s'engage à faire effectuer soit en son nom, soit au nom du commettant ou d'un tiers, un transport de personnes ou de choses et, s'il y a lieu, les opérations connexes

Art.93.Le contrat de transport et le contrat de commission de transport sont conclus par le seul accord des parties.

المادة 94: بإستثناء النقل البحري والنقل الجوي، تسري الأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل على جميع أنواع النقل أي كانت صفة الناقل، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

كما تسري هذه الأحكام على النقل ولو اقترنت به عمليات من طبيعة أخرى، ما لم تكن هذه العمليات هي الغرض الرئيسي من التعاقد.

المادة 95: يُعدّ تسلم الناقل البضائع محل النقل قبولا منه للإيجاب الصادر من المرسل.

المادة 96: إذا تمّ الإتفاق على إتباع نموذج خاص في النقل، فلا يجوز تجزئة الشروط التي يشتمل عليها.

و إذا اقترح الناقل أكثر من نموذج واحد للعقود التي يبرمها، يتم عقد النقل وفق النموذج الذي يتضمن الشروط العامة، ما لم يتم الإتفاق على إتباع نموذج آخر يشتمل على شروط خاصة.

المادة 97: إذا كان الناقل محتكرا نوعا من النقل أو إستغلال خط نقل معين، يتعين عليه قبول كل ما يقدم إليه من طلبات النقل، إلا إذا كان الطلب مخالفا للشروط المقررة لهذا النقل أو تعذر على الناقل تنفيذه لأسباب لا يد له ولا لتابعيه في إحداثها.

المادة 98: تشمل مسؤولية الناقل أفعاله و أفعال تابعيه التي تقع منهم أثناء قيامهم بنشاطاتهم.

يعتبر تابعا كل شخص يستخدمه الناقل في تنفيذ التزاماته المترتبة عن عقد النقل.

يقع باطلا كل شرط يقضي بإعفاء الناقل من المسؤولية عن أفعال تابعيه.

المادة 99: لا يعتبر من قبيل القوة القاهرة في عقود النقل انفجار وسائل النقل أو احتراقها أو خروجها عن المسارات التي تسير عليها أو تصادمها أو غير ذلك من الحوادث التي تتسبب فيها الأدوات أو الآلات التي يستعملها الناقل في تنفيذ النقل، وإن ثبت أنه اتخذ الحيطة لضمان صلاحيتها للعمل ولمنع ما تحدثه من ضرر.

المادة 100: لا يسأل الناقل عن تعويض الضرر الناشئ عن تعطيل النقل أو الانحراف عن الطريق المعين له بسبب الاضطرار إلى تقديم المساعدة لأي شخص مريض أو مصاب أو في خطر.

المادة 101: الغش في النقل هو كل فعل أو امتناع عن فعل يقع من الناقل أو من تابعيه بقصد إحداث ضرر.

الخطأ الجسيم هو كل فعل أو امتناع عن فعل يقع من الناقل أو من تابعيه برعونة مقرونة بادراك بما قد ينجم عنها من ضرر.

Art. 94. A l'exception du transport maritime et du contrat aérien, les dispositions prévues dans ce chapitre sont applicables à toute sorte de transport, quelle que soit la qualité du transporteur, sauf dispositions légales contraires.

Ces mêmes dispositions s'appliquent au transport, même s'il est lié à d'autres opérations de nature différente, et que ces dernières ne constituent pas l'objet principal du contrat.

Art.95.La réception par le transporteur de la chose objet du transport, vaut acceptation de sa part de l'offre émise par l'expéditeur.

Art.96. S'il a été convenu d'appliquer un modèle particulier du transport, les conditions qu'il contient sont indivisibles.

Si le transporteur propose plusieurs types de contrat de transport, le contrat de transport, est conclu selon le modèle qui contient les conditions générales, sauf s'il a été convenu de choisir un autre modèle contenant des conditions particulières.

Art. 97. Si le transporteur a le monopole d'un genre de transport ou l'exploitation d'une ligne de transport déterminée, il est tenu d'accepter toutes les demandes de transport, sauf si la demande est contraire aux conditions prévues pour ce transport ou si sa réalisation devient impossible pour des motifs étrangers à sa volonté ou à celle de ses préposés.

Art.98.La responsabilité du transporteur et de ses préposés s'étend à tous ses actes et ceux accomplis par ces derniers à l'occasion de leurs activités.

Est considéré comme préposé, toute personne engagée par le transporteur dans le cadre de l'exécution de ses obligations liées au contrat de transport.

Est nulle toute clause qui exonère le transporteur de sa responsabilité des actes commis par ses préposés.

Art.99. N'est pas considérée comme force majeure dans les contrats de transport, l'explosion des moyens de transport, leur incendie ou leur sortie des voies qu'ils empruntent ou tous autres accidents provoqués par les instruments ou machines utilisés par le transporteur, même s'il est établi qu'il a pris toutes les précautions pour garantir leur bon usage afin d'éviter qu'ils ne provoquent des dommages.

Art. 100. Le transporteur n'est pas tenu de réparer les dommages causés par la panne du moyen de transport ou le non-respect de l'itinéraire qui lui a été désigné lorsqu'il prête assistance à une personne malade ou blessé ou en danger.

Art.101.Le dol dans le transport es tout acte de faire ou de s'abstenir de faire commis par le transporteur ou ses préposés dans le but de causer un dommage.

La faute grave est tout acte de faire ou de s'abstenir de faire commis par le transporteur ou par ses préposes par maladresse -tout en étant -conscient que cet acte aboutis à un préjudice.

القسم الثاني

نقل الأشياء

الفقرة الأولى

عقد نقل الأشياء

المادة 102: إذا كان المرسل إليه غير المرسل نفسه، فلا تترتب عليه الالتزامات الناشئة عن عقد النقل ما لم يصدر منه قبول صريح أو ضمني للناقل.

و يعتبر قبولاً ضمنياً على وجه الخصوص، تسلم المرسل إليه وثيقة النقل أو الشيء محل النقل أو المطالبة بتسليمه أو بإصدار تعليمات بشأنه.

المادة 103: يجب على المرسل دفع أجرة النقل والمصاريف المترتبة على الأشياء المنقولة. وإذا اشترط دفع الأجرة عند وصول الأشياء المنقولة فيكون الناقل والمرسل إليه الذي صدر منه القبول ملزمين بأدائها بالتضامن بينهما.

المادة 104: تتضمن وثيقة النقل، بوجه خاص البيانات الآتية:

- مكان و تاريخ الوثيقة،
 - أسماء وألقاب وعناوين المرسل والمرسل إليه والناقل والوكيل بالعمولة للنقل إن وجد،
 - مكان إرسال ومكان وصول البضاعة،
 - البيانات الخاصة بتعيين الشيء محل النقل كوزنه و حجمه وكيفية حزمه وعدد الطرود وكل بيان آخر يكون لازماً لتعيين ذاتية الشيء وتقدير قيمته،
 - المدة المحددة لإتمام النقل،
 - أجرة النقل وغيرها من المصاريف مع بيان ما إذا كانت مستحقة على المرسل أو المرسل إليه،
 - الشروط الخاصة بالشحن أو التفريغ و نوع وسائل النقل الواجب استخدامها في النقل و الطريق الذي يجب إتباعه وتحديد المسؤولية و غير ذلك من الشروط الخاصة التي قد يتضمنها اتفاق النقل.
- يعد المرسل مسئولاً تجاه الناقل والغير عن الأضرار الناشئة عن إهمال البيانات المذكورة وعدم صحتها أو عدم كفايتها.

يجوز أن تكون وثيقة النقل اسمية أو لأمر أو للحامل ولا يعني تداولها انتقال البضاعة أو حيازتها.

يمكن للمرسل أن يطلب من الناقل تسليمه نسخة من وثيقة النقل موقعة منه.

المادة 105: إذا لم تحرر وثيقة النقل، جاز للمرسل أن يطلب إيصالاً موقعاً من الناقل يبين تسلم الشيء محل النقل.

يجب أن يكون الإيصال مؤرخاً ومشتماً على البيانات الكافية لتعيين ذاتية الشيء وأجرة النقل.

Section 2

Le transport des choses

§ 1er.- Le contrat de transport de choses

Art.102. Le destinataire, s'il est distinct de l'expéditeur, n'est tenu des obligations nées du contrat de transport que par son acceptation, expresse ou tacite, donnée au transporteur.

Est considérée comme acceptation tacite, notamment, la réception par le destinataire du titre de transport, de l'objet du transport, la revendication de sa livraison ou les instructions le concernant.

Art. 103. L'expéditeur est tenu de payer le prix du transport et les frais grevant la chose.

Dans le cas d'expédition en port dû, l'expéditeur et le destinataire qui a accepté en sont solidairement tenus.

Art.104.Le titre de transport mentionne notamment les indications suivantes :

- le lieu et la date du titre ;
- Les noms et prénoms et adresses de l'expéditeur, du destinataire, du transporteur, et éventuellement du commissionnaire ;
- Le lieu de l'expédition et la destination de la marchandise ;
- Les mentions spécifiques relatives à la désignation de la chose transportée, tels que son poids, son volume, son emballage, le nombre de colis et toute autre mention nécessaire à son identification et à l'estimation de sa valeur ;
- Le délai prévu pour effectuer le transport ;
- Le prix du transport et autres frais et la mention de leur prise en charge par l'expéditeur ou par le destinataire ;
- Les conditions particulières concernant le chargement ou le déchargement, le type de moyen de transport utilisé, l'itinéraire à suivre et la détermination de la responsabilité ainsi que toutes conditions particulières qui peuvent être insérées dans le contrat de transport.

L'expéditeur est tenu responsable envers le transporteur et les tiers du préjudice résultant de l'omission des mentions sus citées, de leur inexactitude ou de leur insuffisance.

Le titre de transport peut être nominatif, à ordre ou au porteur. Sa circulation ne vaut pas transfert de la marchandise ou de sa possession.

L'expéditeur peut exiger du transporteur la remise d'une copie du titre de transport dûment signé par ses soins.

Art. 105.Si le titre de transport n'est pas établi, l'expéditeur peut exiger du transporteur la délivrance d'un récépissé dûment signé quant à la réception de la chose objet du transport.

Le récépissé doit être daté et contenir des indications suffisantes quant à l'identification de la chose et le prix du transport.

المادة 106: وثيقة النقل حجة فيما ورد بها من بيانات، ما لم يثبت خلاف ذلك.

المادة 107: يجب على المرسل أن يسلم الناقل الشيء المنقول والوثائق اللازمة لتنفيذ النقل، ويكون المرسل مسؤولاً عن عدم كفاية هذه الوثائق أو عدم مطابقتها لمواصفات الشيء المنقول، ويكون الناقل مسؤولاً عن ضياعها أو إساءة استعمالها.

إذا اقتضى النقل استعداداً خاصاً من جانب الناقل، وجب على المرسل إخطاره بذلك قبل تسليم الشيء إليه في أجل معقول.

المادة 108: يجب على الناقل فحص الأشياء المطلوب نقلها للتأكد من حالتها ومن صحة البيانات التي أدلى بها المرسل.

إذا اقتضى الفحص فتح الأغلفة أو الأوعية، وجب إخطار المرسل لحضور الفحص، فإذا لم يحضر في الميعاد المعين لذلك، جاز للناقل إجراء الفحص بغير حضوره، والرجوع، حسب الحالة، على المرسل أو المرسل إليه للمطالبة بمصاريف الفحص.

إذا تبين من الفحص أن حالة الشيء لا تسمح بنقله دون ضرر، جاز للناقل رفض النقل أو تنفيذه بمعرفة من المرسل بحالة الشيء ورضائه بالنقل، ويجب إثبات حالة الشيء ورضاء المرسل في وثيقة النقل.

المادة 109: بعد تسليم الناقل الأشياء المطلوب نقلها دون تحفظ قرينة على أنه تسلمها في حالة سليمة ومطابقة للبيانات المذكورة في وثيقة النقل، ما لم يثبت خلاف ذلك.

المادة 110: يجب على المرسل القيام بشحن وتثبيت الشيء المطلوب نقله في وسيلة النقل، ما لم يتفق على غير ذلك.

إذا قبل الناقل تنفيذ النقل دون تحفظ، فيفترض أن الشحن تم وفقاً للمعايير الصحيحة، ما لم يثبت خلاف ذلك.

إذا اشترط المرسل أن يكون الشحن على وسيلة نقل بمواصفات معينة، فلا يكون الناقل مسؤولاً عن الأضرار الناتجة عن استعمال هذه الوسيلة.

المادة 111: يجب على الناقل أن يتبع مسار الطريق المتفق عليه، فإذا لم يتفق على طريق معين وجب اتباع الطريق الأفضل.

في حالة الضرورة، يجوز للناقل أن يغير الطريق المتفق عليه، وفي هذه الحالة، لا يسأل الناقل عن التأخير أو غيره من الأضرار التي تنجم عن تغيير الطريق، إلا إذا ثبت الغش أو الخطأ الجسيم من طرفه أو من طرف تابعيه، وللناقل أيضاً الحق في المطالبة بالمصاريف الإضافية الناشئة عن ذلك.

المادة 112: يضمن الناقل سلامة البضائع المنقولة أثناء تنفيذ عقد النقل.

إذا اقتضت المحافظة على البضائع أثناء الطريق إعادة الحزم أو إصلاح الأغلفة أو زيادتها أو تخفيفها أو غير ذلك من التدابير الضرورية، وجب على الناقل القيام بها وأداء ما تستلزمه من مصاريف على أن يرجع بها على المرسل أو المرسل إليه، ما لم يكن ذلك راجعاً إلى خطأ منه.

لا يلتزم الناقل بالقيام بالتدابير غير المعتادة في النقل، إلا إذا تم الاتفاق على ذلك.

Art.106. Les mentions indiquées dans le titre de transport ont force probante sauf preuve contraire.

Art.107. L'expéditeur doit remettre au transporteur la chose à transporter ainsi que les documents nécessaires à l'exécution du transport. L'expéditeur est responsable quant aux insuffisances de ces documents et de leur non-conformité aux spécifications de la chose transportée. Le transporteur est responsable de la perte desdits documents ou de leur utilisation à mauvais escient.

Si le transport nécessite la prise de dispositions particulières par le transporteur, l'expéditeur doit l'en aviser avant la remise de la chose, dans un délai raisonnable.

Art.108. Le transporteur doit examiner la chose transportée afin de vérifier son état et l'exactitude des déclarations faites par l'expéditeur.

Si la vérification exige l'ouverture des emballages ou des récipients, le transporteur doit en aviser l'expéditeur pour y assister ; s'il ne se présente pas dans le délai fixé, le transporteur peut y procéder en son absence et réclamer, selon le cas, à l'expéditeur ou au destinataire les frais de la dite vérification.

Si celle-ci démontre que l'état de la chose ne permet pas son transport sans dommage, le transporteur peut soit le refuser soit l'exécuter, après accord de l'expéditeur qui aura pris connaissance de l'état de la chose à transporter. L'état de la chose et l'accord de l'expéditeur doivent être mentionnés dans le titre de transport.

Art.109. Sauf preuve contraire, la réception sans réserves par le transporteur des choses à transporter, vaut réception en bon état et conformément aux mentions citées dans le titre de transport.

Art.110. Sauf convention contraire, l'expéditeur est tenu de charger la chose à transporter sur le moyen de transport et de procéder à son arrimage.

Si le transporteur accepte l'exécution du transport sans réserves, le chargement est réputé avoir été effectué dans les normes, sauf preuve contraire.

Si l'expéditeur exige que le chargement s'effectue par un moyen spécifique, le transporteur n'est pas responsable des dommages occasionnés par l'utilisation de ce moyen.

Art.111. Le transporteur est tenu de suivre l'itinéraire convenu, à défaut, il est tenu de suivre le meilleur des itinéraires. En cas de nécessité, le transporteur peut changer l'itinéraire convenu. Dans ce cas, il n'est pas responsable du retard et des éventuels dommages occasionnés par le changement de l'itinéraire, sauf en cas de fraude ou faute grave de sa part ou de ses préposés. Le transporteur peut également demander les frais supplémentaires.

Art.112. Le transporteur garantit l'intégrité de la chose transportée pendant l'exécution du contrat de transport.

Si la conservation de la chose transportée nécessite, pendant l'itinéraire, le renforcement des attaches, la réparation, le renforcement ou l'allègement de l'emballage ou toutes autres mesures nécessaires, le transporteur doit les accomplir et prendre en charge les frais y afférents ; il lui appartient de les réclamer à l'expéditeur ou au destinataire à moins que la faute ne lui incombe.

Sauf accord préalable, le transporteur n'est pas tenu d'effectuer des mesures inhabituelles en matière de transport.

المادة 113: يلتزم الناقل بتفريغ الشيء محل النقل عند وصوله، ما لم ينص القانون أو يتم الاتفاق على غير ذلك، وفي هذه الحالة الأخيرة لا يسأل الناقل عن الضرر الذي يقع بسبب التفريغ.

يتحمل الناقل مصاريف التفريغ، ما لم يتفق أو يجري العرف على غير ذلك.

المادة 114: يجوز للمرسل إليه طلب فحص الشيء المنقول قبل تسلمه، فإذا امتنع الناقل عن تمكنه من ذلك، جاز له رفض تسلمه.

المادة 115: إذا حالت القوة القاهرة دون مواصلة النقل، فلا يستحق الناقل إلا أجره ما تم من النقل والمصاريف الضرورية المرتبطة به.

المادة 116: يمكن للناقل ممارسة الحق في حبس الشيء المنقول لاستيفاء أجره النقل وغيرها من المبالغ المستحقة له بسبب النقل.

لِلناقل امتياز على الثمن المتحصل من تنفيذ حكم أو سند تنفيذي على الأشياء التي يقوم بنقلها، وذلك وفاء لأجرة النقل وغيرها من المبالغ المستحقة له بسبب النقل، وتتبع في هذا الشأن إجراءات التنفيذ على الأشياء المرهونة رهنا تجاريا.

المادة 117: لا يسأل الناقل عن هلاك ما عهد إليه نقله، إلا بقدر ما قدمه المرسل بشأنه وقت تسليمه من بيانات كتابية، باستثناء حالي الغش و الخطأ الجسمي من الناقل أو من تابعيه.

إذا هلك الشيء أو تلف دون أن تكون قيمته مبينة في وثيقة النقل، قدر التعويض على أساس قيمته الحقيقية في مكان الوصول وزمانه، إلا إذا نص القانون أو الاتفاق على غير ذلك.

المادة 118: يحق للمرسل استبدال اسم المرسل إليه أو استرداد الأشياء المنقولة ما دامت في حيازة الناقل، بشرط أن يدفع له أجره النقل عن المسافة المقطوعة وأن يعرض له ما صرفه وما لحقه من الضرر بسبب استردادها.

غير أنه لا يجوز للمرسل أن يمارس هذا الحق:

- 1- إذا تم تسليم سند النقل إلى المرسل إليه فينتقل إليه هذا الحق،
- 2- إذا كان المرسل تسلم سند النقل وعجز عن تقديمه،
- 3- إذا طلب المرسل إليه استلام الأشياء بعد وصولها إلى المكان الموجهة إليه.

المادة 119: إذا كانت طبيعة الشيء تتطلب تغليفه، وجب على المرسل القيام بذلك بشكل يكون واقيا من الضياع والتلف ولا يؤدي لإضرار الأشخاص والمعدات أو غيرها من الأشياء المنقولة.

المادة 120: يكون المرسل مسؤولا عن الأضرار الناجمة عن عيوب التغليف.

غير أن الناقل يكون مسؤولا عن الأضرار الناجمة عن عيوب التغليف أو انعدامه إذا قبل نقل البضائع وهو عالم بعيوب التغليف أو انعدامه.

إن عيوب التغليف الخاص بالبضائع المنقولة لا يعفي الناقل من التزاماته الناجمة عن عقود نقل أخرى.

Art.113. Le transporteur est tenu de décharger la chose transportée à l'arrivée, sauf disposition ou convention contraire. Dans ce dernier cas, le transporteur n'est pas responsable du dommage causé par le déchargement.

Dans tous les cas et, sauf convention ou usage contraires, le transporteur supporte les frais du déchargement.

Art.114. Le destinataire peut demander la vérification de la chose transportée avant sa réception ; en cas de refus du transporteur, le destinataire peut refuser la livraison.

Art 115. En cas de force majeure empêchant la continuation du transport, le transporteur n'a droit qu'au paiement de ce qu'il a effectué comme transport ainsi que les frais nécessaires.

Art 116.Le transporteur peut exercer le droit de rétention sur la chose transportée pour le paiement du prix du transport et autres montants y afférents.

Le transporteur a un privilège sur le prix obtenu de l'exécution d'une décision de justice ou d'un titre exécutoire, quant aux choses transportées, pour le paiement du prix du transport et autres montants qui lui sont dus à l'occasion de ce transport. Dans ce cas, les procédures d'exécution concernant le gage commercial sont applicables.

Art.117. Sauf cas de fraude ou de faute grave du transporteur ou de ses préposés, ce dernier n'est responsable de la destruction des choses transportées que dans la limite des mentions portées, par l'expéditeur, sur le titre de transport, au moment du chargement.

Sauf disposition ou convention contraire, en cas de destruction ou de perte de la chose transportée, sans que sa valeur n'ait été mentionnée dans le titre de transport, la réparation est évaluée sur la base de la valeur réelle de la dite chose en fonction du lieu et de l'heure de l'arrivée.

Art.118. L'expéditeur a le droit de changer le nom du destinataire ou de retirer la chose, tant qu'elle est entre les mains du transporteur, en payant à celui-ci le prix du transport déjà effectué et en l'indemnisant de ses débours et du préjudice causé par le retrait.

Toutefois, ce droit ne peut être exercé par l'expéditeur :

- 1- Lorsque le destinataire a été mis en possession du titre de transport, auquel cas ce droit passe au destinataire ;
- 2- Lorsque l'expéditeur s'est fait délivrer un titre de transport et qu'il ne peut le représenter ;
- 3- Lorsque le destinataire, après l'arrivée de la chose au lieu de destination, en a demandé la livraison.

Art. 119. Lorsque la nature de la chose exige l'emballage, l'expéditeur doit l'emballer de telle sorte qu'elle soit préservée de perte et d'avarie et ne risque pas de porter préjudice aux personnes, au matériel ou autres choses transportées.

Art.120.L'expéditeur est responsable des dommages provenant des vices d'emballage.

Toutefois, le transporteur est responsable des dommages provenant des défauts ou de l'absence de l'emballage, s'il a accepté de transporter la chose en connaissance de cause de ces défauts ou de cette absence.

Les défauts d'emballage d'une chose transportée ne dégagent pas le transporteur de ses obligations nées d'autres contrats de transport.

المادة 121: إذا تم نقل البضائع غير مشروط تسليمه في الموطن، وجب على الناقل إخطار المرسل إليه بالوقت الذي يمكن له فيه تسليمه إياه بمجرد ما يكون في استطاعة الناقل وضعه تحت تصرفه.

في هذه الحالة يجب على المرسل إليه تحديد مكان التسليم وتسلم البضائع في الميعاد الذي عيّنه له الناقل، وإلا التزم بمصاريف التخزين.

المادة 122: فيما عدا الحالات المنصوص عليها في المادة 131 من هذا القانون، إذا لم ترفع البضائع المنقولة من المكان الموجهة إليه، وجب على الناقل أن يخبر المرسل بذلك وأن يطلب منها التعليمات بهذا الشأن وأن ينتظر هذه التعليمات، ويمكنه في هذه الحالة إيداع البضائع في مكان آمن.

على أنه يجوز للناقل بيع البضائع المنقولة إذا كان من الأشياء التي يخشى عليها من التلف قبل ورود تعليمات المرسل في الوقت المناسب.

ويسمح بهذا البيع بمقتضى أمر على عريضة من المحكمة المختصة بذلك.

فضلا عن ذلك فإنه يمكن إتلاف البضائع أو طمرها إذا كانت غير صالحة للاستهلاك. تتم معاينة هذه الحالة الخاصة بعدم صلاحية الشيء للاستهلاك بموجب محضر معد من طرف المصالح المختصة بذلك.

المادة 123: يعد الناقل مسؤولا من وقت وضع تحت تصرفه البضائع المراد نقلها، عن ضياعها الكلي أو الجزئي أو تلفها أو التأخر في تسليمها.

المادة 124: يمكن إعفاء الناقل من بعض أو كل مسؤوليته جراء عدم تنفيذ التزاماته أو الإخلال أو التأخير فيها، وذلك عند إثبات حالة القوة القاهرة أو عيب خاص بالشيء أو الخطأ المنسوب للمرسل أو المرسل إليه.

المادة 125: إذا قام عدة ناقلين على وجه التعاقب بتنفيذ عقد النقل ذاته:

1- يكون أول الناقلين وآخرهم مسؤولين بالتضامن فيما بينهما تجاه المرسل والمرسل إليه عن مجموع النقل وضمن نفس الشروط المترتبة فيما لو قام كل منهما بتمام النقل،

2- ويعد كل من الناقلين الوسيطاء تجاه المرسل والمرسل إليه وكذلك تجاه أول وآخر ناقل، مسؤولا عن الضرر الحاصل بالنسبة للمسافة التي قطعها.

المادة 126: عندما يتعذر تعيين المسافة التي حصل أثناءها الضرر فيكون للناقل الذي تحمل تعويض الضرر حق الرجوع الجزئي على كل واحد من الناقلين على نسبة المسافة التي قطعها ويجب توزيع الحصص المطلوبة من المعسرين منهم على الجميع مع مراعاة نفس النسبة.

المادة 127: إذا كانت الأشياء المنقولة مما تنقص وزنا أو كيلا على العموم من جراء النقل، لا يضمن الناقل إلا مقدار النقص الزائد عما جرى العرف بالتسامح فيه.

لا يجوز التمسك بحدود المسؤولية على الوجه المذكور بالفقرة السابقة إذا ثبت بناء من ظروف الواقع، أن النقص الحاصل لم ينشأ عن الأسباب المبررة للتسامح.

Art. 121. En cas d'envoi d'une chose non livrable à domicile, le transporteur est tenu d'aviser le destinataire, dès qu'il peut la mettre à sa disposition, du moment où celui-ci pourra en prendre livraison.

Le destinataire doit, dans ce cas, prendre livraison dans les délais fixés par le transporteur, à défaut de quoi, les frais de stockage sont à sa charge

Art. 122. Lorsque, en dehors des cas prévus à l'article 131 ci-dessous, la chose reste en souffrance, le transporteur doit en informer l'expéditeur, lui demander ses instructions et attendre celles-ci. Il peut cependant déposer la chose en lieu sûr.

Toutefois, le transporteur peut faire procéder à la vente de la chose si la nature périssable de celle-ci ne permet pas d'obtenir à temps les instructions de l'expéditeur.

Cette vente est autorisée par ordonnance rendue sur requête par le tribunal compétent.

En outre, la chose peut être détruite ou enfouie, si elle est impropre à la consommation. Cet état d'impropriété à la consommation est constaté par un procès-verbal dressé par les services compétents.

Art. 123. Le transporteur est, à partir de la mise à sa disposition de la chose à transporter, responsable de la perte totale ou partielle de celle-ci, des avaries ou de retard dans sa livraison.

Art.124. Le transporteur peut être exonéré, de tout ou partie, de sa responsabilité pour l'inexécution, l'exécution défectueuse ou tardive de ses obligations, en rapportant la preuve de la force majeure, du vice propre de la chose ou d'une faute imputable, soit à l'expéditeur, soit au destinataire.

Art. 125. Lorsque plusieurs transporteurs interviennent successivement dans l'exécution d'un même contrat de transport :

- 1- le premier et le dernier transporteur sont, à l'égard de l'expéditeur et du destinataire, solidairement responsables de l'ensemble du transport, dans les mêmes conditions que si chacun d'eux avait effectué la totalité du transport ;
- 2- chacun des transporteurs intermédiaires est, à l'égard de l'expéditeur et du destinataire ainsi qu'à l'égard du premier et du dernier transporteur, responsable du dommage réalisé sur son parcours.

Art. 126. Lorsque le parcours sur lequel le dommage s'est réalisé ne peut être déterminé, celui des transporteurs qui a réparé le dommage a un recours partiel contre chacun des transporteurs tenus proportionnellement à la longueur de leurs parcours, les parts dues par les insolubles étant dans cette même proportion, réparties entre eux.

Art. 127. Pour les choses qui, à raison de leur nature, subissent une diminution de poids ou de volume par le fait du transport, le transporteur répond seulement de la part du manquant qui dépasse la tolérance déterminée par les usages.

La limitation de responsabilité prévue à l'alinéa précédent ne peut être invoquée s'il est prouvé, d'après les circonstances de fait, que la perte ne résulte pas des causes qui justifient la tolérance.

إذا كانت الأشياء المنقولة بموجب وثيقة نقل واحدة موزعة على عدة أجزاء أو طرود فيحسب التسامح بالنسبة لكل جزء أو طرد إذا كان وزنه عند الإرسال مذكوراً على حدى بوثيقة النقل أو كان من الممكن إثباته بطريقة أخرى.

المادة 128: في حالة الاشتراط الكتابي المدرج بوثيقة النقل والمطابق للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل والمبلغ لعلم المرسل، يجوز للناقل، عدا حالة الخطأ العمدي أو الجسيم المرتكب منه أو من مستخدميه:

1- تحديد مسؤوليته بسبب الضياع أو التلف بشرط ألا يكون التعويض المقرر بخساً،

2- إعفاؤه كلياً أو جزئياً من مسؤولية التأخير.

المادة 129: يكون باطلاً كل شرط من شأنه أن يعفي الناقل كلياً من مسؤوليته عن الضياع الكلي أو الجزئي أو التلف للشيء المنقول.

المادة 130: إذا قام نزاع بشأن تنفيذ عقد النقل أو طرأ حادث أثناء تنفيذه، يعهد لخبير واحد أو أكثر معينين بأمر على عريضة صادر عن المحكمة المختصة، للقيام بالتحقيق من حالة الأشياء المنقولة أو المراد نقلها ومعاينتها وخصوصاً إن اقتضى الحال توضيحيها ووزنها وتحديد نوعها.

المادة 131: يجب على طالب الخبرة دعوة جميع الأطراف المعنية خاصة المرسل والمرسل إليه والناقل والوكيل بالعمولة بكل وسائل الاتصال لحضور هذه الخبرة، على أنه يمكن الإعفاء من إتمام الإجراءات المقررة بهذه الفقرة كلياً أو جزئياً بترخيص صريح ينص عليه في الأمر المذكور في المادة 130 أعلاه.

يمكن الأمر بإيداع الأشياء المتنازع فيها أو وضعها تحت الحراسة القضائية ثم نقلها إلى مستودع عمومي.

يجوز الأمر ببيع الأشياء المتنازع عليها تسديداً لنفقات النقل وغيرها من النفقات التي سبق صرفها، ويقرر القاضي منح ثمن المبيع لمن قام بتسبيق تلك المصاريف من الأطراف.

المادة 132: يترتب على استلام الشيء المنقول سقوط كل دعوى ضد الناقل من أجل التلف أو الضياع الجزئي إذا لم يبادر المرسل إليه أو المرسل أو أي شخص يعمل لحساب أحدهما في ظرف ثلاثة (3) أيام من تاريخ الاستلام دون حساب أيام العطل، بتبليغ الناقل احتجاجه المسبب.

يكون هذا الاحتجاج صحيحاً مهما كان شكله إذا ثبت من استلام الناقل، أن الاحتجاج المذكور قد حصل ضمن المهلة المذكورة أعلاه.

إذا طلب أحد الأطراف إجراء الخبرة المقررة في المادة 131 المذكورة أعلاه قبل تسلمه البضائع المنقولة أو خلال الثلاثة (3) أيام التالية لاستلامه إياها، يكون طلبه بمثابة احتجاج ولا محل عندئذ للقيام بالإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

Dans les cas où les choses transportées avec un seul titre de transport sont divisées en plusieurs lots ou colis, la tolérance est calculée pour chaque lot ou colis, lorsque son poids au départ est indiqué séparément sur le titre de transport ou peut être constaté d'une autre manière.

Art. 128. Par une clause écrite insérée au titre de transport et conforme aux lois et règlements en vigueur, portée à la connaissance de l'expéditeur, le transporteur peut, sauf faute intentionnelle ou lourde commise par lui-même ou par son préposé :

- 1- Limiter sa responsabilité pour perte ou avarie à la condition, toutefois, que cette indemnité ne soit pas dérisoire ;
- 2- S'exonérer en tout ou en partie de sa responsabilité pour retard ;

Art.129. Est nulle toute clause par laquelle le transporteur s'exonère en totalité de sa responsabilité pour perte totale ou partielle ou avarie de la chose transportée.

Art. 130. En cas de contestation sur l'exécution du contrat de transport, ou d'incident survenu au cours de l'exécution du contrat de transport, l'état de la chose transportée ou présentée pour être transportée et, notamment s'il y a lieu, son conditionnement, son poids, sa nature, sont vérifiés et constatés par un ou plusieurs experts désignés par ordonnance sur requête rendue par le Tribunal compétent.

Art. 131. Le requérant est tenu, d'appeler à cette expertise, par tous moyens de communication, toutes parties susceptibles d'être mise en cause notamment l'expéditeur, le destinataire, le transporteur et le commissionnaire. Toutefois, l'accomplissement de tout ou parties des formalités prévues au présent alinéa, peut faire l'objet d'une dispense expressément mentionnée dans l'ordonnance visée à l'article 130 ci- dessus.

Le dépôt ou mise sous séquestre de la chose en litige, et ensuite son transport dans un dépôt public peuvent être ordonnés.

La vente de la chose objet du litige peut être ordonnée pour couvrir les frais de transport ou d'autres frais déjà engagés. Le juge attribuera le produit de la vente à celle des parties qui aura fait l'avance des dits frais.

Art.132.La réception de la chose transportée éteint toute action contre le transporteur pour avarie ou perte partielle si dans les trois (3) jours, non compris les jours fériés légaux, qui suivent celui de cette réception, le destinataire, l'expéditeur ou toute personne agissant pour le compte de l'un d'eux n'a pas été notifié au transporteur, sa protestation motivée.

Cette protestation sera valable, quelle qu'en soit la forme, si la preuve est fournie par l'accusé de réception du transporteur qu'elle a été formulée dans le délai ci-dessus.

Si, avant la réception ou dans les trois (3) jours qui suivent, l'une des parties requiert l'expertise prévue à l'article 131, cette réquisition vaudra protestation sans qu'il ne soit nécessaire de procéder comme il est prévu à l'alinéa premier du présent article.

الفقرة الثانية

عقد الوكالة بالعمولة لنقل الأشياء

المادة 133: إن للوكيل بالعمولة في نقل الأشياء، الامتياز على قيمة البضائع المرسلة له أو المودعة أو المؤمنة لديه بفعل الإرسال وحده، أو الإيداع أو التأمين كما يمتد هذا الامتياز إلى كل القروض، أو التسبيقات أو المدفوعات المؤداة منه سواء كان ذلك قبل استلام البضائع أو وقت حيازته لها.

ويضمن الامتياز القروض والتسبيقات والمدفوعات المتعلقة بمجموع العمليات التي قام بها الموكل دون التمييز في ذلك بين البضائع التي لم ترسل بعد وبين البضائع التي تم إرسالها، أو البضائع المودعة أو المؤمنة، ولا يستمر هذا الامتياز إلا ضمن الشرط المنصوص عليه في المادة 45 المذكورة أعلاه. وتدخل العمولة والتنفقات مع أصل الدين في حق الامتياز المتعلق بالوكيل بالعمولة.

فإذا كانت البضائع قد بيعت وسلمت لحساب الموكل، فللوكيل بالعمولة أن يستوفي دينه من حصيلة البيع على وجه الأفضلية بالنسبة لدائني الموكل.

المادة 134: يجوز إعفاء الوكيل بالعمولة كلياً أو جزئياً من مسؤوليته عن عدم تنفيذ التزاماته أو تنفيذها الناقص أو المتأخر بشرط أن يثبت أن ذلك ناشئ عن قوة قاهرة أو عيب خاص بالشئ أو عن خطأ منسوب إما لموكله أو للمرسل إليه.

المادة 135: يعد الوكيل بالعمولة من وقت تسلمه الأشياء المطلوب نقلها مسؤولاً عن ضياعها كلياً أو جزئياً أو عن تلفها أو التأخر في تسليمها.

المادة 136: يجوز للوكيل بالعمولة، استناداً على إشتراط كتابي مدرج في سند النقل مطابق للقوانين والتنظيمات السارية المفعول، مبلغ للموكل، أن يشترط إعفائه كلياً أو جزئياً من المسؤولية، فيما عدا حالة الخطأ العمدى أو الجسيم المرتكب منه بذاته أو من مستخدمه أو من الناقل أو من مستخدم هذا الأخير.

المادة 137: يجوز للموكل أن يرفع مباشرة على الناقل كل دعوى ناجمة عن عقد النقل، ويكون الوكيل بالعمولة مكلفاً قانوناً بالحضور فيها.

ويجوز للناقل أن يرفع مباشرة على الموكل دعوى بطلب التعويض عن الأضرار الحاصلة له من جراء تنفيذ عقد النقل، ويكون الوكيل بالعمولة مكلفاً قانوناً بالحضور فيها.

الفقرة الثالثة

التقادم

المادة 138: تتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد نقل البضائع أو عن عقد الوكالة بالعمولة لنقل البضاعة بسنة واحدة.

تسري هذه المدة في حالة الضياع الكلي ابتداء من اليوم الذي كان يجب فيه تسليم البضاعة المنقولة وفي جميع الحالات الأخرى، من تاريخ تسليمها للمرسل إليه أو عرضها عليه.

تحدد الأجل التي ترفع فيها كل دعوى رجوع بثلاثة (3) أشهر ولا تسري هذه المدة إلا من يوم رفع الدعوى على المكفول.

§2 - Le contrat de commission de transport des choses

Art. 133. Le commissionnaire de transport de choses a privilège sur la valeur des marchandises à lui expédiées, ou déposées ou consignées chez lui par le fait seul de l'expédition, du dépôt ou de la consignation, pour tous les prêts, avances ou paiements faits par lui, soit avant la réception des marchandises, soit pendant le temps qu'elles sont en sa possession.

Le privilège garantit les prêts, avances, ou paiement relatifs à l'ensemble des opérations faites par le commettant, sans distinction suivant qu'elles se rapportent aux marchandises encore non expédier ou à celles qui ont été précédemment expédiées, déposées ou consignées. Ce privilège ne subsiste que sous la condition prescrite par l'article 45 susvisé. Dans la créance privilégiée du commissionnaire, sont compris avec le principal, la commission et les frais.

Si les marchandises ont été vendues et livrées pour le compte du commettant, le commissionnaire se rembourse sur le produit de la vente, du montant de sa créance, par préférence aux créanciers du commettant.

Art. 134. Le commissionnaire peut être exonéré, de tout ou partie de sa responsabilité pour l'inexécution, l'exécution défectueuse ou tardive de ses obligations, en rapportant la preuve de la force majeure, du vice propre de la chose ou d'une faute imputable, soit à son commettant, soit au destinataire.

Art. 135. Le commissionnaire est, à partir de la remise de la chose à transporter, responsable de la perte, totale ou partielle de celle-ci, des avaries et du retard dans la livraison.

Art. 136. Par une clause écrite, insérée au titre de transport et conforme aux lois et règlements en vigueur portée à la connaissance du commettant, le commissionnaire peut, sauf faute intentionnelle ou lourde commise par lui-même ou par son préposé ou par le transporteur ou le préposé de celui-ci, s'exonérer, en tout ou en partie, de sa responsabilité.

Art. 137. Le commettant peut exercer directement contre le transporteur toutes actions nées du contrat de transport, le commissionnaire dûment appelé.

Le transporteur peut exercer directement contre le commettant l'action en réparation des dommages à lui causés par l'exécution du transport, le commissionnaire dûment appelé.

§ 3. - De la prescription

Art. 138. Toutes les actions auxquelles peuvent donner lieu le contrat de transport de choses et le contrat de commission de transport de choses, sont prescrites dans un délai d'un an.

Ce délai court dans le cas de perte totale à compter du jour où la remise de la chose aurait dû être effectuée et, dans tous les autres cas, du jour où la chose aura été remise ou offerte au destinataire.

Le délai pour intenter chaque action récursoire est de trois mois. Ce délai ne court que du jour de l'exercice de l'action contre le garanti.

القسم الثالث نقل الأشخاص

الفقرة الأولى عقد نقل الأشخاص

المادة 139: يجب على ناقل الأشخاص، أن يضمن أثناء مدة النقل سلامة المسافر وان يوصله إلى وجهته المقصودة في حدود الوقت المعين بالعقد

المادة 140: تترتب مسؤولية الناقل إزاء المسافر ابتداء من التكفل به.

المادة 141: يجوز إعفاء الناقل من المسؤولية الكلية أو الجزئية من أجل عدم تنفيذ التزاماته أو الإخلال بها أو التأخير فيها بشرط أن يثبت أن ذلك ناشئ عن قوة قاهرة أو خطأ المسافر.

المادة 142: يكون باطلا كل شرط يقضي بإعفاء الناقل كلياً أو جزئياً من مسؤوليته عن الأضرار الجسمانية الحاصلة للمسافرين.

يعتبر باطلا كل شرط يكون من شأنه إلزام المسافر بدفع كل أو بعض نفقات التأمين ضد مسؤولية الناقل وكل شرط يتنازل بموجبه المسافر للناقل عن حقوقه في التأمين ضد أخطاء الناقل.

المادة 143: يجوز للناقل، استناداً على اشتراط كتابي مدرج في وثيقة النقل مطابق للقوانين والتنظيمات السارية المفعول، مبلغ للمسافر، إعفاءه كلياً أو جزئياً من مسؤوليته عن التأخير أو الأضرار غير الجسمانية الحاصلة للمسافر، فيما عدا حالة الغش أو الخطأ العمدي أو الجسيم المرتكب منه بنفسه أو من مستخدمه.

يجب أن يكون شرط الإعفاء من المسؤولية مكتوباً وإلا كان باطلاً.

إذا كان عقد النقل محرراً في نماذج مطبوعة وجب أن يكون الشرط واضحاً ومكتوباً وإلا جاز للجهة القضائية أن تعتبر الشرط كأن لم يكن.

المادة 144: لا يسأل الناقل عن حراسة الطرود المحمولة باليد والتي يحتفظ بها المسافر.

المادة 145: يلزم المسافر بأداء أجرة النقل في الميعاد المتفق عليه أو المذكور في وثائق النقل، وإلا ففي الميعاد الذي يقضي به العرف، وعند الاقتضاء التنظيمات المعمول بها، وعليه إتباع التعليمات الكتابية الصادرة من الناقل والمتعلقة بالنقل.

يلزم الناقل بنقل أمتعة المسافر، ولا يلزم هذا الأخير بدفع أجرة عن نقلها بشرط ألا يزيد وزنها على الحد المعين في سند النقل أو الحد المتعارف عليه.

المادة 146: إذا حالت قوة قاهرة دون بدء تنفيذ النقل، فلا يلزم الناقل بأداء تعويض بسبب عدم التنفيذ ولا يستحق أجرة النقل.

إذا قامت القوة القاهرة أثناء تنفيذ عقد النقل، فلا يستحق الناقل الأجرة إلا عن الجزء الذي تم فيه النقل.

Section3 ***Le transport de personnes***

§1- *Le contrat de transport de personnes*

Art. 139. Le transporteur de personnes est tenu d'assurer durant le transport, la sécurité du voyageur et de le conduire à destination dans les conditions de temps prévues au contrat.

Art. 140. La responsabilité du transporteur est engagée vis-à-vis du voyageur à partir de la prise en charge de celui-ci.

Art. 141. Le transporteur peut être exonéré, en tout ou en partie, de sa responsabilité pour l'inexécution, l'exécution défectueuse ou tardive de ses obligations, en rapportant la preuve de la force majeure ou d'une faute du voyageur.

Art. 142. Est nulle toute clause par laquelle le transporteur s'exonère, en tout ou en partie, de sa responsabilité pour les dommages corporels survenus aux voyageurs.

Est nulle toute clause obligeant le voyageur à payer tout ou partie des frais d'assurance du fait de la responsabilité du transporteur, ainsi que la clause par laquelle le voyageur se désiste de son droit à l'assurance en cas de faute du transporteur.

Art. 143. Par une clause, insérée au titre de transport et conforme aux lois et règlements en vigueur, portée à la connaissance du voyageur, le transporteur peut, sauf faute intentionnelle ou lourde ou fraude commise par lui-même ou par son préposé, s'exonérer en tout ou en partie, de sa responsabilité pour retard ou pour dommages non corporels survenus aux voyageurs.

La clause exonérant le transporteur de sa responsabilité doit être écrite, à défaut, elle est réputée nulle.

Si le contrat de transport est établi sur imprimé, la clause doit être écrite et claire.

A défaut le tribunal peut considérer cette clause comme nulle et non avenue.

Art. 144. La surveillance des colis à main conservés par le voyageur n'incombe pas au transporteur.

Art.145. Le voyageur est tenu de payer le prix du voyage dans le délai convenu ou mentionné dans les documents de transport ou dans le délai déterminé par les usages et s'il y a lieu, la réglementation en vigueur, et de respecter les instructions écrites émanant du transporteur concernant le transport.

Le transporteur est tenu d'assurer le transport des bagages du voyageur ; celui-ci n'est pas tenu d'en payer le prix à condition qu'ils n'excèdent pas les limites déterminées dans le titre de transport ou les limites admises par les usages.

Art.146. En cas de force majeure empêchant le commencement de l'exécution du transport, le transporteur n'est pas tenu de réparer le préjudice causé ni de recevoir le prix du transport.

Si la force majeure survient en cours d'exécution du contrat de transport, le transporteur n'a droit qu'au prix correspondant au trajet effectué.

المادة 147: إذا استحال النقل بسبب وفاة المسافر أو مرضه أو حدوث مانع جدي، يفسخ عقد النقل ولا تجب الأجرة.

المادة 148: إذا عدل المسافر عن النقل قبل مباشرته، وجب عليه أن يعلم الناقل بعدوله قبل اليوم المحدد لتنفيذ النقل، وفي حالة الضرورة يجوز أن يتم الإعلام في اليوم المحدد، بشرط أن يصل قبل الساعة المعينة لتنفيذ عقد النقل. وفي هاتين الحالتين، لا يستحق الناقل أجرة النقل.

إذا عدل المسافر عن مواصلة النقل بعد مباشرته، استحققت عليه الأجرة كاملة، ما لم يكن عدوله لضرورة فلا تستحق عليه إلا أجرة الجزء الذي تم من النقل.

المادة 149: إذا ألغي النقل قبل البدء فيه أو قبل إتمامه بسبب يرجع إلى الناقل أو تابعيه أو إلى الوسائل التي يستعملها في النقل، فلا تجب الأجرة على المسافر وذلك دون الإخلال بحقه في المطالبة بالتعويض عند الاقتضاء.

إذا تعذر النقل بعد البدء فيه بسبب يرجع إلى الناقل أو تابعيه أو الوسائل التي يستعملها في النقل، جاز للمسافر العدول عن مواصلة النقل، وفي هذه الحالة، يتحمل الناقل مصاريف إيصاله إلى المكان المتفق عليه.

المادة 150: يجوز المسافر التنازل عن تذكرة النقل للغير قبل بدء تنفيذه، ما لم تكن التذكرة باسمه أو أعطيت له لاعتبارات خاصة.

المادة 151: على الناقل أن يهيئ للمسافر مكانا في الدرجة المتفق عليها، وللمسافر أن يطالب الناقل باسترداد الفارق في الثمن إذا اضطر إلى السفر في درجة أدنى من الدرجة المبينة في تذكرة النقل.

إذا دفع المسافر أجرة إضافية مقابل مزايا خاصة، جاز له مطالبة الناقل بالأجرة الإضافية إذا لم يوفر الناقل المزايا التي تقابلها.

المادة 152: للناقل حبس أمتعة المسافر ضمانا لأجرة النقل ولما قدمه له من مصاريف إضافية أثناء تنفيذ عقد النقل.

للناقل حق امتياز على ثمن أمتعة المسافر لاستيفاء أجرة النقل وغيرها من المصاريف الإضافية.

يتبع في هذا الشأن إجراءات التنفيذ على الأشياء المرهونة رهنا تجاريا.

المادة 153: على المسافر حراسة الأمتعة والحيوانات التي يرخص له في الاحتفاظ بها معه. لا يسأل الناقل عن ضياعها أو عما تلحقها من أضرار، إلا إذا أثبت المسافر صدور خطأ من الناقل أو من تابعيه.

يسأل المسافر عن الضرر الذي يلحق الناقل أو تابعيه أو الغير بسبب الأمتعة أو الحيوانات التي يحتفظ بها المسافر معه.

المادة 154: إذا توفي المسافر أو أصيب بمرض أثناء تنفيذ عقد النقل، يتعين على الناقل اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أمتعته إلى أن تسلم إلى ذوي الحقوق.

Art. 147. En cas d'impossibilité d'exécution du transport pour cause de décès ou de maladie du voyageur ou la survenance d'un empêchement sérieux, le contrat est résolu et le prix du transport n'est pas exigé.

Art. 148. Si le voyageur renonce au transport, il doit en aviser le transporteur avant le jour prévu pour le départ. En cas de nécessité, il l'en avise avant l'heure prévue pour le départ ; dans ces cas, le transporteur n'a pas le droit d'en recevoir le prix.

Si le voyageur renonce en cours d'exécution au transport, il doit payer le prix complet sauf si son désistement est lié à une nécessité ; dans ce cas, il ne doit payer que le prix du trajet effectué.

Art.149. Si le transport est annulé avant le début ou la fin de son exécution pour des motifs liés au transporteur ou à ses préposés ou aux moyens utilisés, le voyageur n'est pas tenu d'en payer le prix et le cas échéant, il peut demander réparation.

En cas d'empêchement de l'exécution du transport du fait du transporteur ou de ses préposés ou du fait des moyens utilisés, le voyageur peut y renoncer ; dans ce cas, le transporteur supporte les frais relatifs au transport du voyageur au lieu convenu.

Art.150. Le voyageur peut se désister au profit d'un tiers du titre de transport avant son exécution, sauf si le dit titre est nominatif ou lui a été établi pour des considérations particulières.

Art.151. Le transporteur s'oblige à réserver au voyageur la place à la classe convenue ; s'il voyage dans une classe inférieure à celle prévue dans le titre de voyage, le voyageur peut demander le remboursement de la différence du prix.

Si le voyageur verse des suppléments pour l'obtention de certains avantages, il peut en demander la restitution si le transporteur ne les lui réserve pas.

Art.152.Le transporteur a le droit de rétention sur les bagages du voyageur pour garantir le prix du transport et les frais supplémentaires engagés pendant l'exécution du contrat de transport.

Le transporteur a un privilège sur le prix des bagages transportés, pour le paiement du prix du transport et autres montants qui lui sont dus à l'occasion de ce transport.

Dans ce cas, les procédures d'exécution concernant le gage commercial sont applicables.

Art.153. Le voyageur est tenu de surveiller les bagages et les animaux qu'il a été autorisé à garder par devant lui. Le transporteur n'est pas responsable de leur perte ou du préjudice qu'ils subissent sauf si le voyageur prouve que la faute incombe à ce dernier ou incombe à ses préposés.

Le voyageur est responsable du préjudice subi par le transporteur, ses préposés ou les tiers, du fait des bagages ou animaux qu'il transporte est dont il est autorisé à garder par devant lui.

Art. 154. En cas de décès ou de maladie du voyageur durant l'exécution du contrat de transport, le transporteur est tenu de prendre les dispositions nécessaires pour la conservation de ses bagages jusqu'à leur remise aux ayant droits.

إذا تواجد أحد ذوي الحقوق عند وقوع الوفاة أو المرض، جاز له أن يتدخل لمراقبة حسن سير التدابير التي يتخذها الناقل وأن يطلب منه إشهادا بوجود أمتعة المسافر في حيازته.

المادة 155: تتقادم بمضي سنة كل دعوى أخرى تنشأ عن عقد نقل الأشخاص، وتسري هذه المدة من الميعاد المعين للوصول.

لا يجوز أن يتمسك بالتقادم المنصوص عليه في هذه المادة من صدر منه أو من تابعيه غش أو خطأ عمدي أو جسيم.

الفقرة الثانية

عقد الوكالة بالعمولة لنقل الأشخاص

المادة 156: زيادة على الالتزامات المترتبة على ناقل الأشخاص والمنصوص عليها في المادة 139 من هذا القانون، يعد الوكيل ابتداء من التكفل بالمسافر، مسؤولاً عن الأضرار الجسمانية.

المادة 157: يجوز إعفاء الوكيل بالعمولة كلياً أو جزئياً من مسؤوليته من أجل عدم تنفيذ التزاماته أو الإخلال بها أو التأخير فيها بشرط أن يثبت أن ذلك ناشئ عن قوة قاهرة أو خطأ المسافر.

المادة 158: يعد باطلاً كل اشتراط بإعفاء الوكيل بالعمولة كلياً أو جزئياً من مسؤوليته عن الأضرار الجسمانية الحاصلة للمسافر أثناء تنفيذ عقد النقل.

يعتبر باطلاً كل شرط يكون من شأنه إلزام المسافر بدفع كل أو بعض نفقات التأمين ضد مسؤولية الوكيل بالعمولة.

المادة 159: يجوز للوكيل بالعمولة، استناداً على اشتراط كتابي مدرج فيسند النقل ومطابق للقوانين والتنظيمات لسارية المفعول، ومبلغ للمسافر، إعفاءه كلياً أو جزئياً من مسؤوليته عن التأخير أو الأضرار غير الجسمانية الحاصلة للمسافر، فيما عدا حالة الغش أو الخطأ العمدي أو الجسيم المرتكب إما منه بنفسه أو من مستخدمه، وإما من الناقل أو مستخدم هذا الأخير.

المادة 160: لكل من الموكل والمسافر حق الرجوع المباشر على الناقل للمطالبة بالحقوق الناشئة عن عقد النقل، وكذلك للناقل حق الرجوع المباشر على كل من الموكل والمسافر للمطالبة بهذه الحقوق.

في جميع الأحوال، يجب إدخال الوكيل بالعمولة للنقل في الدعوى.

للمسافر حق الرجوع المباشر على كل من الموكل والوكيل بالعمولة للنقل للمطالبة بالحقوق الناشئة عن عقد النقل.

المادة 161: يجوز للموكل التراجع عن طلب النقل قبل أن يبرم الوكيل عقد النقل، بشرط أن يرد الموكل المصاريف التي تحملها الوكيل وأن يعرضه عما قام به من عمل.

المادة 162: يلتزم الوكيل بالعمولة للنقل بتنفيذ تعليمات موكله، وعلى وجه الخصوص، ما تعلق منها بتوقيات النقل واختيار الناقل ووسيلة النقل ومسار الطريق الواجب إتباعه.

لا يجوز للوكيل بالعمولة أن يقيد في حساب موكله أجرة نقل تزيد عن الأجرة التي اتفق عليها مع الناقل وكل ما يتحصل عليه الوكيل بالعمولة من مزايا من الناقل تعود للموكل، ما لم يتفق في عقد الوكالة أو يقضي العرف بغير ذلك.

Si l'un de ces derniers est présent au moment du décès ou de la maladie, il peut intervenir pour contrôler le bon déroulement des procédures par le transporteur et lui demander acte de ce que les bagages du dit voyageur sont en sa possession.

Art.155. Toute autre action relative au contrat de transport des personnes, se prescrit par une durée d'une année à compter de la date d'arrivée prévue.

Ne peut se prévaloir de la prescription prévue par le présent article, celui qui personnellement ou par ses préposés agit en fraude ou commet une faute intentionnelle ou grave.

§2- Le contrat de commission de transport de personnes

Art.156. Outre les obligations assumées par le transporteur des personnes prévues à l'article 139, le commissionnaire est, à partir de la prise en charge du voyageur, responsable des dommages corporels.

Art. 157. Le commissionnaire peut être exonéré de tout ou partie de sa responsabilité pour l'inexécution, l'exécution défectueuse ou tardive de ses obligations, en rapportant la preuve de la force majeure ou d'une faute du voyageur pendant l'exécution du contrat de transport.

Art.158. Est nulle toute clause par laquelle le commissionnaire s'exonère, en tout ou en partie, de sa responsabilité pour les dommages corporels survenus au voyageur.

Est nulle toute clause obligeant le voyageur à payer tout ou partie des frais d'assurance du fait de la responsabilité du commissionnaire.

Art.159. Par une clause écrite insérée au titre de transport et conforme aux lois et règlements en vigueur, portée à la connaissance du voyageur, le commissionnaire peut, sauf faute intentionnelle ou grave commise ou fraude, soit par lui-même ou par son préposé, soit par lui-même ou par son préposé de celui-ci, s'exonérer en tout ou en partie de sa responsabilité pour retard ou pour dommages non corporels survenus au voyageur.

Art.160. Le mandant et le voyageur peuvent exercer une action directe à l'encontre du transporteur pour revendiquer les droits nés du contrat de transport ; le transporteur peut également exercer la même action à l'encontre du mandant et du voyageur pour demander les mêmes droits.

Dans tous les cas, la mise en cause du commissionnaire du transport dans cette action est obligatoire.

Le voyageur peut exercer une action directe à l'encontre du mandant et du commissionnaire de transport pour revendiquer les droits nés du contrat de transport.

Art.161. Le mandant peut, à tout moment, annuler la demande de transport avant que le mandataire n'ait conclu le contrat de transport à condition que le mandant rembourse les frais engagés par le mandataire et qu'il supporte les réparations.

Art. 162. Le commissionnaire de transport s'oblige à exécuter les instructions de son mandant et en particulier celles relatives à l'heure du départ, au choix du transporteur, au moyen de transport et à l'itinéraire à suivre.

Sauf convention ou usage contraire, le commissionnaire ne peut inscrire à la charge de son mandant un prix de transport plus élevé que le prix convenu avec le transporteur. En outre, tous les avantages acquis par le commissionnaire de transport profitent au mandant.

المادة 163: إذا دفع الوكيل بالعمولة أجرة النقل للناقل حل محله فيما له من حقوق.

الفقرة الثالثة

التقادم

المادة 164: تسري على تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد الوكالة بالعمولة لنقل الأشخاص أحكام المادة 155 المذكورة أعلاه.

وتحدد المهلة التي ترفع خلالها دعوى الرجوع بثلاثة (3) أشهر. ولا تسري هذه المهلة إلا من تاريخ رفع الدعوى على الشخص المضمون.

الفصل الخامس

في البيوع التجارية

القسم الأول

البيع بين التجار

المادة 165: لا تسري الأحكام المنصوص عليها في هذا القسم إلا على عقود بيع البضائع التي يبرمها التجار فيما بينهم لشؤون تتعلق بالتجارة، ما لم ينص القانون على غير ذلك.

كذلك لا تسري هذه الأحكام إلا إذا كان البديل المقابل للمبيع نقداً أو كان نقداً وعينا وكانت قيمة الجزء العيني أدنى من الجزء النقدي.

المادة 166: إذا لم يحدد المتعاقدان الثمن، انعقد البيع بالسعر الذي يجري عليه التعامل بينهما، فإذا لم يكن بينهما تعامل سابقاً، فبالسعر المتداول في السوق.

إذا تم الاتفاق على أن يكون البيع بسعر السوق أو وجب الأخذ بهذا السعر وفقاً للفقرة السابقة، فالعبرة بمتوسط سعر السوق في الزمان والمكان اللذين تم فيهما العقد، إلا إذا قضى الاتفاق أو جرى العرف التجاري على غير ذلك، أو تبين من الظروف وجوب اعتماد سعر آخر. وإذا تعددت أسعار السوق فالعبرة بالسعر الوسط.

المادة 167: يجوز تفويض الغير في تحديد ثمن المبيع، فإذا لم يتم بتحديد في الميعاد المحدد له أو في الميعاد المناسب، وجب اعتماد السعر المتداول في السوق في الزمان والمكان اللذين تم فيهما العقد، ما لم يتبين من الظروف أو من عرف التجارة وجوب اعتماد سعر آخر.

المادة 168: إذا كان الثمن مقدراً على أساس الوزن، فالعبرة بالوزن الصافي، إلا إذا جرى الاتفاق أو العرف على غير ذلك.

المادة 169: إذا تم الاتفاق على إسناد للمشتري تحديد شكل المبيع أو حجمه أو غير ذلك من الأوصاف المميزة له، وجب أن يقوم بهذا التحديد في الميعاد المتفق عليه أو في ميعاد مناسب عند عدم الاتفاق على ميعاد معين، وإلا جاز للبائع أن يطلب الفسخ والمطالبة بالتعويض.

للبيع بعد انقضاء الميعاد المشار إليه في الفقرة السابقة، تحديد أوصاف المبيع وفقاً لحاجات المشتري التي يمكنه العلم بها، ويكون هذا التحديد نهائياً إذا لم يعترض عليه المشتري خلال عشرة (10) أيام من تاريخ إعلامه به.

Art. 163. Si le commissionnaire a versé le prix du transport au transporteur, il est subrogé dans ses droits.

§ 3 De la prescription

Art.164. Les dispositions de l'article 155 susvisé sont applicables aux actions de prescription auxquelles peut donner lieu le contrat de commission de transport de personnes.

Le délai pour intenter chaque action récursoire est de trois (3) mois. Ce délai ne court que du jour de l'exercice de l'action contre le garanti.

Chapitre V

Les ventes commerciales

Section 1

La vente entre commerçants

Art. 165. Sauf dispositions légales contraires, les dispositions prévues à cette section ne s'appliquent qu'aux contrats de vente de marchandises conclus entre commerçants pour les besoins de leur commerce.

De même, ces dispositions ne s'appliquent que si la contrepartie de l'objet vendu est en argent, ou en argent et en nature et que la valeur en nature soit inférieure par rapport à la valeur en argent.

Art.166. Si les contractants n'ont pas fixé le prix, la vente est conclue entre eux selon le prix des transactions précédentes et à défaut de transaction antérieure, le prix est fixé selon le cours du marché.

S'il est convenu que le prix de vente est celui du cours du marché ou s'il est fait obligation de prendre en compte le dit cours comme prévus à alinéa précédent, est considéré comme prix applicable le prix moyen pondéré du cours du marché du lieu et du temps où le contrat a été conclu, sauf convention ou usage commercial contraire ou s'il résulte des circonstances l'obligation d'appliquer un autre prix. En cas de pluralité de cours du marché, le prix moyen doit être appliqué.

Art.167. La détermination du prix de l'objet vendu peut être confiée à un tiers. Si le tiers n'a pas déterminé ce prix dans le délai qui lui a été fixé ou dans un délai convenable, il est fait obligation d'appliquer le prix du cours du marché du lieu et du temps de la conclusion du contrat, sauf s'il résulte des circonstances ou des usages commerciaux l'obligation de se référer à un autre prix.

Art.168. Sauf convention ou usage contraire, si le prix est déterminé sur la base du poids, cette détermination doit prendre en considération le poids net.

Art 169. S'il est convenu de confier à l'acheteur le soin de déterminer la forme de l'objet vendu ou son volume ou d'autres caractéristiques distinctives, ce dernier est tenu de le faire dans le délai convenu ou dans un délai raisonnable ; à défaut, le vendeur peut demander la résiliation du contrat et des réparations.

Le vendeur peut, après l'expiration du délai visé à l'alinéa précédent, décrire les caractéristiques de l'objet de la vente selon les besoins de l'acheteur et pouvant être connues du vendeur. Cette détermination est définitive, si l'acheteur ne l'a pas contestée dans un délai de dix (10) jours à compter de la date à laquelle il en a été avisé par le vendeur.

المادة 170: إذا لم يحدد ميعاد للتسليم يجب أن يتم التسليم بمجرد إبرام العقد، ما لم تستلزم طبيعة المبيع أو يقضي العرف بتحديد ميعاد آخر.

إذا تم الاتفاق على أن يكون للمشتري تحديد ميعاد التسليم، يجب على البائع تسليم المبيع في الميعاد الذي يحدده المشتري مع مراعاة المدة التي تستلزمها طبيعة المبيع لإعداده للتسليم.

المادة 171: تكون تبعة هلاك المبيع على البائع إلى غاية تسليم المبيع إلى المشتري تسليمًا فعليًا أو مفترضًا.

إذا قام البائع، بناءً على طلب المشتري، بإرسال المبيع إلى غير المكان المعين لتسليمه، كانت تبعة الهلاك على المشتري من وقت تسليم المبيع إلى الناقل، إلا إذا تم الاتفاق أو نص القانون على خلاف ذلك.

تكون على المشتري المصاريف التي يقتضيها تسليم المبيع في غير المكان المعين لتنفيذه، إلا إذا تم الاتفاق أو نص القانون على خلاف ذلك.

إذا خالف البائع دون سبب جدي تعليمات المشتري بشأن النقل، كان مسؤولاً عما يلحق المبيع من ضرر بسبب هذه المخالفة.

المادة 172: لا يعتد، عند تسليم المبيع، بما يطرأ عليه من نقص أو تلف جرى العرف على التسامح فيه.

المادة 173: إذا لم يقم البائع بتسليم المبيع في الميعاد المحدد في العقد، جاز للمشتري بعد إعلامه أن يحصل على شيء مماثل للمبيع على حساب البائع أو طلب الفسخ، وله أن يطلب التعويض عند الاقتضاء.

المادة 174: إذا تم الاتفاق على تسليم المبيع على دفعات، جاز للمشتري أن يطلب فسخ العقد إذا لم يقم البائع بتسليم إحدى الدفعات في الميعاد المتفق عليه، ويمكن أن يسري الفسخ إلى الدفعات التي تم تسليمها، إذا ترتب عن توقف تسليم إحدى الدفعات ضرر جسيم للمشتري.

المادة 175: إذا لم يدفع الثمن في الميعاد المتفق عليه، جاز للبائع بعد إعلام المشتري، أن يعيد بيع البضاعة، وطلب فسخ العقد مع طلب التعويض عند الاقتضاء.

المادة 176: إذا امتنع المشتري عن تسلم المبيع، جاز للبائع، بعد إثبات حالة الامتناع، أن يطلب بيعه بموجب أمر على عريضة ادرع الجهة القضائية المختصة.

تودع حصيلة البيع بأمانة ضبط المحكمة التي تم البيع في دائرة اختصاصها، بعد خصم جميع المصاريف التي تحمّلها البائع، حتى يسوى النزاع بينهما.

المادة 177: إذا تبين بعد تسليم المبيع للمشتري أن كميته أو نوعيته أقل مما هو متفق عليه أو أن به عيب أو أنه غير مطابق للشروط أو العينة التي تم التعاقد على أساسها، فلا يقضي للمشتري بالفسخ إلا إذا نشأ عما ذكر عدم صلاحية المبيع للغرض الذي أعده له المشتري، ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بوجوب الفسخ.

في حالة رفض طلب الفسخ، يمكن للجهة القضائية المخطرة أن تقضي بإنقاص الثمن دون الإخلال بحق المشتري في التعويض.

Art. 170. Si le délai de livraison n'est pas déterminé, celle-ci doit être effectuée dès la conclusion du contrat, sauf si la nature de l'objet vendu et les usages exigent un autre délai.

S'il est convenu que c'est à l'acheteur de déterminer le délai de délivrance, le vendeur est tenu par ce délai sous réserve du temps nécessaire à la préparation de la délivrance exigée par la nature de l'objet vendu.

Art.171. Les risques de la perte de l'objet vendu sont à la charge du vendeur jusqu'à la délivrance effective ou présumée de cet objet à l'acheteur.

Sauf convention ou disposition légale contraire, si le vendeur a expédié la chose vendue à la demande de l'acheteur en un lieu autre que celui fixé pour sa délivrance, le risque de perte est à la charge de l'acheteur dès la délivrance de la chose vendue au transporteur.

Sauf convention ou disposition légale contraire, les frais nécessaires à la délivrance de la chose vendue, dans un lieu autre que celui désigné pour l'exécution de la vente, sont à la charge de l'acheteur.

Si le vendeur a enfreint, sans raison valable, les instructions de l'acheteur relatives au transport, il engage sa responsabilité quant aux dommages causés à la chose vendue.

Art.172. Il n'est pas pris en considération, dans les limites permises par l'usage, au moment de la délivrance de la chose vendue, l'insuffisance ou les détériorations qui l'affectent.

Art.173. Si le vendeur n'a pas livré la chose vendue dans le délai fixé dans le contrat, l'acheteur peut après en avoir été informé obtenir son équivalent aux frais du vendeur ou demander la résiliation du contrat, et le cas échéant, réparation du préjudice subi.

Art. 174. S'il est convenu que la délivrance de la chose vendue se fait par livraisons successives, l'acheteur peut demander la résiliation du contrat si le vendeur n'a pas procédé à l'une de ces livraisons dans le délai convenu ; la résiliation peut s'étendre aux livraisons effectuées, si la division de la chose vendue entraîne un grave préjudice à l'acheteur.

Art. 175. Le vendeur peut, l'acheteur dûment informé, revendre la chose vendue si le prix n'a pas été versé dans les délais convenus et demander la résiliation du contrat, et le cas échéant, réparation du préjudice subi.

Art.176. Si l'acheteur refuse la réception de la chose vendue, le vendeur fait constater ce refus et peut demander sa vente par ordonnance sur requête rendus par la juridiction compétente.

Le montant de la vente, après déduction de tous les frais engagés par le vendeur, est déposé au service du greffe du tribunal du lieu de la vente jusqu'à règlement du litige.

Art.177. Sauf convention ou usage contraire, s'il apparaît, après livraison de la chose vendue, que sa quantité ou sa qualité sont inférieures à celles convenues, si elle comporte un défaut ou si elle n'est pas conforme aux conditions ou à l'échantillon sur la base desquels le contrat a été conclu, la résiliation ne peut être prononcée en faveur de l'acheteur, que s'il résulte de ce qui a été sus mentionné que l'objet vendu ne convient pas au but qui lui a été fixé par l'acheteur ou qu'il y a difficulté pour sa revente.

En cas de refus de la demande de résiliation, le tribunal peut décider de la réduction du prix sans préjudice du droit de l'acheteur à réparation.

المادة 178: يجب على المشتري، في الأحوال المشار إليها في المادة السابقة، أن يخطر البائع بوجود الاختلاف أو العيب خلال خمسة عشر (15) يوما من تاريخ التسليم الفعلي للمبيع، وعليه أن يقيم دعوى الفسخ أو إنقاص الثمن خلال شهرين (2) من تاريخ هذا التسليم تحت طائلة سقوط الحق في رفع الدعوى.

إذا كان العيب مما لا يكشف بالفحص المعتاد، فعليه أن يخطر البائع بالعيب فور اكتشافه.

تسقط دعوى الضمان خلال ستة (6) أشهر من تاريخ التسليم الفعلي، ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك.

المادة 179: إذا تبين، بعد تسليم المبيع للمشتري، أن كميته تزيد على المقدار المتفق عليه، لا يمكن للبائع طلب استرداد الزيادة إلا إذا رفض المشتري تكملة الثمن خلال خمسة عشر (15) يوما من تاريخ إخطاره بوجود هذه الزيادة.

تسقط دعوى البائع باسترداد الزيادة بعد انقضاء شهرين (2) من تاريخ التسليم الفعلي للمشتري.

القسم الثاني الأحكام الخاصة ببعض البيوع التجارية الفقرة الأولى البيع بتقسيط الثمن

المادة 180: البيع بتقسيط الثمن هو عقد يلتزم بمقتضاه المشتري بأن يدفع ثمن المبيع المحدد مسبقا على أقساط متتالية خلال مدة معينة، مقابل سلعة.

يجب أن يحرر العقد في نسختين تسلم إحداهما إلى المشتري وأن يتضمن بيان طبيعة ومواصفات السلعة ومقدار الثمن ومواعيد وطرق الدفع.

المادة 181: يكون أداء الأقساط في مقر إقامة البائع المبين في عقد البيع، ما لم يتفق على غير ذلك، وفي حالة القيام بتحصيل الأقساط في مقر إقامة المشتري، فإنه لا يجوز للبائع المطالبة بأي مصروفات إضافية.

تعتبر المخالصة عن أي قسط مخالصة عن الأقساط السابقة عليه، ما لم يقر الدليل على غير ذلك.

المادة 182: إذا لم يدفع المشتري أحد أقساط الثمن المتفق عليها، فلا يجوز الحكم بفسخ البيع إذا تبين أنه قام بدفع ثلاثة أرباع (3/4) الثمن على الأقل.

في حالة الحكم بفسخ عقد البيع، يجب أن يرد البائع الأقساط التي قبضها بعد إنقاص ما يعادل قيمة إنتفاع المشتري بالمبيع، وعند الاقتضاء المطالبة بالتعويض عن التلف الذي لحقه بسبب الاستعمال غير العادي. و يقع باطلا كل شرط يحتمل المشتري التزامات أشد من ذلك.

لا يمكن الاشتراط باستحقاق الثمن بأكمله إلا عند تخلف المشتري عن دفع قسطين متتاليين على الأقل.

المادة 183: يلتزم البائع بتسليم المبيع للمشتري وقت إبرام العقد، ما لم يتفقا على خلاف ذلك.

إذا احتفظ البائع بالمبيع إلى غاية أداء أقساط الثمن بأكملها، يكتسب المشتري المبيع بأداء القسط الأخير، ويتحمل المشتري تبعة هلاك المبيع من وقت تسليمه إليه.

Art. 178. L'acheteur doit, dans les cas visés à l'article précédent, aviser le vendeur de l'existence d'une différence ou d'un vice dans les quinze (15) jours à compter de la date de livraison effective de l'objet vendu. Il doit engager une action en résiliation ou en réduction du prix dans les deux (2) mois à compter de la date de livraison, sous peine de forclusion.

Si le vice n'est pas décelable à l'examen habituel, l'acheteur doit en aviser le vendeur dès sa découverte.

Sauf convention contraire, l'action en garantie ce prescrit dans les six (6) mois à compter de la date de livraison effective.

Art. 179. S'il apparaît après la livraison de la chose vendue, que sa quantité est supérieure à celle qui a été convenue, la restitution de l'excédent ne peut être demandée que si l'acheteur a refusé de régler la différence de prix dans les quinze (15) jours de l'avis l'informant de l'existence de cet excédent.

L'action du vendeur en restitution de l'excédent est irrecevable après deux(2) mois à compter de la date de la livraison effective à l'acheteur.

Section 2

Dispositions particulières à certaines ventes commerciales

§ 1^{er} -la vente par facilité de paiement

Art.180. La vente par facilité de paiement est un contrat par lequel l'acheteur s'engage à payer, en contrepartie de l'acquisition d'un bien, un prix préalablement fixé, par des versements successifs, pendant une période déterminée.

Le contrat doit être établi en deux exemplaires dont une copie est remise à l'acheteur. Le contrat doit indiquer la nature et la description du bien, son prix, les délais et les modalités de versement.

Art.181.Sauf convention contraire, les versements s'effectuent au lieu du domicile du vendeur indiqué dans le contrat de vente. Dans le cas où l'encaissement des versements s'effectue au lieu du domicile de l'acheteur, le vendeur ne peut exiger le paiement de frais supplémentaires.

Sauf preuve contraire, l'acquiescement d'un versement établit une présomption en faveur de l'acquiescement des versements antérieurs.

Art.182.La résiliation de la vente ne peut être prononcée, au cas où l'acheteur n'a pas effectué un des versements du prix convenu, s'il est établi qu'il a payé au moins les trois quarts (3/4) du montant dû.

Au cas où la résiliation du contrat de vente est prononcée, le vendeur doit restituer les versements perçus après déduction de l'équivalent de la contrepartie de la jouissance de la chose vendue et éventuellement l'indemnisation pour la détérioration et les dommages occasionnés par l'utilisation inhabituelle. Est réputée nulle toute clause du contrat imposant à l'acheteur d'autres obligations plus contraignantes.

Le paiement de la totalité du prix ne peut être exigé que si deux versements successifs ne sont pas effectués dans les délais prévus.

Art. 183. Sauf convention contraire, le vendeur s'oblige à livrer la chose vendue dès la conclusion du contrat.

Si le vendeur conserve la propriété de l'objet vendu jusqu'au paiement de tous les versements, celle-ci est transférée à l'acheteur à partir de la libération du dernier versement. L'acheteur est tenu responsable des conséquences de la perte de la chose vendue, à partir de sa livraison.

المادة 184: لا يجوز للمشتري التصرف في المبيع قبل تسديده كل الأقساط إلا بإذن مكتوب من البائع، وكل تصرف يجريه المشتري مخالفة لهذا الحكم لا يكون نافذاً في حق البائع إذا أثبت علم المتصرف إليه وقت إجراء التصرف بعدم أداء الثمن بأكمله.

في حالة تصرف المشتري في المبيع قبل أداء أقساط الثمن بأكملها وبدون إذن البائع، يحق للبائع أن يطالب المشتري بأداء الأقساط الباقية فوراً.

الفقرة الثانية

البيع بالتخفيض

المادة 185: تعتبر بيوعا بالتخفيض البيوع التي تقع خلال فترتين محددين من السنة المدنية، وتكون مقترنة أو مسبقة بعمليات إخبارية يعلن عنها على أنها تهدف إلى تخفيض الثمن والتصرف السريع للبضائع المخزونة.

المادة 186: تحدد فترات البيع بالتخفيض بفترتين في السنة وتكون كل واحدة منهما ستة (6) أسابيع متواصلة، على أن يتم تحديد تواريخ هذه الفترات وشروط وكيفيات إجراء هذا البيع عن طريق التنظيم.

المادة 187: يجب على التاجر الإعلان عن ثمن السلع المعروضة للبيع بالتخفيض الموسمي وبيان الثمن الفعلي الذي كانت تباع به خلال الشهر السابق عن هذا التخفيض.

يعتبر في حكم البيع بالتخفيض الموسمي كل إجراء من شأنه الإعلان عن بيع السلع بأسعار منخفضة. لا يجوز أن تبدأ التخفيضات الموسمية إلا بعد انقضاء أربعة (4) أشهر من انتهاء التخفيضات الموسمية السابقة لها.

الفقرة الثالثة

البيع لتصفية المخزونات

المادة 188: يعتبر بيعاً لتصفية المخزونات كل بيع مقترن أو مسبوق بإشهار يهدف، عن طريق التخفيض في السعر، إلى البيع بصفة سريعة لكل أو جزء من السلع الموجودة في متجر.

يتم هذا البيع على إثر التوقف المؤقت أو النهائي عن ممارسة النشاط أو تغييره أو تعديل جوهري لشروط استغلاله.

المادة 189: يخضع البيع لتصفية المخزونات لتصريح مسبق لدى الجهات الإدارية المعنية التابع لها مكان التصفية، طبقاً للتنظيم المعمول به.

المادة 190: خلال مدة البيع بتصفية المخزونات، يمنع عرض بضائع أخرى غير تلك الواردة بالجرد الذي أسس عليه التصريح المسبق المودع.

الفقرة الرابعة

البيع الإرادي بالمزايدة العلنية

المادة 191: يعتبر بيعاً إرادياً بالمزايدة العلنية، كل بيع يتم بواسطة مقالة تجارية مختصة، ويجوز لكل شخص حضوره والمشاركة في المزايدة ولو اشترط اقتصار الحضور على فئة معينة من الأشخاص.

Art. 184. L'acheteur ne peut disposer de la chose vendue avant le paiement de la totalité du prix, qu'avec l'accord écrit du vendeur. Tout acte contraire de l'acheteur n'est pas opposable au vendeur, si celui-ci prouve que le bénéficiaire de l'acte de disposition était au courant du non-paiement de la totalité du prix au moment de l'accomplissement de l'opération.

Le vendeur est en droit d'exiger la libération immédiate des versements restants, si l'acheteur dispose de la chose vendue sans l'accord du vendeur.

§ 2- Vente en soldes

Art.185. Sont considérées comme vente en soldes, les ventes qui, d'une part, sont accompagnées ou précédées de publicité et sont annoncées comme tendant, par une réduction de prix, à l'écoulement accéléré de marchandises en stock et qui, d'autre part, ont lieu durant deux périodes définies, pour l'année civile.

Art. 186. Les périodes de solde ont lieu deux fois par années pour une durée de six (6) semaines continues chacune dont les dates et conditions et modalités sont fixées par voie réglementaire.

Art.187. Le commerçant est tenu de rendre public le prix de la marchandise exposée à la vente en solde et le prix de vente réel de la marchandise durant le mois qui précède cette réduction.

Est réputée vente en solde, toute procédure de nature à rendre publique la vente de marchandise à des prix réduits.

Les soldes ne peuvent débiter qu'après l'écoulement de quatre (4) mois à compter de la fin des soldes précédentes.

§ 3-Vente de liquidation de stock

Art.188. Sont considérées comme liquidations les ventes accompagnées ou précédées de publicité et annoncées comme tendant par une réduction de prix, à l'écoulement accéléré de la totalité ou d'une partie des marchandises d'un établissement commercial.

Cette vente est effectuée, à la suite de la cessation provisoire ou définitive de l'activité, de son changement ou de la modification substantielle des conditions de son exploitation.

Art.189. Les liquidations sont soumises à déclaration préalable auprès de l'autorité administrative dont relève le lieu de la liquidation, conformément à la réglementation en vigueur.

Art.190. Pendant la durée de la liquidation, il est interdit de proposer à la vente d'autres marchandises que celles figurant à l'inventaire, sur le fondement duquel la déclaration préalable a été déposée.

§ 4-Vente volontaire aux enchères publiques

Art.191. Est considérée comme vente volontaire aux enchères publiques, toute vente effectuée par une entreprise de vente aux enchères publiques, ouverte au public ou même limitée à une catégorie de personnes.

المادة 192: يجوز للتاجر، بعد الحصول على رخصة من الجهات الإدارية المختصة، أن يبيع عن طريق المزايدة العلنية وبالجمله السلع غير المستعملة التي يتاجر فيها إذا توافرت أحد الأسباب الآتية:

- تصفية النشاط التجاري نهائياً،
- تصفية أحد فروع المتجر،
- تصفية السلع في أحد الأصناف التي يتعامل فيها المتجر،
- تصفية السلع التي أصابها عيب بسبب حريق أو تسرب المياه أو غير ذلك من الأسباب.

المادة 193: يجب على المشتري الراسي عليه المزايدة، أن يدفع نصف الثمن فور رسو المزايدة في جلسة المزايدة وأن يدفع الباقي منه عند تسليم المبيع له.

و يجب أن يتم التسليم خلال خمسة (5) أيام من تاريخ انتهاء المزايدة، ما لم تتضمن شروط طالب البيع خلاف ذلك.

إذا لم يدفع المشتري الباقي من الثمن أو إذا لم يحضر لتسلم المبيع في الميعاد المشار إليه في الفقرة السابقة، وجب إعادة البيع على مسئوليته بطريق المزايدة العلنية، ولا تقبل المزايدة منه.

إذا رست المزايدة الثانية بثمان أقل من ثمن المزايدة الأولى، يجب على المشتري المتخلف دفع الفارق، وإذا رست المزايدة الثانية بثمان أعلى، فالزيادة تعود لطالب البيع. وإذا لم يتم البيع في المزايدة الثانية، اعتبر البيع مفسوخاً بقوة القانون، دون المساس بحق طالب البيع في التعويض.

المادة 194: لا يجوز الامتناع عن إرساء المزايدة إلا في الحالتين الآتيتين:

- إذا اقتضت المزايدة على شخص واحد.

- إذا لم تصل نتيجة المزايدة إلى الثمن الأساسي.

المادة 195: لا يجوز لطالب البيع أو للقائم به المشاركة بنفسه أو بواسطة غيره في البيع بالمزايدة.

الفقرة الخامسة

عقد التوريد

المادة 196: عقد التوريد اتفاق يلتزم بمقتضاه المورد بتزويد طالب التوريد بسلعة أو تقديم خدمة له على فترات متعاقبة خلال مدة محددة بمقابل نقدي.

المادة 197: إذا تم الاتفاق على حد أدنى وحد أقصى للكمية التي يلتزم المورد بتزويدها، يجوز لطالب التوريد تعيين الكمية التي تلزمه بشرط أن تقع بين الحدين وأن يخطر بها المورد في مدة معقولة، وإذا تم الاتفاق على الحد الأدنى وحده، يتعين على طالب التوريد تعيين الكمية التي تلزمه، بشرط ألا تقل عن الحد الأدنى المتفق عليه وأن يخطر بها المورد في مدة معقولة.

Art.192.Le commerçant peut recourir aux enchères publiques pour la vente en gros des marchandises non utilisées, objet de son commerce, s'il justifie d'une autorisation émanant des autorités administratives compétentes, dans l'un des cas suivants :

- Liquidation définitive de son commerce ;
- Liquidation d'une filiale de ce commerce ;
- Liquidation d'une catégorie de marchandises de ce commerce ;
- Liquidation de la marchandise détériorée suite à un incendie, à des inondations ou à d'autres causes.

Art.193. L'adjudicataire est tenu de payer la moitié du prix séance tenante et d'en payer le restant du prix à la livraison de l'objet vendu.

Sauf conditions contraires exigées par le demandeur de la vente, la livraison doit être effectuée durant les cinq(5) jours à compter de la fin des enchères.

Si l'acheteur ne paye pas le restant du prix ou s'il ne se présente pas, dans les délais indiqués à l'alinéa précédent, pour prendre possession de l'objet vendu, sa revente doit être effectuée aux enchères publiques, sous sa responsabilité, et la surenchère de l'acheteur n'étant pas admise.

Si une deuxième vente aux enchères a lieu à un prix inférieur à celui de la première vente, l'acheteur absent doit en verser la différence ; si la deuxième vente aux enchères a lieu à un prix supérieur, la différence revient au profit du demandeur de la vente.

Si la revente n'a pas pu avoir lieu, la vente est résolue de plein droit, sans préjudice des réparations dues au demandeur de la vente.

Art.194.L'adjudication ne peut avoir lieu dans les deux cas suivants :

- si la vente aux enchères est limitée à une seule personne ;
- si la vente aux enchères est infructueuse.

Art.195. Le demandeur de la vente et le chargé de la vente ne peuvent participer par eux-mêmes ou par une tierce personne à la vente aux enchères.

§ 5- Le contrat de fournitures

Art.196. Le contrat de fourniture est un accord par lequel un fournisseur s'engage, moyennant un prix, à livrer au demandeur de la fourniture, des marchandises ou à effectuer à son profit, des prestations de services selon une périodicité et une durée déterminées.

Art.197. En cas d'accord portant sur les quantités minimales et maximales que le fournisseur devra livrer, le demandeur de la fourniture doit déterminer la quantité à fournir à condition qu'elle se situe entre les deux limites et qu'il en avise le fournisseur dans un délai raisonnable. Si l'accord est limité à la quantité minimale, le demandeur de la fourniture devra déterminer la quantité à fournir, à condition qu'elle ne soit pas inférieure à la quantité minimale convenue et qu'il en avise le fournisseur dans un délai raisonnable.

المادة 198: إذا تخلف أحد الطرفين عند تنفيذ التزاماته بشأن أحد التوريدات الدورية، فلا يجوز للطرف الآخر فسخ العقد، إلا إذا كان من شأن التخلف عن التنفيذ إحداث ضرر جسيم له أو إضعاف الثقة في مقدرة الطرف الذي تخلف عن التنفيذ على الاستمرار في تنفيذ التوريدات اللاحقة بصورة منتظمة.

المادة 199: لا يجوز الاتفاق على منع طالب التوريد من التعاقد مع غير المورد على شراء بضائع أو الحصول بمقابل على خدمات مماثلة للبضائع أو الخدمات محل عقد التوريد إلا لمدة لا تتجاوز ثلاث (3) سنوات من تاريخ العقد، وكل اتفاق على مدة أطول يخفض إلى ثلاث (3) سنوات، ولا يجوز تجديد المدة إلا باتفاق صريح.

الفقرة السادسة

البيع بالعرض

المادة 200: يعتبر بيعا بالعرض بيع السلع الذي يتم في محلات أو أماكن غير مخصصة للبيع للجمهور أو بواسطة مركبات مهيأة لهذا الغرض.

المادة 201: لا يمكن أن يتجاوز البيع بالعرض شهرا واحدا في السنة المدنية في نفس المكان أو الموقع. يحدد ويعلن رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني في بداية كل سنة، عن أماكن أو مواقع وفترات هذا البيع.

المادة 202: يسمح للخواص غير المقيدين في السجل التجاري بالمشاركة في البيع بالعرض للأشياء الشخصية المستعملة، وذلك مرتين (2) في السنة على الأكثر.

المادة 203: لا تطبق أحكام المادة 200 على المهنيين:

- 1- الممارسين في بلدية أو عدة بلديات لدورات بيع لمواد استهلاكية في المنزل ،
- 2- القائمين بالبيع بالمزايدة،
- 3- الحاصلين على رخص البيع على حافة الطريق ورخص التوقف للبيع على الطريق العمومي.

الفقرة السابعة

البيع الترويجي

المادة 204: يعتبر بيعا ترويجيا كل بيع من تاجر لشيء أو أداء خدمة بسعر مخفض أو تقديم شيء أو خدمات مجانا من أجل جلب الزبائن أو الاحتفاظ بهم.

المادة 205: يتم البيع الترويجي في المحلات أو الأماكن التي يمارس فيها التاجر نشاطه. يتعين على التاجر إعلام المستهلك عن طريق الإشهار على واجهة محله التجاري، أو بأي وسيلة أخرى، بالمنتج المعني بالترويج وبتقنياته المستعملة ومدته وبالمزايا الممنوحة.

Art.198. Si l'une des deux parties manque aux obligations relatives aux fournitures périodiques, l'autre partie ne peut résilier le contrat que si le retard dans l'exécution de ces obligations est susceptible de lui causer un grave préjudice ou de diminuer le crédit dans la capacité de la partie défaillante à honorer les fournitures ultérieures de manière régulière.

Art.199. Toute convention interdisant au demandeur de la fourniture de conclure un contrat avec un autre fournisseur pour l'achat des mêmes marchandises ou la prestation des mêmes services, objets du contrat de fourniture, ne peut dépasser la durée de trois (3) ans à compter de la date du contrat ; toute convention dépassant la durée sus-citée est réduite à trois (3) ans. La durée de cette convention n'est renouvelée que par accord expresse.

§ 6. -La vente au déballage

Art.200. Sont considérées comme ventes au déballage, les ventes de marchandises effectuées dans des locaux ou sur des emplacements non destinés à la vente au public de ces marchandises ainsi qu'à partir de véhicules spécialement aménagés à cet effet.

Art.201. Les ventes au déballage ne peuvent excéder un mois par année civile dans un même local ou sur un même emplacement.

Les lieux, emplacements et périodes de vente sont fixés et rendus publics, au début de chaque année, par le président de l'assemblée populaire communale concerné.

Art.202. Les particuliers non-inscrits au registre du commerce sont autorisés à participer aux ventes au déballage en vue de vendre exclusivement des objets personnels et usagés deux (2) fois par an au plus.

Art.203. Les dispositions de l'article 200 ne sont pas applicables aux professionnels :

- 1- effectuant, dans une ou plusieurs communes, des tournées de vente de produits de consommation courante à domicile ;
- 2- réalisant des ventes aux enchères publiques ;
- 3- justifiant d'une autorisation de voirie ou d'un permis de stationnement pour les ventes réalisées sur la voie publique.

§ 7. -Ventes promotionnelles

Art.204. Constitue une vente promotionnelle, la vente d'un bien ou la prestation d'un service, pour lesquelles le commerçant consent des réductions de prix ou fournit des biens ou services à titre gratuit, en vue d'attirer et de fidéliser la clientèle.

Art.205. Les ventes promotionnelles sont réalisées par les commerçants dans les locaux ou les emplacements où ils exercent leur activité.

Le commerçant est tenu d'informer le consommateur par voie d'affichage sur la devanture de son local et par tous autres moyens, des produits concernés par la promotion, des techniques de promotion utilisées, de la durée de la promotion et des avantages offerts.

المادة 206: يجب على التاجر الذي يرغب في ممارسة البيع الترويجي أن يودع لدى الجهات المختصة وفقا للتنظيم المعمول به تصريحاً يتضمن ما يلي:

- بداية ونهاية عملية البيع الترويجي،
- التقنيات والأسعار الترويجية التي ستطبق،
- هوية وعنوان المحضر القضائي المعين في حالة تنظيم عمليات سحب بالقرعة.

يجب أن يرفق التصريح بنسخة من مستخرج السجل التجاري أو بنسخة من مستخرج من سجل الصناعة التقليدية والحرف عند الاقتضاء، وقائمة السلع موضوع عملية الترويج.

كل إيداع لملف مطابق يؤدي فوراً إلى تسليم رخصة للتاجر تسمح له في الشروع في البيع الترويجي خلال المدة المحددة.

المادة 207: يرفق تاريخ بداية العملية بالإشهار بالكمية المعروضة للبيع الترويجي، ويجب أن ينتهي الإشهار بانتهاء مدة العملية.

المادة 208: يمنع القيام بعملية الإشهار بتخفيض أسعار مواد غير متوفرة للبيع، أو لخدمات لا يمكن تحقيقها خلال مدة البيع الترويجي.

المادة 209: لا يجوز أن ترتبط عمليات البيع الترويجي بمنح الزبائن جوائز عن طريق تنظيم السحب بالقرعة بشراء سلعة أو تقديم خدمة أو بطلب مقابل مالي.

المادة 210: يجب أن تكون قسيمة المساهمة في السحب بالقرعة مستقلة عن سند أي طلب الشيء أو الخدمة.

المادة 211: يجب أن تتضمن الوثائق المتعلقة بعملية الإشهار جرداً واضحاً لكل حصة، مع تحديد طبيعتها وعددها والقيمة التجارية لكل منها.

المادة 212: يجب أن يودع التاجر المعني بنظام العملية، وكذا الوثائق الإشهارية الموجهة للجمهور، لدى الجهة المختصة وفقاً للتنظيم المعمول به، ولدى المحضر القضائي الذي يقع على عاتقه مراقبة صحتها.

يوضع النظام المذكور تحت تصرف الجمهور مجاناً.

المادة 213: يجب على التاجر إعلام المستهلكين عن طريق التعليق بواجهة متجره وبكل الوسائل الممكنة، بالعناصر المذكورة في المادتين 211 و 212 أعلاه.

الفقرة الثامنة

البيع في مخازن المعمل

المادة 214: يعتبر بيعاً في مخازن المعمل البيوع التي يقوم بها المنتجون والموجهة للجمهور، والتي تسمح لهم بصرف المخزون غير المباع بخفض الثمن بالنظر إلى ثمن البيع الأصلي المعمول به في دائرة التوزيع، على أن يتم هذا البيع في المخازن المحادية للمعمل.

Art. 206.Le commerçant qui entend réaliser des ventes promotionnelles doit déposer auprès de l'organisme compétant, une déclaration mentionnant :

- le début et la fin de l'opération de La vente promotionnelle,
 - les techniques et les prix promotionnels qui seront pratiqués,
 - l'identité et l'adresse de l'huissier de justice désigné en cas d'organisation de tirages au sort.
- Cette déclaration doit être accompagnée de la copie de l'extrait de registre du commerce ou le cas échéant, de la copie de l'extrait du registre de l'artisanat et des métiers et de la liste des biens objet des ventes promotionnelles.

Tout dépôt de dossier conforme, donne lieu, à la délivrance, séance tenante, d'une autorisation qui permet au commerçant d'entamer les ventes promotionnelles durant la période fixée.

Art.207.La date du début de l'opération est accompagnée des quantités offertes. La publicité doit cesser à la date de la fin de l'opération.

Art .208.Il est interdit de recourir à la publicité annonçant des réductions de prix pour des articles qui ne sont pas disponibles à la vente ou des services qui ne peuvent être fournis pendant la période de la vente promotionnelle à laquelle se rapporte cette publicité.

Art. 209.Les opérations de vente promotionnelle se traduisant par l'offre de récompenses au profit du consommateur à travers l'organisation de tirages au sort ne peuvent être liées à l'achat d'un bien ou d'un service ou à l'exigence d'une contrepartie financière.

Art.210.Le bulletin de participation au tirage au sort doit être distinct de tout bon de commande de bien ou de service.

Art. 211.Les documents présentant l'opération publicitaire doivent comporter un inventaire lisible de tous les lots, précisant pour chacun d'eux leur nature, leur nombre et leur valeur commerciale.

Art. 212.Le règlement de l'opération, ainsi que les documents publicitaires adressés au public doivent être déposés par le commerçant, auprès de l'organisme compétant et auprès d'un huissier de justice qui a l'obligation de s'assurer de la régularité de celle –ci.

Ce règlement est mis à titre gracieux à la disposition des consommateurs.

Art. 213.Le commerçant est tenu, en outre, de porter à la connaissance des consommateurs, par voie d'affichage sur la devanture de son local commercial et par tous autres moyens, les éléments d'information cités aux articles 211 et 212 ci-dessus.

§ 8. -Les ventes en magasin d'usine

Art. 214. Sont considérées comme ventes en magasin d'usine les ventes faites directement au public permettant au producteur d'écouler ses stocks d'inventus, avec des réductions de prix par rapport aux prix du circuit de distribution. Ces ventes doivent avoir lieu dans les magasins attenants à l'usine.

المادة 215: لا يمكن استعمال تسمية مخازن المعمل إلا من طرف المنتجين القائمين بالبيع للجمهور لجزء من إنتاجهم غير المباع في دائرة التوزيع أو كان موضوع إرجاع.
تتعلق هذه البيوع حصريا بإنتاج الموسم السابق والتي تبرز بيعه بسعر مخفض.

المادة 216: يتعين على المنتج الراغب في ممارسة البيع في مخازن المعمل أن يودع لدى الجهة المختصة وفقا للتنظيم المعمول به تصريحاً يتضمن ما يلي:

- بداية ونهاية العملية،

- الأسعار التي سيطبقها،

- الوثائق التي تثبت مصدر وتاريخ إنتاج المواد محل البيع المباشر للجمهور.

يجب أن يرفق هذا التصريح بنسخة من مستخرج السجل التجاري أو عند الاقتضاء بنسخة من مستخرج سجل الصناعة التقليدية والحرف، وقائمة وكميات السلع الموجهة للبيع.

يؤدي كل إيداع ملف مطابق إلى تسليم رخصة للمنتج فوراً تسمح له بالشروع في البيع في مخازن المعمل خلال المدة المحددة.

المادة 217: يتعين على المنتجين القائمين بالبيع بمخازن المعمل، أن تتوفر لديهم جميع الوثائق التي تثبت مصدر وتاريخ إنتاج المواد محل البيع المباشر للجمهور.

الفقرة التاسعة

التعاقد عن بعد

المادة 218: يعتبر تعاقد عن بعد كل بيع لسلعة أو أداء خدمة يتم بين المستهلك والتاجر دون حضورهما الجسدي المتزامن، باستعمال حصريا لوسائل الاتصال عن بعد حتى تمام العقد.

لا تطبق أحكام هذا البيع على العمليات المالية.

المادة 219: لا يعد تعاقد عن بعد العقود المبرمة:

- بواسطة الموزع الآلي أو تقديم خدمات في المحلات التجارية الآلية،

- مع المتعاملين في مجال الاتصالات لاستعمال غرف الهاتف العمومي،

- لبناء أو بيع العقارات أو الحقوق الواردة عليها والإيجارات التجارية،

- في مجال البيع بالمزاد العلني.

Art. 215. La dénomination de magasin d'usine ne peut être utilisée que par les producteurs vendant directement au public la partie de leur production non écoulee dans le circuit de distribution ou faisant l'objet de retour.

Ces ventes concernent exclusivement les productions de la saison antérieure, justifiant ainsi une vente à prix minoré.

Art. 216. Le producteur qui entend réaliser des ventes en magasins d'usine, doit déposer auprès de l'organisme compétant conformément à la réglementation en vigueur, une déclaration mentionnant :

- le début et la fin de l'opération,
- les prix qui seront pratiqués.
- tous les documents justifiant de l'origine et de la date de fabrication des produits faisant l'objet de ces ventes directes au public.

Cette déclaration doit être accompagnée de la copie de l'extrait de registre du commerce ou, le cas échéant, de la copie de l'extrait du registre de l'artisanat et des métiers, de la liste des biens objet de la vente et de leur quantité.

Tout dépôt de dossier conforme donne lieu à la délivrance, séance tenante, d'une autorisation qui permet au producteur d'entamer la vente durant la période fixée.

Art. 217. Les producteurs réalisant des ventes en magasin d'usine doivent disposer de tous les documents justifiant de l'origine et de la date de fabrication des produits faisant l'objet de ces ventes directes au public.

§ 9.- les contrats à distance

Art. 218 : Est considérée contrat à distance toute vente d'un bien ou toute fourniture d'une prestation de services conclus entre un consommateur et un commerçant, sans leur présence physique simultanée, en utilisant exclusivement les moyens de communication à distance jusqu'à la conclusion du contrat.

Toutefois, les dispositions de cette vente ne s'appliquent pas aux contrats portant sur des services financiers.

Art. 219 : Ne sont pas considéré comme contrat à distance, les contrats conclus :

- par le moyen de distributeurs automatiques ou pour des prestations fournies dans des locaux commerciaux automatisés ;
- avec les opérateurs de télécommunications pour l'utilisation des cabines téléphoniques publiques ;
- pour la construction et la vente des biens immobiliers ou portants sur d'autres droits relatifs à des biens immobiliers et la location commerciale ;
- lors d'une vente aux enchères publiques.

المادة 220: دون الإخلال بالأحكام القانونية المتعلقة بحماية المستهلك وقمع الغش والتجارة الإلكترونية، يجب أن يتضمن عرض التعاقد المعلومات التالية:

- 1- اسم ولقب بائع السلعة أو مقدم الخدمة وعنوانه ووسيلة الاتصال به،
- 2- مدة سريان العرض والتمن،
- 3- مصاريف التسليم عند الاقتضاء،
- 4- كفاءات التسديد والتسليم أو التنفيذ،
- 5- وجود حق التراجع وقيوده المحتملة، وفي حالة عدم سريان هذا الحق الإشارة إلى غيابه،
- 6- سعر تكلفة استعمال تقنية الاتصال عن بعد إذا لم يحتسب السعر القاعدي كمرجع،
- 7- بيان المدة الدنيا للعقد المقترح عندما يتعلق الأمر بالتوريد المستمر أو الدوري للسلعة أو الخدمة، عند الاقتضاء،
- 8- المعلومات المتعلقة بمصالح الخدمة ما بعد البيع والضمانات التجارية،
- 9- شروط فسخ العقد إذا كانت مدته غير محددة أو تتجاوز السنة.

المادة 221: للمستهلك أجل سبعة (7) أيام لاستعمال حقه في التراجع دون حاجة لتبرير ذلك ودون تعرضه لسداد جزاءات مالية، باستثناء مصاريف الإرجاع عند الاقتضاء.

يسري هذا الأجل من تاريخ الاستلام، بالنسبة للسلع وتاريخ قبول العرض بالنسبة لتقديم الخدمات.

المادة 222: في حالة استعمال المستهلك لحق التراجع، يلزم التاجر بإرجاع المبالغ المالية التي قبضها كاملة خلال شهر على الأكثر من استعمال حق التراجع.

المادة 223: لا يمكن استعمال حق التراجع في العقود التالية، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك:

1. توريد الخدمات التي بدأ تنفيذها بموافقة المستهلك وقبل نهاية أجل السبعة (7) أيام،
2. توريد السلع أو تقديم الخدمات التي يكون سعرها عرضة لتقلبات أسعار الأسواق المالية،
3. توريد سلع مهياة طبقا للمواصفات المشترطة من المستهلك أو الذاتية أو التي لا يمكن إرجاعها لطبيعتها أو لقابليتها للتلف أو سريعة فقدان الصلاحية،
4. توريد التسجيلات السمعية أو السمعية البصرية أو البرامج المعلوماتية التي تم فتح أغلفتها من طرف المستهلك،
5. توريد الجرائد والدوريات والمجلات.

المادة 224: يجب على المورد، قبل إبرام العقد، ذكر التاريخ المحدد لتسليم السلعة أو أداء الخدمة.

في حالة عدم احترام التاريخ المحدد، للمستهلك فسخ العقد واسترجاع المبالغ المدفوعة طبقا لأحكام المادة 222 أعلاه.

في حالة عدم تنفيذ العقد من طرف المورد بسبب عدم توفر السلعة أو الخدمة المطلوبة، يجب عليه إعلام المستهلك بذلك، ولهذا الأخير الحق في استرداد كل ما دفعه في أجل لا يتجاوز الشهر من تاريخ الإعلام دون الإخلال بحقه في المطالبة بالتعويض أو الحصول على سلعة أو خدمة مماثلة.

Art. 220. Sans préjudice des dispositions de la loi relative à la protection du consommateur et à la répression des fraudes et du commerce électronique, l'offre de contrat doit comporter les informations suivantes :

- 1- le nom et prénom du vendeur du produit ou du prestataire de service, son adresse et les moyens permettant d'entrer effectivement en contact avec lui ;
- 2- les frais de livraison, le cas échéant ;
- 3- les modalités de paiement, de livraison ou d'exécution ;
- 4- l'existence d'un droit de rétractation et ses limites éventuelles ou, dans le cas où ce droit ne s'applique pas, l'absence d'un droit de rétractation ;
- 5- la durée de la validité de l'offre et du prix de celle-ci ;
- 6- le coût de l'utilisation de la technique de communication à distance utilisée lorsqu'il n'est pas calculé par référence au tarif de base ;
- 7- la durée minimale du contrat proposé, lorsqu'il porte sur la fourniture continue ou périodique d'un bien ou d'un service, le cas échéant.
- 8- les informations relatives au service après-vente et aux garanties commerciales ;
- 9- les conditions de résiliation du contrat lorsque celui-ci est d'une durée indéterminée ou supérieure à un an.

Art. 221. Le consommateur dispose d'un délai de sept (7) jours pour exercer son droit de rétractation sans avoir à justifier de motifs ni à payer de pénalités, à l'exception, le cas échéant des frais de retour.

Le délai mentionné à l'alinéa précédent court à compter de la réception pour les biens ou de l'acceptation de l'offre pour les prestations de services.

Art. 222. Lorsque le droit de rétractation est exercé, le commerçant est tenu de rembourser au consommateur la totalité des sommes qui lui sont versées, au plus tard dans le mois suivant la date à laquelle ce droit a été exercé.

Art. 223. Le droit de rétractation ne peut être exercé, sauf si les parties en ont convenues autrement, pour les contrats :

1. de fourniture de services dont l'exécution a commencé, avec l'accord du consommateur, avant la fin du délai de sept jours ;
2. de fourniture de biens ou de services dont le prix est fonction de fluctuations des taux du marché financier ;
3. de fourniture de biens confectionnés selon les spécifications exigées par le consommateur ou nettement personnalisés ou qui, du fait de leur nature ne peuvent être remis à leur état initial, ou sont susceptibles de se détériorer ou de se périmer rapidement ;
4. de fourniture d'enregistrements audio visuelle ou vidéo ou de logiciels informatiques lorsqu'ils ont été descellés par le consommateur ;
5. de fournitures de journaux, de périodiques et de magazines ;

Art. 224. Le fournisseur doit indiquer, avant la conclusion du contrat, la date fixée à laquelle il s'engage à livrer le bien ou à exécuter la prestation de services.

En cas de non-respect de cette date limite, le consommateur peut procéder à la résolution de du contrat. Il est alors remboursé conformément aux dispositions de l'article 222 ci-dessus.

En cas de non exécution du contrat par un fournisseur résultant de l'indisponibilité du bien ou du service commandé, le consommateur doit être informé par ce dernier de cette indisponibilité et doit pouvoir être remboursé, et peut demander réparation ou bénéficier d'un service similaire, au plus tard, dans le mois à compter du jour où il a été informé.

الفقرة العاشرة

البيع خارج المحلات التجارية

المادة 225: يعتبر بيعا خارج المحلات التجارية كل سعي من تاجر أو أحد تابعيه لبيع السلع أو تقديم الخدمات لشخص طبيعي في منزله أو مقر إقامته أو عمله.

يعتبر كذلك بيعا خارج المحلات السعي في أماكن غير مخصصة للمتاجرة بالسلع أو الخدمات المعروضة، لاسيما عن طريق قيام التاجر بتنظيم بنفسه أو لصالحه لقاءات أو رحلات بغرض تحقيق العمليات المذكورة في الفقرة أعلاه.

المادة 226: يجب أن تكون العمليات المشار إليها في المادة 225 أعلاه موضوع عقد تسلم نسخة منه إلى الزبون بمجرد إبرامه وتوقيعه من الطرفين. و يجب أن يتضمن هذا العقد البيانات التالية:

- 1- اسم ولقب المورد ومندوب المبيعات،
 - 2- عنوان المورد،
 - 3- عنوان مكان إبرام العقد،
 - 4- التعيين الدقيق لطبيعة وخصائص الأشياء أو الخدمات المعروضة،
 - 5- شروط تنفيذ العقد، لاسيما طرق ومواعيد تسليم الأشياء أو تنفيذ الخدمات،
 - 6- الثمن الإجمالي وطرق الدفع،
 - 7- خيار العدول وشروط ممارسة هذا الخيار.
- يمكن أن يترتب على إهمال أحد البيانات المذكورة أعلاه إبطال العقد بناء على طلب المشتري خلال ستة (6) أشهر من تاريخ إبرامه.
- يجب أن تؤرخ وتوقع جميع نسخ العقد من طرف الزبون شخصيا.

المادة 227: يجب أن يشتمل العقد المشار إليه في المادة 226 أعلاه على استمارة قابلة للفصل بغرض تسهيل ممارسة حق العدول.

تحدد البيانات التي يجب أن تتضمنها هذه الاستمارة عن طريق التنظيم.

المادة 228: يمارس الزبون حق التراجع برسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام خلال سبعة (7) أيام من تاريخ الطلب أو التعهد بالشراء.

كل شرط يتضمن تنازل الزبون عن حقه في التراجع يعتبر كأن لم يكن.

لا تطبق أحكام هذه المادة على العقود المبرمة وفقا للشروط المحددة في المادة 230 أدناه.

المادة 229: لا يمكن الاشتراط على الزبون أو التلقي منه، بطريق مباشر أو غير مباشر، أيّ مقابل من أيّ نوع كان أو التعهد بأيّ التزام أو تقديم أي خدمة من أي طبيعة كانت، قبل انقضاء مهلة التراجع المحددة في المادة 228 أعلاه.

المادة 230: إذا حصل السعي للبيع عن طريق الهاتف أو أي وسيلة تقنية مماثلة، يجب على التاجر أن يوجه للمستهلك تأكيدا للعرض الذي قدمه، ولا يلتزم المستهلك إلا بما وقع عليه، وتطبق في هذه الحالة أحكام المواد 220 و221 و222 و224 أعلاه.

§ 10. - Les ventes hors établissements

Art. 225. Est considérée vente hors établissements le fait de pratiquer ou de faire pratiquer le démarchage de biens ou la fourniture de services, au domicile d'une personne physique, à sa résidence ou à son lieu de travail.

Est également considérée vente hors établissements le démarchage dans les lieux non destinés à la commercialisation de bien ou du service proposé et notamment l'organisation par un commerçant ou à son profit de réunions ou d'excursions afin de réaliser les opérations définies à l'alinéa précédent.

Art. 226. Les opérations visées à l'article 225 ci-dessus doivent faire l'objet d'un contrat dont un exemplaire est remis au client dès sa conclusion et doit contenir les mentions suivantes :

- 1- nom et prénom du fournisseur et du démarcheur ;
- 2- adresse du fournisseur ;
- 3- adresse du lieu de conclusion du contrat ;
- 4- désignation précise de la nature et des caractéristiques des biens offerts ou des services proposés ;
- 5- conditions d'exécution du contrat, notamment, les modalités et le délai de livraison des biens, ou d'exécution de la prestation de services ;
- 6- prix global à payer et modalités de paiement.
- 7- faculté de renonciation, ainsi que les conditions d'exercice de cette faculté.

L'omission de l'une des mentions, sus dessus prescrites, peut sur la demande de l'acheteur formulée dans les six (6) mois de la date de la conclusion du contrat, entraîner la nullité de l'acte.

Art. 227. Le contrat visé à l'article 226 ci-dessus doit être accompagner d'un formulaire détachable destiné à faciliter l'exercice de la faculté de renonciation.

Les mentions devant figurer sur ce formulaire sont déterminées par voie réglementaire.

Tous les exemplaires du contrat doivent être signés et datés par le client lui-même.

Art. 228. Dans les sept jours, à compter de la date de la commande ou de l'engagement d'achat, le client a le droit d'y renoncer par lettre recommandée avec accusé de réception.

Toute clause du contrat par laquelle le client abandonne son droit de renonciation d'achat est réputée non avenue.

Le présent article ne s'applique pas aux contrats conclus dans les conditions prévues à l'article 230 ci-dessous.

Art. 229. Avant l'expiration du délai de renonciation prévu à l'article 228 ci-dessus, nul ne peut exiger, obtenir ou recevoir du client, directement ou indirectement, à quelque titre, ni sous quelque forme que ce soit, une contrepartie quelconque ni aucun engagement, ni effectuer des prestations de services de quelque nature que ce soit.

Art. 230. Si un démarchage est effectuer par téléphone ou par tout moyen technique assimilable, le commerçant doit adresser au consommateur une confirmation de l'offre qu'il a faite. Le consommateur n'est engagé que par sa signature. Les dispositions prévues aux articles 220, 221, 222 et 224 ci-dessus sont alors applicables.

المادة 231: لا تخضع لأحكام المواد 226، 228 و229 أعلاه:

1. البيوع خارج المحلات التجارية لمواد غذائية أو مواد ذات الاستهلاك العادي التي يقوم بها مهنيون أو تابعوهم في جولات متواترة أو دورية في المجموعات السكنية التي تتواجد فيها مقراتهم أو بجوارها،
2. البيوع أو الإيجارات أو البيوع الإيجارية لأشياء أو خدمات ذات الصلة مع نشاطات صناعية أو تجارية أو حرفية، أو تتم في إطار مستثمرة فلاحية أو بمناسبة أي مهنة أخرى.

الباب الخامس

في بعض عمليات البنوك

المادة 232: تسري أحكام هذا الباب على بعض العمليات التي تجريها البنوك والمؤسسات المالية المؤهلة قانوناً مع زبائنها، أي كانت طبيعة هذه العمليات وكذا التشريع والتنظيم الساريين المفعول.

الفصل الأول

الحساب الجاري

المادة 233: الحساب الجاري عقد يتفق بمقتضاه طرفان على أن يقيدا في حساب عن طريق مدفوعات متبادلة ومتداخلة، الديون التي تنشأ عن العمليات التي تتم بينهما بصفة متتالية بحيث يستعيزان عن تسوية هذه الديون تباعاً بتسوية واحدة تقع على الحساب عند قفله.

لا يعتبر حساباً جارياً الاتفاق على ألا تبدأ مدفوعات أحد الطرفين إلا حين تنتهي مدفوعات الطرف الآخر.

تسري أحكام هذا الفصل على كل حساب جاري ولو لم يكن أحد الطرفين بنكاً.

تسري الأحكام المنصوص عليها في المادة 261 من هذا القانون على الحساب الجاري المشترك المفتوح لدى البنك.

المادة 234: لا تقبل القيم المقيدة في الحساب الجاري التجزئة قبل قفل الحساب وسحب الرصيد.

لا تجوز المقاصة بين قيمة في الحساب وقيمة أخرى مسجلة في نفس الحساب.

المادة 235: لا يحول قيد الدين في الحساب الجاري دون استعمال الحقوق المتعلقة بالعملية المنشئة لهذا الدين.

المادة 236: يجوز وقف الحساب الجاري مؤقتاً أثناء سيره لبيان مركز كل من الطرفين، وذلك في المواعيد التي يتفق عليها الطرفان أو يحددها القانون. ولكل طرف التصرف في رصيده الدائن الذي قد يظهر عند التعليق المؤقت في أي وقت، ما لم يتم الإتفاق على غير ذلك.

المادة 237: لا تنتج المدفوعات في الحساب الجاري فائدة.

المادة 238: تقيد في الحساب الجاري جميع الديون الناشئة عن علاقات الأعمال التي تتم بين طرفي الحساب ما لم تكن هذه الديون مصحوبة بتأمينات قانونية أو اتفاقية.

يجوز قيد الديون المصحوبة بتأمينات اتفاقية سواء كانت تلك التأمينات مقررة من المدين أم من الغير في الحساب الجاري، إذا اتفق جميع ذوي الشأن على ذلك كتابة. وفي هذه الحالة، ينتقل التأمين لضمان رصيد الحساب الجاري عند قفله بمقدار الدين المضمون دون اعتبار لما يطرأ على الحساب أثناء تشغيله من تغييرات، إلا إذا تم الإتفاق على غير ذلك. ولا يحتج على الغير بانتقال التأمين إلى رصيد الحساب إلا من تاريخ شهره إذا كان القانون يستلزم هذا الشهر.

Art. 231. Ne sont pas soumises aux dispositions des articles 226, 228 et 229 ci-dessus :

1. les ventes hors établissements de denrées alimentaires ou de produits de consommation courante faites par des professionnels ou leurs préposés au cours de tournées fréquentes ou périodiques dans des agglomérations ou ce situe leurs établissement ou dans son voisinage ;
2. les ventes, locations ou locations ventes de biens ou les prestations de services lorsqu'elles ont un lien avec les activités exercées dans le cadre d'une exploitation agricole, industrielle, commerciale ou artisanale ou de toute autre profession.

TITRE V

Certaines opérations bancaires

Art. 232. Les dispositions du présent titre s'appliquent à certaines opérations qu'effectuent, avec leurs clients, les banques et les institutions légalement habilitées, quelle que soit la nature de ces opérations, ainsi que les dispositions législatives et réglementaires en vigueur.

Chapitre I

Le compte courant

Art. 233. Le compte courant est un contrat par lequel deux parties conviennent de l'inscription à un compte par voie de remises réciproques et enchevêtrées des dettes issues des opérations qui s'effectuent entre elles, de manière successive, en leur substituant un règlement unique à l'occasion de la clôture du compte.

N'est pas considéré comme compte courant, la convention stipulant que les remises de l'une des parties ne commencent qu'après l'expiration des remises de l'autre partie.

Les dispositions de ce chapitre s'appliquent à tout compte courant même si l'une des parties n'est pas une banque.

Les dispositions prévues à l'article 261 de la présente loi, sont applicables au compte courant comme ouvert auprès d'une banque.

Art. 234. Les valeurs inscrites au compte courant sont indivisibles avant la clôture du compte et le retrait du solde.

La compensation n'est pas admise entre les valeurs dans un compte et les valeurs inscrites dans le même compte.

Art. 235. L'inscription de la dette dans le compte courant ne s'oppose pas à l'utilisation des droits relatifs à l'opération qui est à l'origine de cette dette.

Art. 236. Le compte courant peut être suspendu durant son existence pour arrêter la position de chacune des parties, dans les délais convenus par ces derniers ou fixés par la loi. Chaque partie dispose alors de son solde créditeur qui peut apparaître, à tout moment, durant la suspension provisoire, sauf stipulations contraires.

Art. 237. Les remises dans un compte courant ne produisent pas d'intérêt.

Art. 238. Toutes les créances, résultant des relations d'affaires entre les parties, sont inscrites au compte courant à moins qu'elles ne soient garanties par des sûretés légales ou conventionnelles.

Les créances garanties par des sûretés conventionnelles consenties par le débiteur ou par un tiers, peuvent cependant entrer en compte courant en vertu de l'accord écrit de toutes les parties intéressées. Dans ce cas, la sûreté est transférée pour garantir le solde du compte courant lors de sa clôture, dans les limites de la dette garantie, sans prendre en considération les modifications intervenues au cours du fonctionnement du compte, sauf convention contraire. Le transfert de la sûreté au solde du compte n'est opposable aux tiers qu'à compter de sa publication, si la loi l'exige.

المادة 239: إذا حددت مدة للحساب الجاري وجب قفله بانتهائها. ويجوز قفله قبل انتهاء المدة باتفاق الطرفين.

إذا لم تحدد مدة للحساب الجاري، جاز قفله في أي وقت بإرادة أي من الطرفين مع مراعاة مواعيد الإخطار المتفق عليها أو التي يجري عليها العرف.

في جميع الأحوال يقلل الحساب الجاري بوفاة صاحب الحساب أو الحجر عليه أو شهر إفلاس أو التصفية القانونية لأحد الطرفين.

المادة 240: يستخرج رصيد الحساب الجاري عند قفله. و يكون دين الرصيد حالا ما لم يتم الإتفاق على غير ذلك أو كانت بعض العمليات الواجب قيدها في الحساب لا تزال جارية و كان من شأن قيدها تعديل مقدار الرصيد، و في هذه الحالة يكون دين الرصيد حالا من اليوم التالي لآخر قيد تستلزمه تلك العمليات.

المادة 241: يتقدم دين الرصيد بمضي خمسة عشر (15) سنة من تاريخ قفل الحساب.

المادة 242: يجوز لدائن أحد طرفي الحساب الجاري توقيع الحجز أثناء سير الحساب على الرصيد الدائن لمدينه وقت توقيع الحجز. وفي هذه الحالة، يجري الطرف المفتوح لديه الحساب وضعية مؤقتة للحساب للكشف عن مركز المحجوز عليه وقت توقيع الحجز.

المادة 243: إذا أفلس أحد طرفي الحساب الجاري فلا يجوز الاحتجاج على جماعة الدائنين في تقليسته بأي رهن تقرر على أمواله بعد التاريخ الذي عينته المحكمة للتوقف عن الدفع لضمان دين الرصيد المحتمل، وذلك في حدود الرصيد المدين وقت تقرير الرهن. ويجوز الاحتجاج بالرهن فيما يتعلق بالفارق، إن وجد، بين مقدار هذا الرصيد ومقدار الرصيد الذي يظهر وقت قفل الحساب، إلا إذا ثبت علم الدائن وقت تقرير الرهن بتوقف المدين عن الدفع.

المادة 244: إذا قيدت حصيلة خصم ورقة تجارية في الحساب الجاري ولم تدفع قيمتها عند تقديمها، جاز لمن خصم الورقة ولو بعد شهر إفلاس من قدمها للخصم، إلغاء القيد بإجراء قيد عكسي.

لا يجوز إجراء القيد العكسي إلا فيما يتعلق بالأوراق التجارية التي لم تدفع قيمتها عند تقديمها. ويقع باطلا وكان لم يكن كل اتفاق على غير ذلك.

المادة 245: لا تقبل الدعوى بتصحيح الحساب الجاري ولو كان الطلب مبنيًا على غلط أو سهو أو تكرار القيد، وذلك فيما يتعلق بالقيود التي مضى عليها أكثر من ثلاث (3) سنوات. إلا إذا حصل خلال هذه المدة إخطار من أحد طرفي الحساب إلى الآخر بتمسكه بتصحيح الحساب أو إذا لم يثبت في حالة الحساب مع البنك أن الزبون لم يتلق من البنك خلال المدة المذكورة أي بيان بحسابه.

في جميع الأحوال تسقط دعوى تصحيح الحساب الجاري بانقضاء خمس (5) سنوات من اليوم الذي ينشأ فيه الحق في تصحيح الحساب.

المادة 246: لا يجوز للبنك المفتوح لديه الحساب إعطاء بيانات أو معلومات عن رقم الحساب أو حركته أو رصيده إلا لصاحبه أو لوكيله الخاص أو لورثته أو للموصى لهم بعد وفاته، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

Art.239.Si la durée du compte courant a été fixée, sa clôture doit intervenir à l'expiration de ce délai. Il peut être clôturé avant l'expiration du délai d'un commun accord entre les parties.

Si la durée n'est pas fixée, le compte courant peut être clôturé à n'importe quel moment, par la volonté de l'une des parties, en respectant un délai de préavis convenu ou selon l'usage.

Dans tous les cas le compte courant est clôturé du fait du décès de son titulaire ou de son interdiction, ou de la faillite ou de l'insolvabilité de l'une des parties.

Art.240. Le solde est arrêté lors de la clôture du compte. La dette du solde est exigible sauf convention contraire ou si certaines opérations qui doivent être inscrites au compte sont en cours et que leur inscription produit des modifications du solde, la dette du solde sera alors exigible à compter du jour qui suit la dernière inscription de ces opérations.

Art.241.La dette du solde se prescrit par quinze (15) années à compter de la date de la clôture du compte.

Art.242.Le créancier de l'une des parties du compte courant peut procéder à la saisie du solde créditeur du débiteur au moment de la saisie. Dans ce cas, la partie auprès de laquelle le compte est ouvert, doit arrêter une situation provisoire pour déterminer la situation du saisi au moment de la saisie.

Art.243.Les gages constitués sur les biens du failli titulaire d'un compte courant, après la date déterminée par le tribunal qui a déclaré la cessation de paiement, ne peuvent être opposables à la masse des créanciers afin de garantir la dette éventuelle du solde, dans la limite du solde débiteur au moment de la création du gage. Cette opposition peut être exercée sur la différence, si elle existe, entre le montant de ce solde et celui qui apparaît au moment de la clôture du compte, sauf si le créancier avait connaissance de la cessation de paiement au moment de la constitution de ce gage.

Art.244.Si la valeur d'un effet de commerce présenté à l'escompte et inscrit au compte courant, n'est pas payée à la présentation, le récepteur de l'effet, peut même après la faillite du remettant, contrepasser l'effet.

Il ne peut être procédé à une contrepassation que pour les effets de commerce non payés à la présentation. Toute clause contraire est réputée nulle et non avenue.

Art.245.N'est pas recevable l'action en rectification d'un compte courant, même si la demande est fondée sur une erreur, une omission ou une répétition de l'inscription en ce qui concerne les inscriptions qui datent de plus de trois (3) années, à moins que l'une des parties de ce compte n'ait été avisée au cours de cette période par l'autre partie du maintien de sa demande en rectification du compte, ou s'il n'a pas été prouvé que la situation du compte avec la banque n'a pas été portée à la connaissance du client, durant la période susvisée, par un relevé de compte.

Dans tous les cas, l'action en rectification du compte est prescrite après cinq(5) années à compter de la date de la naissance du droit à la rectification.

Art.246.Sauf disposition légale contraire, hormis le titulaire du compte, la banque ne peut divulguer d'information ou des données sur le numéro de compte, son mouvement et son solde qu'à son mandataire, ses héritiers ou ses légataires.

الفصل الثاني الحساب البنكي

المادة 247: يكون الحساب البنكي حساب إيداع لدى الاطلاع أو لأجل معين.

القسم الأول حساب الإيداع لدى الاطلاع

المادة 248: حساب الإيداع لدى الاطلاع هو عقد بمقتضاه يتفق البنك مع زبونه على قيد ديونهما المتبادلة في كشف وحيد على شكل أبواب دائنة ومدينة، والتي بدمجها يمكن في كل حين استخراج رصيد مؤقت لفائدة أحد الطرفين.

المادة 249: تعد خارج الحساب، ما لم ينص على خلاف ذلك:

1. الديون المضمونة بتأمينات اتفاقية أو قانونية،

2. الديون التي لا تنتج عن علاقات الأعمال المعتادة.

المادة 250: يجب على البنك تسليم صاحب الحساب كشفا بصفة دورية وكلما دعت الضرورة لذلك.

يجب أن يبين في الكشف المذكور وبشكل واضح العمليات التي تمت على الحساب، خلال فترة محددة، بما في ذلك رصيد الحساب و العمولات المقبوضة ومبلغها.

المادة 251: يسجل في الرصيد المدين للحساب دين الفائدة للبنك المحدد كل ثلاثة (3) أشهر، و يمكن أن يساهم في تكوين رصيد لفائدة البنك ينتج بدوره فوائد.

المادة 252: تفقد الديون صفاتها المميزة وذاتيتها الخاصة وقت تسجيلها في الحساب وتعتبر مؤداة، و في هذه الحالة لا يمكنها أن تكون موضوع أداء أو مقاصة أو متابعة أو محل التنفيذ أو التقادم بصورة مستقلة.

تتقضي التأمينات الشخصية أو العينية المرتبطة بالديون المقيدة في الحساب، ما لم يتم الاتفاق صراحة على إعادة قيدها برصيد الحساب.

المادة 253: من حق الزبون التصرف في رصيده المؤقت حسب رغبته وفي أي وقت.

يكون هذا الرصيد قابلا للحجز من طرف أي دائن للزبون.

المادة 254: إذا منح البنك اعتمادا على المكشوف، فلا يمكنه تخفيضه أو إنهائه إلا بالشروط الشكلية وفي الأجل المنصوص عليه في الأحكام المتعلقة بفتح الاعتماد.

المادة 255: في حالة ما إذا كان تسجيل الدين في الحساب ناتجا عن تحويل ورقة تجارية مقدمة إلى البنك، يفترض أن التسجيل لم يتم إلا بعد تحصيل مقابلها من المدين الرئيسي، وإذا لم تؤد الورقة التجارية في تاريخ الاستحقاق، فللبنك إما:

- متابعة الموقعين من أجل تحصيل قيمة الورقة التجارية،

- أو القيد في جانب المدين للحساب، للدين المصرفي الناتج عن عدم أداء الورقة أو الدين العادي ردا للقرض، ويؤدي هذا القيد إلى انقضاء الدين، وفي هذه الحالة ترجع الورقة التجارية إلى الزبون.

Chapitre II

Le compte en banque

Art.247. Le compte en banque est soit à vue, soit à terme.

Section 1

Le compte de dépôt à vue

Art.248. Le compte de dépôt à vue est un contrat par lequel la banque convient avec son client d'inscrire sur un relevé unique leurs créances réciproques sous forme d'articles de crédit et de débit, dont la fusion permet de dégager à tout instant un solde provisoire en faveur de l'une des parties.

Art.249. Sauf stipulation contraire, sont présumées exclues du compte :

1. les créances garanties par des sûretés conventionnelles ou légales ;
2. les créances qui ne résultent pas des rapports d'affaires habituels.

Art.250. La banque est tenue de délivrer, au titulaire du compte, périodiquement et chaque fois si besoin, un relevé de compte.

Le relevé de compte doit retracer, de manière non équivoque, les opérations effectuées sur le compte, sur une période donnée, ainsi que le solde du compte et le montant des commissions et agios perçus.

Art.251. La créance d'intérêt de la banque, arrêtée tous les trois (3) mois, est portée au débit du compte ; elle contribue à la formation d'un solde en faveur de la banque qui porte à son tour intérêt.

Art.252. Les créances inscrites en compte perdent leurs caractères spécifiques et leur individualité propre. Elles sont réputées payées et dès lors ne peuvent plus faire l'objet, à titre distinct, d'un paiement, d'une compensation, d'une poursuite, d'une voie d'exécution ou de prescription.

Les sûretés personnelles ou réelles attachées aux créances passées en compte s'éteignent, sauf leur report, de convention expresse, sur le solde du compte.

Art.253. Le client peut disposer à tout moment et à sa convenance du solde provisoire en sa faveur.

Ce solde est saisissable par tout créancier du client.

Art.254. Si la banque a consenti un découvert, elle ne peut le réduire ou y mettre fin qu'aux conditions de forme et de délai prévues dans les dispositions relatives à l'ouverture de crédit.

Art.255. Lorsqu'une créance inscrite en compte résulte du transfert à la banque d'un effet de commerce, l'inscription est présumée n'être faite que sous réserve d'encaissement de l'effet auprès du débiteur principal. En conséquence, si l'effet n'est pas payé à l'échéance, la banque a la faculté :

- soit de poursuivre le recouvrement de l'effet à l'encontre des signataires ;
- soit d'inscrire au débit du compte la créance cambiaire née du non paiement de l'effet ou sa créance de droit commun en remboursement du crédit. Cette écriture au débit emporte extinction de la créance ; dans ce cas, l'effet est restitué au client.

المادة 256: يقفل الحساب لدى الاطلاع بإرادة أي من الطرفين. ويتم بدون إشعار إذا كانت المبادرة من الزبون، ومع مراعاة الإشعار المنصوص عليه في الأحكام المتعلقة بفتح الاعتماد إذا كانت المبادرة من البنك.

يقفل الحساب أيضا بوقاة الزبون أو الحجر عليه أو إفلاسه.

المادة 257: عند قفل الحساب، تفتح مدة لتصفية. وبانتهائها يتحدد الرصيد النهائي.

المادة 258: تنتقل الديون الناتجة عن العمليات الجارية طيلة فترة التصفية إلى رصيد الحساب، يوم إقفال الحساب.

لا يؤدي قيدها إلى انتقضائها إلا في الحدود التي تتم مقاصتها مع الرصيد المؤقت الموجود يوم الإقفال، مع احتمال تغييره بعد ذلك.

القسم الثاني

حساب الإيداع لأجل معين

المادة 259: حساب الإيداع لأجل معين هو عقد يلتزم بمقتضاه الزبون مع بنك لحبس مبلغ معين لمدة لا تقل عن ثلاثة (3) أشهر بمقابل محدد مسبقا.

المادة 260: يمكن لأي شخص فتح حساب إيداع لأجل معين لدى بنك.

لا يجدد حساب الإيداع لأجل بعد حلول أجله، إلا بطلب صريح من الزبون وبموافقة البنك.

المادة 261: لا يدفع المقابل المنصوص عليه أعلاه لصالح الزبون إلا في ميعاد الاستحقاق.

المادة 262: يمكن للزبون إنهاء الحساب لأجل معين قبل أجله بموافقة البنك. ويؤدي هذا الإنهاء المسبق إلى تطبيق الجزاءات المشترطة عند فتح الحساب.

القسم الثالث

حساب التوفير

المادة 263: حساب التوفير هو حساب يفتح لدى بنك، تودع فيه مبالغ من النقود بمقابل على أن تدون العمليات المتممة على هذا الحساب في دفتر، يمكن أن يكون في الشكل الإلكتروني، يسمى دفتر التوفير.

يجب على البنك تدوين في الدفتر المذكور هوية المستفيد وجميع عمليات المدفوعات والمسحوبات.

المادة 264: تكون البيانات الواردة بالدفتر والموقع عليها من عون البنك حجة في إثبات تلك البيانات في العلاقة بين البنك ومن صدر الدفتر لصالحه.

المادة 265: يجوز إصدار دفتر توفير باسم قاصر، ويكون للقاصر ولكل شخص آخر حق الإيداع في هذا الدفتر، غير أنه لا يكون للقاصر حق السحب منه إلا وفقا للأحكام المنصوص عليها قانونا.

Art.256. Le compte à vue est clos par la volonté de l'une des parties. Il l'est sans préavis, lorsque l'initiative a été prise par le client. Lorsque la banque a pris l'initiative de la clôture du compte, elle est tenue au respect d'un préavis tel que prévu par les dispositions relatives à l'ouverture de crédit.

Dans tous les cas, le compte à vue est clôturé du fait du décès du client, de sa faillite ou s'il est frappé d'interdiction.

Art.257.A la clôture du compte une période de liquidation s'ouvre et à l'issue de laquelle s'établit le solde définitif.

Art.258.Pendant la période de liquidation, les créances nées des opérations en cours, au jour de la clôture sont portées en compte.

Leur inscription n'emporte leur extinction que dans la mesure où leur compensation avec le solde provisoire existant au jour de la clôture, éventuellement modifié depuis, est possible.

Section 2

Le compte de dépôt à terme

Art.259.Le compte de dépôt à terme est un contrat par lequel le client s'engage auprès d'une banque à bloquer une somme d'argent pendant au moins trois mois moyennant rémunération déterminée préalablement.

Art.260.Le compte de dépôt à terme peut être ouvert, auprès d'une banque, par toute personne.

Le compte de dépôt à terme n'est renouvelé à l'échéance qu'à la demande expresse du client, et sous réserve de l'accord de la banque.

Art.261.La rémunération suscitée en faveur du client n'est versée qu'à l'échéance.

Art. 262.Le compte de dépôt à terme peut être résilié avant terme par le client avec l'accord de la banque. Cette résiliation anticipée entraîne l'application des pénalités stipulées à l'ouverture du compte.

Section 3

Le compte d'épargne

Art.263.Le compte d'épargne est un compte ouvert auprès d'une banque dans lequel sont effectués des dépôts d'argent moyennant rémunération. Les opérations effectuées sur le compte sont reportées dans un livret, qui peut être en forme électronique, appelé livret d'épargne.

La banque doit mentionner dans le livret d'épargne, l'identité du bénéficiaire et les opérations de versement et de retraits.

Art. 264. Les mentions portées sur ce livret, signées par un agent de la banque, font foi de la relation entre la banque et le bénéficiaire.

Art.265.Le mineur peut avoir un compte d'épargne. Les dépôts dans ce compte peuvent se faire par le dit mineur ou par toute autre personne. Le mineur ne peut effectuer les opérations de retrait du dit compte que selon les dispositions prévues par la loi.

القسم الرابع أحكام مشتركة

المادة 266: يجب على المؤسسة البنكية، قبل فتح أي حساب، التأكد:

- من موطن وهوية طالب فتح الحساب بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، بناء على بيانات بطاقة إثبات الهوية أو بطاقة الإقامة بالنسبة للأجانب المقيمين أو جواز السفر أو ما يقوم مقامه لإثبات الهوية بالنسبة للأجانب غير المقيمين،
- فيما يخص الأشخاص المعنوية، الشكل والتسمية وعنوان المقر وهوية وسلطات الشخص أو الأشخاص الطبيعيين المخولين بإنجاز عمليات في الحساب، وكذا القانون الأساسي ورقم التعريف الضريبي للشركات والقيد في السجل التجاري.

تسجل المؤسسة البنكية الوثائق المقدمة وتحفظ بنسخة منها وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به.

المادة 267: في حالة تعدد الحسابات المفتوحة لنفس الزبون وفي نفس الوكالة أو في عدة وكالات لنفس المؤسسة البنكية، فإنّ كلا من هذه الحسابات يعمل مستقلا عن الآخر، إلا إذا تم النص على خلاف ذلك.

المادة 268: يجوز أن يفتح البنك حسابات مشتركة لشخصين أو أكثر بناء على طلبهم جميعا مع أو دون تضامن.

لا يجوز السحب من هذا الحساب إلا بموافقة أصحابه جميعا ما لم يتفق على خلاف ذلك.

إذا أخطر أحد أصحاب الحساب المشترك البنك كتابة بوجود خلاف بينهم، وجب على البنك تجميد الحساب حتى تسوية هذا الخلاف بينهم ودّيا أو قضائيا وإخطارها بذلك.

إذا وقع حجز على رصيد أحد أصحاب الحساب المشترك يسري الحجز على حصة المحجوز عليه من رصيد الحساب يوم إيداع البنك بالحجز. ويجب على البنك وقف السحب من الحساب المشترك بما يساوي الحصة المحجوز عليها وإخطار أصحابه أو من يمثلهم بالحجز خلال مدة لا تتجاوز خمسة (5) أيام.

إذا توفي أحد أصحاب الحساب المشترك أو فقد الأهلية، وجب على الباقيين إخطار البنك بذلك وبرغبتهم في استمرار الحساب، وذلك خلال مدة لا تتجاوز عشرة (10) أيام من تاريخ الوفاة أو فقدان الأهلية. وعلى البنك وقف السحب من الحساب المشترك حتى يتم تحديد الورثة أو تعيين المقدم على فاقد الأهلية.

المادة 269: يجب أن يمكّن كشف الحساب دون شطب أو تحريف أو إضافة.

ترسل نسخة من هذا الكشف للزبون كل ثلاثة (3) أشهر على الأقل دون مصاريف.

يكون كشف الحساب وسيلة إثبات.

الفصل الثالث وديعة النقود

المادة 270: عقد وديعة النقود، عقد يقوم بمقتضاه شخص بإيداع لدى البنك مبلغ من النقود. ويكون للبنك حق التصرف في النقود المودعة مع التزامه بردها للمودع طبقا لشروط العقد. ويكون الرد بذات العملة المودعة.

Section 4

Dispositions communes

Art.266. L'établissement bancaire doit, préalablement à l'ouverture d'un compte, vérifier :

- en ce qui concerne les personnes physiques, le domicile et l'identité du postulant tels que contenus dans une pièce d'identité ou de la carte de résidence pour les étrangers résidents ou du passeport ou de toute autre pièce d'identité en tenant lieu, pour les étrangers non-résidents ;
- en ce qui concerne les personnes morales, la forme et la dénomination sociale, le siège social, l'identité et les pouvoirs de la ou des personnes physiques habilitées à effectuer des opérations sur le compte ainsi que le statut et l'identifiant fiscal de société et l'inscription au registre du commerce.

Les documents produits sont enregistrés et conservés par la banque conformément à la législation et la réglementation en vigueur.

Art.267. En cas de pluralité de comptes ouverts au même client dans une agence ou dans plusieurs agences d'une même banque, chacun de ces comptes fonctionne indépendamment des autres, sauf stipulation contraire.

Art.268. La banque peut ouvrir, à la demande conjointe, de deux ou de plusieurs personnes des comptes collectifs, avec ou sans solidarité.

Le retrait des fonds ne peut s'effectuer qu'après l'accord de toutes les parties, sauf stipulation contraire.

Au cas où l'un des titulaires du compte collectif avise la banque par écrit de l'existence d'un différend, cette dernière doit bloquer le compte jusqu'à la régularisation de la situation à l'amiable ou par voie judiciaire.

Si la provision de l'un des titulaires du compte collectif fait l'objet d'une saisie, celle-ci ne s'applique qu'à la part du concerné à compter de la date où la banque en a été avisée. La banque doit alors bloquer tout retrait de l'équivalent de la part saisie sur le compte collectif et doit en informer les autres titulaires ou leurs représentants dans un délai ne dépassant pas les cinq(5) jours.

En cas de décès ou d'incapacité de l'un titulaire du compte collectif, les autres titulaires doivent saisir la banque de cette situation et de leur volonté de maintenir le compte dans un délai ne dépassant pas les dix (10) jours à compter de la date du décès ou de l'incapacité. La banque doit bloquer tout retrait de ce compte collectif jusqu'à la détermination des héritiers ou du curateur.

Art.269. Le relevé de compte doit être tenu sans rature ni surcharge ni altération.

Une copie de ce relevé est transmise au client, au moins tous les trois (3) mois, sans frais.

Le relevé de compte constitue un moyen de preuve.

Chapitre III

Du dépôt de fonds

Art.270. Le contrat de dépôt de fonds est le contrat par lequel une personne effectue un dépôt auprès d'une banque. Celle-ci en dispose pour son propre compte, à charge de le restituer au déposant dans les conditions prévues au contrat. La restitution doit se faire dans la même monnaie.

المادة 271: يفتح البنك حسابا للمودع يضمن له الاستفادة من خدمات الصندوق لاسيما تسديد مقابل أوامر الدفع الصادرة عنه في حدود المبالغ المتوفرة بالحساب.

المادة 272: لا يترتب على عقد وديعة النقود حق للمودع في سحب مبالغ من حساب الوديعة إلا إذا كان رصيد هذا الحساب دائنا.

إذا أجرى البنك عمليات لحساب المودع ترتب عليها أن أصبح رصيد حساب الوديعة مدينا وجب على البنك إخطار المودع فوراً لتسوية وضعيته.

المادة 273: يرسل البنك مستخرجا من الحساب إلى المودع مرة على الأقل كل ثلاثة (3) أشهر دون مصاريف.

لا يقبل أي طلب لتصحيح الحساب ولو كان مبنيا على غلط أو سهو أو تكرار وذلك فيما يتعلق بالقيود التي مضى عليها أكثر من ثلاث (3) سنوات، ما لم يخطر المودع البنك خلال هذه المدة بعدم تسلمه مستخرجا بحسابه وفقا للأوضاع المذكورة في الفقرة السابقة.

المادة 274: ترد الوديعة بمجرد الطلب من المودع ما لم يتم الإتفاق على غير ذلك. وللمودع حق التصرف في رصيده الدائن، ما لم يُعَلَّق استعمال هذا الحق على إخطار مسبق أو على حلول الأجل.

إذا توفى المودع يستمر عقد الوديعة منتجا لأثاره وفقا لشروط العقد ما لم يطلب الورثة استرداد المبلغ المالي قبل حلول أجله.

الفصل الرابع **وديعة السندات**

المادة 275: تتعلق وديعة السندات بالقيم المنقولة وبالسندات الأخرى القابلة للتداول.

لا يجوز للبنك أن يستعمل السندات المودعة لديه أو ممارسة الحقوق المترتبة عنها إلا لحساب المودع خصيصا، ما لم يتفق صراحة على غير ذلك.

المادة 276: على البنك أن يبذل في المحافظة على السندات المودعة لديه عناية المودع لديه بمقابل. وكل إتفاق على غير ذلك يعتبر باطلا.

لا يجوز للبنك أن يتخلى للغير عن حيازة السندات المودعة إلا بأمر من المودع.

يجب على البنك أن يقوم بتحصيل مبلغ الفوائد والأرباح وما يسترجع من رأس المال وما يدفع عن الاستهلاك، وبوجه عام جميع المبالغ التي تستحق بموجب السندات المودعة عند حلول الأجل، ما لم توجد أحكام مخالفة لذلك.

توضع المبالغ المحصل عليها تحت تصرف المودع وتقيد في الحساب لدى الإطلاع المفتوح باسمه.

يجب على البنك كذلك أن يعمل على تسلم السندات التي يتم منحها مجانا وأن يضمها للوديعة.

يجب إخطار مالك السندات بالعمليات التي يكون له حق الخيار في استعمالها. ويجب على البنك في حالة الاستعجال وتعرض الحقوق لخطر الضياع، إنذاره بأسرع وسائل الاتصال الحديثة.

في جميع هذه الأحوال يتحمل المودع مصاريف المراسلة فضلا على العمولة الواجبة عادة.

Art.271. La banque ouvre au déposant un compte et assure à celui-ci un service de caisse, et notamment, de payer à concurrence des fonds se trouvant en dépôt, tous ordres de disposition donnés par lui.

Art.272. Le contrat de dépôt ne donne le droit au déposant de retirer des sommes de son compte qu'à condition que son solde soit créditeur.

Si la banque effectue des opérations pour le compte du déposant à la suite desquelles celui-ci devient débiteur, elle doit l'en aviser immédiatement. Il est alors tenu de régulariser aussitôt sa situation.

Art.273. La banque envoie un relevé du compte au déposant, au moins une fois par trimestre, sans frais.

La demande en rectification ne sera admise, même pour erreur, omission ou double emploi, quant aux écritures remontant à plus de trois (3) ans, que si dans le même délai, le déposant a avisé la banque de n'avoir pas reçu de copie de relevé de son compte, conformément aux dispositions prévues à l'alinéa ci-dessus.

Art.274. Le dépôt est restitué à la simple demande du déposant sauf convention contraire. Le déposant a le droit de disposer de son solde créditeur, sauf si l'utilisation de ce droit est assortie d'un préavis ou de l'arrivée de l'échéance.

En cas de décès du déposant, le contrat de dépôt continue à produire ses effets selon les conditions de l'acte, sauf si les héritiers demandent la restitution des fonds avant l'échéance.

Chapitre IV **Du dépôt de titres**

Art.275. Le dépôt de titres porte sur les valeurs mobilières et les autres titres négociables.

Sauf stipulation expresse contraire, la banque ne peut disposer des titres déposés et exercer les droits qui y sont attachés que pour le compte exclusif du déposant.

Art.276. La banque doit assurer la garde des titres et y apporter les soins du dépositaire rémunéré. Toute convention contraire est nulle.

La banque ne peut se dessaisir des titres déposés auprès d'un tiers que sur ordre du déposant.

Sauf dispositions contraires, la banque doit encaisser le montant des intérêts, dividendes, remboursements de capital, amortissements et, d'une façon générale, toutes les sommes auxquelles donnent droit les titres déposés, dès l'exigibilité de celles-ci.

Les sommes encaissées doivent être inscrites au compte à vue du déposant.

La banque doit accomplir toute opération nécessaire à l'obtention des droits relatifs aux titres résultant d'une attribution gratuite et les ajouter au dépôt.

Les opérations qui donnent lieu à une option à exercer par le propriétaire des titres sont portées à sa connaissance. En cas d'urgence et de risque de perte de droits, l'avertissement de la banque au propriétaire des titres est fait par les moyens de communication les plus rapides.

Dans tous ces cas, les frais de correspondance sont supportés par le déposant, en sus des commissions normalement dues.

المادة 277: يلزم البنك بإخطار المودع بكل عملية تخص السند والتي تستوجب موافقة هذا الأخير أو ترتبط باختياره.

في حالة عدم تلقي البنك تعليمات المودع في الوقت المناسب، يجب على البنك أن يضمن تداول الحقوق في فائدة المودع التي لم يمارسها هذا الأخير بنفسه، ويتحمل المودع المصاريف والعمولة.

المادة 278: يجب على البنك القيام بالعمليات التي ترمي إلى المحافظة على الحقوق المرتبطة بالسندات كالتجميع والمعاوضة وتجديد القسيمة والختم عليها.

يجب على البنك رد السندات عندما يطلب المودع منه ذلك وضمن الآجال التي تفرضها شروط حفظ الوديعة.

يتم رد السندات بالمكان الذي تم فيه الإيداع، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك. ويجب أن يشمل الرد ذات السندات المودعة إلا إذا اشترط الطرفان أو أجاز القانون رد المثل.

يلزم البنك بأن يبعث، في نهاية كل ثلاثة (3) أشهر على الأقل إلى المودع كشفا بحساب السندات المودعة سواء كانت سندات مجمعة أو سندات بالحساب.

المادة 279: لا ترد الوديعة إلا للمودع أو لذوي حقوقه أو للأشخاص المعيّنين من طرفه ولو تبين من السندات أنها ملك للغير.

يمكن مع ذلك، تسليم السندات الاسمية المسجلة باسم المنتفع أو مالك الرقبة لهذا الأخير متى أدلى بما يثبت وفاة المنتفع.

في حالة مطالبة الغير استحقاق السند المودع، وجب على البنك إخطار المودع مباشرة بذلك والامتناع عن رد السند إليه حتى إبلاغه بتسوية النزاع بشأنه ودياً أو قضائياً.

يجب أن ترفع دعوى الاستحقاق خلال شهر من تاريخ المطالبة تحت طائلة سقوط الحق في الدعوى.

الفصل الخامس

رهن السندات

المادة 280: تسري على رهن السندات قواعد الرهن التجاري والأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل.

المادة 281: إذا كان الدائن المرتهن حائزاً للسندات المرهونة لسبب آخر سابق على الرهن فإنه يعتبر حائزاً لها بوصفه دائناً مرتهناً بمجرد إنشاء الرهن.

يعتبر الغير الذي عينه المتعاقدان لحيازة السندات المرهونة متنازلاً عن كل حق له في حبسها لسبب سابق على الرهن، ما لم يكن قد احتفظ بهذا الحق عند قبوله حيازة السندات المرهونة لحساب الدائن المرتهن.

المادة 282: إذا كانت السندات المرهونة مقدمة من غير المدين فلا يلتزم مالكاها بوفاء الدين المضمون بالرهن إلا بوصفه كفيلاً عينياً.

Art.277.La banque doit aviser le déposant de toute opération sur le titre qui exige son accord ou qui dépend de son choix.

Si les instructions du déposant ne parviennent pas à la banque au moment opportun, celle-ci est tenue de négocier dans l'intérêt du déposant les droits non exercés par lui, les frais et commissions sont à la charge de ce dernier.

Art.278.La banque doit procéder aux opérations liées à la conservation des droits attachés aux titres tels que les regroupements, échange, recouppement et estampillage.

La banque est tenue de restituer les titres à la demande du déposant et dans les délais qu'imposent les conditions de garde.

La restitution des titres s'opère au lieu où le dépôt a été effectué, sauf convention contraire ; elle doit porter sur les titres mêmes qui ont été déposés, à moins que la restitution par équivalent n'ait été stipulée par les parties ou admise par la loi.

La banque est tenue d'adresser au moins, tous les trois(3) mois, au déposant un relevé de compte des titres en dépôt qu'ils soient regroupés ou en compte.

Art.279. La restitution ne doit être faite qu'au déposant ou à ses ayants droit ou aux personnes désignées par lui, même si les titres révèlent qu'ils sont la propriété de tiers.

Cependant les titres nominatifs enregistrés aux noms d'un usufruitier et d'un nu-propriétaire, peuvent être valablement remis aux nus propriétaires sur justification du décès de l'usufruitier.

Toute revendication d'un droit concernant les titres déposés doit être portée à la connaissance du déposant par la banque qui doit s'abstenir de les lui restituer jusqu'à ce qu'il soit avisé du règlement du litige à l'amiable ou par voie judiciaire.

L'action en restitution en justice doit être introduite, sous peine de forclusion, dans un délai d'un mois à compter de la date de la revendication.

Chapitre V

Du nantissement des titres

Art.280. Les dispositions relatives au gage commercial ainsi que les dispositions ci-après, s'appliquent au nantissement des titres.

Art.281. Si le créancier nanti est en possession des titres de nantissement pour toute autre cause antérieure à la constitution du nantissement, il sera considéré possesseur des dits titres en sa qualité de créancier nanti du seul fait de la constitution du nantissement.

Le tiers désigné par les contractants en vue de la possession des titres nantis est considéré comme ayant renoncé à leur rétention pour cause antérieure à la constitution du nantissement, sauf s'il a conservé ce droit au moment de l'acceptation de la possession des titres au profit du créancier nanti.

Art.282. Si les titres nantis ont été présentés par une personne autre que le débiteur, leur propriétaire n'est pas obligé de payer la créance garantie par le nantissement, sauf en sa qualité de caution réelle.

المادة 283: يبقى امتياز الدائن المرتهن قائما بمرتبته فيما بين المتعاقدين وبالنسبة للغير على فائدة السند المرهون وملحقاته وعلى قيمته عند استهلاكه وعلى السندات التي يستبدل بها.

المادة 284: يجوز رهن سندات القيم المنقولة لضمان الوفاء بكل الالتزامات حتى ولو كان المبلغ المستحق غير محدد، إن تعلق الأمر بمبلغ من النقود.

يجوز أيضا رهنها لضمان تنفيذ التزامات محتملة الحصول عند إنشاء الرهن.

المادة 285: إذا سبق للدائن المرتهن أن حاز سندات القيم المنقولة لسبب آخر، إعتبر حائزا لها كدائن مرتهن من وقت إبرام الرهن.

إذا كانت القيم المرهونة بيد الغير لسبب آخر، فلا يعد الدائن المرتهن حائزا لها إلا ابتداء من التاريخ الذي يقيدها هذا الغير في حساب خاص يتم فتحه لهذا الغرض وجوبا.

إذا كانت القيم المنقولة موضوع سندات اسمية مقيّدة في سجلات الشركة المصدرة، فلا يعد الدائن المرتهن حائزا لها إلا من تاريخ قيد نقل الضمان.

المادة 286: يعتبر الغير الذي عينه الطرفان لحيازة الشيء المرهون قد تنازل تجاه الدائن المرتهن عن حق حبس الشيء لصالحه، لأسباب سابقة عن الرهن، ما لم يكن قد احتفظ صراحة بهذا الحق عند قبوله تسلم المرهون.

المادة 287: يترتب الاستحقاق الفوري للدين المضمون عند إخلال مقدم الرهن بالتزاماته، ما لم يقدم في أجل قصير تأمينات عينية جديدة مساوية على الأقل للتأمينات المفقودة أو الضائعة.

الفصل السادس

التحويل

المادة 288: التحويل هو عملية بنكية يتم بمقتضاها بناء على أمر من صاحب الحساب تحويل مبالغ نقدية أو قيم، دون النقل المادي لها بمجرد قيد متزامن في الجانب المدين لحساب، وفي الجانب الدائن من حساب آخر.

المادة 289: لا يجوز أن يكون أمر التحويل لحامله.

يجوز الاتفاق على أن يتقدم المستفيد بنفسه بأمر التحويل إلى البنك.

إذا كان المستفيد من التحويل مكلفا بتحويل المبلغ إلى الجانب الدائن من حساب شخص آخر، وجب ذكر اسم هذا الأخير في أمر التحويل.

المادة 290: يصح الأمر بالتحويل سواء تعلق الأمر بمبالغ تم قيدها بحساب الأمر أو بمبالغ يجب قيدها به، ضمن أجل تم الاتفاق عليه مع البنك مسبقا.

Art.283. Le privilège du créancier nanti conserve son rang entre les contractants et, à l'égard des tiers, quant aux intérêts du titre nanti, ses accessoires, sa valeur dès son amortissement et sur les titres qui le remplacent.

Art.284. Le nantissement des valeurs mobilières peut être constitué pour garantir l'exécution de toutes obligations, même si, s'agissant de sommes d'argent, le montant de la somme due n'est pas déterminé.

Il peut l'être également pour garantir l'exécution d'obligations qui n'ont qu'un caractère éventuel au moment de la constitution du nantissement.

Art.285. Le créancier nanti, déjà détenteur à un autre titre des valeurs mobilières engagées, est réputé être mis en possession comme gagiste, à partir de la conclusion du contrat.

Si les valeurs remises en gage sont entre les mains d'un tiers qui les détient déjà à un autre titre, le créancier nanti n'est réputé en possession qu'à partir du moment où ce tiers détenteur les aura portées à un compte spécial qu'il sera tenu d'ouvrir à cet effet.

Le créancier nanti n'est réputé en possession des valeurs mobilières qui ont fait l'objet d'un titre nominatif inscrit sur les registres de la société émettrice, qu'au moment où aura été inscrit le transfert de garantie.

Art.286. Le tiers désigné par les parties à titre de détenteur du nanti est censé avoir renoncé, à l'égard du créancier nanti, à tout droit de rétention à son profit, pour toutes causes antérieures, s'il ne s'est expressément réservé ce droit, lorsqu'il a accepté sa mission.

Art.287. Tout manquement du constituant du nantissement à ses obligations, entraîne l'exigibilité immédiate de la créance garantie, à moins qu'il ne soit fourni, dans les plus brefs délais, en remplacement de la sûreté disparue ou compromise, de nouvelles sûretés réelles au moins équivalentes.

Chapitre VI

Le virement

Art.288. Le virement est l'opération bancaire par laquelle le titulaire du compte ordonne un transfert de fonds ou de valeurs est effectué sans déplacement matériel par la seule inscription d'une écriture au débit d'un compte et de l'écriture corrélative au crédit d'un autre compte.

Art. 289. L'ordre de virement ne peut être établi au porteur.

Le bénéficiaire du virement peut présenter en personne l'ordre de virement à la banque, si les parties en conviennent.

Si le bénéficiaire du virement est chargé d'en porter le montant au crédit du compte d'un tiers, le nom de celui-ci doit obligatoirement figurer sur l'ordre de virement.

Art.290. L'ordre de virement est valablement donné soit pour des sommes déjà inscrites au compte du donneur d'ordre, soit pour des sommes devant y être inscrites dans un délai préalablement convenu avec la banque.

المادة 291: يبقى الدين الذي صدر أمر التحويل وفاء له قائما بتأميناته و ملحقاته إلى أن تقيد القيمة فعلا في الجانب الدائن من حساب المستفيد.

المادة 292: يُسأل البنك الأمر عن أخطاء البنوك التي تحل محله محلها في تنفيذ التحويل مع حفظ حقه في الرجوع على تلك البنوك.

المادة 293: إذا تم التحويل بين وكالتين لنفس البنك أو بين بنكين مختلفين، وجب تقديم أي اعتراض بشأن هذا التحويل إلى الفرع أو البنك الذي يوجد به حساب المستفيد.

المادة 294: يمتلك المستفيد القيمة محل التحويل من وقت خصمها من حساب الأمر وقيدها في الجانب الدائن من حسابه.

لا يجوز للأمر الرجوع في أمر التحويل إذا تمّ هذا القيد.

إذا تم الإتفاق على أن يتقدم المستفيد بنفسه بأمر التحويل إلى البنك، فلا يجوز للأمر الرجوع في الأمر، وذلك مع مراعاة مقتضيات الأحكام الخاصة بالإفلاس والتسوية القضائية.

المادة 295: يجوز الاتفاق على إرجاء تنفيذ أوامر التحويل الصادرة من الأمر أو المقدمة من المستفيد مباشرة إلى آخر اليوم لتنفيذها مع غيرها من الأوامر المماثلة و الصادرة في ذات التاريخ.

المادة 296: إذا كان مقابل الوفاء بأمر التحويل أقل من القيمة المذكورة في هذا الأمر وكان موجها من الأمر بالتحويل، جاز للبنك أن يرفض تنفيذ الأمر على أن يخطر الأمر بذلك دون تأخر.

إذا كان أمر التحويل مقدما من المستفيد مباشرة، قيد البنك لحسابه المقابل الناقص، ما لم يرفض المستفيد ذلك.

وعلى البنك أن يؤشر على أمر التحويل بقيد المقابل الناقص أو بالرفض الصادر من المستفيد.

يبقى للأمر بالتحويل حق التصرف في المقابل الناقص إذا رفض البنك تنفيذ الأمر أو رفض المستفيد قيد المقابل الناقص لحسابه.

المادة 297: يلزم البنك بتنفيذ أمر التحويل في يوم تقديمه أو كحد أقصى في أول يوم عمل تال ليوم تقديمه.

إذا لم يتمّ تنفيذ أمر التحويل بسبب عدم كفاية الرصيد، وجب رده إلى من قدمه مقابل إيصال.

إذا تم الإتفاق على مدة أطول من ذلك وجب أن يضاف أمر التحويل الذي لم ينفذ إلى الأوامر التي تقدم في الأيام التالية خلال تلك المدة.

المادة 298: إذا أشهر إفلاس المستفيد جاز للأمر أن يعترض على تنفيذ أمر التحويل ولو تسلمه المستفيد بنفسه.

لا يحول شهر إفلاس الأمر دون تنفيذ أوامر التحويل التي أصدرها إذا قدمت إلى البنك قبل تاريخ صدور الحكم بشهر الإفلاس.

Art.291.La créance, pour le règlement de laquelle un virement est établi, subsiste avec toutes ses sûretés et accessoires jusqu'au moment où le compte du bénéficiaire est effectivement crédité du montant du virement.

Art.292.La banque du donneur d'ordre répond des fautes des banques qui la substituent pour l'exécution du virement, sauf son recours contre celles-ci.

Art.293.Si le transfert de fond a été opéré entre deux agences d'une même banque où entre deux banques différentes, toute opposition relative au dit transfert, doit être présentée à l'agence où la banque détient le compte du bénéficiaire.

Art.294.Le bénéficiaire d'un virement devient propriétaire de la somme objet du virement au moment où la banque en débite le compte du donneur d'ordre.

L'ordre de virement est irrévocable à compter du débit du compte du donneur d'ordre et crédite son compte.

S'il a été convenu que le bénéficiaire du virement en personne présente l'ordre de versement à la banque, le donneur d'ordre ne peut se raviser, sous réserves des dispositions relatives au règlement judiciaire et à la faillite.

Art.295.L'exécution des ordres de virement émanant du donneur d'ordre ou présentés directement par le bénéficiaire, peut, sur accord des parties, être reportée en fin de journée afin qu'elle soit traitée avec d'autres ordres de la même catégorie et établis à la même date.

Art.296.En l'absence d'une provision suffisante, la banque peut rejeter l'ordre de virement adressé directement par le donneur d'ordre, à condition de l'informer sans délai de ce rejet.

S'il s'agit d'un ordre de virement présenté par le bénéficiaire, celui-ci est crédité du montant de la provision partielle à moins de refus de sa part.

Mention est faite sur le titre présenté soit du règlement de la provision partielle, soit du refus du bénéficiaire.

En cas de rejet de l'ordre de virement par la banque ou de refus du bénéficiaire d'accepter le montant de la provision partielle, le donneur peut disposer de cette dernière.

Art.297.La banque est tenue de débiter le compte du donneur d'ordre le jour de sa présentation ou au plus tard le premier jour ouvrable qui suit la présentation de l'ordre de virement.

L'ordre de virement qui n'a pas pu être débité du compte du donneur d'ordre, pour insuffisance de la provision, est réputé inopérant et est restitué contre récépissé à celui qui la présenté.

S'il a été convenu d'un délai plus long, l'ordre de virement non exécuté doit être joint aux ordres présentés aux jours suivants durant le dit délai.

Art.298. En cas de faillite du bénéficiaire, et même si ce dernier a reçu personnellement l'ordre de virement, le donneur d'ordre peut s'opposer à l'exécution.

La faillite du donneur d'ordre ne peut bloquer l'exécution des ordres de virement émis par lui, s'ils ont été présentés à la banque avant la date du jugement prononçant sa faillite.

الفصل السابع

الاعتماد العادي

المادة 299: الاعتماد العادي عقد يضع بمقتضاه بنك أو مؤسسة مالية، تحت تصرف المستفيد، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، مبالغ مالية في حدود معينة وفقا لشروط محددة مسبقا بمقابل مالي.

لا يعد الرصيد المدين العرضي فتحا للاعتماد.

المادة 300: يفتح الاعتماد لمدة محددة تكون قابلة أو غير قابلة للتجديد.

ينتهي بقوة القانون الاعتماد المفتوح لمدة محددة بانتهاء هذه المدة دون أن يكون البنك ملزما بإشعار المستفيد بذلك.

يمكن للبنك قفله في حالة توقف واضح للمستفيد عن الدفع أو وفاته أو فقدانه لأهليته أو ارتكابه لخطأ جسيم عند استعماله للاعتماد.

يمكن للبنك فسخ عقد الاعتماد الممنوح وغير المستعمل في الأجل المتفق عليها في العقد، وذلك بعد إخطار المستفيد.

يؤدي عدم احترام هذه المقتضيات من طرف البنك إلى تحميله المسؤولية المالية.

الفصل الثامن

الاعتماد المستندي

المادة 301: الاعتماد المستندي هو عقد يتعهد بمقتضاه بنك يدعى بنك فاتح الاعتماد بناء على طلب أحد عملائه المستوردين (المشتري) يدعى الأمر بدفع مبلغ أو تفويض بنك آخر أو قبول سحوبات لصالح المستفيد و هو المصدر مقابل استلام مستندات مطابقة للشروط المتفق عليها و الواردة في الاعتماد.

عقد الاعتماد المستندي مستقل عن عقد البيع الذي فتح الاعتماد بسببه، ويبقى البنك أجنبيا عن هذا العقد.

تسري فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا الفصل القواعد الواردة بالأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية.

المادة 302: يلزم البنك الذي فتح الاعتماد بتنفيذ شروط الوفاء و القبول و الخصم والمفاوضات المتفق عليها في عقد فتح الاعتماد إذا كانت المستندات مطابقة لشروط فتح الاعتماد.

المادة 303: يكون الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء إلا إذا اتفق صراحة على قابليته للإلغاء.

المادة 304: لا يترتب على الاعتماد المستندي القابل للإلغاء أي التزام على البنك اتجاه المستفيد. و يجوز للبنك في أي وقت تعديله أو إلغاؤه من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الأمر دون حاجة إلى إخطار المستفيد، ما لم يكن قد تم التنفيذ.

Chapitre VII

L'ouverture de crédit

Art .299. L'ouverture de crédit est le contrat qui a pour objet de mettre, par la banque ou l'établissement financier, à la disposition du contractant bénéficiaire, directement ou indirectement, des fonds, à concurrence d'un montant déterminé, moyennant rémunération selon des conditions préalablement définies.

Un solde débiteur occasionnel n'emporte pas ouverture de crédit.

Art.300. L'ouverture de crédit est consentie pour une durée limitée renouvelable ou non renouvelable.

L'ouverture de crédit prend fin de plein droit au terme fixé sans que la banque n'ait l'obligation d'en avertir le bénéficiaire.

La banque peut mettre fin à l'ouverture de crédit en cas de cessation de paiement du bénéficiaire, de son décès, de son incapacité ou de faute grave commise dans l'utilisation du crédit qui lui a été consenti.

Le crédit accordé, non utilisé aux conditions de délais convenus dans le contrat, peut être résilié par la banque après avis donné au bénéficiaire.

Le non-respect de ces dispositions par la banque peut engager sa responsabilité pécuniaire.

Chapitre VIII

Le crédit documentaire

Art.301. Le crédit documentaire est le contrat par lequel une banque, appelée banque émettrice, s'engage d'ordre et pour compte de son client acheteur, appelé donneur d'ordre, à régler à un tiers vendeur ou bénéficiaire, dans un délai déterminé, via une banque intermédiaire, appelée banque notificatrice, un montant déterminé, contre la remise de documents conformes justifiant la valeur des marchandises transportée ou prête à être transportée.

Le crédit documentaire est indépendant du contrat de vente qui en constitue la base et auquel les banques restent étrangères.

A défaut de dispositions législatives et réglementaires particulières dans ce chapitre, sont applicables les règles et usances uniformes se rapportant aux crédits documentaires.

Art.302. La banque est tenue de l'exécution des clauses de paiement, d'acceptation, d'escompte ou de négociation convenues dans le contrat d'ouverture du crédit documentaire, si les documents sont conformes aux conditions d'ouverture du crédit documentaire.

Art.303. Le crédit documentaire est irrévocable sauf s'il a été convenu expressément de sa révocabilité.

Art.304. Le crédit documentaire révocable ne produit aucune obligation à la charge de la banque à l'égard du bénéficiaire. La banque peut, à tout moment, le modifier ou le révoquer d'office ou à la demande du donneur d'ordre et sans en aviser préalablement le bénéficiaire, si son exécution n'a pas été effectuée.

المادة 305: يكون التزام البنك في حالة الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء قطعيًا ومباشرًا اتجاه المستفيد وكل حامل حسن النية للصك الذي سحب تنفيذًا للعقد الذي فتح الاعتماد بسببه.

ولا يجوز تعديل الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء أو إلغائه إلا باتفاق جميع ذوي الشأن فيه.

المادة 306: يجوز تأييد الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء من طرف بنك آخر يلتزم بدوره بصورة قطعية ومباشرة قبل المستفيد.

لا يعتبر مجرد الإخطار بفتح الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء المرسل إلى المستفيد عن طريق بنك آخر تأييدًا من هذا البنك للاعتماد.

المادة 307: يجب على البنك أن يتحقق من مطابقة المستندات لتعليمات الأمر بفتح الاعتماد المستندي.

إذا رفض البنك المستندات وجب أن يخطر الأمر فورًا بالرفض مبينًا أسبابه.

المادة 308: لا مسؤولية على البنك إذا كانت المستندات في ظاهرها مطابقة للتعليمات التي تلقاها من الأمر.

و لا يتحمل البنك أي التزام يتعلق بالبضاعة التي فتح الاعتماد المستندي بسببها.

المادة 309: لا يجوز تحويل الاعتماد المستندي و لا تجزئته إلا إذا كان البنك الذي فتحه ماذونًا في تحويله كله أو بعضه إلى شخص أو إلى عدة أشخاص غير المستفيد الأول بناء على تعليمات صادرة من هذا المستفيد.

ولا يتم التحويل إلا إذا وافق عليه البنك صراحة و لا يجوز التحويل إلا مرة واحدة، ما لم يتفق على غير ذلك.

المادة 310: إذا لم يدفع الأمر إلى البنك قيمة المستندات المطابقة لشروط فتح الاعتماد خلال ستة (6) أشهر من تاريخ تبليغه بوصول تلك المستندات، جاز للبنك التنفيذ على البضاعة بإتباع إجراءات التنفيذ على الأشياء المرهونة رهنا تجاريًا.

الفصل التاسع

الخصم

المادة 311: الخصم عقد يتعهد بمقتضاه بنك بأن يدفع مستقبًا للحامل قيمة ورقة تجارية أو أي سند قابل للتداول لأجل، مقابل قيام حاملها بنقل ملكيتها إلى هذا البنك مع التزام المستفيد برد القيمة الاسمية إلى البنك إذا لم يدفعها المدين الأصلي.

تستفيد المؤسسة البنكية مقابل عملية الخصم من فائدة وعمولة.

يمكن للأطراف، عند الاتفاق الصريح، تعليق دفع المبالغ المستحقة للمظهر على تنفيذ شرط أو عدة شروط. وفي هذه الحالة يمكن أن تكون نسبة الفائدة متغيرة.

يكون للبنك في مواجهة المدين الأصلي للأوراق التجارية وللمستفيد من الخصم وللملتزمين الآخرين جميع الحقوق المرتبطة بالأوراق التجارية المخصومة.

للبنك أيضًا تجاه المستفيد من الخصم، حق مستقل لاستيفاء المبالغ التي كان قد وضعها تحت تصرفه مع الفوائد والعمولات.

Art.305.En cas de crédit documentaire irrévocable, la banque est tenue, définitivement et directement, envers le bénéficiaire et envers tout porteur de bonne foi du titre tiré en exécution du contrat, pour lequel le crédit documentaire a été ouvert.

Le crédit documentaire irrévocable ne peut être modifié ou annulé que par la convention de tous les intéressés.

Art.306.Le crédit documentaire irrévocable peut être confirmé par une autre banque qui s'engage à son tour de manière ferme et directe envers le bénéficiaire.

La notification du crédit documentaire irrévocable adressé par une autre banque au bénéficiaire ne peut être considérée comme confirmation par celle-ci.

Art.307.La banque est tenue de vérifier la conformité des documents aux instructions du donneur d'ordre d'ouverture du crédit documentaire.

Si la banque rejette ces documents, elle doit en aviser le donneur d'ordre immédiatement et lui faire connaître les motifs du rejet.

Art.308. La banque n'est pas tenue responsable, si les documents sont conformes, en apparence, aux instructions du donneur d'ordre.

La banque n'est tenue d'aucune obligation concernant la marchandise pour laquelle a été ouvert le crédit documentaire.

Art.309.Le crédit documentaire n'est transférable ou divisible que si la banque émettrice est autorisée à le transférer, en tout ou en partie, à une ou à plusieurs tierces personnes autre que ce bénéficiaire, sur instructions de ce bénéficiaire.

Le crédit documentaire n'est transférable que sur instruction expresse donnée par la banque émettrice ; il ne l'est qu'une seule fois, sauf stipulation contraire.

Art.310.Si le donneur d'ordre ne règle pas à la banque la valeur des documents conforme aux conditions d'ouvertures du crédit documentaire dans les six mois à compter de la notification de la réception desdits documents, la banque peut procéder à l'exécution sur la marchandise suivant les procédures d'exécution sur les biens nantis.

Chapitre IX De l'escompte

Art.311. L'escompte est un contrat par lequel la banque s'oblige à payer, par anticipation, au porteur, le montant d'un effet de commerce ou autre titres négociables à échéance déterminée ; en contrepartie, le porteur lui en transfère la propriété à charge d'en rembourser le montant à défaut de paiement par le principal obligé.

L'opération comporte au profit de l'établissement bancaire la retenue d'un intérêt et la perception de commissions.

En cas de convention expresse, les parties peuvent subordonner le versement des sommes revenant à l'endosseur, à la réalisation d'une ou de plusieurs conditions. Dans ce cas, le taux d'intérêt peut être variable.

La banque a, à l'égard des débiteurs principaux des effets de commerces, du bénéficiaire de l'escompte et des autres co-obligés, tous les droits attachés aux effets de commerces qu'il a escomptés.

Il a en outre, à l'égard du bénéficiaire de l'escompte, un droit distinct de remboursement des sommes mises à la disposition de celui-ci, augmentées des intérêts et commissions.

المادة 312: تحسب نسبة الفائدة على أساس المدة من تاريخ الخصم حتى تاريخ استحقاق السند.

الفصل العاشر

خطاب الضمان

المادة 313: خطاب الضمان تعهد مكتوب يصدر من البنك بناء على طلب شخص و يسمى الأمر، بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين بمجرد الخطاب دون أي شرط لشخص آخر يسمى المستفيد، إذا طلب هذا الأخير من البنك ذلك خلال المدة المحددة في الخطاب دون الاعتداد بأية معارضة، و يجب أن يحدد خطاب الضمان موضوع إصداره.

يكون خطاب الضمان مستقلا عن العقد الأصلي.
تسري فيما لم يرد بشأنه نص في هذا الفصل القواعد والعادات السائدة في المعاملات الدولية بشأن خطاب الضمان.

المادة 314: يجوز للبنك أن يشترط تأميننا مقابل إصدار خطاب الضمان. ويكون هذا التأمين نقدا أو صكوكا أو بضائع أو تنازلا من الأمر عن حقه اتجاه المستفيد.

المادة 315: لا يجوز للمستفيد التنازل عن حقه الوارد بخطاب الضمان للغير إلا بموافقة البنك، وبشرط أن يكون البنك مأثونا من قبل الأمر بإعطاء هذه الموافقة.

المادة 316: لا يجوز للبنك أن يمتنع عن الوفاء للمستفيد بسبب يعود إلى علاقة البنك بالأمر أو إلى علاقة الأمر بالمستفيد.

المادة 317: تبرا ذمة البنك اتجاه المستفيد إذا لم يصله خلال مدة سريان خطاب الضمان طلب من هذا الأخير بالدفع إلا إذا اتفق صراحة على تجديد تلك المدة تلقائيا أو وافق البنك على تمديدتها.
إذا لم تقع مطالبة البنك من قبل المستفيد خلال مدة سريان خطاب الضمان، يلتزم البنك بأن يرد للأمر في نهاية مدة سريان خطاب الضمان ما قدمه من تأمين للحصول على هذا الخطاب.

المادة 318: إذا دفع البنك للمستفيد المبلغ المتفق عليه في خطاب الضمان جاز له الرجوع على الأمر بمقدار المبلغ المدفوع و مصاريفه من تاريخ دفعه.

المادة 319: تنتقدم الدعاوى الناشئة عن خطاب الضمان بانقضاء سنة من تاريخ انقضائه.

الفصل الحادي عشر

حوالة الحقوق المهنية

المادة 320: يجوز لكل شخص طبيعي أثناء مزاوله نشاطه المهني أو لكل شخص معنوي خاضع للقانون الخاص أو القانون العام، تحويل كل حق يملكه تجاه الغير، سواء أكان شخصا طبيعيا أثناء مزاوله نشاطه المهني أم شخصا معنويا خاضعا للقانون الخاص أو القانون العام، بمجرد تسليم قائمة لمؤسسة بنكية. ينقل التحويل للمؤسسة المحول لها ملكية الحق المحال سواء مقابل تسبيق كلي أو جزئي لمبلغه أو ضمانا لكل ائتمان سلمته المؤسسة المالية أو ستسلمه للمحيل.

Art.312.Le taux d'intérêt est calculé sur la base de la période allant de la date d'escompte jusqu'à l'échéance du titre.

Chapitre X

Garantie à première demande

Art.313.La garantie à première demande est un engagement écrit émis par une banque à la demande d'une personne (donneur d'ordre), de verser, sans condition, à première demande, une somme déterminée ou susceptible d'être déterminée, à une autre personne (le bénéficiaire), si celle-ci la sollicite pendant la durée convenue dans l'engagement sans tenir compte d'une quelconque opposition. La lettre de garantie doit préciser l'objet de son émission.

La garantie à première demande est indépendante du contrat de base.

A défaut de dispositions légales dans ce chapitre, sont applicables les règles et usages régissant les relations internationales se rapportant à la garantie à première demande.

Art.314. La banque peut exiger une sûreté en contrepartie de l'émission de l'engagement. Cette sûreté peut être en numéraire ou titre ou marchandise ou cession du donneur d'ordre de son droit envers le bénéficiaire.

Art.315.Le bénéficiaire ne peut se désister au profit d'un tiers du droit né de l'engagement qu'avec l'accord de la banque et à condition que celle-ci soit autorisé par le donneur d'ordre.

Art.316.La banque ne peut s'abstenir de payer le bénéficiaire pour des motifs se rapportant à ses rapports avec le donneur d'ordre ou aux rapports de ce dernier avec le bénéficiaire.

Art.317. La banque est libérée envers le bénéficiaire, si elle ne reçoit pas, pendant la durée de l'engagement, une demande de paiement émanant de ce dernier, sauf convention expresse de renouvellement d'office de cette durée ou si elle a accepté sa prolongation.

La banque s'engage, dès la fin de la durée de validité de l'engagement, de restituer au donneur d'ordre ce qu'il a produit comme sûreté pour l'obtention dudit engagement dans le cas où le bénéficiaire ne lui a pas présenté de demande.

Art.318.La banque peut exercer, à compter de la date du versement du montant convenus, une action récursoire contre le donneur d'ordre dans les limites des sommes payées et les frais y'afférant.

Art. 319. Les actions nées de l'engagement relatif à la garantie à première demande se prescrivent dans un délais d'un an à compter de son échéance.

Chapitre XI

La cession des créances professionnelles

Art.320.Toute personne physique, dans l'exercice de son activité professionnelle, ou toute personne morale, de droit privé ou de droit public, peut céder, par la seule remise d'un bordereau à une banque ou à un établissement financier, toute créance détenue sur un tiers, personne physique dans l'exercice de son activité professionnelle, ou personne morale de droit privé ou de droit public.

La cession transfère à la banque ou à l'établissement financier cessionnaire la propriété de la créance cédée, soit en contrepartie de tout ou partie du montant de l'avance, soit en garantie de tout crédit que la banque ou l'établissement financier a consenti ou consentira au cédant.

المادة 321: يكون كل حق قابلاً للتحويل حتى وإن نتج عن تصرف متوقع الحدوث و كان مبلغه و تاريخ حلوله غير محددين.

المادة 322: توقع القائمة المذكورة في المادة 320 أعلاه من طرف المحيل و يؤرخ من طرف المحال إليه و يجب أن يتضمن البيانات التالية:

- 1- التسمية: «محرر حوالة حقوق مهنية» ،
 - 2- الإشارة إلى أن المحرر خاضع لمقتضيات هذا الباب،
 - 3- اسم أو تسمية البنك أو المؤسسة المالية المستفيدة،
 - 4- قائمة الحقوق المحالة، مع الإشارة، بالنسبة لكل واحد منها، للعناصر التي تمكن من تعيينها، وخصوصاً ذكر اسم ولقب المدين و مكان التسديد و مبلغها أو قيمتها و تاريخ استحقاقها ورقم الفاتورة عند الاقتضاء،
 - 5- إذا تعلق الأمر بحوالة على سبيل الضمان، كل البيانات التي تسمح بالتحقق من الانتماء المضمون.
- غير أنه، حين يتم نقل الحقوق المحالة بطرق معلوماتية تسمح بالتعريف بها، فإن القائمة يمكن أن تقتصر، إضافة إلى البيانات موضوع الفقرات 1 و 2 و 3 وعند الاقتضاء الفقرة 5 من هذه المادة، على الإشارة إلى الوسيلة التي تم النقل بواسطتها و إلى عدد الحقوق و مبلغها الإجمالي.
- في حالة المنازعة المتعلقة بوجود أو بنقل أحد تلك الحقوق، يحق للمحال إليه أن يثبت بجميع الوسائل أن حقه موضوع المنازعة يدخل في المبلغ الإجمالي المسجل في القائمة.
- إذا كان السند غير موقع من طرف المحيل أو غير مؤرخ من طرف المحال إليه أو كان ينقصه أحد البيانات المشار إليها أعلاه، فلا يعتد به كحوالة حقوق مهنية.
- المادة 323:** تنتقل الحوالة للمحال له التأمينات التي تضمن الحق.

يضمن المحيل بالتضامن أداء الحق المحال.

المادة 324: يمكن أن تحرر القائمة للأمر، و في هذه الحالة لا تنتقل إلا لبنك أو لمؤسسة مالية.

المادة 325: يسري مفعول الحوالة ما بين الأطراف ويحتج بها قبل الغير، من التاريخ المدون على القائمة. لا يمكن للمحيل ابتداء من هذا التاريخ وبدون موافقة المحال له، أن يغير مدى الحقوق المرتبطة بالحقوق المحددة بالقائمة.

المادة 326: يجوز للمحال له، في أي وقت، أن يمنع المدين بالحق المحال، من الوفاء للمحيل.

لا تبرأ ذمة المدين إلا بالوفاء للمحال له.

Art.321. Est cessible toute créance, même résultant d'un acte à intervenir et dont le montant et l'exigibilité ne sont pas encore déterminés.

Art.322. Le bordereau cité à l'article 320 ci-dessus, est signé par le cédant et daté par le cessionnaire et doit comporter les mentions suivantes :

- 1- la dénomination «acte de cession de créances professionnelles » ;
- 2- la mention que l'acte est soumis aux dispositions du présent chapitre ;
- 3- le nom ou la dénomination de la banque ou de l'établissement financier bénéficiaire ;
- 4- la liste des créances cédées avec l'indication, pour chacune d'elles, des éléments susceptibles de permettre son individualisation, notamment par la mention du nom et prénom du débiteur, du lieu du paiement, de son montant ou de sa valeur, de son échéance, et, éventuellement, du numéro de la facture.
- 5- s'il s'agit d'une cession à titre de garantie, toutes indications permettant d'identifier le crédit garanti.

Toutefois, lorsque la transmission des créances cédées est effectuée par un procédé informatique permettant de les identifier, le bordereau peut se limiter à indiquer outre les mentions visées aux 1°, 2°, 3°, et, éventuellement, au 5° du présent article, le moyen par lequel elles sont transmises, leur nombre et leur montant global.

En cas de contestation portant sur l'existence ou sur la transmission d'une de ces créances, le cessionnaire peut prouver, par tous moyens, que la créance objet de la contestation, est comprise dans le montant global porté sur le bordereau ;

Le titre qui n'est pas signé du cédant ou qui n'est pas daté par le cessionnaire ou qui ne contient pas une des mentions indiquées ci-dessus, ne vaut pas comme acte de cession de créances professionnelles.

Art.323. La cession transfère au cessionnaire les sûretés qui garantissent la créance.

Le cédant est garant solidaire du paiement de la créance cédée.

Art.324. Le bordereau peut être établi à ordre. Il n'est alors transmissible qu'à une banque ou à un établissement financier.

Art 325. La cession prend effet entre les parties et devient opposable aux tiers à la date portée sur le bordereau.

A compter de cette date, le cédant ne peut, sans l'accord du cessionnaire, modifier l'étendue des droits attachés aux créances énumérées dans le bordereau.

Art.326. Le cessionnaire peut, à tout moment, interdire au débiteur de la créance cédée de payer entre les mains du cédant.

Le débiteur ne se libère alors valablement qu'auprès du cessionnaire.

المادة 327: يجوز للمدين أن يلتزم بأن يقوم بالوفاء مباشرة، بناءً على طلب المحال له، ويحرر هذا الالتزام، تحت طائلة البطلان، بعبارة: «محرر قبول حوالة حق مهني».

لا يجوز للمدين، في هذه الحالة، مواجهة المحال له بالدفع المؤسسة على علاقاته الشخصية بالمحيل، إلا إذا تعمد المحال له، بحصوله على الحق، الإضرار بالمدين.

الفصل الثاني عشر سندات الصندوق

المادة 328: سندات الصندوق هي سندات دين صادرة عن البنوك مكتتبة من طرف شخص طبيعي أو معنوي.

المادة 329: تصدر سندات الصندوق إما اسمية أو لأمر أو للحامل.

إذا كان السند اسمياً فلا ينتقل إلا بالتظهير.

المادة 330: تصدر سندات الصندوق لأجل استحقاق محددة لمدة لا تقل عن ثلاثة (3) أشهر ولا تزيد عن خمس (5) سنوات.

المادة 331: تعد سندات الصندوق على نماذج مطبوعة من طرف البنك و تنزع من دفتر ذي قسيمات بألوان مختلفة حسب قيمتها الاسمية.

المادة 332: يذكر في عقد الاكتتاب وجوباً ما يلي:

- قيمة الاكتتاب بالأحرف و الأرقام،
- عدد سندات الصندوق،
- تاريخ و مكان الإصدار،
- تاريخ الاستحقاق،
- كيفية تسديد الفوائد.

المادة 333: يمكن تسديد سندات الصندوق قبل استحقاقها على أن لا يتم ذلك قبل مرور مدة ثلاثة (3) أشهر من تاريخ الإيداع.

لا ترتب سندات الصندوق فوائد تدفع مسبقاً إلا إذا كانت مدتها سنة على الأقل.

كل سند صندوق تزيد مدته عن سنة، يمكن أن يترتب عنه دفع قسيمة أو عدة قسيمات فوائد سنوياً.

المادة 334: تخضع سندات الصندوق الاسمية للتحويل والتسديد طبقاً للقواعد العامة. وتتقدم بمضي خمس (5) سنوات من تاريخ استحقاقها.

تخضع سندات الصندوق لأمر أو لحاملها للقواعد المتعلقة بتداول الأوراق التجارية.

Art.327. Sur la demande du cessionnaire, le débiteur peut s'engager à le payer directement ; cet engagement est constaté, à peine de nullité, par un écrit intitulé « acte d'acceptation de la cession d'une créance professionnelle ».

Dans ce cas, le débiteur ne peut opposer au cessionnaire les exceptions fondées sur ses rapports personnels avec le cédant, à moins que le cessionnaire, en acquérant la créance, n'ait agi sciemment au détriment du débiteur.

Chapitre XII

Des bons de caisse

Art.328. Les bons de caisse sont des titres de créance émis par les banques et souscrits par des personnes physiques ou morales.

Art.329. Les bons de caisse sont émis sous forme de titre nominatif, à ordre ou au porteur.

Si le bon de caisse est nominatif, il n'est transmissible que par endossement.

Art.330. Les bons de caisse sont émis à échéances fixes qui ne peuvent être inférieurs ni à trois (3) mois et ni supérieurs à cinq (5) années.

Art.331. Les bons de caisse sont établis sur des formules imprimées par la banque, détachées de carnets à souche de nuances différentes suivant le nominal du bon.

Art.332. Le contrat de souscription doit comporter obligatoirement les mentions suivantes :

- le montant de la souscription en lettres et en chiffres
- le nombre de bons de caisse,
- la date et le lieu de l'émission,
- la date d'échéance,
- l'indication du mode du paiement des intérêts.

Art. 333. Les bons de caisse peuvent être remboursés par anticipation. Toutefois, ce remboursement ne peut avoir lieu qu'au terme d'une période de placement de trois (3) mois au moins.

Seuls les bons de caisse qui ont une durée initiale égale au moins à une année peuvent donner lieu à intérêts précomptés.

Les bons de caisse qui ont une durée initiale supérieure à une année peuvent donner lieu à paiement d'un ou de plusieurs coupons par année.

Art.334. Les bons de caisse nominatifs obéissent aux règles générales de transmission et de paiement. Ils se prescrivent après une période de cinq (5) années à compter de la date de leur échéance.

Les bons de caisse à ordre ou au porteur sont, quant à eux, soumis aux règles régissant la conclusion des effets de commerce.

المادة 335: يجب أن تحتوي نماذج سندات الصندوق على البيانات التالية:

- المبلغ بالأحرف وبالأرقام،
- تاريخ الاكتتاب،
- مكان الإصدار،
- اسم ولقب المكتتب إذا كان سند الصندوق إسمياً أو عبارة لأمر أو لحاملها،
- تاريخ استحقاق دفع الفوائد لكل قسيمة،
- ذكر عبارة " لا يعتبر هذا السند وسيلة وفاء " في أسفل السند.

الفصل الثالث عشر

تأجير الخزائن

المادة 336: تأجير الخزائن عقد يتعهد بمقتضاه بنك مقابل أجره بوضع خزنة محددة أو جزء منها تحت تصرف المستأجر للانتفاع بها لمدة محددة.

المادة 337: يسلم مفتاح الخزنة للمستأجر ويحتفظ البنك بمفتاح ثانٍ ضروري لغلقتها وفتحها، وفيما عدا المستأجر والبنك لا يجوز تسليم نسخة من المفتاح لأي شخص آخر.

يبقى المفتاح المسلم للمستأجر ملكاً للبنك ويجب رده إليه عند انتهاء الإيجار.

لا يجوز للبنك أن يأذن لغير المستأجر أو وكيله الخاص استعمال الخزنة.

المادة 338: يجب على البنك اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان سلامة الخزنة والمحافظة عليها.

لا يجوز للمستأجر أن يضع في الخزنة أشياء تهدد سلامتها أو سلامة الخزانات الأخرى أو المكان الذي توجد به.

إذا صارت الخزنة مهددة بخطر أو تبين أنها تحتوي على أشياء خطيرة يجب على البنك أن يخطر المستأجر فوراً بالحضور لإفراجها أو لسحب الأشياء الخطرة منها؛ فإذا لم يحضر المستأجر في الميعاد المعين، يجوز للبنك أن يستصدر أمراً على عريضة من رئيس المحكمة المختص بالإذن له في فتح الخزنة وإفراجها أو سحب الأشياء الخطرة منها وذلك بحضور محضر قضائي يعينه القاضي لذلك. و الذي يحرر محضر بالواقعة يذكر فيه محتويات الخزنة.

المادة 339: إذا لم يدفع المستأجر أجره الخزنة في مواعيد استحقاقها يجوز للبنك، بعد انقضاء ثلاثين (30) يوماً من إخطار المستأجر بالدفع، عن طريق رسالة مضمونة الوصول، أن يفسخ العقد من تلقاء نفسه ويسترد البنك الخزنة بعد إخطار المستأجر بالحضور لفتحها وإفراج محتوياتها.

و إذا لم يحضر المستأجر في الميعاد المحدد، يجوز للبنك أن يستصدر أمراً على عريضة بالإذن له بفتح الخزنة وإفراجها من محتوياتها بحضور محضر قضائي يتم تعيينه لذلك الغرض، و يحرر محضراً بالواقعة تذكر فيه محتويات الخزنة.

و يأمر القاضي بإيداع المحتويات لدى البنك أو لدى حارس يعينه لذلك.

Art.335.Les formules de bons de caisse doivent comporter les mentions suivantes :

- le montant du nominal en lettres et en chiffre,
- la date de souscription,
- le lieu de souscription,
- le nom et le prénom du souscripteur lorsque le bon est nominatif, la mention à ordre ou au porteur dans les autres cas,
- l'indication de l'échéance du paiement des intérêts, sur chaque coupon,
- la formule suivantes imprimée au bas du titre : « ce bon ne constitue pas un moyen de paiement ».

Chapitre XIII

De la location des coffres

Art.336.La location de coffres est le contrat par lequel une banque met à la disposition du locataire un coffre ou un compartiment de coffre, pour son utilisation pour une période déterminée, moyennant une redevance.

Art.337.Le locataire reçoit une clé ; une deuxième clé nécessaire à l'ouverture et à la fermeture du coffre est conservée par la banque, et à l'exception du locataire et de la banque aucune autre clé ne peut être remise à une tierce personne.

La clé mise à la disposition du locataire reste la propriété de la banque. Elle doit être restituée à l'expiration du contrat.

La banque ne peut autoriser l'utilisation du coffre que par le locataire ou par la personne spécialement mandatée.

Art.338. La banque doit prendre toutes les dispositions nécessaires à la sécurité et la conservation du coffre.

Le locataire ne doit placer dans le coffre aucun objet ou produit susceptible de nuire à la sécurité du coffre ou à l'intégrité des autres coffres ou des lieux.

Si un danger menace le coffre et qu'il a été établi qu'il contient des produits dangereux, la banque doit aviser immédiatement le locataire afin de le vider de son contenu ou de retirer les objets dangereux; s'il ne se présente pas dans les délais fixés, la banque peut obtenir, par ordonnance sur requête du président du tribunal compétent, l'autorisation d'ouvrir le coffre pour le vider de son contenu ou de retirer les objets dangereux en présence d'un huissier de justice par la même juridiction qui dresse un procès-verbal mentionnant le contenu du coffre.

Art.339.A défaut de paiement par le locataire de la redevance dans les délais, la banque peut résilier le contrat, un mois après avoir avisé le locataire du coffre par lettre recommandée avec accusé de réception, d'avoir à payer la location. La banque avise alors, le locataire d'avoir à assister à l'ouverture du coffre et à le vider de son contenu, et en reprend possession.

Si le locataire ne se présente pas au moment prévu, la banque peut obtenir, par ordonnance sur requête, l'autorisation d'ouvrir le coffre pour le vider de son contenu en présence d'un huissier de justice désigné à cet effet, qui dresse un procès-verbal mentionnant son contenu.

Le juge ordonne le dépôt du contenu auprès de la banque ou d'un gardien désigné à cet effet.

المادة 340: للبنك حق حبس محتويات الخزنة، و له حق امتياز على الثمن الناتج عن بيعها لاستيفاء الأجرة و المصاريف المستحقة له.

المادة 341: يجوز توقيع الحجز التحفظي أو الحجز التنفيذي على محتويات الخزنة.

يجب على البنك المحجوز لديه إخطار المستأجر فوراً بتوقيع الحجز و أن يمنعه من استعمال الخزنة.

إذا كان الحجز تحفظياً، جاز للمستأجر أن يستصدر أمر على عريضة بالترخيص له بسحب بمحتويات الخزنة التي ليست لها صلة بالحجز بحضور الحاجز و محضر قضائي يعينه القاضي لذلك.

إذا كان الحجز تنفيذياً يجب على البنك فتح الخزنة وإفراغ محتوياتها بحضور محضر قضائي و الحاجز أو من ينوب عنه. يخطر المستأجر بالميعاد الذي حدد لفتح الخزنة و تجرد محتوياتها من طرف المحضر القضائي وتسلم إلى البنك بصفته حارساً إلى أن يتم بيعها وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية.

و إذا كان بالخزنة أوراق أو وثائق لا يشملها البيع موضوع الحجز يجب تسليمها إلى المستأجر. فإذا لم يكن حاضراً وقت فتح الخزنة يجب تسليمها إلى البنك لحفظها حتى يطلبها المستأجر أو ورثته.

و إذا لم يتقدم المستأجر أو ورثته خلال خمس (5) سنوات لاستلام الأوراق أو الوثائق المشار إليها أعلاه يكون للبنك الحق في عرض الأمر على الجهة القضائية المختصة لتقرر بشأنها ما تراه مناسباً.

المادة 342: يكون إخطار مستأجر الخزنة صحيحاً إذا وجه إليه في آخر موطن صرح به للبنك.

المادة 343: لا يجوز للبنك فتح الخزنة أو إفراغها محتوياتها، فيما عدا الحالات المنصوص عليها في القانون، إلا بإذن من المستأجر أو بحضوره أو تنفيذاً لحكم أو قرار أو أمر صادر من القاضي المختص.

Art.340. La banque dispose du droit de rétention sur le contenu du coffre et d'un privilège sur le prix de vente, pour le paiement de la redevance et des frais lui revenant.

Art.341. Le contenu du coffre peut faire l'objet d'une saisie conservatoire ou d'une saisie-exécution.

La banque doit en aviser immédiatement le locataire saisi et lui interdire l'utilisation du coffre.

S'il s'agit d'une saisie conservatoire, le locataire peut demander, par voie d'ordonnance sur requête, l'autorisation de retirer la partie du contenu du coffre qui n'a pas de lien avec l'objet de la saisie, en présence du saisissant et d'un huissier de justice désigné par le juge à cet effet.

Si la saisie est exécutoire, la banque est tenue d'ouvrir le coffre et de le vider de son contenu en présence du commissaire de justice, du saisissant ou de son représentant. Le locataire est avisé de la date de l'ouverture du coffre ; le contenu de celui-ci est inventorié par l'huissier de justice et remis à la banque, en sa qualité de gardienne, en attendant l'accomplissement des formalités de vente, conformément aux dispositions du code de procédure civile et administrative.

Si le coffre contient des titres ou des documents qui ne sont pas concernés par l'objet de la saisie, ils sont remis au locataire. Si ce dernier n'est pas présent au moment de l'ouverture du coffre, les effets suscités sont remis à la banque pour les conserver à la disposition du locataire ou de ses héritiers.

Si le locataire ou ses héritiers ne se présentent pas pour retirer les effets ou documents dont il s'agit, dans un délai de cinq(5) années, la banque a le droit de saisir la juridiction compétente afin qu'il soit statué sur les suites à donner.

Art.342. L'avis du locataire est valablement effectué s'il lui a été adressé au dernier domicile qu'il a déclaré à la banque.

Art.343. Sauf les cas prévus par la loi, la banque ne peut ouvrir le coffre ni le vider de son contenu sans l'autorisation du locataire ou sa présence ou en exécution d'un jugement ou d'une décision ou ordonnance rendu par la juridiction compétente.

الكتاب الثاني المحل التجاري

الباب الأول في بيع المحل التجاري ورهنه الحيازي

الفصل الأول عناصر المحل التجاري

المادة 344: تعد جزءا من المحل التجاري الأموال المنقولة المخصصة لممارسة نشاط تجاري. ويشمل المحل التجاري إلزاميا العملاء والشهرة التجارية. ويمكن أن يشمل أيضا سائر الأموال الأخرى اللازمة لاستغلال المحل التجاري كعنوان المحل والاسم التجاري، الحق في الإيجار والمعدات والآلات والبضائع وحق الملكية الصناعية.

الفصل الثاني في العقود التي تتناول المحل التجاري القسم الأول في البيع والوعد بالبيع

المادة 345: كل بيع اختياري أو وعد بالبيع وبصفة أعم كل تنازل عن محل تجاري ولو كان معلق على شرط أو صادر بموجب عقد من نوع آخر أو كان يقضي بانتقال المحل التجاري بالقسمة أو بالمزايدة أو بطريق المساهمة به في رأس مال شركة، يجب إثباته بعقد رسمي أو عقد عرفي مسجل، وإلا كان باطلا. ويجب أن يتضمن العقد المثبت للتنازل ما يلي:

- 1- اسم ولقب البائع السابق وتاريخ سنده الخاص بالشراء ونوعه وثمان الشراء بالنسبة للعناصر المعنوية والبضائع والمعدات،
 - 2- قائمة الامتيازات والرهون المثقلة للمحل التجاري،
 - 3- رقم الأعمال التي حققها في كل من السنتين الأخيرتين للنشاط لمدة حيازته له إذا لم تستمر لمدة سنتين،
 - 4- الأرباح التي حصل عليها في نفس المدة،
 - 5- الإيجار وتاريخه ومدته واسم وعنوان المؤجر والمحيل عند الاقتضاء.
- ويمكن أن يترتب على إهمال ذكر البيانات المقررة أنفا بطلان عقد البيع بطلب من المشتري إذا كان طلبه واقعا خلال السنة.

المادة 346: يكون البائع ملزما بضمان ما ينشأ عن بياناته غير الصحيحة حسب الشروط المقررة في المادتين 376 و379 من القانون المدني بالرغم من كل شرط مخالف في العقد.

المادة 347: يجب على المشتري رفع الدعوى الناجمة عن المادة 346 من هذا القانون في مهلة سنة واحدة من تاريخ حيازته للمحل.

LIVRE II
DU FONDS DE COMMERCE
TITRE I
VENTE ET NANTISSEMENT DU
FONDS DE COMMERCE
Chapitre I
Des éléments du fonds de commerce

Art. 344. Font partie du fonds de commerce les biens mobiliers affectés à l'exercice d'une activité commerciale.

Le fonds de commerce comprend obligatoirement la clientèle et l'achalandage. Il peut comprendre aussi, tous autres biens nécessaires à l'exploitation du fonds, tels que l'enseigne, le nom commercial, le droit au bail, le matériel, l'outillage, les marchandises, le droit à la propriété industrielle.

Chapitre II
Du contrat ayant le fonds de commerce pour objet

Section 1
De la vente et de la promesse de vente

Art. 345. Toute vente amiable, promesse de vente et, plus généralement, toute cession de fonds de commerce consentie même sous condition ou sous la forme d'un autre contrat, toute attribution de fonds de commerce par partage ou licitation, tout apport en société d'un fonds de commerce doivent être constatés par un acte authentique ou un acte sous seing privé enregistré à peine de nullité.

L'acte constatant la cession doit énoncer :

- 1- Le nom et prénom du précédent vendeur, la date et la nature de son acte d'acquisition et le prix de cette acquisition pour les éléments incorporels, les marchandises et le matériel;
- 2- L'état des privilèges et nantissemments grevant le fonds de commerce;
- 3- Le chiffre d'affaires qu'il a réalisé au cours de chacune des deux dernières années d'exploitation, ou depuis son acquisition s'il ne l'a pas exploité depuis plus de deux ans;
- 4- Les bénéfices commerciaux réalisés pendant la même période;
- 5- Le bail, sa date, sa durée, le nom et l'adresse du bailleur et du cédant, s'il y a lieu. L'omission des énonciations ci-dessus prescrites peut, sur la demande de l'acquéreur formé dans l'année, entraîner la nullité de l'acte de vente.

Art. 346. Le vendeur est, nonobstant toute stipulation contraire prévus dans l'acte, tenu de la garantie à raison de l'inexactitude de ses énonciations dans les conditions édictées par les articles 376 et 379 du code civil.

Art. 347. L'action résultant de l'article 346 de la présente loi doit être intentée par l'acquéreur dans le délai d'une année, à compter de la date de sa prise de possession du fonds de commerce.

المادة 348: يوقع البائع والمشتري بتاريخ التنازل على جميع الدفاتر المحاسبية التي كان يمسكها البائع والتي يرجع ضبطها إلى السنتين السابقتين للبيع أو لمدة حيازته للمحل التجاري إذا لم تستمر هذه الحيازة سنتين. وتكون هذه الدفاتر موضوع قائمة جرد توقع من قبل الأطراف وتسلم نسخة لكل واحد منهم. وعلى المحيل أن يضع هذه الدفاتر تحت تصرف المشتري لمدة ثلاث (3) سنوات من تاريخ بدء انتفاعه بالمحل التجاري. ويعتبر لاغيا كل شرط مخالف لذلك في عقد التنازل.

الفقرة الأولى

إشهار بيع المحل التجاري

المادة 349: كل تنازل عن المحل التجاري على الوجه المحدد في المادة 345 أعلاه، يجب إعلانه خلال خمسة عشر (15) يوما من تاريخه بسعي المشتري تحت شكل ملخص أو إعلان في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية وفضلا عن ذلك في جريدة يومية وطنية في الدائرة أو الولاية التي يستغل فيها المحل التجاري. وبالنسبة للمحلات التجارية المتنقلة فإن مكان الاستغلال هو المكان الذي يكون البائع مسجلا فيه بالسجل التجاري.

ويجب أن يكون نشر الملخص أو الإعلان تنفيذا لما جاء في الفقرة السابقة تحت طائلة البطلان مسبقا إما بتسجيل العقد المتضمن تحويل القاعدة التجارية أو بالتصريح المنصوص عليه في قانون التسجيل في حالة عدم وجود عقد.

ويجب أن يشتمل الملخص المذكور تحت طائلة البطلان كذلك، على تواريخ ومقادير التحصيل ورقمه أو في حالة التصريح البسيط، على تاريخ ورقم الإيصال الخاص بهذا التصريح، والإشارة في الحالتين، إلى المكتب الذي تمت فيه هذه العمليات. ويذكر بالإضافة إلى ذلك، تاريخ العقد واسم ولقب وعنوان كل من المالك الجديد والمالك السابق، ونوع المحل التجاري ومقره والتمن المشروط بما فيه التكاليف أو التقديرات المستعملة كقاعدة لإستيفاء حقوق التسجيل، وبيان المهلة فيما بعد للإعراضات واختيار الموطن في دائرة اختصاص المحكمة.

ويجند الإعلان في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية خلال خمسة عشر (15) يوما من أول نشر.

الفقرة الثانية

في حقوق دائني البائع

المادة 350: يمكن لكل دائن للمالك السابق سواء أكان أو لم يكن دينه مستحق الأداء في خلال خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ آخر يوم تابع للإعلان أن يعارض، في الموطن المختار، في دفع الثمن بواسطة عقد غير قضائي. ويجب أن تتضمن المعارضة وإلا كانت باطلة بيان المبلغ وأسباب الدين وكذلك اختيار الموطن في دائرة الاختصاص التي يوجد فيها المحل التجاري.

ولايسوغ للمؤجر أن يقوم بالمعارضة لاستيفاء بدل الإيجار المستحق أو الذي سيستحق وذلك بالرغم عن كل الاشتراطات المخالفة لذلك. ولا يجوز الاحتجاج على الدائنين الذين عرفوا بوجودهم في المهلة المذكورة بكل تحويل للثمن أو جزء منه اختاريا كان أو قضائيا.

ويجب رفع طلب إلغاء المعارضة أمام قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة موقع المحل التجاري.

Art. 348. Au jour de la cession, le vendeur et l'acheteur visent tous les livres de comptabilité qui ont Été tenus par le vendeur et qui se réfèrent aux deux années précédant la vente ou au temps de sa possession du fonds si elle n'a pas duré deux ans. Ces livres font l'objet d'un inventaire signé par les parties et dont un exemplaire est remis à chacune d'elles. Le cédant doit mettre ces livres à la disposition de l'acquéreur pendant trois (3) ans, à partir de son entrée en jouissance du fonds.

Toute clause contraire contenue dans l'acte de cession est réputée non avenue.

§. 1- de la publicité de la vente du fonds de commerce

Art. 349. Toute cession de fonds de commerce, telle qu'elle est définie à l'article 345ci dessus est, dans la quinzaine de sa date, publiée à la diligence de l'acquéreur sous forme d'extrait ou d'avis au bulletin officiel des annonces légales et, en outre, dans un journal national quotidien dans la daïra ou la wilaya dans laquelle le fonds est exploité. En ce qui concerne les fonds forains, le lieu d'exploitation est celui où le vendeur est inscrit au registre du commerce.

La publication de l'extrait ou de l'avis faite en exécution du précédent alinéa doit être, à peine de nullité, précédée soit de l'enregistrement de l'acte contenant mutation, soit, à défaut d'acte, de la déclaration prescrite par le code de l'enregistrement.

Cet extrait doit, sous la même sanction, rapporter les dates, volumes et numéro de la perception ou, en cas de simple déclaration, la date et le numéro du récépissé de cette déclaration et dans les deux cas, l'indication du bureau où ont eu lieu ces opérations. Il énonce, en outre, la date de l'acte, les noms, prénoms et domiciles de l'ancien et du nouveau propriétaire, la nature et le siège du fonds, le prix stipulé, y compris les charges ou l'Évaluation ayant servi de base à la perception des droits d'enregistrement, l'indication du délai ci-après fixé pour les oppositions et une élection du domicile dans le ressort du tribunal.

Dans les quinze jours de la première insertion, il est procédé à la publication au bulletin officiel des annonces légales.

§ 2. - Des droits des créanciers du vendeur

Art. 350. Dans les quinze (15) jours suivant la dernière en date de ces publications, tout créancier du précédent propriétaire, que sa créance soit ou non exigible, peut former au domicile élu, par simple acte extrajudiciaire, opposition du paiement du prix; l'opposition, à peine de nullité, énonce le montant et les causes de la créance et contient une élection de domicile dans le ressort de la situation du fonds de commerce.

Le bailleur ne peut former opposition pour loyers en cours ou à échoir, et ce, nonobstant toutes stipulations contraires. Aucun transfert amiable ou judiciaire du prix ou de partie du prix n'est opposable aux créanciers qui se sont ainsi fait connaître dans ce délai.

La demande en main levée d'opposition doit être portée devant le juge des référés du tribunal du lieu de la situation du fonds.

المادة 351: ابتداء من البيع وإلى انقضاء مهلة عشرين (20) يوما من آخر يوم من الإعلانات المنصوص عليه في المادة 349 أعلاه يحتفظ بنسخة من عقد البيع في محل الإقامة المختار في دائرة إختصاص المحكمة توضع تحت تصرف كل دائن معارض أو مقيد لمراجعتها دون حاجة للانتقال. ويجوز في نفس المهلة لكل دائن مقيد أو دائن قدم معارضة في مهلة الخمسة عشر (15) يوما المنصوص عليها في المادتين 349 و350 أعلاه أن يطلع في محل الإقامة المختار على عقد البيع والمعارضات وإذا كان الثمن لا يفي بديون الدائنين المقيدين والدائنين القائمين بالمعارضة في خلال خمسة عشر (15) يوما على الأكثر والتالية لآخر يوم من الإعلانات المنصوص في المادتين 349 و350 أعلاه، فيمكنهم طبقا لشروط الواردة في المواد من 399 إلى 405 أدناه طلب زيادة السدس أصلا عن المحل التجاري دون المعدات والبضائع.

المادة 352: يجب على الضابط العمومي المكلف بالبيع ألا يقبل في المزايدة إلا الأشخاص الذين أودعوا إما بين يديه أو في مصلحة الودائع والأمانات مبلغا لا يقل عن نصف الثمن الكامل للبيع الأول أو عن جزء ثمن البيع المذكور المشتراط دفعه نقدا مع إضافة الزيادة وذلك لتخصيص سداد ثمن البيع.

المادة 353: يجري المزايدة بزيادة السدس بنفس الشروط والمهل المقررة للبيع الذي طرأ عليه هذا المزايدة.

المادة 354: إذا انتزع من المشتري المزايدة عليه المبيع على إثر المزايدة بالزيادة، وجب عليه أن يسلم تحت مسؤوليته، المعارضات الموجودة لديه، إلى الراسي عليه المزايدة بعد أخذ إيصال منه في ظرف ثمانية (8) أيام من تاريخ إرساء المزايدة إذا كان لم يسبق له الإشارة إليها في دفتر الشروط، وينتقل أثر هذه المعارضات لثمن المزايدة.

المادة 355: لا تجوز المزايدة بالسدس بعد البيع القضائي للمحل التجاري أو البيع الذي يتم بالمزايدة العلني بطلب الوكيل المتصرف القضائي في حالة التسوية القضائية أو الإفلاس، أو من الشركاء على الشيوع في محل تجاري.

الفقرة الثالثة

في دفع الثمن

المادة 356: يجب على كل حائز للثمن الذي تم به بيع محل تجاري أن يقوم بتوزيعه في ظرف ثلاثة (3) أشهر من تاريخ عقد البيع.

وبانقضاء هذه المهلة يجوز للطرف الذي يهيمه التعجيل، أن يرفع دعوى استعجالية أمام المحكمة التي يقع المحل التجاري في دائرة اختصاصها التي تأمر إما بإيداع الثمن في مصلحة الودائع والأمانات وإما بتعيين حارس موزع.

المادة 357: عند حصول المعارضة في دفع الثمن يمكن للبائع في كل الأحوال وبعد انقضاء مهلة خمسة عشر (15) يوما ابتداء من رفع تلك المعارضة، أن يرفع دعوى استعجالية أمام نفس المحكمة طالبا فيها الإذن له بقبض الثمن بالرغم من المعارضة على شرط أن يدفع لمصلحة الودائع والأمانات أو للغير المنتدب لهذا الغرض المبلغ الكافي الذي يحدده قاضي الأمور المستعجلة لضمان أسباب المعارضة فيما إذا ظهر أو حكم عليه بأنه مدين.

Art. 351. A partir de la vente et jusqu'à l'expiration d'un délai de vingt (20) jours après la dernière en date des publications prévues à l'article 349ci-dessus, une expédition de l'acte de vente est tenue, au domicile élu dans le ressort du tribunal, à la disposition de tout créancier opposant ou inscrit pour être consulté sans déplacement.

Pendant le même délai, tout créancier inscrit ou qui a formé opposition dans le délai de quinze jours fixé par les articles 349 et 350ci-dessus peut prendre, au domicile élu, communication de l'acte de vente et des oppositions et, si le prix ne suffit pas à désintéresser les créanciers inscrits et ceux qui se sont révélés par des oppositions, au plus tard dans les quinze jours qui suivent la dernière en date des publications prévues aux articles 349 et 350ci-dessus, former en se conformant aux prescriptions des articles 399 à 405ci-dessous, une surenchère du sixième du principal du fonds de commerce, non compris le matériel et les marchandises.

Art. 352. L'officier public commis pour procéder à la vente doit n'admettre à enchérir que des personnes dont la solvabilité lui est connue, ou qui ont déposé soit entre ses mains, soit au service des dépôts et consignations, avec affectation spéciale au paiement du prix une somme qui ne peut être inférieure à la moitié du prix total de la première vente ni à la portion du prix de ladite vente stipulée payable comptant, augmentée de la surenchère.

Art. 353. L'adjudication sur surenchère du sixième a lieu aux mêmes conditions et délais que la vente sur laquelle la surenchère est intervenue.

Art. 354. Si l'acquéreur surenchéri est dépossédé par suite de la surenchère, il doit, sous sa responsabilité, remettre les oppositions formées entre ses mains à l'adjudicataire, sur récépissé, dans la huitaine de l'adjudication, s'il ne les a pas fait connaître antérieurement par mention insérée au cahier des charges ; l'effet de ces oppositions est reporté sur le prix de l'adjudication.

Art. 355. La surenchère du sixième n'est pas admise après la vente judiciaire du fonds de commerce ou la vente poursuivie à la requête d'un syndic-administrateur judiciaire en cas de faillite ou de règlement judiciaire ou de copropriétaires indivis du fonds, faite aux enchères publiques.

§. 3 - De l'attribution du prix

Art. 356. Tout détenteur du prix d'acquisition d'un fonds de commerce, doit en faire la répartition dans les trois mois de la date de l'acte de vente.

A l'expiration de ce délai, la partie la plus diligente peut se pourvoir en référé devant le tribunal du lieu de la situation du fonds qui ordonne, soit le dépôt au service des dépôts et consignations, soit la nomination d'un séquestre répartiteur.

Art. 357. En cas d'opposition au paiement du prix, le vendeur peut, en tout État de cause après l'expiration du délai de quinze jours, à dater de ladite opposition se pourvoir en référé devant le tribunal, afin d'obtenir l'autorisation de percevoir le prix de la vente malgré l'opposition, à condition de verser au service des dépôts et consignations, ou aux mains d'un tiers commis à cet effet une somme suffisante fixée et ordonnée par le juge des référés, pour répondre éventuellement des causes de l'opposition dans le cas où il se reconnaîtrait ou serait jugé débiteur.

المادة 358: تكون الوديعة على النحو المأمور به على وجه الخصوص بيد الحائز من الغير، ضمانا للديون التي رفعت المعارضات تأميناً لها، ويكون لها حق الامتياز على غيرها لاستيفائها من الوديعة المذكورة دون أن يترتب عن ذلك النقل القضائي لصالح المعارض أو المعارضين في القضية تجاه الدائنين الآخرين المعارضين للبائع إذا كان له محل. وابتداء من تنفيذ الأمر الصادر عن القضاء الاستعجالي تبرأ ذمة المشتري، وتنتقل آثار المعارضة على الحائز من الغير.

المادة 359: لا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة أن يمنح الإذن المطلوب إلا إذا أقام المشتري المدخل في الخصام إشهاداً صريحاً بعدم وجود دائنين آخرين معارضين غير الدائنين الذين شملهم النزاع.

ولا تعتبر ذمة المشتري مبرأة بتنفيذه لأمر تجاه الدائنين الآخرين إذا وجدوا على إثر حوز ما للمدين لدى الغير ومبلغه قبل صدور الأمر وقد تعدد المشتري إخفاءها.

المادة 360: إذا لم يكن للمعارضة سند ولا سبب أو كانت باطلة شكلاً ولم ترفع دعوى أصلية فإنه يجوز للبائع رفع دعوى استعجالية للحصول على إذن بقبض ثمن البيع بالرغم من المعارضة.

المادة 361: لا تبرأ ذمة المشتري قبل الغير إذا لم يتم بعمليات النشر ضمن الأشكال المقررة، أو إذا كان قد دفع الثمن للبائع قبل انقضاء خمسة عشر (15) يوماً.

الفقرة الرابعة امتياز البائع

المادة 362: لا يثبت امتياز بائع المحل التجاري إلا إذا تم البيع بعقد رسمي أو عقد عرفي مسجل وقيد الامتياز في سجل عمومي ممسوك لدى المركز الوطني للسجل التجاري الذي يقع في دائرة اختصاصه المحل التجاري.

لا يترتب امتياز البائع إلا على عناصر المحل التجاري المبينة في عقد البيع وفي القيد فإذا لم تعين على وجه الدقة فإن الامتياز يقع وجوباً على العملاء والشهرة التجارية إضافة إلى عنوان المحل التجاري واسمه والحق في الإيجار إن وجدوا.

وتوضع أسعار مميزة بالنسبة للعناصر المعنوية للمحل التجاري والمعدات والبضاعة.

ويمارس امتياز البائع الضامن لكل من هذه الأثمان أو ما بقي مستحقاً منها بصفة منفصلة على التوالي على كل من أثمان إعادة بيع البضائع والمعدات والعناصر المعنوية للمحل التجاري.

دون الإخلال بكل اتفاق مخالف فإن الدفعات الجزئية غير الدفعات الفورية تطرح أولاً من ثمن البضائع ثم من ثمن المعدات.

وإذا كان الثمن المعد للتوزيع حصلاً من بيع عنصر واحد أو عدة عناصر لم يشملها البيع الأول فيتعين تقدير ما ينوب كل منهما على حدى من ثمن إعادة البيع.

Art. 358. Le dépôt ainsi ordonné est affecté spécialement, aux mains du tiers détenteur, à la garantie des créances pour sureté desquelles l'opposition a été faite et privilège exclusif de tout autre leur est attribué sur ledit dépôt, sans que, toutefois, il puisse en résulter transport judiciaire au profit de l'opposant ou des opposants en cause, à l'égard des autres créanciers opposants du vendeur, s'il en existe. A partir de l'exécution de l'ordonnance de référé, l'acquéreur est déchargé et les effets de l'opposition sont transportés sur le tiers détenteur.

Art. 359. Le juge des référés n'accorde l'autorisation demandée que si l'acquéreur mis en cause dans l'instance fait une déclaration formelle, dont il est pris acte, aux termes de laquelle il n'existe pas de créanciers opposants autres que ceux contre lesquels il est procédé.

L'acquéreur, en exécutant l'ordonnance, n'est pas libéré à l'égard des autres créanciers révélés par des saisies arrêts significatives antérieurement à l'ordonnance et dont il a dissimulé l'existence.

Art. 360. Si l'opposition a été faite sans titre et sans cause ou est nulle en la forme et s'il n'y a pas instance engagée au principal, le vendeur peut se pourvoir en référé devant le tribunal, à l'effet d'obtenir l'autorisation de percevoir son prix, malgré l'opposition.

Art. 361. - L'acquéreur, qui sans avoir fait dans les formes prescrites, les publications ou avant l'expiration du délai de quinze (15) jours a payé son vendeur, n'est pas libéré à l'égard des tiers.

§ 4. Du privilège du vendeur

Art. 362. Le privilège du vendeur d'un fonds de commerce n'a lieu que si la vente a été constatée par un acte authentique ou un acte sous seing privé enregistré et que s'il a été inscrit sur un registre public tenu au centre national du registre du commerce dans le ressort duquel se trouve le fonds de commerce.

Il ne porte que sur les éléments du fonds de commerce énumérés dans la vente et dans l'inscription et, à défaut de désignation précise, doit porter obligatoirement sur la clientèle et l'achalandage ainsi que sur l'enseigne et le nom commercial, le droit au bail, s'il y a lieu

Des prix distincts sont établis pour les éléments incorporels du fonds de commerce, le matériel et les marchandises.

Le privilège du vendeur qui garantit chacun de ces prix ou ce qui en reste de, s'exerce distinctement sur les prix respectifs de la revente afférents aux marchandises, au matériel et aux éléments incorporels du fonds de commerce.

Nonobstant toute convention contraire, les paiements partiels autres que les paiements au comptant s'imputent d'abord sur le prix des marchandises, ensuite sur le prix du matériel.

Il y a lieu à ventilation du prix de revente mis en distribution s'il s'applique à un ou plusieurs éléments non compris dans la première vente.

المادة 363: يجب قيد الامتياز في ظرف ثلاثين (30) يوما من تاريخ عقد البيع وإلا كان باطلا. وتبقي المهلة سارية ولو في حالة صدور الحكم بشهر الإفلاس.

ولكل ذي مصلحة أن يتمسك بهذا البطلان وإن كان المدين نفسه.

وتكون لهذا القيد الأولوية على كل قيد متخذ في نفس المدة من طرف المشتري، ويحتج به تجاه دائني المشتري في حالة التسوية القضائية أو إفلاسه.

المادة 364: يجب على البائع أو الدائن المرتهن أن يقدم عند إجراء قيد امتياز إلى مأمور السجل التجاري إما بأنفسهم أو بواسطة الغير نسخة من النسخ الأصلية لعقد البيع أو سند منشئ للرهن الحيازي أو نسخة منه إن كان الأصل موجودا. ويحتفظ بعقد البيع أو الرهن الحيازي في المركز الوطني للسجل التجاري.

ويرفق به جدولان محرران على ورقة غير مدموغة يحدد شكلها بقرار من وزير العدل، حافظ الأختام، ويتضمنان ما يلي:

- 1- أسماء وألقاب البائع والمشتري أو الدائن أو المدين ومالك المحل التجاري إن كان أجنبيا عنهما مع ذكر ألقابهم وعناوينهم ومهنتهم،
- 2- تاريخ السند ونوعه،
- 3- أثمان البيع على وجه التفصيل بالنسبة للمعدات والبضائع والعناصر المعنوية للمحل التجاري، مع الإشارة كذلك إلى الأعباء المالية المترتبة عليه بعد تقديرها إذا كان محل أو مبلغ الدين المحدد في السند والشروط المتعلقة بالاستحقاق،
- 4- تعيين المحل التجاري والفروع التابعة له إن كان لها محل، مع البيان الدقيق للعناصر التي يتكون منها والتي يشملها البيع أو الرهن الحيازي مع ذكر نوع العمليات التي يباشرها المحل وفروعه والمكان الذي به مركز كل منها، دون الإخلال بجميع الإرشادات التي من شأنها التعريف بها، وإذا كان البيع أو الرهن الحيازي يتناول عناصر أخرى غير عنوان المحل و الاسم التجاري والحق في الإيجار والزبائن فيجب ذكرها بالتفصيل.
- 5- اختيار موطن من طرف البائع أو الدائن المرتهن في دائرة اختصاص المحكمة التي يقع فيها المحل التجاري.

المادة 365: إذا كان البيع أو التنازل عن المحل التجاري يشمل علامات المصنع والتجارة أو الرسوم أو النماذج الصناعية بما فيها الرهون الحيازية المتعلقة بالمحل التجاري والشاملة لبراءات الاختراع أو الرخص أو العلامات أو الرسوم أو النماذج، فيجب زيادة على ما تقدم، قيد هذه الرهون في المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية بناء على تقديم شهادة القيد المسلمة من مأمور السجل التجاري في حدود الثلاثين (30) يوما التابعة لهذا القيد، تحت طائلة البطلان تجاه الغير والبيوعات والتنازلات أو الرهون بشمول البيع ببراءات الاختراع والرخص والعلامات التجارية والأشكال والنماذج الصناعية.

وتبقى براءات الاختراع التي شملها التنازل عن المحل التجاري خاضعة فيما يخص طرق انتقالها إلى القواعد التي يقررها التشريع الساري المفعول.

المادة 366: يترتب على إهمال ذكر في الجداول واحد أو أكثر من البيانات الواردة في المادة 364 أعلاه بطلان القيد إذا نشأ عنه ضرر لغير المتعاقدين. ولا يجوز أن يطلب الحكم بهذا البطلان إلا الأشخاص الذين لحقهم ضرر من جراء الإهمال أو الإخلال ويمكن للمحاكم أن تقرر، حسب أهمية الضرر ونوعه، إبطال القيد أو حصر مفعوله.

Art. 363. L'inscription du privilège doit être prise, à peine de nullité dans les trente (30) jours de la date de l'acte de vente. Le délai reste applicable, même en cas de jugement déclaratif de faillite.

Cette nullité peut être invoquée par tout intéressé, même par le débiteur.

L'inscription ainsi prise prime sur toute autre inscription prise du chef de l'acquéreur dans le même délai. Elle est opposable aux créanciers de l'acquéreur en cas de faillite ou liquidation judiciaire.

Art. 364. Le vendeur ou le créancier gagiste, pour inscrire leur privilège, représentent, soit eux-mêmes, soit par un tiers au préposé du registre du commerce, l'un des originaux de l'acte de vente ou du titre constitutif du nantissement ou une expédition s'il existe en minute. L'acte de vente ou de nantissement reste déposé au centre national du registre de commerce.

Il y est joint deux bordereaux sur papier non timbré dont la forme est déterminée par arrêté du ministre de la justice, garde des sceaux. Ils contiennent :

- 1- Les noms, prénoms et domiciles du vendeur ou de l'acquéreur, ou du créancier et du débiteur, ainsi que du propriétaire du fonds si c'est un tiers, leur profession;
- 2- La date et la nature du titre;
- 3- Les prix de la vente établis distinctement pour le matériel, les marchandises et les éléments incorporels du fonds de commerce, ainsi que les charges, évaluées, s'il y a lieu ou le montant de la créance exprimée dans le titre, les conditions relatives à l'exigibilité;
- 4- La désignation du fonds de commerce et de ses succursales, s'il y a lieu avec l'indication précise des éléments qui les constituent et qui sont compris dans la vente ou le nantissement, la nature de leurs opérations et leur siège, sans préjudice de tous autres renseignements propres à les faire connaître; si la vente ou le nantissement s'étend à d'autres éléments du fonds de commerce que l'enseigne, le nom commercial, le droit au bail et la clientèle, ces éléments doivent être nommément désignés;
- 5- L'élection de domicile par le vendeur ou le créancier gagiste dans le ressort du tribunal de la situation du fonds de commerce.

Art. 365. Les ventes ou cessions de fonds de commerce comprenant des marques de fabrique et de commerce, des dessins ou modèles industriels, ainsi que les nantissements de fonds de commerce qui comprennent des brevets d'invention ou licence, des marques ou des dessins et modèles, doivent, en outre, être inscrits à l'institut national algérien de propriété industrielle sur la production du certificat d'inscription délivrée par le préposé du registre de commerce, dans les trente (30) jours qui suivent cette inscription, à peine de nullité à l'égard des tiers, des ventes, cessions ou nantissements en ce qu'ils s'appliquent aux brevets d'invention et aux licences, aux marques de fabrique et de commerce, aux dessins et modèles industriels.

Les brevets d'invention compris dans la cession d'un fonds de commerce restent soumis, pour leur transmission, aux règles édictées par la législation en vigueur.

Art. 366. L'omission dans les bordereaux d'une ou plusieurs des énonciations prescrites à l'article 364ci-dessus n'entraînera la nullité de l'inscription que lorsqu'il a causé un préjudice au détriment des tiers. La nullité ne pourra être demandée que par ceux auxquels l'omission ou l'irrégularité porterait préjudice, et les tribunaux peuvent, selon la nature et l'étendue du préjudice, annuler l'inscription ou en réduire l'effet.

المادة 367: يسلم مأمور السجل التجاري للطالب نسخة من السند مع أحد الجدولين المنصوص عليهما في المادة 364 أعلاه بعد التأشير عليهما، إثر استلامهما بما يفيد القيد المتضمن تاريخه والرقم الذي تم بموجبه، ويحتفظ بالمركز الوطني للسجل التجاري بالجدول الباقي المتضمن لنفس البيانات.

المادة 368: يذكر مأمور السجل للتجاري في هامش القيود عمليات الأسبقية والحلول والشطب الكلي أو الجزئي الناتجتين عن العقود الرسمية أو العرفية.

وإذا وجدت عدة سندات تمثل الدين فيكون الامتياز المتعلق به ممنوحا لأول القائمين بالمطالبة لحساب جميعهم لكامل الدين.

ويشارك جميع حاملي السندات المذكورة في ممارسة حق الامتياز مهما كان تاريخ استحقاق الأوراق التي يحملونها.

المادة 369: يحفظ قيد الامتياز لمدة عشر (10) سنوات من تاريخه، ويشطب تلقائيا إذا لم يجدد قبل انقضاء هذه المهلة.

المادة 370: يمكن شطب القيد إما بموافقة الأطراف المعنية إذا توفرت لديهم الأهلية المطلوبة لإجرائه، أو بمقتضى حكم اكتسب قوة الشيء المقضي به.

وفي حالة انقضاء أسباب القيد فإن الشطب في هذه الحالة يمكن أن يتم من طرف مأمور السجل التجاري وذلك بمقتضى أمر صادر في ذيل عريضة، بعد استدعاء الأطراف.

المادة 371: تتم عملية الشطب بتأشير يقوم به مأمورو السجل التجاري على هامش القيد وتسلم شهادة منه للأطراف التي يطلبونها.

ويحصل الشطب الكلي أو الجزئي للقيد في المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، طبقا للمادة 365 أعلاه وذلك بناء على تقديم شهادة الشطب المسلمة من مأموري السجل التجاري.

المادة 372: إذا كان الشطب الذي لم يوافق عليه الدائن، مطلوباً عن طريق دعوى أصلية، فيجب رفع هذه الدعوى أمام محكمة المكان الذي حصل فيه القيد.

وإذا كانت الدعوى تتعلق بطلب شطب قيود متممة في دائرات اختصاص مختلفة، على محل تجاري وفروعه، فترفع بالنسبة لجميعها أمام المحكمة التي تقع بدائرتها المؤسسة الأصلية.

المادة 373: يجب على مأموري السجل التجاري أن يسلموا لكل طالب إما جدولاً بالقيود الموجودة مع البيانات المتعلقة بالأسبقية أو الشطب الجزئي أو الكلي أو الحلول الجزئي أو الكلي وإما شهادة بعدم وجود أي قيد أو بوجوده بدون تفصيل.

كما يجب أن يسلم لكل طالب جدولاً بالقيود أو البيانات التي تمت بالمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية.

ويجوز للموظف العمومي المكلف ببيع محل تجاري متى رأى لزوماً لذلك أن يحصل من مأموري السجل التجاري على جداول القيد المودعة بالمركز الوطني للسجل التجاري والمتعلقة بالمحل التجاري.

Art. 367. Le préposé au registre de commerce remet au requérant tant l'expédition du titre que l'un des bordereaux prévus à l'article 364 ci-dessus après l'avoir revêtu, dès sa réception de la mention d'inscription qui comprend la date de celle-ci et le numéro sous lequel elle a été effectuée. L'autre bordereau portant les mêmes mentions est conservé au centre national du registre du commerce.

Art. 368. Le préposé au registre de commerce mentionne en marge des inscriptions les antériorités, les subrogations et radiations totales ou partielles résultant d'actes authentiques ou sous seing privés.

S'il y a plusieurs effets qui présentent la créance, le privilège attaché à celle-ci est exercé par le premier poursuivant pour le compte commun et pour le tout.

Tous les porteurs de ces effets viennent en concurrence pour l'exercice de leur privilège, quel que soit l'échéance des effets dont ils sont porteurs.

Art. 369. L'inscription conserve le privilège pendant dix (10) années à compter du jour de sa date. A défaut de renouvellement de cette inscription avant l'expiration de ce délai, elle est radiée d'office.

Art. 370. Les inscriptions peuvent être rayées, soit par consentement des parties intéressées et ayant capacité à cet effet, soit en vertu d'un jugement ayant la force de chose jugée. Dans le cas où les causes de l'inscription ont été éteintes, la radiation peut être opérée par le préposé du registre du commerce en vertu d'une ordonnance rendue sur pied de requête, les parties dument appelées.

Art. 371. La radiation est opérée au moyen d'une mention faite par le préposé du registre du commerce en marge de l'inscription. Il en est délivré certificat aux parties qui le demandent.

La radiation totale ou partielle de l'inscription prise à l'institut national algérien de propriété industrielle conformément à l'article 365 ci-dessus, est opérée sur la production du certificat de radiation délivré par le préposé du registre du commerce.

Art. 372. Lorsque la radiation, non consentie par le créancier, est demandée par voie d'action principale, cette action est portée devant le tribunal du lieu où l'inscription a été prise. Si l'action a pour objet la radiation d'inscriptions prises dans des ressorts différents sur un fonds et ses succursales, elle est portée pour le tout devant le tribunal dans le ressort duquel se trouve l'établissement principal.

Art. 373. Les préposés du registre du commerce sont tenus de délivrer à tous requérant soit l'état des inscriptions existantes avec les mentions d'antériorité, de radiations totales ou partielles et de subrogations partielles ou totales, soit un certificat qu'il n'en existe aucune ou simplement que le fonds est grevé.

Un état des inscriptions ou mentions effectuées à l'institut national algérien de propriété industrielle, doit de même être délivré à tous requérant.

L'officier public commis pour procéder à la vente d'un fonds de commerce peut s'il le juge utile, se faire délivrer par le préposé du registre du commerce les états d'inscriptions déposés au centre national du registre du commerce et concernant ledit fonds.

المادة 374: لا يجوز لمأموري السجل التجاري في سائر الأحوال أن يمتنعوا عن القيام بالقيود أو تسليم الجداول أو الشهادات المطلوبة.

ويعدون مسؤولين عن الإهمال الحاصل في دفاتر القيود المطلوبة في المركز الوطني للسجل التجاري وكذلك عن عدم التأشير في الجداول أو شهادات القيد أو القيود المتعددة الموجودة لديهم، إلا إذا كان الخطأ في هذه الحالة الأخيرة ناتجاً عن بيانات غير كافية لا يمكن إسنادها إليهم.

الفقرة الخامسة

دعوى الفسخ وفسخ البيع

المادة 375: إذا لم يوجد شرط صريح في عقد البيع يجب لكي تنتج دعوى الفسخ آثارها أن يؤشر عليها وتحفظ بصفة صريحة في قيد الامتياز المنصوص عليه في المادة 363 المذكورة أعلاه. ولا يجوز رفعها على الغير بعد انقضاء الامتياز.

وتكون الدعوى منحصرة كالامتياز نفسه بالعناصر التي شملها البيع.

المادة 376: يجب على البائع في حالة الفسخ القضائي أو الاختياري للبيع أن يسترد جميع عناصر المحل التجاري التي شملها البيع، وبما فيها العناصر التي انقضت فيها امتيازته وحقه في دعوى الفسخ.

ويكون البائع مسؤولاً عن ثمن البضائع والمعدات الموجودة بالمحل عند إسترداد حيازته حسب ما يتم تقديره بموجب خبرة حضورية أو بالتراضي أو عن طريق القضاء، على أن يطرح من الثمن ما قد يستحقه بموجب الامتياز الذي له على ثمن كل من البضائع والمعدات وإذا بقي شيء زائداً عن ذلك فيكون ضمناً للدائنين العاديين.

المادة 377: يجب على البائع القائم بدعوى الفسخ أن يبلغ بها الدائنين المقيدون وذلك في محل الإقامة المختار منهم في عمليات قيودهم.

ولا يجوز أن يصدر الحكم إلا بعد مضي شهر من تاريخ هذا التبليغ.

المادة 378: إذا اشترط البائع عند البيع فسخ العقد تلقائياً لعدم دفع الثمن في الأجل المتفق عليه أو إذا تراضى البائع أو المشتري على فسخ البيع وجب على البائع إبلاغ الدائنين المقيدون بواسطة إجراء غير قضائي وفي محلات إقامتهم المختارة بالفسخ الحاصل أو المتفق عليه ولا يصبح هذا الفسخ نهائياً إلا بعد مضي شهر من تاريخ التبليغ الحاصل على الشكل المذكور.

ويجب أن يتضمن التبليغ ذكر هذه المهلة تحت طائلة البطلان.

المادة 379: إذا تم طلب بيع المحل التجاري بالمزايدة العلنية سواء كان بطلب الوكيل المتصرف القضائي أو المصنفين أو كان الطلب صادراً عن أي صاحب حق آخر عن طريق القضاء، وجب على الطالب تبليغ طلبه بواسطة عقد غير قضائي للبائعين السابقين في محل الإقامة المختار والمعين في قيودهم مع التصريح بأنهم إذا لم يرفعوا دعوى الفسخ خلال شهر من تاريخ التبليغ سقط حقهم فيها تجاه الراسي عليه المزداد.

المادة 380: يجوز لبائع المحل التجاري أن يتمسك بامتيازته وحقه في الفسخ تجاه مجموعة دائني التفليسة.

المادة 381: كل فسخ قضائي أو بالتراضي للبيع ينشر من طرف الذي حصل عليه، وذلك حسب الشروط المقررة للبيع نفسه خلال الخمسة عشر (15) يوماً التي تلي التاريخ الذي يصبح فيه الفسخ نهائياً.

Art. 374. Dans aucun cas, les préposés du registre du commerce ne peuvent refuser les inscriptions ni la délivrance des états ou certificats requis.

Ils sont responsables de l'omission sur leurs registres des inscriptions requises en leur centre national du registre du commerce, et du défaut de mention dans leurs états ou certificats d'une ou plusieurs inscriptions existantes, à moins, dans ce dernier cas, que l'erreur ne résulte de désignations insuffisantes qui ne peuvent leur être imputées.

§ 5. - De l'action résolutoire et de la résolution de la vente

Art. 375. A défaut de stipulation expresse dans le contrat de vente, l'action résolutoire doit, pour produire effet, être mentionnée et réservée expressément dans l'inscription du privilège prévue à l'article 363ci-dessus. Elle ne peut être exercée au préjudice des tiers après l'extinction du privilège.

Cette action est limitée, comme le privilège, aux seuls éléments qui ont fait partie de la vente.

Art. 376. En cas de résolution judiciaire ou amiable de la vente, le vendeur est tenu de reprendre tous les éléments du fonds qui ont fait partie de la vente, même ceux pour lesquels son privilège et l'action résolutoire sont éteints.

Il est responsable du prix des marchandises et du matériel existant au moment de la reprise de possession selon l'estimation qui en sera faite par expertise contradictoire, amiable ou judiciaire, sous déduction de ce qui pourra lui rester dû par privilège sur les prix respectifs, des marchandises et du matériel, le surplus, s'il y en a, devant rester gage des créanciers chirographaires.

Art. 377. Le vendeur qui exerce l'action résolutoire doit la notifier aux créanciers inscrits sur le fonds au domicile par eux élu dans leur inscription.

Le jugement ne peut intervenir qu'un mois après la notification.

Art. 378. - Le vendeur, qui a stipulé lors de la vente que faute de paiement dans le terme convenu la vente serait résolue de plein droit, ou qui en a obtenu de l'acquéreur la résolution à l'amiable, doit notifier aux créanciers inscrits par acte extrajudiciaire aux domiciles élus, la résolution encourue ou consentie qui ne deviendra définitive qu'un mois après la notification ainsi faite.

La notification doit, à peine de nullité, mentionner ce délai.

Art. 379. Lorsque la vente d'un fonds de commerce est poursuivie aux enchères publiques, soit à la requête d'un administrateur judiciaire de faillite, ou de règlement judiciaire, de tous liquidateurs, soit judiciairement à la requête de tout autre ayant droit, le poursuivant doit la notifier par acte extrajudiciaire aux précédents vendeurs, au domicile élu dans leurs inscriptions avec déclaration que, faute par eux d'intenter l'action résolutoire dans le mois de la notification, ils seront déchus à l'égard de l'adjudicataire, du droit de l'exercer.

Art. 380. Le privilège et l'action résolutoire du vendeur du fonds de commerce sont opposables à la masse de la faillite.

Art. 381. Toute résolution judiciaire ou amiable de la vente est publiée par celui qui l'a obtenue dans les mêmes conditions que la vente elle-même, dans les quinze jours après qu'elle soit devenue définitive.

المادة 382: يعتبر لاغيا كل شرط وارد في عقد بيع المحل التجاري يقضي باحتفاظ البائع بثمن المبيع كله أو بعضه في حالة حصول الفسخ.

الفقرة السادسة

الأحكام الخاصة بتقديم المحل التجاري كحصة في الشركة

المادة 383: يخضع كل تقديم محل تجاري كحصة في الشركة للشروط التالية:

أ- في حالة ما إذا كان المحل التجاري المقدم يتعلق بشركة في طور التكوين، فيكون النشر المشترط لإحداث هذه الأخيرة كافياً،

ب- أما إذا كان المحل التجاري المقدم يخص شركة مكونة سابقاً، فيجب أن تكون الحصة المقدمة في هذه الحالة محل نشر خاص حسب ما هو مبين في المادتين 345 و349 من هذا القانون.

ولا يجوز أن يحرر العقد التأسيسي أو التعديلي الذي يثبت تقديم هذه الحصة إلا بعد خمسة عشر (15) يوماً من تاريخ انقضاء المهل المنصوص عليها في المادة 349 من هذا القانون. وفي جميع الأحوال يتعين على مقدم الحصة أن يعين نفس الموطن المختار الذي يختاره الشركاء لإنشاء هذا العقد.

ويجب على كل دائن للشريك الذي قدم الحصة أن يقدم التصريح عن صفته في الموطن المختار وفي المهل المحددة مع ذكر قيمة المبلغ المستحق له. ويسلم له إيصال بهذا التصريح.

فإذا انقضت المهل المحددة لإلغاء الحصة المقدمة ولم يطلب الشركاء المساهمين في الشركة أو الشركة ذلك، وإذا لم يصدر الإلغاء، تعتبر الشركة متضامنة مع مقدم الحصة وملزمة بأموالها الخاصة بالدين المترتب على المحل التجاري المقدم.

القسم الثاني

في الرهن الحيازي للمحل التجاري

المادة 384: يجوز رهن المحلات التجارية رهناً حيازياً، وفقاً للشروط والإجراءات المقررة بموجب الأحكام الواردة أدناه دون حاجة لأي شرط آخر.

لا يخول الرهن الحيازي للمحل التجاري للدائن المرتهن الحق في امتلاكه مقابل ما له من ديون وتسديداً لها.

المادة 385: لا يجوز أن يشمل الرهن الحيازي للمحل التجاري، من الأجزاء التابعة له إلا عنوان المحل والاسم التجاري والحق في الإيجار والزبائن والشهرة التجارية والأثاث التجاري والمعدات والآلات التي تستعمل في استغلال المحل وبراءات الاختراع ورخص استغلالها وعلامات الصنع أو التجارة والرسوم والنماذج الصناعية وعلى وجه العموم حقوق الملكية الصناعية والأدبية أو الفنية المرتبطة به.

وتتبع الشهادة الإضافية الصادرة بعد الرهن والشاملة للبراءة المطبقة عليها، مصير هذه البراءة وتكون جزءاً مثلها مثلاً لرهن المنشأ.

وإذا لم يعين صراحة وعلى وجه الدقة فيعقد تأسيس الرهن الحيازي ما يشتمله الرهن فإنه لا يكون مشتملاً إلا على العنوان والاسم التجاري والحق في الإيجار إن وجدوا والزبائن والشهرة التجارية.

وإذا اشتمل الرهن الحيازي على المحل التجاري وامتداداته، فيجب تعيين هذه الأخيرة ببيان مقررهما على وجه الدقة.

Art. 382. Est réputée non avenu, dans tout acte constatant une vente de fonds de commerce, la clause suivant laquelle, en cas de résolution, le vendeur conservera tout ou partie du prix payé.

§6. - Des dispositions particulières relatives à l'apport d'un Fonds de commerce à la société

Art. 383. Tout apport de fonds de commerce fait à une société est soumis aux conditions suivantes :

- a. Si le fonds est apporté à une société en cour de création, la publicité exigée pour la création de celle-ci suffira.
- b. Si, au contraire, le fonds est apporté à une société déjà constituée, l'apport doit faire l'objet d'une publicité spéciale telle qu'elle est définie par les articles 345 et 349 du présent code.

L'acte constitutif ou modificatif qui constate cet apport ne peut être dressé que quinze (15) jours après l'expiration des délais prévus à l'article 349 de la présente loi. Dans tous les cas, l'apporteur doit faire élection de domicile au même domicile choisie par les coassociés pour l'établissement de cet acte.

Tout créancier de l'associé apporteur doit faire, au domicile élu, dans les délais impartis, la déclaration de sa qualité en indiquant le montant de la somme qui lui est due. Récépissé de cette déclaration lui est délivré.

A l'expiration des délais prescrits et si les associés de l'apporteur ou la société n'ont pas demandé l'annulation de l'apport ou si l'annulation n'a pas été prononcée, la société est solidaire de l'apporteur et tenue, sur ses biens propres, du passif qui grève le fonds de commerce apporté.

Section 2 Du nantissement du fonds de commerce

Art. 384. Les fonds de commerce peuvent faire l'objet de nantissements sans autres conditions et formalités que celles prescrites par les dispositions ci-après.

Le nantissement d'un fonds de commerce ne donne pas au créancier gagiste, le droit de se faire attribuer le fonds en paiement et jusqu'à due concurrence.

Art. 385. Sont seuls susceptibles d'être compris dans le nantissement comme faisant partie d'un fonds de commerce, l'enseigne et le nom commercial, le droit au bail, la clientèle et l'achalandage, le mobilier commercial, le matériel et l'outillage servant à l'exploitation du fonds, les brevets d'invention, les licences, les marques de fabrique et de commerce, les dessins et modèles industriels et, généralement, les droits de propriété industrielle, littéraire ou artistique qui y sont attachés.

Le certificat d'addition postérieur au nantissement qui comprend le brevet auquel il s'applique, suit le sort de ce brevet et fait partie comme lui du gage constitué.

A défaut de désignation expresse et précise dans l'acte qui le constitue, le nantissement ne comprend que l'enseigne et le nom commercial, le droit au bail, si il y a lieu et la clientèle et l'achalandage. Si le nantissement porte sur un fonds de commerce et ses établissements secondaires, celles-ci doivent être désignés par l'indication précise de leur siège.

المادة 386: يبرم الرهن الحيازي بعقد رسمي أو عقد عرفي مسجل ويتقرر وجود الامتياز المترتب عن الرهن بمجرد قيده بالسجل العمومي الذي يمسك بالمركز الوطني للسجل التجاري الذي يستغل في نطاق دائرته المحل التجاري، ويجب إتمام نفس الإجراء بالمركز الذي يقع بدائرته كل فرع من فروع المحل التجاري التي شملها الرهن الحيازي.

المادة 387: يجب إجراء القيد خلال ثلاثين (30) يوما من تاريخ إبرام عقد الرهن، تحت طائلة البطلان.

ويجوز لكل ذي مصلحة، وإن كان المدين نفسه، أن يتمسك بهذا البطلان.

وفي حالة الإفلاس أو التسوية القضائية تطبق على الرهن الحيازي للمحلات التجارية أحكام المواد 504 و505 و506 الفقرة الأولى من هذا القانون.

المادة 388: يجري ترتيب الدائنين المرتهنين فيما بينهم على حسب ترتيب تاريخ قيودهم. وتكون للدائنين المرتهنين المقيدين في يوم واحد رتبة واحدة متساوية.

الفصل الثالث

الأحكام المشتركة في بيع المحل التجاري و رهنه الحيازي

المادة 389: في حالة نقل المحل التجاري تصبح الديون المقيدة مستحقة الأداء بحكم القانون إذا لم يقم مالك المحل التجاري بإبلاغ الدائنين المقيدين في المحل التجاري المختار خلال خمسة عشر (15) يوما من قبل عن طريق عقد غير قضائي أو رسالة مضمنة مع علم الوصول، عن رغبته في نقل المحل التجاري وعن المقر الجديد الذي يريد أن يقيمه فيه.

ويجب على البائع أو الدائن المرتهن في خلال ثلاثين (30) يوما التالية لعلمه بتغيير مقر المحل التجاري أن يعمل على التنصيص بهامش القيد على المقر الجديد الذي نقل إليه المحل التجاري والعمل كذلك، إذا تم نقله إلى مكان آخر، على نقل قيده الأولي في تاريخه الأصلي في السجل التجاري الذي يقع بدائرته المقر الجديد مع ذكر هذا الأخير.

وفي حالة إهمال الإجراءات المقررة بالفقرة السابقة، يمكن أن يسقط حق امتياز الدائن المقيد إذا ثبت أنه تسبب بتقصيره في إلحاق الضرر بغير المتعاقدين الذين وقع تغليطهم في معرفة الحالة القانونية للمحل التجاري.

إن نقل المحل التجاري دون موافقة البائع أو الدائنين المرتهنين يمكن أن يترتب عليه استحقاق ديونهم، إذا نتج عنه انخفاض في قيمة المحل التجاري.

كما يمكن لقيد الرهن الحيازي أن يجعل الديون السابقة والتي يكون موضوعها استغلال المحل التجاري، حالة الأداء.

تخضع الدعاوى المتعلقة بطلب سقوط الحق المرفوعة طبقا للفقرتين السابقتين أمام المحكمة لقواعد الإجراءات المبينة بالفقرة الثامنة من المادة 391 الواردة أدناه.

Art. 386. Le contrat de nantissement est constaté par un acte authentique ou un acte sous seing privé enregistré. Le privilège résultant du contrat de nantissement s'établit par le seul fait de l'inscription sur un registre public tenu au centre national du registre de commerce dans le ressort duquel est exploité le fond de commerce. La même formalité doit être remplie au centre dans le ressort duquel est située chacune des succursales du fonds comprises dans le nantissement.

Art. 387. L'inscription doit être prise, à peine de nullité du nantissement, dans les trente (30) jours de la date de l'acte constitutif du nantissement.

Cette nullité peut être invoquée par tout intéressé même par le débiteur.

En cas de faillite ou de liquidation judiciaire, les articles 504, 505 et 506 alinéa 1^{er} de la présente loi, sont applicables aux nantissements de fonds de commerce.

Art. 388. Le rang des créanciers gagistes entre eux est déterminé par la date de leurs inscriptions. Les créanciers inscrits le même jour viennent en concurrence.

Chapitre III

Dispositions communes à la vente et au nantissement des fonds de commerce

Art. 389. En cas de déplacement du fonds de commerce, les créances inscrites deviendront de plein droit exigibles si le propriétaire du fonds de commerce n'a pas fait connaître aux créanciers inscrits quinze jours au moins à l'avance, par acte extrajudiciaire ou par lettre recommandée avec demande d'avis de réception aux domiciles élus, son intention de déplacer le fonds et le nouveau siège qu'il entend lui donner.

Dans les trente jours où ils ont eu connaissance du déplacement, le vendeur ou le créancier gagiste doivent faire mentionner, en marge de l'inscription existante, le nouveau siège du fonds de commerce, et si le fonds de commerce a été transféré dans un autre ressort, faire reporter à sa date l'inscription primitive avec l'indication du nouveau siège, sur le registre du commerce de ce ressort.

En cas d'omission des formalités prescrites par l'alinéa précédent, le créancier inscrit peut être déchu de son privilège s'il est établi que, par sa négligence, il a causé un préjudice aux tiers induits en erreur sur la condition juridique du fonds de commerce.

Le déplacement du fonds de commerce, sans le consentement du vendeur ou des créanciers gagistes, peut, s'il en résulte une dépréciation du fonds, rendre leurs créances exigibles. L'inscription d'un nantissement peut également rendre exigibles les créances antérieures ayant pour cause l'exploitation du fonds.

Les demandes en déchéance du terme doivent être formées en vertu des deux alinéas précédents devant le tribunal, sont soumises aux règles de procédures édictées par l'alinéa 8 de l'article 391 ci-dessous.

المادة 390: يجب على المالك الذي أقام دعوى فسخ عقد إيجار العقار الذي يستغل فيه محل تجاري مثقل بقيود، إبلاغ الدائنين السابقين المقيدين سابقا بطلب الفسخ وذلك في المحل المختار والمعين في قيد كل منهم، ولا يجوز أن يصدر الحكم قبل شهر من تاريخ هذا التبليغ.

و لا يصبح فسخ الإيجار بالتراضي نهائيا إلا بعد شهر من تاريخ التبليغ الحاصل للدائنين المقيدين في المقر المختار لكل منهم. وفي هذه المدة يجوز لكل دائن مقيد أن يطلب بيع المحل التجاري بالمزاد العلني حسب الأوضاع المقررة بالمادة 393 أدناه.

المادة 391: يجوز للدائن الذي يباشر إجراء حجز تنفيذي وللمدين المعرض لهذا الإجراء، أن يطلب من المحكمة التي يقع بدائرتها المحل التجاري، بيع المحل التجاري المحجوز عليه مع المعدات و البضائع التابعة له.

وتأمر المحكمة بناء على طلب من الدائن القائم بالملاحقة انه في حالة عدم قيام المدين بالدفع في المهلة المحددة يقع بيع المحل التجاري بناءا على طلب الدائن وذلك بعد إتمام الإجراءات المقررة في المادة 393 أدناه.

تسري أحكام الفقرة الثانية بالنسبة للدعوى المرفوعة من المدين، فيما إذا طلب الدائن متابعة بيع المحل التجاري.

وإذا لم يطلب الدائن ذلك، تحدد المحكمة المهلة التي يجب أن يتم فيها البيع بناءا على طلب المدين حسب الأوضاع المقررة في المادة 393 أدناه، وتأمر بأنه إذا لم يباشر المدين البيع في المهلة المذكورة يستأنف السير بإجراءات الحجز التنفيذي وتتابع ابتداء من آخر إجراء وقفت عنده.

وتعين المحكمة عند الاقتضاء متصرفا مؤقتا لإدارة المحل التجاري، وتحدد السعر الافتتاحي المطروح للمزايدة و تضبط الشروط الأساسية التي يجب إتمام البيع على أساسها، وتعهد بإجراء البيع إلى الضابط العمومي الذي باشر تحرير دفتر الشروط.

وإذا ظهر من المفيد القيام بإجراءات النشر الاستثنائية وجب ضبطها في الحكم وإلا فيموجب أمر يصدر من رئيس المحكمة بناءا على عريضة.

ويجوز للمحكمة أن تأذن بحكمها للشخص القائم بالملاحقة، إذا لم يكن هناك دائن مقيد أو معارض وبشرط اقتطاع المصاريف الممتازة لمن له الحق فيها بأن يقبض الثمن مباشرة مقابل مجرد إيصال، سواء من طرف من الضابط العمومي القائم بالبيع أو من الراسي عليه المزاد وذلك لطرحه من دينه أو تسديدا لدينه الأصلي مع المصاريف والتعويض.

ويجب أن تبت المحكمة في الدعوى خلال شهرين من أول جلسة بموجب حكم مشمول بالنفاذ المعجل غير قابل للمعارضة وقابل للتنفيذ بالرغم من جميع طرق الطعن.

ويرفع الاستئناف خلال ثلاثين (30) يوما من تبليغه إلى الطرف المعني.

المادة 392: يجوز للبايع وللدائن المرتهن والمقيد دينهما على المحل التجاري أن يحصلوا على أمر ببيع المحل التجاري الذي يضمن الرهن وذلك بعد ثلاثين (30) يوما من الإنذار بالدفع المبلغ للمدين والحائز من الغير إن وجد، متى بقي الإنذار بدون جدوى.

ويرفع الطلب للمحكمة التي يستغل المحل التجاري في دائرة اختصاصها، ويصدر حكمها وفقا لما هو منصوص عليه في الفقرات 5 و6 و7 و8 من المادة 391 المذكورة أعلاه.

Art. 390. Le propriétaire qui poursuit la résiliation du bail de l'immeuble dans lequel s'exploite un fonds de commerce grevé d'inscriptions, doit notifier sa demande aux créanciers antérieurement inscrits, aux domiciles élus par eux dans leurs inscriptions. Le jugement ne peut intervenir qu'après un mois écoulé, depuis la notification.

La résiliation amiable du bail ne devient définitive qu'un mois après la notification qui en a été faite aux créanciers inscrits, aux domiciles élus. Pendant ce délai, tout créancier inscrit peut demander la vente du fonds de commerce aux enchères publiques, dans les formes prévues à l'article 393 ci-dessous.

Art. 391. Tout créancier qui exerce des poursuites de saisie-exécution, et le débiteur contre lequel elles sont exercées, peuvent demander, devant le tribunal dans le ressort duquel s'exploite le fonds de commerce, la vente du fonds de commerce saisi avec le matériel et les marchandises qui en dépendent.

Sur demande du créancier poursuivant, le tribunal ordonne qu'à défaut de paiement par le débiteur dans le délai imparti, la vente du fonds de commerce a lieu à la requête dudit créancier, après l'accomplissement des formalités prescrites par l'article 393 ci-dessous.

Il est fait application de l'alinéa ci-dessus si, sur l'instance introduite par le débiteur, le créancier demande à poursuivre la vente du fonds de commerce.

Si le créancier ne le demande pas, le tribunal fixe le délai dans lequel la vente du fonds de commerce doit avoir lieu à la requête du débiteur, suivant les formalités édictées par l'article 393 ci-après, et il ordonne que, faute par le débiteur d'avoir fait procéder à la vente dans ledit délai, les poursuites de saisie exécution sont reprises et continuées sur les derniers actes de la adjudication.

Il désigne, s'il y a lieu, un administrateur provisoire du fonds de commerce, fixe les mises à prix, détermine les conditions principales de la vente, commet pour y procéder l'officier public qui dresse le cahier des charges.

La publicité extraordinaire lorsqu'elle est utile, est réglée par le jugement ou, à défaut, par ordonnance du président du tribunal rendue sur requête.

Le tribunal peut, par la décision rendue, autoriser le poursuivant, s'il n'y a pas d'autre créancier inscrit ou opposant, et sauf prélèvements des frais privilégiés au profit de qui de droit, à percevoir le prix directement et sur sa simple quittance de l'officier public vendeur, ou de la part de l'adjudicataire en déduction ou jusqu'à concurrence de sa créance en principal et frais et dommage .

Le tribunal statue dans les deux mois de la première audience, par jugement non susceptible d'opposition exécutoire nonobstant toute voie de recours.

L'appel est formé dans les trente (30) jours de sa signification a partie.

Art. 392. Le vendeur et le créancier gagiste inscrits sur un fonds de commerce peuvent également faire ordonner la vente du fonds qui constitue leur gage, trente jours après sommation de payer faite au débiteur et au tiers détenteur, s'il y a lieu demeurée infructueuse.

La demande est portée devant le tribunal dans le ressort duquel s'exploite ledit fonds de commerce, lequel statue comme prévu aux alinéas 5, 6, 7 et 8 de l'article 391 ci-dessus.

المادة 393: يجب على الدائن القائم بالملاحقة أن ينذر مالك المحل التجاري والدائنين المقعدين قبل صدور الأمر بالبيع، في مقرات الإقامة المختارة منهم في قيودهم وذلك قبل خمسة عشر (15) يوما على الأقل من البيع، بالاطلاع على دفتر الشروط وبيان اعتراضاتهم أو ملاحظاتهم وحضورهم رسو المزاد إذا رغبوا في ذلك.

ويتم البيع بعد عشرة (10) أيام على الأقل من لصق الإعلانات المتضمنة اسم ولقب الشخص القائم بالملاحقة ومالك المحل التجاري مع بيان مهنة كل منهما ومقر إقامته والأمر بالبيع ومقر الإقامة المختار بمكان المحكمة التي يستغل في نطاق دائرتها المحل التجاري ومختلف عناصره التجارية ونوع أعماله التجارية. وموقعه والسعر الافتتاحي والمكان واليوم والساعة التي يحصل فيها رسو المزاد واسم ولقب الضابط العمومي المكلف بالبيع والمؤتمن على دفتر الشروط.

وتلصق هذه الإعلانات وجوبا بسعي من الضابط العمومي على الباب الرئيسي للبلدية ومقر البلدية والمحكمة التي يوجد بدائرتها المحل التجاري ومكتب الضابط العمومي المنتدب.

ينشر الإعلان في الدائرة أو الولاية التي يوجد بها المحل التجاري قبل عشرة (10) أيام من البيع في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية، فضلا عن ذلك، في جريدة يومية وطنية.

ويثبت النشر بقيد إشارة عنه في محضر البيع.

وفصل، عند الاقتضاء، رئيس المحكمة للمكان التابع للدائرة التي يجري فيها استغلال المحل التجاري في أوجه الطعن ببطان إجراءات البيع السابقة لرسو المزاد، وفي المصاريف ويجب تقديم أوجه البطلان قبل رسو المزاد بثمانية (8) أيام على الأقل تحت طائلة سقوط الحق، في القيام بها، ويصدر أمر الرئيس في نفس المهلة.

المادة 394: يجوز للمحكمة المختصة بالنظر في طلب وفاء دين مرتبط باستغلال محل تجاري إذا قضت بوجوب أداء الدين أن تأمر بموجب هذا الحكم ببيع المحل التجاري إذا طلب منها الدائن ذلك. وتصدر حكمها حسب الشروط المبينة في الفقرات 5 و6 و8 من المادة 391 المذكورة أعلاه، وتحدد المهلة التي يمكن عند انقضائها مواصلة إجراءات البيع في حالة عدم وفاء الدين.

وتطبق أحكام المادة 393 أعلاه، على البيع المقرر من المحكمة على الشكل المذكور.

المادة 395: إذا لم يقم الراسي عليه المزاد بتنفيذ شروط رسو المزاد يعاد بيع المحل التجاري عن طريق إعادة المزادة بعد إنذار غير متبوع بنتيجة، في مهلة عشرين (20) يوما وذلك وفقا للأوضاع المقررة في المادة 393 أعلاه.

ويلزم المزايد المتخلف، تجاه دائني البائع والبايع نفسه بالفارق الحاصل بين الثمن الذي تم به البيع له والثمن الحاصل من إعادة البيع عن طريق إعادة المزادة، دون أن يكون له الحق في المطالبة بالزيادة إن وجدت.

وتكون نفقات المزايدة الأولى على عاتق الراسي عليه المزاد الأول، وتحصل، عند الاقتضاء، تنفيذيا بواسطة الضابط العمومي المكلف بالبيع.

Art. 393. Le poursuivant est tenu de faire sommation au propriétaire du fonds de commerce et aux créanciers inscrits antérieurement à la décision qui a ordonné la vente, aux domiciles élus par eux dans leurs inscriptions, quinze (15) jours au moins avant la vente, de prendre communication du cahier des charges, de fournir leurs oppositions et observations et d'assister à l'adjudication, si bon leur semble.

La vente a lieu dix (10) jours au moins après l'apposition d'affiches indiquant les noms et prénoms, professions, domiciles du poursuivant et du propriétaire du fonds de commerce, la décision en vertu de laquelle on agit, une élection du domicile dans le lieu où siège le tribunal dans le ressort duquel s'exploite le fonds de commerce, les divers éléments constitutifs dudit fonds de commerce, la nature de ses opérations, sa situation, la mise à prix, les lieu, jour et heure de l'adjudication, les nom et domicile de l'officier public commis et dépositaire du cahier des charges.

Ces affiches sont obligatoirement apposées à la diligence de l'officier public à la porte principale de l'immeuble et du siège de la commune ou le fonds de commerce est situé, du tribunal dans le ressort duquel se trouve le fonds de commerce et le bureau de l'officier public commis.

L'affiche est insérée dix (10) jours avant la vente au bulletin officiel des annonces légales et, en outre, dans un journal national quotidien dans la daïra ou la wilaya dans laquelle est situé le fonds de commerce.

La publicité est constatée par une mention faite dans le procès-verbal de vente. Il est statué, s'il y a lieu, sur les moyens de nullité de la procédure de vente antérieure à l'adjudication, et sur les dépens, par le président du tribunal du lieu de la daïra ou s'exploite le fonds; ces moyens devront être opposés, à peine de déchéance, huit (8) jours au moins avant l'adjudication. L'ordonnance rendue par le président interviendra dans le même délai.

Art. 394. Le tribunal saisi de la demande en paiement d'une créance se rattachant à l'exploitation d'un fonds de commerce, peut, s'il prononce une condamnation et si le créancier le requiert, ordonner par le même jugement la vente du fonds de commerce. Il statue conformément aux dispositions des alinéas 5, 6 et 8 de l'article 391 ci-dessus et fixe le délai après lequel, à défaut de paiement, la vente peut être poursuivie.

Les dispositions de l'article 393 ci-dessus sont applicables à la vente ainsi ordonnée par le tribunal.

Art. 395. Faute par l'adjudicataire d'exécuter les clauses de l'adjudication, le fonds sera vendu à la folle enchère après sommation non suivie d'effet dans un délai de vingt jours et selon les formes prescrites par l'article 393 ci-dessus.

Le fol enchérisseur est tenu, envers les créanciers du vendeur et le vendeur lui-même, de la différence entre son prix et celui de la revente sur folle enchère, sans pouvoir réclamer l'excédent s'il y en a.

Les frais de l'adjudication première sont à la charge de l'adjudicataire initial et restent recouvrés le cas échéant sur exécutoire de l'officier public vendeur.

المادة 396: لا يجوز البيع على حدى لوحد أو لأكثر من عناصر المحل التجاري المنقل بقيود، إذا كان طلب البيع بناء على حجز تنفيذي أو بمقتضى هذا القانون إلا بعد عشرين (20) يوما على الأقل من تاريخ تبليغ الملاحقة للدائنين في محل الإقامة المختار منهم في القيود والذين أتموا تقييدهم قبل ذلك التبليغ بخمسة عشر (15) يوما على الأقل. ويمكن خلال مهلة العشرين (20) يوما المذكورة لكل دائن مقيد حل أجل دينه أو لم يحل، أن يرفع دعوى على المعنيين أمام المحكمة التي يستغل في دائرة اختصاصها المحل التجاري ويطلب فيها الشروع في بيع جميع عناصر المحل التجاري بناء على طلب القائم بالتنفيذ أو بناء على عريضته وذلك وفقا للأحكام المبينة في المواد 391 و392 و393 أعلاه.

ويحصل بيع المعدات والبضائع مع المحل التجاري في وقت واحد، بالأثمان الأساسية المتميزة أو بأثمان متميزة إذا ورد بدفتر الشروط ما يوجب على الراسي عليه المزاد تسلمها بالثمن الذي يقدره الخبراء.

ويجب تقدير الثمن بالنسبة لمختلف عناصر المحل التجاري التي لم تشملها الامتيازات المقيدة.

المادة 397: لا تقبل أية زيادة على المزايدة إذا حصل البيع حسب الأوضاع المقررة في المواد 351 ومن 391 إلى 394 و 396 و399 من هذا القانون.

المادة 398: يتبع امتياز البائع والدائن المرتهن المحل التجاري تحت أي يد كان.

إذا لم يحصل بيع المحل التجاري بالمزايدة العلنية طبقا للمواد من 391 إلى 394 و396 و399 و406 و407 من هذا القانون، يجب على المشتري الذي يرغب في اتقاء ملاحقات الدائنين المقيد أن يبلغهم جميعا في محل إقامتهم المختار، وذلك تحت طائلة سقوط الحق، وقبل الملاحقة أو خلال ثلاثين (30) يوما من الإنذار بالدفع المبلغ له البيانات الآتية:

- 1- اسم البائع ولقبه وموطنه مع بيان المحل التجاري بدقة والثمن باستثناء المعدات والبضائع أو ذكر القيمة المقدرة للمحل التجاري في حالة انتقال ملكيته بدون عوض أو بالمبادلة أو الاسترجاع، دون تحديد الثمن، والتكاليف والنفقات والمصاريف التي دفعها المشتري،
- 2- جدول يحتوي على ثلاثة أعمدة يتضمن كل منها ما يلي:

الأول: تاريخ البيوع أو الرهون الحيازية السابقة والقيود المسجلة،

الثاني: اسم ولقب الدائنين المقيد وموطن كل منهم،

الثالث: مبلغ الديون المقيدة مع التصريح بأنه مستعد لوفاء الديون المقيدة حالا في حدود ثمنها بدون تمييز بين الديون المستحقة وغير المستحقة.

ويجب أن يتضمن الإنذار اختيار محل الإقامة في دائرة اختصاص المحكمة التي يكون المحل التجاري تابعا لها.

وإذا شمل عقد الشراء الذي أحرز عليه المالك الجديد عناصر مختلفة لمحل تجاري، منها ما هو منقل بقيود ومنها ما هو غير منقل بقيود، وكانت موجودة بدائرة محكمة واحدة أم لا ووقع بيعها جملة ويثمن واحد أو بأثمان مختلفة، فيجب ذكر ثمن كل عنصر منها في التبليغ وعلى وجه التفصيل إذا كان له محل مع القيمة الإجمالية المدرجة في العقد.

Art. 396. Il n'est procédé à la vente séparée d'un ou de éléments d'un fonds de commerce grevé d'inscriptions, poursuivie soit sur saisie exécution, soit en vertu du présent code que vingt jours au moins après la notification de la poursuite aux créanciers qui se seront inscrits quinze jours au moins avant ladite notification aux domiciles élus par eux dans leurs inscriptions. Pendant ce délai de vingt jours, tout créancier inscrit, que sa créance soit ou non échue, peut assigner les intéressés devant le tribunal dans le ressort duquel s'exploite le fonds de commerce pour demander qu'il soit procédé à la vente de tous les éléments du fonds, à la requête du poursuivant ou à sa propre requête dans les termes et conformément aux dispositions des articles 391, 392 et 393 ci-dessus.

Le matériel et les marchandises seront vendus en même temps que le fonds de commerce sur des mises à prix distinctes ou moyennant des prix distincts si le cahier des charges oblige l'adjudicataire à les prendre à dire d'experts.

Il y aura lieu à ventilation du prix pour les éléments du fonds non grevés des privilèges inscrits.

Art. 397. - Aucune surenchère n'est admise lorsque la vente a eu lieu dans les formes prescrites par les articles 351, de 391 à 394, 396 et 399 de cette loi.

Art. 398. Les privilèges du vendeur et du créancier gagiste suivent le fonds de commerce en quelques mains qu'il passe.

Lorsque la vente du fonds de commerce n'a pas eu lieu aux enchères publiques conformément aux articles 391 à 394, 396, 399, 406 et 407 de la présente loi, l'acquéreur qui veut se garantir des poursuites des créanciers inscrits est tenu, à peine de déchéance, avant la poursuite ou dans les trente (30) jours de la sommation de payer à lui faite, de notifier à tous les créanciers inscrits à leurs domicile dans leurs inscriptions :

- 1- les noms, prénoms et domicile du vendeur, la désignation précise du fonds, le prix, non compris le matériel et les marchandises, ou l'évaluation du fonds en cas de transmission à titre gratuit, par voie d'échange ou de reprise, sans fixation de prix, les charges, les frais légaux et couts exposés par l'acquéreur,
- 2- un tableau sur trois colonnes contenant :
 - la première : la date des ventes ou nantissements antérieurs et des inscriptions prises ;
 - la seconde : les noms, prénoms et domiciles des créanciers inscrits ;
 - la troisième : le montant des créances inscrites, avec déclaration qu'il est prêt à s'acquitter sur le champ des dettes inscrites jusqu'à concurrence de son prix sans distinction entre les dettes exigibles et celles non exigibles.

La sommation contient élection du domicile dans le ressort territorial du tribunal du lieu d'implantation du fonds de commerce.

Dans le cas où l'acte d'achat du nouveau propriétaire comprendrait divers éléments d'un fonds de commerce, les uns grevés d'inscriptions, d'autres non grevés, situés ou non dans le ressort d'un même tribunal, sont vendus pour un seul et même prix ou pour des prix distincts, le prix de chaque élément est obligatoirement déclaré dans la notification, par ventilation, s'il y a lieu, avec la valeur totale exprimée dans l'acte.

المادة 399: يجوز لكل دائن مقيد على محل تجاري في حالة عدم تطبيق المادة 397 المذكورة أعلاه، أن يطلب طرح هذا المحل للبيع بالمزايدة العلنية على أن يعرض رفع ثمنه الأصلي بمقدار العشر ما عدا المعدات والبضائع وان يدفع ضمانا عنه لدفع أثمان التكاليف أو أن يثبت أن له القدرة الكافية على الدفع.

ويوقع هذا الطلب من الدائن ويجب تحت طائلة سقوط الحق، تبليغه للمشتري وللمدين المالك السابق في أجل خمسة عشر (15) يوما من التبليغات، مع التكاليف بالحضور أمام محكمة موقع المحل التجاري، وذلك للبت، في حالة النزاع في حالة تجديد المزايد بالمزايدة، وفي قبول الضامن أو ملاءة المزايد بالمزايدة، ثم الأمر بالشروع في المزايدات العلنية للمحل التجاري مع المعدات أو البضائع التابعة له وإلزام المشتري المزايد عليه باطلاع الضابط العمومي المكلف بالبيع على عقد الإيجار أو عقد التنازل عنه. ولا يجوز تمديد مهلة الخمسة عشر (15) يوما بسبب المسافة التي تفصل بين الموطن المختار والموطن الحقيقي للدائنين المقيدين.

المادة 400: يصبح المشتري متصرفا حارسا بحكم القانون على المحل التجاري إذا كان في حيازته وذلك من تاريخ التبليغ بإعادة البيع بالمزايدة. ولا يمكنه حينئذ مباشرة سوى أعمال الإدارة، على أنه يمكنه أن يطلب بموجب دعوى أمام المحكمة أو أمام قاضي الأمور المستعجلة حسب الأحوال في كل مرحلة من مراحل الدعوى، تعيين متصرف آخر، ويجوز لكل دائن أن يقوم بتقديم مثل هذا الطلب.

المادة 401: يحق لكل دائن مقيد أو معارض عند تبليغ إعادة البيع بالمزايدة العمل على الحلول محل المزايد بالمزايدة في المزايدة ومواصلة الإجراءات إذا لم يتابع هذا الأخير دعواه خلال شهر من إعادة البيع بالمزايدة.

ولا يسمح للمزايد بالزيادة وان دفع مبلغ المزايدة أن يحول دون رسو المزايد العلني بتنازله عن البيع إلا إذا وافقه جميع الدائنين المقيدين.

المادة 402: على المزايد بالزيادة أن يتم الأشكال الإجرائية للبيع وإذا لم يفعل فيحق لكل دائن مقيد أو مشتري القيام بذلك، على نفقة ومسؤولية وتبعية المزايد بالزيادة ويبقى ضمانه ساريا على حسب القواعد المقررة في المواد 391 الفقرات من 5 إلى 8 و392 و393 و396 الفقرة 3 أعلاه.

المادة 403: إذا لم تحصل أية مزايدة يصبح الدائن المزايد بالزيادة هو الراسي عليه المزايد.

يتعين على الراسي عليه المزايد أن يتسلم المعدات والبضائع الموجودة بالمحل التجاري عند حيازته له بالثمن المحدد على أساس الخبرة الرضائية أو القضائية بحضور كل من المشتري المزايد عليه وبائعه والراسي عليه المزايد.

ويكون ملزما زيادة على مبلغ رسو المزايد أن يسدد للمشتري الذي انتزعت منه الحيازة، النفقات والمصاريف القانونية لعقد شرائه مع مصاريف التبليغات والقيود والنشر المشار إليها في المواد 349 و350 و363 و375 ومن 382 إلى 385 أعلاه ولمن كان لهم الحق فيها للتوصل لإعادة البيع.

المادة 404: تسري المادة 395 المذكورة أعلاه على البيع ورسو المزايد بالنسبة للمزايد بالزيادة.

المادة 405: يكون للمشتري المزايد عليه الذي رست عليه المزايدة إثر إعادة البيع، الحق في الرجوع على البائع لاسترداد ما زاد عن الثمن المحدد في عقد البيع والمطالبة بالتعويض عند الاقتضاء.

Art. 399. Tout créancier inscrit sur un fonds de commerce peut, lorsque l'article 397 ci-dessus n'est pas appliqué, requérir sa mise aux enchères publiques, en offrant de porter le prix principal, non compris le matériel et les marchandises, à un dixième en sus et de donner caution pour le paiement des prix et charges ou de justifier de solvabilité suffisante.

Cette requête, signée du créancier, doit être à peine de déchéance, signifiée à l'acquéreur et au débiteur précédent propriétaire sous quinzaine des notifications, avec citation devant le tribunal de la situation du fonds pour voir statuer, en cas de contestation, sur la validité de la surenchère, sur l'admissibilité de la caution ou la solvabilité du surenchérisseur, et voir ordonner qu'il sera procédé à la mise aux enchères publiques du fonds de commerce avec le matériel et les marchandises qui en dépendent et que l'acquéreur surenchéri sera tenu de communiquer son titre et l'acte de bail ou de cession de bail à l'officier public commis. Le délai de quinze jours ci-dessus n'est pas susceptible d'augmentation en raison de la distance entre le domicile élu et le domicile réel des créanciers inscrits.

Art. 400. A partir de la signification de la surenchère, l'acquéreur, s'il est rentré en possession du fonds, en est de droit administrateur séquestre et ne pourra plus accomplir que des actes d'administration. Toutefois, il peut demander par une action en fond au tribunal ou au juge des référés suivant les cas, à tout moment de la procédure la nomination d'un autre administrateur ; cette demande peut également être formée par tout créancier.

Art. 401. - Lorsqu'une surenchère a été notifiée, chacun des créanciers inscrits ou opposants a le droit de se faire subroger à la poursuite, si le surenchérisseur ne donne pas suite à l'action dans le mois de la surenchère.

Le surenchérisseur ne peut, même en payant le montant de la soumission, empêcher par un désistement l'adjudication publique, si ce n'est du consentement de tous les créanciers inscrits.

Art. 402. - Les formalités de la procédure et de la vente sont accomplies à la diligence du surenchérisseur et à son défaut, de tout créancier inscrit ou de l'acquéreur aux frais risques et périls du surenchérisseur et sa caution restant engagée selon les règles, prévu par les articles 391, alinéas 5 à 8, 392, 393 et 396alinéa 3 ci-dessus.

Art. 403. A défaut d'enchère, le créancier surenchérisseur est déclaré adjudicataire. L'adjudicataire est tenu de prendre le matériel et les marchandises existant dans le fonds de commerce au moment de sa prise de possession aux prix fixés par une expertise amiable ou judiciaire, contradictoirement entre l'acquéreur surenchéri, son vendeur et l'adjudicataire.

Il est tenu, au-delà de son prix d'adjudication, de rembourser à l'acquéreur dépossédé les frais légaux et couts de son contrat d'acquisition, ceux des notifications, d'inscriptions et de publicité prévus par les articles 349, 350, 363, 375, de 382 à 285 ci-dessus, et à qui de droit ceux faits pour parvenir à la revente.

Art. 404. - L'article 395ci-dessus est applicable à la vente et à l'adjudication sur surenchère.

Art. 405. L'acquéreur surenchéri, qui se rend adjudicataire par suite de la revente sur surenchère, a son recours tel que de droit contre le vendeur pour le remboursement de ce qui excède le prix fixé par l'acte de vente et demander des dommages s'il y a lieu.

الفصل الرابع التوزيع القضائي للثمن

المادة 406: إذا حدد ثمن البيع نهائياً سواء كانت هناك مزايدة بالزيادة أم لا وفي حالة عدم حصول اتفاق بين الدائنين للقيام بالتوزيع بالطريقة الودية فإن إجراء التوزيع يتم طبقاً للقواعد المبينة في المواد من 790 إلى 799 من القانون الإجراءات المدنية والإدارية.

المادة 407: يجب على المشتري في الحالة المذكورة أعلاه، أن يلتزم بناء على إنذار أي دائن، وعند انقضاء مهلة خمسة عشر (15) يوماً من تاريخ تبليغ الإنذار، أن يودع لدى أمانة ضبط المحكمة المختصة نسخة من إثبات الإيداع والمعارضات المبلغة له وكشفاً بالقيود الواردة على المحل التجاري.

الفصل الخامس

الإجراءات المتعلقة بتسجيل الامتياز الناتج عن بيع محل تجاري،
أو رهنه الحيازي في المركز الوطني للسجل التجاري

المادة 408: يعطى لكل الأوراق المشار إليها في المادتين 364 و365 أعلاه وكذلك كل الأوراق الأخرى المقدمة إلى المركز الوطني للسجل التجاري، رقم إيداع عند تقديمها.

وتسجل هذه الوثائق في دفتر ذي أرومة يسلم منه وصل مستخرج من الدفتر المذكور يتضمن ما يلي:

1- رقم الإيداع، يدرج على الوثائق طبقاً لما هو مبين في الفقرة الأولى أعلاه،

2- تاريخ إيداع الوثائق،

3- عدد ونوع هذه الوثائق مع بيان الهدف من الإيداع،

4- ألقاب وأسماء الأطراف،

5- نوع المحل التجاري ومقره.

يمضي ويؤرخ الوصل من مأمور السجل التجاري الذي يقوم بتسليمه مقابل الوثيقة المتضمنة ما يثبت بان الامتياز قد تحقق طبقاً للمادة 367 أعلاه.

ويوقع على الصفحة الأولى والأخيرة من الدفتر كما ترقم ويوقع باختصار على كافة صفحاته من طرف رئيس المحكمة، ويجري قفله كل يوم.

المادة 409: يتعين على مأموري السجل التجاري المشار إليهم أعلاه، في إطار تنفيذ أحكام المواد 362 و363 و367 و375 إلى 382 و386 أعلاها أن يقوموا بحزم وجمع جداول تسجيل الامتياز الناتج عن عقد الرهن الحيازي للمحل التجاري.

كما يتعين عليهم أن يحتفظوا بفهرس أبجدي بأسماء وألقاب المدينين مع بيان أرقام القيد التي تخصهم.

وتقدم الورقة التي تثبت عليها الجداول، من قبل مأموري السجل التجاري، على نفقة من يطلبها.

Chapitre IV

De la distribution judiciaire du prix

Art. 406. Lorsque le prix de la vente est définitivement fixé, qu'il y ait eu ou non surenchère et, à défaut d'entente entre les créanciers pour une distribution amiable, il sera procédé conformément aux règles édictées par les articles 790 à 799 du code de procédure civile et administrative

Art. 407. Dans ce cas, l'acquéreur est tenu sur sommation de tout créancier et, à l'expiration d'un délai d'une quinzaine à dater de la notification de celle-ci de déposer au greffe du tribunal compétent un duplicata du justificatif de sa consignation, les oppositions qui lui ont été notifiées et un relevé des inscriptions grevant le fonds.

Chapitre V

Formalités relatives à l'inscription au centre national du registre de commerce du privilège résultant de la vente ou du nantissement d'un fonds de commerce

Art. 408. Les pièces mentionnées aux articles 364 et 365 ci-dessus et toutes autres pièces produites au centre national de registre de commerce reçoivent un numéro d'entrée au moment de leur production.

Ces pièces sont enregistrées sur un registre à souches, et il est délivré un récépissé extrait dudit registre et mentionnant :

- 1- le numéro d'entrée apposée sur les pièces conformément au 1er alinéa ci-dessus ;
- 2- la date du dépôt des pièces;
- 3- le nombre et la nature de ces pièces avec l'indication du but dans lequel le dépôt a été fait;
- 4- les noms et prénoms des parties;
- 5- la nature et le siège du fonds de commerce.

Le récépissé est daté et signé par le préposé au registre de commerce qu'il délivre contre remise de la pièce portant, conformément à l'article 367 ci-dessus, la certification que l'inscription du privilège a été effectuée.

Le registre est signé par première et dernière feuille, coté et paraphé en tous ses feuillets par le président du tribunal et arrêté chaque jour.

Art. 409. Les préposés au registre de commerce ci-dessus mentionnés sont tenus, pour l'exécution des dispositions articles 362, 363, 367, 375 à 382 et 386 ci-dessus d'enligner et de relier les bordereaux d'inscription du privilège résultant du contrat de nantissement d'un fonds de commerce.

Ils tiennent un fichier alphabétique des noms et prénoms des débiteurs avec l'indication des numéros des inscriptions les concernant.

Le papier sur lequel sont établis les bordereaux est fourni par les préposés du registre de commerce aux frais des requérants.

المادة 410: يثبت إيداع عقد البيع أو الرهن الحيازي للمحل التجاري المنصوص عليه في المادتين 364 و365 أعلاه في دفتر خاص ممسوك من طرف مأمور السجل التجاري.

يقسم هذا الدفتر إلى عمودين:

- يشتمل العمود الأول على رقم ترتيبي للدفتر،
- ويسجل في العمود الثاني محضر الإيداع يتضمن تاريخ الإيداع، وبيان تاريخ وكلفة تسجيل العقد ورقم وروده ونوعه وبيان اسم ولقب الدائن والمدين أو البائع والمشتري ونوع المحل التجاري وعنوانه.

ويوقع مأمورو السجل التجاري على هذا المحضر.

وبعد إتمام دفتر الإيداع بالفهرس الأبجدي وأسماء وألقاب المدينين أو البائعين يرقم ويوقع عليه باختصار ثم يقفل كما هو مبين في المادة 408 أعلاه.

المادة 411: يتم التصريح بالدين في الموطن المختار تنفيذا للمادة 383 من هذا القانون في نسختين تتضمن كل منهما التاريخ الذي تم فيه التصريح، واسم ولقب المصريح، واسم ولقب وعنوان المدين مع بيان نوع ومقر المحل التجاري الذي يملكه المدين، ومبلغ الدين وبيان مقدار حصة المحل التجاري المقدمة كحصة للشركة التي يجب بيان نوعها ومقرها، وعند الاقتضاء تاريخ ورقم تسجيل عقد إنشاء هذه الشركة وكذلك تاريخ إيداعه بالمركز الوطني للسجل التجاري المختص.

وترفق إحدى النسختين بالعقد المثبت للحصة وتسلم النسخة الثانية للمصرح بعد التأشير عليها من طرف محرر العقد، لتكون بمثابة إيصال له.

المادة 412: تعرض على رئيس المحكمة المختصة إقليميا في شهر ديسمبر من كل سنة، الدفاتر المنصوص عليها في هذا الفصل، وبعد مراجعة محتواها والتأكد من أن القيد قد اتبع على وجه الدقة، يصادق عليها في ذيل آخر قيد.

الفصل السادس

إجراءات القيد والبيانات الخاصة

بالمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية

المادة 413: يتم إجراء القيد والبيانات طبقا للتشريع الساري المفعول إذا كانت البيوع أو التنازلات أو الرهون المتعلقة بالمحلات التجارية تشتمل على حق من حقوق الملكية الصناعية لاسيما العلامات أو الرسوم أو النماذج الصناعية.

المادة 414: تحدد طبقا للتنظيم المعمول به المصاريف المستحقة للمركز الوطني للسجل التجاري لإتمام الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون.

الفصل السابع

أحكام مختلفة

المادة 415: لا يجوز أن يتدخل بطريق مباشر أو غير مباشر ولو بالتبعية كسماسرة أو وسطاء أو مستشارين مهنيين في التنازلات والرهن المتعلقة بالمحلات التجارية كما لا يجوز لهم أن يكونوا تحت أي اسم كان مودعين لأثمان بيع المحلات التجارية:

Art. 410. Le dépôt des actes de vente ou de nantissement de fonds de commerce prescrit par les articles 364 et 365 ci-dessus est constaté sur un registre spécial tenu par le préposé du registre de commerce.

Ce registre est divisé en deux colonnes :

- la première contient le numéro d'ordre du registre,
- dans la seconde colonne est inscrit le procès-verbal de dépôt contenant la date à laquelle il a été fait, la mention, la date et le coût de l'enregistrement de l'acte, son numéro d'entrée, sa nature, l'indication du nom et prénom du créancier et du débiteur ou du vendeur et de l'acheteur, la nature et l'adresse du fonds de commerce.

Ce procès-verbal est signé par les préposés au registre de commerce.

Le registre de dépôt, complété par un répertoire alphabétique des noms et prénoms des débiteurs ou vendeurs est coté, paraphé et arrêté comme prévu à l'article 408 ci-dessus.

Art. 411. - La déclaration de créance faite au domicile élu en exécution de l'article 383 du présent code, est établie en deux exemplaires mentionnant la date à laquelle elle est faite, le nom et prénom du déclarant, le nom et prénom et l'adresse du débiteur avec indication de la nature et du siège du fonds de commerce dont est propriétaire ce dernier, le montant de la créance, l'indication de l'apport du fonds de commerce à une société dont la nature et le siège doivent être déterminés, la date et le numéro d'inscription, de l'acte de constitution de ladite société, ainsi que la date du dépôt au centre national du registre de commerce dont relève celui-ci.

L'un des exemplaires est annexé à l'acte constatant l'apport ; le second est visé par le rédacteur de l'acte et remis au déclarant pour lui servir de récépissé.

Art. 412. Chaque année, au mois de décembre, le président du tribunal se fait présenter les registres prévus par le présent chapitre ; il en vérifie la tenue, s'assure que les prescriptions ont été rigoureusement suivies et en donne attestation au pied de la dernière inscription.

Chapitre VI

Formalités des inscriptions et mentions à l'Institut national algérien de propriété industrielle

Art. 413. Lorsque les ventes ou cessions ou nantissements de fonds de commerce comprennent l'un des droits de la propriété industrielle notamment des marques et des dessins ou modèles industriels il est procédé conformément à la législation en vigueur.

Art. 414. Les frais dus au centre national du registre de commerce pour l'accomplissement des formalités prévues au présent code sont déterminés conformément à la réglementation en vigueur.

Chapitre VII

Dispositions diverses

Art. 415. - Ne peuvent intervenir ni directement ni indirectement, même à titre de préposés, comme courtiers, intermédiaires, conseils professionnels dans les cessions et nantissements de fonds de commerce, et ne peuvent être, à un titre quelconque, dépositaires des prix de vente des fonds de commerce :

- الأشخاص المحكوم عليهم بجريمة من أجل جرائم التفتيس أو السرقة أو خيانة الأمانة أو النصب أو جريمة الاختلاس المرتكبة من طرف مودع عمومي أو جرائم ابتزاز الأموال أو التوقيع أو القيم أو جريمة إصدار شيك بدون رصيد بسوء نية أو جريمة المساس بمصداقية الدولة أو جريمة اليمين الكاذبة أو الشهادة الكاذبة أو تحريض شاهد أو المحاولة أو الاشتراك في إحدى الجرائم أو الجنح المشار إليها أعلاه،
- المفلسون الذين لم يرد لهم اعتبارهم.

المادة 416: يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز 100.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من يخالف المنع المنصوص عليه في المادة السابقة.
وتضاعف العقوبة في حالة العود.

الفصل الثامن

الرهن الحيازي للأدوات والمعدات ووسائل التجهيز

المادة 417: يجوز أن يكون دفع ثمن اقتناء الأدوات ومعدات ووسائل التجهيز المهنية مضمونا سواء بالنسبة للبائع أو بالنسبة للمقرض الذي يقدم المال اللازم لتسديده للبائع بالرهن الحيازي المحدود للأدوات أو المعدات المقتناة على الشكل المذكور.

وإذا كانت للمشتري صفة التاجر، فإن الرهن الحيازي يخضع للأحكام أدناه وللقواعد المتعلقة ببيع المحلات التجارية ورهنها الحيازي، وللنصوص ذات الصلة دون أن يشتمل وجوبا على العناصر الأساسية للمحل التجاري.

أما إذا لم تكن للمشتري صفة التاجر فإن الرهن الحيازي يخضع لأحكام المادة 432 أدناه.

المادة 418: يبرم الرهن الحيازي بموجب عقد عرفي مسجل أو رسمي مقابل رسم محدد، وفي مهلة أقصاها شهر واحد ابتداء من تاريخ تسليم معدات ووسائل التجهيز في نفس المكان الذي يتم تركيبها فيه.
فإذا وقع للبائع، اعتبر حاصلا بموجب عقد البيع.

وإذا وقع للمقرض الذي يقوم بتقديم الأموال اللازمة لدفعها للبائع، اعتبر الرهن الحيازي حاصلا بموجب عقد القرض.

ويجب أن يشار في العقد تحت طائلة البطلان، على أن المال المؤدى من القرض يهدف لضمان وفاء ثمن الأموال المكتسبة.

كما يجب أن تذكر في العقد الأموال المكتسبة مع وصف كل منها على وجه الدقة بحيث يمكن تمييزها عن الأموال الأخرى من نفس النوع والمملوكة للمؤسسة. كما يجب أن يشار أيضا في العقد إلى المكان الذي توجد به الأموال على وجه ثابت أو في حالة العكس بيان أنه يمكن نقلها منه.

ويأخذ حكم مقرضي النقود الكفلاء الذين يتدخلون عن طريق الضمان أو التظهير في منح قروض التجهيز. ويحل هؤلاء الأشخاص بقوة القانون محل الدائنين وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص الذين يقومون بالتظهير أو الخصم أو بضمان أو قبول الآثار التي تنشأ عن هذه الديون.

المادة 419: يجب أن يقيد الرهن الحيازي، طبقا للشروط الواردة في المادتين 386 و387 أعلاه وفي مهلة ثلاثين (30) يوما من تاريخ العقد المنشئ للرهن الحيازي، وإلا كان قابلا للإبطال.

- les personnes condamnées pour crime, de banqueroute, vol, abus de confiance, escroquerie, soustraction commis par dépositaire public, extorsion de fonds ou de signature, de valeur, émission de mauvaise foi de chèque sans provision, atteinte à la crédibilité de l'Etat, faux serment, faux témoignage, subornation de témoin ou pour tentative ou complicité d'un des crimes ou délits ci-dessus visés;
- les faillis non réhabilités.

Art. 416. Est puni d'un emprisonnement de deux mois à six mois et d'une amende qui ne pourra excéder 100.000 DA, ou de l'une de ces deux peines seulement, toute personne ayant enfreint a l'interdiction prononcée à l'article précédent.

En cas de récidive, les peines seront portées au double.

Chapitre VIII

Du nantissement de l'outillage et du matériel et des équipements

Art. 417. Le paiement du prix d'acquisition de l'outillage et du matériel est des équipements professionnels, peut être garanti soit vis-à-vis du vendeur soit vis-à-vis du prêteur qui avance les fonds nécessaires au paiement du vendeur, par nantissement restreint à l'outillage ou au matériel ainsi acquis.

Si l'acquéreur a la qualité de commerçant, ce nantissement est soumis sous réserve des dispositions ci-après, aux règles relatives à la vente et au nantissement des fonds de commerce et par les textes subséquents, sans qu'il ne soit nécessaire d'y comprendre les éléments essentiels du fonds.

Si l'acquéreur n'a pas la qualité de commerçant, le nantissement est soumis aux dispositions de l'article 432 ci-après.

Art. 418. Le nantissement est consenti au moyen d'un acte authentique ou sous seing privé enregistré au droit fixé et dans le délai d'un mois à compter de la date de la remise de l'outillage et du matériel d'équipement dans le même lieu où ils seront montés.

Lorsqu'il est consenti au vendeur, il est donné dans l'acte de vente.

Lorsqu'il est consenti au prêteur qui avance les fonds nécessaires au paiement du vendeur, le nantissement est donné dans l'acte de prêt.

Cet acte doit mentionner, a peine de nullité, que les deniers versés par le prêteur ont pour objet d'assurer le paiement du prix des biens acquis.

Les biens acquis doivent être énumérés dans l'acte et chacun d'eux doit être décrit d'une façon précise, afin de l'individualiser par rapport aux autres biens de même nature appartenant à l'entreprise. L'acte indique également le lieu où les biens ont leur attache fixe ou mentionne, au cas contraire qu'ils sont susceptible d'être déplacés.

Sont assimilées aux prêteurs de deniers les cautions qui interviennent par aval ou endossement dans l'octroi des crédits d'équipement. Ces personnes sont subrogées de plein droit aux créanciers. Il en est de même des personnes qui endossent, escomptent, avalisent ou acceptent les effets créés en représentation desdits crédits.

Art. 419. Le nantissement doit être inscrit dans les conditions requises par les articles 386 et 387 ci-dessus et dans un délai de trente (30) jours à compter de la date de l'acte constitutif du nantissement ; sous peine de nullité.

المادة 420: يجوز طبقاً لهذا الفصل وبطلب من المستفيد من الرهن الحيازي أن توضع على الأموال المرهونة حيازياً قطعة أساسية وبصفة بارزة فوق لوحة مثبتة فيها تتضمن مكان وتاريخ ورقم قيد الامتياز المثقلة به.

ولا يجوز للمدين أن يقوم بالمعارضة في هذا التدبير وإلا تعرض لنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة 433 أذاً هو لا يجوز أن تكون العلامات الموضوعة على هذا النحو معرضة للهلاك أو الانتزاع أو إخفاء المعالم قبل انقضاء امتياز الدائن المرتهن أو شطبها.

المادة 421: يجب أن يؤشر في هامش القيد على كل حلول اتفاقي يتعلق بالاستفادة من الرهن الحيازي خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ العقد الرسمي أو العرفي المثبت لهذا الحل وذلك بناءً على تسليم نسخة أو أصل هذا العقد إلى مأموري السجل التجاري.

وتتم تسوية النزاعات التي قد تنشأ بين أصحاب القيود المتتابعة طبقاً للمادة 265 من القانون المدني.

المادة 422: تحول فائدة الرهن الحيازي بقوة القانون وطبقاً للمادة 243 من القانون المدني إلى الحاملين المتعاقبين للسندات المضمونة سواء كانت قد وقعت أو قبلت لأمر البائع أو المقرض الذي قدم كلا أو بعضاً من الثمن أو كانت هذه السندات تمثل على العموم تداول الدين المرهون بوجه صحيح، وفقاً لأحكام هذا القانون.

إذا أنشئت عدة سندات لتمثيل الدين فإن الامتياز المتعلق بهذا الأخير يعود ممارسته إلى المتتبع الأول لفائدة كل الدائنين وبالنسبة لكل الدين.

المادة 423: يجب على المدين الذي يرغب في البيع الاختياري لكل أو جزء من الأموال المثقلة بالديون أن يطلب، إذا وقع ذلك قبل دفع المستحق من المبالغ المضمونة طبقاً لهذا القانون، الموافقة المسبقة من الدائن المرتهن، وخلاف ذلك، الإذن من قاضي الأمور المستعجلة للمحكمة التي تفصل في أول وآخر درجة وإلا تعرض للعقوبات المنصوص عليها في المادة 433 من هذا القانون. يتمتع الدائن المرتهن أو من يحل محله بحق التمتع المنصوص عليه في المادة 398 أعلاه لممارسة الامتياز الناتج عن الرهن وذلك إذا توفرت شروط النشر المطلوبة في هذا القانون ووضعت اللوحة على الأموال المثقلة بالدين وذلك طبقاً للمادة 420 المشار إليها أعلاه.

المادة 424: يظل امتياز الدائن المرتهن سارياً طبقاً لهذا القانون إذا أصبح المال المحمل بالامتياز مالا ثابتاً بالتخصيص.

المادة 425: يمارس امتياز الدائن المرتهن طبقاً لهذا القانون على الأموال المثقلة بالأفضلية على كل الامتيازات الأخرى باستثناء ما يلي:

- 1- امتياز الخزينة،
- 2- امتياز المصاريف القضائية،
- 3- امتياز المصاريف التي تنفق للمحافظة على الشيء،
- 4 - الامتياز الممنوح للأجراء بموجب النصوص السارية المفعول.

Art. 420. - Les biens donnés en nantissement par application du présent chapitre peuvent, en outre, à la requête du bénéficiaire du nantissement, être revêtus sur une pièce essentielle et d'une manière apparente, d'une plaque fixée à demeure indiquant le lieu, la date et le numéro d'inscription du privilège dont ils sont grevés.

Sous peine des sanctions prévues à l'article 433 ci-dessous a l'interdiction prononcée à l'article précédent, le débiteur ne peut faire obstacle à cette apposition, et les marques ainsi apposées ne peuvent être détruites, retirées ou recouvertes avant l'extinction ou la radiation du privilège du créancier nanti.

Art. 421. Toute subrogation conventionnelle dans le bénéfice du nantissement doit être mentionnée en marge de l'inscription dans les trente (30) jours de l'acte authentique ou sous seing privé qui la constate, sur remise au préposé du registre de commerce d'une expédition ou d'un original dudit acte.

Les conflits qui peuvent naître entre les titulaires d'inscriptions successives, sont réglés conformément à l'article 265 du code civil.

Art. 422. Le bénéfice du nantissement est transmis de plein droit conformément à l'article 243 du code civil aux porteurs successifs des effets qu'il garantit, soit que ces effets aient été souscrits ou acceptés à l'ordre du vendeur ou du prêteur ayant fourni tout ou partie du prix, soit plus généralement qu'ils représentent la mobilisation d'une créance valablement gagée suivant les dispositions du présent code.

Si plusieurs effets sont créés pour représenter la créance, le privilège attaché à celle-ci est exercé par le premier poursuivant au profit de tous les créanciers et toute la créance.

Art. 423. Sous peine des sanctions prévues à l'article 433 ci-dessous, le débiteur qui, avant paiement du remboursement des sommes garanties conformément au présent code, veut vendre à l'amiable tout ou partie des biens grevés, doit solliciter le consentement préalable du créancier nanti, et à défaut, l'autorisation du juge des référés du tribunal statuant en dernier ressort.

Lorsqu'il a été satisfait aux exigences de publicité requises par le présent code et que les biens grevés ont été revêtus d'une plaque conformément à l'article 420 ci-dessus, le créancier nanti, ou ses subrogés disposent pour l'exercice du privilège résultant du nantissement, du droit de suite prévu à l'article 398 ci-dessus.

Art. 424. - Le privilège du créancier nanti en application du présent code subsiste si le bien qui est grevé devient immeuble par destination.

Art. 425. - Le privilège du créancier nanti en application du présent code s'exerce sur les biens grevés par préférence à tous autres privilèges, à l'exception :

- 1- du privilège du trésor ;
- 2- du privilège des frais de justice ;
- 3- du privilège des frais faits pour la conservation de la chose ;
- 4- du privilège accordé aux salariés par les textes en vigueur.

يمارس حق الامتياز خصوصا ضد كل دائن مرتهن ويمارس بالأفضلية على امتياز بائع المحل التجاري الذي يخصص لاستغلاله المال المثقل بالامتياز، كما يمارس أيضا بالأفضلية على الدائن المرتهن والمزود بمجموع المحل التجاري المذكور.

غير انه لكي يمكن الاحتجاج بالامتياز قبل الدائن المرتهن وبائع المحل التجاري والدائن المرتهن رسميا على مجموع المحل التجاري المذكور أعلاه والمقدين مسبقا، فانه يجب على المنتفع بالرهن الحيازي المبرم طبقا لهذا القانون أن يبلغ الدائنين بواسطة عقد غير قضائي نسخة من العقد المثبت للرهن الحيازي.

ويجب أن يتم هذا التبليغ تحت طائلة البطلان خلال شهرين من إبرام عقد الرهن الحيازي.

المادة 426: يخضع امتياز الدائن المرتهن، مع مراعاة الاستثناءات المقررة في هذا القانون، لأحكام الفصل الثالث المتعلق بالبيع والرهن الحيازي للمحلات التجارية فيما يخص إجراءات القيد وحقوق الدائنين في حالة انتقال المحل التجاري وحقوق مؤجر العقار وتطهير الامتيازات المذكورة وإجراءات رفع الاعتراض.

المادة 427: القيد يحفظ الامتياز لمدة خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ تسجيله النهائي.

وينتهي أثر هذا القيد إذا لم يجدد قبل انقضاء المهلة المذكورة أعلاه، ويمكن تجديده مرتين.

المادة 428: يجب أن يتضمن بيان القيود الموجودة والمسلم طبقا للمادة 373 المذكورة أعلاه، القيود المتخذة بمقتضى هذا القانون. كما يمكن أن يسلم بيان لمن يطلبه يثبت فقط وجود أو عدم وجود قيود متخذة بمقتضى هذا القانون في الأموال المعنية، وخاصة في الباب الأول من الكتاب الثاني المتعلق ببيع المحل التجاري ورهنه الحيازي.

المادة 429: إن التبليغ الذي يتم طبقا للمادة 396 من هذا القانون المتعلقة ببيع المحلات التجارية ورهنها الحيازي والإجراءات المتخذة للوصول إلى البيع الجبري لبعض عناصر المحل التجاري الذي تكون الأموال تابعة له والمثقلة بامتياز البائع أو امتياز الرهن الحيازي بمقتضى هذا القانون، يجعل الديون المؤمنة بهذه الامتيازات مستحقة الأداء.

المادة 430: يجوز للدائن المنتفع بالامتياز الموضوع وفقا لهذا القانون، إذا حل الأجل ولم يتم الدفع، أن يطالب ببيع المال المثقل طبقا للإجراء المنصوص عليه فيما يتعلق ببيع المال المرهون. ويتم تعيين الضابط العمومي المكلف بالبيع بناء على طلبه، من رئيس المحكمة.

ويجب على الدائن قبل البدء في البيع أن يلتزم بأحكام المادة 396 المتعلقة ببيع المحل التجاري ورهنه الحيازي.

وللدائن المرتهن إمكانية ممارسة مزايده العشر المنصوص عليها في المادة 399 أعلاه والمتعلقة ببيع المحلات التجارية ورهنها الحيازي.

المادة 431: تكون الأموال المثقلة بناء على هذا القانون والتي يكون فيها البيع متابعا مع عناصر أخرى للمحل التجاري موضوع ثمن أساسي متميز أو سعر متميز إذا كان دفتر الشروط يوجب على الرأسي عليه المزداد أن يأخذ به حسب رأي الخبير.

وتخصص في جميع الأحوال المبالغ المحصلة من بيع هذه الأموال وقبل إجراء أي توزيع للمستفيدين المقدين في حدود دينهم الأصلي ويحتفظ بالنفقات والتوابع في القيود المذكورة.

ولا يخضع الإيصال المسلم من الدائن المستفيد من الامتياز إلا للرسم الثابت.

Le droit du privilège exerce notamment, à l'encontre de tout créancier hypothécaire et par préférence au privilège du vendeur du fonds de commerce à l'exploitation auquel est affecté le bien grevé ainsi qu'au privilège du créancier nanti sur l'ensemble dudit fonds.

Toutefois, pour que son privilège soit opposable au créancier hypothécaire, au vendeur du fonds de commerce et au créancier nanti sur l'ensemble dudit fonds préalablement inscrit, le bénéficiaire du nantissement conclu en application du présent code doit signifier aux dits créanciers, par acte extrajudiciaire, une copie de l'acte constatant le nantissement.

Cette signification doit, à peine de nullité, être faite dans les deux mois de la conclusion du nantissement.

Art. 426. Sous réserve des dérogations prévues par le présent code, le privilège du créancier nanti est régi par les dispositions du chapitre III relatif à la vente et au nantissement des fonds de commerce en ce qui concerne les formalités d'inscription, les droits des créanciers en cas de déplacement du fonds, les droits du bailleur de l'immeuble, la purge desdits privilèges et les formalités de mainlevées.

Art. 427. L'inscription conserve le privilège pendant cinq (5) années à compter de sa régularisation définitive.

Elle cesse d'avoir effet si elle n'a pas été renouvelée avant l'expiration du délai ci-dessus ; elle peut être renouvelée deux fois.

Art. 428. L'état des inscriptions existantes délivré en application de l'article 373 susmentionné doit comprendre les inscriptions prises en vertu du présent code. Il peut être également délivré au requérant sur sa demande, un état attestant seulement qu'il existe ou qu'il n'existe pas sur les biens désignés, des inscriptions prises en vertu du présent code et notamment du titre I du livre II relatif à la vente et au nantissement du fonds de commerce.

Art. 429. La notification faite conformément à l'article 396 relatif à la vente et au nantissement des fonds de commerce, de poursuites engagées en vue de parvenir à la réalisation de la vente forcée de certains éléments du fonds auquel appartiennent les biens grevés du privilège du vendeur ou du privilège de nantissement en vertu du présent code, rend exigibles les créances garanties par ces privilèges.

Art. 430. En cas de non-paiement à échéance, le créancier bénéficiaire du privilège établi par le présent code, peut poursuivre la réalisation de la vente du bien gagé qui en est grevé selon la procédure prévue en matière de réalisation de la vente du bien gagé. L'officier public chargé de la vente est désigné, à sa requête, par le président du tribunal.

Le créancier doit, préalablement à la vente, se conformer aux dispositions de l'article 396 relatif à la vente et au nantissement des fonds de commerce.

Le créancier nanti aura la faculté d'exercer la surenchère du dixième prévue à l'article 399 ci-dessus relatif à la vente et au nantissement des fonds de commerce.

Art. 431. Les biens grevés en vertu du présent code, dont la vente est poursuivie avec d'autres éléments du fonds de commerce, sont l'objet d'une mise à prix distincte ou d'un prix distinct si le cahier des charges oblige l'adjudicataire à les prendre à dire d'expert.

Dans tous les cas, les sommes provenant de la vente de ces biens sont, avant toute distribution, attribuées aux bénéficiaires des inscriptions à concurrence du montant de leur créance en principal, frais et accessoires conservés par les dites inscriptions.

La quittance délivrée par le créancier bénéficiaire du privilège n'est soumise qu'au droit fixe.

المادة 432: إذا لم تكن للمشتري صفة التاجر، فإن الرهن الحيازي يخضع لأحكام المواد من 417 إلى 425 و427 و428 المذكورة أعلاه ولأحكام هذه المادة. ويتم القيد المنصوص عليه في المادة 419 من هذا القانون في المركز الوطني للسجل التجاري.

ويجوز للدائن المستفيد من الامتياز الثابت بمقتضى هذا القانون، عند عدم الدفع في تاريخ الاستحقاق أن يقوم بالبيع العلني للمال المثقل طبقاً للإجراء المنصوص عليه في مادة بيع المال المرهون.

يتم شطب القيود إما باتفاق الطرفين أو بحكم حاز قوة الشيء المقضي فيه.

عند عدم صدور الحكم، فإن الشطب الكلي أو الجزئي لا يجوز أن يقوم به مأمور السجل التجاري إلا عند إيداع سند موافقة رسمي من الدائن.

ويجوز أن يأمر رئيس المحكمة بالشطب إذا سقط مفعوله ولم يقع تجديده.

وإذا لم يوافق الدائن على الشطب ترفع الدعوى من أجل ذلك أمام المحكمة التي وقع بدائلتها القيد.

يقوم مأمور السجل التجاري بالتأشير بالشطب على هامش القيد.

وتسلم شهادة بذلك لمن يطلبها من الأطراف.

المادة 433: تطبق نفس العقوبة المقررة في المادة 376 من قانون العقوبات على كل مشتر أو كل حائز للأموال المرهونة حيازياً، وفقاً لهذا القانون، قام بإتلافها أو محاولة إتلافها أو يختلسها أو يحاول اختلاسها أو يفسدها أو يحاول إفسادها بأي طريقة كانت بغرض تعطيل حقوق الدائن.

وتطبق نفس العقوبات على كل من يقوم بأي مناورات احتيالية تهدف إلى حرمان الدائن من حقه في الامتياز الذي له على الأموال المثقلة بالدين أو إلى إنقاصه.

المادة 434: لا تخضع لأحكام هذا الفصل: السيارات والبواخر والمركبات الجوية.

الباب الثاني الإجراءات التجارية الفصل الأول مجال التطبيق

المادة 435: تطبق الأحكام المنصوص عليها في هذا الباب على:

- (1) - إيجار العقارات أو المحلات التي يستغل فيها محل تجاري سواء كان هذا الأخير مملوكاً لتاجر أو لصناعي أو لحرفي أو لمؤسسة الصناعة التقليدية والحرف المسجلين قانوناً في السجل التجاري أو في سجل الحرف والصناعات التقليدية والحرف حسب الحالة،
- (2) - إيجار المحلات أو العقارات الملحقة باستغلال محل تجاري عندما يكون استعمالها ضرورياً لاستغلال المحل التجاري وملكيته تابعة لمالك المحل أو العمارة التي توجد بها المؤسسة الرئيسية. ويجب في حالة تعدد المالكين أن تكون المحلات الملحقة قد أجرت على مرأى ومسمع من المؤجر بقصد الاستعمال المشترك،
- (3) - إيجار الأراضي العارية التي شيدت عليها قبل أو بعد الإيجار بنايات معدة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي بشرط أن تكون هذه البيانات قد شيدت أو استغلت بموافقة المالك الصريحة.

Art. 432. Si l'acquéreur n'a pas la qualité de commerçant, le nantissement est soumis aux dispositions des articles 417 à 425, 427 et 428 ci-dessus et celles en vertu du présent article. L'inscription prévue à l'article 419 du présent code est alors prise au centre national du registre de commerce.

A défaut de paiement à l'échéance, le créancier bénéficiaire du privilège établi en vertu du présent code, peut faire procéder à la vente publique du bien grevé selon la procédure prévue en matière de réalisation de la vente du bien gagé.

Les inscriptions sont rayées soit du consentement des parties intéressées, soit en vertu d'un jugement passé en force de chose jugée.

A défaut de jugement, la radiation totale ou partielle ne peut être opérée par le préposé du registre du commerce que sur le dépôt d'un acte authentique de consentement donné par le créancier.

La radiation peut également être ordonnée par le président du tribunal si elle est périmée et non renouvelée.

Lorsque la radiation non consentie par le créancier est demandée par voie d'action principale, cette action est portée devant le tribunal du lieu où l'inscription a été prise.

La radiation est opérée par le préposé au registre de commerce par le moyen d'une motion en marge de l'inscription ;

Il en est délivré certificat aux parties qui le demandent.

Art. 433. Est puni des peines prévues à l'article 376 du code pénal, tout acquéreur ou détenteur de biens nantis en application du présent code, qui les détruit ou tente de les détruire, les détourne ou tente de les détourner ou enfin les altère ou tente de les altérer d'une manière quelconque en vue de porter atteinte aux droits du créancier.

Est puni des mêmes peines, l'auteur de toute manœuvre frauduleuse destinée à priver le créancier de son privilège sur les biens nantis ou à le diminuer.

Art. 434. - Ne sont pas soumis à l'application du présent chapitre les véhicules automobiles, les navires et les aéronefs.

TITRE II

DES BAUX COMMERCIAUX

Chapitre I

Du champ d'application

Art. 435. Les dispositions qui suivent s'appliquent aux :

- 1) - baux des immeubles ou locaux dans lesquels un fonds de commerce est exploité, que ce fonds appartienne à un commerçant, à un industriel, à un artisan ou à une entreprise de l'industrie traditionnelle et de artisanat, dument inscrits au registre du commerce ou au registre des métiers et de l'artisanat selon le cas.
- 2) - Aux baux de locaux ou d'immeubles accessoires à l'exploitation d'un fonds de commerce quand leur utilisation est nécessaire à l'exploitation du fonds et qu'ils appartiennent au propriétaire du local ou de l'immeuble où est situé l'établissement principal. En cas de pluralité de propriétaires, les locaux accessoires devront avoir été loués au vu et au su du bailleur en vue de l'utilisation conjointe.
- 3) - Aux baux des terrains nus sur lesquels ont été édifiés soit avant soit après le bail des constructions à usage commercial, industriel ou artisanal à condition que ces constructions aient été édifiées ou exploitées avec le consentement express du propriétaire.

المادة 436: تطبق الأحكام المنصوص عليها في هذا الباب كذلك على:

1- الإيجارات الممنوحة للبلديات بالنسبة للعقارات أو المحلات المخصصة لمصالح تسيير الاستغلال البلدي، أما عند الإيجار أو بعده، وبالموافقة الصريحة أو الضمنية من المالك،

2- إيجار العقارات أو المحلات الرئيسية أو الملحقة والضرورية لمواصلة نشاط المؤسسات العمومية الاقتصادية في حدود القوانين والأنظمة التي تحكمها، شريطة ألا يكون لهذا الإيجار أي تأثير على الملك العمومي،

3- إيجار المحلات أو العقارات المخصصة للمؤسسات التعليمية الخاصة،

4- كما تطبق هذه الأحكام أيضا مع مراعاة أحكام المادتين 451 و452 أدناه على إيجار المحلات أو العقارات المملوكة للدولة أو الولايات أو البلديات أو المؤسسات العمومية في حالة ما إذا كانت هذه المحلات أو العقارات تستجيب لأحكام المادة 435 أعلاه وللфقرتين الأولى والثانية من هذه المادة.

غير أنه لا تطبق أحكام هذا الباب على رخص الشغل المؤقتة الممنوحة من قبل الإدارة لعقار سبق اكتسابه من طرفها على إثر تصريح للمنفعة العمومية.

المادة 437: لا تطبق هذه أحكام هذا الباب كذلك على الإيجارات الاحتكارية إلا إذا كانت تخص مراجعة بدل الإيجار، غير أنها تطبق في الأحوال المنصوص عليها في المادتين 435 و436 أعلاه، على الإيجارات المبرمة عن طريق الإيجار الطويل الأمد بشرط ألا تؤدي مدة التجديد الممنوحة للمستأجرين من الباطن إلى تمديد شغل الأماكن إلى ما بعد تاريخ انتهاء الإيجار الطويل الأمد.

الفصل الثاني في تجديد الإيجار

المادة 438: لا يجوز التمسك بحق تجديد عقد الإيجار إلا من طرف المستأجرين أو المحول إليهم أو ذوي الحقوق الذين يثبتون بأنهم يستغلون متجرا بأنفسهم أو بواسطة تابعيهم منذ سنتين متتاليتين وفقا لعقد إيجار واحد أو أكثر مكتوب ومقيدة بصفة متتالية.

غير أنه يجوز للمستأجر، الذي يثبت سببا مشروعا أو الذي أجر متجره ضمن الشروط المنصوص عليها في الأحكام القانونية المتعلقة بإيجار المحل التجاري، أن يتمسك بالانتفاع.

وفي حالة التنازل عن المحل التجاري فإنه يجوز للمحول إليه أن يتمسك بالحقوق المكتسبة من قبل المتنازل لإتمام مدة الاستغلال الشخصي عند الاقتضاء والمنصوص عليه في الفقرة السابقة.

وتنتهي هذه المدة بانتهاء عقد الإيجار أو عند الاقتضاء بتاريخ تمديده حسبما هو منصوص عليه في المادة 439 أدناه، ويعتبر هذا التاريخ الأخير إما بمثابة التاريخ الذي تم فيه التنبيه بالإخلاء وإما الأجل المألوف يلي هذا الطلب الذي تم فيه التنبيه بالإخلاء وإما الأجل المألوف الذي يلي هذا الطلب في حالة وقوع طلب تجديد.

المادة 439: ما عدا الحالات المنصوص عليها في المادة 443 أدناه، لا ينتهي إيجار المحلات التجارية الخاصة بهذه الأحكام إلا بأثر تنبيه بالإخلاء حسبما جرت عليه العادات المحلية وفي مدة ستة (6) أشهر قبل الأجل على الأقل.

Art. 436. Les présentes dispositions s'appliquent également :

- 1- Aux baux consentis aux communes pour des immeubles ou des locaux affectés, soit au moment de la location, soit ultérieurement et avec le consentement express ou tacite du propriétaire, a des services exploités en régie,
- 2- Aux baux d'immeubles ou de locaux principaux ou accessoires, nécessaires à la poursuite de l'activité des entreprises publiques économiques, dans les limites définies par les lois et règlements qui les régissent et à condition que ces baux ne comportent aucune emprise sur le domaine public.
- 3- Aux baux des locaux ou immeubles des établissements privés d'enseignements.
- 4- Sous réserve des dispositions des articles 451 et 452 ci-après, aux baux des locaux ou immeubles appartenant à l'Etat, aux wilayas, aux communes et aux Établissements publics, dans le cas où ces locaux ou immeubles satisfont aux dispositions de l'article 435 ci-dessus ou aux alinéas 1 et 2 du présent article.

Toutefois, les présentes dispositions ne sont pas applicables aux autorisations d'occupation précaires accordées par l'administration sur un immeuble acquis par elle à la suite d'une déclaration d'utilité publique.

Art. 437. - Les présentes dispositions ne sont pas applicables aux baux emphytéotiques sauf en ce qui concerne la révision du loyer. Toutefois, elles s'appliquent, dans les cas prévus aux articles 435 et 436 ci-dessus, aux baux passés par les emphytéotes, sous réserve que la durée du renouvellement consenti à leurs sous-locataires n'ait pas pour effet de prolonger l'occupation des lieux au-delà de la date d'expiration du bail emphytéotique.

Chapitre II

Du renouvellement du bail

Art. 438. Le droit au renouvellement ne peut être invoqué que par les locataires, leurs cessionnaires ou ayants droit qui justifient qu'ils exploitent un local de commerce personnellement ou par l'intermédiaire de leurs préposés, depuis deux années consécutives en vertu d'un ou plusieurs baux écrits successifs,

Toutefois, le preneur qui justifie d'un motif légitime, ou qui a loué son local dans les conditions prescrites par les dispositions légales relatives aux fonds de commerce, peut se prévaloir de la simple jouissance.

En cas de cession de fonds de commerce, le cessionnaire peut se prévaloir des droits acquis par le cédant pour compléter, si besoin est, la durée de l'exploitation personnelle prévue à l'alinéa précédent. Cette durée a pour terme la date d'expiration du contrat de bail ou, le cas échéant, de sa reconduction telle qu'elle est prévue à l'article 439 ci-dessous, cette dernière date étant soit la date pour laquelle le congé a été donné, soit si une demande de renouvellement a été faite, le terme d'usage qui suivra cette demande.

Art. 439. Sauf les cas stipulés dans l'article 443 ci-dessous ; Les baux de locaux soumis aux présentes dispositions ne cessent que par l'effet d'un congé suivant les usages locaux et au moins six (6) mois à l'avance.

وفي حالة عدم التنبيه بالإخلاء يستمر الإيجار المنعقد كتابة بالتمديد الضمني إلى ما بعد الأجل المحدد في العقد مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في الفقرة السابقة.

لا تنتهي مدة الإيجار الواقف على شرط والذي يسمح تحقيقه للمؤجر بأن يطلب فسخ العقد إلا بتبليغ واقع قبل ستة (6) أشهر ولأجل مألوف، ويجب أن يشير هذا الإعلان إلى تحقيق الشرط المنصوص عليه في العقد.

وعندما يتضمن الإيجار عدة مراحل فإنه يجب التنبيه بالإخلاء في الأجل المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه، إذا فسخ المؤجر الإيجار في نهاية إحدى هذه المراحل.

ويجب أن يتم التنبيه بالإخلاء بعقد غير قضائي وأن تبين فيه الأسباب التي أدت إلى توجيهه مع إعادة ذكر مضمون المادة 462، وإلا اعتبر باطلاً.

المادة 440: في حالة عدم التنبيه بالإخلاء يتعين على المستأجر الذي يرغب في الحصول على تجديد إيجاره أن يقدم بطلبه إما في السنة (6) أشهر السابقة لانتهاؤ الإيجار أو عند الاقتضاء في كل وقت أثناء تجديده.

ويجب أن يبلغ طلب التجديد للمؤجر بعقد غير قضائي وفيما عدا الشروط أو التبليغات المغايرة والموجهة من هذا الأخير يجوز تقديم هذا الطلب شرعا للشخص المسير الذي تتوفر فيه الصفة الكافية لاستلامه، وفي حالة وجود عدة مالكين يعتبر الطلب الموجه لأحدهم سارياً على الجميع إلا إذا كانت هناك شروط أو تبليغات مغايرة.

ويجب أن يشمل الطلب مضمون الفقرة المدرجة بعده وإلا كان باطلاً.

ويتعين على المؤجر في أجل ثلاثة (3) أشهر من تاريخ تبليغه طلب التجديد أن يحيط الطالب علماً بنفس الإجراء إن كان يرفض التجديد مع إيضاح دوافع هذا الرفض، ويعتبر المؤجر إذا لم يكشف عن نواياه في هذا الأجل موافقاً على مبدأ تجديد الإيجار السابق.

ويجب أن يذكر في التبليغ المنصوص عليه في الفقرة السابقة مضمون هذه المادة 462 وإلا كان باطلاً.

المادة 441: يجب في حالة تجديد الإيجار، وفيما عدا حصول اتفاق بين الطرفين، أن تكون مدة الإيجار الجديد مساوية لمدة الإيجار الذي حل أجله.

ويسري مفعول هذا الإيجار الجديد اعتباراً من يوم انتهاء الإيجار السابق أو عند الاقتضاء اعتباراً من يوم تجديده، ويكون هذا التاريخ الأخير إما هو تاريخ توجيه التنبيه بالإخلاء أو الأجل المألوف الذي يلي طلب التجديد إذا تم تقديم هذا الأخير.

غير أنه عندما يبلغ المؤجر عن طريق التنبيه بالإخلاء أو عن طريق رفض التجديد عن نيته في عدم تجديد الإيجار، أو عدل عن رأيه فيما بعد، وقام بتجديد الإيجار، فإن هذا التجديد يصبح ساري المفعول من يوم تبليغ هذا القبول للمستأجر بعقد غير قضائي.

A défaut de congé, le bail fait par Ecrit se poursuit par tacite reconduction au-delà du terme fixé par le contrat et sous les réserves prévues à l'alinéa précédent.

Le bail dont la durée est subordonnée à un événement dont la réalisation autorise le bailleur à demander la résiliation ne cesse que par l'effet d'une notification faite six mois à l'avance et pour un terme d'usage. Cette notification doit mentionner la réalisation de l'événement prévu au contrat.

S'agissant d'un bail comportant plusieurs périodes, si le bailleur dénonce le bail à l'expiration de l'une des périodes, le congé doit être donné dans les délais prévus à l'alinéa 1er ci-dessus. Le congé doit être donné par acte extrajudiciaire. Il doit, à peine de nullité, préciser les motifs pour lesquels il est donné et reproduire les termes de l'article 462 ci-dessous.

Art. 440. - A défaut de congé, le locataire qui veut obtenir le renouvellement de son bail doit en faire la demande soit dans les six (6) mois qui précèdent l'expiration du bail, soit le cas échéant, à tout moment au cours de sa reconduction.

La demande en renouvellement doit être signifiée au bailleur par acte extrajudiciaire. Sauf stipulations ou notifications contraires de la part de celui-ci, elle peut, aussi bien qu'à lui-même, lui être valablement adressée en la personne du gérant, lequel est réputé avoir qualité pour la recevoir ; s'il y a plusieurs propriétaires, la demande adressée à l'un d'eux vaut, sauf stipulations ou notifications contraires, à l'égard de tous.

Elle doit, à peine de nullité, reproduire les termes de l'alinéa ci-dessous.

Dans les trois (3) mois de la signification de la demande en renouvellement, le bailleur doit, dans les mêmes formes, faire connaître au demandeur s'il refuse le renouvellement, en précisant les motifs de ce refus. A défaut d'avoir fait connaître ses intentions dans ce délai, le bailleur est réputé avoir accepté le principe du renouvellement du bail précédent.

La notification prévue à l'alinéa précédent doit, à peine de nullité, reproduire les termes de l'article 462 ci-dessous.

Art. 441. En cas de renouvellement et sauf accord des parties, la durée du nouveau bail doit être égale à la durée contractuelle du bail venu à expiration,

Ce nouveau bail prendra effet à compter de l'expiration du bail précédent ou, le cas échéant, de sa reconduction, cette dernière date étant, soit celle pour laquelle le congé a été donné, soit si une demande de renouvellement a été faite le terme d'usage qui suivra cette demande.

Toutefois, lorsque le bailleur a notifié, soit par un congé, soit par un refus de renouvellement, son intention de ne pas renouveler le bail, et si par la suite, il décide de le renouveler, le nouveau bail prend effet à partir du jour où cette acceptation a été notifiée au locataire par acte extrajudiciaire.

الفصل الثالث في رفض التجديد

المادة 442: يجوز للمؤجر أن يرفض تحديد الإيجار، غير أنه ينبغي عليه فيما عدا الاستثناءات المنصوص عليها في المادة 443 وما يليها أن يسدد للمستأجر المخلي التعويض المسمى تعويض الاستحقاق الذي يجب أن يكون مساويا للضرر المسبب نتيجة عدم التجديد.

ويتضمن التعويض المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه على وجه الخصوص، القيمة التجارية للمحل التجاري التي تحدد وفقا لعرف المهنة، مع ما قد يضاف إليه من مصاريف عادية للنقل وإعادة التركيب وكذلك مصاريف وحقوق التحويل الواجب تسديدها لمحل تجاري من نفس القيمة، إلا إذا أثبت المالك أن الضرر هو دون ذلك.

المادة 443: يجوز للمؤجر أن يرفض تجديد عقد الإيجار دون أن يلزم بتسديد أي تعويض:

1- إذا أثبت وجود سبب خطير ومشروع تجاه المستأجر المخلي للمحل.
غير أنه إذا كان الأمر يتعلق إما بعدم تنفيذ التزام وإما بالتوقف عن استغلال المحل التجاري دون سبب جدي ومشروع فإنه لا يجوز الادعاء بالمخالفة المقترفة من قبل المستأجر نظرا لأحكام المادة 438 أعلاه، إلا إذا تواصل ارتكابها أو تجديدها لأكثر من شهر بعد إنذار المؤجر بتوقفها. ويجب أن يتم هذا الإنذار وإلا كان باطلا بعقد غير قضائي مع إيضاح السبب المستند إليه وذكر مضمون هذه الفقرة.

2 - إذا أثبت وجود هدم كامل للعمارة أو جزء منها لعدم صلاحيتها للسكن المعترف به من السلطة الإدارية، أو إذا أثبت أنه يستحيل شغل العمارة دون خطر نظرا لحالتها.

وفي حالة إعادة بناء عمارة جديدة من قبل المالك أو ذوي حقوقه تحتوي على محلات تجارية يكون للمستأجر حق الأولوية للاستئجار في العمارة المعاد بنائها طبقا للشروط المنصوص عليها في المادتين 445 و446 المذكورتين أدناه.

المادة 444: للمؤجر الحق في رفض تجديد الإيجار لبناء أو إعادة بناء العقار الموجود شريطة أن يسدد للمستأجر المخلي للمحل تعويض الاستحقاق المنصوص عليه في المادة 442 أعلاه، مع مراعاة أحكام المادة 454 أدناه.

غير أنه يجوز للمؤجر أن يتخلص من دفع هذا التعويض بعرضه على المستأجر المخلي محلا موافقا لحاجاته وإمكانياته وموجودا بمكان مماثل.

ويقبض المستأجر عند الاقتضاء تعويض الضرر عن حرمانه المؤقت من الانتفاع وما نقص من قيمة متجره، وبالإضافة إلى ذلك تسدد مصاريف النقل العادية.

وإذا تمسك المؤجر بالاستفادة من هذه المادة يتعين عليه أن يشير في عقد رفض التجديد أو التنبيه بالإخلاء إلى أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة وأن يوضح الشروط الجديدة للإيجار، ويتعين على المستأجر بعد ذلك إما أن يعلن بعقد غير قضائي عن موافقته في مدة ثلاثة (3) أشهر، وإما أن يرفع الدعوى أمام الجهة القضائية المختصة ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة 465 أدناه.

أما إذا كان الطرفان غير متفقين حول شروط الإيجار الجديد فقط، فإن هذه الشروط تحدد وفقا للإجراء المنصوص عليه في المادة 463 أدناه.

Chapitre III

Du refus de renouvellement

Art. 442. Le bailleur peut refuser le renouvellement du bail. Toutefois, le bailleur doit, sauf exceptions prévues aux articles 443 et suivants, payer au locataire évincé une indemnité dite "d'éviction" égale au préjudice causé par le défaut de renouvellement.

L'indemnité prévue à l'alinéa précédent comprend notamment la valeur marchande du fonds de commerce, qui est déterminée suivant les usages de la profession, augmentée éventuellement des frais normaux de déménagement et de réinstallation, ainsi que les frais et droits de mutation à payer pour un fonds de commerce de même valeur, sauf dans le cas où le propriétaire fait la preuve que le préjudice est moindre.

Art. 443. Le bailleur peut refuser le renouvellement du bail sans être tenu au paiement d'aucune indemnité :

1- S'il justifie d'un motif grave et légitime à l'encontre du locataire sortant.

Toutefois, s'il s'agit soit de l'inexécution d'une obligation, soit de la cessation sans raison sérieuse et légitime de l'exploitation du fonds de commerce, compte tenu des dispositions de l'article 438 ci-dessus, l'infraction commise par le preneur ne peut être invoquée que si elle s'est poursuivie ou renouvelée plus d'un mois après mise en demeure du bailleur d'avoir à la faire cesser. Cette mise en demeure doit, à peine de nullité, être effectuée par acte extrajudiciaire, préciser le motif invoqué et reproduire les termes du présent alinéa.

2- S'il est établi que l'immeuble doit être totalement ou partiellement démoli comme étant en état d'insalubrité reconnue par l'autorité administrative ou s'il est établi qu'il ne peut plus être occupé sans danger en raison de son état.

En cas de reconstruction par le propriétaire ou ses ayants droits d'un nouvel immeuble comprenant des locaux commerciaux, le locataire a droit de priorité pour louer dans l'immeuble reconstruit, sous les conditions prévues par les articles 445 et 446 ci-dessous.

Art. 444. Le bailleur a le droit de refuser le renouvellement du bail pour construire ou reconstruire l'immeuble existant, à charge pour lui de payer au locataire évincé indemnité d'éviction prévue à l'article 442 ci-dessus nonobstant les dispositions de l'article 454 ci-dessous.

Toutefois, le bailleur peut se soustraire au paiement de cette indemnité en offrant au locataire évincé, un local correspondant à ses besoins et possibilité situé à un emplacement équivalent.

Le cas échéant, le locataire perçoit une indemnité compensatrice de sa privation temporaire de jouissance et de la moins-value de son fonds de commerce. Il est, en outre, remboursé des frais ordinaires de déménagement.

Lorsque le bailleur invoque le bénéfice du présent article, il doit, dans l'acte de refus de renouvellement ou dans le congé, viser les dispositions de l'alinéa 2 et préciser les nouvelles conditions de location. Le locataire doit, dans un délai de trois mois, soit faire connaître par acte extrajudiciaire son acceptation, soit saisir la juridiction compétente dans les conditions prévues à l'article 465 ci-dessous.

Si les parties sont seulement en désaccord sur les conditions du nouveau bail, celles-ci sont fixées selon la procédure prévue à l'article 463 ci-dessous.

المادة 445: يجب على المستأجر لكي يستفيد من حق الأولوية المنصوص عليه في المادة 443 أعلاه أن يبلغ للمالك، عند إخلائه للأماكن التي كان يشغلها أو على الأكثر في خلال الثلاثة (3) أشهر التالية لذلك، عن نيته في الاستفادة من الأولوية في الإيجار الجديد إلى المالك بعقد غير قضائي مع إعلامه بعنوان موطنه الجديد، كما يتعين عليه أن يبلغ عن كل تغيير جديد للموطن، تحت طائلة سقوط الحق.

وعلى المالك عند تسلمه لمثل هذا التبليغ أن يعلم بنفس الطريقة المستأجر عن استعداده لمنحه إيجارا جديدا وذلك قبل أن يؤجر أو يشغل هو بنفسه محلا جديدا، فإن لم يحصل اتفاق بين الطرفين حول شروط هذا الإيجار فتحدد هذه الشروط وفقا لأحكام المادة 463 أدناه.

وللمستأجر مهلة ثلاثة (3) أشهر للتعبير عن رغبته أو رفع الدعوى أمام الجهة القضائية المختصة ويجب أن تتم الإشارة إلى هذه المهلة في التبليغ المنصوص عليه في الفقرة السابقة، وإلا كان باطلا، على أنه يجوز للمالك أن يتصرف في المحل بعد انقضاء المهلة المشار إليها.

ويلزم المالك عند الاقتضاء إذا لم يمتثل لأحكام الفقرات السابقة بتعويض الضرر الناجم إذا طلب المستأجر ذلك.

المادة 446 : عندما تزيد مساحة العمارة التي أعيد بناؤها حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 443 أعلاه مساحة العمارة القديمة، يقتصر حق الأولوية على محلات تكون مساحتها مماثلة لمساحة المحلات المشغولة سابقا أو التي من شأنها أن تلبى نفس الحاجات التجارية التي كانت عليها هذه المحلات الأخيرة.

وعندما لا تسمح العمارة التي أعيد بناؤها بإعادة جميع الشاغلين، تمنح الأفضلية للمستأجرين أصحاب الإيجارات الأكثر قدما، والذين أعربوا عن نيتهم في شغل هذه الأماكن.

المادة 447: يجوز كذلك للمالك أن يؤخر تجديد الإيجار لمدة أقصاها ثلاث (3) سنوات، إذا كانت نيته تتجه إلى تعلية العقار وأن هذه التعلية تتطلب طرد المستأجر مؤقتا، في هذه الحالة يحق لهذا الأخير، الحصول على تعويض يساوي الضرر اللاحق به دون أن يزيد هذا التعويض عن بدل إيجار ثلاث (3) سنوات.

المادة 448: يجوز للمؤجر رفض تجديد الإيجار على الجزء الخاص بالمحلات السكنية الملحقة بالمحلات التجارية ليسكن فيها بنفسه أو يسكن فيها زوجه أو أصوله أو فروع أو أصول أو فروع زوجه، بشرط ألا يكون المستفيد من هذا الاسترجاع حائزا لسكن آخر يكفيه لحاجاته العادية وحاجات أفراد أسرته الذين يعيشون أو يقطنون معه.

غير أنه لا يجوز ممارسة حق الاسترجاع ضمن الشروط المشار إليها أعلاه، على المحلات المعدة لاستعمالها كفندق أو على الأماكن المفروشة ولا على المحلات الاستشفائية أو المدرسية.

كما لا يجوز ممارسة حق الاسترجاع إذا اثبت المستأجر أن الحرمان من استغلال محلات السكنى يسبب إخلالا خطيرا لاستغلال المحل أو عندما تشكل المحلات التجارية والمحلات السكنية كلا غير قابلا للتجزئة.

Art. 445. Pour bénéficier du droit de priorité prévu à l'article 443 ci-dessous, le locataire doit, en quittant les lieux ou, au plus tard, dans les trois (3) mois qui suivent, notifier au propriétaire sa volonté d'en user au propriétaire par acte extrajudiciaire, en lui faisant connaître son nouveau domicile; il doit aussi notifier de même, sous peine de déchéance tout nouveau changement de domicile.

Le propriétaire qui a reçu une telle notification doit, avant de louer ou d'occuper lui-même un nouveau local, aviser de la même manière le locataire qu'il est prêt à lui consentir un nouveau bail. A défaut d'accord entre les parties sur les conditions de ce bail, celles-ci sont déterminées conformément aux dispositions de l'article 463 ci-dessous.

Le locataire a un délai de trois (3) mois pour se prononcer ou saisir la juridiction compétente. Ce délai doit, à peine de nullité, être indiqué dans la notification visée à l'alinéa précédent. Passé ce délai, le propriétaire peut disposer du local.

Le propriétaire qui ne se conformerait pas aux dispositions des alinéas précédents, est éventuellement tenu, sur demande de son locataire, de réparer le préjudice subi.

Art. 446. Lorsque l'immeuble reconstruit dans les conditions prévues à l'article 443 ci-dessus possède une superficie supérieure à celle de l'ancien immeuble, le droit de priorité est limité à des locaux possédant une superficie équivalente à celle des locaux précédemment occupés ou susceptibles de satisfaire aux mêmes besoins commerciaux que ces derniers.

Lorsque l'immeuble reconstruit ne permet pas la réinstallation de tous les occupants, la préférence est accordée aux locataires titulaires des baux les plus anciens qui ont fait connaître leur intention d'occuper les lieux.

Art. 447. Le propriétaire peut également différer, pendant une durée maximum de trois (3) ans, le renouvellement du bail s'il se propose de surélever l'immeuble et si cette surélévation rend nécessaire l'éviction temporaire du locataire. Celui-ci a droit, dans ce cas, à une indemnité égale au préjudice subi sans pouvoir excéder trois (3) ans de loyer.

Art. 448. Le bailleur peut refuser le renouvellement du bail exclusivement sur la partie concernant les locaux d'habitation accessoires des locaux commerciaux pour y habiter lui-même ou y faire habiter son conjoint, ses ascendants, ses descendants ou ceux de son conjoint, à condition que le bénéficiaire de la reprise ne dispose pas d'une habitation correspondant à ses besoins normaux et à ceux des membres de sa famille vivant habituellement ou domiciliés avec lui.

Toutefois, la reprise dans les conditions ci-dessus indiquées ne peut être exercée sur des locaux affectés à usage d'hôtel ou de location en meuble ni sur des locaux à usage hospitalier ou d'enseignement.

De même, la reprise ne peut être exercée lorsque le locataire établit que la privation de jouissance des locaux d'habitation apporte un trouble grave à l'exploitation du fonds de commerce ou lorsque les locaux commerciaux et les locaux d'habitations forment un tout indivisible.

ولا يجوز للمؤجر أن يستفيد من أحكام هذه المادة إذا تم امتلاك العقار بعوض، إلا إذا كان عقد الشراء يحمل تاريخاً ثابتاً لمدة تزيد عن ثلاث (3) سنوات قبل رفض التجديد.

وفي حالة الاسترجاع الجزئي المنصوص عليه في هذه المادة يؤخذ بعين الاعتبار في بدل الإيجار المجدد الضرر الذي لحق المستأجر أو بذوي حقوقه في ممارسة هذا النشاط، ويتعين على المستفيد من حق الاسترجاع، باستثناء السبب المشروع، أن يشغل بنفسه الأماكن في مهلة ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ مغادرة المستأجر المخلي ولمدة ثلاث (3) سنوات على الأقل وإلا كان للمستأجر المطرود الحق في تسلم تعويض الإخلاء يتناسب مع أهمية المحلات المسترجعة.

المادة 449: لا يحتج بحق التجديد على المالك الذي حصل على رخصة لبناء محل سكن على كل أو على جزء من إحدى قطع الأرض المشار إليها في المادة 435 الفقرة الثانية.

ولا يجوز أن يمارس حق التجديد هذا في جميع الأحوال، إلا على الجزء من الأرض الضروري للبناء وتطبق أحكام المادة 444 أعلاه، فيما إذا نجم عن هذا البناء لزوماً توقيف الاستثمار التجاري أو الصناعي أو الحرفي.

المادة 450: لا يجوز للمالك أو المستأجر الأصلي أن يرفض تجديد الإيجار إذا كان هو المؤجر للأماكن وفي نفس الوقت البائع للمحل التجاري المستغل والقابض لكل الثمن إلا بشرط أن يتحمل دفع تعويض الإستهلاك المنصوص عليه في المادة 442 أعلاه، إلا إذا أثبت وجود سبب مشروع أو خطير ضد المستأجر.

المادة 451: لا يجوز رفض تجديد الإيجارات الخاصة بالعقارات التابعة للدولة أو الولايات أو البلديات أو المؤسسات العمومية دون أن تكون الجماعة المالكة ملزمة بسداد تعويض الإستهلاك المنصوص عليه في المادة 442 أعلاه ولو كان رفضها مبرراً بباث المنفعة العمومية.

المادة 452: في حالة ما إذا ثبت أن المؤجر لم يمارس الحقوق المسندة له بموجب المادة 443 أعلاه وما يليها إلا بنية تعطيل حقوق المستأجر بطريقة تدليسية، خاصة إذا قام بعمليات تأجير وإعادة بيع، فإنه يبقى للمستأجر الحق في قبض تعويض يكون مساوياً لمبلغ الضرر الذي لحق به، وذلك سواء كانت العمليات التي قام بها المؤجر ذات طابع مدني أو تجاري.

المادة 453: لا يجوز إلزام أي مستأجر يمكنه المطالبة بتعويض الإستهلاك بمغادرة الأماكن قبل قبض هذا التعويض وله الحق في البقاء في هذه الأماكن إلى أن يدفع له هذا التعويض طبقاً لشروط وبنود عقد الإيجار الذي انقضى أجله غير أن التعويض الخاص بالشغل يحدد طبقاً لأحكام الفصل الخامس من هذا القانون مع أخذ العناصر التقديرية بعين الاعتبار.

غير أنه وخلافاً لأحكام الفقرة السابقة، يلزم المستأجر بمغادرة الأماكن في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 444 أعلاه، فور قبضه التعويض المؤقت الذي يحدده رئيس المحكمة الذي يبت في القضية، بناء على الخبرة التي سبق أن أمر بها وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 462 أدناه.

وفي حالة الإخلاء، تسلم الأماكن للمؤجر في أول يوم من الأجل المألوف والتالي لانقضاء مهلة الخمسة عشرة (15) يوماً اعتباراً من يوم تسديد التعويض للمستأجر نفسه، أو احتمالياً بين أيدي حارس قضائي، وفي حالة عدم حصول اتفاق بين الطرفين يتم تعيين حارس قضائي بموجب حكم يقضي بدفع التعويض وإلا بموجب أمر استعجالي.

Lorsque l'immeuble a été acquis à titre onéreux, le bailleur ne peut bénéficier des dispositions du présent article que si son acte d'acquisition a date certaine plus de trois (3) ans avant le refus de renouvellement.

Dans le cas de reprise partielle prévu au présent article, le loyer du bail renouvelé tient compte du préjudice causé au locataire ou à son ayant droit dans l'exercice de son activité. Sauf motif légitime, le bénéficiaire de la reprise doit occuper personnellement les lieux dans un délai de six (6) mois à dater du départ du locataire évincé et pendant une durée minimum de trois (3) ans; faute de quoi, le locataire évincé a droit à une indemnité en rapport avec l'importance des locaux repris.

Art. 449. Le droit au renouvellement n'est pas opposable au propriétaire qui a obtenu un permis de construire d'un local à usage d'habitation sur tout ou partie d'un des terrains visés à l'article 435, 2ème alinéa ci-dessus.

Ce droit de reprise ne peut, en tout état de cause, être exercé que sur la partie du terrain indispensable à la construction. S'il a pour effet d'entraîner obligatoirement la cessation de l'exploitation commerciale, industrielle ou artisanale, les dispositions de l'article 444 ci-dessus sont applicables.

Art. 450. Le propriétaire ou le principal locataire qui, en même temps qu'il est bailleur des lieux, est le vendeur du fonds de commerce qui y est exploité et qui a reçu le prix intégral, ne peut refuser le renouvellement qu'à la charge de payer l'indemnité d'éviction prévue à l'article 442, sauf s'il justifie d'un motif reconnu grave ou légitime à l'encontre du preneur.

Art. 451. Le renouvellement des baux concernant des immeubles appartenant à l'Etat, aux wilayas, aux communes et aux établissements publics, ne peut être refusé sans que la collectivité propriétaire soit tenue au paiement de l'indemnité d'éviction prévue à l'article 442 même si son refus est justifié par une raison d'utilité publique.

Art. 452. Au cas où il viendrait à être établi à la charge du bailleur qu'il n'a exercé les droits qui lui sont conférés aux articles 443 et suivants qu'en vue de faire échec frauduleusement aux droits du locataire notamment par des opérations de location et de revente que ces opérations aient un caractère civil ou commercial, le locataire a droit à une indemnité égale au montant du préjudice subi.

Art. 453. Aucun locataire pouvant prétendre à une indemnité d'éviction ne peut être obligé de quitter les lieux avant de l'avoir reçue. Jusqu'au paiement de cette indemnité, il a droit au maintien dans les lieux aux conditions et clauses du contrat de bail expiré; toutefois, l'indemnité d'occupation sera déterminée en application des dispositions du chapitre V, compte - tenu de tous éléments d'appréciation.

Toutefois, par dérogation au précédent alinéa, dans le seul cas prévu à l'alinéa 2 de l'article 444ci-dessus, le locataire doit quitter les lieux dès le paiement d'une indemnité provisionnelle fixée par le président du tribunal statuant au vu d'une expertise préalablement ordonnée dans les formes prévues à l'alinéa 2 de l'article 462ci-dessous.

En cas d'éviction, les lieux doivent être remis au bailleur pour le premier jour du terme d'usage qui suit l'expiration du délai de quinzaine à compter du versement de l'indemnité entre les mains du locataire lui-même ou, éventuellement, d'un séquestre judiciaire. A défaut d'accord entre les parties, le séquestre est nommé par le jugement prononçant condamnation au paiement de l'indemnité ou à défaut par simple ordonnance de référé.

يدفع الحارس القضائي التعويض للمستأجر مقابل وصل منه فقط إن لم تقع معارضة من الدائنين، وكذا مقابل تسليم مفاتيح المحل الفارغ مع تقديم ما يثبت دفع الضرائب والأجور ومع مراعاة التعويضات المتعلقة بالإيجار.

وفي حالة عدم تسليم المفاتيح في التاريخ المحدد وبعد الإذار، يقتطع الحارس القضائي واحدا بالمائة من مبلغ التعويض عن كل يوم تأخير، ويسلم هذا المبلغ المقتطع للمؤجر، مقابل وصل تسليم.

المادة 454: تحرر عقود الإيجار المبرمة في شكل عقد رسمي أو عقد عرفي مسجل، وذلك تحت طائلة البطلان، وتبرم لمدة يحددها الأطراف بكل حرية.

يجب أن يتضمن عقد الإيجار العرفي، تحت طائلة البطلان، بيان هوية الأطراف وموطنهم، وجنسياتهم، ومدة سريان العقد وتحديد العين المؤجرة وسند الملكية وبدل الإيجار والنشاط التجاري المزمع القيام به.

يلزم المستأجر بمغادرة الأمكنة المستأجرة بانتهاء الأجل المحدد في العقد دون حاجة إلى توجيه تنبيه بالإخلاء ودون الحق في الحصول على تعويض الاستحقاق المنصوص عليه في هذا القانون، ما لم تشترط الأطراف خلاف ذلك.

ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، لا يجوز للمؤجر في هذه الحالة أن يمارس نفس النشاط التجاري، في نفس المحل، على أن لا يتجاوز هذا الحظر مدة سنتين من تاريخ انتهاء الإيجار.

المادة 455: يبقى تجديد عقود الإيجار المبرمة قبل صدور هذا القانون، خاضعا للتشريع الساري المفعول بتاريخ إبرام عقد الإيجار.

و يسري مفعول الفقرة السابقة لمدة خمس (5) سنوات من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

الفصل الرابع في الإيجار من الباطن

المادة 456: يحظر أي إيجار كلي أو جزئي من الباطن، إلا إذا اشترط خلاف ذلك بموجب عقد الإيجار أو ترخيص مكتوب من المؤجر.

وفي حالة الإيجار من الباطن المرخص به يدعى المالك للمشاركة في العقد.

ويجوز للمالك عندما يزيد بدل الإيجار من الباطن عن بدل الإيجار الأصلي أن يطالب بزيادة مطابقة لبذل الإيجار الأصلي، والذي يحدد وفقا للمادة 463 أدناه في حالة عدم اتفاق الأطراف.

ويجب على المستأجر أن يحيط المالك علما بنيته في التأجير من الباطن وذلك إما بعقد غير قضائي وإما برسالة موصى عليها مع طلب العلم بالاستلام، وعلى المالك أن يخبر المستأجر في ظرف خمسة عشر (15) يوما من استلام الرسالة، عما إذا كان سيشارك في العقد. فإذا رفض المؤجر بالرغم من الترخيص المنصوص عليه في الفقرة الأولى أو امتنع عن الإجابة، صرف النظر عنه.

المادة 457: يجوز للمستأجر من الباطن المرخص له كتابة أن يطلب تجديد إيجاره من المستأجر الأصلي في حدود الحقوق التي يتمتع بها هذا الأخير نفسه من المالك. ويدعى المؤجر للمشاركة في العقد كما هو منصوص عليه في المادة 456 أعلاه.

وعند انقضاء مدة الإيجار الأصلي لا يلزم المالك بالتجديد إلا إذا كان قد رخص كتابة بالإيجار من الباطن أو إذا لم تكن الأماكن محل الإيجار الأصلي تشكل في حالة الإيجار الجزئي من الباطن، كلا غير قابل للتجزئة ماديا أو في نية الطرفين المشتركة.

L'indemnité est versée par le séquestre au locataire sur sa seule quittance, s'il n'y a pas d'opposition des créanciers, et contre remise des clés du local vide, sur justification au paiement des impôts, des loyers et sous réserve des réparations locatives.

En cas de non remise des clés à la date fixée et après mise en demeure, le séquestre judiciaire retient un pour cent par jour de retard sur le montant de l'indemnité et restitue cette retenue au bailleur sur sa seule quittance.

Art. 454. Les baux commerciaux doivent, sous peine de nullité, être dressés en la forme authentique ou sous seing privé enregistré. Ils sont conclus pour une durée librement fixée par les parties.

Le contrat sous-seing privé doit, sous peine de nullité, contenir l'identité de chaque partie, sa nationalité, sa durée, l'identification du bien loué et le titre de propriété, le loyer et l'activité commerciale envisagée.

Sauf stipulation contraire des parties, le preneur est tenu de quitter les lieux loués à l'échéance du terme fixé par le contrat sans signification de congé et sans prétendre à l'indemnité d'éviction telle que prévue par le présent code.

Sauf stipulation contraire des parties, le bailleur ne peut dans ce cas exercer la même activité dans le même local pour une durée qui ne peut excéder deux années à compter de la fin du bail.

Art. 455. Les renouvellements des baux commerciaux conclus antérieurement à la promulgation de la présente loi demeurent régis par la législation en vigueur à la date de la conclusion du bail.

Les dispositions du précédent alinéa s'appliquent pour une durée de cinq (5) années à compter de la date de la publication de ce code au journal officiel.

Chapitre IV

Des sous-locations

Art. 456. Sauf stipulation contraire au bail ou autorisation écrite du bailleur, toute sous-location totale ou partielle est interdite.

En cas de sous-location autorisée, le propriétaire est appelé à concourir à l'acte. Lorsque le loyer de la sous-location est supérieur au prix de la location principale, le propriétaire a la faculté d'exiger une augmentation correspondante du loyer de la location principale qui, à défaut d'accord entre les parties, est déterminé conformément à l'article 463 ci-après.

Le locataire doit faire connaître au propriétaire son intention de sous-louer par acte extrajudiciaire ou par lettre recommandée avec demande d'avis de réception. Dans les quinze (15) jours de la réception de cet avis, le propriétaire doit faire connaître s'il entend concourir à l'acte. Si malgré l'autorisation prévue à l'alinéa 1^{er} le bailleur refuse ou s'il omet de répondre, il est passé outre.

Art. 457. Le sous-locataire autorisé par écrit peut demander le renouvellement de son bail au locataire principal dans la mesure des droits que ce dernier tient lui-même du propriétaire. Le bailleur est appelé à concourir à l'acte, comme il est prévu à l'article 456 ci-dessus.

A l'expiration du bail principal, le propriétaire n'est tenu au renouvellement que s'il a expressément autorisé par écrit la sous-location et si en cas de sous-location partielle, les lieux faisant l'objet du bail principal ne forment pas un tout indivisible matériellement ou dans la commune intention des parties.

الفصل الخامس

في بدل الإيجار

المادة 458: يجب أن يطابق مبلغ بدل الإيجار الذي يراد تجديده أو مراجعته، القيمة الإيجارية العادلة. ويمكن تحديد هذه القيمة، على الخصوص على أساس ما يلي:

- 1- المساحة الكاملة الحقيقية المخصصة لاستقبال الجمهور أو للاستغلال مع الأخذ بعين الاعتبار، من جهة، قدم وتجهيز المحلات الموضوعة تحت تصرف المستغل من طرف المالك، ومن جهة أخرى، طبيعة وتخصيص هذه المحلات وملحقاتها ومرافقها. كما يجوز الأخذ بعين الاعتبار مساحة المطلات المفتوحة على الطريق بالنسبة لمساحة المحل الكاملة.
- 2- المساحة الكاملة والحقيقية للمحلات الملحقة والمخصصة احتماليا لسكن المستغل أو تابعة.
- 3- العناصر التجارية أو الصناعية مع الأخذ بعين الاعتبار من جهة، أهمية المدينة أو الحي أو الشارع أو المكان، ومن جهة أخرى طبيعة الاستغلال والتسهيلات المتوفرة للقيام به. كما تؤخذ بعين الاعتبار التكاليف المفروضة على المستأجر.

المادة 459: كل اشتراط مدرج في عقد الإيجار ينص على الفسخ بقوة القانون في حالة عدم دفع بدل الإيجار في الاستحقاقات المتفق عليها، لا ينتج أثره إلا بعد مرور شهر واحد من الإخطار بالدفع الذي يبقى بدون جدوى.

ويجب أن يشار في هذا الإخطار إلى هذه المهلة تحت طائلة البطلان.

يجوز للقضاة إذا رفع إليهم طلب وفقا للأوضاع والشروط المنصوص عليها في المادتين 277 الفقرة الأولى، 281 من القانون المدني، أن يوقفوا، في الوقت الذي يمنحون فيه مهلا، تحقيق وآثار شروط الفسخ لعدم سداد بدل الإيجار في الوقت المتفق عليه، إذا لم يعلن عن الفسخ أو لم يصدر بشأنه حكم قضائي حاز قوة الشيء المقضي فيه، ولا يكون للشرط الفاسخ أي اثر إذا تمكن المستأجر من التخلص من دينه ضمن الشروط المحددة من قبل القاضي.

المادة 460: يجوز مراجعة بدلات إيجار العمارات أو المحلات، مجددا كان أم لا، والخاضعة لهذه الأحكام، بناء على طلب احد الأطراف، مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة 461 أدناه.

ويجب أن يقدم الطلب بسند غير قضائي أو برسالة موصى عليها مع طلب العلم بالوصول.

ويجب تحت طائلة البطلان، أن يحدد بدل الإيجار الجديد المطلوب أو المعروض من احد الطرفين.

وفي حالة عدم حصول اتفاق بين الطرفين خلال ثلاثة (3) أشهر التالية، يرفع الطلب من الطرف الذي يهيمه التعجيل لدى الجهة القضائية المختصة. ويحكم في القضية وفقا لأحكام المادتين 463 و464 أدناه.

يستحق بدل الإيجار ابتداء من يوم الطلب الموجه وفقا لأحكام الفقرة الثانية المذكورة أعلاه إلا إذا اتفق الطرفان قبل رفع الدعوى أو أثباتها عن تاريخ ابعده أو أقرب.

المادة 461: لا يجوز تقديم طلب مراجعة بدل الإيجار إلا بعد مرور ثلاث (3) سنوات على الأقل من تاريخ عقد الإيجار أو من تاريخ بدء الإيجار الجديد.

يجوز تقديم طلبات جديدة في كل ثلاث (3) سنوات اعتبارا من اليوم الذي يطبق فيه بدل الإيجار الجديد.

لا يؤخذ بأي حال من الأحوال بعين الاعتبار في إجراء حساب القيمة الإيجارية، استثمارات المستأجر المتعلقة بزيادة أو نقص في القيمة الناتجة عن تسييره طيلة مدة الإيجار الجاري.

Chapitre V

Du loyer

Art. 458. Le montant du loyer des baux à renouveler ou à réviser doit correspondre à la valeur locative équitable.

Celle-ci peut être déterminée notamment d'après :

- 1- la surface totale réelle, affectée à la réception du public ou à l'exploitation en tenant compte, d'une part, de la vétusté et de l'Équipement des locaux mis à la disposition de l'exploitant par le propriétaire et d'autre part, de la nature et de la destination de ces locaux, de leurs accessoires et de leurs dépendances. Il peut être tenu compte de la surface des ouvertures sur rue par rapport à la surface totale du local ;
- 2- la surface totale réelle des locaux annexes éventuellement affectés à l'habitation de l'exploitant ou de ses préposés ;
- 3- les éléments commerciaux ou industriels en tenant compte, d'une part, de l'importance de la ville, du quartier, de la rue et de l'emplacement, et, d'autre part, de la nature de l'exploitation et des commodités offertes pour l'entreprendre. Il sera également tenu compte des charges imposées au locataire.

Art. 459. Toute clause insérée dans le contrat de bail prévoyant la résiliation de plein droit à défaut de paiement du loyer aux échéances convenues, ne produit effet qu'un mois après un commandement de payer demeuré infructueux.

Le commandement doit, à peine de nullité, mentionner ce délai.

Les juges saisis d'une demande présentée dans les formes et conditions prévues aux articles 277 alinéa 1 et 281 du code civil peuvent, en accordant des délais, suspendre la réalisation et les effets des clauses de résiliation pour défaut de paiement du loyer au terme convenu, lorsque la résiliation n'est pas constatée ou prononcée par une décision de justice ayant acquis l'autorité de la chose jugée, la cause résolutoire ne joue pas si le locataire se libère dans les conditions fixées par le juge.

Art. 460. Les montants des loyers des baux d'immeubles ou de locaux régis par les présentes dispositions, renouvelés ou non, peuvent être révisés à la demande de l'une ou de l'autre des parties sous les réserves prévues à l'article 461 ci-dessous.

La demande doit être formée par acte extrajudiciaire ou par lettre recommandée avec demande d'avis de réception.

Elle doit, sous peine de nullité, préciser le montant du nouveau loyer demandé ou offert par l'une des parties. À défaut d'accord entre les parties dans les trois (3) mois qui suivent, la demande est portée à la requête de la partie la plus diligente, devant la juridiction compétente. L'affaire est jugée conformément aux dispositions des articles 463 et 464 ci-dessous.

Le nouveau loyer est dû à dater du jour de la demande prévue à l'alinéa 2 ci-dessus à moins que les parties ne se soient mises d'accord, avant ou pendant instance, sur une date plus ancienne ou récente.

Art. 461. La demande en révision ne peut être formulée que trois (3) ans au moins après la date d'entrée en jouissance du locataire ou après le point de départ du bail renouvelé. De nouvelles demandes peuvent être formées tous les trois (3) ans à compter du jour où le nouveau loyer est applicable.

En aucun cas il n'est tenu compte, pour le calcul de la valeur locative, des investissements du preneur ni des plus-values ou moins-values résultant de sa gestion pendant la durée du bail en cours.

الفصل السادس في الإجراءات

المادة 462: في حالة عدم اتفاق الطرفين عند انتهاء مهلة ثلاثة (3) أشهر من تاريخ التبليغ، ومهما كان مبلغ الإيجار، ترفع كل النزاعات المتعلقة بتطبيق هذا الباب أمام الجهة القضائية المختصة والتي يكون موقع العقار تابعاً لها، وذلك عن طريق تكليف بالحضور يقدم من الطرف الذي يهيمه التعجيل.

غير أنه إذا طالب المستأجر بتعويض الإستحقاق، يجوز للطرف الذي يهيمه التعجيل أن يرفع دعواه أمام رئيس القسم الاستعجالي الذي يأمر بإجراءات الخبرة اللازمة، وذلك قبل انتهاء الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة.

يلحق تقرير الخبرة، الذي يجب إيداعه في ظرف شهرين من تاريخ يوم الأمر بها بأمانة الضبط بملف الدعوى المرفوعة أمام المحكمة المختصة التي تفصل في الموضوع بعد إيداع التقرير المذكور.

المادة 463: إذا وافق المؤجر على تجديد الإيجار وكان أمر الخلاف يتعلق ببديل الإيجار أو المدة أو الشروط اللاحقة أو بمجموع هذه العناصر، وجب على الطرفين الحضور أمام قاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة التي يكون موقع العقار تابعاً لها، وذلك مهما كان مبلغ الإيجار.

ويعمل في هذه الحالة بمهل التكليف بالحضور المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

يجوز لقاضي الأمور المستعجلة أن يعين خبراء ويكلفهم بالبحث عن كل عناصر التقدير التي من شأنها أن تحدد بإنصاف شروط الإيجار الجديد. ويودع الخبير تقرير الخبرة بأمانة ضبط المحكمة خلال ثلاثة (3) أشهر من تاريخ توصله بإستلام العلم بتعيينه.

و يفصل في موضوع الدعوى بموجب أمر مسبب قابل للطعن.

المادة 464: يتعين على المستأجر طيلة مدة الدعوى الاستمرار في تسديد بدلات الإيجار المستحقة حسب السعر القديم، أو عند الاقتضاء، حسب السعر الذي يمكن تحديده بصفة مؤقتة من طرف الجهة القضائية التي طرحت أمامها القضية وفقاً للمادة السابقة مع ضرورة إجراء الحساب بين المؤجر والمستأجر بعد التحديد النهائي لسعر الإيجار المجدد.

وفي حالة عدم حصول اتفاق بين الطرفين في مهلة شهر واحد من تاريخ تبليغ الحكم النهائي على شروط الإيجار الجديد، يعتبر الحكم المتضمن تحديد بدل الإيجار أو شروط الإيجار الجديد بمثابة عقد الإيجار.

المادة 465: إذا رفض المؤجر تجديد الإيجار ورغب المستأجر إما في منازعة سبب هذا الرفض، أو طلب تسديد تعويض الإستحقاق فإنه يجب على هذا الأخير أن يرفع دعوى ضد المؤجر أمام المحكمة التي يكون موقع العقار تابعاً لها.

ويطبق نفس الإجراء إذا رفض المؤجر تجديد الإيجار حسب الشروط المحددة وفقاً للمادة 463 أعلاه.

ويجب في هذه الحالة تبليغ التكليف بالحضور في الثلاثة (3) أشهر من تاريخ تبليغ رفض التجديد.

يحقق في القضية ويفصل فيها في أجل معقول.

Chapitre VI

De la procédure

Art. 462. Toutes les contestations relatives à l'application du présent titre, sont portées, à défaut d'accord entre les parties, à l'expiration d'un délai de trois mois à compter de la notification et quel que soit le montant du loyer, devant la juridiction compétente de la situation de l'immeuble par voie d'assignation délivrée à la requête de la partie la plus diligente.

Toutefois, lorsque le locataire prétend à une indemnité d'éviction, la partie la plus diligente peut, avant même l'expiration du délai prévu à l'alinéa précédent, saisir le juge des référés pour ordonner les mesures d'expertise nécessaires.

Le rapport d'expertise, qui doit être déposé au greffe dans le délai de deux mois à compter du jour où elle a été ordonnée, est joint à la procédure diligente devant le tribunal compétent qui statuera au fond après le dépôt dudit rapport.

Art. 463. Lorsque le bailleur consent au renouvellement, et que le différend porte sur le loyer, la durée, les conditions accessoires ou sur l'ensemble de ces éléments, les parties comparaissent, quel que soit le montant du loyer, devant le juge des référés du tribunal de la situation de l'immeuble.

Les délais d'assignation sont ceux prévus au code de procédure civile et administrative.

Le juge des référés peut charger des experts de rechercher tous les éléments d'appréciation permettant de fixer Équitablement les conditions du nouveau bail. Le rapport de l'expert est déposé au greffe dans les trois (3) mois de la réception de l'avis de la saisine de l'expert.

Il est statue sur l'affaire par ordonnance motivée susceptible de recours.

Art. 464. Pendant la durée de l'instance, le locataire est tenu de continuer à payer les loyers échus au prix ancien ou, le cas échéant, au prix qui peut en tout état de cause, être fixé à titre provisionnel par la juridiction saisie conformément à l'article précédent, sauf compte à faire entre le bailleur et le preneur, après fixation définitive du prix du bail renouvelé.

Dans le délai d'un mois qui suit la signification de la décision définitive, et à défaut d'accord, entre les parties sur les conditions d'un nouveau bail, le jugement fixant le montant du loyer ou les conditions du nouveau bail vaut bail.

Art. 465. Si le bailleur refuse le renouvellement et si le locataire entend, soit contester le motif de ce refus, soit demander le paiement de l'indemnité d'éviction, ce dernier assigne le bailleur devant le tribunal du lieu de l'immeuble.

Il en est de même si le bailleur refuse le renouvellement du bail aux conditions déterminées en application de l'article 463 ci-dessus. L'assignation doit dans ce cas, être notifiée dans les trois mois de la notification du refus de renouvellement.

L'affaire est instruite et jugée dans un délai raisonnable.

ويجوز للمالك الذي خسر دعواه أن يتملص من تسديد التعويض في ظرف خمسة عشر (15) يوما ابتداء من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا إذا كان الأمر يتعلق بحكم ابتدائي أو ابتداء من صدور القرار إذا كان الأمر يتعلق بالمجلس القضائي، بشرط أن يتحمل مصاريف الدعوى وأن يقبل بتجديد الإيجار الذي تحدد شروطه في حالة عدم الاتفاق، وفقا لأحكام المادة 463 أعلاه.

ولا يجوز ممارسة هذا الحق ما دام المستأجر لا يزال موجودا في الأماكن وما دام لم يؤجر أو لم يشتر عقار آخر.

المادة 466: ترفع جميع الدعاوى الممارسة وفقا لما ورد في هذا الباب ما عدا الدعاوى المشار إليها في المادتين 464 و465 أعلاه، أمام محكمة موقع العقار ويشملها التقادم بعد مرور سنتين. يحقق في القضية ويفصل فيها في أجل معقول.

الفصل السابع أحكام مختلفة

المادة 467: تلغى وتصبح عديمة الأثر مهما كان شكلها، البنود والشروط والتسويات التي يكون من شأنها إسقاط الحق في تجديد الإيجار الذي أنشئ بموجب هذا الباب، ولا سيما أحكام المواد من 459 إلى 461 أعلاه.

المادة 468: تلغى الاتفاقيات أيضا مهما كان شكلها إذا كانت ترمي إلى منع المستأجر من التنازل عن إيجاره لمشتري محله التجاري أو مؤسسته، وكذلك تلك التي تجعل مشتري المتجر خاضعا لقبول المالك.

المادة 469: لا يترتب بحكم القانون على الإفلاس أو التسوية القضائية، فسخ إيجار العقارات المخصصة للصناعة أو التجارة أو الصناعة التقليدية التابعة للمدين بما في ذلك المحلات التابعة لهذه العقارات والمخصصة لسكناه أو لإسكان أسرته. ويعتبر لاغيا كل شرط يخالف ذلك.

المادة 470: إذا كان المؤجر في نفس الوقت مالكا للعقار المؤجر والمحل التجاري المستغل وكان الإيجار يشمل العقار والمحل في نفس الوقت، فإنه يجب على المؤجر أن يسدد للمستأجر عند مغادرته، تعويضا يكون مطابقا للفائدة التي يمكن له أن يحصل عليها من زيادة القيمة الحاصلة سواء من المحل أو القيمة الإيجارية للعقار بفضل التحسينات المادية التي قام بها المستأجر بالاتفاق مع المالك.

الباب الثالث تأجير المحل التجاري

المادة 471: يخضع تأجير المحل التجاري للأحكام الواردة في هذا الباب، بالرغم من كل شرط مخالف. يتم تأجير المحل التجاري بعقد سمي أو عقد عرفي مسجل يتخلل بمقتضاه التاجر أو الحرفي، المالك أو المستغل لنفس المحل، عن استغلاله الكلي أو الجزئي لفائدة المستأجر مقابل بدل إيجار محدد، الذي يتولى استغلاله على مسؤوليته.

غير أنه لا يجوز لمستأجر المحل التجاري أن يتنازل عن الاستغلال إلا بالموافقة المكتوبة من مؤجر ذات المحل. يكتسب المستأجر المسير صفة التاجر أو الحرفي ويخضع لكل الالتزامات والأحكام الخاصة بهذه الصفة.

Le propriétaire qui a succombé peut, dans la quinzaine à partir du jour où la décision sera devenue définitive, s'il s'agit d'une décision de première instance, ou du jour de l'arrêt s'il s'agit d'une cour, se soustraire au paiement de l'indemnité, à charge par lui de supporter, les frais de l'instance et de consentir au renouvellement du bail dont les conditions, en cas de désaccord, sont fixées, conformément aux dispositions de l'article 463 ci-dessus.

Ce droit ne peut être exercé tant que le locataire est encore sur les lieux et n'a pas déjà loué ou acheté un autre immeuble.

Art. 466. - Toutes les actions exercées en vertu du présent titre, autres que celles visées aux articles 464 et 465 ci-dessus, sont portées devant le tribunal de la situation de l'immeuble. Elles se prescrivent par une durée de deux ans.

L'affaire est instruite et jugée dans un délai raisonnable.

Chapitre VII

Dispositions divers

Art. 467. Sont nuls et de nul effet, quelle qu'en soit la forme, les clauses, stipulations et arrangements qui auraient pour effet de faire échec au droit de renouvellement du bail institué par le présent titre et notamment les dispositions des articles 459 à 461 ci-dessus.

Art. 468. Sont également nulles, quelle qu'en soit la forme, les conventions tendant à interdire au locataire de céder son bail à l'acquéreur de son fonds de commerce ou de son entreprise, ainsi que celles soumettant l'acquéreur du fonds de commerce à l'agrément du propriétaire.

Art. 469. La faillite et la liquidation judiciaire n'entraînent pas, de plein droit, la résiliation du bail des immeubles affectés à l'industrie, au commerce ou à l'artisan du débiteur, y compris les locaux dépendant de ces immeubles et servant à son habitation ou à celle de sa famille.

Toute stipulation contraire est réputée non avenu.

Art. 470. Lorsqu'il est à la fois propriétaire de l'immeuble loué et du fonds de commerce qui y est exploité et que le bail porte en même temps sur les deux, le bailleur devra verser au locataire a son départ une indemnité correspondant au profit qu'il peut retirer de la plus-value apportée soit au fonds **de commerce** soit à la valeur locative de l'immeuble par les améliorations matérielles effectuées par le locataire avec l'accord du propriétaire.

TITRE III

LA LOCATION DU FONDS DE COMMERCE

Art. 471. Nonobstant toute clause contraire, tout contrat de location de fonds de commerce est régi par les dispositions de ce titre.

Tout contrat de location de fonds de commerce est établi en la forme authentique ou sous seing privé et enregistré par lequel le commerçant ou l'artisan propriétaire ou l'exploitant d'un fonds de commerce en concède totalement ou partiellement la location a un locataire du fonds de commerce en contrepartie d'un loyer déterminé qui l'exploite à ses dépens.

Le locataire du fonds de commerce ne peut pas céder l'exploitation du fonds sauf après accord écrit du loueur.

Le locataire du fonds de commerce acquiert la qualité de commerçant ou artisan, il est soumis à toutes les dispositions et les obligations qui en découlent.

ينشر العقد خلال خمسة عشر (15) يوما من تاريخه في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية وفي جريدة على الأقل مختصة بالإعلانات القانونية.

يجب على المؤجر تعديل قيده بما يفيد تأجير المحل التجاري.

وينتهي تأجير المحل التجاري بنفس إجراءات النشر التي تم بها.

المادة 472: يتعين على مستأجر المحل التجاري أن يشير في عناوين فواتيره ورسائله وطلبات البضاعة والوثائق المصرفية والتعريفات أو النشرات وكذلك في عناوين جميع الأوراق الموقعة من طرفه أو باسمه، إلى رقم تسجيله في السجل التجاري وصفته كمستأجر للمحل التجاري زيادة على الاسم واللقب والصفة والعنوان ورقم التسجيل التجاري لمؤجر المحل التجاري.

يعاقب على كل مخالفة لأحكام الفقرة السابقة بغرامة من ألفين (2000) دج إلى عشرة آلاف (10.000) دج.

المادة 473: يجب على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يؤجرون المحل التجاري أن يكونوا قد مارسوا التجارة أو امتهنوا الحرفة لمدة سنتين على الأقل أو مارسوا لمدة مماثلة أعمال مسير أو مدير تجاري أو تقني واستغلوا لمدة سنتين على الأقل المحل التجاري المؤجر.

المادة 474: لا تسري المادة 473 أعلاه على كل من:

- 1- الدولة،
- 2- الولايات والبلديات والمؤسسات العمومية،
- 3- البنوك والمؤسسات المالية،
- 4- المحجور عليهم أو الأشخاص الذين يعين لهم وصي قضائي وذلك فيما يتعلق بالمحل التجاري الذين كانوا يملكونه قبل فقدانهم الأهلية،
- 5- الورثة والموصى لهم من تاجر أو من حرفي متوفى والمستفيدين أيضا من القسمة وذلك فيما يتعلق بالمحل التجاري الذي آل إليهم.
- 6- مؤجر المحل التجاري إذا كان التأجير يهدف أصلا إلى ضمان تصريف المنتجات بالتجزئة، المصنوعة أو الموزعة من طرفه بموجب عقد حصري.

المادة 475: يجوز للمحكمة التي يوجد بدائرتها المحل التجاري، أن تحكم حين تأجير المحل التجاري، بأن ديون مؤجر المحل التجاري المتعلقة باستغلاله حالة الأداء فورا إذا رأت أن تأجير المحل التجاري يعرض تحصيل الديون للخطر.

ويجب أن ترفع الدعوى خلال مهلة ثلاثة (3) أشهر ابتداء من تاريخ نشر عقد تأجير المحل التجاري في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية، تحت طائلة سقوط الحق فيها.

المادة 476: يكون مؤجر المحل التجاري مسؤول بالتضامن مع المستأجر المسير عن الديون التي يعقدها هذا الأخير بمناسبة استغلال المتجر وذلك لغاية نشر عقد تأجير المحل التجاري وطيلة مدة ستة (6) أشهر من تاريخ النشر.

المادة 477: لا تطبق أحكام المادتين 473 و476 أعلاه على عقود تأجير المحل التجاري المبرمة من طرف الوكلاء القضائيين المكلفين، تحت أي عنوان كان بإدارة محل تجاري بشرط أن يخصص لهم لأغراض هذه العقود من السلطة التي أسندت لهم الوكالة وان يتموا إجراءات النشر المقررة أعلاه.

Le contrat est publié dans les quinze jours(15) de sa date, au bulletin officiel des annonces légales et en outre dans un journal habilité à recevoir les annonces légales.

Le bailleur est tenu de faire modifier son inscription personnelle avec la mention expresse de la mise en location de fonds de commerce.

La fin de la location du fonds de commerce donne lieu aux mêmes mesures de publicité.

Art. 472. Le locataire du fonds de commerce est tenu d'indiquer en têtes de ses factures, lettres, notes de commande, documents bancaires, tarifs et prospectus, ainsi que sur toutes les pièces signées par lui ou en son nom, son numéro d'immatriculation au registre de commerce et, sa qualité de locataire du fonds de commerce ainsi que le nom et prénom, la qualité, l'adresse et le numéro d'immatriculation du commerce du bailleur du fonds de commerce.

Toute infraction aux dispositions de l'alinéa précédent sera punie d'une amende de deux mille(2000) à dix mille (10.000) dinars.

Art. 473. Les personnes physiques ou morales qui concèdent une location d'un fonds de commerce, doivent avoir été commerçants ou artisans pendant deux années au moins ou avoir exercé pendant une durée équivalente, les fonctions de gérant ou de directeur commercial ou technique et avoir exploité pendant deux années au moins le fonds de commerce en location.

Art. 474. L'article 473 n'est pas applicable :

- 1- A l'état ;
- 2- Aux wilayas, communes et entreprises publiques ;
- 3- Banques et établissements financiers ;
- 4- Aux interdits ou aux personnes pourvues d'un conseil judiciaire en ce qui concerne le fonds dont ils étaient propriétaires avant la survenance de leur incapacité ;
- 5- Aux héritiers ou légataires d'un commerçant ou d'un artisan décédé, ainsi qu'aux bénéficiaires d'un partage, en ce qui concerne le fonds recueilli.
- 6- Au bailleur du fonds de commerce, lorsque la location a pour objet principal d'assurer, sous contrat d'exclusivité l'écoulement du détail des produits fabriqués ou distribués par lui-même.

Art. 475. Au moment de la location du fonds de commerce, les dettes du bailleur du fonds de commerce afférentes à l'exploitation du fonds de commerce, peuvent être déclarées immédiatement exigibles par le tribunal du lieu de la situation du fonds, s'il estime que la location du fonds de commerce met en péril leur recouvrement.

L'action doit être introduite, à peine de forclusion, dans le délai de trois (3) mois à dater de la publication du contrat de location de fonds de commerce au bulletin officiel des annonces légales.

Art. 476. Jusqu'à la publication du contrat de location du fonds de commerce et pendant un délai de six (6) mois à compter de cette publication, le bailleur du fonds de commerce est solidairement responsable avec le locataire du fonds de commerce, des dettes contractées par celui-ci à l'occasion de l'exploitation du fonds de commerce.

Art. 477. Les dispositions des articles 473 et 476 ci-dessus ne s'appliquent pas aux contrats de location de fonds de commerce passés par des mandataires de justice, chargés, à quelque titre que ce soit, de l'administration d'un fonds de commerce, à condition qu'ils aient été autorisés aux fins desdits contrats par l'autorité de laquelle ils tiennent leur mandat et qu'ils aient satisfait aux mesures de publicité prévues.

المادة 478: تصبح الديون التي قام بعقدها المستأجر المسير طيلة مدة التسيير والخاصة باستغلال المحل التجاري أو بالمؤسسة الحرفية حالة الأداء فوراً عند انتهاء تأجير المحل التجاري.

المادة 479: يعد باطلاً، كل عقد تأجير المحل التجاري أو اتفاق آخر يتضمن شروطاً مماثلة وافق عليها المالك أو المستغل للمحل التجاري دون أن تتوفر فيها الشروط المنصوص عليها في المواد المشار إليها أعلاه، غير أنه لا يجوز للمتعاقدین التمسك بهذا البطلان تجاه الغير.

ويترتب على البطلان المنصوص عليه في الفقرة السابقة بالنسبة للمتعاقدین سقوط الحق الذي قد يحصلون عليه من جراء الأحكام المتعلقة بالإجراءات التجارية المحددة للعلاقات التي تقوم بين المؤجرين والمستأجرين وذلك فيما يتعلق بتجديد إجراءات العقارات أو المحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي.

المادة 480: يجوز مراجعة بدل الإيجار المحدد في عقد تأجير المحل التجاري كل ثلاث (3) سنوات على غرار مادة الإجراءات.

المادة 481: يجب على الطرف الذي يرغب في طلب مراجعة بدل الإيجار أن يبلغ الطرف الآخر بموجب رسالة موصى عليها مع طلب الإشعار بالوصول أو بموجب عقد غير قضائي.

الكتاب الثالث

في صعوبات المؤسسات

الباب الأول :

التسوية الودية لصعوبات الشركات

والمؤسسات الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري

المادة 482: تحدث إجراءات الوقاية والتسوية الودية لصالح كل تاجر أو حرفي أو شخص معنوي خاضع للقانون الخاص ولو لم يكن تاجراً دون أن يكون في حالة توقف عن الدفع، تعاني من صعوبات اقتصادية أو مالية لا يمكن تغطيتها بموجب إمكانياتها المالية.

تهدف هذه الإجراءات إلى مساعدة هذه الشركات والمؤسسات على مواصلة نشاطها والمحافظة على مناصب العمل فيها والوفاء بديونها.

وتتضمن الإجراءات المذكورة في هذه المادة، الإخطار بالصعوبات والتسوية الودية.

المادة 483: يتعين على المسير أو مالك الشركة أو المؤسسة والشريك أو الشركاء في شركات الأسهم أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة الذين يحوزون 10 % من رأسمال الشركة على الأقل وعلى أي شريك في الشركات الأخرى مهما كانت نسبة مساهمته في رأسمال الشركة، إخطار رئيس المحكمة التجارية المختصة، بموجب عريضة، بالصعوبات التي تعاني منها المؤسسة أو الشركة، قصد الاستفادة من إجراءات التسوية الودية المذكورة في هذا الباب.

ويقع هذا الالتزام أيضاً، وبنفس الشكل، على عاتق مصالح الإدارة الجبائية والمؤسسات المالية ومحافظ الحسابات.

كما يمكن لرئيس المحكمة التجارية المختصة، عندما يتبين من كل سند أو وثيقة أو إجراء أن شركة تجارية أو مؤسسة خاضعة للتسجيل في السجل التجاري، تعاني من صعوبات تهدد استمرارية الاستغلال، استدعاء الممثل القانوني للشخص المعنوي، قصد اتخاذ التدابير الكفيلة بتسوية وضعيتها.

Art. 478. La fin de la location du fonds de commerce rend immédiatement exigibles les dettes afférentes à l'exploitation du fonds ou l'établissement artisanal, contractées par le locataire gérant pendant la durée de la gérance.

Art. 479. Tout contrat de location du fonds de commerce, ou toute autre convention comportant des conditions analogues, consenties par le propriétaire ou l'exploitant d'un fonds de commerce ne remplissant pas les conditions prévues aux articles ci-dessus, est nul; toutefois, les contractants ne peuvent invoquer cette nullité à l'encontre des tiers.

La nullité prévue à l'alinéa précédent entraîne à l'égard des contractants, la déchéance des droits qu'ils pourraient éventuellement tenir des dispositions se rapportant aux baux commerciaux réglant les rapports entre bailleurs et locataires en ce qui concerne le renouvellement des baux à loyer d'immeubles ou de locaux à usage commercial, industriel ou artisanal.

Art. 480. Le loyer fixé au contrat de la location du fonds de commerce, peut faire l'objet d'une révision, tous les trois (3) ans, comme en matière de baux.

Art. 481. La partie qui veut demander la révision doit en faire la notification à l'autre partie par lettre recommandée avec accusé de réception ou par acte extrajudiciaire.

LIVRE III DES DIFFICULTES DES ENTREPRISES TITRE I

REGLEMENT à L'AMIABLE DES DIFFICULTES DES SOCIETES ET DES ENTREPRISES SOUMISES A INSCRIPTION AU REGISTRE DE COMMERCE

Art. 482. Il est institué, une procédure de prévention et de règlement à l'amiable dont peuvent bénéficier tout commerçant, ou artisan, ou toute personne morale de droit privé, même non commerçante, qui ne se trouvant pas en cessation de paiement et éprouvent des difficultés économiques ou financières, qu'elles ne peuvent régler sur fond propre.

Lesdites procédures tendent à aider les sociétés et les entreprises concernées à poursuivre leurs activités, maintenir les postes d'emploi et payer leurs dettes.

Les procédures comprennent la notification des difficultés et le règlement amiable.

Art. 483. Le gestionnaire, le propriétaire de la société ou de l'entreprise, l'associé ou les associés dans les sociétés par action ou à responsabilité limitée détenant au moins 10% du capital de la société et tout associé dans les autres sociétés quel que soit le pourcentage de son apport au capital de la société, doit notifier au président du tribunal de commerce spécialisé par requête, les difficultés de la société ou de l'entreprise, afin de bénéficier des procédures de règlement amiable prévu au présent titre.

Cette obligation incombe également, et selon la même forme, aux services de l'administration fiscale, aux institutions financières et au commissaire aux comptes.

En outre et lorsqu'il résulte de tout acte, document ou procédure qu'une société commerciale ou une entreprise soumise à inscription au registre du commerce connaît des difficultés susceptibles de menacer la continuité de l'exploitation, le président du tribunal de commerce spécialisé peut convoquer le représentant légal de la personne morale, afin de prendre les mesures propres à redresser la situation.

المادة 484: يتم الإخطار المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 483 أعلاه، بعريضة تتضمن البيانات الآتية:

- اسم الشركة أو المؤسسة طالبة التسوية ومقرها الاجتماعي واسم ولقب ممثليها القانوني وعنوانه ورقم تعريفها الجبائي،
 - طبيعة نشاط الشركة أو المؤسسة،
 - أسباب طلب التسوية وطبيعة الصعوبات التي تعاني منها الشركة أو المؤسسة وأثارها على استمرارية نشاط الشركة،
 - عدد العمال والقائمة الإسمية لهم وبيان الأجور التي لم يتم الوفاء بها،
- تكون العريضة مرفقة بالوثائق التالية:
- القانون الأساسي للشركة، إن كان الاجراء يخص شخص معنوي،
 - نسخة من السجل التجاري أو بطاقة الحرفي حسب الحالة،
 - نسخة من وثيقة التعريف الجبائي،
 - ميزانيات الثلاث (3) سنوات الأخيرة،
 - جرد بأموال الشركة أو المدين التاجر ومساهماته والتأمينات العينية والشخصية المقدمة من طرفه أو من طرف المسير أو من ضامنيه،
 - مخطط تقديري للتمويل وحساب تقديري للنتائج،
 - كشف بالديون والتعهدات مرفق برزنامة الاستحقاق وتحديد أسماء وألقاب الدائنين والمدينين وعناوينهم،
 - تقرير محافظ الحسابات بعنوان الثلاث (3) سنوات الأخيرة.

يرفض الإخطار في حالة عدم تقديم الوثائق المذكورة في هذه المادة، غير أنه يمكن للقاضي منح مهلة أو أن يأمر بتقديم أية وثيقة لاستكمال الملف ولا يحول رفض الإخطار دون إمكانية تقديم طلب جديد.

المادة 485: يقوم رئيس المحكمة التجارية المتخصصة بمجرد استلام العريضة باستدعاء المعني إلى مكتبه لتلقي توضيحاته مرفقا بالوثائق الضرورية عند الاقتضاء.

يمكن رئيس المحكمة التجارية المتخصصة أن يطلب من محافظي الحسابات أو أعضاء هيكل الشركة أو المؤسسة أو ممثلي العمال أو من الإدارات العمومية أو المالية معلومات أو وثائق من طبيعتها تزويده بحقيقة الوضعية المالية والاقتصادية للمدين.

كما له أن يستدعي كل من يرى فائدة في سماعه.

كما يمكنه أن يكلف خبيرا بإعداد تقرير حول وضعية المؤسسة.

المادة 486: بناء على نتائج المساعي المنصوص عليها في المادة السابقة، يُعين رئيس المحكمة التجارية المتخصصة مصلح قصد إجراء التسوية الودية وإبرام اتفاق بين المدين ودائنيه.

ويحيل رئيس المحكمة التجارية المتخصصة فوراً على المصلح ما بلغ إليه من معلومات وعند الاقتضاء، تقرير الخبير المنصوص عليه في المادة 485 أعلاه.

يمكن رئيس المحكمة التجارية المتخصصة استخلاف المصلح، بناء على طلب من المدين لسبب جدي في أجل لا يتجاوز ثمانية (8) أيام من تاريخ تعيينه أو في حالة تقاعسه عن أداء المهام المسندة له.

يحدد رئيس المحكمة التجارية المتخصصة أتعاب المصلح، عند نهاية مهمته، ويتولى المدين دفعها.

Art.484. La notification prévue à l'article précédent, s'effectue par requête, comportant les mentions suivantes :

- le nom et prénom de la société ou de l'entreprise ayant demandée le règlement, son siège social, le nom et prénom de son représentant légal, son adresse et son identifiant fiscale,
- La nature de l'activité de la société ou de l'entreprise,
- les motifs de la demande de règlement et la nature des difficultés rencontrées par la société ou l'entreprise et ses effets sur la continuité de l'entreprise,
- Le nombre des employés, leurs liste nominative et le relevé des salaires non réglés,

La requête doit être accompagnée des documents suivants :

- Le statut de l'entreprise, si la procédure concerne une personne morale.
- Une copie du registre de commerce ou carte d'artisan selon le cas,
- Une copie de l'identifiant fiscale de l'entreprise,
- Les bilans des trois (3) dernières années,
- l'inventaire des biens de la société ou des biens du débiteur commerçant, ses participations, les sûretés réelles et personnelles présentées par le débiteur ou par le gestionnaire de la société ou par ses garants,
- le plan prévisionnel de financement et une estimation des résultats,
- un état des dettes et des engagements, annexé d'un échéancier des redevances et les noms et prénoms et adresses des créanciers et des débiteurs,
- le rapport du commissaire aux comptes des trois (3) dernières années.

La notification est rejetée, dans le cas où les documents mentionnés au présent article ne sont pas présentés. Toutefois, le juge peut accorder, un délai, ou ordonner la présentation de tout document afin de compléter le dossier. Le rejet de la demande n'interdit pas l'introduction d'une nouvelle demande.

Art. 485. Le président du tribunal de commerce spécialisé, procède dès la réception de la requête à la convocation du concerné pour recueillir ses explications muni de tout document nécessaire le cas échéant

Le président du tribunal de commerce spécialisé peut, obtenir communication, par les commissaires aux comptes, les représentants des organes de la société ou de l'entreprise, les représentants des travailleurs, les administrations publiques ou financières, des renseignements ou documents de nature à lui donner une exacte information sur la situation économique et financière du débiteur.

Il peut convoquer toute personne dont il juge l'audition utile.

Il peut également charger un expert pour préparer un rapport sur l'état de la société ou de l'entreprise.

Art. 486. Suite aux conclusions des mesures prévues à l'article précédent, le président du tribunal de commerce spécialisé désigne un conciliateur afin de procéder au règlement amiable et de conclure un accord entre le débiteur et ses créanciers.

Le président du tribunal de commerce spécialisé transmet immédiatement au conciliateur les informations qu'il a reçues et le cas échéant, le rapport de l'expert prévu à l'article 485 ci-dessus.

Le président du tribunal de commerce spécialisé peut, à la demande du débiteur, remplacer le conciliateur pour un motif sérieux, dans un délai ne dépassant pas huit(8) jours, à compter de la date de sa désignation ou en cas de non-exécution des missions qui lui sont confiées.

Le président du tribunal de commerce spécialisé fixe les honoraires du conciliateur, à la fin de sa mission. Ils sont à la charge du débiteur.

تمسك على مستوى كل محكمة تجارية متخصصة قائمة للمصلحين، وفقا للكيفيات المحددة بموجب قرار لوزير العدل، حافظ الأختام، يتم اختيارهم على أساس تخصصهم وكفاءتهم في المجال المالي والمحاسبي، تضبط من طرف لجنة يرأسها رئيس المجلس القضائي المتواجد بدائرة إختصاصه مقر المحكمة التجارية المتخصصة.

المادة 487: يتولى المصلح التوفيق بين المدين ودائنيه خلال مدة لا تتجاوز أربعة (4) أشهر، قابلة للتמיד بشهر واحد بقرار من رئيس المحكمة التجارية المتخصصة.

ولا يخضع الأطراف في تحديد شروط إتفاق التسوية إلى أي قيود، ويمكن أن يشمل الاتفاق إعادة جدولة الديون وتخفيضها أو ضخ أموال جديدة أو أي اتفاق آخر يسمح باستمرارية عمل الشركة أو المؤسسة المعنية.

يوافي المصلح رئيس المحكمة التجارية المتخصصة كل شهر وكلما اقتضت الحاجة بتقرير حول تقدم أعماله ويعرض عليه ما يراه مناسبا من ملاحظات واقتراحات.

المادة 488: إذا تعذر التوصل إلى اتفاق بالتراضي في الأجل المحدد أو تقاعس المدين عن الحضور لدى المصلح رغم صحة استدعائه أو في حالة توقف المؤسسة عن الدفع، يعلم المصلح أو المدين أو الدائن أو كل من له مصلحة فورا رئيس المحكمة التجارية المتخصصة، الذي له أن ينهي إجراءات التسوية الودية ويأذن بعد استدعاء وسماع المدين بافتتاح إجراءات التسوية القضائية إذا تبين من الوثائق المقدمة أن المؤسسة أو الشركة متوقفة عن الدفع ويعلم بذلك المدينين والدائنين.

المادة 489: يثبت الاتفاق بين المدين والدائنين الذين قبلوا به كتابة ويوقع عليه من قبل الأطراف والقائم بالمصلح، ويودع لدى أمانة ضبط المحكمة التجارية المتخصصة.

يصادق رئيس المحكمة التجارية المتخصصة على الاتفاق الحاصل بين المدين وجميع دائنيه، كما يمكنه أن يصادق على الاتفاق الحاصل مع الدائنين الرئيسيين الذين يمثل دينهم ثلثي (3/2) مجمل الدين ويأذن بجدولة بقية الديون مهما كانت طبيعتها لمدة لا تتجاوز مدة الاتفاق على ألا تتعدى في جميع الأحوال الثلاث (3) سنوات.

يتم إعلام المدين والدائنين وباقي الأطراف في الاتفاق، بالأمر المتضمن المصادقة على هذا الأخير بسعي من أمين ضبط المحكمة التجارية المتخصصة، كما تعلم به النيابة العامة ولا يخضع إلى أي طعن.

المادة 490: يوقف الاتفاق خلال مدة تنفيذه، كل دعوى قضائية مرفوعة ضد المدين بخصوص أملاكه المنقولة أو العقارية للوفاء بالديون التي هي محل الاتفاق.

ولا يمكن رئيس المحكمة التجارية المتخصصة أن يوقف مؤقتا إجراءات التنفيذ الرامية إلى استرداد دين سابق لتاريخ فتح التسوية الودية، إلا إذا تبين له أن أدائه يسبب إلى وضع الشركة أو المؤسسة المعنية ويعرقل إمكانية إنقاذها، كما ليس له أن يأمر بوقف مؤقت لإجراءات التنفيذ الرامية إلى استرجاع منقولات أو عقارات إلا إذا تبين له أنها ضرورية لنشاط المؤسسة أو الشركة المعنية، مع تبيان الأعمال المعنية بوقف التنفيذ.

Est tenu au niveau de chaque tribunal de commerce spécialisé une liste de conciliateurs, selon des modalités précisées par arrêté du ministre de la justice, garde des sceaux, ils sont choisis en fonction de leur spécialisation et de leur compétence dans le domaine financier et comptable. La liste de conciliateurs est établie par une commission présidée par le Président de la cour de justice dont le ressort duquel est situé le siège du Tribunal de Commerce Spécialisé.

Art.487. Le conciliateur a pour mission de favoriser la conclusion d'un accord entre le débiteur et ses créanciers dans un délai ne dépassant pas quatre (4) mois prorogeable d'un mois par décision du président du tribunal de commerce spécialisé.

Les parties ne sont astreintes à aucune restriction dans la détermination des clauses de l'accord de règlement, qui peut porter sur le rééchelonnement des dettes, leur réduction, l'injection de nouveaux fonds de commerce ou tout autre accord qui permet à la société ou à l'entreprise concernée de continuer à fonctionner.

Le conciliateur rend compte chaque mois et chaque fois que nécessaire au président du tribunal de commerce spécialisé de l'état d'avancement de sa mission et formule toute observations ou suggestions

Art.488. Si la conclusion d'un accord à l'amiable dans le délai fixé n'aboutit pas, ou si le débiteur s'abstient sciemment de se présenter auprès du conciliateur bien qu'il ait été dûment assigné, ou si l'entreprise est en état de cessation de paiement, le conciliateur, le débiteur, le créancier ou toute personne ayant intérêt informe immédiatement le président du tribunal de commerce spécialisé qui peut mettre fin à la procédure de règlement amiable. Il autorise, après avoir convoqué et entendu le débiteur, l'ouverture de la procédure de règlement judiciaire s'il s'avère des documents présentés que la société ou l'entreprise est en état de cessation de paiement et en informe les débiteurs et créanciers.

Art.489. L'accord entre le débiteur et les créanciers qui l'ont accepté est établi par écrit et signé par les parties et le conciliateur et déposé au greffe du tribunal commercial spécialisé.

Le président du tribunal de commerce spécialisé approuve l'accord conclu entre le débiteur et l'ensemble de ses créanciers. Il peut, en outre, approuver l'accord signé avec les créanciers principaux dont le montant de leurs créances représente les deux tiers (2/3) du montant global des dettes et ordonner le rééchelonnement des autres dettes quelle que soit leur nature sur une période ne dépassant pas la durée de l'accord et n'excédant pas, dans tous les cas, les trois (3) ans.

Le débiteur, les créanciers et les autres parties à l'accord sont informés de l'ordonnance portant approbation de ce dernier à la diligence du greffier du tribunal commercial spécialisé. Le ministère public en est informé. L'ordonnance n'est susceptible d'aucun recours.

Art.490. Pendant la durée de son application, l'accord suspend toute action en justice contre le débiteur sur ses biens meubles et immeubles pour le paiement des dettes objet de l'accord.

Le président du tribunal de commerce spécialisé ne peut autoriser de sursoir aux procédures d'exécution visant le recouvrement d'une créance antérieure à la date d'ouverture du règlement amiable que s'il est établi que son paiement peut aboutir à la détérioration de la situation de l'entreprise et constituerait une entrave à la possibilité de son redressement, il ne peut, également, autoriser la suspension des procédures d'exécution visant la récupération de biens meubles ou immeubles que s'il s'avère qu'ils sont indispensables à l'activité de la société ou l'entreprise concernée. L'autorisation doit fixer les actes qui peuvent être suspendus.

ويمكن رئيس المحكمة التجارية المتخصصة، أن يأذن بوقف آجال السقوط وإجراءات التنفيذ ولا يقرر ذلك إلا بعد استدعاء الدائن والكفيل أو الضامن الذين يمكن أن يشملهم قرار وقف التنفيذ.

و لا يمكن أن تشمل إجراءات وقف التنفيذ مستحقات العمال إلا إذا كان من شأن التنفيذ أن يؤدي إلى منع إنقاذ المؤسسة.

يبلغ الأمر القاضي بالتوقيف المؤقت للإجراءات الصادرة عن رئيس المحكمة التجارية المتخصصة، إلى الأطراف، عن طريق أمانة ضبط المحكمة التجارية، بأي وسيلة بما فيها الإلكترونية.

المادة 491: إذا أخل المدين بالتزاماته المترتبة على اتفاق التسوية الودية، تجاه أحد الدائنين، يمكن لكل ذي مصلحة أن يطلب من الجهة القضائية المختصة فسخ الاتفاق وإسقاط الآجال الممنوحة للمدين وإرجاع الأطراف إلى الحالة التي كانوا عليها بالنسبة لما لم يقع دفعه من الديون.

المادة 492: عندما يصادق رئيس المحكمة التجارية المتخصصة على الاتفاق، يجوز له بناء على طلب المدين أن يكلف المصلح بمتابعة تنفيذ الاتفاق، والذي يتعين عليه، في حالة وجود صعوبات تعوق أداء مهمته، أن يقدم تقريراً إلى رئيس المحكمة التجارية المتخصصة الذي يمكنه استخلافه بمصلح آخر عند الاقتضاء بنفس الأشكال.

المادة 493: في حالة افتتاح إجراءات التسوية القضائية أو الإفلاس، تعطى الأولوية للدائن الذي قبل ضمن اتفاق التسوية ضخ أموال جديدة أو توفير منقولات أو عقارات أو تقديم خدمات لمساعدة الشركة أو المؤسسة لمواصلة نشاطها، وتسدد ديونه قبل الديون الأخرى باستثناء الديون الممتازة.

ويترتب على قرار فتح إجراءات التسوية القضائية أو الإفلاس، فسخ اتفاق التسوية الودية وجوبا ويسترجع الدائنون كامل حقوقهم السابقة بعد طرح ما حصلوا عليه بمقتضى التسوية الودية.

الباب الثاني في التسوية القضائية والإفلاس الفصل الأول في إعلان التوقف عن الدفع

المادة 494: يتعين على كل تاجر أو حرفي أو شخص معنوي خاضع للقانون الخاص ولو لم يكن تاجرا، إذا توقف عن الدفع أن يدلي بتصريح في خلال خمسة عشر (15) يوما أمام المحكمة التجارية المتخصصة قصد افتتاح إجراءات التسوية القضائية أو الإفلاس.

التوقف عن الدفع هو استحالة مواجهة شخص من الأشخاص المذكورين أعلاه ديونه المستحقة بأصوله المتوفرة.

المادة 495: يمكن أن تفتح كذلك التسوية القضائية أو الإفلاس بناء على دعوى يباشرها الدائن مهما كانت طبيعة دينه، لاسيما إذا نتج الدين عن فاتورة قابلة للدفع في أجل محدد.

يجب أن تتضمن دعوى الدائن طبيعة الدين وقيمته وأن تحديد نوع السند الذي تستند إليه.

المادة 496: تخضع الشركات ذات رؤوس أموال عمومية كلياً أو جزئياً لأحكام هذا الباب المتعلق بالإفلاس والتسويات القضائية.

Il peut, aussi, autoriser de sursoir aux délais de déchéance et des procédures d'exécution, après convocation du créancier et de la caution ou le garant, ainsi que tous ceux qui peuvent être concernés par la suspension des procédures d'exécution.

La suspension des procédures d'exécution ne peut inclure les redevances des travailleurs que si l'exécution empêche le sauvetage de l'entreprise.

L'ordre de sursoir temporairement les poursuites, par le président du tribunal commercial spécialisé, est communiqué aux parties, par le greffe, par tout moyen y compris par voie électronique.

Art.491. Si le débiteur enfreint ses obligations découlant de l'accord de règlement amiable envers un créancier, toute personne ayant intérêt peut demander, à la juridiction compétente, la résolution de l'accord, la déchéance du délai accordé au débiteur et de ramener les parties à la situation dans laquelle elles se trouvaient concernant les dettes non payées.

Art.492. Lorsque le président de tribunal de commerce spécialisé approuve l'accord, il peut, à la demande du débiteur, charger le conciliateur d'en suivre l'exécution et, en cas de difficultés dans l'exécution de sa mission, il doit dresser un rapport au président du tribunal commercial spécialisé, qui peut procéder à son remplacement par un autre conciliateur le cas échéant sous les mêmes formes.

Art.493. En cas d'ouverture d'une procédure de règlement judiciaire ou de faillite, la priorité est donnée au créancier qui, dans le cadre de l'accord de règlement, a accepté l'injection de nouveaux fonds, la fourniture de mobiliers ou d'immobiliers ou de services pour aider la société ou l'entreprise à poursuivre son activité et ses créances sont payées de façon prioritaire avant toute autre créance, à l'exception de celles assorties de privilège.

La décision d'ouverture d'une procédure de règlement judiciaire ou de faillite entraîne obligatoirement l'annulation de l'accord de règlement à l'amiable et les créanciers recouvrent tous leurs droits antérieurs après avoir soustrait ce qu'ils ont reçu dans le cadre du règlement à l'amiable.

TITRE II

DU REGLEMENT JUDICIAIRE ET DE LA FAILLITE

Chapitre I

De la déclaration de cessation de paiement

Art. 494. Tout commerçant, tout artisan, toute personne morale de droit privé, même non commerçante qui cesse ses paiements, doit, dans les quinze (15) jours, en faire la déclaration auprès du tribunal du commerce en vue de l'ouverture d'une procédure de règlement judiciaire ou de faillite.

La cessation de paiement intervient lorsque l'une des personnes susvisées est dans l'impossibilité de faire face au passif exigible avec son actif disponible.

Art.495.Le règlement judiciaire ou la faillite peut également être ouvert sur une action d'un créancier, quelle que soit la nature de la créance, notamment celle résultant d'une facture payable à échéance fixe.

L'action d'un créancier doit préciser la nature et le montant de sa créance ; elle doit viser le titre sur lequel elle se fonde.

Art. 496. Les sociétés à capitaux totalement ou partiellement publics sont soumises aux dispositions du présent titre relatif aux faillites et règlements judiciaires.

لا تطبق أحكام المادة 645 من هذا القانون في حالة ما إذا كان إجراء التصفية يعني شركة مذكورة في الفقرة الأولى أعلاه.

غير أنه يمكن أن تتخذ السلطة العمومية المؤهلة عن طريق التنظيم، تدابير لتسديد مستحقات الدائنين.

وتشمل التدابير المذكورة في المقطع السابق قفل الإجراء الجاري، طبقاً لأحكام المادة 656 أدناه.

المادة 497: يودع التصريح بالتوقف عن الدفع المشار إليه في المادة 494 أعلاه لدى أمانة ضبط المحكمة التجارية المتخصصة.

يتعين أن يرفق التصريح المذكور، علاوة على الميزانية وحساب النتائج، ببيان التعهدات الخارجة عن ميزانية آخر سنة مالية، الوثائق التي تحرر بتاريخ التصريح التالية:

1- بيان حالة الوضعية المالية تجاه الخزينة العمومية،

2- بيان الوضعية،

3- بيان التعهدات الخارجة عن الميزانية،

4- بيان عددي للدائنين و الديون مع توضيح اسم و لقب و موطن كل من الدائنين مرفق ببيان أموال وديون الضمان،

5- جرد مختصر لأموال المؤسسة،

6- قائمة بأسماء وألقاب الشركاء المتضامنين و موطن كل منهم إن كان التصريح يتعلق بشركة تشتمل على شركاء مسؤولين بالتضامن عن ديون الشركة.

ويتعين أن تؤرخ هذه الوثائق وأن يكون موقعاً عليها مع التصريح بصحتها ومطابقتها للواقع وذلك من طرف صاحب التصريح.

فان تعذر تقديم أي من هذه الوثائق أو لم يمكن تقديمها كاملة تعين أن يتضمن التصريح بياناً بالأسباب التي حالت دون ذلك.

الفصل الثاني

في أحكام التسوية القضائية والإفلاس

المادة 498: إذا توفي تاجر وهو في حالة توقف عن الدفع ترفع الدعوى أمام المحكمة التجارية المتخصصة في أجل سنة من تاريخ وفاته من طرف أحد الورثة أو أحد الدائنين .

المادة 499: يجوز طلب شهر التسوية القضائية أو الإفلاس في أجل سنة من شطب المدين من السجل التجاري إذا كان التوقف عن الدفع سابقاً لهذا الشطب.

ويجوز طلب شهر التسوية القضائية أو الإفلاس لشريك متضامن في أجل سنة من شطبه في السجل التجاري إذا كان التوقف عن الدفع سابقاً لهذا الشطب.

المادة 500: لرئيس المحكمة التجارية المتخصصة أن يأمر بكل إجراءات التحقيق لتلقي جميع المعلومات عن وضعية المدين وتصرفاته.

المادة 501: إذا ثبت للمحكمة التوقف عن الدفع، تحدد تاريخه في أول جلسة وتقضي بالتسوية القضائية أو بالإفلاس.

فان لم يحدد تاريخ التوقف عن الدفع، عد هذا التوقف واقعا بتاريخ الحكم المقرر له وذلك مع مراعاة أحكام المادة 515 أدناه.

Les dispositions de l'article 645 du présent code ne sont pas applicables dans le cas où la procédure de liquidation concerne une société visée à l'alinéa 1, ci-dessus.

Des mesures de désintéressement des créanciers peuvent être toutefois prises par l'autorité publique habilitée par voie réglementaire.

Les mesures visées à l'alinéa ci-dessus, emportent clôture de la procédure en cours conformément aux dispositions de l'article 656 ci-dessous.

Art.497. La déclaration de cessation de paiement citée à l'article 494 ci-dessus est déposée au greffe du tribunal de commerce.

A cette déclaration sont jointes, outre le bilan, le compte d'exploitation générale, le compte de résultats ainsi que l'état des engagements hors bilan du dernier exercice, les pièces ci-après établies à la date de la déclaration :

- 1- Un état de situation financière envers le trésor public.
- 2- L'état des lieux.
- 3- L'état des engagements hors bilan,
- 4- L'état chiffre des créanciers et des dettes avec l'indication des noms et prénoms et domiciles des créanciers, accompagnée d'un état actif et passif des suretés.
- 5- L'inventaire sommaire des biens de l'entreprise,
- 6- La liste des associés responsables solidairement avec l'indication de leur noms et prénoms et domicile si la déclaration s'agit d'une société comportant des associés responsables solidairement des dettes sociales.

Tous les documents doivent être datés, signés avec la déclaration et certifiés sincères et véritables par le déclarant.

Dans le cas où l'un ou l'autre de ces documents ne peut être fourni ou ne peut l'être qu'incomplètement, la déclaration doit contenir l'indication des motifs qui empêchent cette production.

Chapitre II

Des jugements de règlement judiciaire et de faillite

Art.498. Lorsqu'un commerçant en état de cessation de paiements décède, le tribunal de commerce spécialisé est saisi dans le délai d'une année à partir de la date du décès, soit par un héritier soit par l'un des créanciers.

Art.499. Le règlement judiciaire ou la faillite peut être demandé dans le délai d'une année à partir de la radiation du débiteur du registre du commerce lorsque la cessation de paiement est antérieure à cette radiation.

Le règlement judiciaire ou la faillite d'un associé solidaire peut être demandé dans le délai d'une année à partir de la mention de sa radiation au registre de commerce lorsque la cessation de paiement de la société est antérieure à cette radiation.

Art. 500. Le président du tribunal de commerce spécialisé peut ordonner toute mesure d'instruction pour recueillir tous renseignements sur la situation et les agissements du débiteur.

Art. 501. Si le tribunal constate la cessation de paiement, il détermine la date lors de la première audience et prononce le règlement judiciaire ou la faillite.

A défaut de détermination de la date de cessation des paiements, celle-ci est réputée avoir lieu à la date du jugement qui la constate sous réserve des dispositions de l'article 515 ci-dessous.

المادة 502: الإفلاس هو الحالة التي تعاينها المحكمة عند توقف التاجر عن دفع ديونه وخالف قواعد التسيير والمحاسبة .

عندما تقضي المحكمة بإفلاس شخص طبيعي تمنعه من تسيير أية مؤسسة مستقبلا لمدة تتراوح من سنة إلى خمس (5) سنوات .

وعندما يتعلق حكم الإفلاس بشخص معنوي، تمنع المحكمة إما رئيس مجلس الإدارة، أو رئيس مجلس المديرين، أو المتصرفين أو المديرين العامين لشركات المساهمة، أو مسير الشركة ذات المسؤولية المحدودة، أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة ذات الشريك الوحيد، وبصفة عامة كل وكلاء الشركات من تسيير أية مؤسسة في المستقبل لمدة تتراوح بين سنة إلى خمس (5) سنوات .

المادة 503: في حالة قبول تسوية قضائية أو إشهار إفلاس شركة مشتملة على شركاء مسؤولين بالتضامن عن ديون الشركة، ينتج الحكم آثاره بالنسبة لهؤلاء الشركاء .

المادة 504: في حالة التسوية القضائية لشخص معنوي أو إفلاسه، يجوز إشهار ذلك على كل مدير قانوني أو واقعي ظاهري أو باطني مأجورا كان أم لا شخصا :

- إذا كان ذلك المدير وتحت غطاء الشخص المعنوي أثناء قيامه بتصرفاته قد قام لمصلحته بأعمال تجارية أو تصرف في أموال الشركة كما لو كانت أمواله الخاصة .

- أو واصل بصفة تعسفية ولمصلحته الخاصة استغلال عاجز لا يمكن أن يؤدي إلا إلى توقف الشخص المعنوي عن الدفع .

في حالة التسوية القضائية أو شهر الإفلاس الصادر طبقا لهذه المادة تشمل الديون علاوة على الديون الشخصية، ديون الشخص المعنوي .

يكون تاريخ التوقف عن الدفع هو نفس التاريخ المحدد بالحكم الذي قضى بالتسوية القضائية أو بإفلاس الشخص المعنوي .

المادة 505: لا يترتب الإفلاس ولا التسوية القضائية على مجرد التوقف عن الدفع بدون صدور حكم مقرر لذلك .

ومع ذلك تجوز الإدانة بالإفلاس البسيط أو التدليسي دون أن يتقرر التوقف عن الدفع بحكم .

المادة 506: تقضي المحكمة التجارية المتخصصة بالتسوية القضائية إذا تبين لها أن المدين قام بالالتزامات المنصوص عليها في المواد من 494 و 497 أعلاه، وكان بإمكانه تقديم اتفاق جدي .

يجب الحكم بشهر الإفلاس إذا وجد المدين في إحدى الحالات التالية :

1- إذا لم يقم المدين بالالتزامات المنصوص عليها في المادتين 494 و 497 المذكورتين أعلاه،

2- إن كان قد مارس مهنته خلافا لحظر قانوني،

3- إن كان قد أخفى حساباته أو بذر أو أخفى بعض أصوله أو كان قد أقر تدليسا بمديونيته بما لم يكن مدينا بها سواء في محرراته الخاصة أو في عقود عامة أو في التزامات عرفية أو في ميزانيته .

4- إن لم يمسك حسابات مطابقة لعرف مهنته وفقا لأهمية المؤسسة .

5- إذا لم يقدم المدين اتفاق جدي .

Art. 502. La faillite est l'état que le tribunal constate quand le commerçant s'arrête de payer ses dettes ou enfreint les dispositions relatives à la gestion et à la comptabilité.

Lorsque le tribunal prononce la faillite d'une personne physique il lui interdit de gérer toute entreprise ultérieurement dans un délai de un à cinq (5) ans.

Quand le jugement de la faillite concerne une personne morale, le tribunal interdit soit au président du conseil d'administration ou au président du directoire ou aux administrateurs ou aux directeurs généraux des sociétés par actions, ou au gérant d'une entreprise à responsabilités limitées ou une entreprise unipersonnelle à responsabilités limitées et en général, tous les agents de la société de gérer toute entreprise ultérieurement pour une période allant d'une année(1) à cinq (5) ans.

Art. 503. Lorsqu'une société comportant des associés responsables solidairement des dettes sociales est admise en règlement judiciaire ou déclarée en faillite, le jugement produit ses effets à l'égard de ses associés.

Art. 504. En cas de règlement judiciaire ou de faillite d'une personne morale, peut être déclaré personnellement en règlement judiciaire ou faillite tout dirigeant de droit ou de fait, apparent ou occulte, rémunéré ou non, qui a :

- lors de l'exercice de ses fonctions et sous le couvert de la personne morale, fait des actes de commerce dans un intérêt personnel, ou dispose des biens sociaux comme des siens propres;
- ou poursuivi abusivement, dans son intérêt personnel, une exploitation déficitaire qui a conduit à la cessation de paiement de la personne morale.

En cas de règlement judiciaire ou de faillite, prononcé en application du présent article, le passif comprend, outre le passif personnel, celui de la personne morale.

La date de cessation des paiements est celle fixée par le jugement prononçant le règlement judiciaire ou la faillite de la personne morale.

Art. 505. En l'absence de jugement déclaratif, la faillite ou le règlement judiciaire ne résulte pas du fait de la cessation des paiements.

Toutefois, une condamnation peut être prononcée pour banqueroute simple ou frauduleuse sans que la cessation des paiements n'est été constatée par un jugement déclaratif.

Art 506. Le règlement judiciaire est prononcé lorsqu'il apparaît au tribunal que le débiteur a satisfait les obligations prévues aux articles 494 et 497 ci-dessus et qu'il est en mesure de proposer un concordat sérieux.

La faillite doit être prononcée si le débiteur se trouve dans l'un des cas suivants :

- 1- Si le débiteur n'a pas satisfait les obligations prévues aux articles 494 et 497 ci-dessus.
- 2- S'il a exercé sa profession contrairement à une interdiction prévu par la loi.
- 3- S'il a soustrait sa comptabilité, détourné ou dissimulé une partie de son actif ou s'il s'est frauduleusement reconnu débiteur de sommes qu'il ne devait pas, soit dans ses documents personnels ou des contrats publiques ou obligations coutumières ou dans sa comptabilité.
- 4- S'il n'a pas tenu une comptabilité conforme aux usages de sa profession eu égard à l'importance de l'entreprise.
- 5- Si le débiteur ne présente pas un concordat sérieux.

إذا تبين للمحكمة التجارية المتخصصة، في أي مرحلة من مراحل الدعوى، أن المدين قد أخل بالتزامه بالاتفاق الجدي، تقضي بتحويل التسوية القضائية إلى الإفلاس.

المادة 507 : تكون جميع الأحكام والأوامر الصادرة بمقتضى هذا الباب معجلة التنفيذ رغم المعارضة أو الاستئناف باستثناء الحكم الذي يقضي بالمصادقة على الاتفاق الجدي.

المادة 508: تسجل الأحكام الصادرة بالتسوية القضائية أو بشهر الإفلاس في السجل التجاري، وإذا كانت تتعلق بحرفي تسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف. ويجب إعلانها لمدة ثلاثة (3) أشهر بلوحة الإعلانات بالمحكمة وأن ينشر ملخصها في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية وفي جريدة يومية وطنية. ويتعين أن يتم ذات النشر في الأماكن التي يكون فيها للمدين مؤسسات تجارية.

ويتم نشر البيانات التي تدرج بالسجل التجاري أو في سجل الصناعة التقليدية والحرف، طبقاً للفقرة الأولى من هذه المادة، في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية خلال خمسة عشر (15) يوماً من النطق بالحكم، ويتضمن هذا النشر بيان اسم ولقب المدين وموطنه أو مركزه الرئيسي ورقم قيده في السجل التجاري أو في سجل الصناعة التقليدية والحرف وتاريخ الحكم الذي قضى بالتسوية القضائية أو بشهر الإفلاس ورقم صحيفة الإعلانات القانونية التي نشر فيها الملخص المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه.

ويتم النشر المذكور أعلاه تلقائياً من طرف أمين الضبط خلال خمسة عشر (15) يوماً من النطق بالحكم.

المادة 509: تسجل ملخصات الأحكام الصادرة بالتسوية القضائية أو بإفلاس شخص معنوي خاضع للقانون الخاص غير تاجر بسعي من أمين الضبط في سجل يفتح لهذا الغرض لدى أمانة ضبط المحكمة مع ذكر مقره واسم ولقب وعنوان مسيري الشركة.

كما ينشر ملخص الحكم بنفس البيانات في جريدة يومية وطنية.

ويتم نفس النشر كذلك في المكان الذي يقع فيه مقر الشخص المعنوي وفروعه.

المادة 510: تنشر الملخصات المقيدة في السجل الممسوك بأمانة ضبط المحكمة في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية خلال خمسة عشر يوماً (15) من النطق بالحكم، ويحدد هذا النشر الشخص المعنوي المدين من حيث مقره وتاريخ الحكم الصادر بالتسوية القضائية أو الإفلاس ورقم الجريدة اليومية الوطنية التي نشر فيها الملخص المنصوص عليه في المادة 509 أعلاه، كما يحدد أيضاً اسم ولقب عنوان الوكيل المتصرف القضائي.

ويتم النشر المذكور أعلاه تلقائياً من طرف أمين الضبط خلال خمسة عشر (15) يوماً من النطق بالحكم .

المادة 511: عندما لا تكون الأموال الخاصة بالتفليسة كافية على الفور لتغطية مصاريف التسوية القضائية أو شهر الإفلاس وإعلان ونشر هذا الحكم في الصحف والمصقات ووضع الأختام ورفعها، فإن هذه المصاريف قد يسبقها احد الدائنين الذي رفع الدعوى أمام المحكمة.

وعلى كل حال تسدد التسيقات على وجه الامتياز من أول التحصيلات.

ويسري هذا التدبير على إجراء استئناف الحكم الصادر بالتسوية القضائية أو شهر الإفلاس.

Si le tribunal constate en toute état de cause, que le débiteur a enfreint à ses obligations du concordat sérieux il ordonne de convertir le règlement judiciaire en faillite.

Art. 507. Tous les jugements et ordonnances rendus en vertu du présent titre sont exécutoires par provision nonobstant opposition ou appel, à l'exception du jugement qui statue sur l'homologation du concordat.

Art. 508. Les jugements prononçant le règlement judiciaire ou la faillite sont mentionnés au registre du commerce. Quand le jugement prononçant le règlement judiciaire ou la faillite concerne un artisan, il est mentionné au Registre de l'artisanat et des métiers. Les jugements doivent être affichés pendant trois mois dans le tableau d'affichage du tribunal et insérés par extrait au bulletin officiel des annonces légales et dans un journal national quotidien.

La même publicité doit être faite aux lieux où le débiteur a des établissements commerciaux.

Les mentions faites au registre du commerce ou au registre de l'artisanat et des métiers en application du présent article, sont publiées au bulletin officiel des annonces légales dans les quinze (15) jours du prononcé du jugement. Cette publication contient l'indication du débiteur, de son domicile ou siège social, de son numéro d'immatriculation au registre du commerce ou au registre de l'artisanat et des métiers, de la date du jugement qui prononce le règlement judiciaire ou la faillite et du numéro du journal d'annonces légales où a été publié l'extrait prévu à l'alinéa 1ci- dessus.

La publicité prévue ci-dessus est faite d'office par le greffier dans les quinze jours (15) du prononcé du jugement.

Art. 509. Les extraits des jugements prononçant le règlement judiciaire ou la faillite d'une personne morale de droit privé non commerçante sont portés, par les soins du secrétaire greffier, avec indication du siège de cette personne morale et des nom et adresse du ou des dirigeants sociaux, sur un registre ouvert à cet effet au greffe du tribunal.

Le jugement est publié, en outre, inséré par extrait, avec les mêmes indications, dans un journal national quotidien.

La même publicité doit être faite au lieu du siège d'établissement de la personne morale et ses filiales.

Art. 510. Les extraits portés au registre tenu au greffe du tribunal sont publiés au bulletin officiel des annonces légales dans les quinze jours (15) du prononcé du jugement, cette publication contient l'indication de la personne morale débitrice, de son siège, de la date du jugement prononçant le règlement judiciaire ou la faillite et du numéro du journal national quotidien dans lequel a été publié l'extrait prévu à l'article 509 ci-dessus, elle indique également le nom et prénom et l'adresse du syndic- administrateur judiciaire.

Les publicités prévues ci-dessus sont faites d'office par le greffier dans les quinze (15) jours du prononcé du jugement.

Art. 511. Lorsque les deniers appartenant à la faillite ne pourront suffire immédiatement aux frais de jugement de règlement judiciaire ou de faillite, d'affichage et d'insertion de ce jugement dans les journaux, d'apposition, de garde et de levée de scellés, l'avance de ces frais est faite par le créancier qui a saisi le tribunal, lorsque le tribunal est saisi à la requête de ce dernier.

Dans tous les cas, les avances sont remboursées par privilège sur les premiers recouvrements.

Cette disposition est applicable à la procédure d'appel du jugement prononçant le règlement judiciaire ou la faillite.

المادة 512: يوجه أمين ضبط المحكمة فوراً إلى وكيل الجمهورية المختص إقليمياً ملخصاً للأحكام الصادرة بشهر الإفلاس أو بالتسوية القضائية.

ويتضمن هذا الملخص البيانات الرئيسية لتلك الأحكام ونصوصها.

الفصل الثالث

في طرق الطعن

المادة 513: تحدد مهلة المعارضة في الأحكام الصادرة غيايباً في مادة التسوية القضائية أو شهر الإفلاس بعشرة (10) أيام اعتباراً من تاريخ التبليغ بالحكم، غير أنه بالنسبة للأحكام الخاضعة لإجراءات الإعلان والنشر في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية وفي جريدة يومية وطنية لا يسري الميعاد بشأنها إلا من إتمام آخر إجراء مطلوب.

المادة 514 : لا تخضع الأحكام التالية لأي طريق من طرق الطعن:

- 1- الأحكام الصادرة طبقاً للمادة 580 أدناه،
- 2- الأحكام التي تفصل بها المحكمة في الطعون الواردة على الأوامر الصادرة من القاضي المنتدب في حدود اختصاصاته،
- 3- الأحكام التي ترخص باستغلال المحل التجاري.

المادة 515: لا يقبل أي طلب يهدف إلى تحديد تاريخ للتوقف عن الدفع مغاير للتاريخ المحدد في الحكم الصادر بالتسوية القضائية أو الإفلاس أو في حكم لاحق، بعد التحديد النهائي لكشف الديون، وابتداء من هذا اليوم يصبح هذا التاريخ نافذاً تجاه جماعة الدائنين.

المادة 516: تحدد مهلة إستئناف الأحكام الصادرة في التسوية القضائية أو الإفلاس بعشرة (10) أيام اعتباراً من يوم التبليغ.

وفصل المجلس القضائي فيه خلال ثلاثة (3) أشهر ويكون الحكم واجب التنفيذ بموجب مسودته.

الفصل الرابع

هيئات التسوية القضائية والتفليسة

القسم الأول

القاضي المنتدب

المادة 517: يعين القاضي المنتدب، في بداية كل سنة قضائية، بأمر من رئيس المجلس القضائي الذي تقع في دائرة اختصاصه المحكمة التجارية المتخصصة بناءً على اقتراح رئيس المحكمة التجارية المتخصصة.

ويعين من بين القضاة الذين مارسوا في مجال المنازعات التجارية.

ويكون القاضي المنتدب مكلفاً على الخصوص بملاحظة ومراقبة وتسهيل أعمال وإدارة التفليسة أو التسوية القضائية.

يقوم القاضي المنتدب بجمع كافة عناصر المعلومات التي يراها مجدية، ويجوز له تلقي أقوال المدين أو مسيري الشركة، الأجراء أو ممثليهم، الدائنين أو أي شخص آخر بما فيهم الزوج أو الورثة المعروفين للمدين المتوفى في حالة توقف عن الدفع، ويمكنه عند الاقتضاء أخذ رأي المختصين في المواد المالية أو التقنية، كما يجوز أن يتلقى بنفسه أو بواسطة خبير محاسب معلومات مستقاة من ملف دعوى جزائية مفتوحة ضد المدين.

يقدم القاضي المنتدب للمحكمة وجوباً تقريراً شاملاً عن جميع النزاعات الناجمة عن التسوية القضائية أو الإفلاس.

Art. 512. Le greffier adresse immédiatement au procureur de la République territorialement compétent, un extrait des jugements prononçant la faillite ou le règlement judiciaire.

Cet extrait mentionne les principales indications et dispositions de ces jugements.

Chapitre III

Des voies de recours

Art. 513. Le délai d'opposition contre les jugements rendus par défaut en matière de règlement judiciaire ou de faillite est fixé à dix (10) jour/s à compter de la date de notification de jugement. Toutefois, pour les jugements soumis aux formalités de l'affichage et de l'insertion dans le bulletin officiel des annonces légales et dans un journal national quotidien, ce délai ne court que du jour où la formalité requise en dernier lieu a été effectuée.

Art. 514. Ne sont susceptibles d'aucune voie de recours :

- 1- Les jugements rendus par application de l'article 580 ci-dessous;
- 2- Les jugements par lesquels le tribunal statue sur les recours formés contre les ordonnances rendues par le juge-commissaire dans les limites de ses attributions;
- 3- Les jugements autorisant l'exploitation du fonds de commerce.

Art.515. N'est recevable aucune demande tendant à faire fixer la cessation de paiements à une date autre que celle qui résulte du jugement prononçant le règlement judiciaire ou la faillite ou d'un jugement postérieur après l'arrêté définitif de l'état des créances. A partir de ce jour, la date de la cessation de paiements demeure irrévocablement fixée à l'égard de la masse des créanciers.

Art. 516. Le délai d'appel contre tout jugement rendu en matière de règlement judiciaire ou de faillite est de dix (10) jours à compter du jour de la notification.

La Cour doit se prononcer dans le délai de trois (3) mois. L'arrêt est exécutoire sur minute.

Chapitre IV

Des organes de la faillite et du règlement judiciaire

Section 1

Du juge- commissaire

Art.517. Le juge-commissaire est désigné au début de chaque année judiciaire par ordonnance du président de la cour dans le ressort de laquelle se trouve le tribunal de commerce spécialisé, sur proposition du président de ce tribunal de commerce spécialisé.

Il est choisi parmi les magistrats ayant exercé en matière de contentieux commerciale.

Le juge-commissaire est chargé spécialement de surveiller, de contrôler et d'accélérer les opérations et la gestion de la faillite ou du règlement judiciaire.

Il recueille tous les éléments d'information qu'il juge utiles, il peut recueillir les déclarations du débiteur ou les dirigeants sociaux, les salariés ou leurs représentants, les créanciers ou toute autre personne, y compris le conjoint ou les héritiers connus du débiteur décédé en état de cessation de paiements, il peut, le cas échéant, prendre l'avis de personnes qualifiées en matière financière ou technique, il peut prendre connaissance par lui-même ou par l'intermédiaire d'un expert comptable, des renseignements tirés d'une information pénale ouverte contre le débiteur.

Le juge-commissaire soumet obligatoirement au tribunal un rapport de toutes les contestations que le règlement judiciaire ou la faillite peuvent faire naître.

المادة 518: إذا تقرر قبول تاجر أو حرفي في حالة تسوية قضائية أو شهر إفلاسه بعد الوفاة، أو حدثت وفاته بعد قبول التسوية القضائية أو شهر الإفلاس فإن على الزوج الباقي على قيد الحياة أو أولاده أو ورثته الحضور أو الإنابة في الحضور للحلول محله في كافة أعمال التسوية القضائية أو التقلية وأن يستمع إليهم على نحو ما نص عليه في الفقرة الثالثة من المادة 517 أعلاه.

المادة 519: تودع أوامر القاضي المنتدب فوراً لدى أمانة ضبط المحكمة التجارية المتخصصة. ويعين القاضي المنتدب في أمره الذي يصدره الأشخاص الذين يجب إخبارهم بإيداعه بمعرفة أمين ضبط المحكمة، وحينئذ يجوز لأولئك الأشخاص رفع اعتراض في مهلة عشرة (10) أيام من ذلك الإخبار. يرفع الاعتراض بعريضة لدى أمانة ضبط المحكمة.

تفصل المحكمة في أول جلسة لها خلال عشرة (10) أيام من إيداع العريضة، ويقوم أمين ضبط المحكمة بتبليغ المعنيين بأمر المحكمة بواسطة برقية.

القسم الثاني

في الوكلاء المتصرفين القضائيين للتسوية القضائية والتقليية

المادة 520: يعين الحكم الصادر بالتسوية القضائية أو بالإفلاس وكيلاً متصرفاً قضائياً واحداً أو أكثر. يختار الوكيل المتصرف القضائي من ضمن قائمة تحدد عن طريق التنظيم.

المادة 521: لا يمكن تعيين الوكيل المتصرف القضائي من بين أقارب أو أصحاب المدين أو مسيري الشركة إلى غاية الدرجة الرابعة.

يجوز للقاضي المنتدب بناء على الاحتجاجات المقدمة إليه من المدين أو الدائنين أو تلقائياً اقتراح عزل الوكيل المتصرف القضائي واحد أو أكثر.

المادة 522: يجب على الوكيل المتصرف القضائي إخطار وكيل الجمهورية كل ستة (6) أشهر عن سريان إجراءات التسوية القضائية أو الإفلاس.

المادة 523: يجب على الوكيل المتصرف القضائي الذي توقف عن مهامه أن يقدم حساباته إلى الوكيل المتصرف القضائي الجديد بحضور القاضي المنتدب، مع استدعاء المدين برسالة مضمنة الوصول.

المادة 524: تودع فوراً الأموال التي حصلها الوكيل المتصرف القضائي مهما كان مصدرها في حساب مفتوح خصيصاً باسم التسوية القضائية أو الإفلاس، مع خصم مبالغ المصاريف التي يحكم بها القاضي المنتدب، ويتعين تقديم إثبات الإيداع إلى القاضي المنتدب خلال مدة ثمانية (8) أيام من التحصيل.

المادة 525: يفصل القاضي المنتدب خلال ثلاثة (3) أيام في كل تظلم تم تقديمه ضد أي عمل قام به الوكيل المتصرف القضائي.

Art. 518. Lorsqu'un commerçant ou artisan a été admis au règlement judiciaire ou déclaré en état de faillite, après son décès ou qu'il décède après l'admission au règlement judiciaire ou la déclaration de faillite, son conjoint survivant, ses enfants, ses héritiers doivent se présenter ou se faire représenter pour le suppléer dans toutes les opérations du règlement judiciaire ou de la faillite et être entendus comme il est prévu à l'alinéa 3 de l'article 517 ci-dessus.

Art. 519. Les ordonnances du juge-commissaire sont immédiatement déposées au greffe du tribunal de commerce spécialisé.

Le juge-commissaire désigne dans son ordonnance les personnes auxquelles avis du dépôt de cette ordonnance doit être donné par les soins du secrétaire-greffier. Dans ce cas, ces personnes peuvent former opposition dans le délai de dix (10) jours à dater de cet avis.

L'opposition est formée par simple déclaration au greffe.

Le tribunal statue à la première audience dans les dix jours (10) du dépôt de la déclaration et le secrétaire greffier informe les concernés de cette décision par télégramme.

Section 2

Des syndics- administrateurs judiciaires du règlement judiciaire et de faillite

Art. 520. Le jugement qui prononce le règlement judiciaire ou la faillite désigne le ou les syndics- administrateurs judiciaires.

Le syndic- administrateur judiciaire est choisi sur une liste fixé par voie réglementaire.

Art. 521. Aucun parent ou allié du débiteur ou des dirigeants sociaux jusqu'au quatrième degré ne peut être désigné syndic- administrateur judiciaire.

Le juge-commissaire peut, soit sur réclamations du débiteur ou par des créanciers, soit d'office, proposer la révocation d'un ou plusieurs syndics- administrateurs judiciaires.

Art. 522. Le syndic- administrateur judiciaire tient informé tous les six (6) mois le procureur de la République du déroulement de la procédure du règlement judiciaire ou de la faillite.

Art. 523. Le syndic- administrateur judiciaire qui cesse ses fonctions doit rendre ses comptes au nouvel syndic- administrateur judiciaire en présence du juge- commissaire, le débiteur dûment appelé par lettre recommandée.

Art. 524. Les deniers recueillis par Le syndic-administrateur judiciaire, quelle qu'en soit la provenance, sont versés immédiatement à un compte ouvert spécialement au nom de la faillite ou du règlement judiciaire, sous la déduction des montants des dépenses arbitrées par le juge-commissaire. Dans les huit (8) jours des recettes, il est justifié au juge-commissaire desdits versements.

Art. 525. Si une réclamation est formulée contre l'une des opérations du syndic-administrateur judiciaire, le juge-commissaire statue dans le délai de trois (3) jours.

القسم الثالث في المراقبين

المادة 526: يجوز للقاضي المنتدب أن يعين في أي وقت بموجب أمر يصدره، مراقبا أو اثنين من بين الدائنين.

لا يجوز لأحد أقارب أو أصحاب المدين أو مسيري الشخص المعنوي أو ممثليه لغاية الدرجة الرابعة أن يعين مراقبا.

المادة 527: يكلف المراقبون بصفة خاصة بفحص الحسابات وتبيان الوضعية المقدمة من المدين ومساعدة القاضي المنتدب في مهمة مراقبة أعمال الوكيل المتصرف القضائي.

يمكن للمراقبين الاطلاع على وضعية الإجراءات وكذلك المداخل أو النفقات التي تم تحصيلها، ويلزم الوكيل المتصرف القضائي بأخذ رأيهم في الإجراءات التي يجب اتخاذها أو إتباعها.

تكون مهام المراقبين مجانية ويجب أن تمارس شخصيا.

المادة 528: يمكن عزل المراقبين من طرف المحكمة، باقتراح من القاضي المنتدب وبعد اخذ رأي أغلبية الدائنين، ولا يسألون إلا عن أخطائهم الجسيمة.

الفصل الخامس

في آثار الحكم بالتسوية القضائية وإشهار الإفلاس

القسم الأول

في الآثار بالنسبة للمدين

المادة 529: يمكن للمدين أن يحصل لنفسه وأسرته على معونة من الأصول يحددها القاضي المنتدب بموجب أمر بناء على اقتراح من الوكيل المتصرف القضائي.

ويجوز في حالة الإفلاس الإذن باستخدامه تسهيلا للتسيير بأمر من القاضي المنتدب.

المادة 530: يخضع المدين الذي أشهر إفلاسه للمحظورات وسقوط الحق المنصوص عليها في القانون.

وتظل هذه المحظورات وسقوط الحق قائمة إلى أن يرد لها لاعتبار، ما لم توجد أحكام قانونية تخالف ذلك.

المادة 531: يترتب على الحكم القاضي بالتسوية القضائية أو بالإفلاس تشكيل جماعة الدائنين ممثلة من قبل الوكيل المتصرف القضائي الذي له وحده أن يتصرف باسمها ويمكنه أن يلزمها بهذا التصرف.

المادة 532: يتضمن الحكم القاضي بالتسوية القضائية ابتداء من تاريخ صدوره إلزامية مساعدة المدين من قبل الوكيل المتصرف القضائي في جميع الأعمال المتعلقة بإدارة أملاكه أو التصرف فيها.

في حالة رفض المدين أو مسيري الشركة القيام بعمل ضروري للحفاظ على الذمة المالية، يمكن للوكيل المتصرف القضائي أن يقوم بذلك بنفسه بعد ترخيص من القاضي المنتدب، ويكون الأمر كذلك، لاسيما، من أجل اتخاذ تدابير تحفظية أو القيام بتحصيل الديون والأوراق التجارية المستحقة الأداء، أو بيع أشياء معرضة للتلف القريب أو معرضة لانخفاض القيمة الوشيك أو التي تتطلب مصاريف باهظة لحفظها أو رفع دعوى عقارية أو منقولة أو متابعتها.

Section 3

Des contrôleurs

Art. 526. Le juge-commissaire peut, à tout moment, nommer par ordonnance un ou deux contrôleurs choisis parmi les créanciers.

Aucun parent ou allié du débiteur ou des dirigeants de la personne morale ou son représentant jusqu'au quatrième degré, ne peuvent être nommé contrôleur.

Art. 527. Les contrôleurs sont spécialement chargés de vérifier la comptabilité et l'état de situation présenté par le débiteur et d'assister le juge-commissaire dans sa mission de surveillance des opérations du syndic-administrateur judiciaire.

Ces mêmes contrôleurs peuvent demander compte de l'état de la procédure ainsi que des recettes effectuées et des versements faits ; Le syndic-administrateur judiciaire est tenu de prendre leur avis sur les actions à entreprendre ou à suivre.

Les missions des contrôleurs sont gratuites. Elles doivent être exercées personnellement.

Art. 528. Le tribunal peut révoquer les contrôleurs sur proposition du juge- commissaire et après avis de la majorité des créanciers. Ils ne répondent que de leurs fautes graves.

Chapitre V

Des effets du jugement prononçant le règlement judiciaire ou la faillite

Section 1

Des effets vis-à-vis du débiteur

Art.529. Le débiteur peut obtenir, pour lui et sa famille sur l'actif, des secours fixés par ordonnance du juge-commissaire sur proposition du syndic- administrateur judiciaire.

Il peut être autorisé par ordonnance du juge-commissaire, en cas de faillite, à être employé pour faciliter la gestion.

Art. 530. Le débiteur dont la faillite a été prononcée, est soumis aux interdictions et déchéances prévues par la loi.

Sous réserve des dispositions légales contraires, ces interdictions ou déchéances durent jusqu'à la réhabilitation.

Art. 531. Le jugement qui prononce le règlement judiciaire ou la faillite constitue les créanciers en une masse représentée par le syndic- administrateur judiciaire qui seul agit en son nom et peut l'engager.

Art. 532. Le jugement qui prononce le règlement judiciaire emporte de plein droit, à partir de sa date, assistance obligatoire du débiteur par le syndic- administrateur judiciaire pour tous les actes concernant l'administration et la disposition de ses biens.

Si le débiteur ou les dirigeants sociaux refusent de faire un acte nécessaire à la sauvegarde du patrimoine, le syndic- administrateur judiciaire peut y procéder seul, à condition d'y être autorisé par le juge-commissaire. Il en est ainsi, notamment, lorsqu'il s'agit de prendre des mesures conservatoires, de procéder au recouvrement des créances et des effets de commerce exigibles, de vendre des objets soumis à déperissement prochain ou dépréciation imminente ou dispendieux à conserver, d'intenter ou de suivre une action mobilière ou immobilière.

المادة 533: يترتب عن الحكم القاضي بإشهار الإفلاس، بقوة القانون وابتداء من تاريخ صدوره تخلي المفلّس عن إدارة أمواله أو التصرف فيها، بما فيها الأموال التي قد يكتسبها بأي سبب كان، مادام في حالة الإفلاس. ويمارس الوكيل المتصرف القضائي جميع حقوق ودعاوى المفلّس المتعلقة بزمته طيلة مدة التقليسة.

المادة 534: يترتب عن الحكم بالتسوية القضائية أو بشهر الإفلاس وقف كل دعوى فردية لأفراد جماعة الدائنين.

وبناء على هذا، توقف منذ النطق بالحكم كل طرق التنفيذ، سواء على العقارات أو المنقولات من جانب الدائنين الذين لا يضمن ديونهم امتياز خاص أو رهن حيازي أو عقاري على تلك الأموال.

الدعاوى المنقولة والعقارية وطرق التنفيذ التي لا يشملها الإيقاف لا يمكن رفعها أو متابعتها أثناء التسوية القضائية أو الإفلاس، إلا ضد المدين والوكيل المتصرف القضائي في حالة التسوية القضائية أو في مواجهة الوكيل المتصرف القضائي في حالة الإفلاس، وفي هذه الحالة يمكن للمحكمة أن تقبل المدين المفلّس كخصم متدخل.

المادة 535: يؤدي حكم التسوية القضائية أو الإفلاس إلى جعل الديون غير المستحقة حالة الأجل بالنسبة للمدين.

وإن كانت هذه الديون مقومة بعملة غير عملة المكان الذي صدر فيه الحكم بالتسوية القضائية أو الإفلاس فيجري تحويلها بالنسبة لجماعة الدائنين إلى عملة ذلك المكان تبعا لسعر الصرف في تاريخ الحكم.

المادة 536: لا يصح التمسك قبل جماعة الدائنين بما يلي من التصرفات الصادرة من المدين منذ تاريخ التوقف عن الدفع المحدد من قبل المحكمة:

- 1- كافة التصرفات الناقلة للملكية المنقولة أو العقارية بغير عوض،
- 2- كل عقد معاوضة يجاوز فيه التزام المدين بكثير التزام الطرف الآخر،
- 3- كل وفاء مهما كانت كفيته لديون غير حالة الأداء بتاريخ الحكم المعلن بالتوقف عن الدفع،
- 4- كل وفاء لديون حالة الأداء بغير الطريق النقدي أو الأوراق التجارية أو بطريق التحويل أو غير ذلك من وسائل الوفاء العادية،
- 5- كل رهن عقاري اتفاقي أو قضائي أو رهن حيازي يترتب على أموال المدين ديون سبق التعاقد عليها.

ويجوز للمحكمة علاوة على ذلك الحكم بعدم جواز التمسك قبل جماعة الدائنين بالعقود بغير عوض المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة والمحركة في ظرف الستة (6) أشهر السابقة للتوقف عن الوفاء.

تحدد المحكمة التي قضت بالتسوية القضائية أو بشهر الإفلاس تاريخ التوقف عن الدفع، ولا يجوز أن يكون هذا التاريخ سابقا بأكثر من ثمانية عشر (18) شهرا قبل تاريخ صدور الحكم.

المادة 537: للمحكمة أن تعدل في إطار الحدود المقررة في المادة السابقة تاريخ التوقف عن الوفاء بموجب قرار لاحق للحكم الذي قضى بالتسوية القضائية أو شهر الإفلاس وسابق لفعل قائمة الديون.

Art. 533. Le jugement qui prononce la faillite, emporte de plein droit, à partir de sa date, dessaisissement pour le failli de l'administration et de la disposition de ses biens, même de ceux qu'il peut acquérir à quelque titre que ce soit, tant qu'il est en état de faillite. Les droits et actions du failli, concernant son patrimoine sont exercés pendant toute la durée de la faillite par le syndic- administrateur judiciaire.

Art. 534. Le jugement qui prononce le règlement judiciaire ou la faillite emporte suspension de toute poursuite individuelle des créanciers faisant partie de la masse.

A partir de ce jugement, sont, en conséquence, suspendues toutes voies d'exécution tant sur les immeubles que sur les meubles de la part des créanciers dont les créances ne sont pas garanties par un privilège spécial, un nantissement ou une hypothèque sur lesdits biens.

Les actions mobilières et immobilières et les voies d'exécution non atteintes par la suspension, ne peuvent plus être poursuivies ou intentées au cours du règlement judiciaire ou de la faillite qu'à l'encontre du débiteur et le syndic- administrateur judiciaire en cas de règlement judiciaire, ou à l'encontre du syndic- administrateur judiciaire en cas de faillite, et dans ce cas le tribunal peut recevoir le failli entant que partie intervenante.

Art.535.Le jugement, qui prononce le règlement judiciaire ou la faillite rend exigibles, à l'égard du débiteur, les dettes non échues.

Lorsque ces dettes sont exprimées en une monnaie autre que celle du lieu où a été prononcé le règlement judiciaire ou la faillite, elles sont converties, à l'égard de la masse des créanciers, en la monnaie de ce lieu selon le cours du change à la date du jugement.

Art. 536. Sont inopposables à la masse des créanciers, lorsqu'ils ont été faits par le débiteur depuis la date de cessation des paiements fixée par le tribunal, les actes suivants :

- 1- Tous les actes translatifs de propriété mobilières et immobilières à titre gratuit;
- 2- Tout contrat commutatif dans lequel les obligations du débiteur excèdent notablement celle de l'autre partie ;
- 3- Tout paiement, quel qu'en ait été le mode, pour dettes non échues au jour de la décision constatant la cessation des paiements ;
- 4- Tout paiement pour dettes échues, fait autrement qu'en espèces, effets de commerce, virement ou tout autre mode normal de paiement ;
- 5- Toute hypothèque conventionnelle ou judiciaire et tout droit de nantissement constitué sur des biens du débiteur pour dettes antérieurement contractées.

Le tribunal peut en outre, déclarer inopposables à la masse des créanciers les actes à titre gratuit visés à l'alinéa 1 du présent article, faits dans les six (6) mois précédents la cessation des paiements.

La date de la cessation des paiements est déterminée par le tribunal prononçant le règlement judiciaire ou la faillite. Cette date ne peut être antérieure de plus de dix-huit(18) mois au prononcé du jugement.

Art. 537. Le tribunal peut modifier dans les limites fixées à l'article précédent, la date de la cessation des paiements par une décision postérieure au jugement prononçant le règlement judiciaire ou la faillite, et antérieure à l'arrêté de l'état des créances.

المادة 538: يجوز القضاء بعدم جواز التمسك قبل جماعة الدائنين للمدفوعات التي يؤديها المدين وفاء لديون حالة الأداء بعد التاريخ المحدد تطبيقاً للمادة 536 أعلاه وكذلك التصرفات بعوض التي يعقدها بعد ذلك التاريخ إن كان الذين تلقوا منه الوفاء أو تعاقدوا معه قاموا بذلك مع العلم بتوقفه عن الدفع.

المادة 539: إن عدم جواز التمسك المنصوص عليه في المادتين 536 فقرة 3 و540 من هذا القانون لا يمس بصحة وفاء كمبيالة أو سند لأمر أو شيك.

غير أنه يمكن لجماعة الدائنين أن ترفع دعوى رد المال إلى التفليسة ضد صاحب الكمبيالة، أو في حالة السحب لأجل الحساب ضد الأمر بالسحب وكذلك ضد المستفيد من الشيك وأول مظهر للسند لأمر، بشرط إقامة الدليل على أن المطالب برد المال كان عالماً بالتوقف عن الدفع.

المادة 540: لا يصح التمسك قبل جماعة الدائنين بالرهون العقارية والرهون الحيازية والامتيازات التي سجلت بعد صدور الحكم الذي قضى بالتسوية القضائية أو شهر الإفلاس.

غير أن الخزينة العمومية تبقى متمسكة بامتيازها على الديون التي كانت غير ملزمة بتسجيلها في تاريخ الحكم الذي قضى بالتسوية القضائية أو شهر الإفلاس وللديون المعروضة للتحصيل بعد ذلك التاريخ.

المادة 541: تخصص الديون لجماعة الدائنين بدلاً عن الدائن الذي قضى بعدم التمسك برهنة العقاري أو رهنة الحيازي أو امتيازاه.

المادة 542: بغض النظر عن الأحكام القانونية المخالفة، لا يمكن إبطال الدفع وتسليم الأدوات المالية المنجزة في إطار أنظمة الدفع ما بين البنوك إلى غاية انقضاء اليوم الذي صدر فيه الحكم القاضي بالتسوية القضائية أو بالإفلاس ضد بنك أو مؤسسة مالية مؤهلة قانوناً، مشاركة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في هذه الأنظمة، حتى ولو تم التمسك بوجود هذا الحكم القضائي.

القسم الثاني في التدابير التحفظية

المادة 543: يجب على المدين خلال خمسة عشرة (15) يوم من صدور الحكم القاضي بالتسوية القضائية أو بالإفلاس أن يتقدم إلى الوكيل المتصرف القضائي بدفاتر الحسابات من أجل فحصها وغلقتها، مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة 551 أدناه.

إذا لم يتقدم المدين، يتم استدعاؤه للحضور برسالة مضمنة مع إشعار بالوصول مرفقاً بدفاتر الحسابات خلال ثماني وأربعين (48) ساعة.

ويلزم كل حائز لهذه الدفاتر بتسليمها إلى الوكيل المتصرف القضائي بطلب منه.

يمكن للمدين أو كل حائز أن يندب ممثلاً عنه إذا قدم أسباباً قبلها القاضي المنتدب.

المادة 544: يقضي الحكم الناطق بالتسوية القضائية أو شهر الإفلاس لصالح جماعة الدائنين، بالرهن العقاري الذي يتعين على الوكيل المتصرف القضائي تسجيله فوراً على جميع أموال المدين وعلى الأموال التي يكتسبها من بعد أولاً بأول.

المادة 545: متى صدر الحكم بالتسوية القضائية أو شهر الإفلاس يتعين على الوكيل المتصرف القضائي أن يقوم بكافة الإجراءات اللازمة لحفظ حقوق المدين ضد مدينه.

Art. 538. Les paiements pour dettes échues effectués après la date fixée en application de l'article 536ci-dessus et les actes à titre onéreux accomplis après cette même date, peuvent être également déclaré par voie de justice inopposables à la masse des créanciers si de la part de ceux qui ont perçu, agi ou traité avec le débiteur, ils ont eu lieu avec connaissance de la cessation des paiements.

Art.539. L'inopposabilité des articles 536alinéa 3 et 540dela présente loi ne porte pas atteinte à la validité du paiement d'une lettre de change ou d'un billet à ordre ou d'un chèque.

Toutefois, la masse des créanciers peut exercer une action en rapport contre le tireur de la lettre de change ou dans le cas de tirage pour compte, contre le donneur d'ordre ainsi que contre le bénéficiaire d'un chèque et le premier endosseur d'un billet à ordre, à condition de rapporter la preuve que celui à qui on demande le rapport avait connaissance de la cessation des paiements.

Art. 540. Les hypothèques, nantissements et privilèges inscrits postérieurement au jugement prononçant le règlement judiciaire ou la faillite sont inopposables à la masse.

Toutefois, le trésor public conserve son privilège pour les créances qu'il n'était pas tenu d'inscrire à la date du jugement prononçant le règlement judiciaire ou la faillite et, pour les créances mises en recouvrement, après cette date.

Art. 541. La masse **des créanciers** est colloquée à la place du créancier dont l'hypothèque, le nantissement ou le privilège a été frappé d'inopposabilité.

Art. 542. Nonobstant les dispositions légales contraires, les paiements et les livraisons d'instruments financiers effectués dans le cadre des systèmes de règlements interbancaires jusqu'à l'expiration du jour où est prononcé le jugement de règlement judiciaire ou de faillite à l'encontre d'une banque ou d'une institution financière dûment habilitée participant directement ou indirectement à ces systèmes, ne peuvent être annulés même au motif pour lequel est intervenu ce jugement.

Section 2

Des mesures conservatoires

Art. 543. Dans les quinze jours 15 du jugement prononçant le règlement judiciaire ou la faillite, le débiteur doit se présenter au syndic- administrateur judiciaire avec ses livres comptables en vue de leur examen et de leur clôture, sous réserve de ce qui est dit à l'article 551 ci-dessous.

Si le débiteur ne se présente pas, il est dûment convoqué, par lettre recommandée avec avis de réception, à comparaître et à présenter ses livres comptables dans les quarante-huit(48) heures.

Tout détenteur de ces livres est tenu de les remettre au syndic- administrateur judiciaire sur sa demande.

Le débiteur ou le détenteur peut se faire représenter, s'il justifie de causes d'empêchements reconnus valables par le juge- commissaire.

Art. 544. Le jugement qui prononce le règlement judiciaire ou la faillite emporte, au profit de la masse des créanciers, hypothèque que le syndic- administrateur judiciaire est tenu de faire inscrire immédiatement sur tous les biens du débiteur et sur ceux qu'il acquerra par la suite au fur et à mesure des acquisitions.

Art. 545. Dès le prononcé du jugement du règlement judiciaire ou de la faillite, le syndic- administrateur judiciaire prend toutes dispositions nécessaires pour la conservation des droits du débiteur contre les débiteurs de celui-ci.

ويلزم لاسيما بطلب القيود عن الرهون العقارية التي لم يكن المدين قد طلبها حتى ولو اتخذ القيد باسم جماعة الدائنين من طرف الوكيل المتصرف القضائي.

المادة 546: في حالة ما إذا لم يقم المدين بإيداع الميزانية، يقوم الوكيل المتصرف القضائي بإعدادها فوراً مستعينا بالدفاتر والمستندات الحسابية والمستندات والمعلومات التي يحصل عليها ويودعها بأمانة ضبط المحكمة.

المادة 547: يقدم الوكيل المتصرف القضائي خلال الشهر الذي صدر فيه الحكم تقريراً موجزاً إلى القاضي المنتدب عن الوضعية الظاهرة للمدين وأسباب وخصائص هذه الوضعية.

ويقوم القاضي المنتدب بإرسال التقرير فوراً إلى وكيل الجمهورية مشفوعاً بملاحظاته من أجل متابعة جزائية محتملة.

فإذا لم يقدم إليه ذلك التقرير في المهلة المحددة، يجب عليه أن يخطر وكيل الجمهورية بذلك وأن يوضح له سبب التأخير.

القسم الثالث في الأختام

المادة 548: يأمر الحكم القاضي بالتسوية القضائية أو بشهر الإفلاس بوضع الأختام على الخزائن والحافظات والدفاتر والمستندات والمنقولات والأوراق التجارية والمخازن والمراكز التجارية التابعة للمدين، وإذا كان الأمر يتعلق بشخص معنوي يحتوي على شركاء مسؤولين من غير تحديد يكون وضع الأختام على أموال كل منهم.

في حالة ما إذا كانت البعض من الأموال المشار إليها في الفقرة السابقة واقعة خارج دائرة اختصاص المحكمة المختصة، يوجه إعلان بذلك إلى رئيس المحكمة التي توجد أموال المقلس في دائرة اختصاصها.

وفي حالة اختفاء المدين أو تحويل كافة أمواله أو بعضها، يجوز لرئيس المحكمة، قبل إصدار الحكم المشار إليه في الفقرة الأولى أن يأمر بوضع الأختام بناء على طلب النيابة أو أحد الدائنين أو البعض منهم.

المادة 549: يقوم رئيس المحكمة الذي أمر بوضع الأختام في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة بإبلاغ رئيس المحكمة الذي حكم بشهر الإفلاس أو التسوية القضائية بدون تأخير بحصول وضع الأختام.

المادة 550: إذا أمرت المحكمة بوضع الأختام، فللقاضي المنتدب بناء على طلب الوكيل المتصرف القضائي إعفاء هذا الأخير من وضع الأختام على الأشياء التالية أو الإذن له باستخراجها:

1- المنقولات والأمتعة اللازمة للمدين ولأسرته، طبقاً للكشف المعروف عليه،

2- الأشياء المعرضة للتلف القريب أو انخفاض القيمة الوشيك،

3- ما يلزم استعماله في النشاط الصناعي للمدين أو مؤسسته إن كان قد رخص له بمواصلة الاستغلال.

ويقوم الوكيل المتصرف القضائي بتحرير قائمة جرد بالأشياء المشار إليها في هذه المادة مع تقييمها ويكون هذا بحضور القاضي المنتدب الذي يوقع المحضر.

Il doit notamment requérir les inscriptions hypothécaires qui n'ont pas été prises par le débiteur même si l'insertion est prise au nom de la masse des créanciers par le syndic- administrateur judiciaire.

Art. 546. Dans le cas où le bilan comptable n'a pas été déposé par le débiteur, le syndic-administrateur judiciaire le dresse immédiatement à l'aide des livres, documents comptables, documents et renseignements qu'il se procure ; il le dépose au greffe du tribunal.

Art. 547. Dans le mois du prononcé du jugement, le syndic-administrateur judiciaire remet au juge-commissaire un compte-rendu sommaire de la situation apparente du débiteur, des causes et des caractères de cette situation.

Le juge-commissaire transmet immédiatement le compte-rendu avec ses observations au procureur de la République pour une éventuelle poursuite pénale.

Si le compte-rendu ne lui a pas été remis dans le délai prescrit, il doit en aviser le procureur de la république et lui indiquer les causes du retard.

Section 3

Des scellés

Art. 548. Le jugement qui prononce le règlement judiciaire ou la faillite ordonne l'apposition des scellés sur les caisses, porte feuilles, livres, documents, meubles, effets, magasins et comptoirs du débiteur et s'il s'agit d'une personne morale comportant des associés indéfiniment responsables, sur les biens de chacun des associés.

Dans le cas où certains biens visés à l'alinéa précédent sont situés en dehors du ressort du tribunal saisi, avis en est donné au président du tribunal dans le ressort duquel se trouvent les biens du failli.

En cas de disparition du débiteur ou de détournement de tout ou partie de son actif, le président du tribunal peut, avant le jugement prévu au premier alinéa, à la demande du parquet ou d'un ou de plusieurs créanciers, ordonner l'apposition des scellés.

Art. 549. Dans les cas visés à l'article ci-dessus, le président du tribunal qui a apposé les scellés donne sans délai, avis de cette apposition, au président du tribunal qui a prononcé la faillite ou le règlement judiciaire.

Art. 550. lorsque le tribunal a ordonné l'apposition des scellés, le juge- commissaire peut, sur demande du syndic- administrateur judiciaire, dispenser ce dernier de faire placer sous scellés, ou l'autoriser à en faire extraire:

1. Les objets mobiliers et effets nécessaires au débiteur et à sa famille, sur l'état qui lui en est soumis ;
2. Les objets soumis à déperissement prochain ou à dépréciation imminente ;
3. Les objets nécessaires à l'activité professionnelle du débiteur ou à son entreprise si la continuation de l'exploitation est autorisée.

Les objets visés au présent article sont de suite inventoriés avec estimation à la diligences du syndic- administrateur judiciaire en présence du juge- commissaire qui signe le procès-verbal.

المادة 551: يستخرج القاضي المنتدب الدفاتر والمستندات الحسابية من الحفظ تحت الأختام ويسلمها إلى الوكيل المتصرف القضائي بعد أن يقوم بجردها ويبين بإيجاز في محضره الحالة التي هي عليها.

ويستخرج القاضي المنتدب من الحفظ تحت الأختام أوراق الحافظة التجارية التي حان أجل استحقاقها أو المحتملة القبول أو التي يستدعي الحال اتخاذ إجراءات تحفظية بالنسبة لها، وبعد بيان أوصافها يسلمها للوكيل المتصرف القضائي من أجل تحصيلها.

تسلم الرسائل الموجهة للمفلس إلى الوكيل المتصرف القضائي، ويجوز للمفلس إن كان موجودا حضور عملية فتحها.

المادة 552: اعتبارا من الحكم القاضي بالتسوية القضائية أو شهر الإفلاس لشخص معنوي، لا يجوز للمديرين بحكم القانون أو الواقع ظاهرين كانوا أو خفيين، مأجورين أو غير مأجورين أن يحولوا الحصص أو الأسهم التي تتكون منها حقوقهم في الشركة إلا بإذن القاضي المنتدب. وتقضى المحكمة بعدم قبول التنازل عن الأسهم والحصص في الشركة والتي يملكها كل شخص تدخل في إدارة أموال شخص معنوي مهما كان الزمن الذي ثبت فيه هذا التدخل.

المادة 553: يتقدم الوكيل المتصرف القضائي بطلب رفع الأختام، خلال ثلاثة (3) أيام من وضعها لأجل مباشرة عملية الجرد.

القسم الرابع في قائمة الجرد

المادة 554: يتم جرد أموال المدين بحضوره أو بعد استدعائه قانونا برسالة موصى عليها أو بأي وسيلة اتصال حديثة.

يتم في نفس الوقت التحقق من وجود الأشياء التي لم تكن قد وضعت عليها الأختام، أو التي تكون قد أخرجت من الأختام وتم تقييمها وجردها طبقا للمادة 550 أعلاه.

وتحرر قائمة الجرد في نسختين أصليتين، تودع أحدهما فوراً لدى أمانة ضبط المحكمة التجارية المتخصصة، ويبقى الأصل الثاني بيد الوكيل المتصرف القضائي.

يجوز للوكيل المتصرف القضائي أن يستعين في تحرير قائمة الجرد أو تقدير قيمة الأشياء بأي شخص مختص.

المادة 555 : إذا حكم بالتسوية القضائية أو شهر الإفلاس بعد الوفاة ولم تكن قد حررت قائمة الجرد، أو كانت وفاة المدين حاصلة قبل إقفال قائمة الجرد، فتحرر هذه الأخيرة أو تستكمل بحضور الورثة المعروفين أو بعد استدعائهم قانوناً.

المادة 556 : يجوز للنياية العامة حضور الجرد.

ولها في أي وقت الحق في طلب الاطلاع على كافة المحررات والدفاتر والأوراق المتعلقة بالتسوية القضائية أو الإفلاس.

المادة 557: في حالة شهر الإفلاس وبعد إتمام الجرد، تسلم للوكيل المتصرف القضائي البضائع والنقود والأموال والأصول والدفاتر والأوراق والمنقولات وحاجات المدين بإقرار يحرره أسفل قائمة الجرد.

Art. 551. Les livres et documents comptables sont extraits des scellés et remis au syndic-administrateur judiciaire par le juge-commissaire après avoir été arrêtés par lui ; il constate sommairement dans son procès-verbal, l'état dans lequel ils se trouvent.

Les effets de portefeuille à échéance ou susceptibles d'acceptation ou pour lesquels il faut faire des actes conservatoires, sont extraits des scellés par le juge-commissaire, décrits et remis au syndic-administrateur judiciaire pour en faire le recouvrement.

Les lettres adressées au failli sont remises au syndic-administrateur judiciaire ; le failli peut, s'il est présent, assister à l'ouverture.

Art. 552. A partir du jugement qui prononce le règlement judiciaire ou la faillite d'une personne morale, les dirigeants de droit ou de fait, apparents ou occultes, rémunérés ou non, ne peuvent céder les parts ou actions représentant leurs droits sociaux qu'avec l'autorisation du juge-commissaire. Le tribunal prononce l'incessibilité des actions et parts sociales de toute personne qui s'est immiscée dans la gestion de la personne morale à quelque moment que cette immixtion ait été constatée.

Art. 553. Dans les trois (3) jours de leur apposition, le syndic-administrateur judiciaire requiert la levée des scellés en vue des opérations d'inventaire.

Section 4 **De la liste d'inventaire**

Art. 554. Il est procédé à l'inventaire des biens du débiteur en sa présence ou dûment convoqué par lettre recommandée avec avis de réception ou par tout autre moyen de communication moderne.

Il est fait, en même temps, récolement des objets qui, conformément à l'article 550 ci-dessus, n'auraient pas été mis sous scellés ou en auraient été extraits, inventoriés et estimés.

Cet inventaire est dressé en double minute. L'une des minutes est immédiatement déposée au greffe du tribunal de commerce spécialisé, l'autre reste entre les mains du syndic-administrateur judiciaire.

Le syndic-administrateur judiciaire peut se faire aider par toute personne qualifiée en la matière pour la rédaction de l'inventaire comme pour l'estimation des objets.

Art. 555. Lorsque le règlement judiciaire ou la faillite est prononcé après décès et qu'il n'a pas été fait d'inventaire, ou en cas de décès du débiteur avant la clôture de l'inventaire, celui-ci est dressé ou poursuivi en présence des héritiers connus ou eux dûment convoqués.

Art. 556. Le parquet général peut assister à l'inventaire.

En outre, il peut à tout moment, requérir communication de tous actes, livres ou papiers relatifs au règlement judiciaire ou à la faillite.

Art. 557. Dans le cas de faillite, l'inventaire terminé, les marchandises, les espèces, les actifs, les livres et papiers, meubles et effets du débiteur sont remis au syndic-administrateur judiciaire qui en prend charge au bas dudit inventaire.

القسم الخامس إدارة أموال المدين في حالة شهر الإفلاس

المادة 558: يشرع الوكيل المتصرف القضائي بإذن القاضي المنتدب في بيع الأشياء المعرضة للتلف القريب أو انخفاض القيمة الوشيك أو التي يكلف حفظها ثمنا باهظا، كما يشرع في تحصيل الديون ويؤمن استمرار الاستغلال إن كان مأذونا به طبقا للشروط المبينة في المادة 567 أدناه.

المادة 559: يمكن للقاضي المنتدب بعد سماع المدين أو استدعائه برسالة موصى عليها أن يأذن للوكيل المتصرف القضائي بالقيام بإجراءات بيع باقي الأموال المنقولة أو البضائع بالمزاد العلني.

المادة 560: يجوز للوكيل المتصرف القضائي، بإذن من القاضي المنتدب، وبعد سماع أقوال المدين أو بعد استدعائه برسالة موصى عليها، أن يجري التحكيم أو يتصالح وذلك في كافة المنازعات التي تعني جماعة الدائنين بما فيها المنازعات المتعلقة بحقوق أو دعاوى عقارية.

فإذا كان موضوع شروط التحكيم أو المصالحة غير محدد القيمة وجب عرض التحكيم أو المصالحة على المحكمة للمصادقة.

ويستدعى المفلس عند التصديق ويكون له حق المعارضة في حالة الغياب في اجل عشر (10) أيام.

المادة 561: تودع فورا الأموال الناتجة من البيوع والتحصيلات في حساب مفتوح باسم التفليسة في الخزينة العمومية، ويتعين تقديم إثبات الإيداع إلى القاضي المنتدب خلال خمسة عشر (15) يوما من تاريخ التحصيل.

المادة 562: كل حجز يقع على الأموال المودعة من الوكيل المتصرف القضائي أو من الغير في حساب التفليسة يعد باطلا.

وإذا كانت من ضمن الأموال المودعة من الغير أموالا محل حجز، يجب على الوكيل المتصرف القضائي أن يطلب رفعه.

القسم السادس إدارة الأموال في حالة التسوية القضائية

المادة 563: يجوز للمدين، بمساعدة الوكيل المتصرف القضائي، أن يقوم بكافة الإجراءات التحفظية وأن يباشر تحصيل السندات والديون الحالة الأداء وبيع الأشياء المعرضة للتلف القريب أو انخفاض القيمة الوشيك أو التي يكلف حفظها ثمنا باهظا وأن يرفع أو يتابع أية دعوى منقولة أو عقارية.

وإذا كان المدين مؤذونا بمتابعة استغلال مؤسسته الصناعية أو التجارية وفقا للأوضاع المنصوص عليها في المادة 567 أدناه يمكن له بمساعدة الوكيل المتصرف القضائي القيام بكافة الإجراءات اللازمة لذلك الاستغلال.

المادة 564: إذا رفض المدين القيام بالإجراءات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 563 أعلاه فللوكيل المتصرف القضائي مباشرتها وحده بإذن من القاضي المنتدب.

غير انه إذا تعلق الأمر برفع دعوى لا يكون هذا الإذن ضروريا وإنما يلزم الوكيل المتصرف القضائي بإدخال المدين في الدعوى.

المادة 565: يجوز للمدين بمساعدة الوكيل المتصرف القضائي وبإذن القاضي المنتدب أن يقوم بكافة إجراءات الترك أو التنازل أو القبول.

Section 5

De la gestion des biens du débiteur en cas de faillite

Art. 558. Le syndic-administrateur judiciaire procède, sur l'autorisation du juge-commissaire, à la vente des objets soumis à déperissement prochain ou à dépréciation imminente ou dispendieux à conserver. Il procède au recouvrement des créances, assure la continuation de l'exploitation si elle est autorisée dans les conditions définies à l'article 567ci-dessous.

Art. 559. Le juge-commissaire peut, le débiteur entendu ou appelé par lettre recommandée avec avis de réception, autoriser le syndic-administrateur judiciaire à faire procéder à la vente aux enchères publiques, des autres effets mobiliers ou marchandises.

Art. 560. Le syndic-administrateur judiciaire peut, avec l'autorisation du juge-commissaire, le débiteur dûment entendu ou dûment convoqué par lettre recommandée avec avis de réception, compromettre et transiger sur toutes contestations qui intéressent la masse des créanciers, même sur celles qui sont relatives à des droits et actions immobilières.

Lorsque l'objet du compromis ou de la transaction est d'une valeur indéterminée, le compromis ou la transaction doit être soumis à l'homologation du tribunal.

Le failli est convoqué à l'homologation. En cas d'absence, il a la faculté de s'y opposer dans un délai de dix (10) jours.

Art. 561. Les deniers provenant des ventes et des recouvrements sont immédiatement versés au compte ouvert au nom de la faillite au trésor public. Dans les quinze jours des recettes, il est justifié au juge-commissaire des dits versements.

Art. 562. Toutes saisies pratiquées sur les deniers versés par le syndic- administrateur judiciaire ou par des tiers pour le compte de la faillite sont nulles.

Si, sur les deniers consignés par des tiers, il existe des saisies, le syndic- administrateur judiciaire doit en demander la main levée.

Section 6

De la gestion des biens en cas de règlement judiciaire

Art. 563. Le débiteur peut, avec l'assistance du syndic- administrateur judiciaire, faire tous actes conservatoires et procéder au recouvrement des effets et créances exigibles, vendre les objets soumis à déperissement prochain ou à dépréciation imminente ou dispendieux à conserver, et intenter ou suivre toute action mobilière ou immobilière.

Dans le cas où le débiteur est autorisé à continuer l'exploitation de son entreprise industrielle ou commerciale dans les conditions prévues à l'article 567ci-dessous, il peut avec l'assistance du syndic- administrateur judiciaire, accomplir tous les actes nécessaires à ladite exploitation.

Art. 564. Lorsque le débiteur refuse d'accomplir les actes visés à l'article 563ci-dessus, alinéa 1er, il peut être procédé par le syndic- administrateur judiciaire seul avec l'autorisation du juge-commissaire.

Toutefois, s'il s'agit d'une action à intenter, cette autorisation n'est pas nécessaire, mais le syndic- administrateur judiciaire doit mettre le débiteur en cause.

Art. 565. Le débiteur peut, avec l'assistance de du syndic- administrateur judiciaire et l'autorisation du juge-commissaire, accomplir tous les actes de désistement, de renonciation ou d'acquiescement.

المادة 566: إذا كان موضوع التحكيم أو المصالحة غير محدد القيمة فلا يعتبر شرط التحكيم أو المصالحة إلزامياً إلا بعد المصادقة عليه من المحكمة.
ويكون لكل دائن الحق في التدخل عند طلب المصادقة.

القسم السابع

في استمرار التجارة أو الصناعة واستمرار أو إنهاء الإيجار

المادة 567: يجوز للمدين في حالة التسوية القضائية وبمساعدة الوكيل المتصرف القضائي وإذن القاضي المنتدب، متابعة استغلال مؤسسته التجارية والصناعية، ويجوز للقاضي المنتدب في أي وقت سحب الإذن.

في حالة الإفلاس، لا يمكن للمحكمة الترخيص للوكيل المتصرف القضائي بمواصلة الاستغلال أو النشاط إلا لاحتياجات التقليسة أو إذا كانت المصلحة العامة أو مصلحة الدائنين تقتضي ضرورة ذلك.

في جميع الحالات، لا تتجاوز مدة الاستغلال سنة من النطق بالإفلاس.

المادة 568: يقدم الوكيل المتصرف القضائي تقارير عن نتائج الاستغلال أو النشاط إلى القاضي المنتدب طيلة مدة الاستمرار في الاستغلال، وكذا إلى وكيل الجمهورية لإبداء ملاحظاته.

المادة 569: في حالة التسوية القضائية، إذا كان المدين أو مسيرو الشركة يساهمون في مواصلة الاستغلال، يقرر القاضي المنتدب، بناءً على طلب مكتوب من الوكيل المتصرف القضائي شروط دفع مستحقاتهم.

في حالة الإفلاس، لا يمكن استخدام المدين أو مسيري الشركة لتسهيل عملية التسيير إلا بإذن من المحكمة وبالشروط التي تحددها.

المادة 570: يوقف لمدة ثلاثة (3) أشهر من تاريخ الحكم بالتسوية القضائية أو شهر الإفلاس ما يتخذ، بناءً على عريضة المؤجر، من إجراءات التنفيذ على الأموال المنقولة المؤتثة بها الأماكن المؤجرة، وذلك دون إخلال بأية إجراءات تحفظية أو ما يكون المؤجر قد اكتسبه قبل التسوية القضائية أو الإفلاس من حقوق بما فيها استرداد حيازة الأماكن المؤجرة.

ويتعين على المؤجر من أجل ممارسة هذه الحقوق المكتسبة أن يرفع طلبه في الميعاد المحدد فيما تقدم.

المادة 571: يجوز للوكيل المتصرف القضائي أو للمدين بمساعدة الوكيل المتصرف القضائي، في حالة التسوية القضائية، بعد إذن القاضي المنتدب، أن يقوم بالتنازل عن الإيجار أو الاستمرار فيه مع تنفيذ كافة التزامات المستأجر، كما له الحق فسخ عقد الإيجار بنفس الشروط.

يتعين على الوكيل المتصرف القضائي أو المدين إبلاغ المؤجر عن نيته في الاحتفاظ بالإيجار أو فسخه في الميعاد المحدد في الفترة الأولى من المادة السابقة، ويقضي بالفسخ إذا ارتأت المحكمة عدم كفاية الضمانات المقدمة.

تطبق أحكام هذه المادة مع مراعاة أحكام المادتين 589 و590 أدناه.

Art. 566. Lorsque l'objet du compromis ou de la transaction est d'une valeur indéterminée, le compromis ou la transaction n'est obligatoire qu'après avoir été homologué par le tribunal.

Tout créancier peut intervenir sur la demande en homologation.

Section 7 **De la continuation du commerce ou de l'industrie** **Et de la continuation ou de la cessation du bail**

Art. 567. Dans le cas de règlement judiciaire, le débiteur peut avec l'assistance du syndic-administrateur judiciaire et l'autorisation du juge-commissaire, continuer l'exploitation de son entreprise industrielle et commerciale. Le juge-commissaire peut, à tout moment, retirer son autorisation.

Dans le cas de faillite, la continuation de l'exploitation ou de l'activité par le syndic-administrateur judiciaire, ne peut être autorisée par le tribunal que pour les besoins de la liquidation ou si l'intérêt public ou celui des créanciers l'exige impérieusement.

Dans tous les cas, elle prend fin un an après le prononcé de la faillite.

Art. 568. Le syndic-administrateur judiciaire communique les résultats de l'exploitation ou de l'activité au juge-commissaire pendant la période de la continuation de l'exploitation, ainsi qu'au procureur de la République afin d'en tirer ses observations.

Art. 569. En cas de règlement judiciaire, le juge-commissaire, sur requête du syndic-administrateur judiciaire, décide si le débiteur ou les dirigeants sociaux participent à la continuation de l'exploitation et fixe, dans ce cas, les conditions dans lesquelles ils seront rémunérés.

En cas de faillite, le débiteur ou les dirigeants sociaux ne peuvent être employés pour faciliter la gestion, qu'avec l'autorisation du tribunal et dans les conditions prévues par celui-ci.

Art. 570. Pendant un délai de trois (3) mois, à compter du jugement prononçant le règlement judiciaire ou la faillite, toutes voies d'exécution à la requête du bailleur sur les effets mobiliers garnissant les lieux loués sont suspendues, sans préjudice toutefois de toutes mesures conservatoires et des droits acquis au bailleur avant le règlement judiciaire ou la faillite, de reprendre possession des lieux loués.

Pour l'exercice de ses droits acquis, le bailleur doit introduire sa demande dans le délai fixé ci-dessus

Art. 571. Le syndic-administrateur judiciaire ou, en cas de règlement judiciaire, le débiteur assisté du syndic-administrateur judiciaire peut, avec l'autorisation du juge-commissaire, céder ou continuer le bail en satisfaisant à toutes les obligations du locataire ; il peut également dans les mêmes conditions résilier le contrat du bail.

Le syndic-administrateur judiciaire ou le débiteur doit notifier au bailleur son intention de maintenir ou résilier le bail dans le délai fixé à l'alinéa 1 de l'article précédent ; la résiliation est prononcée lorsque les garanties affectées sont jugées insuffisantes par le tribunal.

Les dispositions du présent article s'appliquent sous réserve des dispositions des articles 589 et 590 ci-dessous.

الفصل السادس
في تحقيق الديون
القسم الأول
في إجراءات تحقيق الديون

المادة 572: ابتداء من صدور الحكم بالتسوية القضائية أو بشهر الإفلاس يقوم الدائنون الممتازون والعاديون جميعهم بما في ذلك الخزينة العمومية بتسليم الوكيل المتصرف القضائي مستنداتهم مع جدول ببيان الوثائق المقدمة والمبالغ المطالب بها. ويتم التوقيع على هذا الجدول مع الإقرار بصحتها ومطابقتها إما من الدائن أو وكيل قانوني عنه.

ويتعين إخبار الدائنين المستفيدين شخصيا بضمانات صدر نشرها، وعند الاقتضاء بموطنهم المختار.

تقبل مؤقتا وبصفة دين ممتاز أو دين عادي حسب الحالة:

1- الديون الجبائية الناجمة عن تسعير إداري أو تبليغ بالتصحيح ولم تكن موضوع سند تنفيذي في آخر تاريخ لتقديم الديون.

2- الديون الجمركية موضوع سند يأذن باتخاذ الإجراءات التحفظية.

المادة 573: في حالة عدم إحضار السندات في مهلة شهر ابتداء من يوم استلام الإشعار بالوصول، المنصوص عليه في المادة 572 المذكورة أعلاه، الموجه من الوكيل المتصرف القضائي لا يقبل المتخلفون في التوزيع والأرباح ما لم ترفع عنهم المحكمة سقوط هذه المهلة إذا أثبتوا أن لا يد لهم في هذا التخلف، وفي هذه الحالة لا يمكن لهم إلا المشاركة في توزيع الحصص أو الأرباح المقبلة.

المادة 574: يقوم الوكيل المتصرف القضائي بالتحقق من الديون بحضور المدين بعد استدعائه قانونا، برسالة موصى عليها، مع العلم بالوصول وذلك بمساعدة المراقبين إن عينوا لذلك.

ويتم هذا التحقق خلال ثلاثة (3) أشهر من النطق بالحكم بالتسوية القضائية أو بشهر الإفلاس.

ويمكن في حالات استثنائية عدم مراعاة الآجال المذكورة أعلاه بقرار من القاضي المنتدب.

وتصبح الديون التي لم تكن محل احتجاج مقبولة نهائيا.

إذا وقع الاحتجاج أو المنازعة كليا أو جزئيا في دين، يعلم الوكيل المتصرف القضائي الدائن برسالة مع وصل الاستلام يحدد فيها موضوع الاحتجاج أو المنازعة وسببهما.

وللدائن أجل ثمانية (8) أيام لتقديم شروحاته المكتوبة للقاضي المنتدب.

يمكن قبول الديون المعارض فيها مؤقتا في حدود المبلغ الذي تحدده المحكمة.

يعلم أمين الضبط المعنيين برسالة مضمنة مع العلم بالوصول بالقرار المتخذ من قبل المحكمة بشأنهم، خلال ثلاثة (3) أيام من النطق به.

غير أن الديون المشار إليها في القانون العام للضرائب وقانون الجمارك غير قابلة للمنازعة إلا بالشروط المنصوص عليها في القانونين المذكورين وتقبل على وجه معجل.

Chapitre VI
De la vérification des créances
Section I

De la procédure de la vérification des créances

Art. 572. A partir du jugement qui prononce le règlement judiciaire ou la faillite, tous les créanciers, privilégiés ou non, y compris le trésor public, doivent remettre au syndic-administrateur judiciaire leurs titres avec un bordereau indicatif des pièces remises et des sommes réclamées. Le bordereau certifié sincère et véritable est signé par le créancier ou par son mandataire légal.

Les créanciers bénéficiant d'une sûreté ayant fait l'objet d'une publicité doivent, s'il y a lieu, être avertis personnellement et, si besoin, au domicile élu.

Sont admises par provision, à titre privilégié ou à titre chirographaire selon le cas :

- 1- Les créances fiscales résultant d'une taxation d'office ou d'une notification de redressement et qui n'ont pu faire l'objet d'un titre exécutoire à la date limite de production des créances.
- 2- Les créances douanières qui ont fait l'objet d'un titre autorisant la prise de mesures conservatoires.

Art. 573. A défaut de production dans le délai d'un mois, cité à l'article 572 ci-dessus, à partir du jour de réception de l'avis du syndic-administrateur judiciaire, les défaillants ne sont pas admis dans les répartitions et dividendes à moins que le tribunal ne les relève de leur forclusion s'ils établissent que leur défaillance n'est pas due à leur fait. En ce cas, ils ne peuvent concourir que pour la distribution des répartitions ou des dividendes à venir.

Art. 574. La vérification des créances est faite en présence du débiteur dûment convoqué par lettre recommandée avec demande d'avis de réception, par le syndic-administrateur judiciaire assisté des contrôleurs, s'ils ont été nommés.

Elle a lieu dans les trois mois du jugement prononçant le règlement judiciaire ou la faillite.

Dans des circonstances exceptionnelles, il peut être dérogé par décision du juge-commissaire, au délai fixé ci-dessus.

Les créances qui n'ont pas fait l'objet d'une contestation sont définitivement admises.

Si la créance est discutée ou contestée en tout ou partie, le syndic-administrateur judiciaire en avise le créancier par lettre recommandée avec demande d'avis de réception en précisant l'objet et le motif de la discussion ou de la contestation.

Le créancier a un délai de huit jours pour fournir ses explications écrites au juge-commissaire.

Les créances contestées peuvent être admises à titre provisoire pour le montant fixé par le tribunal.

Dans les trois (3) jours de cette décision, le secrétaire greffier avise les intéressés par lettre recommandée avec demande d'avis de réception, de la décision prise par le tribunal à leur égard.

Toutefois, les créances visées au code général des impôts et au code des douanes ne peuvent être contestées que dans les conditions prévues auxdits codes et sont admises par provision.

المادة 575: بمجرد إتمام التحقيق يعد الوكيل المتصرف القضائي كشفاً بالديون يتضمن اقتراحاته بالقبول أو بالرفض مع توضيح الديون التي يدعي حائزوها الاستفادة من امتياز أو رهن عقاري أو رهن حيازي. ويودع هذا الكشف بعد تحقق القاضي المنتدب منه لدى أمانة ضبط.

المادة 576: يقوم أمين الضبط فوراً بإخطار الدائنين بإيداع ذلك الكشف عن طريق نشره في يومية وطنية ونشر وجيز في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية والتي تتضمن رقم عدد الجريدة التي جرى بها النشر الأول.

ويوجه لكل من الدائنين الذين رفضت ديونهم أو تمت المنازعة فيها، رسالة موصى عليها مع العلم بالوصول في أجل خمسة عشرة (15) يوماً المنصوص عليه في المادة 577 أدناه لإخبارهم برفض ديونهم أو المنازعة فيها.

المادة 577: يقبل كل دائن مدرج في الميزانية أو تم تقديم دينه، خلال ميعاد خمسة عشرة (15) يوماً من النشر الموجز في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية وفي يومية وطنية، في إبداء كل احتجاجاته عن طريق النشر على الكشف لدى أمانة ضبط المحكمة، وذلك إما بنفسه أو بوكيل عنه. كما أن للمدين نفس الحق ضمن نفس الشروط.

المادة 578: بانتهاء الأجل المنصوص عليه في المادة 577 أعلاه يقفل القاضي المنتدب كشف الديون مع مراعاة الاحتجاجات المعروضة على المحكمة.

المادة 579: بعد إخطار الأطراف برسالة موصى عليها مع طلب علم الوصول بميعاد ثلاثة (3) أيام سابقة على الأقل يرفع أمين ضبط المحكمة الديون المتنازع فيها لأول جلسة، وذلك للفصل فيها بناء على تقرير القاضي المنتدب.

المادة 580: يجوز المحكمة أن تقرر، على وجه التعجيل، قبول الدائن في المداولات مقابل مبلغ تحدده. ويقوم أمين ضبط المحكمة في مدى ثلاثة (3) أيام، بإخطار الأطراف برسالة موصى عليها مع علم الوصول، بالقرار الذي اتخذته المحكمة بالنسبة لهم.

القسم الثاني الشركاء في الالتزام والكفلاء

المادة 581: يمكن الدائن الحائز على التعهدات الموقعة أو المظهرة أو المكفولة تضامنياً من قبل المدين وشركاء له في الالتزام والمتوقفين عن الدفع، أن يطالب كل جماعات الدائنين بالقيمة الاسمية لسنده وأن يشترك في التوزيعات حتى الوفاء الكامل.

المادة 582: لا يفتح باب الطعن في التسوية القضائية أو الإفلاس الخاص بالشركاء في الالتزام بعضهم ضد البعض الآخر، بسبب الحصص المؤداة، ما لم ينتج مجموع الحصص المؤداة من التسويات القضائية والتقليسات فائضاً على مبلغ الدين من أصل وملحقات، ففي هذه الحالة يعود ذلك الفائض إلى الشركاء، إلى أولئك الشركاء في الالتزام الذين كان الآخرون لهم كفلاء، وفقاً لأسبقية ترتيب التعهدات.

المادة 583: إذا كان الدائن الحائز على التعهدات التضامنية بين المدين المفلس أو المقبول في تسوية قضائية وبين شركاءه في الالتزام قد قبض قسطاً من حقه قبل التوقف عن الدفع فإنه لا يدخل ضمن جماعة الدائنين إلا بعد خصم هذا القسط مع احتفاظه بجميع الحقوق عن القدر الباقي له وذلك ضد الشريك في الالتزام أو الكفيل.

يدرج الشريك في الالتزام أو الكفيل الصادر منه الدفع الجزئي في نفس جماعة الدائنين لكل ما دفعه إبراء لئمة المدين.

المادة 584: يحتفظ الدائنون بدعواهم بكامل دينهم ضد شركاء مدينهم في الالتزام، رغم إبرام الصلح.

Art. 575. Aussitôt la vérification terminée, le syndic- administrateur judiciaire dresse un état des créances contenant ses propositions d'admission ou de rejet, avec l'indication des créances dont les titulaires prétendent bénéficier d'un privilège, d'une hypothèque ou d'un nantissement.

Cet état, vérifié par le juge-commissaire, est déposé au greffe.

Art. 576. Le secrétaire-greffier avertit immédiatement les créanciers du dépôt de cet état par insertion dans un journal national quotidien et par une insertion sommaire au Bulletin officiel des annonces légales, contenant le numéro du journal dans lequel a été faite la première insertion.

Il adresse à chacun des créanciers dont la créance est rejetée ou contestée, une lettre recommandée avec avis de réception dans le délai de quinze jours prévu à l'article 577ci-dessous pour les informer du rejet ou de la contestation de leur créance.

Art 577. Tout créancier porté au bilan comptable ou dont la créance a été produite, est admis à formuler, dans un délai de quinze jours à dater de l'insertion sommaire au bulletin officiel des annonces légales, et dans un journal national quotidien, toute réclamation au greffe du tribunal par voie d'insertion sur l'état, soit par lui-même soit par mandataire. Le débiteur a le même droit dans les mêmes conditions.

Art. 578. A l'expiration du délai prévu à l'article 577ci-dessus le juge- commissaire, sous réserve des réclamations soumises au tribunal, arrête l'état des créances.

Art 579. Les créances contestées sont renvoyées par les soins du secrétaire greffier après avis donné aux parties par lettre recommandée avec demande d'avis de réception, trois (3) jours au moins à l'avance à la première audience pour être jugées sur le rapport du juge- commissaire.

Art. 580. Le tribunal peut décider par provision que le créancier soit admis dans les délibérations pour une somme qu'il détermine.

Dans les trois (3) jours de cette décision, le greffier avise les intéressés par lettre recommandée avec demande d'avis de réception, de la décision prise par le tribunal à leur égard.

Section 2

Des coobligés et des cautions

Art. 581. Le créancier porteur d'engagements souscrits, endossés ou garantis solidairement par le débiteur et d'autres coobligés qui ont cessé leurs paiements, peut produire dans toutes les masses pour la valeur nominale de son titre et participer aux distributions jusqu'à parfait paiement.

Art. 582. Aucun recours, pour raison de dividendes payés, n'est ouvert aux coobligés en état de règlement judiciaire ou de faillite, les uns contre les autres, à moins que la réunion des dividendes donnés par les règlements judiciaires et faillites n'excède le montant total de la créance, en principal et accessoires ; en ce cas, cet excédent est dévolu, suivant l'ordre des engagements, à ceux des coobligés qui auraient les autres pour garantie.

Art. 583. Si le créancier porteur d'engagements solidaires entre le débiteur admis au règlement judiciaire ou failli et d'autres coobligés, a reçu, avant la cessation des paiements, un acompte sur sa créance, il n'est compris dans la masse des créanciers que sous déduction de cet acompte et conserve, sur ce qui lui reste dû, ses droits contre le coobligé ou le cautionnaire.

Le coobligé ou la caution qui a fait le paiement partiel est compris dans la même masse des créanciers pour tout ce qu'il a payé à la décharge du débiteur.

Art. 584. Nonobstant le concordat, les créanciers conservent leur action pour la totalité de leur créance contre les coobligés de leur débiteur.

القسم الثالث
في الدائنين ذوي الرهون والدائنين أصحاب الامتيازات
على الأموال المنقولة

- المادة 585:** لا يقيد الدائنون ذوي الرهون الصحيحة ضمن جماعة الدائنين، إلا على سبيل المراجعة.
- المادة 586:** للوكيل المتصرف القضائي أن يسحب الضمان الصادر من المدين لصالح جماعة الدائنين بإذن من القاضي المنتدب، بعد تسديد الدين.
- وإذا لم يسحب الضمان، فعلى الدائن المنذر من طرف الوكيل المتصرف القضائي أن يقوم بالبيع في الأجل المحدد وعند عدمه جاز للوكيل المتصرف القضائي أن يقوم عوضا عنه بالبيع بعد الإذن له بذلك من القاضي المنتدب.
- يقدم امتياز الدائن المرتهن على كل دائن آخر صاحب امتياز أم لا.
- وإذا كان المبلغ المتحصل من البيع يفوق مبلغ الدين المضمون، يحصل الفائض من طرف الوكيل المتصرف القضائي، وفي حالة العكس يخصص الفائض للدائن بصفته دائنا عاديا.
- المادة 587:** يجب على الوكيل المتصرف القضائي خلال عشرة (10) أيام من الحكم بشهر الإفلاس أو بالتسوية القضائية، أن يؤدي الأجر والتعويضات والتوابع مهما كانت طبيعتها الناشئة بمناسبة عقود العمل والتي أصبحت حالة الأداء ومستحقة للمستخدمين المأجورين من طرف المدين، وذلك بأمر صادر من القاضي المنتدب، بالرغم من وجود أي دائن آخر بشرط وحيد، هو وجود الأموال اللازمة لهذا الغرض.
- المادة 588:** إذا لم توجد بين يدي الوكيل المتصرف القضائي الأموال اللازمة للوفاء المنصوص عليه في المادة السابقة، يجب تسديد المبالغ المستحقة من حصيلة أول إيرادات.
- المادة 589:** في حالة فسخ الإيجارات المنصوص عليها في المادتين 570 و 571 أعلاه يكون للمؤجر امتياز عن السنتين الأخيرتين من الأجرة المستحقة قبل الحكم بالتسوية القضائية أو بشهر الإفلاس وعن السنة الجارية مقابل كل ما يخص تنفيذ عقد الإيجار.
- وفي حالة عدم الفسخ فلا يجوز للمؤجر بعد استيفاء كل مبالغ بدل الإيجار المستحقة أن يطالب بسداد مبالغ بدل الإيجار الجارية أو المستقبلية ما دامت التأمينات التي كانت معطاة له لا تزال قائمة أو أن تلك التي أعطيت له منذ التوقف عن الدفع قد اعتبرت كافية.
- المادة 590:** إذا بيعت المنقولات المؤتثة بها الأماكن المؤجرة، ونقلت منها، يمكن للمؤجر ممارسة امتياز حسمها هو مقرر لحالة الفسخ طبقا للمادة السابقة. وتكون له فضلا عن ذلك أجرة السنة التي تستحق اعتبارا من السنة التي صدر فيها الحكم القاضي بالتسوية القضائية أو بشهر الإفلاس، وذلك سواء كان للإيجار تاريخ ثابت أم لم يكن له.
- المادة 591:** يجوز للوكيل المتصرف القضائي الاستمرار في الإيجار أو التنازل عنه بالنسبة لباقي مدته، وذلك مع الحقوق المتعلقة به، على أن يلتزم المدين أو المتنازل بأن يحتفظ، في العقار، بضمان كاف وأن ينفذ، كافة الالتزامات القانونية أو الاتفاقية في استحقاقاتها أولا بأول، إلا أنه لا يجوز تغيير التخصيص المعين للأماكن المؤجرة.

Section 3
Des créanciers nantis de gages et des créanciers
privilégiés sur les biens meubles

Art. 585. Les créanciers valablement nantis de gages ne sont inscrits dans la masse des créanciers que pour mémoire.

Art. 586. Le syndic- administrateur judiciaire, autorisé par le juge- commissaire peut en remboursant la dette, retirer au profit de la masse le gage donné par le débiteur.

Si le gage n'est pas retiré, le créancier, mis en demeure par le syndic- administrateur judiciaire doit procéder à la vente dans le délai imparti ; à défaut, le syndic- administrateur judiciaire peut y procéder à sa place avec l'autorisation du juge commissaire.

Le privilège du créancier gagiste prime tout autre créancier privilégié ou non.

Si le prix de vente est supérieur au montant de la créance garantie, l'excédent est recouvré par le syndic-administrateur judiciaire ; dans le cas contraire, le créancier est colloqué pour le surplus, à titre de créancier ordinaire.

Art. 587. Le syndic- administrateur judiciaire doit, dans les dix jours qui suivent le jugement prononçant la faillite ou le règlement judiciaire, payer sur simple ordonnance du juge- commissaire, nonobstant l'existence de tout autre créancier à la seule condition qu'il ait en mains les fonds nécessaires, les salaires, indemnités et accessoires de toute nature nés à l'occasion de la relation de travail, échus et dus aux salariés employés par le débiteur.

Art. 588. Si le syndic- administrateur judiciaire n'a pas en mains les fonds nécessaires pour le paiement prévu à l'article précédent, les sommes dues doivent être acquittées sur les premières rentrées de fonds.

Art 589. En cas de résiliation des baux prévus aux articles 570 et 571 ci-dessus, le bailleur a privilège pour les deux dernières années de loyer échues avant le jugement prononçant le règlement judiciaire ou la faillite, et pour l'année courante pour tout ce qui concerne l'exécution du contrat de bail.

En cas de non résiliation, le bailleur, une fois payé de tous les loyers échus, ne peut exiger le paiement des loyers en cours ou échoir, si les suretés qui lui ont été données lors du contrat sont maintenues ou si celles qui lui ont été fournies depuis la cessation des paiements, sont jugés suffisantes.

Art 590. Lorsque il ya vente et enlèvement des meubles garnissant les lieux loués, le bailleur peut exercer son privilège comme en cas de résiliation prévue à l'article précédant et, en outre, pour une année à échoir à partir de l'année au cours de laquelle a été rendu le jugement prononçant règlement judiciaire ou la faillite, que le bail ait ou non date certaine.

Art. 591. Le syndic- administrateur judiciaire peut continuer ou céder le bail pour tout le temps restant à courir et les droits qui s'y rattachent, à charge pour le débiteur ou les cessionnaires de maintenir dans l'immeuble, gage suffisant, et d'exécuter au fur et à mesure des échéances, toutes les obligations résultant de la loi ou des conventions, mais sans que la destination des lieux loués puisse être modifiée.

المادة 592: لا يجوز في مواجهة جماعة الدائنين مباشرة الامتياز وحق الاسترداد المقررين بموجب المادة 993 من القانون المدني لمصلحة البائعين لأموال منقولة.

المادة 593: بناء على مقترحات الوكيل المتصرف القضائي، يأذن القاضي المنتدب، بتسديد ديون الدائنين الممتازين من حصيلة أول إيرادات، طبقا للكشف المنصوص في المادة 574 أعلاه، وبعد وفاء المبالغ المستحقة المشار إليها في المادتين 587 و588 من هذا القانون. وتفصل المحكمة في أي منازعة حول الامتياز.

القسم الرابع في حق الدائنين المرتهنين عقاريا وذوي الامتياز على العقارات

المادة 594: إذا أجري توزيع المبلغ المتحصل من بيع العقارات قبل توزيع المبلغ المتحصل من بيع الأموال المنقولة، أو أجريا في وقت واحد، كان للدائنين الممتازين أو المرتهنين عقاريا الذين لم يستوفوا حقوقهم من مبلغ بيع العقارات أن يشتركوا مع الدائنين العاديين بنسبة ما بقي مستحقا لهم في الأموال الخاصة بجماعة الدائنين العاديين، ويشترط مع ذلك أن تكون الديون قد تم قبولها طبقا للأوضاع المبينة فيما بعد.

المادة 595: إذا سبق توزيع المبلغ المتحصل من بيع العقارات توزيع أو أكثر للأموال المنقولة فإن المقبولين من الدائنين الممتازين أو المرتهنين عقاريا يشاركون في التوزيعات بنسبة ديونهم الإجمالية، إلا في حالة الاقتطاعات المشار إليها في المادة التالية عند الاقتضاء.

المادة 596: بعد بيع العقارات وإجراء الضبط النهائي لترتيب الدائنين المرتهنين عقاريا والممتازين، لا يستحق الدائنون الذين يسمح لهم ترتيبهم استيفاء كامل المبلغ المتحصل من بيع العقارات سوى استيفاء المقدار المستحق تبعا لمرتبتهم بشرط خصم المبالغ التي قبضوها ضمن جماعة الدائنين العاديين.

ولا تبقى المبالغ المخصصة ضمن جماعة الدائنين المرتهنين عقاريا وإنما تعود إلى جماعة الدائنين العاديين، التي تستفيد من الاقتطاع.

المادة 597: يجرى بالنسبة للدائنين المرتهنين عقاريا والذين لم تسمح لهم مرتبتهم في توزيع المبلغ المتحصل من بيع العقارات إلا باستيفاء جزئي على النحو التالي: تحدد حقوقهم في جماعة الدائنين العاديين نهائيا تبعا للمبالغ التي يبقون دائنين بها بعد التوزيع العقاري، وأما المبالغ التي قبضوها في توزيع سابق والزائدة عن هذه النسبة فإنها تستبعد من مقدار حصتهم في توزيع المرتهنين عقاريا وتضاف لجماعة الدائنين العاديين.

المادة 598: يعتبر ضمن الدائنين العاديين الدائنون الذين لا يجديهم ترتيبهم شيئا، ويخضعون تبعا لذلك لكافة آثار أعمال جماعة الدائنين العاديين بما في ذلك عقد الصلح إذا كان له محل.

القسم الخامس في الاسترداد

المادة 599: لا تجوز المطالبة باسترداد الأموال المنقولة ضد الوكيل المتصرف القضائي إلا في أجل سنة واحدة ابتداء من نشر القرار المثبت للتوقف عن الدفع.

Art. 592. Le privilège et le droit de revendication prévus par l'article 993 du code civil au profit des vendeurs d'effets mobiliers, ne peuvent être exercés à l'encontre de la masse des créanciers.

Art. 593. Sur propositions du syndic- administrateur judiciaire, le juge- commissaire autorise, s'il y a lieu, en conformité avec l'état des créanciers privilégiés prévu à l'article 574, le paiement de ces créanciers sur les premiers fonds rentrés après le paiement des sommes dues en application des articles 587 et 588sus-visés.

Si le privilège est contesté, le tribunal statue.

Section 4

Des droits des créanciers hypothécaires et des privilégiés sur les immeubles

Art. 594. Lorsque la distribution du montant résultant de la vente des immeubles est faite antérieurement à celle du prix de vente des biens meubles, ou simultanément, les créanciers privilégiés ou hypothécaires, non remplis sur le montant de la vente des immeubles, concourent, à proportion de ce qui leur reste dû, avec les créanciers chirographaires, sur les deniers appartenant à la masse des créanciers chirographaire, pourvu toutefois que les créances aient été admises suivant les formes ci-dessus établies.

Art. 595. Si une ou plusieurs distributions des deniers mobiliers précèdent la distribution du prix des immeubles, les créanciers privilégiés et hypothécaires admis concourent aux répartitions dans la proportion de leurs créances totales, sauf le cas échéant, les distractions visées à l'article suivant.

Art. 596. Après la vente des immeubles et le règlement définitif de l'ordre entre les créanciers hypothécaires et privilégiés, ceux d'entre eux qui viennent en ordre utile sur le prix des immeubles pour la totalité de leur créance, ne touchent le montant de leur collocation hypothécaire que sous la déduction des sommes par eux perçues dans la masse chirographaire.

Les sommes ainsi déduites ne restent point dans la masse hypothécaire mais retournent à la masse chirographaire, au profit de laquelle il en est fait distraction.

Art. 597. A l'égard des créanciers hypothécaires qui ne sont colloqués que partiellement dans la distribution du prix des immeubles, il est procédé comme suit, leurs droits sur la masse chirographaire sont définitivement réglés d'après les sommes dont ils restent créanciers après leur collocation immobilière, et les deniers qu'ils ont touchés au-delà de cette proportion, dans la distribution antérieure, sont retenus sur le montant de leur collocation hypothécaire et reversés dans la masse chirographaire.

Art. 598. - Les créanciers qui ne viennent point en ordre utile sont considérés comme chirographaires; ils sont soumis comme tels aux effets de toutes les opérations de la masse chirographaire et, s'il y a lieu, du concordat.

Section 5

De la revendication

Art. 599. La revendication des biens mobiliers ne peut être exercée contre le syndic-administrateur judiciaire que dans le délai d'un an à compter de la publication de la décision constatant la cessation de paiements.

المادة 600: لا تجوز ممارسة حق الامتياز ودعوى الفسخ وحق الاسترداد القائم لصالح بائع الأموال المنقولة ضد جماعة الدائنين إلا في حدود الأحكام التالية أدناه من هذا القسم.

المادة 601: يجوز استرداد البضائع التي فسخ بيعها قبل الحكم القاضي بالتسوية القضائية أو بالإفلاس سواء كان هذا بحكم قضائي أو من جراء شرط فسخ اتفاقي، وذلك ما دامت هذه البضائع قائمة عينا كلها أو بعضها.

ويتعين أيضا قبول الاسترداد حتى إذا كان فسخ البيع أو تقرير وجوده بمقتضى حكم قضائي تال للحكم بالتسوية القضائية أو بالإفلاس، وذلك متى كانت دعوى الاسترداد أو الفسخ قد رفعها البائع، الذي لم يستوف الثمن قبل الحكم المنشئ.

المادة 602: يجوز استرداد البضائع المرسلة إلى المدين ما دام التسليم لم يتحقق في مخازنه.

ومع ذلك لا يقبل الاسترداد إذا كانت البضائع قد تم بيعها قبل وصولها دون غش وبمقتضى فواتير أو سندات صحيحة.

المادة 603: يمكن للبائع أن يحبس البضائع التي باعها ولم تكن بعد قد سلمت للمدين أو لم ترسل إليه ولا إلى شخص من الغير يعمل لحسابه.

المادة 604: يجوز مطالبة الوكيل المتصرف القضائي بالأوراق المالية أو سندات أخرى غير المسددة القيمة التي لا تزال في حوزة المدين والمسلمة له من مالها للحصول أو لتخصيصها مدفوعات محددة.

المادة 605: يجوز استرداد البضائع المؤتمن عليها المدين سواء على سبيل الوديعة أو بقصد بيعها لحساب المالك، وذلك طالما لا تزال قائمة عينا.

المادة 606: يجوز أيضا استرداد المبلغ المتحصل عليه من بيع البضائع أو بعضه المنصوص عليها في المادة 601 أعلاه إذا لم يدفع أو تسدد قيمته بورقة مالية أو بمقاصة ضمن حساب جار بين المدين والمشتري.

الفصل السابع

في انحلال التفليسة والتسوية القضائية

القسم الأول

في استدعاء الدائنين وفي جمعية الدائنين في حالة الإفلاس

المادة 607: يقوم القاضي المنتدب في أجل الثلاثة (3) أيام التالية لغلق كشف الديون أو إن كان ثمة نزاع ففي أجل ثلاثة (3) أيام من القرار الصادر من المحكمة تطبيقا للمادة 580 أعلاه، باستدعاء الدائنين المقبولة ديونهم ويكون ذلك بإخطارات تنشر في يومية وطنية أو مرسلة إليهم فرديا من طرف الوكيل المتصرف القضائي.

المادة 608: تتعقد الجمعية برئاسة القاضي المنتدب في المكان واليوم والساعة المحددين من طرفه، ويحضرها الدائنون المقبولة ديونهم نهائيا أو وقتيا، إما شخصا أو ممثلين بمندوبين الذين يتعين عليهم أن يكونوا مزودين بتقويض ما لم يكونوا معفيين من هذا قانونا.

وتكون دعوة المدين لتلك الجمعية برسالة موصى عليها مع طلب علم بالوصول، ويتعين عليه الحضور شخصيا ولا يجوز أن ينوب أحدا عنه إلا لأسباب يراها القاضي المنتدب مقبولة.

Art. 600. Le privilège, l'action résolutoire et le droit de revendication établi au profit du vendeur d'effets mobiliers, ne peuvent être exercés à l'encontre de la masse que dans les limites des dispositions ci-après de la présente section.

Art. 601. Peuvent être revendiquées, aussi longtemps qu'elles existent en nature, en tout ou en partie, les marchandises dont la vente a été résolue antérieurement au jugement prononçant le règlement judiciaire ou la faillite, soit par décision de justice, soit par jeu d'une condition résolutoire acquise.

La revendication doit pareillement être admise bien que la résolution de la vente ait été prononcée ou constatée par décision de justice postérieurement au jugement prononçant le règlement judiciaire ou la faillite, lorsque l'action en revendication ou en résolution a été intentée par le vendeur non payé antérieurement au jugement déclaratif.

Art. 602. Peuvent être revendiquées les marchandises expédiées au débiteur tant que la remise n'a pas été effectuée dans ses magasins.

Néanmoins, la revendication n'est pas recevable si, avant leur arrivée, les marchandises ont été revendues sans fraude, sur les factures ou titres de transport réguliers.

Art. 603. Peuvent être retenues par le vendeur, les marchandises qui ne sont pas livrées ou expédiées au débiteur ou à un tiers agissant pour son compte.

Art. 604. Peuvent être revendiqués contre le syndic- administrateur judiciaire, s'ils se trouvent encore en possession du débiteur, les effets de commerce ou autres titres non payés remis par leur propriétaire pour être recouvrés ou pour être spécialement affectés à des paiements déterminés.

Art. 605. Peuvent être revendiquées, aussi longtemps qu'elles existent en nature, les marchandises consignées au débiteur, soit à titre de dépôt, soit pour être vendues pour le compte du propriétaire.

Art. 606. Peut être également revendiqué, le prix ou la partie du prix des marchandises visées à l'article 601 ci-dessus qui n'a été ni payé, ni réglé en valeur, ni compensé en compte courant entre le débiteur et l'acheteur.

Chapitre VII

Des résolutions de la faillite et du règlement judiciaire

Section I

De la convocation des créanciers et de l'assemblée des créanciers en cas de faillite

Art. 607. Dans les trois (3) jours qui suivent la clôture de l'état des créances ou, s'il y a contestation, dans les trois jours de la décision prise par le tribunal en application de l'article 580 ci-dessus, le juge-commissaire fait convoquer, par avis insérés dans un journal national quotidien ou adressés individuellement par le syndic- administrateur judiciaire, les créanciers dont les créances ont été admises.

Art. 608. Au lieu, jour et heure fixés par le juge-commissaire, l'assemblée se réunit sous sa présidence. Les créanciers admis définitivement ou par provision, s'y présentent en personne ou par mandataire. Ceux-ci doivent être munis, à défaut de dispense légale, d'une procuration.

Le débiteur est appelé à cette assemblée, par lettre recommandée avec demande d'avis de réception, et doit s'y présenter en personne. Il ne peut s'y faire représenter que pour des motifs reconnus valables par le juge-commissaire.

المادة 609: يعرض الوكيل المتصرف القضائي على الجمعية تقريراً عن حالة التفليسة والإجراءات التي نفذت والأعمال التي تمت، كما يسمع فيها المدين.

ويسلم الوكيل المتصرف القضائي تقريره المثبت لقيام حالة الاتحاد، موقعاً عليه من طرفه، إلى القاضي المنتدب الذي يحضر بما حصل في الجمعية وما قرره.

وتجري بعد ذلك الإجراءات وفقاً للمادة 642 وما يليها من هذا القانون.

القسم الثاني في إنشاء عقد الصلح

المادة 610: متى قبل المدين في تسوية قضائية يقوم القاضي المنتدب باستدعاء الدائنين المقبولة ديونهم في الميعاد المقرر في المادة 607 أعلاه، وذلك بإخطار ينشر في يومية وطنية وموجه ضمن أظرفة شخصية من طرف الوكيل المتصرف القضائي.

يبين الاستدعاء، إن كان ثمة اقتراح بالصلح، أن الجمعية تستهدف أيضاً إبرام الصلح بين المدين ودائنيه وأن ديون الذين لم يشاركوا في التصويت تخفض لحساب الأغلبية سواء في العدد أو في مقدار المبالغ. وترفق بالصلح خلاصة موجزة بتقرير الوكيل المتصرف القضائي ونص مقترحات المدين، ورأي المراقبين إن وجدوا.

فإذا لم توجد مقترحات للصلح تقوم الجمعية بإثبات قيام حالة الاتحاد.

عقد الصلح المنصوص عليه في الفقرات السابقة هو اتفاق بين المدين ودائنيه، الذين يوافقون بموجبه على آجال لدفع الديون أو تخفيض جزء منها.

المادة 611: لا يقوم الصلح إلا باتفاق الأغلبية العددية للدائنين المقبولين نهائياً أو مؤقتاً، على أن يمثلوا الثلثين لجملة مجموع الديون، إلا أن ديون الذين لم يشاركوا في التصويت تخفض لاحتساب الأغلبية في العدد أو في مقدار المبالغ ويمنع التصويت بالمراسلة.

وإذا قبلت في التسوية القضائية شركة تتضمن شركاء معتبرين متضامنين بلا تحديد عن ديون الشركة، فيجوز للدائنين قبول الصلح إلا لصالح أحد الشركاء أو أكثر.

وفي هذه الحالة تبقى الشركة تحت نظام الاتحاد وتستبعد الأموال الخاصة التي بالشركاء المقبولين للصلح، ولا يجوز أن يتضمن الصلح الالتزام بدفع حصة إلا من قيم أجنبية عن أموال الشركة، ويعفى من أية مسؤولية الشريك الذي حصل على صلح خاص.

المادة 612: لا تحتسب في إجراءات الصلح أصوات الدائنين المتمتعين بتأمين عيني، بخصوص ديونهم المضمونة على الشكل المذكور، إلا إذا تنازلوا عن تأميناتهم.

وتذكر في محضر الجمعية تنازلات الدائنين عن تأميناتهم.

ويؤدي التصويت على الصلح إلى ذلك التنازل بقوة القانون بشرط أن تتم الموافقة على الصلح والتصديق عليه.

المادة 613: يتم التوقيع على الصلح حال انعقاد الجلسة وإلا كان باطلاً، فإن توفر واحد فقط من شرطي الأغلبية المنصوص عليهما في المادة 611 أعلاه تستأنف المداولة بعد ميعاد ثمانية (8) أيام دون مهلة سواه.

Art. 609. Le syndic- administrateur judiciaire fait à l'assemblée, un rapport sur l'état de la faillite, les formalités qui ont été remplies et les opérations qui ont eu lieu, le débiteur entendu.

Le rapport du syndic- administrateur judiciaire constatant l'état d'union est remis, signé de lui, au juge-commissaire, qui dresse procès-verbal de ce qui a été dit et décidé dans l'assemblée.

Il est procédé selon les articles 642 et suivants de la présente loi.

Section 2

De la formation du concordat

Art. 610. Lorsque le débiteur a été admis au règlement judiciaire, le juge-commissaire fait convoquer les créanciers dont les créances ont été admises, dans les délais prévus à l'article 607ci-dessus par avis insérés dans un journal national quotidien et par plis adressés individuellement par le syndic- administrateur judiciaire.

La convocation indique, s'il y a propositions de concordat, que l'assemblée générale aura également pour objet la conclusion d'un concordat entre le débiteur et ses créanciers et que les créances de ceux qui n'auront pas pris part au vote, seront déduites pour le calcul des majorités tant en nombre qu'en sommes. Il est joint un extrait sommaire du rapport au concordat présenté par le syndic- administrateur judiciaire, le texte des propositions du débiteur et, s'il y a lieu, l'avis des contrôleurs.

S'il n'y a pas de propositions de concordat, l'assemblée aura à constater l'état d'union.

Le concordat visé aux alinéas précédents est un arrangement entre le débiteur et ses créanciers en vertu duquel ceux-ci lui consentent des délais de paiement ou une remise partielle de sa dette.

Art. 611. Le concordat ne s'établit que par le concours de la majorité en nombre des créanciers admis définitivement ou provisoirement et représentant les deux tiers du montant total de leurs créances. Cependant, les créances de ceux qui n'ont pas pris part au vote, sont déduites pour le calcul des majorités tant en nombre qu'en sommes. Le vote par correspondance est interdit.

Lorsqu'une société comportant des associés tenus indéfiniment et solidairement au passif social est admise au règlement judiciaire, les créanciers peuvent ne consentir de concordat qu'en faveur d'un ou plusieurs associés

En ce cas, de l'actif social demeure sous le régime de l'union. Les biens personnels de ceux auxquels le concordat a été consenti en sont exclus et le concordat ne peut contenir l'engagement de payer un dividende que sur des valeurs étrangères à l'actif social. L'associé qui a obtenu un concordat particulier est déchargé de toute responsabilité.

Art. 612. Dans les opérations relatives au concordat ; les voix des créanciers bénéficiaires d'une sûreté réelle ne sont comptées pour leurs créances ainsi garantis que s'ils renoncent à leurs sûretés.

Les renonciations faites par des créanciers à leurs sûretés font l'objet d'une mention au procès-verbal de l'assemblée.

Le vote au concordat emporte de plein droit cette renonciation, à la condition que le concordat soit accordé et homologué.

Art. 613. Le concordat est, à peine de nullité, signé séance tenante. Si l'une seulement des deux conditions de majorité fixées à l'article 611ci-dessus est réalisée, la délibération est reprise sous huitaine pour tout délai.

وفي هذه الحالة لا يلزم بحضور الجمعية الثانية الذين حضروا الجمعية الأولى من الدائنين أو كانوا ممثلين فيها ووقعوا على محضرها، وتكون القرارات التي اتخذوها وكذلك ما قدموا من موافقات مكتسبة نهائيا ما لم يحضروا لتعديلها في الاجتماع الأخير أو يكون المدين قد عدل اقتراحاته خلال هذه المهلة.

المادة 614: يجب على الدائنين أن يحضروا شخصيا الجمعيات المنصوص عليها في المادتين 610 و613 أعلاه أو أن ينيبوا عنهم من يمثلهم فيها مزودا بتقويض ما لم يكن معفيا من تقديمه قانونا.

ويعتبر توقيع الدائن أو نائبه على أوراق التصويت المرفقة بالمحضر بمثابة توقيع على المحضر ذاته.

المادة 615: توقف إجراءات الصلح متى قامت متابعات الإفلاس التديليسي.

المادة 616: يحق لجميع الدائنين الذين كان لهم حق المشاركة في الصلح ولم يصوتوا أو الذين حصل إقرار بحقوقهم منذ إبرامه، أن يعارضوا فيه، وتكون المعارضة مسببة ويتعين إبلاغها للمدين والوكيل المتصرف القضائي في الثمانية (8) أيام التالية للصلح، وإلا كانت باطلة، وتتضمن تكاليف بالحضور لأول جلسة للمحكمة.

وفي حالة المعارضة التسوية أو التعسفية يحكم على المعارض بغرامة مدنية تتراوح ما بين عشرة آلاف (10.000) دج إلى عشرين ألف (20.000) دج .

المادة 617: إذا كان الحكم الذي يفصل في المعارضة متوقفا على الفصل في مسائل تخرج بسبب نوعها عن اختصاص المحكمة التي قضت بالتسوية القضائية أو بالإفلاس، ترجي هذه المحكمة الفصل في المعارضة لما بعد الفصل في تلك المسائل.

وتحدد المحكمة أجلا قصيرا يلتزم الدائن المعارض بأن يرفع خلاله الموضوع للقضاء المختص وأن يثبت متابعتة للطلب.

القسم الثالث

في المصادقة على الصلح

المادة 618 : يخضع الصلح للمصادقة عليه من المحكمة بناء على طلب الطرف الذي يهيمه التعجيل ولا يمكن للمحكمة الفصل فيه إلا بعد فوات ميعاد الثمانية (8) أيام المحددة في المادة 616 أعلاه.

فإذا حصلت معارضات خلال هذه المهلة، ثبت فيها المحكمة وفي موضوع التصديق بحكم واحد.

المادة 619: يرفع القاضي المنتدب في جميع الأحوال وقبل البت في موضوع المصادقة، إلى المحكمة تقريراً عن مميزات التسوية القضائية وقبول الصلح.

المادة 620: ترفض المحكمة المصادقة على الصلح في حالة عدم مراعاة القواعد المفروضة فيما تقدم أو قيام أسباب ترجع إما للمصلحة العامة أو لمصلحة الدائنين تكون بحكم طبيعتها حائلا دون الصلح.

المادة 621: يجوز أن يعين في حكم المصادقة على الصلح مندوب واحد أو ثلاثة مندوبين لتنفيذ الصلح مع تحديد مهمتهم.

يجب أن يقدم المندوب أو المندوبين تقريراً إلى رئيس المحكمة عن كل تأخير أو أي تقصير في تنفيذ الصلح، في أجل شهر من تاريخ التعيين.

يحدد رئيس المحكمة أتعاب مندوب التنفيذ.

Dans ce cas, les créanciers présents ou légalement représentés ayant signé le procès-verbal de la première assemblée, ne sont pas tenus d'assister à la deuxième assemblée; les décisions par eux prises et les adhésions données restent définitivement acquises, s'ils ne sont venus à les modifier dans cette dernière réunion ou si le débiteur n'a pas, dans l'intervalle, modifié de lui-même ses propositions.

Art.614. Les créanciers doivent assister personnellement aux assemblées prévues aux articles 610 et 613ci-dessusou s'y faire représenter par un mandataire muni, sauf en cas de dispense légale, d'une procuration.

La signature par les créanciers ou par leurs représentants de bulletins de vote joints au procès-verbal, vaut signature dudit procès-verbal.

Art 615. Lorsque des poursuites pour banqueroute frauduleuse sont en cours, il est sursis au concordat.

Art. 616. Tous les créanciers ayant eu droit de concourir au concordat et ne l'ayant pas voté ou dont les droits ont été reconnus depuis, peuvent y former opposition. L'opposition est motivée et doit être signifiée au débiteur et au syndic-administrateur judiciaire, à peine de nullité, dans les huit (8) jours qui suivent le concordat ; elle contient citation à la première audience du tribunal.

En cas d'opposition dilatoire ou abusive, l'opposant sera passible d'une amende civile qui varie entre dix mille (10.000 DA) dinars et vingt mille (20.000 DA) dinars.

Art. 617. Lorsque le jugement de l'opposition est subordonné à la solution de questions ne relevant pas, en raison de la matière, de la compétence du tribunal qui a prononcé le règlement judiciaire ou la faillite, le tribunal sursoit à prononcer jusqu'au règlement de ces questions.

Le tribunal fixe un court délai pendant lequel le créancier opposant doit saisir la juridiction compétente et justifier de ses diligences.

Section 3

De l'homologation du concordat

Art. 618. Le concordat est soumis à l'homologation du tribunal sur la requête de la partie la plus diligente ; le tribunal ne peut statuer avant l'expiration du délai de huit jours fixé à l'article 616ci-dessus.

Si, pendant ce délai, il a été formé des oppositions, le tribunal statue sur les oppositions et sur l'homologation par un seul et même jugement.

Art. 619. Dans tous les cas, et avant qu'il ne soit statué sur l'homologation, le juge-commissaire soumet au tribunal un rapport sur les caractéristiques du règlement judiciaire et sur l'admissibilité du concordat.

Art. 620. En cas d'inobservation des règles ci-dessus prescrites ou lorsque des motifs tirés soit de l'intérêt public, soit de l'intérêt des créanciers paraissent de nature à empêcher le concordat, le tribunal en refuse l'homologation.

Art. 621. le jugement d'homologation du concordat peut désigner un à trois commissaires à l'exécution du concordat dont il fixe la mission.

Le ou les commissaires à l'exécution doivent, dans le délai d'un mois, à compter de leur désignation faire rapport sur tout retard ou autre manquement à l'exécution du concordat au président du tribunal.

Les honoraires du commissaire à l'exécution sont fixées par le président du tribunal.

المادة 622: يتعين نشر أحكام المصادقة على الصلح تبعا للقواعد المحددة في المادة 508 أعلاه.

القسم الرابع في آثار الصلح

المادة 623: المصادقة على الصلح تجعله ملزما لكافة الدائنين سواء كانت ديونهم قد تم التحقيق فيها أم لا. غير أنه لا يمكن الاحتجاج بالصلح تجاه الدائنين ذوي الامتياز والمرتهنين عقاريا الذين لم يتنازلوا عن تأميناتهم ولا تجاه الدائنين العاديين الذين نشأ حقهم أثناء مدة التسوية القضائية أو الإفلاس.

المادة 624: لا تقبل بعد المصادقة أية دعوى ببطلان الصلح إلا لسبب الغش الذي يكتشف بعد هذه المصادقة نتيجة إخفاء بعض الأصول أو المبالغة في الخصوم.

ويبرئ هذا البطلان بحكم القانون ذمة الكفلاء ما عدا من كان منهم عالما بالغش عند الالتزام.

المادة 625: تتوقف مهام الوكيل المتصرف القضائي بمجرد أن يصبح حكم المصادقة مكتسبا لقوة الشيء المقضي فيه ويستعيد المدين حرية الإدارة والتصرف في أمواله وإذا اقتضى الحال يقدم الوكيل المتصرف القضائي حسابا بحضور القاضي المنتدب، وإذا لم يسحب المدين أوراقه وسنداته التي سلمها للوكيل المتصرف القضائي، يكون هذا الأخير مسؤولا عنها لمدة سنة اعتبارا من تقديم الحساب، على أن يتم إيداعها لدى أمانة ضبط المحكمة بعد انتهاء هذه المدة.

ويحرر القاضي المنتدب محضرا عن ذلك، وتنتهي به مهامه في القضية المطروحة عليه.

وتفصل المحكمة في كل منازعة قد تنشأ.

المادة 626: يمكن أن يشترط في الصلح تقسيط دفع الديون.

المادة 627: يمكن أن يتضمن الصلح أيضا التنازل لفائدة المدين عن جزء من الدين تختلف أهميته عن الديون على أن يبقى هذا التنازل على عاتق المفلس التزاما طبيعيا.

ويجوز أن يقبل الصلح مع اشتراط الوفاء عند اليسر.

المادة 628: يبقى الرهن العقاري لجماعة الدائنين قائما لسداد حصص الصلح.

وتتخصص آثار قيد الرهن العقاري في مبلغ قدره المحكمة في حكم المصادقة.

ويؤهل المندوب المكلف بتنفيذ الصلح في منح رفع اليد عن القيد المتخذ تنفيذا للفقرة السابقة.

القسم الخامس في تحول التسوية القضائية إلى تفليسة

المادة 629: تقضي المحكمة بتحويل التسوية القضائية إلى تفليسة إن اقتضى الأمر ذلك طبقا للأوضاع الواردة أدناه وذلك بحكم يصدر في جلسة علنية تلقائيا أو بطلب من الوكيل المتصرف القضائي أو الدائنين أو النيابة العامة بناء على تقرير القاضي المنتدب بعد سماع المدين أو استدعائه للحضور بموجب رسالة موصى عليها مع العلم بالوصول.

Art. 622. Les jugements prononçant l'homologation du concordat doivent être publiés suivant les règles fixées par l'article 508 ci-dessus.

Section 4 **Des effets du concordat**

Art. 623. L'homologation du concordat le rend obligatoire pour tous les créanciers, que leurs créances aient été vérifiées ou non.

Toutefois, le concordat n'est opposable, ni aux créanciers privilégiés et hypothécaires qui n'ont pas renoncés à leurs sûretés, ni aux créanciers chirographaires dont leurs créances est née pendant la durée du règlement judiciaire ou de la faillite.

Art. 624. Aucune action en nullité du concordat n'est recevable après homologation que pour cause de dol découvert depuis cette homologation, résultant d'une dissimulation d'actif ou d'exagération du passif.

Cette annulation libère de plein droit les cautions sauf celles qui avaient connaissance du dol lors de leurs engagements.

Art. 625. Aussitôt que le jugement d'homologation est passé en force de chose jugée, les fonctions du syndic-administrateur judiciaire cessent. Le débiteur recouvre la libre administration et disposition de ses biens. S'il y a lieu à redditions de comptes par le syndic-administrateur judiciaire, celui-ci y procède en présence du juge commissaire. A défaut de retrait par le débiteur des documents et effets remis par lui au syndic-administrateur judiciaire, celui-ci est responsable pendant une année à partir de sa reddition de comptes. Ensuite ils doivent faire objet de dépôt au niveau du greffe après l'échéance de ce délai.

Il est dressé, du tout, procès-verbal par le juge commissaire dont les missions cessent à ce moment.

En cas de contestations, le tribunal statue.

Art. 626. Le concordat peut stipuler un paiement échelonné des dettes.

Art. 627. Il peut aussi comporter des remises au débiteur d'une fraction plus ou moins importante de son passif, ces remises laissant néanmoins subsister, à la charge du failli, une obligation naturelle.

Le concordat peut être accordé avec clause de paiement en cas de retour à meilleure fortune.

Art. 628. L'hypothèque de la masse subsiste pour le règlement des dividendes concordataires.

Les effets de l'inscription hypothécaire seront cantonnés à une somme arbitrée par le tribunal dans le jugement d'homologation.

Le commissaire à l'exécution du concordat est habilité pour donner mainlevée de l'inscription prise en exécution de l'alinéa précédent.

Section 5 **De la conversion du règlement judiciaire en faillite**

Art. 629. Par jugement rendu en audience publique, d'office ou sur demande, soit du syndic-administrateur judiciaire, soit des créanciers, soit le ministère public sur le rapport du juge-commissaire, le débiteur entendu ou dûment convoqué par lettre recommandée avec demande d'avis de réception, le tribunal convertit, s'il y a lieu, dans les conditions ci-après, le règlement judiciaire en faillite.

المادة 630: تقضي المحكمة بشهر الإفلاس في أي وقت أثناء قيام التسوية القضائية، وذلك في الحالات التالية:

- 1- إذا حكم على المدين بالإفلاس بالتدليس،
- 2- إذا أبطل الصلح،
- 3- إذا ثبت أن المدين يوجد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 506 أعلاه.

المادة 631: تقضي المحكمة بشهر الإفلاس كذلك:

- 1- إذا لم يعرض المدين الصلح أو لم يحصل عليه،
- 2- إذا انحل عقد الصلح،
- 3- إذا حكم على المدين بالإفلاس بالتقصير،
- 4- إن كان المدين يقصد تأخير إثبات توقفه عن الدفع قد أجرى مشتريات لإعادة البيع بأدنى من سعر السوق أو استعمل بنفس القصد طرقاً موجبة لخسائر معتبرة ليحصل على أموال،
- 5- إذا تبين أن مصاريفه الخاصة ومصاريف تجارته مفرطة،
- 6- إذا كان قد استهلك مبالغ جسيمة في عمليات نصيبية محضة،
- 7- إذا كان منذ التوقف عن الدفع أو في الخمسة عشر (15) يوماً السابقة له قد أجرى عملاً مما ذكر في المادتين 535 و 536 المذكورتين أعلاه وذلك متى كانت المحكمة المختصة قد قضت بعدم الأخذ بها تجاه جماعة الدائنين أو أقر الأطراف بها،
- 8- إن كان قد عقد لحساب الغير تعهدات تبين أنها بالغة الضخامة بالنسبة لوضعه عند التعاقد دون مقابل،
- 9- إذا ارتكب خلال استغلال تجارته أعمالاً بسوء نية أو بإهمال لا يغتفر أو صدرت منه مخالفات جسيمة لقواعد وأعراف التجارة.

المادة 632: يترتب عن حكم التحويل في جميع الأحوال رفع يد المدين ابتداء من تاريخ الحكم ويتبع الوكيل المتصرف القضائي الذي تعينه المحكمة القواعد الخاصة بالإفلاس بالنسبة لباقي سير الإجراءات.

القسم السادس

في فسخ عقد الصلح وبطلانه

المادة 633: إذا لم يقم المدين بتنفيذ شروط الصلح، يجوز رفع طلب فسخه أمام المحكمة من قبل أحد الدائنين وتقوم المحكمة بالاستماع إلى المدين بعد استدعائه قانوناً بحضور الكفلاء إن وجدوا. ولا يترتب عن فسخ الصلح إبراء الكفلاء المتدخلين لضمان تنفيذه كلياً أو جزئياً.

المادة 634: يبطل الصلح إماللتدليس الناجم عن إخفاء الأصول أو عن المبالغة في الديون، وكذا إذا اكتشف التدليس بعد المصادقة على الصلح.

يبرئ هذا الإبطال الكفلاء بقوة القانون ما عدا الذين كانوا عالمين بالتدليس عند الالتزام.

المادة 635: إذا تمت متابعة المدين، بعد المصادقة على الصلح، لاتهامه بالتفليس ووضع رهن الحبس المؤقت أو صدر ضده أمر بالقبض، يجوز للمحكمة أن تتخذ التدابير التحفظية التي تراها مناسبة، ويوقف العمل بهذه التدابير بمجرد صدور أمر بانتفاء وجه الدعوى أو حكم بالبراءة.

Art. 630. A toute période du règlement judiciaire, le tribunal prononce la faillite dans les cas suivant :

- 1- Si le débiteur est condamné pour banqueroute frauduleuse ;
- 2- Si le concordat est annulé ;
- 3- S'il est constaté que le débiteur se trouve dans le cas prévu à l'article 506ci-dessus.

Art. 631. Le tribunal peut également prononcer la faillite:

- 1- Si le débiteur ne propose ou n'obtient pas de concordat;
- 2- Si le concordat est résolu ;
- 3- Si le débiteur est condamné pour banqueroute simple;
- 4- Si, dans l'intention de retarder la constatation de la cessation de ses paiements, le débiteur a fait des achats pour revendre au-dessous du cours; si, dans la même intention, il a employé des moyens ruineux pour se procurer des fonds ;
- 5- Si ses dépenses personnelles ou celles de son commerce sont jugées excessives;
- 6- S'il a consommé des sommes élevées dans des opérations de pur hasard;
- 7- Si depuis la cessation de ses paiements ou dans les quinze (15) jours précédents, il a consenti l'un des actes mentionnés aux articles 535 et 536 ci-dessus, mais dans le cas seulement où l'inopposabilité à la masse des créanciers aura été déclarée par la juridiction compétente ou reconnue par les parties ;
- 8- S'il a contracté pour le compte d'autrui, sans recevoir des valeurs en échange, des engagements jugés trop considérables eu égard à sa situation lorsqu'il les a contractés ;
- 9- S'il a commis dans l'exploitation de son commerce, des actes de mauvaise foi ou des imprudences inexcusables, ou enfreint gravement les règles et usages du commerce.

Art. 632. Dans tous les cas de conversion, le jugement de conversion emporte le dessaisissement du débiteur à partir de sa date et les opérations de faillite sont suivies à partir des dernières irrégularités de la procédure par le syndic- administrateur judiciaire désigné par le tribunal.

Section 6

De la résolution et de l'annulation du concordat

Art.633. En cas d'inexécution, par le débiteur, des conditions du concordat, la résolution peut être poursuivie devant le tribunal à la requête d'un créancier, le tribunal auditionne le débiteur, dûment convoqué, en présence des cautions, s'il en existe.

La résolution du concordat ne libère pas les cautions qui sont intervenues pour en garantir l'exécution totale ou partielle.

Art. 634. Le concordat est annulé en cas de dol résultant d'une dissimulation d'actif ou d'une exagération du passif, et si le dol a été découvert après l'homologation du concordat.

Cette annulation libère de plein droit les cautions, sauf celles qui avaient connaissance du dol lors de leurs engagements.

Art 635.Lorsque après homologation du concordat, le débiteur est poursuivi pour banqueroute et placé sous mandat de dépôt ou d'arrêt, le tribunal peut prescrire telles mesures conservatoires qu'il appartiendra. Ces mesures cessent de plein droit du jour de l'ordonnance de non-lieu, ou du jugement d'acquiescement.

المادة 636: إذا أبطل الصلح أو فسخ، تعين المحكمة متصرفاً قضائياً الذي يتولى فوراً جرد الأوراق المالية والأسهم والوثائق على أساس القائمة القديمة وبمساعدة القاضي الذي أمر بوضع الأختام طبقاً للمادة 548 أعلاه ويقوم بتحرير قائمة وميزانية تكميلية إذا اقتضى الحال ذلك.

يقوم أمين الضبط فوراً بنشر ملخص الحكم الصادر وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في المواد 508، 509 و 510 أعلاه واستدعاء الدائنين الجدد إن وجبوا، لتقديم مستندات ديونهم للتحقيق فيها.

المادة 637: بجرى بغير تأخير تحقيق فيما يقدم من مستندات الديون عملاً بالمادة السابقة.

ولا يكون ثمة محل لتحقيق جديد للديون السابق قبولها دون الإخلال برفض أو تخفيض الديون التي قد تكون من ذلك الحين قد سددت كلياً أو جزئياً.

المادة 638: لا يبطل ما قام به المدين من تصرفات بعد صدور حكم المصادقة وقبل إبطال أو فسخ الصلح إلا إذا صدر منه تدليسا بحقوق الدائنين وطبقاً لأحكام المادة 103 من القانون المدني.

المادة 639: يستعيد الدائنين السابقين على الصلح حقوقهم بأكملها في مواجهة المدين وحده ولكنهم لا يدرجون ضمن جماعة الدائنين إلا بالنسب التالية:

1- ديونهم كاملة، إن كانوا لم يقبضوا شيئاً من ديونهم،

2- جزء من ديونهم الأصلية مناسب لشطر الحصة الذي لم يستوفوه إن كانوا قد قبضوا جزءاً من حصتهم.

وتطبق أحكام هذه المادة في حالة افتتاح تفليسة أو تسوية قضائية ثانية دون أن يسبق ذلك إبطال أو فسخ للصلح.

القسم السابع

الصلح عن طريق التخلي عن المال

المادة 640: لا يقبل من المدين التاجر طلب الاستفادة بالتخلي عن المال.

المادة 641: يجوز قبول صلح بتخلي المفلس عن الأصول كلها أو بعضها.

وينتج ذلك نفس آثار الصلح البسيط كما يجوز إبطاله أو فسخه لنفس الأسباب.

ومع ذلك لا ينهي هذا الصلح التخلي فيما يتعلق بالأموال المتخلى عنها.

وتجرى تسوية هذه الأموال طبقاً للمادة 642 أدناه والمواد التالية لها من هذا القانون.

ويترك للمدين ما زاد على ديونه من الناتج عن بيع الأصول المتخلى عنها.

Art. 636. Lorsque le concordat est annulé ou résolu, le tribunal désigne un syndic-administrateur judiciaire qui procède immédiatement sur la base de l'ancien inventaire, avec l'assistance du juge qui a ordonné l'apposition des scellés, conformément à l'article 548ci-dessus, au récolement des valeurs, actions et papiers ; il dresse, s'il y a lieu, inventaire et bilan supplémentaire.

Le greffier fait immédiatement publier un extrait du jugement rendu dans les conditions prévues aux articles 508, 509 et 510ci-dessus et convoque les créanciers nouveaux, s'il en existe, afin de présenter leurs titres de créance à la vérification.

Art. 637. Il est procédé sans retard à la vérification des titres de créance produits en vertu de l'article précédent.

Il n'y a pas lieu à nouvelle vérification des créances antérieurement admises sans préjudice néanmoins du rejet ou de la réduction de celles qui, depuis, auraient été payées en tout ou en partie.

Art. 638. Les actes faits par le débiteur postérieurement au jugement d'homologation, et antérieurement à l'annulation ou à la résolution du concordat, ne sont annulés qu'en cas de fraude aux droits des créanciers et conformément aux dispositions de l'article 103 du code civil.

Art. 639. Les créanciers antérieurs au concordat rentrent dans l'intégralité de leurs droits, à l'égard du débiteur seulement, mais ils ne peuvent figurer dans la masse des créanciers que pour les proportions suivantes :

- 1- S'ils n'ont touché aucune part du dividende, pour l'intégralité de leurs créances ;
- 2- S'ils ont reçu une partie du dividende, pour la part de leurs créances primitives correspondant à la portion du dividende promis qu'ils n'ont pas touchée.

Les dispositions du présent article sont applicables au cas où une faillite ou un second règlement judiciaire vient à s'ouvrir sans qu'il y ait eu préalablement annulation ou résolution du concordat.

Section 7

Du concordat par abandon des biens

Art. 640. Aucun débiteur commerçant n'est recevable à demander son admission au bénéfice de cession de biens.

Art. 641. Il peut être consenti un concordat par abandon total ou partiel de l'actif par le failli.

Il produit les mêmes effets que le concordat simple. Il peut être annulé ou résolu pour les mêmes causes.

Toutefois, ce concordat ne met pas fin au dessaisissement en ce qui concerne les biens abandonnés.

La liquidation de ces biens est poursuivie, conformément aux articles 642ci-dessous et suivants du présent code.

Il est fait remise au débiteur de ce qui excède son passif sur le produit de l'actif abandonné.

القسم الثامن في اتحاد الدائنين

المادة 642: بمجرد إشهار الإفلاس أو تحويل التسوية القضائية يتكون اتحاد الدائنين ويجري الوكيل المتصرف القضائي عمليات تصفية الأصول وفي الوقت نفسه يضع كشفا بالديون دون الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة 567 أعلاه.

غير أنه يمكن للخرينة العمومية ممارسة حقها في المطالبة الفردية لديونها الممتازة إذا لم يلب الوكيل المتصرف القضائي في أجل شهر، إنذارها بدفع مبلغ حقوقها من الأموال المتوفرة أو عند عدم وجود أموال لها، القيام بإجراءات التنفيذ اللازمة.

المادة 643: يجوز للوكيل المتصرف القضائي القيام وحده ببيع بضائع ومنقولات المدين وتحصيل حقوقه وتصفية ديونه، وذلك دون الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة السابقة، ويتم البيع بالمزاد العلني.

إذا أمر القاضي المنتدب البيع بالتراضي يعرض عليه الوكيل المتصرف القضائي مشروع البيع وشروطه ليتحقق منها.

المادة 644: إذا لم ترفع أية مطالبة ببيع جبري للعقارات قبل صدور حكم بإشهار الإفلاس، يقبل من الوكيل المتصرف القضائي وحده بإذن من القاضي المنتدب مواصلة البيع، ويتعين عليه القيام بذلك خلال ثلاثة (3) أشهر.

إذا اتخذت إجراءات حجز عقاري قبل صدور الحكم القاضي بالإفلاس ثم توقفت بفعل هذا الحكم، يمكن استئنافها من طرف الوكيل المتصرف القضائي بإذن من القاضي المنتدب، ويحل الوكيل المتصرف القضائي الذي يباشر بيع العقار محل الدائنين الحاجزين في حقوقهم بالنسبة للإجراءات المتخذة من طرفهم، وتعتبر أنها تمت لحسابه.

يمكن مواصلة الحجز العقاري ابتداء من المرحلة التي توقف فيها نتيجة الحكم بالإفلاس.

غير أن للدائنين المرتهنيين عقاريا أو لذوي الامتياز مهلة شهرين اعتبارا من تبليغهم الحكم بإشهار الإفلاس مواصلة البيع الجبري مباشرة للعقارات التي قيدت عليها امتيازاتهم أو رهونهم العقارية، وعند عدم مباشرة البيع في تلك المهلة يتعين على الوكيل المتصرف القضائي القيام بالبيع في مهلة شهر، وتجري البيوع المشار إليها في هذه المادة طبقا للأوضاع المنصوص عليها في مادة الحجز العقاري .

المادة 645: يمكن المحكمة، بناء على طلب أحد الدائنين أو المدين أو الوكيل المتصرف القضائي، الإذن لهذا الأخير بأمر مسبب بمباشرة إجراءات التنازل الكلي عن وحدة إنتاج أو أكثر مكونة من مجموع أو جزء من الأصول المنقولة أو العقارية بعد سماع المدين أو استدعائه قانونا، وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المواد 646، 647، 648، 649، 650 و651 من هذا القانون.

المادة 646: عندما تقدر المحكمة أن التنازل الكلي أو الجزئي لوحدة الإنتاج ممكن، ترخص الاستمرار في النشاط وتحدد آجال إيداع العروض لدى الوكيل المتصرف القضائي.

يقوم الوكيل المتصرف القضائي بالإعلان عن التنازل عن وحدة الإنتاج وآجال إيداع العروض في يومية وطنية وبلوحة إعلانات مقر المحكمة المفتوحة أمامها النقليسة.

Section 8

De l'union des créanciers

Art. 642. Dès que la faillite ou la conversion du règlement judiciaire a été prononcée, les créanciers sont constitués en état d'union. Le syndic- administrateur judiciaire procède aux opérations de liquidation de l'actif en même temps qu'à l'établissement de l'état des créances, sous réserve des dispositions de l'article 567, alinéa 2ci-dessus.

Toutefois, le Trésor public peut exercer son droit de poursuite individuelle pour ses créances privilégiées si le syndic- administrateur judiciaire n'a pas déféré, dans le délai d'un mois, à une sommation de régler ses créances sur les fonds disponibles ou faute de fonds disponibles, de procéder aux mesures d'exécution nécessaires.

Art. 643. sous réserves des dispositions de l'alinéa 2 de l'article ci- dessus, le syndic- administrateur judiciaire peut poursuivre seul la vente des marchandises et effets mobiliers du débiteur, le recouvrement des créances et la liquidation des dettes de celui-ci, La vente a lieu aux enchères publiques.

Si le juge commissaire ordonne la vente de gré à gré, le projet de vente amiable lui est soumis par le syndic- administrateur judiciaire pour qu'il vérifie si les conditions qu'il a fixées ont été respectées.

Art. 644. Si aucune poursuite en vente forcée des immeubles n'a été engagée avant la décision qui prononce la faillite, le syndic- administrateur judiciaire autorisé par le juge- commissaire est seul admis à poursuivre la vente ; il est tenu de l'entreprendre dans les trois (3) mois.

Lorsque des procédures d'une saisie immobilière ont été entamées avant le jugement prononçant la faillite et arrêtées par ce jugement, elles peuvent être reconduite par le syndic- administrateur judiciaire suite à une autorisation du juge- commissaire ; le syndic- administrateur judiciaire se substitue aux créanciers nantis dans la vente de l'immeuble dans leurs droits concernant les procédures qu'il a entreprise, qui seront considérés comme étant faites à son profit.

La saisie immobilière peut être reconduite à partir de la période où elle a été arrêtée suite au jugement de la faillite.

Toutefois, les créanciers hypothécaires ou privilégiés ont un délai de deux mois, à compter de la notification qui leur sera faite du jugement prononçant la faillite pour poursuivre directement la vente forcée des immeubles sur lesquels sont inscrits leurs privilèges ou hypothèques. A défaut de poursuite exercée dans ce délai, le syndic- administrateur judiciaire est tenu d'entreprendre la vente dans le délai d'un mois, les ventes prévues au présent article ont lieu suivant les formes prescrites en matière de saisie immobilière.

Art. 645 : Le tribunal peut , à la demande d'un créancier, du débiteur ou du syndic- administrateur judiciaire, autoriser ce dernier par ordonnance motivée entamer la procédure de cession globale d'une ou plusieurs unités de production composées de tout ou partie de l'actif mobilier ou immobilier après avoir entendu ou, dûment convoqué le débiteur conformément suite aux procédures citées aux articles 646, 647, 648, 649, 650 et 651 de cette loi.

Art.646.Lorsque le tribunal estime que la cession totale ou partielle de l'unité de production est envisageable, il autorise la poursuite de l'activité et fixe le délai dans lequel les offres de reprise doivent parvenir au syndic- administrateur judiciaire.

Le syndic- administrateur judiciaire annonce la cession de l'unité de production et le délai des offres dans un journal quotidien national et dans le tableau d'affichage du siège du tribunal où la faillite a été ouverte.

كل عرض يجب أن يكون مكتوباً ويتضمن البيانات التالية:

- تحديد الممتلكات والحقوق والالتزامات التي يتضمنها العرض بدقة،
- النشاطات المتوقعة وتمويلها،
- ما يثبت ملاءة الذمة المالية لصاحب العرض وصفته،
- مبلغ العرض وطرق تسديده،
- تاريخ إجراء التنازل،
- القدرة على المحافظة على مناصب الشغل التي تكفل الاستمرار في النشاط،
- مدة تنفيذ الالتزامات التي يتعهد بها صاحب العرض.

يخطر الوكيل المتصرف القضائي فوراً المدين وممثل العمال والمراقبين إن وجدوا بمحتوى العروض التي تلقاها ثم يودعها بأمانة ضبط المحكمة المختصة من أجل الإطلاع عليها.

يقدم ممثل النيابة العامة رأيه في العرض وقت استلام الوكيل المتصرف القضائي له.

لا يمكن تعديل أو سحب عرض التنازل بعد مصادقة المحكمة عليه، غير أنه يمكن تعديله بشروط أفضل.

في حالة استئناف الحكم القاضي بالمصادقة على عرض التنازل، يبقى المتنازل وحده مرتبطاً بالعرض.

المادة 647: تحدد المحكمة تاريخ الجلسة وتستدعي المدين وأصحاب العروض المستوفاة للشروط المطلوبة وممثل العمال والمراقبين إن وجدوا للحضور للجلسة التي يتم خلالها مناقشة فيها العروض.

تناقش العروض في جلسة علنية بعد تقديم ممثل النيابة العامة طلباته المكتوبة وتقديم الوكيل المتصرف القضائي لتقريره.

يمكن تأجيل الجلسة متى اقتضى الحال ذلك.

تصادق المحكمة على مخطط التنازل الأجدى، الذي يضمن مناصب الشغل والوفاء بالديون في أحسن الظروف والذي يقدم الضمانات الكافية لتنفيذه، بحكم قابل للطعن وفقاً للأجال المنصوص عليها في المادتين 513 و516 من هذا القانون، ويبقى المتنازل له وحده مرتبطاً بالعرض في حالة الاستئناف.

المادة 648: تسجل الأحكام القضائية بالمصادقة على مخطط التنازل في السجل التجاري وتنتشر ملخصاتها في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية للمكان الذي يقع فيه مقر المحكمة خلال خمسة عشرة (15) يوماً من تاريخ النطق بها.

ويتم النشر المذكور أعلاه تلقائياً من طرف أمين الضبط.

المادة 649: لا يجوز للمدين أو المسير القانوني للشخص المعنوي الموجود في وضعية إفلاس أو أزواجهم وأقاربهم إلى غاية الدرجة الرابعة وذوي حقوقهم أو الأشخاص الذين كانت لهم صفة المراقب خلال الإجراءات، أن يقدموا عروض سواء شخصياً أو عن طريق الغير.

لا يجوز للأشخاص المذكورين في الفقرة السابقة أن يكتسبوا، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كل أو جزء من الممتلكات المتنازل عنها خلال خمس (5) سنوات التالية من تاريخ نشر الحكم بالتنازل، ولا اكتساب حصص أو أسهم من رأسمال الشركة المفلسة التي تمكنهم من امتلاك رأسمال الشركة خلال نفس المدة.

Toute offre doit être écrite et comporter les indications suivantes :

- la désignation précise des biens, des droits et des obligations inclus dans l'offre;
- Les prévisions d'activité et de financement ;
- Les preuves de la qualité et la solvabilité de l'auteur de l'offre ;
- Le prix offert, et les modalités de règlement ;
- La date de la réalisation de la cession ;
- La capacité de préservation des postes d'emplois nécessaire à assurer la continuité de l'activité.
- La durée d'exécution des engagements pris par l'auteur de l'offre.

Le syndic- administrateur judiciaire informe immédiatement le débiteur, le représentant des salariés et les contrôleurs, si ils existes, du contenu des offres reçues et il les dépose au greffe du tribunal compétant pour en prendre connaissance.

Le représentant du ministère public émet son avis concernant l'offre dès sa réception par le syndic- administrateur judiciaire.

L'offre de cession ne peut être ni modifiée, sauf dans un sens plus favorable aux objectifs ; ni retirée après son homologation par le tribunal.

En cas d'appel de la décision arrêtant le plan, seul le cessionnaire reste lié par son offre.

Art.647. Le tribunal fixe la date de l'audience et convoque le débiteur, les auteurs des offres acceptées, le représentant des salariés et les contrôleurs, si ils existent, pour assister à l'audience au cours de laquelle les offres seront débattus.

Le débat a lieu en audience publique, après présentation des demandes écrites du ministère public et le rapport du syndic- administrateur judiciaire.

L'audience peut être reportée si nécessaire.

Le tribunal homologue le meilleur plan de cession assurant les perspectives d'emploi et le paiement des créances dans les conditions les plus favorables qui assure son exécution par jugement susceptible de recours dans les délai cités aux articles 513 et 516 de cette loi, et seul le bénéficiaire reste lié à l'offre en cas d'appel.

Art.648. Les jugements prononçant l'homologation du plan de cession sont inscrits au registre de commerce, et leurs résumés sont publiés dans le bulletin officiel des annonces légales, dans un délai de quinze jours (15) à compter de la date du prononcé du jugement.

La publication citée ci-dessus s'effectue automatiquement par le greffier.

Art 649.Ni le débiteur, ni le dirigeant légal de la personne morale en faillite, ni les époux, ni les parents jusqu'au quatrième degré et leur ayant droits, ni les personnes ayant eu la qualité de contrôleurs au cours de la procédure ne sont admis à présenter une offre, directement ou par personne interposée.

Les personnes citées à l'alinéa ci-dessus ne peuvent acquérir, directement ou indirectement, tout ou partie des biens cédés, dans les cinq (5) années suivants la publication du jugement de la cession et ne peuvent acquérir des parts ou titres du capital de la société en faillite leur permettant d'acquérir, dans le même délai, le capital de cette société.

كل عقد تم إبرامه مخالفة للفقرة المذكورة أعلاه، يكون قابلاً للإبطال من كل ذي مصلحة خلال مدة ثلاثة (3) سنوات.

المادة 650: يمكن المحكمة في انتظار تنفيذ الحكم النهائي بالتنازل وإبرام العقود المتعلقة به، وبناء على طلب المتنازل له وتحت مسؤوليته، منحه الحق في تسيير وحدة الإنتاج مقابل إيداعه مبلغ المبيع أو ضمان مقابله.

المادة 651: في حالة إخلال المتنازل له بالتزاماته المذكورة في حكم المصادقة على مخطط التنازل، يجوز للمحكمة الرجوع عن المصادقة، بناء على طلب ممثل النيابة العامة أو الوكيل المتصرف القضائي أو أحد الدائنين أو كل ذي مصلحة، والحكم بالتعويض عند الاقتضاء.

يتم إثبات إخلال المتنازل له بالتزاماته بموجب تقرير يحرره الوكيل المتصرف القضائي يوجه إلى القاضي المنتدب ولممثل النيابة العامة، مع إيداع نسخة منه بأمانة ضبط المحكمة.

المادة 652: يوزع مبلغ الأصول، بعد خصم المصاريف وكذلك مصاريف الإفلاس والإعانات الممنوحة احتمالاً للمدين أو لأسرته والمبالغ المدفوعة للدائنين ذوي الامتياز، بين جميع الدائنين بنسبة ديونهم المحققة والمقبولة.

ويحتفظ بالحصة المطابقة للديون التي لم يتم البت نهائياً في قبولها وخاصة أجور مديري الشركة طالما لم يفصل في وضعيتهم.

المادة 653: يحل اتحاد الدائنين بحكم القانون بعد إقفال الإجراءات ويسترجع الدائنون حق ممارسة دعواهم شخصياً.

ويمكن للدائنين أن يحصلوا بأمر من رئيس المحكمة على سند تنفيذي إذا تم التحقيق وقبول ديونهم.

الفصل الثامن

إقفال التفليسة لعدم كفاية الأصول

المادة 654: إذا توقف، في أي وقت من الأوقات، سير عملية التفليسة أو التسوية القضائية لعدم كفاية الأصول يجوز للمحكمة بناء على تقرير القاضي المنتدب أن تقضي بإقفال هذه العمليات ولو من تلقاء نفسها.

ويعيد هذا الحكم لكل دائن حقه في مباشرة دعواه شخصياً، وإذا كان دينه قد تم تحقيقه وقبوله أن يحصل على السند التنفيذي اللازم.

ويكون الوكيل المتصرف القضائي مسؤولاً ابتداء من تعيينه من طرف رئيس المحكمة ولمدة سنتين من انتهاء مهامه عن السندات التي يكون الدائنون قد سلموها له، وفي حالة وجود حكم قضى بإقفال التفليسة لعدم كفاية الأصول تخفض المهلة إلى سنة واحدة اعتباراً من تاريخ هذا الحكم.

المادة 655: يمكن للمدين أو لكل ذي مصلحة أن يطلب من المحكمة في أي وقت العدول عن حكمها مع تقديم دليل على وجود أموال كافية لمواجهة نفقات العمليات أو إيداع مبلغ يكفي بين يدي الوكيل المتصرف القضائي لمواجهتها.

وفي جميع الحالات يتعين تسديد مصاريف الإجراءات التي اتخذت بمقتضى المادة السابقة على وجه الأسبقية.

Tout acte conclu contraire à l'alinéa ci-dessus est susceptible d'annulation à la demande de toute personne ayant intérêt dans les délais de trois (3) ans.

Art 650. Le tribunal peut, à la demande du cessionnaire et sous sa responsabilité, dans l'attente de l'exécution du jugement définitif de la cession et la conclusion des contrats y afférents, lui accorder le droit d'exploiter l'unité de production moyennant, le dépôt du montant de la vente ou la garantie équivalente.

Art 651. En cas de manquement du cessionnaire à ses obligations mentionnées dans le jugement d'homologation du plan de cession, le tribunal peut, à la demande du représentant du ministère public ou du syndic- administrateur judiciaire ou l'un des créanciers ou toute personne ayant intérêt, revenir sur l'homologation et prononcer le cas échéant, des dommages et intérêts.

La violation par le cessionnaire de ses obligations est constatée par un rapport rédigé par le syndic- administrateur judiciaire, adressé au juge-commissaire ainsi que le représentant du ministère public avec dépôt du dit rapport au greffe.

Art. 652. La montant de l'actif, distraction faite des frais et dépens de la faillite, des **aides** qui auraient été accordées au débiteur ou à sa famille et des sommes payées aux créanciers privilégiés, est réparti entre tous les créanciers au prorata de leurs créances vérifiées et admises.

La part correspondant aux créances sur l'admission desquelles il n'aurait pas été statué définitivement et, notamment, les rémunérations des dirigeants sociaux, tant qu'il n'aura pas été statué sur leur cas, est mise en réserve.

Art. 653. Après clôture de la procédure, l'union est dissoute de plein droit et les créanciers recouvrent l'exercice individuel de leurs actions.

Si leurs créances ont été vérifiées et admises, les créanciers peuvent obtenir par ordonnance du président du tribunal, un titre exécutoire.

Chapitre VIII **De la clôture de la faillite pour insuffisance d'actif**

Art. 654 : Si à quelque époque que ce soit, le cours d'opération de la faillite ou du règlement judiciaire se trouve arrêté pour insuffisance de l'actif, le tribunal peut, sur le rapport du juge-commissaire, prononcer, même d'office, la clôture des opérations.

Le jugement fait recouvrer à chaque créancier l'exercice individuel de ses actions. Si sa créance a été vérifiée et admise, le créancier peut obtenir le titre exécutoire nécessaire à cet exercice.

Le syndic- administrateur judiciaire est responsable à compter de sa désignation par le tribunal et durant deux ans après la fin de ses fonctions, des titres que les créanciers lui ont remis, en cas de jugement prononçant la clôture de la faillite pour insuffisance d'actif, le délai est réduit à un an à compter de la date de ce jugement.

Art. 655 : Le débiteur ou tout autre intéressé peut à toute époque, faire rapporter le jugement par le tribunal, en justifiant qu'il existe des fonds pour faire face aux frais des opérations ou en faisant consigner entre les mains du syndic- administrateur judiciaire, une somme suffisante pour y pourvoir.

Dans tous les cas, les frais des poursuites exercées en vertu de l'article précédent doivent être préalablement acquittés.

الفصل التاسع

في إقفال التفليسة لانقضاء الديون

المادة 656: تقضي المحكمة ولو تلقائيا بإقفال الإجراءات عند عدم وجود ديون مستحقة أو عندما يكون تحت تصرف الوكيل المتصرف القضائي ما يكفي من المال.

ولا يجوز إصدار الحكم بالإقفال لانقضاء الديون إلا بناء على تقرير من القاضي المنتدب يثبت تحقق أحد الشرطين المذكورين أعلاه، ويضع الحكم حدا نهائيا للإجراءات ويعيد للمدين كافة حقوقه وإعفائه من كل إسقاطات الحق التي كانت قد لحقت به.

ويترتب على هذا الحكم رفع اليد عن رهن جماعة الدائنين.

الباب الثالث

في رد الاعتبار التجاري

المادة 657: يرد الاعتبار بقوة القانون، لكل تاجر أو حرفيا وحتى للأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون الخاص التي تمارس نشاطا اقتصاديا حتى ولو لم تكن تاجرة، متى كان قد أوفى بكامل المبالغ المدين بها من أصل ومصاريف.

وحتى يرد الاعتبار بقوة القانون إلى شريك متضامن في شركة أشهر إفلاسها أو قبلت في تسوية قضائية يتعين عليه الإثبات انه سدد طبقا لنفس الشروط، كافة ديون الشركة وذلك حتى إن كان قد منح صلحا منفردا.

وفي حالة اختفاء واحد أو أكثر من الدائنين، أو غيابه أو رفض قبوله، يودع المبلغ المستحق في خزانة الأمانات والودائع ويكون الإثبات بالإيداع بمثابة مخالصة.

المادة 658: يجوز أن يحصل على رد الاعتبار متى ثبتت استقامة:

- 1- المدين الذي حصل على صلح وسدد الحصص الموعود بها كاملة، ويطبق هذا الحكم على الشريك المتضامن الذي حصل من الدائنين على صلح منفرد،
- 2- من اثبت بالإجماع إبراء الدائنين له من كامل الديون وموافقتهم بالإجماع على رد اعتباره.

المادة 659: يودع كل طلب رد اعتبار تجاري بأمانة ضبط المحكمة التي قضت بالتسوية القضائية أو بشهر الإفلاس، وتكون مصحوبة بالمخالصات والمستندات المثبتة لها.

المادة 660: يتعين على أمين ضبط المحكمة أن يعلن عن الطلب عن طريق نشره في إحدى الصحف المعتمدة لقبول الإعلانات القانونية.

المادة 661: لكل دائن لم يستوف حقوقه كاملة وفقا للشروط المحددة في المادة 658 أعلاه، أن يعترض في رد الاعتبار التجاري خلال شهر واحد من تاريخ هذا الإعلان وذلك بإيداعه عريضة مسببة ومدعمة بوثائق ثبوتية لدى أمانة ضبط المحكمة.

المادة 662: يوجه رئيس المحكمة المختص بجميع المستندات إلى وكيل الجمهورية لدى محكمة موطن المدعى ويكلفه بجمع كافة الاستعلامات عن صحة الوقائع المدلى بها ويتم ذلك خلال شهر واحد.

Chapitre IX

De la clôture de la faillite pour extinction du passif

Art. 656. Le tribunal prononce, même d'office, la clôture de la procédure lorsqu'il n'existe plus de passif exigible ou lorsque le syndic- administrateur judiciaire dispose de deniers suffisants.

Le jugement de clôture pour extinction du passif ne peut être prononcé que sur rapport du juge-commissaire constatant la réalisation de l'une ou de l'autre de ces conditions. Il met définitivement fin à la procédure en rétablissant le débiteur dans tous ses droits et en le déchargeant de toutes les déchéances qui avaient pu le frapper.

Ce jugement emporte mainlevée de l'hypothèque de la masse.

TITRE III

DE LA REHABILITATION COMMERCIALE

Art. 657. Est réhabilité de plein droit, tout commerçant, ou artisan et personnes morales de droit privé même non commerçantes mais exerçant une activité économique, qui a intégralement acquitté les sommes dues par lui en principale et frais.

Pour être réhabilité de plein droit, l'associé solidaire, d'une société déclarée en faillite ou admise au règlement judiciaire, doit justifier qu'il a acquitté, dans les mêmes conditions, toutes les dettes de la société, lors même qu'un concordat particulier lui aurait été consenti.

En cas de disparition, d'absence ou de refus de recevoir d'un ou plusieurs créanciers, la somme due est déposée au service des dépôts et consignations et la justification du dépôt vaut quittance.

Art. 658. Peut obtenir sa réhabilitation en cas de probité reconnue :

- 1- Le débiteur qui, ayant obtenu un concordat, a intégralement payé les dividendes promis; cette disposition est applicable à l'associé solidaire qui a obtenu des créanciers un concordat particulier.
- 2- Celui qui justifie de la remise entière de ses dettes par ses créanciers ou de leur consentement unanime à sa réhabilitation.

Art 659. Toute demande en réhabilitation commerciale est déposée au greffe du tribunal qui a prononcé le règlement judiciaire ou la faillite avec les quittances et pièces qui la justifient.

Art. 660. Avis de la demande est donné par les soins du secrétaire- greffier du tribunal saisi par une publication dans un journal habilité à recevoir les annonces légales.

Art. 661. Tout créancier non intégralement payé dans les conditions de l'article 658ci-dessus peut, pendant le délai d'un mois à partir de cet avis, faire opposition à la réhabilitation commerciale par le dépôt au greffe du tribunal saisi d'une requête motivée appuyée des pièces justificatives.

Art. 662. Le président du tribunal saisi communique toutes les pièces au procureur de la république près le tribunal du domicile du demandeur en le chargeant de recueillir tous les renseignements sur la vérité des faits exposés. Il sera procédé dans le mois.

المادة 663: بعد انقضاء المواعيد المنصوص عليها في المادتين 661 و662 أعلاه، يحيل وكيل الجمهورية إلى المحكمة المرفوع إليها الطلب نتيجة التحقيقات المنصوص عليها فيما تقدم مشفوعة برأيه المسبب.

المادة 664: يفصل بعدئذ في الطلب وفي الاعتراضات المرفوعة بموجب حكم واحد. وإذا رفض الطلب لا يجوز تجديده إلا بعد انقضاء سنة واحدة. أما إذا قبل الطلب يسجل الحكم في سجل المحكمة التي أصدرته ومحكمة موطن الطالب.

ويبلغ فضلا عن ذلك بسعي من أمين الضبط لوكيل الجمهورية التابع له محل ميلاد الطالب، ملخص عن الحكم ليؤشر عنه في صحيفة السوابق القضائية بخصوص التصريح بإشهار الإفلاس أو التسوية القضائية.

المادة 665: لا يقبل رد الاعتبار وفقا لأحكام هذا الباب للأشخاص المحكوم عليهم في جناية أو جنحة طالما أن من آثار الإدانة منعهم من ممارسة مهنة تجارية أو صناعية أو حرفية يدوية.

المادة 666: يجوز بعد الوفاة رد اعتبار المدين المفلس أو المقبول في تسوية قضائية.

المادة 667: تعفى إجراءات رد الاعتبار المنصوص عليها في هذا الباب من رسوم الطابع والتسجيل.

الباب الرابع

في التفليس والجرام الأخرى في مادة الإفلاس

الفصل الأول

في التفليس

المادة 668: تطبق العقوبات المنصوص عليها في المادة 383 من قانون العقوبات، على الأشخاص الذين تثبت إدانتهم بالتفليس بالتقصير أو بالتدليس.

القسم الأول

في التفليس بالتقصير

المادة 669: يعد مرتكبا لتفليس بالتقصير كل تاجر في حالة توقف عن الدفع يوجد في إحدى الحالات الآتية:

- 1- إذا ثبت أن مصاريفه الشخصية أو مصاريف تجارته مبالغ فيها،
- 2- إذا استهلك مبالغ معتبرة في عمليات نصيبية محضة أو عمليات وهمية،
- 3- إذا كان قد قام بمشتريات لإعادة البيع بأقل من سعر السوق بقصد تأخير إثبات توقفه عن الدفع أو استعمل بنفس القصد وسائل مؤدية للإفلاس ليحصل على أموال،
- 4- إذا قام بعد التوقف عن الدفع بإيفاء أحد الدائنين إضرارا بجماعة الدائنين،
- 5- إذا كان قد أشهر إفلاسه مرتين وأقفلت التفليستان بسبب عدم كفاية الأصول،
- 6- إذا لم يكن قد أمسك أية حسابات مطابقة لعرف المهنة نظرا لأهمية تجارته،
- 7- إذا كان قد مارس مهنته مخالفا لحظر منصوص عليه في القانون.

Art. 663. Après l'expiration des délais prévus aux articles 661 et 662 ci-dessus, le résultat des enquêtes prescrites ci-dessus est transmis avec avis motivé par le procureur de la république au tribunal saisi.

Art. 664. Il est ensuite statué sur la demande et sur les oppositions formulées par un seul et même jugement. Si la demande est rejetée, elle ne peut être reproduite qu'après une année d'intervalle. Si elle est admise, le jugement est transcrit sur le registre du tribunal qui a statué et de celui du domicile du demandeur.

Il est en outre adressé, par les soins du secrétaire-greffier au procureur de la République du lieu de naissance du demandeur, un extrait du jugement pour qu'il en soit fait mention au casier judiciaire en regard de la déclaration de faillite ou de règlement judiciaire.

Art. 665. Ne sont point admis à la réhabilitation prévue par le présent titre, les personnes condamnées pour crime ou délit que la condamnation a pour conséquence de leur interdire l'exercice d'une profession commerciale, industrielle ou artisanale.

Art. 666. Le débiteur failli ou admis au règlement judiciaire peut être réhabilité à titre posthume.

Art. 667. La procédure de réhabilitation prévue par le présent titre, est dispensée de timbre et d'enregistrement.

TITRE IV DES BANQUEROUTES ET AUTRES INFRACTIONS EN MATIERE DE FAILLITE

Chapitre I Des banqueroutes

Art. 668. Les personnes reconnues coupables de banqueroute simple ou frauduleuse, sont punies des peines prévues à l'article 383 du code pénal.

Section 1 De la banqueroute simple

Art. 669. Est coupable de banqueroute simple, tout commerçant en état de cessation de paiement qui se trouve dans l'un des cas suivants:

- 1- S'il est prouvé que ses dépenses personnelles ou les dépenses de son commerce sont jugées excessives;
- 2- S'il a consommé des sommes élevées dans des opérations de pur hasard ou des opérations fictives;
- 3- Si, dans l'intention de retarder la constatation de la cessation de ses paiements, il a fait des achats en vue d'une revente au-dessous du cours; ou si, dans la même intention, il a employé des moyens ruineux pour se procurer des fonds;
- 4- Si, après cessation de ses paiements, il a payé un créancier au préjudice de la masse des créanciers;
- 5- Si ayant été déclaré deux fois en faillite, ces deux faillites ont été clôturées pour insuffisance d'actif;
- 6- S'il n'a tenu aucune comptabilité conforme aux usages de la profession, eu égard à l'importance de son commerce;
- 7- S'il a exercé sa profession en violation d'une interdiction prévue par la loi.

المادة 670: يجوز أن يعتبر مرتكبا للتفليس بالتقصير كذلك كل تاجر في حالة توقف عن الدفع يوجد في إحدى الحالات التالية:

- 1- إذا عقد لحساب الغير تعهدات ثبت أنها بالغة الضخامة بالنسبة لوضعه عند التعاقد بغير أن يتقاضى مقابلها أية قيم،
- 2- إذا حكم بإفلاسه دون أن يكون قد أوفى بالتزاماته عن صلح سابق،
- 3- إذا لم يقم بالتصريح لدى أمانة ضبط المحكمة عن حالة التوقف عن الدفع في مهلة خمسة عشرة يوما (15)، ما لم يكن لديه مانع شرعي،
- 4- إذا لم يحضر شخصا أمام الوكيل المتصرف القضائي في الحالات والمواعيد المحددة، ما لم يكن لديه مانع شرعي،
- 5- إذا كانت حساباته ناقصة أو غير ممسوكة بانتظام.

وفيما يخص الشركات التي تشتمل على شركاء مسؤولين بالتضامن بدون تحديد عن ديون الشركة يجوز أن يعتبر الممثلون القانونيون لها مرتكبين للتفليس بالتقصير إذا لم يقوموا بغير عذر شرعي بالتصريح لدى أمانة ضبط المحكمة المختصة خلال الخمسة عشرة (15) يوما من حالة التوقف عن الدفع دون مانع مشروع، أو لم يتضمن هذا التصريح قائمة الشركاء المتضامنين مع بيان أسمائهم وألقابهم ومواطنهم.

المادة 671: لا تتحمل جماعة الدائنين مصاريف المتابعات التي تباشرها النيابة العامة.

وفي حالة الإدانة لا يجوز للخرينة العمومية الرجوع على المدين إلا بعد حل اتحاد الدائنين.

المادة 672: تلتزم الخزينة العمومية بمصروفات الدعوى التي يرفعها أحد الدائنين إذا قضى بالإدانة، دون إخلال بحق الرجوع على المدين طبقا للأوضاع الواردة في الفقرة الثانية من المادة 671 أعلاه، وأما في حالة الإعفاء من التهمة فيتحملها الدائن المدعى.

القسم الثاني في التفليس بالتدليس

المادة 673: يعد مرتكبا للتفليس بالتدليس كل تاجر يوجد في حالة توقف عن الدفع قام بإخفاء حساباته أو يبدد أو حول كل أو بعض أصوله أو يكون قد أقر بطريق التدليس بمدىونيته بمبالغ ليست في ذمته سواء كان هذا في محرراته بأوراق رسمية أو تعهدات عرفية أو في ميزانيته لمحاسبية.

المادة 674: تطبق المادتان 671 و672 أعلاه على المتابعات بتهمة التفليس بالتدليس.

القسم الثالث في إدارة الأموال في حالة التفليس

المادة 675: يلتزم الوكيل المتصرف القضائي بأن يقدم للنيابة العامة جميع ما تطلب منه من المستندات والسندات والوثائق والمعلومات.

المادة 676: تبقى المستندات والسندات والوثائق التي قدمها الوكيل المتصرف القضائي أثناء سير الدعوى قيد الاطلاع بأمانة ضبط المحكمة.

Art. 670. Peut être déclaré coupable de banqueroute simple, tout commerçant en état de cessation de paiements qui se trouve dans l'un des cas suivants :

- 1- S'il a contracté, pour le compte d'autrui, sans recevoir des valeurs en échange, des engagements jugés trop considérables eu égard à sa situation lorsqu'il les a contractés ;
- 2- S'il est déclaré en faillite sans avoir satisfait aux obligations d'un précédent concordat ;
- 3- S'il ne fait pas au greffe du tribunal, la déclaration de son état de cessation de paiements, dans le délai de quinze jours (15), sauf empêchement légal ;
- 4- S'il ne s'est pas présenté en personne au syndic- administrateur judiciaire dans les cas et dans les délais fixés, sauf empêchement légal ;
- 5- Si, sa comptabilité est incomplète ou irrégulièrement tenue.

Dans les sociétés comportant des associés indéfiniment et solidairement responsables des dettes sociales, leurs représentants légaux peuvent également être déclarés coupables de banqueroute simple si, sans excuse légitime, ils ne font pas au greffe du tribunal compétent, dans le délai de quinze jours, la déclaration de leur état de cessation des paiements ou si cette déclaration ne comporte pas la liste des associés solidaires avec l'indication de leurs noms et prénoms et domiciles.

Art. 671. Les frais des poursuites engagées par le ministère public ne peuvent être mis à la charge de la masse des créanciers.

En cas de condamnation, le trésor public ne peut exercer son recours contre le débiteur qu'après dissolution de l'union des créanciers.

Art. 672. Les frais de la poursuite intentée par un créancier seront supportés, s'il y a condamnation, par le trésor public, sauf recours contre le débiteur dans les conditions de l'article 671, alinéa 2ci-dessus, et, s'il y a relaxe, par le créancier poursuivant.

Section 2

De la banqueroute frauduleuse

Art. 673. Est coupable de banqueroute frauduleuse, tout commerçant en état de cessation de paiement qui a dissimulé sa comptabilité, détourné ou dissipé tout ou partie de son actif ou qui, soit dans ses écritures, soit par des actes publics ou des engagements sous signature privée, soit dans son bilan comptable, s'est frauduleusement reconnu débiteur de sommes qu'il ne devait pas.

Art. 674. Les articles 671 et 672ci-dessus sont applicables en cas de poursuites pour banqueroute frauduleuse.

Section 3

De l'administration des biens en cas de banqueroute

Art. 675. Le syndic- administrateur judiciaire est tenu de remettre au ministère public les pièces, titres, documents et renseignements qui lui sont demandés.

Art.676. Les pièces, titres et documents remis par le syndic- administrateur judiciaire sont, pendant le cours de l'instance, tenus en état de communication au service du greffe du tribunal.

الفصل الثاني في الجرائم الأخرى

المادة 677: في حالة توقف شركة عن الدفع، تطبق العقوبات الخاصة بالتفليس بالتقصير على القائمين بالإدارة والمديرين أو المصنفين في شركة المساهمة أو المسيرين أو المصنفين لشركة ذات المسؤولية المحدودة، وبوجه عام كل المفوضين من قبل الشركة، يكونون بهذه الصفة وبسوء نية:

- 1- استهلكوا مبالغ معتبرة تخص الشركة في القيام بعمليات نصيبية محضة أو عمليات وهمية،
- 2- أو قاموا بقصد تأخير إثبات توقف الشركة عن الدفع بمشتريات لإعادة البيع بأقل من سعر السوق، أو استعملوا بنفس القصد وسائل مؤدية للإفلاس للحصول على أموال،
- 3- أو قاموا بعد توقف الشركة عن الدفع بإيفاء أحد الدائنين أو جعله يستوفي في حقه أضراراً بجماعة الدائنين،
- 4- أو جعلوا الشركة تعقد لحساب الغير تعهدات ثبت أنها بالغة الضخامة بالنسبة لوضعها عند التعاقد وذلك بغير أن تتقاضى الشركة مقابلاً،
- 5- أو أمسكوا أو أمروا بإمسك حسابات الشركة بغير انتظام.

المادة 678: في حالة توقف شركة عن الدفع، تطبق العقوبات الخاصة بالتفليس بالتدليس على القائمين بالإدارة والمديرين أو المصنفين في شركة مساهمة والمسيرين أو المصنفين لشركة ذات مسؤولية محدودة، وبوجه عام على كل المفوضين من قبل الشركة يكونون قد اختلسوا بطريق التدليس دفاتر الشركة أو بددوا أو أخفوا جزءاً من أصولها أو الذين أقرروا سواء في المحررات أو في الأوراق الرسمية أو في التعهدات العرفية أو في الميزانية بمديونية الشركة بمبالغ ليست في ذمتها.

المادة 679: تطبق عقوبة التفليس بالتقصير على القائمين بالإدارة والمديرين أو المصنفين في شركة مساهمة، والمسيرين أو المصنفين في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، وبوجه عام كل المفوضين من قبل الشركة الذين بقصد إخفاء كل أو بعض ذمتهم المالية من جانب الشركة المتوقفة عن الدفع أو من دائني الشركة، يكونون عن سوء نية قد حولوا أو أخفوا جانباً من أموالهم أو حاولوا القيام بذلك أو أنهم أقرروا تدليسا بمديونيتهم بمبالغ ليست في ذمتهم.

المادة 680: تطبق على الأشخاص المحكوم عليهم بمقتضى المواد من 677 إلى 679 أعلاه وبقوة القانون، الإسقاطات التي رتبها القانون على إفلاس التجار.

المادة 681: تطبق عقوبات التفليس بالتدليس على:

- 1- الأشخاص الذين يثبت أنهم قد اختلسوا لمصلحة المدين أو أخفوا أو خبنوا كل أو بعض أمواله المنقولة أو العقارية وذلك دون الإخلال بالحالات الأخرى المنصوص عليها في المادتان 42 و 43 من قانون العقوبات،
- 2- الأشخاص الذين يثبت أنهم قدموا في التفليسة أو التسوية القضائية بطريق التدليس ديونا وهمية سواء باسمهم أو بوساطة آخرين،
- 3- الأشخاص الذين من خلال ممارستهم التجارة خفية باسم الغير أو باسم وهمي يكونون قد ارتكبوا أحد الأفعال المنصوص عليها في المادة 673 من هذا القانون.

Chapitre II

Des autres infractions

Art. 677. En cas de cessation de paiements d'une société, sont punis des peines de la banqueroute frauduleuse, les administrateurs, directeurs ou liquidateurs d'une société par actions, les gérants ou liquidateurs d'une société à responsabilité limitée et d'une manière générale tous mandataires sociaux qui ont en cette qualité et de mauvaise foi soit :

- 1- consommés de fortes sommes appartenant à la société en faisant des opérations de pur hasard ou des opérations fictives;
- 2- fait dans l'intention de retarder la constatation de cessation des paiements de la société, des achats en vue d'une revente au-dessous du cours ou, dans la même intention, employé des moyens ruineux pour se procurer des fonds;
- 3- Payé ou fait payer un créancier au préjudice de la masse des créanciers; après cessation de paiements de la société
- 4- Fait contracter par la société, pour le compte d'autrui, sans qu'elle reçoive de valeurs en échange, des engagements jugés trop considérables eu égard à sa situation lorsqu'elle les a contractés;
- 5- Tenu ou fait tenir irrégulièrement la comptabilité de la société.

Art. 678. En cas de cessation de paiements d'une société, sont punis des peines prévus de la banqueroute frauduleuse, les administrateurs, directeurs ou liquidateurs d'une société par actions, les gérants ou liquidateurs d'une société à responsabilité limitée et d'une manière générale tous mandataires sociaux qui, frauduleusement, ont soustrait les livres de la société, détourné ou dissimulé une partie de son actif ou qui, soit dans les écritures, soit par des actes publics ou des engagements sous signature privée, soit dans le bilan, ont reconnu la société débitrice de sommes qu'elle ne devait pas.

Art. 679. Sont punis des peines prévus de la banqueroute simple, les administrateurs, directeurs ou liquidateurs d'une société par actions, les gérants ou liquidateurs d'une société à responsabilité limitée et d'une manière générale tous mandataires sociaux, qui en vue de soustraire tout ou partie de leur patrimoine aux poursuites de la société en état de cessation de paiements ou à celles des associés ou des créanciers sociaux ont, de mauvaise foi, détourné ou dissimulé, tenté de détourner ou de dissimuler une partie de leurs biens, ou qui se sont frauduleusement reconnus débiteurs de sommes qu'ils ne devaient pas.

Art. 680. Les déchéances attachées par la loi à la faillite des commerçants sont applicables de plein droit aux personnes condamnées par application des articles 677 à 679 ci-dessus.

Art. 681. Sont punies des peines de la banqueroute frauduleuse :

- 1- Les personnes convaincues d'avoir, dans l'intérêt du débiteur, soustrait, recelé ou dissimulé tout ou partie de ses biens meubles ou immeubles, le tout sans préjudice des autres cas prévus par les articles 42 et 43 du code pénal;
- 2- Les personnes convaincues d'avoir frauduleusement produit dans la faillite ou le règlement judiciaire, soit en leur nom, soit par interposition de **personnes**, des créances supposées;
- 3- Les personnes qui, faisant le commerce sous le nom d'autrui ou sous un nom supposé, se sont rendues coupables de l'un des faits prévus à l'article 673 du présent code.

المادة 682: تسري على زوج المدين وفروعه وأصوله أو أصهاره من نفس الدرجة الذين يكونون قد بددوا أو أخفوا أو غيروا مال أشياء تتبع أصول التقلية دون أن يكونوا قد تصرفوا في ذلك بالاشتراك مع المدين، العقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 380 من قانون العقوبات.

المادة 683: عند الحكم في إحدى الحالات المنصوص عليها في المواد المذكورة أعلاه تفصل المحكمة المعروض عليها النزاع، ولو قضت بالتسريح من التهمة:

- 1- تلقائياً، في أن تضاف لجانب جماعة الدائنين الأموال والحقوق أو الأسهم التي أبعثت بطريق التدليس،
- 2- فيما يطلب من تعويضات عن الضرر.

المادة 684: يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 380 من قانون العقوبات الدائن الذي اشترط لنفسه سواء مع المدين أو مع أشخاص سواء، مزايا خاصة في إعطاء صوته في مداولات جماعة الدائنين.

المادة 685: يقضى، فضلاً عن ذلك، ببطال تلك الاتفاقات بالنسبة لجميع الأشخاص المذكورين أعلاه بما فيهم المدين.

ويتعين على الدائن أن يرد لصاحب الشأن المبالغ أو القيم المنقولة التي قبضها بموجب الاتفاقات المحكوم ببطالها.

المادة 686: في حالة رفع طلب بطلان الاتفاقات المشار إليها في المادتين السابقتين أمام القضاء المدني تحال الدعوى على المحاكم المختصة بالنظر في المواد التجارية.

المادة 687: يجرى تعليق ونشر أحكام الإدانة الصادرة وفقاً لهذا الباب على نفقة المحكوم عليهم في صحيفة معتمدة للإعلانات القانونية وكذلك في شكل مستخرج تلخيصي في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية تتضمن ذكر رقم عدد جريدة الإعلانات القانونية التي حصل فيها النشر الأول.

الكتاب الرابع
الأوراق التجارية
الباب الأول
في الكمبيالة والسند لأمر
الفصل الأول
في الكمبيالة
القسم الأول
في إنشاء الكمبيالة وشكلها

المادة 688: الكمبيالة هي ورقة تجارية تتضمن أمراً من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغاً نقدياً لدى الإطلاع أو لأجل معين لدى الإطلاع أو لأجل معين التاريخ أو ليوم محدد، لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد أو الحامل للورقة.

تعتبر الكمبيالة عملاً تجارياً مهماً كان أطرافها.

Art. 682. Le conjoint, les descendants ou les ascendants du débiteur ou ses alliés aux mêmes degrés, qui auraient détourné, diverti ou recelé des effets, dépendant de l'actif de la faillite, sans avoir agi de complicité avec le débiteur, encourent les peines prévues à l'article 380, alinéa 1er du code pénal.

Art. 683. Dans les cas prévus par les articles précédents, la juridiction saisie statue, à lors même qu'il y aurait relaxe :

- D'office sur la réintégration à la masse des créanciers de tous biens, droits ou actions frauduleusement soustraits ;
- Sur la réparation du préjudice dans la mesure où elle est demandée.

Art. 684. Le créancier qui a stipulé, soit avec le débiteur soit avec toutes autres personnes, des avantages, particuliers à raison de son vote dans les délibérations de la masse, est puni des peines prévues à l'article 380, alinéa 1er du code pénal.

Art. 685. Ces accords sont, en outre, déclarées nulles à l'égard de toutes personnes visées ci-dessus, même du débiteur.

Le créancier est tenu de rapporter, à qui de droit, les sommes ou valeurs qu'il a reçues en vertu des conventions annulées.

Art.686. Dans le cas où l'annulation des accords prévues aux deux articles ci-dessus est poursuivie par la voie civile, l'action est portée devant les tribunaux statuant en matière commerciale.

Art. 687. Tous arrêts et jugements de condamnations rendus en vertu du présent titre, sont aux frais des condamnés, affichés et publiés dans un journal habilité à recevoir les annonces légales, ainsi que par extrait sommaire au bulletin officiel des annonces légales mentionnant le numéro du journal d'annonces légales où a été publiée la première insertion.

LIVRE IV
DES EFFETS DE COMMERCE
TITRE I
DE LA LETTRE DE CHANGE ET DU BILLET A ORDRE
Chapitre I
De la lettre de change
Section 1
De la création et de la forme de la lettre de change

Art.688. La lettre de change est un effet de commerce par lequel une personne dénommer, le tireur, donne l'ordre à une autre personne dénommer, le tiré, de payer à vue ou à un certain délai de vue ou à un certain délai de date ou à jour fixe, une somme d'argent au profit d'une troisième personne dénommer le bénéficiaire ou porteur.

La lettre de change est réputée acte de commerce quel que soit les parties.

المادة 689: تشتمل الكمبيالة على البيانات التالية:

- 1 - تسمية " كمبيالة " في صلب السند نفسه وباللغة المستعملة في تحريره،
- 2 - أمر غير معلق على قيد أو شرط بدفع مبلغ معين،
- 3 - اسم ولقب من يجب عليه الدفع (المسحوب عليه)،
- 4 - بيان تاريخ الاستحقاق،
- 5 - المكان الذي يجب فيه الدفع،
- 6- اسم ولقب من يجب الدفع له أو لأمره،
- 7 - بيان تاريخ إنشاء الكمبيالة ومكانه،
- 8 - توقيع من أصدر الكمبيالة (الساحب) .

إذا خلا السند من أحد البيانات المذكورة أعلاه فلا يعتد به ككمبيالة إلا في الأحوال المعينة في الفقرات الآتية:

إن الكمبيالة الخالية من بيان تاريخ الاستحقاق، تكون مستحقة الأداء لدى الإطلاع عليها، وإذا لم يذكر فيها مكان خاص للدفع فإن المكان المبين بجانب اسم المسحوب عليه يعد مكان الدفع وفي الوقت نفسه مكان موطن المسحوب عليه.

وإذا لم يذكر في الكمبيالة مكان إنشائها، تعتبر كأنها منشأة في المكان المبين بجانب اسم الساحب.

المادة 690: يجوز أن تكون الكمبيالة محررة لأمر الساحب نفسه.

ويمكن أن تكون مسحوبة على الساحب نفسه،

يمكن أن تكون مسحوبة لحساب شخص من الغير.

ويمكن أن يشترط بها الدفع في موطن الغير إما في المنطقة التي يقع فيها أو في موطن المسحوب عليه أو في منطقة أخرى.

المادة 691: إذا كتب مبلغ الكمبيالة بالأحرف الكاملة والأرقام معا، فالعبرة عند الاختلاف بالمبلغ المحرر بالأحرف الكاملة.

وإذا كتب مبلغ الكمبيالة عدة مرات بالأحرف أو الأرقام، فالعبرة عند الاختلاف بأقلها مبلغا.

المادة 692: إن الكمبيالة التي توقع من القصر الذين ليسوا تجارا، تكون باطلة بالنسبة لهم دون نفاذ ذلك على الحقوق التي يختص بها كل من الطرفين بمقتضى المادة 191 من القانون المدني.

إذا كانت الكمبيالة محتوية على توقعات أشخاص ليست لهم أهلية الالتزام بموجبها أو على توقعات مزورة أو منسوبة لأشخاص وهميين أو على توقعات ليس من شأنها لأي سبب آخر إلزام الأشخاص الذين وضعوا توقيعهم على الكمبيالة أو وقع عليها باسمهم، فإن ذلك يحول دون صحة التزامات الموقعين الآخرين على الكمبيالة.

كل من وضع توقيع على كمبيالة نيابة عن شخص لم يكن له توكيل منه بذلك، يكون ملزما شخصيا بمقتضى هذه الكمبيالة وتكون له إن قام بالدفع نفس الحقوق التي كان لموكله المزعوم أن يحصل عليها، ويجري الأمر بالمثل بالنسبة للوكيل الذي يتجاوز حدود وظيفته.

Art.689. La lettre de change contient :

- 1- La dénomination de lettre de change insérée dans le texte même du titre et exprimée dans la langue employée pour la rédaction de ce titre ;
- 2- Le mandat pur et simple de payer une somme déterminée ;
- 3- Le nom et prénom de celui qui doit payer ;(tiré) ;
- 4- L'indication de la date d'échéance ;
- 5- Le lieu où le paiement doit s'effectuer ;
- 6- Le nom et prénom de celui auquel ou à l'ordre duquel le paiement doit être fait;
- 7- L'indication de la date et du lieu où la lettre est créée ;
- 8- La signature de celui qui émet la lettre (tireur).

Le titre dans lequel une des énonciations sus indiquées fait défaut, ne vaut pas comme lettre de change, sauf dans les cas déterminés par les alinéas suivants :

La lettre de change dont l'échéance n'est pas indiquée est considérée comme payable à vue.

A défaut d'indication spéciale, le lieu désigné à côté du nom du tiré est réputé être le lieu du paiement et, en même temps le lieu du domicile du tiré.

La lettre de change n'indiquant pas le lieu de sa création est considérée comme souscrite dans le lieu désigné à côté du nom et prénom du tireur.

Art.690.La lettre de change peut être à l'ordre du tireur lui-même.

Elle peut être tirée sur le tireur lui-même.

Elle peut être tirée pour le compte d'un tiers.

Elle peut comporter la condition quelle soit payable au domicile d'un tiers, soit dans la localité où le tiré a son domicile, soit dans une autre localité.

Art.691.La lettre de change dont le montant est écrit à la fois en toutes lettres et en chiffres vaut en cas de différence pour la somme écrite en toutes lettres.

La lettre de change dont le montant est écrit plusieurs fois soit en toutes lettres, soit en chiffres ne vaut, en cas de différence, que pour la moindre somme.

Art.692.La lettre de change souscrite par des mineurs non commerçants est nulle à leur égard, mais sans effet sur les droits respectifs des parties, conformément à l'article 191 du code civil.

Si la lettre de change porte des signatures de personnes incapables de s'obliger par lettre de change ou des signatures fausses ou des signatures de personnes imaginaires ou des signatures qui, pour toute autre raison, ne sauraient obliger les personnes qui ont signé la lettre de change, ou du nom desquelles elle a été signée, les obligations des autres signataires n'en sont pas moins valables.

Quiconque appose sa signature sur une lettre de change, comme représentant d'une personne pour laquelle il n'avait pas le pouvoir d'agir, est obligé lui-même en vertu de la lettre et, s'il a payé les mêmes droits qu'aurait eus le prétendu représenté, il en est de même du représentant qui a dépassé ses pouvoirs.

المادة 693: بضمن صاحب الكمييالة قبولها ووفاءها.

ويجوز للساحب اشتراط إعفائه من ضمان القبول وكل شرط يقضي بإعفائه من ضمان الوفاء يعتبر كأن لم يكن.

القسم الثاني في مقابل الوفاء

المادة 694: يكون مقابل الوفاء على الساحب أو على الشخص الذي تسحب لحسابه الكمييالة وهذا لا يمنع من بقاء الساحب لحساب غيره ملتزما شخصيا للمظهرين والحامل فحسب.

يكون مقابل الوفاء موجودا عند استحقاق دفع الكمييالة إذا كان المسحوب عليه مدينا للساحب أولمن سحبته لحسابه بمبلغ يساوي على الأقل مبلغ الكمييالة.

تنقل ملكية مقابل الوفاء قانونا إلى حملة الكمييالة المتعاقبين.

يعد القبول قرينة على وجود مقابل الوفاء، وهذا القبول حجة على ثبوت مقابل الوفاء بالنسبة للمظهرين.

وعلى الساحب وحده سواء حصل القبول أو لم يحصل أن يثبت في حالة الإنكار أن المسحوب عليه كان لديه مقابل الوفاء في ميعاد الاستحقاق وإلا وجب عليه ضمانها، حتى ولو قدم الاحتجاج بعد المواعيد المحددة قانونا.

المادة 695: إذا سحب عدة كمييالات على مقابل وفاء واحد لا يكفي لوفائها كلها، فيراعى ترتيب تواريخ سحبها لضمان حقوق حاملها في استيفاء ديونهم من مقابل الوفاء المتوفر وتكون الأولوية لحامل الكمييالة السابق تاريخها على تواريخ الكمييالات الأخرى على غيره.

فإذا سحب الكمييالات في تاريخ واحد تعطى الأفضلية للكمييالة التي تحمل قبول المسحوب عليه.

غير أنه إذا لم تحمل أية كمييالة قبول المسحوب عليه قدمت الكمييالة التي خصص لها مقابل الوفاء.

غير أن الكمييالات التي تشتمل على شرط عدم القبول فتأتي في المرتبة الأخيرة.

القسم الثالث في التظهير

المادة 696: كل كمييالة وإن لم يشترط فيها صراحة أنها مسحوبة لأمر، تتداول بالتظهير.

لا يجوز تداول الكمييالة التي أدرج فيها الساحب عبارة "ليست لأمر" أو أية عبارة أخرى، تفيد هذا المعنى، إلا بإتباع إجراءات حوالة الحق المنصوص عليها في القانون المدني، مع ما يترتب عليها من آثار.

يجوز التظهير إلى المسحوب عليه سواء قبل الكمييالة أو لم يقبلها، كما يجوز التظهير إلى الساحب أو إلى أي ملتزم آخر، ويجوز لجميع هؤلاء تظهير الكمييالة من جديد.

يجب أن يكون التظهير بدون قيد أو شرط وكل شرط يعلق عليه التظهير يعد كأن لم يكن.

ويعد التظهير الجزئي باطلا.

التظهير للحامل بمثابة التظهير على بياض.

Art.693.Le tireur est garant de l'acceptation et du paiement.

Il peut s'exonérer de la garantie de l'acceptation ; et toute clause par laquelle il s'exonère de la garantie du paiement est réputée non avenue.

Section 2

De la provision

Art.694. La provision doit être faite par le tireur ou par celui pour le compte de qui la lettre de change sera tirée, sans que le tireur pour le compte d'autrui cesse d'être personnellement obligé envers les endosseurs et le porteur seulement.

Il y a provision si, à l'échéance de la lettre de change, celui sur qui elle est fournie est redevable du tireur, ou à celui pour le compte de qui elle est tirée, d'une somme au moins égale au montant de la lettre de change.

La propriété de la provision est transmise de droit aux porteurs successifs de la lettre de change.

L'acceptation suppose la provision. Elle en établit la preuve à l'égard des endosseurs : soit qu'il y ait ou non acceptation, le tireur seul est tenu de prouver, en cas de dénégation, que celui sur qui la lettre était tirée avait provision à l'échéance ; sinon, il est tenu de la garantir, quoique le protêt ait été fait après les délais légalement fixés.

Art. 695.Si plusieurs lettres de change ont été tirées sur une même provision qui ne suffit pas à les recouvrer toutes, il sera procédé au classement des lettres de change par date d'émission, afin de permettre aux différents porteurs de bénéficier de leurs créances sur le montant de la provision existante. Le porteur de la première lettre de change émise sera prioritaire par rapport aux autres porteurs.

Si, toutefois, toutes les lettres de change sont tirées à la même date, préférence sera donnée à la lettre de change revêtue de l'acceptation du tiré.

Si par contre, aucune des lettres de change ne comporte la mention d'acceptation, il sera donné préférence à la lettre de change dont la provision lui aura été réservée.

Cependant, les lettres de change qui comportent la mention « non acceptable » sont relayées en dernière position.

Section 3

De l'endossement

Art.696.Toute lettre de change, même non expressément tirée à ordre, est transmissible par la voie de l'endossement.

Lorsque le tireur a inséré dans la lettre de change les mots "non à ordre" ou une expression équivalente ayant le même sens, le titre n'est transmissible que dans la forme et avec les effets d'une cession ordinaire, tel que prévu dans le code civil.

L'endossement peut être fait même au profit du tiré, accepteur ou non, du tireur ou de tout autre obligé. Ces personnes peuvent endosser la lettre à nouveau.

L'endossement doit être pur et simple. Toute condition à laquelle il est subordonné est réputée non avenu.

L'endossement partiel est nul.

L'endossement "au porteur" vaut comme endossement en blanc.

يجب أن يكتب التظهير على الكمبيالة ذاتها أو على ورقة ملحقة بها أي (متصلة بها) ويجب أن يكون موقعا من المظهر، ويضع هذا الأخير إمضاءه بيده أو بأي طريقة أخرى غير المخطوط باليد.

ويجوز ألا يعين في التظهير الشخص المستفيد منه أو أن يقتصر على توقيع المظهر فقط (تظهير على بياض) وفي هذه الحالة الأخيرة لا يكون التظهير صحيحا إلا إذا كان على ظهر الكمبيالة أو على الورقة المتصلة بها.

المادة 697: ينقل التظهير جميع الحقوق الناشئة عن الكمبيالة.

وإذا كان التظهير على بياض جاز لحاملها:

- (1) أن يملأ البياض بوضع اسمه ولقبه أو اسم ولقب شخص آخر.
- (2) أن يظهر الكمبيالة من جديد على بياض أو أن يظهرها لشخص آخر.
- (3) أن يسلم الكمبيالة إلى شخص من الغير بدون أن يملأ البياض ودون أن يظهرها.

المادة 698: إن المظهر ضامن قبول الكمبيالة ووفاءها ما لم يشترط خلاف ذلك.

وله أن يمنع تظهيرها ومن جديد وفي هذه الحالة لا يكون ملزما بالضمان تجاه الأشخاص الذين تظهر لهم الكمبيالة لاحقا.

المادة 699: يعتبر حائز الكمبيالة حاملها الشرعي إذا أثبت أنه صاحب الحق فيها بسلسلة غير منقطعة من التظهيرات، حتى ولو كان آخرها تظهيراً على بياض. وتعتبر التظهيرات المشطوبة في هذا الشأن كأن لم تكن، وإذا أعقب التظهير على بياض تظهير آخر اعتبر الموقع على هذا التظهير الأخير هو الذي آل إليه الحق في الكمبيالة بالتظهير على بياض.

إذا انتزعت من شخص حيازة الكمبيالة فلا يلزم الحامل بالتخلي عنها إذا أثبت حقه فيها طبقا للفقرة السابقة، إلا إذا كان قد حصل عليها بسوء نية أو ارتكب في سبيل الحصول عليها خطأ جسيما، دون الإخلال بأحكام المادة 692 من هذا القانون.

المادة 700: لا يمكن للأشخاص المدعى عليهم بمقتضي الكمبيالة أن يحتجوا على الحامل بالدفع المبنية على علاقاتهم الشخصية بالساحب أو بحاملها السابقين ما لم يكن الحامل قد تعمد عند اكتسابه الكمبيالة الإضرار بالمدين.

المادة 701: إذا كان التظهير محتويا على عبارة " القيمة للتحويل " أو " للقبض " أو " بالوكالة " أو غير ذلك من العبارات التي تفيد مجرد التوكيل فيمكن للحامل أن يمارس جميع الحقوق الناتجة عن الكمبيالة ولكنه لا يمكنه أن يظهرها إلا على سبيل الوكالة.

ولا يمكن للملتزمين في هذه الحالة أن يتمسكوا ضد الحامل إلا بالدفع التي كان من الممكن الاحتجاج بها ضد المظهر.

إن النيابة التي يتضمنها التظهير التوكيلي لا ينقضي حكمها بوفاة الموكل أو بفقدانه الأهلية.

إذا كان التظهير يحتوي على عبارة " القيمة موضوعة ضمنا " أو " القيمة موضوعة رهنا " أو غير ذلك من العبارات التي تفيد الرهن الحيازي فيمكن للحامل أن يمارس جميع الحقوق المترتبة على الكمبيالة ولكنه إذا حصل منه تظهير فلا يعد تظهيره إلا على سبيل الوكالة.

ولا يمكن للملتزمين أن يتمسكوا ضد الحامل بالدفع المبنية على علاقاتهم الشخصية بالمظهر إلا إذا تعمد الحامل عند تسلمه الكمبيالة الإضرار بالمدين.

L'endossement doit être inscrit sur la lettre de change ou sur une feuille qui y est attachée (allonge). Il doit être signé par l'endosseur. La signature de celui-ci est apposée soit à la main, soit par tout autre procédé non manuscrit.

L'endossement peut ne pas désigner le bénéficiaire ou consister simplement dans la signature de l'endosseur (endossement en blanc). Dans ce dernier cas, l'endossement pour être valable, doit être inscrit au dos de la lettre de change ou sur l'allonge.

Art.697.L'endossement transmet tous les droits résultant de la lettre de change.

Si l'endossement est en blanc le porteur peut :

- 1) Remplir le blanc, soit de son nom et prénom, soit du nom et prénom d'une autre personne ;
- 2) Endosser la lettre de change de nouveau en blanc ou à une autre personne ;
- 3) Remettre la lettre de change à un tiers, sans remplir le blanc et sans l'endosser.

Art.698.L'endosseur est, sauf clause contraire, garant de l'acceptation et du paiement.

Il peut interdire un nouvel endossement ; dans ce cas, il n'est pas tenu à la garantie envers les personnes aux quelles la lettre de change est ultérieurement endossée.

Art.699.Le détenteur d'une lettre de change est considéré comme porteur légitime s'il justifie de son droit par une suite ininterrompue d'endossements, même si le dernier endossement est en blanc. Les endossements biffés sont à cet égard réputés non avenu. Quand un endossement en blanc est suivi d'un autre endossement le signataire de celui-ci est réputé avoir acquis la lettre par l'endossement en blanc.

Si une personne a été dépossédée d'une lettre de change, le porteur justifiant de son droit conformément à l'alinéa précédent, n'est tenu de se dessaisir de la lettre que si il la acquise de mauvaise foi ou si, en l'acquérant il a commis une faute grave, sans toutefois déroger aux dispositions de l'article 692 de la présente loi.

Art.700. Les personnes actionnées en vertu de la lettre de change, ne peuvent pas opposer au porteur les exceptions fondées sur leurs rapports personnels avec le tireur ou avec les porteurs antérieurs à moins que le porteur, en acquérant la lettre n'ait agit sciemment au détriment du débiteur.

Art.701.Lorsque l'endossement contient la mention « valeur en recouvrement », « pour encaissement », « par procuration » ou toute autre mention impliquant un simple mandat, le porteur peut exercer tous les droits dérivant de la lettre de change de change, mais il ne peut endosser celle-ci qu'à titre de procuration.

Les obligés ne peuvent, dans ce cas, invoquer contre le porteur que les exceptions qui seraient opposables à l'endosseur.

Le mandat renfermé dans un endossement de procuration ne prend pas fin par le décès du mandant ou par la survenance de son incapacité.

Lorsqu'un endossement contient la mention « valeur en garantie », « valeur en gage » ou toute autre mention impliquant un nantissement, le porteur peut exercer tous les droits dérivant de la lettre de change mais un endossement fait par lui ne vaut que comme un endossement à titre de procuration.

Les obligés ne peuvent invoquer contre le porteur les exceptions fondées sur leurs rapports personnels avec l'endosseur à moins que le porteur en recevant la lettre, n'ait agit sciemment au détriment du débiteur.

المادة 702: ينتج التظهير الحاصل بعد الاستحقاق نفس الآثار المترتبة عن التظهير السابق للاستحقاق غير أن التظهير الحاصل بعد الاحتجاج عند الإمتناع عن الدفع أو بعد انقضاء الأجل المعين للاحتجاج فلا ينتج إلا آثار حوالة الحق.

إن التظهير بدون بيان لتاريخه يعتبر واقعا قبل انقضاء الأجل المعين للاحتجاج، ما لم تقم الحجة على خلافه.

يمنع تقديم تواريخ الأوامر بالدفع وإلا كان ذلك تزويرا.

القسم الرابع

في القبول

المادة 703: يمكن أن يعرض قبول الكمبيالة على المسحوب عليه بمقر إقامته لغاية تاريخ الاستحقاق سواء من قبل الحامل أو من أي شخص آخر حائز لها.

يمكن للساحب أن يشترط في كل كمبيالة وجوب عرضها للقبول مع تحديد أو بدون تحديد أجل لذلك.

ويمكنه أن يمنع في نص الكمبيالة عرضها للقبول ما لم يتعلق الأمر بكمبيالة تكن كمبيالة واجبة الدفع لدى الغير أو في منطقة غير منطقة موطن المسحوب عليه أو كانت مسحوبة لمدة معينة لدى الإطلاع.

يمكنه أيضا الاشتراط أن عرض الكمبيالة للقبول لا يمكن وقوعه قبل أجل معين.

يمكن لكل مظهر لكمبيالة أن يشترط وجوب عرضها للقبول مع تعيين أجل أو بدون تعيين أجل ما لم يكن الساحب قد صرح بعدم قبولها.

يجب أن تعرض الكمبيالات المحررة لأجل معين لدى الإطلاع للقبول خلال مهلة سنة من تاريخها.

ويجوز للساحب أن يخفض هذه المهلة الأخيرة أو أن يشترط أجلا أطول.

ويمكن للمظهرين اختصار الأجال المذكورة.

إذا كانت الكمبيالة قد أنشئت تنفيذ الاتفاق متعلق بالتزويد بالبضائع مبرم بين تجار وأوفى الساحب التعهدات التي يلتزم بها بمقتضى العقد، فإنه لا يمكن للمسحوب عليه الامتناع عن التصريح بالقبول بمجرد انقضاء الأجل المعتاد للعرف الجاري في التجارة للتعرف على البضائع.

يترتب عن الامتناع عن القبول سقوط الأجل بقوة القانون مع تحمل المسحوب عليه مبلغ النفقات والمصاريف.

المادة 704: يمكن للمسحوب عليه أن يطلب عرض القبول عليه مرة ثانية في اليوم الذي يلي العرض الأول ولا يمكن أن تقبل من المعنيين الدعوى بعدم الاستجابة لهذا الطلب إلا إذا كان هذا الطلب مضمنا في الاحتجاج.

لا يكون الحامل ملزما بالتخلي عن الكمبيالة للمسحوب عليه عند عرضها للقبول.

Art.702. L'endossement postérieur à l'échéance produit les mêmes effets qu'un endossement antérieur. Toutefois, L'endossement postérieur au protêt faute de paiement, ou fait après expiration du délai fixé pour dresser le protêt ne produit que les effets d'une cession ordinaire.

Sauf preuve contraire l'endossement sans date est censé avoir été fait avant l'expiration du délai fixé pour dresser le protêt.

Il est interdit d'antidater les ordres à peine de faux.

Section 4 **De l'acceptation**

Art.703. La lettre de change peut être jusqu'à l'échéance présentée à l'acceptation du tiré au lieu de son domicile, par le porteur ou même par un simple détenteur.

Dans toute lettre de change le tireur peut stipuler qu'elle devra être présentée à l'acceptation avec ou sans fixation de délai.

Il peut interdire dans la lettre de change la présentation à l'acceptation à moins qu'il ne s'agisse d'une lettre de change payable chez un tiers ou d'une lettre de change dans une localité autre que celle du domicile du tiré ou d'une lettre de change tirée à un certain délai de vue.

Il peut aussi stipuler que la présentation de la lettre de change à l'acceptation ne pourra avoir lieu avant un terme indiqué.

Tout endosseur peut stipuler que la lettre de change devra être présentée à l'acceptation avec ou sans fixation de délai, à moins qu'elle n'ait été déclarée non acceptable par le tireur.

La lettre de change à un certain délai de vue doit être présentée à l'acceptation dans le délai d'un an à partir de sa date.

Le tireur peut abréger ce dernier délai ou en stipuler un plus long.

Ces délais peuvent être abrégés par les endosseurs.

Lorsque la lettre de change est créée en exécution d'une convention relative à des fournitures de marchandises est passée entre commerçants est que le tireur a satisfait aux obligations résultants pour lui du contrat, le tiré ne peut se refuser à donner son acceptation, dès l'expiration d'un délai conforme aux usages normaux du commerce en matière de reconnaissance de marchandises.

Le refus d'acceptation entraîne de plein droit la déchéance du terme au frais et dépens du tiré.

Art.704.Le tiré peut demander qu'une seconde présentation lui soit faite le lendemain de la première. Les intéressés ne sont admis à prétendre qu'il n'a pas été fait droit à cette demande que si celle-ci est mentionnée dans le protêt.

Le porteur n'est pas obligé de se dessaisir entre les mains du tiré de la lettre présentée à l'acceptation.

المادة 705: يحذر القبول على الكمبيالة ويعبر عنه بكلمة " القبول " أو أي كلمة أخرى مماثلة ويكون ممضيا من المسحوب عليه وأن مجرد إمضاء المسحوب عليه على وجه الكمبيالة يعتبر قبولا منه.

وإذا كانت الكمبيالة واجبة الدفع في أجل معين لدى الإطلاع أو إذا كان يتعين عرضها للقبول في أجل معلوم بمقتضى شرط خاص يجب أن يؤرخ القبول باليوم الذي تم فيه ما لم يطلب الحامل أن يؤرخ بيوم العرض وإذا خلا القبول من التاريخ فإنه يجب على الحامل حفاظا على حقوقه في الرجوع على المظهرين والساحب أن يثبت هذا السهو بموجب احتجاج يحذر في الأجل القانوني.

يكون القبول بدون قيد أو شرط، لكنه يمكن للمسحوب عليه أن يحصره في جزء من مبلغ الكمبيالة.

يعتبر كل تعديل آخر يحدثه القبول في البيانات الواردة في نص الكمبيالة بمثابة رفض للقبول على أن القابل يبقى ملزما بما تضمنته الصيغة التي عبر بها عن قبوله.

المادة 706: إذا عين الساحب في الكمبيالة مكانا للدفع غير المكان الذي به موطن المسحوب عليه، بدون أن يعين شخصا آخر يجب الدفع لديه، يمكن للمسحوب عليه تعيينه عند القبول وإذا قبل بدون أن يعينه يعد بأنه التزم بنفسه بالدفع في مكان الأداء.

وإذا كانت الكمبيالة واجبة في موطن المسحوب عليه جاز لهذا الأخير أن يعين في صيغة القبول عنوانا بنفس المكان الذي يجب الدفع فيه.

المادة 707: يلزم القبول المسحوب عليه بأن يدفع مبلغ الكمبيالة عند الاستحقاق.

يمكن الحامل عند عدم الدفع وإن كان الساحب نفسه رفع الدعوى مباشرة على القابل والناجمة عن الكمبيالة للمطالبة بكل ما يحق بمقتضى المادتين 733 و734 المذكورتين أدناه.

المادة 708: إذا وضع المسحوب عليه القبول على الكمبيالة ثم شطبه قبل ترجيع الكمبيالة، اعتبر القبول مرفوضا ويعد التشطيب واقعا قبل ترجيع السند ما لم يثبت خلافه.

غير أنه إذا كان المسحوب عليه قد أعلم كتابة الحامل أو أي موقع آخر بقبوله يصبح ملزم اتجاه هذين الأخيرين بما تضمنته الصيغة التي عبر بها عن قبوله.

القسم الخامس في الضمان الاحتياطي

المادة 709: إن دفع مبلغ الكمبيالة يمكن أن يضمه كليا أو جزئيا ضامن احتياطي.

ويكون هذا الضمان من الغير أو حتى من أحد الموقعين على الكمبيالة.

ويجب أن يكتب الضمان الاحتياطي على نفس الكمبيالة أو على الورقة المتصلة بها أو بسند مستقل يبين فيه مكان صدوره.

ويعبر عنه بعبارة كهذه " مقبولة كضمان احتياطي " أو بأي عبارة تفيد ذلك ثم توقع من الضامن الاحتياطي.

Art.705.L'acceptation est écrite sur la lettre de change. Elle est exprimée par le mot «acceptée » ou par tout autre mot équivalent, et signée du tiré. La simple signature du tiré apposée au recto de la lettre vaut acceptation.

Quand la lettre de change est payable à un certain délai de vue ou lorsqu'elle doit être présentée à l'acceptation dans un délai déterminé en vertu d'une stipulation spéciale, l'acceptation doit être datée du jour où elle a été donnée à moins que le porteur n'exige qu'elle soit datée du jour de la présentation. A défaut de date, le porteur, pour conserver ses droits de recours contre les endosseurs et contre le tireur, fait constater cette omission par un protêt dressé en temps utile.

L'acceptation est pure et simple, mais le tiré peut la restreindre à une partie de la somme.

Toute autre modification apportée par l'acceptation aux énonciations de la lettre de change, équivaut à un refus d'acceptation. Toutefois, l'accepteur est tenu dans les termes de son acceptation.

Art. 706. Quand le tireur a indiqué dans la lettre de change un lieu de paiement autre que celui du domicile du tiré, sans désigner un tiers chez qui le paiement doit être effectué, le tiré peut l'indiquer lors de l'acceptation. A défaut de cette indication, l'accepteur est réputé s'être obligé à payer lui-même au lieu du paiement.

Si la lettre de change est payable au domicile du tiré, celui-ci peut, dans l'acceptation, indiquer une adresse du même lieu où le paiement doit être effectué

Art. 707. Par l'acceptation, le tiré s'oblige à payer la lettre de change à l'échéance.

A défaut de paiement, le porteur, même s'il est le tireur, a contre l'accepteur, une action directe résultant de la lettre de change pour tout ce qui peut être exigé en vertu des articles 733 et 734 ci-dessous.

Art. 708. Si le tiré qui a revêtu la lettre de change de son acceptation, a biffé celle-ci avant la restitution de la lettre de change, l'acceptation est censée être refusée. Sauf preuve contraire, la radiation est réputée avoir été faite avant la restitution du titre.

Toutefois, si le tiré a fait connaître par écrit son acceptation au porteur ou à un signataire quelconque, il est tenu envers ceux-ci dans les termes de son acceptation.

Section5

De l'aval

Art. 709. Le paiement d'une lettre de change peut être garanti pour tout ou partie de son montant par un aval.

Cette garantie est fournie par un tiers ou même par un signataire de la lettre de change.

L'aval doit être donné soit sur la lettre de change elle mêmes ou sur une allonge, soit par un acte séparé indiquant le lieu où il est intervenu.

Il est exprimé par l'expression « bon pour aval » ou par toute autre formule équivalente, et signé par le donneur d'aval.

ويعتبر الضمان الاحتياطي حاصلًا بمجرد توقيع ضامن الوفاء على وجه الكمبيالة إلا إذا كان صاحب التوقيع هو المسحوب عليه أو الساحب.

ويجب أن يذكر في الضمان الاحتياطي اسم ولقب المضمون وإلا اعتبر للساحب.

ويلتزم ضامن الوفاء بكل ما التزم به المضمون.

ويكون التزام ضامن الوفاء صحيحاً حتى ولو كان الالتزام الذي ضمنه باطلاً لأي سبب آخر ماعدا حالة وجود عيب في الشكل.

إذا دفع الضامن الاحتياطي قيمة الكمبيالة فإنه يكتسب الحقوق الناتجة عنها تجاه المضمون وكذا الملتزمين تجاه هذا الأخير.

القسم السادس في الاستحقاق

المادة 710: يمكن سحب الكمبيالة:

- 1 - لدى الاطلاع.
- 2- أو لأجل معين لدى الاطلاع.
- 3 - أو لأجل معين التاريخ.
- 4 - أو ليوم محدد.

تعد باطلة الكمبيالات التي تتضمن آجال استحقاق أخرى أو استحقاقات متعاقبة.

المادة 711: إن الكمبيالة المسحوبة للوفاء لدى الإطلاع تكون واجبة الدفع عند تقديمها.

ويجب أن تقدم للدفع خلال سنة من تاريخها، ويمكن للساحب أن يخفف هذا الأجل أو أن يشترط أجلاً أطول.

كما يمكن للمظهرين تخفيض الآجال المذكورة.

يمكن لساحب الكمبيالة الواجبة الدفع لدى الاطلاع أن يشترط عدم تقديمها للدفع قبل أجل معين وفي هذه الحالة تسري المهلة ابتداء من هذا الأجل.

المادة 712: إن استحقاق الكمبيالة المسحوبة لأجل معين لدى الإطلاع يحدد إما بتاريخ القبول أو بتاريخ الاحتجاج.

وإذا لم يحرر أي احتجاج فإن القبول بدون بيان تاريخه يعد في مواجهة القابل أنه قد تم في اليوم الأخير من الأجل المعين لتقديم الكمبيالة للقبول.

إن استحقاق كمبيالة مسحوبة لشهر أو أكثر من شهر معين أو بعد الإطلاع يحصل في التاريخ الذي يقابله من الشهر الذي يجب أن يتم فيه الدفع.

وبانعدام التاريخ المقابل يقع الاستحقاق في اليوم الأخير من الشهر المذكور.

وإذا سحب الكمبيالة لشهر ونصف أو لعدة أشهر ونصف من تاريخها أو من تاريخ الإطلاع عليها فإنه يجب أن يبدأ تاريخ الاستحقاق بحساب الأشهر الكاملة.

وإذا حدد الاستحقاق في بداية الشهر أو في منتصفه أو في نهايته فإنه يقصد بذلك على التوالي اليوم الأول أو اليوم الخامس عشر أو اليوم الأخير من الشهر.

أما التعبير بثمانية (8) أيام أو بخمسة عشر (15) يوماً فإنه لا يراد به أجل أسبوع أو أسبوعين بل يراد به لأجل ثمانية أيام (8) كاملة أو خمسة عشر (15) يوماً كاملة.

يراد بعبارة نصف شهر خمسة عشر (15) يوماً.

Il est considéré comme résultant de la seule signature du donneur d'aval apposée au recto de la lettre de change sauf quand il s'agit de la signature du tiré ou de celle du tireur.

L'aval doit indiquer pour le compte de qui il est donné. A défaut de cette indication, il est réputé donné pour le tireur.

Le donneur d'aval est tenu de la même manière que celui dont il s'est porté garant.

Son engagement est valable, alors que l'obligation qu'il a garantie serait nulle pour toute cause, autre qu'un vice de forme.

Quand il paye la lettre de change, le donneur d'aval acquiert les droits résultant de la lettre de change, contre le garanti et contre ceux qui sont tenus envers ce dernier en vertu de la lettre de change.

Section 6 **De l'échéance**

Art 710. La lettre de change peut être tirée:

- 1- à vue;
- 2- à un certain délai de vue ;
- 3- à un certain délai de date ;
- 4- à jour fixe.

Les lettres de change, soit à d'autres échéances, soit à échéances successives, sont nulles.

Art. 711. La lettre de change à vue est payable à sa présentation.

Elle doit être présentée au paiement dans le délai d'un an à partir de sa date. Le tireur peut réduire ce délai ou en exiger un plus long.

Ces délais peuvent être abrégés par les endosseurs.

Le tireur peut prescrire qu'une lettre de change payable à vue ne doit pas être présentée au paiement avant le terme indiqué. Dans ce cas, le délai de présentation part de ce terme.

Art 712. L'échéance d'une lettre de change à un certain délai de vue est déterminée, soit par la date de l'acceptation, soit par celle du protêt.

En l'absence du protêt, l'acceptation non datée est réputée à l'égard de l'accepteur, avoir été donnée le dernier jour du délai prévu pour la présentation à l'acceptation.

L'échéance d'une lettre de change tirée à un ou plusieurs mois de date ou de vue a lieu à la date correspondante du mois où le paiement doit être effectué.

A défaut de date correspondante, l'échéance a lieu le dernier jour de ce mois.

Quand une lettre de change est tirée à un ou plusieurs mois et demi de date ou de vue, on compte d'abord les mois entiers.

Si l'échéance est fixée au commencement, au milieu ou à la fin du mois, on entend par ces termes, le premier, le quinzième jour ou le dernier jour du mois.

Les expressions "huit (8) jours" ou "quinze (15) jours" s'entendent, non d'une ou de deux semaines, mais d'un délai de huit (8) ou quinze (15) jours effectifs.

L'expression "demi-mois" indique un délai de quinze (15) jours.

المادة 713: إذا كانت الكمبيالة مسحوبة لدفعها في يوم محدد في بلد يمكن أن يختلف تقويمه عن تقويم مكان إصدارها فإن تاريخ الاستحقاق يعتبر معينا وفقا لتقويم مكان الوفاء.

وإذا كانت الكمبيالة مسحوبة بين بلدين مختلفي التقويم لدفعها في أجل ما من تاريخ معين فإن يوم إصدارها يرجع إلى اليوم المقابل له في تقويم مكان الوفاء، ويحدد تاريخ الاستحقاق وفقا لذلك.

إن الأجل المعينة لتقديم الكمبيالات تحسب وفقا للقواعد المبينة في الفقرة السابقة.

غير أن هذه القواعد لا تطبق إذا اشتمل نص الكمبيالة على بند أو مجرد بيانات تفيد أن النية تتجه إلى إتباع قواعد مخالفة.

القسم السابع في الوفاء

المادة 714: يجب على حامل الكمبيالة الواجبة الدفع في يوم محدد أو في أجل معين التاريخ أو في أجل معين لدى الإطلاع، أن يقدم الكمبيالة للدفع إما في يوم وجوب دفعها أو في أحد يومي العمل المواليين له .

يعتبر التقديم المادي للكمبيالة لغرفة المقاصة بمثابة تقديم للوفاء.

يمكن أن يتم هذا التقديم أيضا بأية وسيلة تبادل إلكترونية محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 715: يحق للمسحوب عليه عند إيفائه قيمة الكمبيالة أن يشترط من الحامل تسليمها له موقعا عليها بالوفاء من طرفه. ولا يمكن للحامل أن يرفض وفاء جزئيا.

وإذا كان الوفاء جزئيا يمكن للمسحوب عليه أن يشترط التأشير بهذا الوفاء على الكمبيالة وإعطاءه مخالصة به.

وكل ما يدفع من أصل قيمة الكمبيالة تبرا منه ذمة صاحبها ومظهريها وغيرهم من الملتزمين بها. ويتعين على الحامل أن يقدم احتجاجا عما تبقى من المبلغ.

المادة 716: لا يجبر حامل الكمبيالة على استلام قيمتها قبل الاستحقاق.

وإذا دفع المسحوب عليه قبل الاستحقاق فإنه يتحمل تبعه ذلك.

تبرء ذمة من يدفع عند الاستحقاق على الوجه الصحيح إلا إذا كان قد ارتكب تدليسا أو خطأ جسيما، ويجب عليه أن يتحقق من صحة تسلسل التظاهرات، دون التثبت من صحة إمضاءات المظهرين.

المادة 717: إذا اشترط وفاء قيمة الكمبيالة بعملة غير متداولة في مكان الوفاء، فيمكن دفع مبلغها بالنقود الراجعة في البلاد على حسب قيمتها يوم الاستحقاق مع مراعاة التشريع المتعلق بتنظيم الصرف،

وإذا تأخر المدين عن الدفع فللحامل الخيار في طلب دفع قيمة الكمبيالة من نفس النقود الراجعة في البلاد إما بحسب قيمتها يوم الاستحقاق أو يوم الوفاء.

تقدر قيمة العملة الأجنبية على أساس الأعراف الجارية في مكان الوفاء غير أنه يمكن للساحب أن يشترط حساب المبلغ الواجب وفاؤه حسب السعر المعين في الكمبيالة.

ولا تسري القواعد السابق ذكرها إذا كان الساحب قد اشترط بأن يكون الوفاء بعملة معينة (اشترط الوفاء الفعلي بعملة أجنبية).

وإذا حدد مبلغ الكمبيالة بعملة لها نفس التسمية ولكنها تختلف في القيمة في بلد الإصدار وبلد الوفاء فيفترض أن المقصود بذلك إتمام الوفاء بالعملة المتداولة بمكان الوفاء.

Art. 713. Lorsque une lettre de change est payable à jour fixe dans un pays où le calendrier est différent de celui du lieu de l'émission, la date de l'échéance est considérée comme fixée d'après le calendrier du lieu de paiement.

Quand une lettre de change tirée entre deux pays ayant des calendriers différents est payable à un certain délai de date, le jour de l'émission est ramené au jour correspondant au calendrier du lieu de paiement et l'échéance est fixée en conséquence.

Les délais de présentation des lettres de change sont calculés conformément aux règles prévus à l'alinéa précédent.

Toutefois ces règles ne sont pas applicables si une clause de la lettre de change, ou même les simples énonciations du titre, indiquent que l'intention a été d'adopter des règles différentes.

Section 7 ***Du paiement***

Art. 714. Le porteur d'une lettre de change payable à jour fixe ou à un certain délai de date ou de vue, doit présenter la lettre de change au paiement soit le jour où elle est payable, soit l'un des deux jours ouvrables qui suivent.

La présentation matérielle d'une lettre de change à une chambre de compensation, équivaut à une présentation au paiement.

Cette présentation peut s'effectuer également par tout moyen d'échange électronique défini par la législation et la réglementation en vigueur.

Art. 715. Le tiré peut exiger, en payant la lettre de change, qu'elle lui soit remise acquittée par le porteur. Le porteur ne peut refuser un paiement partiel.

En cas de paiement partiel, le tiré peut exiger que mention de ce paiement soit faite sur la lettre de change et que quittance lui en soit donnée.

Les paiements faits à compte sur le montant d'une lettre de change sont à la décharge du tireur et endosseurs et tous les autres obligés. Le porteur est tenu de faire protester la lettre de change pour le restant.

Art. 716. Le porteur d'une lettre de change ne peut être contraint d'en recevoir le paiement avant l'échéance.

Le tiré qui paye avant l'échéance le fait à ses risques et périls.

Celui qui paye à l'échéance est valablement libéré, à moins qu'il n'y ait de sa part une fraude ou faute grave. Il est obligé de vérifier la régularité de la suite des endossements, mais non la signature des endosseurs.

Art. 717. Lorsqu'une lettre de change est stipulée payable en une monnaie n'ayant pas cours au lieu du paiement, le montant peut en être payé dans la monnaie du pays, d'après sa valeur au jour de l'échéance, sous réserve de la législation relative à la réglementation des changes.

Lorsque le débiteur est en retard de paiement, le porteur peut, à son choix, demander que le montant de la lettre de change soit payé dans la monnaie du pays d'après le cours, soit du jour de l'échéance, soit du jour du paiement.

Les usages du lieu de paiement servent à déterminer la valeur de la monnaie étrangère. Toutefois, le tireur peut stipuler que la somme à payer sera calculée d'après un cours déterminé dans la lettre.

Les règles ci énoncées ne s'appliquent pas au cas où le tireur a stipulé que le paiement devra être fait dans une certaine monnaie indiquée (clause de paiement effectif en une monnaie étrangère).

Si le montant de la lettre de change est indiqué dans une monnaie ayant la même dénomination, mais une valeur différente dans le pays d'émission et dans celui du paiement, il est présumé s'être référé à la monnaie du lieu du paiement.

المادة 718: إذا لم تقدم الكمبيالة للوفاء يوم الاستحقاق أو في أحد يومي العمل التاليين له فيمكن لكل مدين تسليم المبلغ على وجه الوديعة إلى صندوق الودائع والأمانات على نفقة وتبعة الحامل.

المادة 719: لا تقبل المعارضة في الوفاء إلا في حالة ضياع الكمبيالة أو إفلاس حاملها.

المادة 720: إذا ضاعت كمبيالة غير مقبولة، يجوز لصاحبها أن يطالب بوفائها بموجب النسخ التالية لها.

المادة 721: إذا كانت الكمبيالة الضائعة مشمولة بالقبول فلا يمكن المطالبة بوفائها بموجب النسخ التالية لها إلا بموجب أمر قضائي ويشترط تقديم كفيل.

المادة 722: إذا لم يتمكن من ضاعت منه الكمبيالة سواء أكانت أو لم تكن متضمنة لصيغة القبول من إحضار النسخ التالية لها يجوز له أن يطلب وفاء الكمبيالة الضائعة والحصول على ذلك بمقتضى أمر قضائي بعد أن يثبت ملكيته لها بدفأته وبشرط تقديم كفيل.

المادة 723: في حالة الامتناع عن الوفاء بقيمة الكمبيالة الضائعة بعد المطالبة بها وفقا للمادتين المذكورتين أعلاه، يجب على مالكها للمحافظة على حقوقه أن يثبت ذلك في احتجاج يحرره في اليوم التالي لميعاد الاستحقاق ويعلنه للساحب وللمظهرين بالطريقة والمواعيد المقررة في المادة 730 من هذا القانون.

ويجب تحرير الاحتجاج في الميعاد المذكور في الفقرة السابقة ولو تعذر استصدار الأمر القضائي في الوقت المناسب.

المادة 724: يجب على مالك الكمبيالة الضائعة لأجل الحصول على نسخة ثانية منها أن يطلب من المظهر الأخير قبله أن يمد به ما هو واجب عليه من المساعدة باسمه وعنايته للسعي لدى المظهر له السابق وهكذا يجري الرجوع على هذا المنوال من مظهر إلى مظهر حتى يصل إلى صاحب الكمبيالة ويتحمل مالك الكمبيالة الضائعة المصاريف ولا يجوز طلب الوفاء بموجب هذه النسخة إلا بأمر قضائي وبشرط تقديم كفيل.

المادة 725: ينقضي التزام الكفيل المنصوص عليه في المواد 721، 722، 724 أعلاه بمضي ثلاث (3) سنوات إذا لم يقدم خلال هذه المدة طلبا أو رفع دعاوى قضائية.

القسم الثامن

في الرجوع لعدم القبول أو لعدم الوفاء وفي الاحتجاج وسند الرجوع

1- في الرجوع لعدم القبول أو لعدم الوفاء

المادة 726: يمكن للحامل الرجوع على المظهرين وعلى الساحب وعلى باقي الملزمين في الاستحقاق:

في تاريخ الاستحقاق، إذا لم يتم الوفاء،

وحتى قبل الاستحقاق:

- (1) إذا حصل الامتناع الكلي أو الجزئي عن القبول،
- (2) في حالة إفلاس المسحوب عليه سواء كان صدر منه القبول أم لا أو توقف عن دفع ديونه ولو لم يثبت بعد بحكم أو حجز أمواله بقي دون جدوى.
- (3) إذا أفلس ساحب الكمبيالة غير الجائزة للقبول.

Art. 718. A défaut de présentation de la lettre de change au paiement le jour de son échéance ou l'un des deux jours ouvrables qui suivent, tout débiteur a la faculté d'en remettre le montant à titre de dépôt au service des dépôts et consignations, aux frais, risques et périls du porteur.

Art. 719. Il n'est admis d'opposition au paiement qu'en cas de perte de la lettre de change ou de la faillite du porteur.

Art. 720. En cas de perte d'une lettre de change non acceptée, celui à qui elle appartient peut en poursuivre le paiement sur les autres exemplaires.

Art. 721. Lorsque la lettre de change perdue est revêtue de l'acceptation, le paiement ne peut en être exigé sur les autres exemplaires, que par ordonnance judiciaire et en donnant caution.

Art. 722. Si celui qui a perdu la lettre de change, qu'elle soit ou non acceptée, ne peut représenter les autres exemplaires, il peut demander le paiement de la lettre de change perdue et l'obtenir par l'ordonnance judiciaire en justifiant de sa propriété par ses livres et en donnant caution.

Art. 723. En cas de refus de paiement de la lettre de change perdue, sur la demande formée en vertu des deux articles précédents, son propriétaire doit afin de conservé tous ses droits établir un acte de protêt le lendemain de l'échéance de la lettre de change perdue. Les avis prescrits par l'article 730 ci- dessous doivent être donnés au tireur et aux endosseurs dans les délais fixés par cet article.

Ce protêt doit être établi dans le délais prescrit à l'alinéa précédent même en cas de difficulté pour obtenir l'ordonnance judiciaire.

Art. 724. Le propriétaire de la lettre de change égarée doit, pour s'en procurer une seconde copie, s'adresser à son endosseur immédiat qui est tenu de lui prêter en son nom et ses soins pour agir envers son propre endosseur, et ainsi en remontant d'endosseur à endosseur jusqu'au tireur de la lettre. Le propriétaire de la lettre de change égarée supportera les frais. Il ne peut en demander le paiement par cette copie qu'après obtention d'une ordonnance judiciaire et en donnant caution.

Art. 725. L'engagement de la caution prévue dans les articles 721, 722 et 724 ci- dessus est éteint après trois (3) ans, si, pendant ce temps, il n'y a eu ni demandes ni poursuites en justice.

Section 8

Des recours faute d'acceptation et faute de paiement, des protêts, du rechange

1 - Des recours faute d'acceptation ou faute de paiement

Art. 726. Le porteur peut exercer ses recours contre les endosseurs, le tireur et les autres obligés:

à l'échéance, si le paiement n'a pas eu lieu ;

même avant l'échéance:

- 1) S'il y a eu refus total ou partiel d'acceptation ;
- 2) Dans les cas de faillite du tiré, accepteur ou non, de cessation de ses paiements même non constatée par un jugement, ou de saisie de ses biens demeurée infructueuse;
- 3) Dans les cas de faillite du tireur d'une lettre non acceptable.

غير أنه يمكن للضامنين الذين أقيمت ضدّهم دعوى الرجوع بالضمان في الأحوال المبينة في الفقرتين الثانية والثالثة الأخيرتين، أن يقدموا خلال ثلاثة (3) أيام من ممارسة هذا الرجوع لمحكمة موطنهم طلباً يلتمسون فيه أجلاً لهذا الشأن، فإذا تقرر قبول الطلب، حدد في أمر المحكمة الأجل الذي يجب فيه على الضامنين وفاء الأوراق التجارية المعنية، بدون أن تتجاوز المهلة الممنوحة التاريخ المحدد للاستحقاق، ولا يكون الأمر المذكور قابلاً للمعارضة ولا للاستئناف.

المادة 727: يجب إثبات الامتناع عن القبول أو الوفاء بمحضر يحرره محضر قضائي (الاحتجاج لعدم القبول أو لعدم الوفاء).

يجب تقديم الاحتجاج لعدم القبول في الآجال المعينة لتقديم الكمبيالة للقبول، وإذا كانت قد قدمت للمرة الأولى من اليوم الأخير من الأجل في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 704 أعلاه، يجوز أيضاً تقديم الاحتجاج في اليوم الموالي.

يجب دفع الاحتجاج لعدم وفاء الكمبيالة الواجب دفعها في يوم محدد أو في أجل معين للتاريخ أو في أجل معين لدى الاطلاع عليها، خلال العشرين (20) يوماً الموالية لليوم الذي يجب فيه دفع الكمبيالة، وإذا كان الأمر يتعلق بالكمبيالة الواجب دفعها لدى الاطلاع عليها فإنه يجب تقديم الاحتجاج ضمن الشروط المبينة في الفقرة السابقة والمتعلقة بالاحتجاج لعدم القبول.

إن الاحتجاج لعدم القبول يغني عن تقديم الكمبيالة للوفاء وعن الاحتجاج لعدم الوفاء.

وإذا توقف المسحوب عليه عن الوفاء سواء أكان صدر منه القبول أم لا أو في حالة حجز أمواله الذي بقي دون جدوى فلا يمكن للحامل الرجوع على ضامنيه إلا بعد أن يعرض الكمبيالة على المسحوب عليه لدفع قيمتها وبعد تقديم احتجاج.

وفي حالة إفلاس المسحوب عليه سواء أكان صدر منه قبول أم لا وكذلك في حالة إفلاس صاحب الكمبيالة غير جائزة القبول، فيكفي تقديم الحكم بشهر الإفلاس لتمكين الحامل من ممارسة حقوقه في الرجوع.

المادة 728: إذا رضي الحامل في مقابل الوفاء أن يقبل إما شيكا عادياً وإما أمراً بالحوالة على بنك الجزائر وإما شيكا بريدياً، وجب أن يذكر في الشيك أو الحوالة عدد السندات المدفوعة على الشكل المذكور وتاريخ استحقاقها، غير أن هذا البيان لا يكون واجباً بالنسبة للشيكات أو أوامر الحوالة المنشأة للتسوية بين المصارف فيما يخص رصيد العمليات المتممة فيما بينها بواسطة غرفة المقاصة.

وإذا وقعت التسوية بمقتضى شيك عادي ولم يقع وفاؤه فإنه يقع تبليغ الاحتجاج لعدم وفاء هذا الشيك في موطن وفاء الكمبيالة في الأجل المنصوص عليه في المادة 816 أدناه، ويقع الاحتجاج لعدم وفاء الشيك وكذلك التبليغ بموجب إجراء واحد من المحضر القضائي إلا في حالة وجود دواع تتعلق بالاختصاص المحلي واقتضاء تدخل محضرين قضائيين (2).

وإذا حصلت التسوية بواسطة أمر بالحوالة ورفضها بنك الجزائر، أو بواسطة صك بريدي رفضه مركز الصكوك البريدية هو الآخر الحائز لحساب من سيقيد عليه، وجب تبليغ الرفض بناء على إجراء يقوم به المحضر القضائي لموطن القائم بالإصدار ضمن عشرين (20) يوماً من تاريخ الإصدار.

وإذا كان اليوم الأخير الممنوح لاستكمال إجراء التبليغ بعدم تنفيذ أمر الحوالة أو الشيك البريدي هو يوم عطلة يمدد هذا الأجل لغاية اليوم الموالي لانتهاؤه هذا الأجل طبقاً لمقتضيات المادة 405 وما يليها من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

Toutefois, les garants contre lesquels une action récursoire est exercé dans les cas prévus par les deux derniers alinéa 2 °et 3° qui précèdent, pourront dans les trois (3) jours de l'exercice de ce recours, adresser au tribunal du lieu de leur domicile, une requête pour solliciter des délais. Si la demande est reconnue fondée, l'ordonnance rendue par le tribunal fixe le délai dans le quelle les garants seront tenus de payer les effets de commerce dont il s'agit, sans que les délais ainsi octroyés ne puissent dépasser la date fixée pour l'échéance. L'ordonnance ne sera susceptible ni d'opposition ni d'appel.

Art. 727. Le refus d'acceptation ou de paiement doit être constaté par un acte de commissaire de justice (protêt faute d'acceptation ou faute de paiement).

Le protêt faute d'acceptation doit être fait dans les délais fixés pour la présentation à l'acceptation. Si, dans le cas prévu par l'article 704 c- dessus, premier alinéa, la première présentation a eu lieu le dernier jour du délai, le protêt peut encore être dressé le lendemain. Le protêt faute de paiement d'une lettre de change payable à jour fixe ou à un certain délai de date ou de vue, doit être fait dans les vingt (20) jours qui suivent le jour où la lettre de change est payable. S'il s'agit d'une lettre de change payable à vue, le protêt doit être dressé dans les conditions indiquées à l'alinéa précédent relative au protêt faute d'acceptation.

Le protêt faute d'acceptation dispense de la présentation au paiement et du protêt faute de paiement.

En cas de cessation de paiements du tiré, accepteur ou non, ou en cas de saisie de ses biens demeurée infructueuse, le porteur ne peut exercer ses recours contre les garants qu'après présentation de la lettre au tiré pour le paiement et après confection d'un protêt.

En cas de faillite déclarée du tiré accepteur ou non ainsi qu'en cas de faillite déclarée du tireur d'une lettre non acceptable, la production du jugement déclaratif de la faillite suffit pour permettre au porteur d'exercer ses recours.

Art. 728 : Lorsque le porteur consent à recevoir en paiement soit un chèque ordinaire soit un mandat de virement sur la banque d'Algérie, soit un chèque postal, le chèque ou le mandat doit indiquer le nombre et l'échéance des effets ainsi payés ; cette indication n'est toutefois pas imposée pour les chèques ou mandats de virement créés pour le règlement entre banquiers du solde des opérations effectuées entre eux par l'intermédiaire d'une chambre de compensation.

Si le règlement est effectué au moyen d'un chèque ordinaire et que celui-ci n'est pas payé, notification du protêt faute de paiement dudit chèque est faite au domicile de paiement de la lettre de change dans le délai prévu à l'article 816 ci- dessous. Le protêt faute de paiement du chèque et la notification sont faits par un seul et même acte de huissier de justice, sauf dans le cas où, pour des raisons de compétence territoriale, l'intervention de deux (2) huissier de justice est nécessaire.

Si le règlement est effectué au moyen d'un mandat de virement et que celui-ci est rejeté par la Banque d'Algérie, ou au moyen d'un chèque postal et que celui-ci est rejeté par le centre de chèques postaux détenteur du compte à débiter, le rejet doit être notifié par un acte de huissier de justice au domicile de l'émetteur dans les vingt(20) jours à compter de la date de l'émission.

Lorsque le dernier jour du délai accordé pour l'accomplissement de l'acte de notification de la non-exécution du mandat de virement ou du chèque postal est un jour férié, ce délai est prorogé jusqu'au premier jour ouvrable qui en suit l'expiration conformément aux dispositions de l'article 405 et suivant du code de procédure civile et administrative.

المادة 729: يجب على المسحوب عليه الذي يتلقى التبليغ إذا لم يوف بمبلغ الكميالية ومصاريف التبليغ وعند الاقتضاء احتجاج الشيك، يجب أن يرد الكميالية إلى المحضر القضائي الذي يحرر في الحين احتجاج بعدم الوفاء.

إذا لم يرد المسحوب عليه الكميالية يحرر الاحتجاج في الحين ويوقع الإشهاد بعدم الرد، وفي هذه الحالة يعفى الحامل من الغير من تطبيق أحكام المواد 721، 722 و724 المذكورة أعلاه.

يعاقب على عدم رد الكميالية بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 376 من قانون العقوبات.

المادة 730: يجب على الحامل توجيه إشعار بعدم القبول أو بعدم الوفاء إلى من ظهر له، في أيام العمل العشرة (10) الموالية ليوم الاحتجاج أو ليوم التقديم في حالة اشتراط الرجوع بلا مصاريف.

ويجب على المحضر القضائي، إذا كان السند يتضمن اسم ولقب وموطن صاحب الكميالية إعلانه عن أسباب الامتناع عن الوفاء في خلال الثمانية والأربعين (48) ساعة من التسجيل، وذلك بواسطة رسالة موصى عليها.

ويجب على كل مظهر خلال يومي العمل التاليين ليوم استلام الإخطار أن يعلم المظهر له بالإخطار الذي استلمه وان يبين له أسماء وألقاب الذين وجهوا الإخطارات السابقة وعناوينهم على وجه التابع حتى الوصول إلى الساحب.

وتسري الأجل المذكورة من تاريخ استلام الإخطار السابق.

إذا صدر إخطار لأحد موقعي الكميالية وفقا للفقرة السابقة فيجب أن يوجه نفس الإخطار إلى ضامنه الاحتياطي في الأجل نفسه.

وفي حالة ما إذا لم يبين أحد المظهرين عنوانه أو كتبه بصورة لا تقرأ فيكفي توجيه الإخطار إلى المظهر الذي يتقدمه.

يمكن لمن وجب عليه توجيه الإخطار أن يوجهه في أي شكل كان ولو بمجرد ترجيع الكميالية.

ويجب عليه إثبات توجيهه الإخطار في الأجل المعين.

ويعتبر أن الأجل قد روعي إذا سلمت الرسالة التي تتضمن الإخطار إلى البريد في الأجل المذكور.

ومن لم يوجه الإخطار في الأجل المعين أعلاه، لا يتعرض حقه للسقوط، لكنه يكون عند الاقتضاء مسؤولاً عن الضرر الذي تسبب فيه نتيجة تقصيره على أن لا يتجاوز التعويض مبلغ الكميالية.

المادة 731: يجوز الساحب أو للمظهر أو للضامن الاحتياطي، بناء على شرط "الرجوع بدون مصاريف" أو "بدون احتجاج" أو أي شرط مماثل له مقيد في السند مع توقيعه عليه أن يعفى الحامل متى أراد ممارسة حقوقه في الرجوع من تحرير احتجاج لعدم القبول أو الوفاء.

غير أن الشرط المذكور لا يعفى الحامل من تقديم الكميالية في الأجل المعينة ولا من توجيه الإخطارات اللازمة.

يقع عبئ إثبات عدم مراعاة الأجل على عاتق من يتمسك بها ضد الحامل.

إذا كان الشرط صادراً عن الساحب نتجت آثاره تجاه جميع الموقعين، أما إذا اشترطه مظهر أو ضامن احتياطي فلا تتعدى آثاره هذا الأخير، وإذا أقام الحامل احتجاجاً بالرغم من الشرط الذي ضمنه الساحب فإنه يتحمل مصاريفه، وإذا كان الشرط صادراً عن مظهر أو عن ضامن احتياطي ووقع تحرير احتجاج فإن مصاريفه يمكن استيفاؤها من جميع الموقعين.

Art. 729. Le tiré de la lettre de change qui reçoit la notification doit, s'il ne paie pas la lettre de change ainsi que les frais de notification et, s'il y a lieu, du protêt du chèque, restituer la lettre de change au commissaire de justice, où le protêt faute de paiement est immédiatement dressé.

Si le tiré ne restitue pas la lettre de change, un protêt est aussitôt dressé. Le défaut de restitution y est constaté. Le tiers porteur est, en ce cas, dispensé de se conformer aux dispositions des articles 721, 722 et 724 ci-dessus.

Le défaut de restitution de la lettre de change constitue un délit passible des peines prévues par l'article 376 du code pénal.

Art. 730. Le porteur doit donner avis du défaut d'acceptation ou du défaut de paiement à son endosseur dans les dix (10) jours ouvrables qui suivent le jour du protêt ou celui de la présentation en cas de clause de retour sans frais.

Le commissaire de justice doit, lorsque l'effet indiquera les noms et domicile du tireur de la lettre de change, prévenir celui-ci dans les quarante-huit (48) heures qui suivent l'enregistrement, par la poste et par lettre recommandée, des motifs du refus de payer.

Chaque endosseur doit, dans les deux jours ouvrables qui suivent le jour où il a reçu l'avis, faire connaître à son endosseur l'avis qu'il a reçu, en indiquant les noms et les adresses de ceux qui ont donné les avis précédents, et ainsi de suite, en remontant jusqu'au tireur.

Les délais ci-dessus indiqués courent à dater de la réception de l'avis précédent.

Lorsque par application des dispositions de l'alinéa précédent, un avis est donné à un signataire de la lettre de change, le même avis doit être donné dans le même délai à son avaliseur.

Dans le cas où un endosseur n'a pas indiqué son adresse ou l'a indiquée d'une façon illisible, il suffit que l'avis soit donné à l'endosseur qui le précède.

Celui qui doit donner un avis peut le faire sous une forme quelconque, même par un simple renvoi de la lettre de change.

Il doit prouver qu'il a donné l'avis dans le délai imparti.

Ce délai sera considéré comme observé si une lettre missive donnant l'avis a été mise à la poste dans ledit délai.

Celui qui ne donne pas l'avis, dans le délai ci-dessus indiqué, n'encourt pas de déchéance; il est responsable, s'il y a lieu, du préjudice causé par sa négligence, sans que le montant de la réparation du préjudice puisse dépasser celui de la lettre de change.

Art. 731. Le tireur, un endosseur ou un avaliseur peut, par la clause " retour sans frais ", " sans protêt " ou toute autre clause équivalente inscrite sur le titre et signée, dispenser le porteur de faire dresser, pour exercer ses recours, un protêt faute d'acceptation ou faute de paiement.

Cette clause ne dispense pas le porteur de la présentation de la lettre de change dans les délais prescrits ni des avis à donner.

La preuve de l'inobservation des délais incombe à celui qui s'en prévaut contre le porteur.

Si la clause est inscrite par le tireur, elle produit ses effets à l'égard de tous les signataires ; si elle est inscrite par un endosseur ou un avaliseur, elle produit ses effets seulement à l'égard de celui-ci. Si, malgré la clause inscrite par le tireur, le porteur fait dresser le protêt, les frais en restent à sa charge. Quand la clause émane d'un endosseur, ou d'un avaliseur, les frais du protêt, s'il en est dressé un, peuvent être recouvrés contre tous les signataires.

المادة 732: يكون كل من صاحب الكمبيالة وقابلها ومظهرها وضامنها الاحتياطي ملزمين جميعا تجاه حاملها على وجه التضامن.

ويكون للحامل حق الرجوع على هؤلاء الأشخاص منفردين أو مجتمعين دون أن يكون ملزما بمراعاة الترتيب الذي توالى عليه التزاماتهم.

ويعود هذا الحق لكل موقع على كمبيالة متى سدد قيمتها.

إن الدعاوى المقامة على أحد الملمزمين لا تمنع الرجوع على الآخرين ولو كانوا لاحقين لمن رفعت عليه الدعوى أولا.

المادة 733: يمكن للحامل أن يطالب كل من رفع ضده دعوى الرجوع:

- (1) بمبلغ الكمبيالة التي لم يحصل قبولها أو وفاؤها.
- (2) بمصاريف الاحتجاج والإخطارات الموجهة وغيرها من النفقات.

وإذا رفعت دعوى الرجوع قبل الاستحقاق فإنه يطرح من مبلغ الكمبيالة مقدار الخصم ويحسب على سعر الخصم الرسمي للبنك الجاري به التعامل في تاريخ رفع الدعوى في مكان موطن الحامل.

المادة 734: يجوز لمن سدد مبلغ الكمبيالة أن يطالب ضامنيه بكامل المبلغ الذي أوفاه وما دفعه من المصاريف.

المادة 735: كل ملزم رفعت ضده دعوى الرجوع أو كل من كان معرضا للرجوع يحق لهفي أن يطلب مقابل التسديد تسليم الكمبيالة مع الاحتجاج وإيصال بالإبراء.

ويمكن لكل مظهر سدد مبلغ الكمبيالة شطب تظهيره والتظهيرات اللاحقة له.

المادة 736: إذا رفعت دعوى الرجوع بعد حصول قبول جزئي يحق لمن سدد المبلغ الذي لم تقبل فيه الكمبيالة أن يطلب ذكر هذا التسديد على الكمبيالة وإعطائه إيصالا بذلك.

ويجب على الحامل فضلا عن ذلك أن يسلم نسخة مصادق على مطابقتها عن الكمبيالة مع الاحتجاج ليتمكن رفع دعوى الرجوع لاحقا.

المادة 737: بعد انقضاء الأجل المحددة:

- لتقديم الكمبيالة الواجب وفاؤها لدى الإطلاع أو في أجل معين لدى الإطلاع،
- ولتحرير الاحتجاج لعدم القبول أو لعدم الوفاء،
- ولتقديم الكمبيالة للوفاء في حالة شرط الرجوع بلا مصاريف.

تسقط حقوق الحامل ضد المظهرين والساحب وغيرهما من الملمزمين باستثناء القابل.

غير أن هذا السقوط لا يحصل في حق الساحب إلا إذا أثبت وجود مقابل الوفاء في الاستحقاق وفي هذه الحالة لا يبقى للحامل إلا حق رفع الدعوى على الشخص الذي سحبت عليه الكمبيالة.

وإذا لم تقدم الكمبيالة للقبول في الأجل الذي اشترطه الساحب تسقط حقوق الحامل في الرجوع لعدم الوفاء أو لعدم القبول ما لم يقضى مضمون الشرط أن الساحب لم يقصد سوى إعفاءه من ضمان القبول.

وإذا ورد شرط بتعيين أجل للتقديم في أحد التظهيرات فلا يمكن لغير المظهر التمسك به.

Art.732.Tous ceux qui ont tiré, accepté, endossé ou avalisé une lettre de change, sont tenus solidairement envers le porteur.

Le porteur a le droit d'agir contre toutes ces personnes individuellement ou collectivement, sans être astreint à observer l'ordre dans lequel elles se sont obligées.

Le même droit appartient à tout signataire d'une lettre de change qui a remboursé celle-ci.

L'action intentée contre un des obligés n'empêche pas d'agir contre les autres, mêmes postérieurs à celui qui a été d'abord poursuivi.

Art.733.Le porteur peut réclamer à celui contre lequel il exerce son recours :

- 1) le montant de la lettre de change non acceptée ou non payée.
- 2) les frais du protêt, ceux des avis donnés et autres frais.

Si le recours est exercé avant l'échéance, déduction sera faite d'un escompte sur le montant de la lettre. Cet escompte sera calculé d'après le taux de l'escompte officiel (taux de la banque d'Algérie) en cours à la date du recours au lieu du domicile du porteur.

Art. 734. Celui qui a remboursé la lettre de change peut réclamer à ses garants la somme intégrale qu'il a payée et les frais qu'il a engagés.

Art. 735. Tout obligé contre lequel un recours est exercé ou qui est exposé à un recours peut exiger, contre remboursement, la remise de la lettre de change avec le protêt et un compte acquitté.

Tout endosseur qui a remboursé la lettre de change peut biffer son endossement et ceux des endosseurs subséquents.

Art. 736. En cas d'exercice d'un recours après une acceptation partielle, celui qui rembourse la somme pour laquelle la lettre de change n'a pas été acceptée, peut exiger que ce remboursement soit mentionné sur la lettre de change et qu'il lui en soit donné quittance.

Le porteur doit, en outre, lui remettre une copie certifiée conforme de la lettre et le protêt, pour permettre l'exercice des recours ultérieurs.

Art 737.Après l'expiration des délais fixés :

- pour la présentation d'une lettre de change à vue ou à un certain délai de vue ;
- pour la confection du protêt faute d'acceptation ou faute de paiement ;
- pour la présentation au paiement en cas de clause de retour sans frais,

Le porteur est déchu de ses droits contre les endosseurs, contre le tireur et contre les autres obligés, à l'exception de l'accepteur.

Toutefois, la déchéance n'a lieu à l'égard du tireur que s'il justifie qu'il a fait provision à l'échéance. Le porteur en ce cas, ne conserve d'action que contre celui sur qui la lettre de change était tirée.

A défaut de présentation de la lettre de change à l'acceptation dans le délai stipulé par le tireur, le porteur est déchu de ses droits de recours, tant pour défaut de paiement que pour défaut d'acceptation, à moins qu'il ne résulte des termes de la stipulation que le tireur n'a entendu s'exonérer que de la garantie de l'acceptation.

Si la stipulation d'un délai pour la présentation est contenue dans un endossement, l'endosseur seul peut s'en prévaloir.

المادة 738: إذا حال دون تقديم الكمبيالة أو تحرير الاحتجاج في المهل المقررة عارض لا يمكن التغلب عليه كوجود نص قانون لحالة ما أو غير ذلك من ظروف القوة القاهرة، فإن هذه المواعيد تمتد.

ويجب على حامل أن يبادر دون تأخير بإخطار المظهر له بالقوة القاهرة وأن يؤثر على هذا الإخطار على الكمبيالة أو الورقة المتصلة بها وأن يؤرخه ويوقع عليه وتطبق فيما بقي أحكام المادة 730 أعلاه.

ويجب على حامل أن يبادر بعد زوال القوة القاهرة ودون تأخير بتقديم الكمبيالة للقبول أو الوفاء أو الاحتجاج عند الاقتضاء.

وإذا استمرت حالة القوة القاهرة لأكثر من ثلاثين (30) يوما ابتداء من الاستحقاق، يجوز رفع دعوى الرجوع دون ضرورة لتقديم الكمبيالة أو تحرير الاحتجاج ما لم تكن هذه الدعوى معلقة لأجل أطول تطبيقاً للقانون.

وبالنسبة للكمبيالات الواجبة الوفاء لدى الإطلاع أو لأجل معين لدى الإطلاع فإن مدة الثلاثين (30) يوما تسري من التاريخ الذي أخطر فيه حامل المظهر له بحدوث القوة القاهرة حتى ولو كان قبل انقضاء أجل التقديم، وبالنسبة للكمبيالات الواجبة الوفاء بعد أجل معين لدى الإطلاع فتضاف مدة الثلاثين (30) يوما إلى مدة أجل الإطلاع المعين بالكمبيالة

المادة 739: لا تعتبر من قبيل القوة القاهرة الأفعال الشخصية المحضة المتصلة بالحامل أو بالشخص الذي كلفه بتقديم الكمبيالة أو الاحتجاج.

المادة 740: يعتبر تبليغ الاحتجاج لعدم الوفاء الذي تم للمسحوب عليه لكمبيالة مقبولة بمثابة أمر بالدفع.

وإذا تعذر الدفع ضمن أجل عشرين (20) يوما ابتداء من تاريخ التبليغ المقرر في الفقرة أعلاه، يمكن للحامل القيام عن طريق أمر على ذيل عريضة بحجز وبيع ممتلكات المسحوب عليه ضمن الشروط المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول.

وفي حالة ظهور إشكال في التنفيذ فتطبق إجراءات تسوية إشكالات التنفيذ المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

يمكن لحامل الكمبيالة المحتج فيها لعدم الوفاء فضلا عما توجبه عليه الإجراءات المقررة برفع دعوى الضمان، أن يتخذ إجراءات تحفظية بعد ترخيص من القاضي تجاه الساحبين والمظهرين والضامنين لهم والضامنين الاحتياطيين.

2- في الاحتجاجات

المادة 741: يحرر الاحتجاج لعدم القبول أو لعدم الوفاء من قبل المحضر القضائي وتسلم نسخة كاملة منه للمسحوب عليه.

المادة 742: يجب أن يتم الاحتجاج بإجراء واحد، ويكون ذلك في:

- موطن الشخص الذي كان يجب عليه وفاء الكمبيالة أو بآخر موطن معروف له،
- موطن الأشخاص المعينين في الكمبيالة لوفائها عند الحاجة،
- موطن الغير الذي قبلها بطريقة التدخل.

إذا تبين عدم صحة الموطن المذكور يتم التحقق من ذلك قبل الاحتجاج.

Art 738. Quand la présentation de la lettre de change ou la confection du protêt dans les délais prescrits ne peut se faire par suite d'un obstacle insurmontable (prescription légale d'un état quelconque ou autres cas de force majeure), ces délais sont prorogés.

Le porteur est tenu de donner, sans retard, avis du cas de force majeure à son endosseur et de mentionner cet avis daté et signé de lui, sur la lettre de change ou sur une allonge ; pour le surplus, les dispositions de l'article 730 ci-dessus sont applicables.

Après la cessation de la force majeure, le porteur doit, sans retard présenter la lettre de change à l'acceptation ou au paiement et, s'il y a lieu, faire dresser le protêt.

Si la force majeure persiste au-delà de trente (30) jours à partir de l'échéance, les recours peuvent être exercés sans que ni la présentation de la lettre de change, ni la confection d'un protêt ne soit nécessaire, à moins que ces recours ne se trouvent suspendus pour une période plus longue, par application de la loi.

Pour les lettres de change à vue ou à un certain délai de vue, le délai de trente (30) jours court de la date à laquelle le porteur a, même avant l'expiration des délais de présentation, donné avis de la force majeure à son endosseur ; et concernant les lettres de change à un certain délai de vue, le délai de trente (30) jours s'augmente du délai de vue indiqué dans la lettre de change.

Art.739. Ne sont point considérés comme constituant des cas de force majeure, les faits purement personnels du porteur ou à celui qu'il a chargé de la présentation de la lettre ou de la confection du protêt.

Art. 740. La signification faite au tiré d'une lettre de change acceptée, du protêt dressé faute de paiement, vaut commandement de payer.

A défaut de paiement dans un délai de vingt (20) jours à compter de la signification prévue à l'alinéa précédent, le porteur peut faire procéder, par voie d'ordonnance rendue à pied de requête, à la saisie et à la vente des biens du tiré dans les conditions prévues par la législation en vigueur.

En cas de difficulté, il est fait application de la procédure de règlement des difficultés d'exécution prévus par le code de procédure civile et administrative.

A l'égard des tireurs, des endosseurs et de leurs avaliseurs, indépendamment des formalités prescrites pour l'exercice de l'action en garantie, le porteur d'une lettre de change protestée faute de paiement peut, en obtenant l'autorisation du juge, prendre des mesures conservatoires.

2 - Des protêts

Art. 741. Les protêts faute d'acceptation ou de paiement sont faits par un acte établi par un par huissier de justice et copie intégrale en est laissée au tiré.

Art. 742. Le protêt doit être fait en un seul et même acte :

- au domicile de celui sur qui la lettre de change était payable, ou à son dernier domicile connu ;
- au domicile des personnes indiquées dans la lettre de change pour la payer au besoin ;
- au domicile du tiers qu'il l'a accepté par intervention.

En cas de fausse indication de domicile, le protêt est précédé d'un acte de vérification.

المادة 743: يتضمن سند الاحتجاج نص الكميبيالة حرفيا والقبول والتظاهرات والقيود المبينة بها مع الإنذار بوفاء مبلغ الكميبيالة ويذكر فيه ما إذا كان الشخص الذي يجب عليه الدفع حاضرا أو غائبا مع بيان أسباب رفض الوفاء أو العجز عن التوقيع أو رفض التوقيع.

المادة 744: لا يقوم مقام سند الاحتجاج أي إجراء آخر يصدر عن حامل الكميبيالة فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة 720 إلى المادة 725 والمادة 728 من هذا القانون.

3- في الرجوع

المادة 745: يجوز لكل شخص له الحق في الرجوع، ماعدا في حالة وجود شرط مخالف، أن يحصل على دفع المبلغ بواسطة كميبيالة رجوع مسحوبة لدى الإطلاع على أحد ضامنيه المشترط وفاء في موطن هذا الأخير.

تشتمل كميبيالة الرجوع زيادة على المبالغ المذكورة في المادتين 733 و734 أعلاه، على رسم الطابع والعمولة المفروضة عليها.

وإذا سحب الحامل كميبيالة الرجوع فإن مبلغها يعين بحسب سعر الكميبيالة الواجب دفعها لدى الإطلاع والمسحوبة من المكان الذي يفترض فيه أداء الكميبيالة الأولى إلى مكان موطن الضامن،

وإذا كان صاحب كميبيالة الرجوع هو أحد المظهرين، حدد مبلغها على الأساس الذي تحدد بموجبه قيمة كميبيالة مستحقة الوفاء لدى الإطلاع مسحوبة من المكان الذي يوجد فيه موطن صاحب كميبيالة الرجوع إلى المكان الذي فيه موطن الضامن.

المادة 746: يضبط الرجوع على النسب التالية:

- خمسة وعشرون بالمائة (25%) بمقر الولاية،
- خمسون بالمائة (50%) بمقر الدائرة،
- خمسة وسبعون بالمائة (75%) بأي مكان آخر،

لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقع الرجوع بنفس الولاية.

المادة 747: لا يجوز ضم نسخ الرجوع.

لا يمكن أن يتحمل المظهر أو الساحب إلا واحدة منها.

القسم التاسع في التدخل

المادة 748: يمكن لساحب الكميبيالة أو مظهرها أو ضامنها الاحتياطي أن يعين من يقبلها أو يدفعها عند الاقتضاء.

ويمكن وفقا للشروط الآتي بيانها قبول الكميبيالة أو وفاؤها من شخص متدخل لفائدة مدين معرض لدعوى الرجوع.

ويمكن أن يكون المتدخل من الغير أو المسحوب عليه نفسه أو شخص آخر كان ملزما بمقتضى الكميبيالة باستثناء قابليها.

ويجب على المتدخل إخطار الشخص الذي تدخل لأجله في ظرف يومي العمل التاليين وإذا أهمل مراعاة هذا الأجل يكون مسؤولا عند الاقتضاء بالضرر الناشئ عن إهماله بدون أن يتجاوز تعويض هذا الضرر مبلغ الكميبيالة.

Art.743.L'acte de protêt contient la transcription littérale de la lettre de change, de l'acceptation, des endossements et des recommandations qui y sont indiquées, la sommation de payer le montant de la lettre de change. Il énonce la présence ou l'absence de celui qui doit payer les motifs du refus de payer et l'incapacité ou le refus de signer.

Art 744.Nul acte de la part du porteur de la lettre de change ne peut suppléer l'acte de protêt, hors les cas prévus par les articles 720 à l'article 725 et par l'article 728 de la présente loi.

3 - Du rechange

Art 745 : Toute personne ayant le droit d'exercer un recours peut, sauf stipulation contraire, se faire rembourser au moyen d'une nouvelle lettre (retraite) tirée à vue sur l'un de ses garants et payable au domicile de celui-ci.

La retraite comprend, outre les sommes indiquées dans les articles 733 et 734 ci- dessus, un droit de timbre de la retraite et du courtage.

Lorsque la retraite est tirée par le porteur, le montant en est fixé d'après le cours d'une lettre de change à vue, tirée du lieu où la lettre primitive était payable sur le lieu du domicile du garant.

Si la retraite est tirée par un endosseur, le montant en est fixé d'après le cours d'une lettre de change à vue tirée du lieu où le tireur de la retraite à son domicile sur le lieu du domicile du garant.

Art. 746. Le rechange se règle :

- vingt-cinq pour cent (25%) sur le chef de lieu de wilaya.
- cinquante pour cent (50%) sur le chef-lieu de daïra.
- soixante-quinze pour cent (75%) sur toute autre place.

En aucun cas, il n'y aura lieu à rechange dans la même wilaya.

Art. 747. Les rechanges ne peuvent être cumulés.

Chaque endosseur ainsi que le tireur n'en supporte qu'un seul.

Section 9 De l'intervention

Art.748.Le tireur de la lettre de change, son endosseur ou son avaliseur peut indiquer une personne pour accepter ou payer au besoin.

La lettre de change peut être, sous les conditions déterminées ci-après, acceptée ou payée par une personne intervenant pour un débiteur quelconque exposé au recours.

L'intervenant peut être un tiers, le tiré lui-même ou une personne déjà obligée en vertu de la lettre de change, sauf l'accepteur.

L'intervenant est tenu de donner, dans un délai de deux jours ouvrables, avis de son intervention à celui pour qui il est intervenu. En cas d'inobservation de ce délai, il est responsable, s'il y a lieu, du préjudice causé par sa négligence sans que le montant de la réparation du préjudice ne puisse dépasser celle de la lettre de change.

1- القبول بطريق التدخل

المادة 749: يمكن حصول القبول بطريق التدخل في جميع الأحوال التي يكون فيها لحامل كمييالة واجبة التقديم للقبول حق الرجوع قبل الاستحقاق.

وإذا تضمنت الكمييالة تعيين من يقبلها أو يدفع قيمتها وعند الاقتضاء في مكان الأداء، فلا يمكن للحامل ممارسة حقوقه في الرجوع قبل الاستحقاق على من صدر منه هذا التعيين أو على الموقعين اللاحقين له إلا إذا قدم الكمييالة للشخص المعين وقام هذا الأخير برفضها وأثبت هذا الرفض باحتجاج.

وفي غير ذلك من أحوال التدخل يمكن للحامل رفض القبول عن طريق التدخل.

غير أنه إذا رضي بالتدخل فإنه يفقد حقه في الرجوع قبل الاستحقاق على الشخص الذي حصل القبول لمصلحته وعلى الموقعين اللاحقين.

ويذكر القبول بطريق التدخل في الكمييالة ويوقع من طرف المتدخل كما يجب أن يتضمن تعيين الشخص الذي صدر لحسابه، وإذا أغفل هذا البيان، اعتبر القبول صادرا لمصلحة الساحب.

يكون، من قبل بطريق التدخل، ملزما تجاه الحامل والمظهرين اللاحقين لمن صدر التدخل لمصلحته، بما ألزم به هذا الأخير.

وبالرغم من القبول بطريق التدخل يحق لمن صدر القبول لمصلحته ولضامنيه أن يطلبوا من الحامل مقابل تسديد المبلغ المبين في المادة 733 أعلاه، تسلم الكمييالة والاحتجاج وعند الاقتضاء إيصال بالإبراء.

2 - في الوفاء بطريق التدخل

المادة 750: يمكن حصول الوفاء بطريق التدخل في جميع الأحوال التي يجوز فيها للحامل القيام بدعوى الرجوع سواء كان في الاستحقاق أو قبله.

ويجب أن يشتمل الوفاء كامل المبلغ الذي كان من الواجب دفعه للشخص الذي يقع الوفاء لمصلحته.

كما يجب أن يتم هذا الوفاء على الأكثر في اليوم التالي لآخر يوم يجوز فيه الاحتجاج لعدم الوفاء.

المادة 751: إذا كانت الكمييالة مقبولة من متدخلين لهم موطن في مكان الوفاء أو كانت تشمل على تعيين أشخاص يقع موطنهم بنفس المكان للوفاء عند الحاجة، فيجب على الحامل أن يقدم الكمييالة لجميع هؤلاء الأشخاص وأن يحرر عند الاقتضاء احتجاجا لعدم الوفاء في اليوم التالي على الأكثر لليوم الأخير الذي يجوز فيه تحرير الاحتجاج.

وإذا لم يحرر احتجاج في الأجل المذكور فمن عين الشخص الذي يقوم عند الاقتضاء بالوفاء أو من صدر قبول الكمييالة لمصلحته والمظهرون اللاحقون يتحررون من إلزامهم.

المادة 752: يفقد حامل الكمييالة الذي يرفض الوفاء بطريقة التدخل حق الرجوع على الأشخاص الذين يبرئ هذا الوفاء ذمتهم.

المادة 753: يجب إثبات الوفاء بطريق التدخل بإبراء يدرج في الكمييالة ويعين فيه الشخص الذي حصل الوفاء لمصلحته وإذا لم يعين هذا الشخص اعتبر الوفاء حاصلا لمصلحة الساحب.

يجب أن تسلم الكمييالة والاحتجاج إذا كان قد سبق تحريره إلى الموفى بطريق التدخل.

1 - Acceptation par intervention

Art 749. L'acceptation par intervention peut avoir lieu dans tous les cas où des recours sont ouverts avant l'échéance au porteur d'une lettre de change acceptable.

Lorsqu'il a été indiqué sur la lettre de change une personne pour l'accepter ou la payer, au besoin au lieu du paiement, le porteur ne peut exercer avant l'échéance ses droits de recours contre celui qui a apposé l'indication et contre les signataires subséquents à moins qu'il n'ait présenté la lettre de change à la personne désignée et que, celle-ci ayant refusé l'acceptation, ce refus n'ayant été constaté par un protêt.

Dans les autres cas d'intervention, le porteur peut refuser l'acceptation par intervention.

Toutefois, s'il l'admet, il perd les recours qui lui appartiennent avant l'échéance contre celui pour qui l'acceptation a été donnée et contre les signataires subséquents.

L'acceptation par intervention est mentionnée sur la lettre de change ; elle est signée par l'intervenant. Elle indique pour le compte de qui elle a lieu ; à défaut de cette indication, l'acceptation est réputée donnée pour le tireur.

L'accepteur par intervention est obligé envers le porteur et envers les endosseurs postérieurs à celui pour le compte duquel il est intervenu, de la même manière que celui-ci.

Malgré l'acceptation par intervention, celui pour lequel elle a été faite et ses garants peuvent exiger du porteur, contre remboursement de la somme indiquée à l'article 733, la remise de la lettre de change, du protêt et, s'il y a lieu, d'un compte acquitté.

2 - Paiement par intervention

Art. 750. Le paiement par intervention peut avoir lieu dans tous les cas, ou soit à l'échéance, soit avant l'échéance, des recours sont ouverts au porteurs.

Le paiement doit comprendre toute la somme qu'aurait à acquitter celui pour lequel il a lieu.

Il doit être fait au plus tard le lendemain du dernier jour admis pour la confection du protêt faute de paiement.

Art.751. Si la lettre de change a été acceptée par des intervenants ayant leur domicile au lieu du paiement ou si des personnes ayant leur domicile dans ce même lieu ont été indiquées pour payer, au besoin, le porteur doit présenter la lettre à toutes ces personnes et faire dresser, s'il y a lieu, un protêt faute de paiement au plus tard le lendemain du dernier jour admis pour la confection du protêt

A défaut de protêt dressé dans ce délai, celui qui a indiqué le besoin ou pour le compte de qui la lettre a été acceptée et les endosseurs postérieurs, cessent d'être obligés.

Art.752. Le porteur qui refuse le paiement par intervention perd ses recours contre ceux qui auraient été libérés.

Art.753. Le paiement par intervention doit être constaté par un acquit donné sur la lettre de change, avec indication de celui pour qui il est fait. A défaut de cette indication, le paiement est considéré comme fait pour le tireur.

La lettre de change et le protêt, s'il en a été dressé un, doivent être remis au payeur par intervention.

المادة 754: يكتسب الموفى بطريق التدخل الحقوق الناتجة عن الكمبيالة في مواجهة من قام بالوفاء عنه وعلى الملمزمين لهذا الأخير بمقتضى الكمبيالة، إلا أنه لا يجوز له أن يظهر الكمبيالة من جديد.

وتبرأ ذمم المظهرين اللاحقين للموقع الذي تم الوفاء لمصلحته.

وفي حالة تعدد المتدخلين للوفاء يفضل عليهم من يترتب على إيفائه إبراء أكثر عدد من الملمزمين، ومن تدخل خلافا لهذه القاعدة مع علمه بها يفقد حق الرجوع على من كانت تبرأ ذمته لو لا هذا التدخل.

القسم العاشر

في تعدد النظائر والنسخ

1- في تعدد النظائر

المادة 755: يمكن سحب الكمبيالة في عدة نظائر يطابق بعضها بعضاً.

ويجب أن تكون هذه النسخ معينة بالأرقام في نفس النص من الكمبيالة وإلا اعتبر كل واحد منها كمبيالة مستقلة.

يحق لكل حامل كمبيالة لم يذكر فيها أنها سحبت في نسخة واحدة يحق له أن يطلب على نفقته بتسليمه عدة نظائر منها، ولأجل ذلك يجب عليه أن يرجع في هذا الشأن إلى المظهر له مباشرة كما يجب على هذا المظهر أن يمدّه بالمساعدة للسعي لدى من ظهر له وكذا صعوداً حتى الوصول إلى الساحب، ويجب على المظهرين أن يعيدوا إدراج تظهيراتهم على النظائر الجديدة.

المادة 756: إن الوفاء الذي يتم بمقتضى إحدى النظائر مبرئ للذمة حتى ولو لم يشترط أن الوفاء على هذا النحو يبطل مفعول النظائر الأخرى غير أن المسحوب عليه يبقى ملزماً بالوفاء بمقتضى كل نظير مقبول منه لم يسترده.

إن المظهر الذي أحال النظائر لأشخاص مختلفين وكذلك المظهرين اللاحقين ملزمون بمقتضى جميع النظائر التي تحمل توقيعاتهم والتي لم يحصل استردادها.

المادة 757: يجب على من وجه أحد النظائر للقبول أن يذكر في النظائر الأخرى اسم ولقب الشخص الذي يكون بيده هذا النظير، ويجب على هذا الشخص أن يسلمه إلى الحامل الشرعي لنظير آخر.

وإذا امتنع من تسليم النظير فلا يمكن للحامل ممارسة حق الرجوع إلا بعد أن يثبت باحتجاج:

1- النظير الموجه للقبول لم يسلم إليه بناء على طلبه

2- إن القبول أو الوفاء لم يحصل بمقتضى نظير آخر.

2- النسخ

المادة 758: يحق لحامل الكمبيالة أن يستخرج نسخاً منها.

يجب أن تكون النسخ مطابقة تماماً للأصل مع ما يشتمل عليه من التظهيرات وجميع البيانات الأخرى وأن يبين فيها الحد الذي تنتهي إليه.

ويمكن تظهيرها وضمائها احتياطياً بنفس الكيفية التي تجري على الأصل ويترتب عليها ما عليه من آثار.

Art. 754. Le payeur par intervention acquiert les droits résultants de la lettre de change contre celui pour lequel il a payé et contre ceux qui sont tenus vis-à-vis de ce dernier en vertu de la lettre de change. Toutefois, il ne peut endosser la lettre de change à nouveau.

Les endosseurs postérieurs au signataire pour qui le paiement a eu lieu sont libérés.

En cas de concurrence de plusieurs personnes pour le paiement par intervention, celui qui opère le plus de libération est préféré. Celui qui intervient, en connaissance de cause, contrairement à cette règle, perd ses recours contre ceux qui auraient été libérés.

Section 10

De la pluralité d'exemplaires et des copies

1 - Pluralité d'exemplaires

Art. 755. La lettre de change peut être tirée en plusieurs exemplaires identiques.

Ces exemplaires doivent être numérotés dans le texte même du titre ; faute de quoi, chacun d'eux est considéré comme une lettre de change distincte.

Tout porteur d'une lettre n'indiquant pas qu'elle a été tirée en un exemplaire unique, peut exiger à ses frais la délivrance de plusieurs exemplaires. A cet effet, il doit s'adresser à son endosseur immédiat qui est tenu de lui prêter ses soins pour agir contre son propre endosseur et ainsi de suite en remontant jusqu'au tireur. Les endosseurs sont tenus de reproduire les endossements sur les nouveaux exemplaires.

Art. 756. Le paiement fait sur un des exemplaires est libératoire bien qu'il n'est pas stipulé que ce paiement annule l'effet des autres exemplaires. Toutefois, le tiré reste tenu à raison de chaque exemplaire accepté dont il n'a pas obtenu la restitution.

L'endosseur qui a transféré les exemplaires à différentes personnes, ainsi que les endosseurs subséquents, sont tenus à raison de tous les exemplaires portant leur signature et qui n'ont pas été restitués.

Art. 757. Celui qui a envoyé un des exemplaires à l'acceptation, doit indiquer sur les autres exemplaires le nom et prénom de la personne entre les mains de laquelle se trouve cet exemplaire ; celle-ci est tenue de la remettre au porteur légitime d'un autre exemplaire.

Si elle s'y refuse, le porteur ne peut exercer le recours qu'après avoir fait constater par un protêt :

- 1- Que l'exemplaire envoyé à l'acceptation ne lui a pas été remis sur sa demande ;
- 2- Que l'acceptation ou le paiement n'a pu être obtenu sur un autre exemplaire.

2 - Copies

Art 758. Tout porteur d'une lettre de change a le droit d'en faire des copies.

La copie doit reproduire exactement l'original avec les endossements et toutes les autres mentions qui y figurent. Elle doit indiquer où elle s'arrête.

Elle peut être endossée et avalisée de la même manière et avec les mêmes effets que l'original.

المادة 759: يجب أن يعين في النسخة الشخص الذي بيده السند الأصلي ويجب على هذا الأخير أن يسلم السند المذكور إلى الحامل الشرعي للنسخة.

وإذا امتنع عن تسليمها فلا يمكن للحامل ممارسة حق الرجوع على الأشخاص المظهرين أو الضامنين احتياطياً للنسخة إلا بعد أن يثبت باحتجاج أن الأصل لم يسلم إليه بناء على طلبه.

وإذا تضمن السند الأصلي بعد آخر تظهير طارئ قبل استخراج النسخة شرطاً يؤدي بالعبارة الآتية : "ابتداء من هنا لا يصلح التظهير إلا على النسخة" أو تضمن عبارة أخرى بهذا المعنى فإن التظهير الذي يمضي فيما بعد على الأصل يكون باطلاً.

القسم الحادي عشر

في التحريف

المادة 760: إذا وقع تحريف في نص الكميالية فالأشخاص الموقعون عليها بعد التحريف ملزمون بما تضمنه النص المحرف، أما الموقعون عليها قبل التحريف فهم ملزمون بما تضمنه النص الأصلي.

القسم الثاني عشر

في التقادم

المادة 761: جميع الدعاوى الناشئة عن الكميالية والمرفوعة على قابلها تسقط بالتقادم بمضي ثلاثة (3) سنوات من تاريخ الاستحقاق.

تتقادم دعاوى الحامل ضد المظهرين أو ضد الساحب بمضي سنة واحدة من تاريخ الاحتجاج المحرر في الأجل القانونية أو من تاريخ الاستحقاق إذا كانت الكميالية مشتملة على شرط الرجوع بلا مصاريف.

وتتقادم دعاوى المظهرين على بعضهم بعضاً أو على الساحب بعد مضي ستة (6) أشهر من اليوم الذي سدد فيه المظهر الكميالية أو من يوم رفع الدعوى عليه.

لا تسري مدة التقادم في حالة رفع الدعوى إلا من يوم آخر إجراء قضائي ولا يطبق التقادم إذا كان قد صدر حكم بالأداء أو اعتراف بالدين بموجب إجراء مستقل.

لا يكون لإنقطاع التقادم من أثر إلا بالنسبة لمن اتخذ ضده الإجراء القاطع.

غير أن الأشخاص المدعي عليهم بالدين يلزمون عند الطلب بأداء اليمين على براءة ذمتهم، كما يلزم ورثتهم أو خلفاؤهم أن يؤدوا يمينا على أنهم يعتقدون عن حسن نية أنه لم يبق شيء من الدين.

القسم الثالث عشر

أحكام عامة

المادة 762: إن الكميالية التي يحل أجل وفائها في يوم عطلة رسمية لا يمكن المطالبة بها إلا في أول يوم عمل يليه، وكذلك جميع الإجراءات المتعلقة بالكميالية ولا سيما تقديمها للقبول والاحتجاج فإنه لا يمكن القيام بهما إلا في أيام العمل.

وإذا وجب القيام بأحد هذه الإجراءات في أجل معين يصادف آخر يوم منه يوم عطلة رسمية فيمدد الأجل إلى أول يوم عمل يليه وتعتبر أيام العطل الرسمية التي تتخلل الأجل في حساب مدته.

Art. 759. La copie doit désigner le détenteur du titre original. Celui-ci est tenu de remettre ledit titre au porteur légitime de la copie.

S'il s'y refuse, le porteur ne peut exercer le recours contre les personnes qui ont endossé ou avalisé la copie qu'après avoir fait constater, par un protêt, que l'original ne lui a pas été remis sur sa demande.

Si le titre original, après le dernier endossement survenu avant que la copie ne soit faite, porte la clause : "à partir d'ici, l'endossement ne vaut que sur la copie" ou toute autre formule équivalente, un endossement signé ultérieurement sur l'original est nul.

Section 11

Des altérations

Art. 760. En cas d'altération du texte d'une lettre de change, les signataires postérieurs à cette altération sont tenus dans les termes du texte altéré; les signataires antérieurs le sont dans les termes du texte original.

Section 12

De la prescription

Art. 761. Toutes actions résultant de la lettre de change contre l'accepteur se prescrivent par trois ans à compter de la date de l'échéance.

Les actions du porteur contre les endosseurs et contre le tireur se prescrivent par un an à partir de la date du protêt dressé en temps utile ou de celle de l'échéance, en cas de clause de retour sans frais.

Les actions des endosseurs les uns contre les autres et contre le tireur se prescrivent par six mois à partir du jour où l'endosseur a remboursé la lettre ou du jour où il a été lui-même actionné en justice.

Les prescriptions, en cas d'action exercée en justice, ne courent que du jour du dernier acte de la procédure. Elles ne s'appliquent pas s'il y a eu jugement au versement, ou si la dette a été reconnue par acte séparé.

L'interruption de la prescription n'a d'effet que contre celui à l'égard duquel l'acte interruptif a été fait.

Section 13

Dispositions générales

Art. 762. Le paiement d'une lettre de change dont l'échéance est à un jour férié légal, ne peut être exigé que le premier jour ouvrable qui suit. De même, tous autres actes relatifs à la lettre de change, notamment la présentation à l'acceptation et le protêt ne peuvent être faits qu'un jour ouvrable.

Lorsqu'un de ces actes doit être accompli dans un certain délai dont le dernier jour est un jour férié légal, ce délai est prorogé jusqu'au premier jour ouvrable qui en suit l'expiration. Les jours fériés intermédiaires sont compris dans la computation du délai.

المادة 763: تعد أيام العطل الرسمية بمثابة الأيام التي لا يمكن فيها المطالبة بأي وفاء أو القيام بتحرير أي احتجاج وفقا لأحكام التشريع الساري المفعول.

المادة 764: لا يدخل في حساب المواعيد القانونية أو الاتفاقية اليوم المعين لبداية سريانها.

ولا يجوز منح آجال قانونية كانت أو شرعية إلا في الأحوال المنصوص عليها في المادتين 726 و738 من هذا القانون.

الفصل الثاني

السند لأمر

المادة 765: السند لأمر هو محرر يتعهد بموجبه مصدره بتسديد مبلغ نقدي معين في مدة معينة لفائدة المستفيد.

يحتوى السند لأمر على:

- (1) شرط الأمر أو تسمية السند مكتوبة في نفس النص وباللغة المستعملة لتحريره،
- (2) الوعد بأداء مبلغ معين، بلا قيد ولا شرط.
- (3) تعيين تاريخ الاستحقاق،
- (4) تعيين المكان الذي يجب فيه الأداء،
- (5) إسم ولقب الشخص الذي يجب أن يتم الأداء له أو لأمره،
- (6) تعيين المكان والتاريخ اللذين حرر فيهما السند،
- (7) توقيع محرر السند أي (الملزم).

المادة 766: إذا خلا السند من أحد البيانات المبينة في المادة أعلاه فلا يعتبر سند الأمر إلا في الأحوال المنصوص عليها في الفقرات التالية:

إن السند لأمر الذي لم يعين فيه تاريخ الاستحقاق يعد واجب الدفع عند الاطلاع عليه.

إذا لم يكن بالسند تعيين خاص فيعد مكان إنشائه هو مكان الدفع وهو نفسه المكان الذي به مقر الملزم.

إن السند لأمر الذي لم يذكر به مكان إنشائه يعتبر محررا بالمكان المعين بجانب الملزم.

المادة 767: تطبق على السند لأمر الأحكام المتعلقة بالكمبيالة فيما لا يتعارض مع طبيعته وذلك في الأحوال الآتية:

التظهير (المادة من 668 إلى 702)،

الاستحقاق (المادة من 710 إلى 713)،

الوفاء (المادة من 714 إلى 725)،

الرجوع لعدم الوفاء (المادة من 726 إلى 735 والمواد 737 و738 و739 و740)،

الاحتجاجات (المادة من 741 إلى 744)،

سند الرجوع (المادة من 745 إلى 747)،

Art. 763. Aux jours fériés légaux sont assimilés les jours où, aux termes de la législation en vigueur, aucun paiement ne peut être exigé ni aucun protêt dressé.

Art. 764. - Les délais légaux ou conventionnels ne comprennent pas le jour qui leur sert de point de départ.

Aucun jour de grâce ni légal, ni judiciaire n'est admis, sauf dans les cas prévus par les articles 726 et 738 de cette loi.

Chapitre II

Du billet à ordre

Art. 765. Le billet à ordre est un écrit par lequel le souscripteur s'engage à payer au bénéficiaire une certaine somme à une période déterminée.

Le billet à ordre contient :

- 1) La clause à ordre ou la dénomination du titre insérée dans le texte même et exprimée dans la langue employée pour la rédaction de ce titre;
- 2) L'engagement pure et simple de payer une somme déterminée;
- 3) L'indication de l'échéance;
- 4) Celle du lieu où le paiement doit s'effectuer ;
- 5) Le nom de celui auquel ou à l'ordre duquel le paiement doit être fait;
- 6) L'indication de la date et du lieu où le billet est souscrit;
- 7) La signature de celui qui émet le titre (souscripteur).

Art. 766. Le titre dans lequel une des énonciations indiquées à l'article précédent fait défaut, ne vaut pas comme billet à ordre, sauf dans les cas déterminés par les alinéas suivants.

Le billet à ordre dont l'échéance n'est pas indiquée est considéré comme payable à vue.

A défaut d'indication spéciale, le lieu de création du titre est réputé être le lieu de paiement et, en même temps, le lieu du domicile du souscripteur.

Le billet à ordre n'indiquant pas le lieu de sa création est considéré comme souscrit dans le lieu désigné à côté du nom du souscripteur.

Art. 767. Sont applicables au billet à ordre, tant qu'elles ne sont pas incompatibles avec la nature de ce titre, les dispositions relatives à la lettre de change et concernant :

L'endossement (de l'article 668 à 702)

L'échéance (de l'article 710 à 713)

Le paiement (de l'article 714 à 725)

Les recours faute de paiement (de l'article 726 à 735 et les articles 737, 738, 739, 740)

Les protêts (de l'article 741 à 744)

Le rechange (de l'article 745 à 747)

الوفاء بطريق التدخل (المادة 748 وفي المواد من 750 إلى 754)،

النسخ (المادتين 758 و759)،

التحريف (المادة 760)،

التقادم (المادة 761).

أيام العطل الرسمية وأيام العمل المماثلة لها وحساب الآجال ومنح آجال الإمهال طبقا لأحكام (المواد 762 و763 و764).

المادة 768: تطبق أيضا على السند لأمر الأحكام الخاصة بالكمبيالة الواجبة الدفع لدى الغير أو في منطقة غير المنطقة التي يوجد فيها موطن المسحوب عليه والأحكام الخاصة باختلاف البيانات المتعلقة بالمبلغ الواجب إيفاؤه والأحكام الخاصة بنتائج وضع التوقيع ضمن الشروط المبينة في المادة 692 أعلاه وبناتج توقيع شخص ليس بيده توكيل أو تجاوز حدود وكالته.

المادة 769: تطبق كذلك على السند لأمر الأحكام المتعلقة بالضمان الاحتياطي (المادة 709 أعلاه) وفي الحالة المنصوص عليها في الفقرة السادسة من المادة المذكورة إذا لم يعين في الضمان الاحتياطي الشخص الذي يضمنه فإن الضمان يعد حاصلا للملزم بالسند لأمر.

المادة 770: يكون محرر السند لأمر ملزما بنفس الأوضاع التي يلتزم بها قابل الكمبيالة.

المادة 771: إن السندات لأمر الواجب دفعها بعد مدة من الإطلاع عليها يجب أن تعرض على محررها للتأشير عليها وذلك في الآجال المحددة في المادة 703 أعلاه، ويسري الأجل الذي يحرر بعد الإطلاع من تاريخ التأشير الموقع من المحرر على السند فإذا امتنع المحرر عن وضع التأشير بتاريخه وجب إثبات امتناعه باحتجاج طبقا للمادة 705 أعلاه ويكون تاريخه هو تاريخ بداية سريان مدة الإطلاع.

الباب الثاني

الشيك

الفصل الأول

في إنشاء الشيك وصيغته

المادة 772: الشيك هو سند بمقتضاه يأمر الساحب المسحوب عليه، بنك أو مؤسسة مماثلة، لدفع لدى الإطلاع، مبلغا نقديا معيناً ومتوفراً، سواء لفائدة أو لشخص آخر هو المستفيد أو الحامل. يحتوي الشيك على البيانات الآتية:

- (1) ذكر كلمة شيك مدرجة في نص السند نفسه باللغة التي كتب بها،
- (2) أمر غير معلق على شرط بدفع مبلغ معين،
- (3) اسم ولقب الشخص الذي يجب عليه الدفع (المسحوب عليه)،
- (4) بيان المكان الذي يجب فيه الدفع،
- (5) بيان تاريخ إنشاء الشيك ومكانه،
- (6) توقيع من أصدر الشيك (الساحب)،

وعند الاقتضاء من يجب الوفاء له أو لأمره.

Le paiement par intervention (l'article 748 et les articles de 750 à 754)

Les copies (les article 758 et 759)

Les altérations (l'article 760)

La prescription (l'article 761)

Les jours fériés, les jours ouvrables y assimilés; la computation des délais et l'interdiction des jours de grâce suivant les articles 762, 763 et 764.

Art 768 : Sont aussi applicables au billet à ordre les dispositions concernant la lettre de change payable chez un tiers ou dans une localité autre que celle du domicile du tiré, les différences d'énonciations relatives à la somme à payer, les conséquences de l'apposition d'une signature dans les conditions visées à l'article 692 ci- dessus, celles de la signature d'une personne qui agit sans pouvoir ou en dépassant ses pouvoirs.

Art. 769. Sont également applicables au billet à ordre les dispositions relatives à l'aval (Art.709 ci- dessus); dans le cas prévu au sixième alinéa de cet article, si l'aval n'indique pas pour le compte de qui il a été donné, il est réputé l'avoir été pour le compte du souscripteur du billet à ordre.

Art.770.Le souscripteur d'un billet à ordre est obligé de la même manière que l'accepteur d'une lettre de change.

Art.771. Les billets à ordre payables à un certain délai de vue doivent être présentés au visa du souscripteur dans les délais fixés à l'article 703 ci- dessus. Le délai de vue court de la date du visa signé du souscripteur sur le billet. Le refus du souscripteur de donner son visa daté est constaté par un protêt en application de l'article 705 ci- dessus dont la date sert de point de départ au délai de vue.

TITRE II DU CHEQUE Chapitre I

De la création et de la forme du chèque

Art. 772. Le chèque est un titre par lequel une personne, le tireur, donne l'ordre à une banque ou un établissement assimilé, le tiré, de payer à vue une somme d'argent déterminée et disponible, soit à son profit soit, à une autre personne, le bénéficiaire ou porteur.

Le chèque contient :

- 1) La dénomination de chèque, insérée dans le texte même du titre et exprimée dans la langue employée pour la rédaction de ce titre ;
- 2) Le mandat pur et simple de payer une somme déterminée ;
- 3) Le nom et prénom de celui qui doit payer (tiré) ;
- 4) L'indication du lieu où le paiement doit s'effectuer;
- 5) L'indication de la date et du lieu où le chèque est créé;
- 6) La signature de celui qui émet le chèque (tireur).

Le cas échéant, indication du bénéficiaire ou à son ordre.

المادة 773: إذا خلا السند من أحد البيانات المذكورة في المادة السابقة، فلا يعتبر شيكا إلا في الأحوال المنصوص عليها في الفقرات الآتية:

-إذا خلا الشيك من بيان مكان الوفاء فإن المكان المبين بجانب اسم ولقب المحسوب عليه يعتبر مكان الوفاء، فإذا ذكرت عدة أمكنة بجانب اسم ولقب المحسوب عليه فيكون الشيك واجب الدفع في المكان المذكور أولاً.

-وإذا لم تذكر هذه البيانات أو غيرها من البيانات يكون الشيك واجب الدفع في المكان الذي به المحل الرئيسي للمحسوب عليه.

إن الشيك الذي لم يذكر فيه مكان إنشائه يعتبر إنشأؤه قد تم في المكان المبين بجانب اسم الساحب.

المادة 774: لا يجوز سحب الشيك إلا على مصرف أو مؤسسة مالية أو على مصلحة الصكوك البريدية أو مصلحة الودائع والأمانات أو الخزينة العمومية أو قباضة مالية. كما لا يجوز سحب الشيك إلا على صناديق القرض الفلاحي التي يكون لديها وقت إنشاء السند رصيد من النقود تحت تصرف الساحب وبموجب اتفاق صريح أو ضمني يحق بمقتضاه للساحب أن يتصرف في هذه النقود بطريقة إصدار الشيك.

وعلى الساحب أو من صدر الشيك لحسابه أن يتولى وضع مقابل الوفاء ومع ذلك يظل الساحب لحساب غيره، ملزماً شخصياً للمظهرين والحامل دون غيرهم.

ويبقى الساحب وحده ملزماً عند الإنكار بإثبات أن من سحب عليه الشيك كان لديه مقابل وفائه في وقت إنشائه وإلا كان ملزماً بضمان وفاءه ولو قدم الاحتجاج بعد مضي الأجل المحددة.

إن السندات التي تم سحبها ووجب دفعها بالقطر الجزائري على غير الأشخاص المذكورين في الفقرة الأولى وكانت محررة على شكل شيكات لا يصح اعتبارها شيكات.

المادة 775: لا يخضع الشيك لشرط القبول، وإذا تضمن الشيك بيان القبول اعتبر هذا الأخير كأن لم يكن.

على أنه يجوز للمحسوب عليه التأشير على الشيك، وهذا التأشير يفيد إثبات وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير.

المادة 776: يمكن اشتراط دفع الشيك:

- 1- إلى شخص مسمى مع شرط صريح يعبر عنه بكلمة "لأمر" أو بدونه،
- 2- إلى شخص مسمى مع شرط يعبر عنه بكلمة "ليس لأمر" أو بلفظ آخر يؤدي المعنى،
- 3- للحامل.

إن الشيك المحسوب لفائدة شخص مسمى والمنصوص فيه "أو لحامله" أو ما يؤدي هذا المعنى يعتبر شيكا لحامله.

كما يعتبر الشيك الذي لم يذكر فيه اسم المستفيد بمثابة شيك لحامله.

المادة 777: يمكن تحرير الشيك لأمر الساحب نفسه.

ويجوز سحب الشيك لحساب شخص من الغير.

ولا يجوز سحب الشيك على الساحب نفسه إلا ما إذا تعلق بشيك تم سحبه من مؤسسة على مؤسسة أخرى مملوكة لساحبه نفسه وبشرط ألا يكون هذا الشيك لحامله.

Art. 773. Le titre dans lequel une des énonciations indiquées à l'article ci-dessus fait défaut ne vaut pas comme chèque, sauf dans les cas déterminés par les alinéas suivants :

-A défaut d'indication spéciale, le lieu désigné à côté du nom du tiré est réputé être le lieu de paiement. Si plusieurs lieux sont indiqués à côté du nom du tiré, le chèque est payable au premier lieu indiqué.

-A défaut de ces indications ou de toute autre indication, le chèque doit être payable au lieu où le tiré a son établissement principal.

Le chèque sans indication du lieu de sa création est considéré comme souscrit dans le lieu désigné à côté du nom du tireur.

Art.774.Le chèque ne peut être tiré que sur une banque, un établissement financier, sur le service des chèques postaux, le service des dépôts et consignations, le trésor public ou une recette des finances et les caisses de crédit agricole ayant, au moment de la création du titre, des fonds à la disposition du tireur et conformément à une convention expresse ou tacite d'après laquelle le tireur a le droit de disposer de ces fonds par chèque.

La provision doit être faite par le tireur ou par celui pour le compte de qui le chèque sera tiré, sans que le tireur pour compte d'autrui cesse d'être personnellement obligé envers les endosseurs et le porteur seulement. Le tireur seul est tenu de prouver, en cas de dénégation, que ceux sur qui le chèque était tiré avait provision au moment de la création du titre, sinon il est tenu de le garantir quoique le protêt ait été fait après les délais fixés.

Les titres tirés et payables en Algérie sous forme de chèques sur toute autre personne que celles visées au premier alinéa, ne sont pas valables comme chèques.

Art. 775. Le chèque n'a pas soumis à la clause d'acceptation. Une mention d'acceptation portée sur le chèque est réputée non avenu.

Toutefois, le tiré a la faculté de viser le chèque; le visa a pour effet de constater l'existence de la provision à la date à laquelle il est donné.

Art. 776.Il peut être exigé que le chèque soit payable :

- 1- A une personne dénommée, avec ou sans clause expresse "à ordre" ;
- 2- A une personne dénommée, avec la clause "non à ordre" ou une clause équivalente ;
- 3- Au porteur.

Le chèque au profit d'une personne dénommée avec la mention "ou au porteur" ou à un terme équivalent vaut comme chèque au porteur.

Le chèque sans indication du bénéficiaire vaut comme chèque au porteur.

Art. 777. Le chèque peut être à l'ordre du tireur lui-même.

Il peut être tiré pour le compte d'un tiers.

Il ne peut être tiré sur le tireur lui-même, sauf dans le cas où il s'agit d'un chèque tiré entre différents établissements d'un même tireur et, à condition que ce chèque ne soit pas au porteur.

المادة 778: يجوز أن يكون الشيك قابلاً للدفع في موطن الغير سواء بالمنطقة التي يوجد فيها موطن المسحوب عليه أو بمنطقة أخرى، بشرط أن يكون الغير مصرفاً أو مكتباً للصكوك البريدية.

إذا قدم شيك للمخالصة وكان يتضمن بيان بنك الجزائر أو مصرف له حساب ببنك الجزائر أو مكتب للصكوك البريدية كموطن للوفاء فإن هذه الإضافة الواردة على نص الشيك لا تكون موجبة لوضع طابع مالي.

ولا يمكن علاوة على ذلك تعيين هذا الموطن ضد إرادة الحامل ما لم يكن الشيك مسطراً أو الموطن معيناً ببنك الجزائر في نفس البلد.

المادة 779: إذا كتب مبلغ الشيك بالأحرف الكاملة وبالأرقام معا فالعبرة عند الاختلاف بالمبلغ المكتوب بالأحرف الكاملة.

وإذا كتب المبلغ عدة مرات سواء بالأحرف الكاملة أو بالأرقام فالعبرة عند الاختلاف بأقلها مبلغاً.

المادة 780: إذا كان الشيك مشتملاً على توقيعات أشخاص ليست لهم أهلية الالتزام به أو كان محتوياً على توقيعات مزورة أو توقيعات أشخاص وهميين أو توقيعات لا تلزم لأي سبب آخر الأشخاص الذين وقعوا الشيك أو الذين وقع الشيك باسمهم فإن ذلك لا يحول دون صحة الموقعين الآخرين.

المادة 781: من وقع شيكاً بالنيابة عن شخص ولم يكن وكيلاً عنه في ذلك يصبح ملزماً شخصياً بتوقيعه بمقتضى الشيك، وإذا أوفى، آلت له نفس الحقوق التي كانت تؤول إلى من زعم النيابة عنه، ويجرى مثل ذلك على من تجاوز حدود نيابته.

المادة 782: الساحب ضامن للوفاء وكل شرط يتضمن إعفاء من هذا الضمان يعد كأن لم يكن.

المادة 783: يجب على المسحوب عليه المصادقة على كل شيك له مقابل وفاء مطابق وموجود تحت تصرف الساحب إذا طلب الساحب أو الحامل ذلك، إلا في حالة رغبة المسحوب عليه أن يعوض الشيك بشيك آخر يتم سحبه حسب الشروط المشار إليها في الفقرة الثالثة من المادة 777 أعلاه.

ويبقى مقابل الوفاء الشيك المعتمد تحت مسؤولية المسحوب عليه لمصلحة الحامل إلى نهاية أجل التقديم المحدد بموجب المادة 801 أدناه.

المادة 784: يجب على أي شخص يسلم شيكاً للوفاء أن يثبت هويته بواسطة وثيقة رسمية سارية المفعول تحمل صورته.

الفصل الثاني في انتقال الشيك

المادة 785: إن الشيك المشترط دفعه إلى شخص مسمى سواء كان يحتوي على شرط صريح "لأمر" أو بدونه يكون قابلاً للتداول بطريق التظهير.

أما الشيك المشترط دفعه إلى شخص مسمى مع شرط "ليس لأمر" أو شرط مماثل لا يكون قابلاً للتداول إلا حسب الأوضاع المقررة للإحالة العادية وبما يترتب عليها من النتائج.

Art.778. Le chèque peut être payable au domicile d'un tiers soit dans la localité où le tiré a son domicile, soit dans une autre localité, à condition toutefois que le tiers soit une banque ou un bureau de chèques postaux.

Lors de la présentation d'un chèque à l'encaissement, l'addition sur le chèque de la domiciliation pour paiement, soit à la banque d'Algérie, soit dans une autre banque ayant un compte à la banque d'Algérie, soit dans un bureau de chèques postaux, ne donnera ouverture à aucun droit de timbre.

Cette domiciliation ne pourra, au surplus, être faite contre la volonté du porteur, à moins que le chèque ne soit barré et que la domiciliation n'ait lieu à la banque d'Algérie dans le même pays.

Art. 779. Le chèque dont le montant est écrit à la fois en toutes lettres et en chiffres vaut, en cas de différence, pour la somme écrite en toutes lettres.

Le chèque dont le montant est écrit plusieurs fois, soit en toutes lettres, soit en chiffres, ne vaut, en cas de différence que pour la moindre somme.

Art. 780. Si le chèque porte des signatures de personnes incapables de s'obliger par chèques, des signatures fausses ou des signatures de personnes imaginaires, ou des signatures qui, pour toutes autres raisons ne sauraient obliger les personnes qui ont signé le chèque, ou au nom desquelles il a été signé, les obligations des autres signataires n'en sont pas moins valables.

Art. 781. Quiconque appose sa signature sur un chèque, comme représentant d'une personne pour laquelle il n'avait pas le pouvoir d'agir, est obligé lui-même en vertu du chèque et, s'il a payé, a les mêmes droits qu'aurait eus le prétendu représenté. Il en est de même du représentant qui a dépassé ses pouvoirs.

Art. 782. Le tireur est garant du paiement. Toute clause par laquelle le tireur s'exonère de cette garantie est réputée non avenue.

Art. 783. Tout chèque pour lequel la provision correspondante existe à la disposition du tireur, doit être certifié par le tiré si le tireur ou le porteur le demande, sauf la faculté pour le tiré de remplacer le chèque par un chèque émis dans les conditions prévues à l'article 777, alinéa 3 ci-dessus.

La provision du chèque certifié reste sous la responsabilité du tiré, bloquée au profit du porteur jusqu'au terme du délai de présentation fixé par l'article 801 ci-dessous.

Art. 784. Toute personne qui remet un chèque en paiement, doit justifier de son identité au moyen d'un document officiel en cours de validité portant sa photographie.

Chapitre II

De la transmission du chèque

Art. 785. Le chèque stipulé payable au profit d'une personne dénommée avec ou sans clause expresse "à ordre" est transmissible par la voie de l'endossement.

Le chèque stipulé payable au profit d'une personne dénommée avec la clause "non à ordre" ou une clause équivalente n'est transmissible que dans la forme et avec les effets d'une cession ordinaire.

المادة 786: يجوز التظهير ولو للساحب أو لأي ملزم آخر اللذين يحق لهما تظهير الشيك من جديد.

المادة 787: يجب أن يكون التظهير غير معلق على شرط وكل شرط يعلق عليه التظهير يعتبر كأن لم يكن.

التظهير الجزئي باطل

كما أن تظهير المسحوب عليه باطلا.

التظهير للحامل يعد بمثابة تظهير على بياض.

التظهير للمسحوب عليه يعتبر بمثابة إبراء فحسب إلا في حالة ما إذا كان للمسحوب عليه عدة مؤسسات وحصل التظهير لمصلحة مؤسسة غير تلك التي سحب عليها الشيك.

المادة 788: يجب أن يكتب التظهير على الشيك أو على ورقة أخرى ملحقة به ويجب أن يوقع عليه المظهر.

ويجوز ألا يعين المستفيد في التظهير وأن يكون مقصوراً فحسب على توقيع المظهر وهو التظهير على بياض، وفي هذه الحالة الأخيرة يشترط لصحة التظهير أن يكون مكتوباً على ظهر الشيك أو على الورقة الملحقة.

المادة 789: ينقل التظهير جميع الحقوق الناتجة عن الشيك لاسيما ملكية مقابل الوفاء.

وإذا كان التظهير على بياض يجوز لحامله:

- 1- أن يملأ البياض باسمه ولقبه أو باسم ولقب شخص آخر،
- 2- أن يظهر الشيك من جديد على بياض أو لشخص آخر،
- 3- أن يسلم الشيك لشخص من الغير دون أن يملأ البياض أو يظهر الشيك.

المادة 790: إن المظهر ضامن للوفاء ما لم يشترط خلاف ذلك.

ويمكنه أن يمنع تظهيره من جديد وحينئذ لا يكون ملزماً بالضمان لمن يتم تظهير الشيك لهم لاحقاً.

المادة 791: يعتبر من يحوز شيكاً قابلاً للتظهير أنه حامله الشرعي متى أثبت أنه صاحب الحق فيه بسلسلة غير منقطعة من التظهيرات حتى ولو كان آخر تظهير على بياض، وتعد التظهيرات المشطوبة على هذا الوضع كأن لم تكن، وإذا كان التظهير على بياض متبوعاً بتظهير آخر فإن الموقع على هذا التظهير الأخير يعتبر قد اكتسب الشيك، بموجب تظهير على بياض.

المادة 792: إن التظهير الموضوع على شيك لحامله يجعل المظهر مسؤولاً بمقتضى الأحكام التي تسود الحق في الرجوع ولكن ليس من شأنه أن يحول السند إلى شيك لأمر.

المادة 793: إذا انتزعت لشخص حيازة شيك لأمر بأي حادث من الحوادث فلا يلزم المستفيد الذي يثبت أنه صاحب الحق فيه على الكيفية المبينة في المادة 791 أعلاه بالتخلي عنه إلا إذا كان قد اكتسبه عن سوء نية أو كان قد ارتكب خطأ جسيماً عند اكتسابه.

Art. 786. L'endossement peut être fait même au profit du tireur ou de tout autre obligé. Ces personnes peuvent endosser le chèque à nouveau.

Art. 787. L'endossement doit être pur et simple. Toute condition à laquelle il est subordonné est réputée non avenu.

L'endossement partiel est nul.

Est également nul l'endossement du tiré.

L'endossement au porteur vaut comme un endossement en blanc.

L'endossement au tiré ne vaut que comme quittance sauf dans le cas où le tiré a plusieurs établissements et où l'endossement est fait au bénéfice d'un établissement autre que celui sur lequel le chèque a été tiré.

Art. 788. L'endossement doit être inscrit sur le chèque ou sur une feuille qui y est attachée (allonge). Il doit être signé par l'endosseur.

L'endossement peut ne pas désigner le bénéficiaire ou consister simplement dans la signature de l'endosseur (endossement en blanc). Dans ce dernier cas, l'endossement, pour être valable, doit être inscrit au dos du chèque ou sur l'allonge.

Art. 789. L'endossement transmet tous les droits résultant du chèque et notamment la propriété de la provision.

Si l'endossement est en blanc, le porteur peut :

- 1- Remplir le blanc, soit de son nom, soit du nom d'une autre personne ;
- 2- Endosser le chèque de nouveau en blanc, ou à une autre personne ;
- 3- Remettre le chèque à un tiers, sans remplir le blanc et sans l'endosser.

Art. 790. L'endosseur est, sauf clause contraire, garant du paiement.

Il peut interdire un nouvel endossement ; dans ce cas, il n'est pas tenu à la garantie envers les personnes auxquelles le chèque est ultérieurement endossé.

Art. 791. Le détenteur d'un chèque endossable est considéré comme porteur légitime s'il justifie de son droit par une suite ininterrompue d'endossements, même si le dernier endossement est en blanc. Les endossements biffés sont, à cet égard réputés non écrits. Quant un endossement en blanc est suivi d'un autre endossement, le signataire de celui-ci est réputé avoir acquis le chèque par l'endossement en blanc.

Art. 792. Un endossement figurant sur un chèque au porteur rend l'endosseur responsable aux termes des dispositions qui régissent le recours ; il ne convertit, d'ailleurs, pas le titre en un chèque à ordre.

Art. 793. Lorsqu'une personne a été dépossédée d'un chèque à ordre par quelque événement que ce soit, le bénéficiaire qui justifie de son droit de la manière indiquée à l'article 791, n'est tenu de se dessaisir du chèque que s'il l'a acquis de mauvaise foi ou si, en l'acquérant, il a commis une faute lourde.

المادة 794: ليس لمن رفعت ضدهم دعوى بخصوص الشيك أن يحتجوا على حامله بدفوع مبنية على علاقاتهم الشخصية بساحبه أو بحملته السابقين ما لم يكن حامله قد تعمد الحصول على الشيك للإضرار بالمدين.

المادة 795: إذا كان التظهير مشتملا على عبارة القيمة "برسم التحصيل" أو "برسم القبض" أو "برسم التوكيل" أو غيرها من العبارات التي تفيد مجرد التوكيل، يجوز للحامل ممارسة جميع الحقوق الناتجة عن الشيك لكن لا يجوز له تظهيره إلا "برسم التوكيل".

ولا يجوز للملزمين في هذه الحالة أن يحتجوا ضد الحامل إلا بالدفوع التي يمكن الاحتجاج بها ضد المظهر.

لا تنتهي النيابة التي يتضمنها تظهير التوكيل ب وفاة الموكل أو بفقدانه الأهلية.

المادة 796: لا يترتب على التظهير الواقع بعد الاحتجاج أو بعد انقضاء أجل التقديم، إلا الآثار المترتبة على حوالة الحق.

يعتبر التظهير دون تاريخ حاصلا قبل الاحتجاج أو انقضاء الأجل المشار إليه في الفقرة السابقة إلا إذا ثبت العكس.

ويحظر تقديم تواريخ الأوامر بالدفع وإلا كان ذلك تزويرا.

الفصل الثالث

الضمان الاحتياطي

المادة 797: إن وفاء مبلغ الشيك يمكن أن يضمن كليا أو جزئيا بضمان احتياطي كفيل.

ويكون هذا الضمان من الغير أو حتى من موقع الشيك باستثناء المسحوب عليه.

المادة 798: يعطى الضمان الاحتياطي سواء على الشيك ذاته أو على الورقة المتصلة به أو بورقة مستقلة يبين فيها المكان الذي تمت فيه.

ويعبر عنه بعبارة "مقبول كضمان احتياطي" أو بأية صيغة أخرى مماثلة حاملة لتوقيع ضامن الوفاء.

ويعتبر الضمان الاحتياطي حاصلا بمجرد توقيع ضامن الوفاء على وجه الشيك إلا إذا كان صاحب التوقيع هو الساحب.

ويجب أن يذكر في الضمان الاحتياطي الشخص المضمون وإلا اعتبر الضمان قد أعطي للساحب.

المادة 799: يلزم ضامن الوفاء بمثل ما ألزم به الشخص المضمون.

ويكون التزام ضامن الوفاء صحيحا حتى وإن كان الالتزام الذي ضمنه باطلا لأي سبب آخر غير عيب في الشكل.

إذا أوفى الضامن الاحتياطي مبلغ الشيك فإنه يكتسب الحقوق الناتجة عن الشيك تجاه المضمون وفي مواجهة الملزمين تجاه هذا الأخير بمقتضى الشيك.

Art. 794. Les personnes Ester en justice en vertu du chèque, ne peuvent pas opposer au porteur les exceptions fondées sur leurs rapports personnels avec le tireur ou avec les porteurs antérieurs, à moins que le porteur en acquérant le chèque, n'ait agi sciemment au détriment du débiteur.

Art. 795. Lorsque l'endossement contient la mention "valeur en recouvrement", "pour encaissement", "par procuration" ou toute autre mention impliquant un simple mandat, le porteur peut exercer tous les droits découlant du chèque, mais il ne peut endosser celui-ci qu'à titre de procuration.

Les obligés ne peuvent, dans ce cas, invoquer contre le porteur que les exceptions qui seraient opposables à l'endosseur.

Le mandat renfermé dans un endossement de procuration, ne prend pas fin par le décès du mandant ou la survenance de son incapacité.

Art 796.L'endossement fait après le protêt ou après l'expiration du délai de présentation, ne produit que les effets d'une cession ordinaire.

Sauf preuve contraire, l'endossement sans date est présumé avoir été fait avant le protêt ou avant l'expiration du délai visé à l'alinéa précédent.

Il est défendu d'antidater les ordres à peine de faux.

Chapitre III

De l'aval

Art. 797. Le paiement d'un chèque peut être garanti pour tout ou partie de son montant par un aval.

Cette garantie est formulée par un tiers sauf le tiré, ou même par un signataire du chèque.

Art. 798. L'aval est donné soit sur le chèque ou sur une allonge, soit par un acte séparé indiquant le lieu où il est intervenu.

Il est exprimé par les mots "bon pour aval" ou par toute autre formule équivalente ; il est signé par le donneur d'aval.

Il est considéré comme résultant de la seule signature du donneur d'aval, apposée au recto du chèque, sauf quand il s'agit de la signature du tireur.

L'aval doit indiquer pour le compte de qui il est donné. A défaut de cette indication, il est réputé donné pour le tireur.

Art. 799. Le donneur d'aval est tenu de la même manière que celui dont il s'est porté garant.

Son engagement est valable, alors même que l'obligation qu'il a garantie serait nulle pour toute cause autre qu'un vice de forme.

Le donneur d'aval acquiert quand il paie le chèque, les droits résultant du chèque contre le garanti et contre ceux qui sont tenus envers ce dernier en vertu du chèque.

الفصل الرابع تقديم الشيك ووفائه

المادة 800: الشيك واجب الوفاء لدى الاطلاع وكل شرط مخالف لذلك يعتبر كأن لم يكن.

إذا قدم الشيك للوفاء قبل اليوم المعين فيه كتاريخ لإصداره يكون واجب الوفاء في يوم تقديمه.

المادة 801: يجب تقديم الشيك الصادر والقابل للدفع في الجزائر للدفع ضمن عشرين (20) يوما.

أما الشيك الصادر خارج الجزائر والقابل للدفع فيها فيجب تقديمه إما في مدة ثلاثين (30) يوما إذا كان صادرا من أوروبا أو من أحد البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وإما في مدة سبعين (70) يوما إذا كان الشيك صادرا في أي بلد آخر، مع مراعاة الأحكام المتعلقة بتنظيم الصرف.

وتسري الأجل المذكورة أعلاه من اليوم المعين في الشيك كتاريخ لإصداره.

المادة 802: يعد التقديم المادي للشيك إلى إحدى غرف المقاصة بمثابة تقديم للوفاء.

يمكن أن يتم هذا التقديم أيضا، بأية وسيلة تبادل إلكترونية محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 803: يجب على المسحوب عليه في حالة توفر الرصيد، أن يستوفي قيمة الشيك حتى بعد انقضاء الأجل المحدد لتقديمه.

لا تقبل معارضة الساحب على وفاء الشيك إلا في حالة ضياعه أو الحجز على حامله أو تفليسه.

إذا رفع الساحب بالرغم من هذا الحظر معارضة لأسباب أخرى، يجب على قاضي الأمور المستعجلة بناء على طلب من الحامل وحتى في حالة رفع دعوى أصلية في الموضوع أن يأمر برفع اليد على هذا الاعتراض.

المادة 804: إذا فقد الساحب أهليته أو توفي بعد إصدار الشيك، فليس في ذلك أثر على الشيك.

المادة 805: يمكن للمسحوب عليه عند وفائه قيمة الشيك أن يشترط من الحامل أن يعيد له ذات الشيك مع التأشير عليه بالمخالصة.

ولا يجوز للحامل أن يرفض الوفاء الجزئي.

وإذا كان الرصيد أقل من مبلغ الشيك، يحق للحامل أن يطلب الوفاء على قدر الرصيد المتوفر.

وفي حالة الوفاء الجزئي يحق للمسحوب عليه أن يشترط ذكر هذا الوفاء في الشيك وإعطائه مخالصة بذلك.

وتعفى هذه المخالصة المدرجة في الشيك نفسه من حق الطابع المالي.

وتبرأ ذمة الساحبين والمظهرين بقدر الوفاء الجزئي من أصل مبلغ الشيك.

ويجب على الحامل تحرير احتجاج بالنسبة لباقي المبلغ.

Chapitre IV

De la présentation et du paiement du chèque

Art. 800. Le chèque est payable à vue. Toute mention contraire est réputée non avenu.

Le chèque présenté au paiement avant le jour indiqué comme date d'émission, est payable le jour de la présentation.

Art. 801. Le chèque émis et payable en Algérie doit être présenté au paiement dans un délai de vingt (20) jours.

Le chèque émis hors d'Algérie et payable en Algérie doit être présenté dans un délai, soit de 30 jours si le chèque est émis en Europe ou dans un des pays riverains de la Méditerranée, soit de soixante-dix (70) jours si le chèque a été émis dans tout autre pays sous réserve des dispositions relatives à la réglementation des changes.

Le point de départ des délais sus-indiqués est le jour porté sur le chèque comme date d'émission.

Art. 802. La présentation matérielle d'un chèque à une chambre de compensation équivaut à la présentation au paiement.

Cette présentation peut s'effectuer également par tout moyen d'échange électronique défini par la législation et la réglementation en vigueur.

Art. 803. Le tiré doit, lorsqu'il y a provision, payer même après l'expiration du délai de présentation.

Il n'est admis d'opposition au paiement du chèque par le tireur qu'en cas de perte du chèque ou d'interdiction, ou de la faillite du porteur.

Si, malgré cette défense, le tireur fait une opposition pour d'autres causes, le juge des référés, même dans le cas où une instance en principal est engagée, doit sur la demande du porteur, ordonner la mainlevée de cette opposition.

Art. 804. L'incapacité du tireur ou son décès survenant après l'émission ne touchent pas aux effets du chèque.

Art. 805. Le tiré peut exiger, en payant le chèque qu'il lui soit remis acquitté par le porteur.

Le porteur ne peut pas refuser un paiement partiel.

Si la provision est inférieure au montant du chèque, le porteur a le droit d'exiger le paiement jusqu'à concurrence de la provision existante.

En cas de paiement partiel, le tiré peut exiger que mention de ce paiement soit faite sur le chèque et qu'une quittance lui en soit donnée.

Cette quittance donnée sur le chèque lui-même est dispensée du droit de timbre.

Les paiements partiels sur le montant d'un chèque sont à la décharge des tireurs et endosseurs.

Le porteur est tenu de faire protester le chèque pour le surplus.

المادة 806: من أوفى قيمة شيك بغير معارضة، اعتبر وفاؤه صحيحا.

وإذا أوفى المسحوب عليه قيمة شيك قابل للتظهير، وجب عليه التحقق من صحة تسلسل التظهيرات وليس من توقعات المظهرين.

المادة 807: مع مراعاة أحكام التنظيم الخاص بالصراف، إذا اشترط وفاء الشيك بعملة غير العملة المتداولة في الجزائر، يجوز وفاء قيمته في الأجل المحدد لتقديمه على أساس قيمته بالدينار الجزائري في يوم الوفاء وإذا لم يتم الوفاء في يوم التقديم يكون للحامل الخيار بين المطالبة بدفع مبلغ الشيك بسعر الدينار الجزائري في يوم التقديم أو في يوم الوفاء.

يجب إتباع السعر الرسمي لمختلف العملات الأجنبية التي تحرر بها الشيكات لأجل تحديد قيمة هذه العملات بالدينار الجزائري، غير أنه يمكن للساحب اشتراط حساب المبلغ الذي يدفع وفقا لسعر محدد بالشيك.

ولا تسري القواعد المتقدمة عندما يشترط الساحب أن يكون الوفاء بعملة معينة (اشتراط الوفاء الفعلي بعملة أجنبية).

وإذا حدد مبلغ الشيك بعملة تحمل نفس التسمية لكن تختلف قيمتها في بلد الإصدار عن قيمتها في بلد الوفاء فيفترض اعتماد العملة الخاصة بمكان الوفاء.

المادة 808: في حالة ضياع الشيك يجوز لمالكه أن يطالب بوفاء قيمته بموجب نسخ أخرى منه.

وإذا لم يتمكن من أضاع الشيك من إحضار النسخ الأخرى، يجوز له أن يطالب بوفاء قيمة الشيك الضائع والحصول على ذلك بمقتضى أمر من قاضي الأمور المستعجلة بعد أن يثبت ملكيته له بدفاتر وأن يقدم كفيلا.

المادة 809: في حالة رفض الدفع بعد المطالبة به وفقا للمادة السابقة فإن صاحب الشيك الضائع يحتفظ بجميع حقوقه بموجب إجراء الاحتجاج، الذي يجب تحريره ضمن الخمسة عشرة (15) يوما الموالية لتقديم طلب الدفع ويجب إرسال الإشعارات المنصوص عليها في المادة 817 أدناه، للساحبين والمظهرين ضمن الأجل المحددة في هذه المادة.

المادة 810: يجب على مالك الشيك الضائع لأجل الحصول على نسخة ثانية منه أن يتصل بمظهره المباشر ويتعين على هذا الأخير أن يعيره اسمه ولقبه وأن يقدم له المساعدة لمطالبة المظهر له وهكذا صعودا من مظهر إلى مظهر حتى الوصول إلى صاحب الشيك، ويتحمل مالك الشيك الضائع المصاريف.

المادة 811: ينقضي التزام الكفيل المنصوص عليه في المادة 808 أعلاه بمضي ستة (6) أشهر إذا لم يرفع في خلال هذه المدة طلب أو دعوى.

الفصل الخامس

الشيك المسطر

المادة 812: يجوز لساحب الشيك أو لحامله أن يسطره، فتكون الآثار المبينة في المادة 813 أدناه.

Art. 806. Celui qui paie un chèque sans opposition, est présumé valablement libéré.

Le tiré qui paie un chèque endossable est obligé de vérifier la régularité de la suite des endossements, mais non la signature des endosseurs.

Art. 807. Sous réserve des dispositions relatives à la réglementation des changes, lorsqu'un chèque est stipulé payable en une monnaie n'ayant pas cours en Algérie, le montant peut en être payé, dans le délai de présentation du chèque, d'après sa valeur en dinars au jour du paiement. Si le paiement n'a pas été effectué à la présentation, le porteur, peut à son choix, demander que le montant du chèque soit payé en dinars Algérien d'après le cours, soit du jour de la présentation, soit du jour du paiement.

Le cours légal des différentes monnaies étrangères dans lesquelles sont libellés les chèques, doit être suivi pour déterminer la valeur de ces monnaies en dinars.

Toutefois, le tireur peut stipuler que la somme à payer soit calculée d'après un cours déterminé dans le chèque.

Les règles ci énoncées ne s'appliquent pas au cas où le tireur a stipulé que le paiement doit être fait dans une certaine monnaie indiquée (clause de paiement effectif en une monnaie étrangère).

Si le montant du chèque est indiqué dans une monnaie ayant la même dénomination, mais une valeur différente, dans le pays d'émission, et dans celui du paiement, on est présumé s'être référé à la monnaie du lieu du paiement.

Art.808.En cas de perte du chèque, celui à qui il appartient peut en poursuivre le paiement sur les autres exemplaires.

A défaut, il peut le faire par ordonnance du juge des référés en justifiant de sa propriété et en donnant caution.

Art. 809. En cas de refus de paiement, sur demande formulée en vertu de l'article précédent, le propriétaire du chèque perdu conserve tous ses droits par un acte de protestation. Cet acte doit être fait dans les quinze (15) jours qui suivent la présentation au paiement. Les avis prescrits par l'article 817 ci- dessous doivent être donnés au tireur et aux endosseurs dans les délais fixés par cet article.

Art. 810. Le propriétaire du chèque égaré doit, pour s'en procurer le second, s'adresser à son endosseur immédiat qui est tenu de lui prêter son nom et ses soins pour agir envers son propre endosseur, et ainsi en remontant d'endosseur à endosseur jusqu'au tireur du chèque. Le propriétaire du chèque égaré supportera les frais.

Art. 811. L'engagement de la caution mentionnée dans l'article 808 ci- dessus s'éteint après six (6) mois si, pendant ce temps, il n'y a eu ni demandes ni poursuites en justice.

Chapitre V

Du chèque barré

Art. 812. Le tireur ou le porteur d'un chèque peut le barrer avec les effets indiqués à l'article 813ci- dessous.

يُحصل التسطير بوضع خطين متوازيين على وجه الشيك، ويمكن أن يكون التسطير عاما أو خاصا. يكون التسطير عاما إذا كان لا يتضمن بين الخطين أي تعيين أو عبارة "مصرف" أو ما يماثلها ويكون خاصا إذا كتب بين الخطين اسم أحد المصارف.

يمكن تحويل التسطير العام إلى تسطير خاص غير أنه لا يجوز تحويل التسطير الخاص إلى تسطير عام. إن الشطب على التسطير أو على اسم المصرف المعين يعتبر كأن لم يكن.

المادة 813: لا يمكن للمسحوب عليه أن يوفي شيكا محتويا على تسطير عام إلا لمصرف معين أو لرئيس مكتب الصكوك البريدية أو لأحد عملاء المسحوب عليه.

ولا يمكن للمسحوب عليه أن يوفي شيكا محتويا على تسطير خاص إلا إلى مصرف معين، أو إلى عميله إذا كان هذا المصرف هو المسحوب عليه. ويمكن للمصرف المعين أن يسعى لدى مصرف آخر لقبض قيمة الشيك.

ولا يجوز لمصرف أن يحصل على شيك مسطر إلا من أحد عملائه أو مصلحة الصكوك البريدية أو من مصرف آخر ولا يجوز له أن يقبض قيمته لحساب أشخاص آخرين غيرهم.

إذا كان الشيك يحتوي على عدة تسطيرات خاصة فلا يمكن للمسحوب عليه وفاؤه إلا في حالة وجود تسطيرين ويكون أحدهما لتحصيل قيمة الشيك بواسطة غرف المقاصة.

وإذا أهمل المسحوب عليه أو المصرف مراعاة الأحكام المذكورة أعلاه، فإنه يكون مسؤولا عن الضرر بما يعادل مبلغ الشيك.

المادة 814: إن الشيكات المعدة للقيد في الحساب والتي تكون مسحوبة في الخارج وواجبة الوفاء في الجزائر، تعتبر بمثابة شيكات مسطرة.

يجوز لساحب الشيك أو حامله أن يشترط عدم وفائه نقدا بأن يضع على وجهه عبارة "القيد في الحساب" أو أية عبارة أخرى بهذا المعنى، وفي هذه الحالة لا يكون للمسحوب عليه إلا تسوية قيمة الشيك بطريق قيود كتابية لا سيما القيد في الحساب أو النقل المصرفي أو المقاصة، وتقوم التسوية بطريق هذه القيود مقام الوفاء.

لا يعتد بشطب عبارة "للقيد في الحساب".

وإذا خالف المسحوب عليه الأحكام المنصوص عليها في هذه المادة كان مسؤولا عن تعويض الضرر بما لا يتجاوز مبلغ الشيك.

الفصل السادس

في الرجوع لعدم الوفاء

المادة 815: يمكن لحامل الشيك الرجوع على المظهرين والساحب وغيرهم من الملزمين إذا قدمه للوفاء في المدة القانونية ولم تدفع قيمته وأثبت الامتناع عن الوفاء بواسطة احتجاج.

Le barrement s'effectue au moyen de deux barres parallèles apposées au recto. Il peut être général ou spécial.

Le barrement est général s'il ne porte entre les deux barres aucune désignation ou la mention "banque" ou un terme équivalent ; il est spécial si le nom d'une banque est inscrit entre les deux barres.

Le barrement général peut être transformé en barrement spécial, mais le barrement spécial ne peut être transformé en barrement général.

Le biffage du barrement ou du nom de la banque désignée est réputé non avenu.

Art. 813. Un chèque à barrement général ne peut être payé par le tiré qu'à une banque, à un chef de bureau de chèques postaux ou à un client du tiré.

Un chèque à barrement spécial ne peut être payé par le tiré qu'à une banque désignée ou, si celle-ci est le tiré, qu'à son client. Toutefois, la banque désignée peut recourir à une autre banque pour l'encaissement à une autre banque.

Une banque ne peut acquérir un chèque barré que d'un de ses clients, du service des chèques postaux ou d'une autre banque. Elle ne peut l'encaisser pour le compte d'autres personnes que celles dont elle le tient.

Un chèque portant plusieurs barrements spéciaux ne peut être payé par le tiré que dans le cas où il s'agit de deux barrements dont l'un pour encaissement du chèque par la chambre de compensation.

Le tiré ou la banque qui n'observe pas les dispositions ci-dessus, est responsable du préjudice jusqu'à concurrence du montant du chèque.

Ar. 814. Les chèques à porter en compte émis à l'étranger et payables en Algérie, sont assimilés aux chèques barrés.

Le tireur ou le porteur d'un chèque peut exiger le non-paiement du dit chèque au monnaie, et cela en y indiquant le terme « transcription au compte » ou par une expression équivalente. Dans ce cas, le tiré ne peut que régulariser la valeur du dit chèque par la transcription écrite notamment la transcription au compte ou par virement bancaire ou par la compensation. Cette régularisation par ces mêmes procédures vaut paiement.

Le biffage de l'expression « transcription au compte » est non avenu.

Le tiré qui contrevient aux dispositions de cet article est responsable du dédommagement du préjudice sans que son montant dépasse celui du chèque.

CHAPITRE VI DU RECOURS FAUTE DE PAIEMENT

Art. 815. Le porteur peut exercer ses recours contre les endosseurs, le tireur et les autres obligés, si le chèque, présenté en temps utile, n'est pas payé et si le refus de paiement est constaté par protêt.

ويجوز عوضاً عن الاحتجاج، إثبات الامتناع عن الدفع ببيان صادر من المسحوب عليه مع ذكر يوم تقديم الشيك، ويجب أن يكون هذا البيان مؤرخاً ومدوناً على الشيك ذاته.

ولا يجوز الامتناع عن وضع البيان المذكور في الفقرة السابقة على الشيك إذا طلبه الحامل ولو كان الشيك يتضمن شرط الرجوع بلا مصاريف، غير أنه يجوز للمتزم بوضعه طلب مهلة لا تتجاوز ثلاثة (3) أيام عمل التالية لتقديم الشيك حتى ولو قدم في اليوم الأخير من ميعاد التقديم.

المادة 816: يجب تقديم الاحتجاج قبل انقضاء مدة تقديم الشيك.

وإذا تم التقديم في اليوم الأخير من الأجل، يجوز تحرير الاحتجاج في يوم العمل التالي له.

المادة 817: يجب على حامل الشيك أن يخطر المظهر له والساحب بالامتناع عن الوفاء خلال العشرة (10) أيام عمل الموالية لتاريخ الاحتجاج أو خلال الأربعة (4) أيام الموالية ليوم التقديم، إذا اشتمل على شرط الرجوع بلا مصاريف.

ويجب على المحضر القضائي إذا كان الشيك يشتمل على بيان اسم ولقب الساحب وموطنه وإعلامه في ظرف ثمانية وأربعين (48) ساعة من تسجيل الاحتجاج بالبريد بأسباب الامتناع عن الدفع بواسطة رسالة موصى عليها.

ويجب على كل مظهر إعلام من ظهر له بالإخطار الذي بلغه في يومي العمل التاليين ليوم تسلمه للإخطار وأن يبين له أسماء وألقاب الذين صدرت عنهم الإخطارات السابقة وعناوينهم ويجري ذلك من مظهر إلى مظهر آخر حتى الوصول إلى الساحب وتسري الأجل المذكورة من تاريخ تسليم الإخطار السابق.

إذا قدم الإخطار إلى أحد الموقعين على الشيك طبقاً للفقرة أعلاه يجب كذلك تقديم نفس الإخطار إلى الضامن الاحتياطي في نفس الأجل.

وإذا لم يبين أحد المظهرين عنوانه أو كتبه بأحرف لا تقرأ فيمكن الاقتصار على إخطار المظهر السابق.

يجوز لمن وجب عليه الإخطار أن يقوم به على أي شكل كان، حتى بمجرد إرسال الشيك.

ويجب عليه إثبات قيامه به في الأجل المحدد له، ويعتبر أنه تم مراعاة هذه المهلة، إذا أرسل الإخطار خلال مدة سريانه برسالة عن طريق البريد.

من أهمل القيام بالإخطار في الأجل المبين آنفاً لا يكون معرضاً لسقوط حقه بفواته ولكنه يكون مسؤولاً عند الاقتضاء بتعويض الضرر المترتب عن تقصيره بشرط ألا يتجاوز مبلغ التعويض مبلغ الشيك.

المادة 818: يجوز للساحب أو لأي مظهر أو ضامن الوفاء أن يعفي الحامل من تقديم الاحتجاج لممارسة حق الرجوع، وذلك بناءً على شرط "الرجوع بلا مصاريف" أو "بدون احتجاج" أو أي شرط آخر مماثل مسجل في السند ومشفوع بتوقيعه.

ولا يعفي هذا الشرط الحامل من تقديم الشيك في الأجل المقرر ولا من القيام بالإخطارات اللازمة.

وعلى من يتمسك ضد الحامل بعدم مراعاة هذا الأجل أن يثبت ذلك.

Il est permis, à la place du protêt, de prouver le non-paiement par un avis émis du tiré avec mention de la date de présentation du chèque ; ce dit avis doit être daté et mentionné sur le chèque lui-même.

Il ne peut y avoir refus de mentionner l'avis cité précédemment sur le chèque si le porteur le demande, même si le chèque comporte une condition « retour sans frais », cependant le tiré peut demander un délai ne dépassant pas trois (3) jours francs qui suivent pour la présentation du chèque, même s'il avait été présenté le dernier jour du délai de présentation.

Art. 816. Le protêt doit être fait avant l'expiration du délai de présentation.

Si la présentation a lieu le dernier jour du délai, le protêt peut être établi le premier jour ouvrable suivant.

Art 817. Le porteur doit donner avis du défaut de paiement à son endosseur et au tireur dans les dix (10) jours ouvrables qui suivent le jour du protêt et, en cas de clause de retour sans frais, dans les quatre (4) jours qui suivent le jour de la présentation.

L'huissier de justice est tenu, lorsque le chèque indiquera les noms et domicile du tireur, de prévenir celui-ci dans les quarante-huit (48) heures qui suivent, et par lettre recommandée, des motifs du refus de payer.

Chaque endosseur doit, dans les deux jours ouvrables qui suivent le jour où il a reçu l'avis, faire connaître à son endosseur l'avis qu'il a reçu, en indiquant les noms et adresses de ceux qui ont donné les avis précédents, et ainsi de suite, en remontant jusqu'au tireur. Les délais ci-dessus indiqués courent à compter de la réception de l'avis précédent.

Lorsqu'en conformité de l'alinéa précédent un avis est donné à un signataire du chèque, le même avis doit être donné dans le même délai à son avaliseur.

Dans le cas où un endosseur n'a pas indiqué son adresse ou l'a indiquée d'une façon illisible, l'avis donné à l'endosseur qui le précède suffit.

Celui qui a un avis à donner peut le faire sous une forme quelconque, mêmes par un simple renvoi du chèque.

Il doit prouver qu'il l'a donné dans le délai imparti. Ce délai est considéré comme observé si une lettre recommandée donnant l'avis a été mise à la poste dans ledit délai.

Celui qui ne donne pas l'avis dans le délai ci-dessus indiqué n'encourt pas la déchéance ; il est responsable, s'il y a lieu, du préjudice causé par sa négligence, sans que le montant de la réparation du préjudice ne puisse dépasser le montant du chèque.

Art. 818. Le tireur, un endosseur ou un avaliseur peut par la clause "retour sans frais", "sans protêt" ou tout autre clause équivalente, inscrite sur le titre et signée, dispenser le porteur, pour exercer ses recours, de faire établir un protêt.

Cette clause ne dispense pas le porteur de la présentation du chèque dans le délai prescrit ni des avis à donner.

La preuve de l'inobservation du délai incombe à celui qui s'en prévaut contre le porteur.

وإذا كتب الساحب هذا الشرط سرت آثاره على جميع الموقعين أما إذا كتبه أحد المظهرين أو أحد ضامني الوفاء فلا تسري آثاره إلا عليه وحده، وإذا قدم الحامل احتجاجا على الرغم من الشرط الذي كتبه الساحب، تحمل هو وحده مصاريفه أما إذا كان الشرط صادرا عن أحد المظهرين أو أحد ضامني الوفاء، فإن مصاريف الاحتجاج على فرض وقوعه، يجوز تحصيلها من جميع الموقعين.

المادة 819: جميع الأشخاص الملزمين بمقتضى شيك مسؤولون على وجه التضامن تجاه حامله.

ويحق لحامله مطالبة هؤلاء الأشخاص منفردين أو مجتمعين بدون أن يلزم بمراعاة ترتيب التزاماتهم.

وكل موقع على شيك أوفى قيمته، يملك هذا الحق.

لا تمنع من مطالبة الباقيين الدعوى المرفوعة على أحد الملزمين حتى ولو كانوا لاحقين لمن رفعت عليه الدعوى أولا.

المادة 820: يمكن لحامل الشيك مطالبة من له حق الرجوع عليه بما يلي:

- 1- مبلغ الشيك غير المدفوع،
- 2- مصاريف الاحتجاج والإخطارات الصادرة وغيرها من المصاريف.
- 3- التعويض الناتج عن الضرر اللاحق إن وجد.

المادة 821: يمكن لمن أوفى شيكا أن يطالب ضمانيه بكامل المبلغ الذي دفعه والمصاريف التي أنفقها.

المادة 822: يحق لكل ملزم استعمل ضده حق الرجوع أو كان معرضا لذلك أن يطلب بعد قيامه بتسديد قيمة الشيك، تسليمه هذا الأخير مع الاحتجاج وحساب بالمخالصة.

ويجوز لكل مظهر سد قيمة الشيك أن يشطب تظهيره وتظهيرات المظهرين التابعين له.

المادة 823: إذا حال دون تقديم الشيك أو دون تقديم الاحتجاج في الأجل المقررة عارض لا يمكن التغلب عليه كوجود نص قانوني أو غير ذلك من ظروف القوة القاهرة تمدد الأجل المذكورة.

ويجب على الحامل أن يبادر دون تأخير بإخطار من ظهر له الشيك بحادث القوة القاهرة وأن يثبت هذا الإخطار على الشيك أو على الورقة المتصلة به مؤرخا وموقعا منه، وفيما زاد على ذلك، تطبق أحكام المادة 817 أعلاه على بقية الإجراءات.

وعلى الحامل بعد زوال القوة القاهرة أن يبادر بتقديم الشيك للوفاء وعند الاقتضاء بإقامة الاحتجاج.

وإذا استمرت القوة القاهرة لأكثر من خمسة عشر (15) يوما من التاريخ الذي قام فيه الحامل بإخطار من ظهر له بحدوث القوة القاهرة حتى ولو كان هذا التاريخ قبل انقضاء أجل تقديم الشيك، فيجوز استعمال حق الرجوع بغير حاجة إلى تقديم الشيك أو إقامة الاحتجاج ما لم يكن هذا الحق معلقا لمدة أطول تطبيقا لنص قانوني.

ولا يعتبر من قبيل القوة القاهرة، الحوادث الشخصية البحتة المتعلقة بحامل الشيك أو بمن كلفه بتقديمه أو بتقديم الاحتجاج.

Si la clause est inscrite par le tireur, elle produit ses effets à l'égard de tous les signataires ; si elle est inscrite par un endosseur ou un avaliseur, elle produit ses effets seulement à l'égard de celui-ci. Si, malgré la clause inscrite par le tireur, le porteur fait établir le protêt, les frais en restent à sa charge. Quand la clause émane d'un endosseur ou d'un avaliseur, les frais du protêt, s'il en est dressé un, peuvent être recouvrés contre tous les signataires.

Art. 819. Toutes les personnes obligées en vertu d'un chèque, sont tenues responsables solidairement envers le porteur.

Le porteur a le droit d'agir contre toutes ces personnes, individuellement ou collectivement, sans être astreint à observer l'ordre dans lequel elles se sont obligées.

Le même droit appartient à tout signataire d'un chèque qui a remboursé celui-ci.

L'action intentée contre un des obligés n'empêche pas d'agir contre les autres mêmes postérieurs à celui qui a été d'abord poursuivi.

Art.820.Le porteur peut réclamer à celui contre lequel il exerce son recours :

- 1- Le montant du chèque non payé ;
- 2- Les frais de protêt, ceux des avis donnés, ainsi que les autres frais.
- 3- Indemnisation du préjudice subi, s'il y a lieu.

Art. 821. Celui qui a remboursé le chèque peut réclamer à ses garants, la somme intégrale qu'il a payée et les frais qu'il a engagés.

Art. 822. Tout obligé contre lequel un recours est exercé ou qui est exposé à un recours peut exiger, contre remboursement, la remise du chèque avec le protêt et un compte acquitté.

Tout endosseur qui a remboursé le chèque peut biffer son endossement et ceux des endosseurs subséquents.

Art. 823. Quand la présentation du chèque ou la confection du protêt dans les délais prescrits est empêchée par un obstacle insurmontable (prescription légale ou autre cas de force majeure), ces délais sont prolongés.

Le porteur est tenu de donner sans retard, avis du cas de force majeure à son endosseur et mentionner cet avis, daté et signé de lui, sur le chèque ou sur une allonge ; pour le surplus, les dispositions de l'article 817 ci-dessus sont applicables.

Après la cessation de la force majeure, le porteur doit sans retard, présenter le chèque au paiement et, s'il y a lieu, faire établir le protêt.

Si la force majeure persiste au-delà de quinze (15) jours à partir de la date à laquelle le porteur a, même avant l'expiration du délai de présentation, donné avis de la force majeure à son endosseur, les recours peuvent être exercés sans que ni la présentation, ni le protêt soit nécessaire à moins que ces recours ne se trouvent suspendus pour une période plus longue par application de la législation en vigueur.

Ne sont pas considérés comme constituant des cas de force majeure, les faits purement personnels au porteur ou à celui qu'il a chargé de la présentation du chèque ou de l'établissement du protêt.

الفصل السابع في تعدد النظائر

المادة 824: فيما عدا الشيكات التي لحاملها، يجوز تحرير الشيك في عدة نظائر مماثلة إن كان صادرا في الجزائر وقابل الوفاء في بلد آخر أو على عكس ذلك، وإذا كان الشيك محررا في نظائر متعددة وجب ذكر أرقام النظائر في نص الشيك ذاته وإلا اعتبر كل نظير منها شيكا مستقلا.

المادة 825: يعد وفاء الشيك بموجب أحد نظائره مبررى للذمة حتى ولو لم يكن مشترطا فيه أن هذا الوفاء يبطل مفعول النظائر الأخرى.

إن المظهر الذي أحال النظائر لأشخاص مختلفين وكذلك مظهرها اللاحقين ملزمون بموجب جميع النظائر التي تحمل توقيعهم ولم يحصل استردادها.

الفصل الثامن في التحريف

المادة 826: إذا ورد تحريف في نص الشيك فإن الموقعين اللاحقين لهذا التحريف ملزمون بما تضمنه النص المحرف، أما الموقعون السابقون فهم ملزمون بما تضمنه النص الأصلي.

الفصل التاسع في عوارض الدفع

المادة 827: يجب على البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا، قبل تسليم دفاتر الشيكات إلى زبائنهم، أن تطلع فوراً على فهرس مركزية المستحقات غير المدفوعة لبنك الجزائر.

المادة 828: يجب على المسحوب عليه تبليغ مركزية المستحقات غير المدفوعة بكل عارض دفع لعدم وجود أو عدم كفاية الرصيد فور رفض الشيك، بأي شكل من الأشكال المنصوص عليها في المادة 802 من هذا القانون.

المادة 829: يجب على المسحوب عليه، بمناسبة أول عارض دفع لعدم وجود أو عدم كفاية الرصيد، أن يوجه لساحب الشيك أمرا بالدفع لتسوية هذا العارض خلال مهلة أقصاها عشرة (10) أيام ابتداء من تاريخ توجيه الأمر.

يقصد بالتسوية المذكورة في الفقرة السابقة، منح إمكانية لساحب الشيك بدون رصيد أو برصيد غير كاف لتكوين رصيد كاف ومتوفر لدى المسحوب عليه، من أجل تسوية عارض الدفع.

يعتبر بمثابة عارض الدفع رفض الشيك المسحوب على حساب مغلق أو مسحوب على حساب غير قابل للتصرف فيه، حتى وإن كان الرفض مسببا بعدم مطابقة إمضاء الساحب.

لا يعتبر بمثابة عارض لدفع رفض الشيك لعدم كفاية الرصيد، إذا تم سحبه لفائدة الساحب نفسه.

يحدد شكل الأمر بالدفع ومضمونه عن طريق التنظيم.

يتم تبليغ الأمر بالدفع فوراً بواسطة الوسائل المتاحة والحديثة.

Chapitre VII

De la pluralité d'exemplaires

Art.824.Sauf les chèques au porteur, tout chèque émis en Algérie et payable dans un autre pays et vice- versa, peut être tiré en plusieurs exemplaires, identiques. Lorsqu'un chèque est établi en plusieurs exemplaires, les numéros de ces exemplaires doivent être portés dans le texte même du titre, faute de quoi, chacun d'eux est considéré comme un chèque distinct.

Art.825. Le paiement fait sur un des exemplaires est libératoire, alors même qu'il n'est pas stipulé que ce paiement annule l'effet des autres exemplaires.

L'endosseur qui a transmis les exemplaires à différentes personnes, ainsi que les endosseurs subséquents, sont tenus à raison de tous les exemplaires portant leur signature qui n'ont pas été restitués.

Chapitre VIII

Des altérations

Art. 826. - En cas d'altération du texte du chèque, les signataires postérieurs à cette altération sont tenus dans les termes du texte altéré ; les signataires antérieurs le sont dans les termes du texte original.

Chapitre IX

Des incidents de paiement

Art. 827. Avant toute délivrance de chèquiers à leurs clients, les banques et les institutions financières dûment habilitées doivent consulter immédiatement le fichier des incidents de paiement de la centrale des impayés de la Banque d'Algérie.

Art. 828. Le tiré est tenu de déclarer tout incident de paiement pour absence ou insuffisance de provision ou avec provision insuffisante à la centrale des impayés dès le rejet du chèque, dans l'une des formes prévues à l'article 802 du présent code.

Art. 829. Lors de la survenance d'un premier incident de paiement, pour absence ou insuffisance de provision, le tiré doit adresser à l'émetteur du chèque une injonction pour régularisation de l'incident et ce, dans un délai maximum de dix (10) jours à compter de la date d'envoi de l'injonction.

La régularisation visée à l'alinéa précédent est la faculté, donnée au tireur d'un chèque sans provision, de constituer une provision suffisante et disponible auprès du tiré, pour le règlement de l'incident de paiement.

Est considéré comme injonction tout refus de chèque tiré d'un compte clos ou tiré d'un compte inaliénable même si le refus est motivé par la non-conformité de la signature du tireur.

N'est pas considérée comme injonction le refus de chèque pour insuffisance de provision s'il est tiré au profit du tireur lui-même.

La forme et le contenu de l'injonction de régularisation est défini par voie réglementaire.

La notification de l'injonction de régularisation se fait sans délais par tout moyen disponible et récent.

المادة 830: يمنع المسحوب عليه الساحب من إصدار الشيكات، في حالة عدم جدوى إجراء التسوية المنصوص عليه في المادة 829 أعلاه.

المادة 831: يسترجع كل شخص منع من إصدار الشيكات حقه في ذلك، عندما يثبت أنه قام بتسوية قيمة الشيك غير المدفوع، أو تكوين رصيد كاف ومتوفر موجه لتسويته بعناية المسحوب عليه، ويدفع غرامة التبرئة المنصوص عليها في المادة 832 أدناه، وذلك في أجل عشرين (20) يوما ابتداء من تاريخ نهاية أجل الأمر بالدفع المحددة في المادة 829 أعلاه.

في حالة عدم القيام بذلك، لا يسترجع الممنوع حق إصدار الشيكات إلا بمرور أجل خمس (5) سنوات، ابتداء من تاريخ الأمر بالدفع.

المادة 832: تحدد غرامة التبرئة بعشر بالمائة (10%) من قيمة الشيك.

تضاعف هذه الغرامة في حالة العود بعشرين بالمائة (20%) من قيمة الشيك.

يدفع حاصل هذه الغرامات إلى الخزينة العمومية.

المادة 833: تباشر المتابعة الجزائية طبقا لأحكام قانوني العقوبات والإجراءات الجزائية في حالة عدم القيام بتسوية عارض الدفع في الأجل المنصوص عليها في المادتين 829 و 831 المذكورتين أعلاه، مجتمعة.

المادة 834: يبلغ المسحوب عليه فورا مركزية المستحقات غير المدفوعة بكل منع من إصدار الشيكات يتخذه ضد أحد زبائنه.

المادة 835: يقوم بنك الجزائر بانتظام، بتبليغ البنوك والمؤسسات المالية المؤهلة قانونا، بالقائمة المحينة للممنوعين من إصدار الشيكات.

المادة 836: بمجرد قيام بنك الجزائر بتبليغ قائمة الممنوعين من إصدار الشيكات المنصوص عليها في المادة 835 أعلاه، إلى البنوك والمؤسسات المالية المؤهلة قانونا، يجب أن تقوم هذه الأخيرة:

- بالامتناع عن تسليم دفتر الشيكات لكل شخص مدرج في هذه القائمة،

- بمطالبة الزبون بإرجاع نماذج الشيكات التي لم يتم استعمالها بعد من طرفه.

المادة 837: يطبق منع إصدار الشيكات على كل الحسابات الجارية وحسابات الشيكات التي يملكها الزبون المعني.

ويطبق أيضا على وكلائه فيما يتعلق بذات الحسابات.

المادة 838: يمتد المنع من إصدار الشيكات المقرر ضد أحد الشركاء في الحساب المشترك إلى كامل الشركاء.

المادة 839: لا يفقد الممنوع من إصدار الشيكات صفته كوكيل لحسابات موكله ما لم يكن هذا الأخير موضوع نفس التدبير.

لا يمتد إجراء المنع من إصدار الشيكات المتخذ ضد شخص إلى وكلائه فيما يتعلق بسير حساباتهم الخاصة.

المادة 840: تعرض المنازعات المتعلقة بالمنع من إصدار شيكات وبغرامات التبرئة على الجهات القضائية المختصة.

Art.830.Lorsque la procédure de régularisation, prévue à l'article 829 ci-dessus, s'avère infructueuse, le tiré prononce à l'encontre du tireur une interdiction d'émettre des chèques.

Art. 831. Quiconque frappé d'une mesure d'interdiction d'émettre des chèques recouvre la possibilité d'émettre des chèques lorsqu'il justifie avoir réglé le montant du chèque impayé ou constitué une provision suffisante et disponible destinée à son règlement par les soins du tiré et payé une pénalité libératoire prévue à l'article 832 ci-dessous et ce, dans un délai de vingt (20) jours à compter de la fin du délai de l'injonction prévue à l'article 829 ci-dessus.

A défaut, l'interdit ne recouvre la faculté d'émettre des chèques qu'à l'issue d'un délai de cinq (5) ans à compter de la date de l'injonction.

Art.832. La pénalité libératoire est fixée à 10% du montant du chèque.

Cette pénalité est porter au double dans le cas de récidive soit 20% du montant du chèque.

Le produit de cette pénalité est versé au trésor public.

Art.833.A défaut de régularisation de l'incident de paiement, dans les délais cumulés prévus par les articles 829 et 831, susvisés, des poursuites pénales sont engagées conformément aux dispositions du code pénal et du code de procédure pénale.

Art. 834. Le tiré déclare, sans délai, à la centrale des impayés toute mesure d'interdiction d'émettre des chèques prise à l'encontre de l'un de ses clients.

Art. 835. La Banque d'Algérie communique régulièrement aux banques et institutions financières dûment habilitées la liste mise à jour des interdits de chéquiers.

Art. 836. Dès communication par la banque d'Algérie de la liste des interdits de chéquiers visée à l'article 835 ci-dessus, aux banques et institutions financières dûment habilitées, celles-ci doivent :

- s'abstenir de délivrer un chéquier à tout client qui figure sur cette liste ;
- demander au client concerné de restituer les formules de chèques non encore émis.

Art. 837. L'interdiction d'émettre des chèques s'applique à tous les comptes courants et les comptes de chèques dont serait titulaire ledit client.

Elle s'applique également à ses mandataires en ce qui concerne ces comptes.

Art. 838. L'interdiction d'émettre des chèques dont fait l'objet un co-titulaire d'un compte collectif s'applique à tous les autres co-titulaires de ce compte.

Art. 839. L'interdit de chéquier ne perd pas sa qualité de mandataire sur les comptes de son mandant ne faisant pas l'objet de la même mesure.

La mesure d'interdiction d'émettre des chèques, prise à l'encontre d'une personne, n'atteint pas ses mandataires pour tout ce qui concerne le fonctionnement des comptes personnels de ces derniers.

Art. 840. Les contestations relatives à l'interdiction d'émettre des chèques et aux pénalités libératoires sont déferées devant les juridictions compétentes.

المادة 841: يحتفظ صاحب الحساب الذي منع من إصدار الشيكات أو وكيله بإمكانية سحب شيكات مخصصة فقط لسحب أموال لدى المسحوب عليه أو إصدار شيكات مصادق عليها.

المادة 842: يكون المسحوب عليه الذي يتمتع عن تسديد شيك صادر بواسطة:

- نموذج لم يتم طلب إرجاعه وفقا للشروط المحددة في 836 أعلاه، ما لم يثبت أنه قام بالمساعي الضرورية من أجل ذلك،
- نموذج سلم خرقا لأحكام المادتين 830 و836 أعلاه،
- نموذج سلم إلى زيون جديد، رغم أنه كان ممنوعا من إصدار شيكات، وكان اسمه واردا لهذه الأسباب في قائمة مركزية المستحقات غير المدفوعة لبنك الجزائر.

ملزما بالتضامن بدفع التعويضات المدنية الممنوحة للحامل بسبب عدم التسديد، ما لم يبرر أن عملية فتحه للحساب تمت وفق الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بفتح الحساب وتسليم نماذج الشيكات وكذا الالتزامات القانونية والتنظيمية الناتجة عن عوارض الدفع.

المادة 843: يجب على المسحوب عليه الذي قام بغلق حساب سلمت بشأنه نماذج من شيكات، أو الذي سجل اعتراض من أجل ضياع أو سرقة شيكات، أن يخطر بذلك بنك الجزائر.

الفصل التاسع

في التقادم والاحتجاج

1 - في التقادم

المادة 844: تتقادم دعاوى الرجوع بالنسبة لحامل ضد المظهرين أو لساحب والملزمين الآخرين، بمضي ستة أشهر (6) من تاريخ انقضاء مهلة التقديم.

أما دعاوى الرجوع المتعلقة بمختلف الملزمين بوفاء الشيك على بعضهم بعضا، فإنها تتقادم بمضي ستة (6) أشهر من التاريخ الذي سدد فيه الملزم قيمة الشيك أو من اليوم الذي رفعت فيه الدعوى ضده.

وتتقادم دعوى حامل الشيك على المسحوب عليه بمضي ثلاثة (3) سنوات من تاريخ انقضاء مهلة تقديمه.

غير أنه في حالة سقوط الحق أو التقادم، فإنه يبقى الحق في رفع الدعوى على الساحب الذي لم يوفر مقابل الوفاء أو على غيره من الملزمين الذين حصلوا على إثراء بغير وجه حق.

المادة 845: لا تسري آجال التقادم في حالة رفع الدعوى إلا من تاريخ آخر إجراء قضائي ولا يطبق التقادم إذا صدر الحكم بالأداء أو حصل الاعتراف بالدين بموجب وثيقة مستقلة.

لا أثر لانقطاع التقادم إلا بالنسبة لمن اتخذ ضده الإجراء القاطع.

غير أنه يجب على المدعي عليهم عند الطلب أن يؤكدوا بعد أداء اليمين أنه لم يبق بذمتهم شيء من الدين كما يلزم ورثتهم أو خلفاؤهم أن يؤدوا يمينا على أنهم يعتقدون عن حسن نية أنه لم يبق شيء من الدين.

Art. 841. Le titulaire d'un compte, qui s'est vu interdire d'émettre des chèques, ou son mandataire, garde la possibilité de retirer des chèques consacrés exclusivement à des retraits de fonds auprès du tiré ou d'émettre des chèques certifiés.

Art. 842. Le tiré qui refuse de payer un chèque émis au moyen :

- d'une formule dont la restitution n'a pas été demandée conformément aux conditions prévues à l'article 836 ci-dessus, s'il n'est pas justifié que les diligences nécessaires ont été mises en œuvre à cette fin ;
- d'une formule qu'il a délivrée en violation des dispositions des articles 830 et 836 ci-dessus ;
- d'une formule qu'il a délivrée à un nouveau client, alors que celui-ci faisait l'objet d'une mesure d'interdiction d'émettre des chèques et dont le nom figurait pour ces motifs sur la liste de la centrale des impayés de la Banque d'Algérie ;

est solidairement tenu de payer les indemnités civiles accordées au porteur pour non-paiement, s'il ne justifie pas que l'ouverture du compte a été effectuée conformément aux procédures légales et réglementaires relatives à l'ouverture du compte et à la délivrance des formules du chèque, ainsi qu'aux obligations légales et réglementaires résultant des incidents de paiement.

Art. 843. Le tiré qui a clôturé un compte sur lequel des formules de chèques ont été délivrées ou qui a enregistré une opposition pour perte ou vol de chèques, doit aviser la Banque d'Algérie.

Chapitre IX

De la prescription et du protêt

1°- De la prescription :

Art. 844. - Les actions en recours du porteur contre les endosseurs, le tireur et les autres obligés se prescrivent par six mois à partir de l'expiration du délai de présentation.

Les actions en recours des divers obligés au paiement d'un chèque, les uns contre les autres, se prescrivent par six (6) mois à partir du jour où l'obligé a remboursé le chèque ou du jour où il a été lui-même actionné.

L'action du porteur du chèque contre le tiré se prescrit par trois ans à partir de l'expiration du délai de présentation.

Toutefois, en cas de déchéance ou de prescription, il subsiste une action contre le tireur qui n'a pas fait provision ou les autres obligés qui se seraient enrichis injustement.

Art. 845. Les prescriptions en cas d'action exercée en justice, ne courent que du jour du dernier acte de la procédure. Elles ne s'appliquent pas s'il y a eu condamnation ou si la dette a été reconnue par acte séparé.

L'interruption de la prescription n'a d'effet que contre celui à l'égard duquel l'acte interruptif a été fait.

Néanmoins, les prétendus débiteurs seront tenus, s'ils en sont requis, d'affirmer sous serment qu'ils ne sont plus redevables et leurs veuves, héritiers ou ayants cause, qu'ils estiment de bonne foi qu'il n'est plus rien dû.

2 - في الإحتجاج

المادة 846: الإحتجاج هو سند يحرره المحضر القضائي يثبت فيه رفض المسحوب عليه طلب الحامل.

يجب تقديم الإحتجاج على يد محضر قضائي في موطن الشخص الذي كان يجب عليه وفاء قيمة الشيك، أو في موطنه الأخير المعروف.

وفي حالة الإدلاء بموطن غير صحيح يكون الإحتجاج مسبوqa بإجراء التحقيق.

المادة 847: يشتمل الإحتجاج على النص الحرفي للشيك وما يحتوي عليه من التظاهرات وعلى الإنذار بوفاء قيمة الشيك ويذكر فيه وجود أو غياب الملزم بالوفاء وبيان أسباب الامتناع عن الوفاء والعجز عن الإمضاء أو الامتناع عن الإمضاء ومقدار ما دفع من مبلغ الشيك في حالة الوفاء الجزئي.

المادة 848: لا يمكن بالنسبة لمظهري الشيك وضامني وفائه أن يحل أي إجراء يقوم به حامل الشيك محل عقد الإحتجاج ما عدا الحالة المنصوص عليها في المادتين 808 و809 أعلاه المتعلقةتين بضياغ الشيك.

وبالنسبة للساحب، تعادل شهادة عدم الدفع لانعدام أو لعدم كفاية الرصيد المسلمة من قبل البنك سند الإحتجاج.

تحدد عند الاقتضاء كيفيات تطبيق الفقرة السالفة عن طريق التنظيم.

المادة 849: إن تقديم الشيك أو إجراء الإحتجاج فيه لا يمكن إجراؤهما إلا في يوم عمل، وإذا وافق اليوم الأخير من الأجل الذي يمنحه القانون لإتمام الإجراءات المتعلقة بالشيك ولا سيما تقديمه للوفاء أو تحرير الإحتجاج يوم عطلة رسمية فيمتد هذا الأجل لغاية يوم العمل الموالي. أما أيام العطل الرسمية التي تتخلل الأجل المذكور فإنها داخلة في حسابه.

وتشبه حكما بأيام العطل الرسمية الأيام التي لا يجوز فيها المطالبة بأي وفاء أو إجراء أي إحتجاج على مقتضى القوانين الجاري بها العمل.

المادة 850: لا يدخل في حساب الأجل المقررة في هذا القانون اليوم المعتبر بداية لها.

المادة 851: لا يجوز منح أي يوم إمهال إداري أو قانوني أو قضائي إلا في الأحوال المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل والمتعلق بتمديد الأجل الخاصة بالإحتجاج أو بتمديد استحقاقات السندات القابلة للتحويل.

المادة 852: لا يتجدد الدين بقبول دائن تسلم شيكا وفاءا لدينه. ويترتب على ذلك بقاء الدين الأصلي قائما بكل ما له من ضمانات إلى أن يتم وفاء قيمة هذا الشيك.

المادة 853: يعد تبليغ شهادة عدم الدفع لانعدام الرصيد أو نقصه لساحب الشيك بمثابة أمر بالدفع.

وفي حالة عدم الدفع ضمن أجل عشرين (20) يوما ابتداء من تاريخ إصدار التبليغ المنصوص عليه في الفقرة السابقة، يمكن لحامل الشيك وبناءا على أمر على عريضة القيام بحجز وبيع أملاك المسحوب عليه ضمن الشروط التي أقرها التشريع المعمول به،

2°- Du protêt :

Art 846. Le protêt est un acte dressé par un huissier de justice qui constate le refus du tiré à la requête du porteur.

Le protêt doit être établi par un par huissier de justice au domicile de celui sur qui le chèque était payable ou à son dernier domicile connu.

En cas de fausse indication de domicile, le protêt est précédé d'un acte d'enquête.

Art. 847. L'acte de protêt contient la transcription littérale du chèque et des endossements ainsi que la sommation de payer le montant du chèque. Il énonce la présence ou l'absence de celui qui doit payer, les motifs du refus de payer et l'impuissance ou le refus de signer et, en cas de paiement partiel, le montant de la somme qui a été payée.

Art. 848. A l'égard des endosseurs du chèque et de leurs avaliseurs, nul acte de la part du porteur, ne peut suppléer l'acte de projet, hors le cas prévu par les articles 808 et 809 touchant la perte du chèque.

A l'égard du tireur, le certificat de non-paiement pour défaut ou insuffisance de provision délivré par la banque équivaut à l'acte de protêt.

Les modalités d'application de l'alinéa précédent seront précisées, en tant que de besoin, par voie réglementaire.

Art. 849. La présentation et le protêt d'un chèque ne peuvent être faits qu'un jour ouvrable.

Lorsque le dernier jour du délai accordé par la loi pour l'accomplissement des actes relatifs au chèque et notamment pour la présentation ou pour l'établissement du protêt est un jour férié légal, ce délai est prorogé jusqu'au premier jour ouvrable qui en suit l'expiration. Les jours fériés intermédiaires sont compris dans la computation du délai.

Aux jours fériés légaux sont assimilés les jours où, aux termes de la législation en vigueur, aucun paiement ne peut être exigé ni aucun protêt dressé.

Art. 850. Les délais prévus par le présent texte ne comprennent pas le jour qui leur sert de point de départ.

Art. 851. Aucun jour de grâce, ni légal, ni judiciaire, n'est admis sauf dans les cas prévus par la législation en vigueur relative à la prorogation des délais de protêt et à celle des échéances des valeurs négociables.

Art. 852. La remise d'un chèque en paiement, acceptée par un créancier, n'entraîne pas novation. En conséquence, la créance originaire subsiste, avec toutes les garanties y attachées jusqu'à ce que ledit chèque soit payé.

Art. 853. La signification faite au tireur du chèque, du certificat de non-paiement, pour défaut ou insuffisance de provision, vaut commandement de payer.

A défaut de paiement dans un délai de 20 jours à compter de la signification prévue à l'alinéa précédent, le porteur peut faire procéder, par voie d'ordonnance rendue à pied de requête, à la saisie et à la vente des biens du tireur dans les conditions prévues par la législation en vigueur.

وفي حالة وجود صعوبة، يعرض المحضر القضائي المكلف بالتنفيذ القضية على قاضي الأمور المستعجلة وفقا للأوضاع المنصوص عليها في المادة 299 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

يجوز لحامل الشيك المحتج عليه فضلا عن الإجراءات المقررة لممارسة دعوى الضمان أن يتخذ إجراءات تحفظية تجاه الساحبين والمظهرين والضامنين لهم.

المادة 854: كل من أصدر شيكا ولم يبين فيه مكان إصداره أو تاريخه أو وضع به تاريخا غير حقيقي أو من سحب شيكا على هيئة خلاف الهيئات المنصوص عليها في المادة 774 أعلاه، يعاقب بغرامة قدرها 10 في المائة من مبلغ الشيك المسحوب ولا يجوز أن تكون هذه الغرامة أقل من عشرة آلاف دينار جزائري (10.000 دج).

ويكون المظهر الأول أو حامل الشيك ملزما شخصيا بأداء الغرامة نفسها دون أن يكون له حق الرجوع على أحد إذا كان الشيك خاليا من بيان مكان الإصدار أو التاريخ أو كان يتضمن تاريخا لاحقا لتاريخ تظهيره أو تقديمه.

كما تطبق أيضا نفس الغرامة المذكورة على كل من دفع أو تسلم على وجه المقاصة شيكا لا يشتمل على مكان إصداره أو تاريخه.

ويعاقب بالغرامة البنكية نفسها كل من أصدر شيكا ليس له مقابل وفاء سابق وقابل للتصرف فيه.

وإذا كان مبلغ مقابل الوفاء أقل من قيمة الشيك فإن الغرامة لا يمكن أن تتجاوز الفارق بين مبلغ مقابل الوفاء وقيمة الشيك.

يجب على كل مصرف إعداد صيغ للشيكات تسلم مجانا لأصحاب الحسابات الجاري فيها التعامل بالشيكات.

على كل مصرف يسلم لدائنه صيغ شيكات بيضاء للدفع بموجبها من خزانته، أن يكتب على كل واحدة منها اسم ولقب الشخص الذي سلمت إليه وإلا يعاقب بغرامة قدرها عشرة آلاف دينار (10.000 دج) عن كل مخالفة.

كل مصرف يرفض وفاء شيك، لديه مقابل وفائه، ولم تحصل لديه أية معارضة فيه، ومسحوب سحبيا صحيحا على خزانته يكون مسؤولا تجاه الساحب بتعويض الضرر الناشئ له عن عدم تنفيذ أمره وعما لحقه في سمعته.

المادة 855: إذا أقيمت الدعوى الجزائية على الساحب فإنه يجوز للمستفيد من الشيك الذي يدعي بالحق المدني المطالبة أمام المحكمة التي تنتظر في الدعوى الجزائية بمبلغ يساوي قيمة الشيك زيادة عما له من حق المطالبة بتعويض الضرر عند الاتقاء على أنه يمكن له على حسب اختياره القيام بالمطالبة بدينه أمام المحاكم المدنية.

المادة 856: يعاقب بالغرامة من خمسة آلاف (5.000) دينار إلى مائتي ألف (200.000) دينار كل مسحوب عليه تعمد تعيين مقابل وفاء أقل من مقابل الوفاء المتوفر لديه.

تطبق نفس العقوبة في حالة ما إذا تبين عدم صحة الادعاء بأن التوقيع غير مطابق.

En cas de difficulté, l'huissier de justice saisit le juge des référés, conformément aux dispositions de l'article 299 du code de procédure civile et administrative.

A l'égard des tireurs et des endosseurs et de leurs avaliseurs, indépendamment des formalités prescrites pour l'exercice de l'action en garantie, le porteur d'un chèque protesté peut prendre des mesures conservatoires.

Art. 854. Le tireur qui émet un chèque ne portant pas l'indication du lieu de l'émission ou sans date; celui qui revêt un chèque d'une fausse date, celui qui tire un chèque sur un organisme autre que ceux cités à l'article 774 ci-dessus, est passible d'une amende de 10% de la somme pour laquelle le chèque est tiré sans que cette amende ne puisse être inférieure à Dix mille Dinars Algériens (10.000 DA).

La même amende est applicable personnellement et sans recours par le premier endosseur ou le porteur d'un chèque sans indication du lieu d'émission ou sans date ou portant une date postérieure à celle à laquelle il est endossé ou présenté.

Cette amende est due en outre par celui qui paie ou reçoit en compensation un chèque sans indication du lieu d'émission ou sans date.

Celui qui émet un chèque sans provision préalable et disponible est passible de la même amende bancaire.

Si la provision est inférieure au montant du chèque, l'amende ne porte que sur la différence entre le montant de la provision et le montant du chèque.

Les formules de chèques sont mises gratuitement à la disposition des titulaires de comptes de chèque par le banquier.

Toute banque qui délivre à son créancier des formules de chèques en blanc, payables à sa caisse, doit, sous peine d'une amende de dix mille dinars Algériens (10.000 DA) par contravention, mentionner sur chaque formule le nom et le prénom de la personne à laquelle cette formule est délivrée.

Toute banque qui, ayant provision et en l'absence de toute opposition refuse de payer un chèque régulièrement assigné sur ses caisses, est tenue responsable du dommage résultant pour le tireur, tant de l'inexécution de son ordre que de l'atteinte portée à son crédit.

Art. 855. A l'occasion des poursuites pénales exercées contre le tireur, le bénéficiaire, qui s'est constitué partie civile, est recevable à demander devant la juridiction pénale une somme égale au montant du chèque, sans préjudice, le cas échéant de tout dommage et intérêt. Il pourra néanmoins s'il le préfère, agir en paiement de sa créance devant une juridiction civile.

Art. 856. Le tiré qui indique sciemment une provision inférieure à la provision existante, est passible d'une amende de cinq mille (5.000) dinars à deux cent mille (200.000) dinars.

La même peine s'applique lorsque l'indication de signature non conforme s'avère infondée.

الباب الثالث
سند الخزن وسند النقل وعقد تحويل الفاتورة
الفصل الأول
في سند الخزن

المادة 857: سند الخزن هو استمارة ضمان ملحقة بوصل البضائع المودعة بمخازن عامة، ويمكن أن يكون له عدة أشكال.

المادة 858: يمثل الوصل إيصال للبضاعة وهو قابل للتحويل عن طريق التظهير. ويحتوي حسب الحالة على اسم ولقبو مهنة وموطن الشخص الطبيعي أو تسمية الشخص المعنوي وطبيعته القانونية ومقره الاجتماعي ونشاطه، إضافة إلى طبيعة المواد المودعة والبيانات الخاصة التي تسمح بالتعرف على البضاعة وعلى قيمتها.

المادة 859: سند الخزن هو سند يسمح للمودع بالاقتراض على قيمة البضائع المودعة في المخزن العام. ويحتوي على نفس بيانات وصل البضاعة.

يمكن حائز السند، في أي وقت أن يفصل سند الخزن من وصل البضائع ويحوله لإذن الحامل.

وتشكل البضاعة المودعة حينئذ، ضمان تسديد المبلغ المقترض عند الإستحقاق.

سند الخزن هو سند قابل للتظهير بنفس شروط الأوراق التجارية الأخرى.

المادة 860: يمكن المودع الذي يريد بيع بضاعته، إذا لم تكن مرهونة، أن يظهر الوصل لإذن المشتري ويرفقه بسند الخزن.

لا يظهر المودع الذي اقترض على البضاعة، إلا الوصل، ويعتبر منذ ذلك الوقت ملزماً بتسديد سند الخزن مسبقاً أو بإيداع المبلغ لدى إدارة المخزن العام المعني.

المادة 861: على حامل سند الخزن، أن يطالب عند الإستحقاق، بالتسديد بمقر إقامة المودع.

وفي حالة عدم التسديد، يمكنه خلال الأيام الثمانية (08) المالية للإحتجاج أن يقوم ببيع البضائع المخزونة، عن طريق المزاد العلني واستعمال حق امتيازته على السعر.

إذا كان السعر غير كاف للتسديد، فيمكنه بصفته حاملاً لورقة تجارية أن يطعن ضد المودع والمظهرين المتتاليين.

المادة 862: تحدد مختلف الأشكال التي يمكن أن يكتسبها سند الخزن عن طريق التنظيم.

المادة 863: قيمة البضاعة هي القيمة المحددة وقت الإيداع، إلا إذا تعلق الأمر باختيار عمليات لأجل، وبهذا الشرط الأخير فإن القيمة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار، تصبح القيمة المحددة بالنسبة لاختيار عمليات لأجل، على البضائع أو المنتجات.

المادة 864: المؤسسات المؤهلة حسب الشروط المحددة عن طريق التنظيم هي وحدها التي لها الحق في أخذ تسمية " مخازن عامة".

وتستقبل في الإيداع كل بضاعة غير محظورة، وتكون المخازن العامة مسؤولة عن حفظها.

TITRE III
DU WARRANT, DU TITRE DE TRANSPORT ET DU FACTORING
Chapitre I
Du warrant

Art. 857. Le warrant est un bulletin de gage annexé au récépissé de marchandises déposées dans des magasins généraux. Il peut prendre plusieurs formes.

Art. 858. Le récépissé représente le reçu de la marchandise ; il est transmissible par endossement. Il contient les nom ou raison sociale, profession ou objet social, domicile ou siège social de la personne physique ou morale concernée ainsi que la nature des produits entreposés et les indications propres permettant l'identification et la valeur de la marchandise.

Art.859. Le warrant est un titre qui permet au déposant d'emprunter sur la valeur des marchandises entreposées dans le magasin général.

Il contient les mêmes indications que le récépissé.

Le possesseur du titre peut à tout moment, détacher le warrant du récépissé et le transformer à l'ordre du porteur. La marchandise déposée constitue alors le gage du remboursement, à l'échéance de la somme empruntée.

Le warrant est un titre endossable dans les mêmes conditions que les autres effets de commerce.

Art. 860. Le déposant qui souhaite vendre sa marchandise peut, si celle-ci n'est pas gagée, endosser à l'ordre de l'acheteur, le récépissé muni du warrant.

Le déposant qui a emprunté sur la marchandise, n'endosse que le récépissé et il est, dès lors, astreint à rembourser le warrant par anticipation ou à en consigner le montant auprès de l'administration du magasin général concerné.

Art 861. Le porteur du warrant doit, à l'échéance, en réclamer le paiement au domicile du déposant.

En cas de non-paiement, il peut, dans les huit (8) jours après protêt, faire procéder à la vente aux enchères publiques des marchandises warrantées et exercer son privilège sur le prix.

Si le prix est insuffisant pour le désintéresser, il peut exercer son recours en sa qualité de porteur d'un effet de commerce contre le déposant et les endosseurs successifs.

Art. 862. Les différentes formes que peut revêtir le warrant sont déterminées par voie réglementaire.

Art. 863. La valeur de la marchandise s'entend de la valeur fixée au moment du dépôt, sauf s'il s'agit d'options sur les opérations à terme et dans cette dernière condition, la valeur à prendre en considération est la valeur cotée pour les options à terme sur les marchandises ou produits.

Art. 864. Seuls ont droit à l'appellation « magasins généraux » les établissements habilités dans les conditions fixées par voie réglementaire.

Ils reçoivent en dépôt toute marchandise non prohibée et les magasins généraux sont responsables de sa conservation.

الفصل الثاني في سند النقل

المادة 865: يصبح سند النقل باعتباره وثيقة تمثل ملكية البضائع، سندا تجاريا عندما يصدر و/أو يظهر، "للحامل أو "لأمر".

ويجب أن يحتوي، حسب الحالة، على اسم ولقب ومهنة وموطن الشخص الطبيعي الشاحن أو تسمية الشخص المعنوي الشاحن وطبيعته القانونية ومقره الاجتماعي ونشاطه، إضافة إلى طبيعة البضاعة والبيانات التي تسمح بالتعرف عنها وعن قيمتها.

المادة 866: يأخذ سند النقل حسب الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة، شكل السند التجاري، سواء كانت البضاعة في طريق النقل أو وصلت إلى الجهة المقصودة.

المادة 867: سند النقل الصادر "لشخص مسمى" هو سند إسمي، وتسلم البضاعة للشخص المعين.

غير أن سند النقل يظل قابلا للتحويل من صاحبه عن طريق التظهير، حتى وإن كان له شكل سند إسمي.

المادة 868: سند النقل المتضمن شرط "لأمر"، قابل للتحويل عن طريق التظهير من الشخص الذي صدر لأمره.

المادة 869: سند النقل الصادر "للحامل" قابل للتحويل عن طريق التظهير على بياض حسب الشروط المنصوص عليها في المواد من 696 إلى 702 من هذا القانون.

المادة 870: تطبق الأحكام التي تحكم السند لأمر ما لم ينص هذا الفصل على خلاف ذلك.

الفصل الثالث التخصيم

المادة 871: عقد تحويل الفاتورة هو عقد تحل بمقتضاه مؤسسة مالية، تسمى "المخضم" محل زبونها المسمى "المنتمي" عندما تسدد فورا لهذا الأخير المبلغ الكامل لفاتورة لأجل محدد ناتج عن عقد، وتتكفل بتبعية عدم التسديد، وذلك مقابل أجر.

المادة 872: يجب أن يبلغ المدين فورا بنقل حقوق الديون التجارية إلى الوسيط بواسطة رسالة موصى عليها مع وصل الاستلام أو بأية وسيلة اتصال حديثة.

المادة 873: يترتب عن تحويل الديون التجارية، نقل كل الضمانات التي كانت تضمن تنفيذ الإلتزامات لفائدة الوسيط.

المادة 874: ينظم الوسيط والمنتمي بكل حرية، وعن طريق الاتفاق، الكيفيات العملية لتحويلات الدفعات المطابقة لحواصل التنازل.

المادة 875: يحدد محتوى إصدار الفاتورات لأجل محدد وشروطه وكذلك شروط تأهيل الشركات التي تمارس تحويل الفاتورة عن طريق التنظيم.

Chapitre II

Du titre de transport

Art. 865. Le titre de transport, titre représentatif de la propriété des marchandises, devient effet de commerce lorsqu'il est émis et/ou endossé "au porteur" ou "à ordre".

Il doit contenir les nom et prénom ou raison sociale, profession, objet social, domicile ou siège social de la personne physique ou morale chargeur ainsi que la nature de la marchandise et les indications permettant son identification et sa valeur.

Art. 866. Le titre de transport prend, dans les conditions prévues à l'article précédent, la forme d'effet de commerce, que la marchandise soit en cours de transport ou arrivée à destination.

Art. 867. Le titre de transport émis "à personne dénommée" est un titre nominatif et la marchandise est délivrée à la personne désignée.

Toutefois, même s'il a la forme d'un titre nominatif, le titre de transport émis est transmissible par son titulaire par voie d'endossement.

Art. 868. Le titre de transport dans lequel est insérée une clause "à ordre" est transmissible par voie d'endossement par la personne à l'ordre de laquelle il a été émis.

Art. 869. Le titre de transport émis "au porteur" est transmissible par la voie d'endossement à blanc dans les conditions prévues aux articles 696 à 702 du présent code.

Art. 870. Les dispositions régissant le billet à ordre sont applicables tant qu'il n'est pas dérogé par le présent chapitre.

Chapitre III

Du factoring

Art. 871. Le factoring est un acte aux termes duquel une institution financière, appelée factor devient subrogée aux droits de son client, appelé adhérent, en payant ferme à ce dernier le montant intégral d'une facture à échéance fixe résultant d'un contrat et en, prenant à sa charge, moyennant rémunération, les risques de non remboursement

Art. 872. La transmission au factor des droits de créances commerciales doit être notifiée immédiatement au débiteur par lettre recommandée avec accusé de réception ou tout autre moyen de communication nouveau.

Art. 873. Le transfert de créances commerciales emporte transmission au profit du factor, de toutes les sûretés qui garantissaient l'exécution des obligations.

Art. 874. Le factor et l'adhérent organisent librement, par voie conventionnelle, les modalités pratiques des transferts de paiements correspondant aux produits des cessions.

Art. 875. Le contenu et les conditions d'émission des factures à échéance fixe ainsi que les conditions d'habilitation des sociétés pratiquant le factoring sont fixées par voie réglementaire.

الباب الرابع
في وسائل وطرق الدفع
الفصل الأول
في الاقتطاع

المادة 876: الإشعار بالاقتطاع هو ترخيص بالدفع يمنحه المدين لبنكه لتنفيذ أوامر الدفع عن بُعد.

يحتوى الأمر بالاقتطاع على البيانات التالية :

- (1) اسم ولقب مرسل الإشعار بالاقتطاع وبياناته المصرفية، وكذا رقمه الوطني كمرسل، الممنوح من قبل بنك الجزائر،
- (2) الاسم واللقب والبيانات المصرفية للمدين الأمر بالاقتطاع،
- (3) الأمر غير المشروط بتحويل الأموال،
- (4) مقدار المبلغ المحول،
- (5) فترات الاقتطاع،
- (6) توقيع المدين الأمر بالاقتطاع.

المادة 877: تنتقل ملكية الأموال موضوع أمر الاقتطاع بقوة القانون بمجرد الخصم لفائدة حساب الدائن المرسل للإشعار بالاقتطاع.

الفصل الثاني
في بطاقات الدفع والسحب

المادة 878: بطاقات الدفع والسحب هي بطاقات بنكية صادرة عن الأعضاء المنتسبين إلى نظام نقدي ما بين البنوك، ويجب أن تسمح لحاملها بما يلي:

- تسديد الممتلكات والخدمات عن قرب أو عن بعد بالنسبة للأشخاص الذين قبلوا التعامل بها.
- إجراء عمليات سحب من الموزعين الآليين للأوراق النقدية أو إيداع أو تحويل ومختلف العمليات الأخرى لدى الشبائيك الآلية لبنك من مجموع النظام النقدي لما بين البنوك.
- الولوج إلى الخدمات المقترحة من طرف المؤسسات المصدرة للبطاقات.

المادة 879: الأمر أو الالتزام بالدفع المعطى بموجب بطاقة الدفع غير قابل للرجوع فيه متى تم الترخيص به، ولا يمكن الاعتراض على الدفع إلا في حالة ضياع أو سرقة البطاقة المصرح بهما قانونا، أو تسوية قضائية أو إفلاس المستفيد.

الكتاب الخامس
في الشركات التجارية
الفصل التمهيدي
أحكام عامة

المادة 880: يحدد الطابع التجاري للشركة إما بشكلها أو بموضوعها.

تعد شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة وشركات المساهمة البسيطة، تجارية بحكم شكلها ومهما يكن موضوعها.

TITRE IV
DES INSTRUMENTS ET PROCEDES
DE PAIEMENT
Chapitre I
Du prélèvement

Art.876. L'avis de prélèvement est une autorisation qui est donnée par le débiteur à son banquier pour exécuter les ordres de paiement à distance.

L'ordre de prélèvement contient les indications suivantes :

- 1) le nom et prénom et les coordonnées bancaires de l'émetteur de l'avis de prélèvement, ainsi que son numéro national d'émetteur d'avis de prélèvement délivré par la Banque d'Algérie ;
- 2) le nom et prénom et les coordonnées bancaires du débiteur donneur d'ordre de prélèvement ;
- 3) l'ordre inconditionnel de transférer des fonds ;
- 4) le montant du virement ;
- 5) la périodicité du prélèvement ;
- 6) la signature du débiteur donneur d'ordre.

Art.877.La propriété des fonds, objet de l'ordre de prélèvement, est transférée de plein droit dès la retenue au compte créditeur émetteur de l'avis de prélèvement.

Chapitre II
Des cartes de paiement et de retrait

Art. 878. Les cartes de paiements et de retrait sont des cartes bancaires émises par les membres affiliés au système interbancaire doivent permettre à leurs titulaire d'effectuer :

- un paiement d'un bien ou service de près ou à distance pour les personnes ayant accepté cette transaction.
- les opérations de retrait à partir des distributeurs automatiques de billets ou dépôt ou transfert et autres opérations aux guichets bancaires automatiques du système interbancaire.
- accéder aux services proposés par les établissements émetteurs de cartes.

Art. 879. L'ordre ou l'engagement de payer, donné au moyen d'une carte de paiement, est irrévocable une fois autorisé. Il ne peut être fait opposition au paiement qu'en cas de perte ou de vol de la carte dûment déclarés, de règlement judiciaire ou de faillite du bénéficiaire.

LIVRE V
DES SOCIÉTÉS COMMERCIALES
Chapitre préliminaire
Dispositions générales

Art. 880. Le caractère commercial d'une société est déterminé par sa forme ou par son objet.

Sont commerciales à raison de leur forme, et quel que soit leur objet, les sociétés en nom collectif, les sociétés en commandite simple, les sociétés à responsabilité limitée et les sociétés par actions.

المادة 881: دون الإخلال بالأحكام الواردة في هذا القانون، تنشأ الشركة بعقد مكتوب ومسجل.

لا يقبل أي دليل إثبات بين الشركاء فيما يتجاوز أو يخالف مضمون عقد الشركة.

يجوز للغير إثبات وجود الشركة أو أي بند من بنود العقد بجميع الوسائل عند الاقتضاء.

المادة 882: يجب تحت طائلة البطلان، أن يتضمن القانون الأساسي للشركة البيانات التالية:

- اسم ولقب وموطن كل شريك وجنسيته إن كان أجنبي، وإذا تعلق الأمر بشخص معنوي، تسميته وشكله ومقره،
- شكل الشركة،
- غرض الشركة،
- تسمية الشركة،
- المقر الاجتماعي للشركة،
- مبلغ رأسمال الشركة،
- حصة كل شريك وبيان قيمتها إذا كانت حصة عينية،
- عدد وقيمة أنصبة أو سهم كل شريك،
- مدة الشركة،
- تاريخ التأسيس وإمضاء كل الشركاء المؤسسين.

تحدد مدة الشركة في العقد التأسيسي بـ 99 سنة كحد أقصى.

يمكن للشركاء، قبل انقضاء مدة الشركة المحددة في العقد التأسيسي تمديد المدة الجديدة التي يتم الاتفاق عليها، بنفس الأشكال، في حدود المدة القصوى المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه.

عند إغفال الشركاء تمديد هذه المدة أو عند بلوغ الشركة المدة القصوى المحددة بـ 99 سنة، يمكن للشركاء تقديم لرئيس الجهة القضائية الواقعة بدائرة إختصاصها المقر الاجتماعي للشركة طلب الترخيص بتمديد مدة الشركة لنفس المدة.

يسهر المركز الوطني للسجل للتجاري، على التأكد من توافر جميع البيانات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه ومراقبة الوثائق المثبتة لها.

المادة 883: يكون موطن الشركة في مقرها الاجتماعي.

تخضع الشركات للتي تمارس نشاطها في الجزائر للتشريع الجزائري.

المادة 884: يجب أن تودع العقود التأسيسية والعقود المعدلة للشركات التجارية لدى المركز الوطني للسجل التجاري وتنشر حسب الأوضاع الخاصة بكل شكل من أشكال الشركات وإلا كانت باطلة.

المادة 885: لا تتمتع الشركة بالشخصية المعنوية، إلا من تاريخ قيدها في السجل التجاري، وقبل إتمام هذا الإجراء، يكون الأشخاص الذين تعهدوا باسم الشركة في مرحلة التكوين ولحسابها متضامنين من غير تحديد في أموالهم، إلا إذا قبلت الشركة بعد تأسيسها بصفة قانونية، أن تأخذ على عاتقها التعهدات المتخذة وتعتبر هذه التعهدات قائمة منذ تأسيسها.

لا يترتب عن تحويل شكل الشركة وفقا للإجراءات المنصوص عليها قانونا إنشاء شخص معنوي جديد، و يطبق نفس الحكم في حالة تمديد مدتها أو تعديل قانونها الأساسي.

Art.881.La société est constituée par un écrit dûment enregistré, sauf disposition contraire stipulé dans cette loi.

Entre associés, aucun moyen de preuve n'est admis outre et contre le contenu de l'acte de société.

Les tiers peuvent, s'il y a lieu, être admis à prouver par tous moyens, l'existence de la société ou toute disposition de l'acte de constitution.

Art.882.Le statut de la société doit contenir sous peine de nullité les indications suivantes:

- Le nom et le prénom et le domicile de chaque associé et sa nationalité en cas d'étranger, et s'il s'agit d'une personne morale, sa dénomination, sa forme et son siège social ;
 - La forme de la société ;
 - L'objet de la société ;
 - La dénomination ;
 - Le siège social ;
 - Le capital social ;
 - L'apport de chaque associé et l'évaluation des apports en nature ;
 - Le nombre et la valeur de chaque apport ou actions de chaque associé ;
 - La durée de la société ;
 - La signature des associés fondateurs et la date de la constitution de la société.
- La durée déterminée par les statuts de la société ne peut excéder 99 ans.

Les associés peuvent, avant l'expiration de la durée de la société prévue par les statuts, la proroger pour une nouvelle durée à convenir, dans les mêmes formes, dans le délai maximum visé au deuxième alinéa ci-dessus.

Lorsque les associés omettent de proroger cette durée, ou lorsque la société atteint la durée maximale fixée à 99 ans, les associés peuvent adresser au président de la juridiction du ressort de laquelle se trouve le siège social de la société une demande d'autorisation de prorogation de la durée de la société pour la même période.

Le centre national du registre de commerce veille à l'existence des indications prévus dans le premier alinéa ci-dessus.

Art.883.Le domicile de la société est celui de son siège social.

Les sociétés qui exercent une activité en Algérie sont soumises à la législation algérienne.

Art. 884. Les actes constitutifs et les actes modificatifs des sociétés commerciales doivent, à peine de nullité, être déposés au centre national du registre du commerce, et publiés selon les modalités qui sont propres à chaque forme de société.

Art.885. La société ne jouit de la personnalité morale qu'à la date de son immatriculation au registre de commerce. Et avant l'accomplissement de cette formalité, les personnes qui auront pris des engagements au nom et pour le compte de la société **en formation**, seront tenues solidairement et indéfiniment sur leur patrimoine à moins que la société, après avoir été régulièrement constituée, ne reprenne à sa charge les engagements pris. Les engagements sont alors réputés avoir été souscrits dès l'origine par la société.

La transformation régulière d'une société en une autre forme n'entraîne pas la création d'une personne morale nouvelle. La même disposition est applicable en cas de prorogation de sa durée ou la modification de son statut.

المادة 886: يمنع على المسيرين وعلى الأشخاص الطبيعيين الشركاء، تحت طائلة بطلان العقد، الاقتراض من الشركة بأي شكل من الأشكال، كما يمنع عليهم العمل على أن تمنح لهم الشركة، دائنية في الحساب الجاري أو بأية طريقة أخرى وكذلك أن تكفل أو تضمن احتياطيًا التزاماتهم تجاه الغير.

يسري هذا المنع على الممثلين القانونيين للأشخاص المعنوية الشركاء، وكذلك على أزواج وأقارب وأصهار الأشخاص المشار إليهم أعلاه إلى الدرجة الثانية وعلى أي شخص وسيط.

يمكن كل من يهمه الأمر أن يطلب بطلان العقد المبرم خلافاً لأحكام هذه المادة.

المادة 887: يتعين نشر انقضاء الشركة حسب نفس شروط وأجال العقد التأسيسي ذاته.

يترتب على انقضاء الشركة وجوب تصفيتها.

الباب الأول

في قواعد سير مختلف الشركات التجارية

الفصل الأول

شركة التضامن

المادة 888: للشركاء بالتضامن صفة التاجر وهم مسؤولون من غير تحديد وبالتضامن عن ديون الشركة. ولا يجوز لدائني الشركة مطالبة أحد الشركاء بوفاء ديون الشركة إلا بعد مرور خمسة عشر (15) يوماً من تاريخ إنذار الشركة بعقد غير قضائي.

المادة 889: يتكون اسم الشركة من تسمية معينة يضاف إليها اسم أحد الشركاء أو أكثر يجب أن تكون متبوعة بعبارة "شركة التضامن".

يجب أن تذكر هذه البيانات، وكذلك رأس مال الشركة ومقرها الاجتماعي ورقم قيدها في السجل التجاري، في جميع الوثائق الصادرة عن الشركة.

المادة 890: يعود تسيير الشركة لكافة الشركاء ما لم يشترط في القانون الأساسي خلاف ذلك، ويجوز أن يعين في القانون الأساسي أو بموجب عقد لاحق مسير أو أكثر من الشركاء أو من غير الشركاء.

إذا كان المسير شخصاً معنوياً يخضع مسيره لنفس الشروط والالتزامات ويتحملون نفس المسؤولية المدنية والجزائية، كما لو كانوا مسيرين بأسمائهم الخاصة، بصرف النظر عن المسؤولية التضامنية للشخص المعنوي الذي يسيرونه.

المادة 891: يجوز للمسير في العلاقات بين الشركاء، وعند عدم تحديد سلطاته في القانون الأساسي، أن يقوم بكافة أعمال التسيير لصالح الشركة.

عند تعدد المسيرين يتمتع كل واحد منهم منفرداً بالسلطات المنصوص عليها في الفقرة السابقة ويحق لكل واحد منهم أن يعارض في كل عملية قبل إبرامها. وتفصل جمعية الشركاء في الاعتراض.

لا يجوز للمسير أن يمارس أي نشاط مماثل لنشاط الشركة أو يبرم اتفاقية مع الشركة التي يسيرها إلا إذا تحصل على موافقة جميع الشركاء.

يكون المسيرون مسئولين بصفة فردية أو بالتضامن تجاه الشركاء عما قاموا به من أعمال مخالفة للتشريع أو للقانون الأساسي للشركة.

Article 886. A peine de nullité du contrat, il est interdit aux gérants et aux associés, personnes physiques, de contracter, sous quelque forme que ce soit, des emprunts auprès de la société, de se faire consentir par elle un découvert en compte courant ou autrement, ainsi que de faire cautionner ou avaliser par elle leurs engagements par les tiers.

Cette interdiction s'applique aux représentants légaux des personnes morales associées. Elle s'applique aux conjoints, parents et alliés jusqu'au deuxième degré inclusivement, aux personnes visées aux alinéas précédents ainsi qu'à tout intermédiaire.

Toute personne intéressée peut demander l'annulation du contrat conclu en violation des dispositions sus-indiquées dans cet article.

Art.887. La dissolution de la société doit être publiée dans les mêmes conditions et délais que l'acte constitutif lui-même.

La dissolution de la société implique obligatoirement sa liquidation.

TITRE I

REGLES ET FONCTIONNEMENT DES DIVERSES SOCIETES COMMERCIALES

Chapitre I

Des sociétés en nom collectif

Art. 888. Les associés en nom collectif ont tous la qualité de commerçant et répondent indéfiniment et solidairement des dettes sociales.

Les créanciers de la société ne peuvent poursuivre le paiement des dettes sociales contre un associé que quinze (15) jours après une mise en demeure de la société par acte extrajudiciaire.

Art.889. La société en nom collectif est désignée par une dénomination sociale à laquelle il est incorporé le nom d'un ou plusieurs associés, suivie immédiatement de la « société en nom collectif ».

Les indications énoncées ci-dessus ainsi que le capital social, le siège social et le numéro d'immatriculation au registre de commerce doivent être indiqués dans tous les documents émis par la société.

Art.890. La gérance de la société appartient à tous les associés, sauf stipulation contraire des statuts qui peuvent désigner un ou plusieurs gérants associés ou non ou en prévoir la désignation par un acte ultérieur.

Si le gérant est une personne morale, ses dirigeants sont soumis aux mêmes conditions et obligations et encourent les mêmes responsabilités civile et pénale que s'ils étaient gérants en leur nom propre, sans préjudice de la responsabilité solidaire de la personne morale qu'ils dirigent.

Art.891. Dans les rapports entre associés et en l'absence de la détermination de ses pouvoirs par les statuts, le gérant peut faire tous actes de gestion dans l'intérêt de la société.

En cas de pluralité de gérants, ceux-ci détiennent séparément les pouvoirs prévus à l'**alinéa précédent** sauf le droit pour chacun de s'opposer à toute opération, avant qu'elle soit conclue. En cas d'opposition, l'assemblée statue.

Le gérant ne peut exercer aucune activité similaire à celle de la société ou conclure toute convention avec la société qu'il dirige à moins qu'il n'ait eu l'accord de tous les associés.

Les gérants sont responsables individuellement ou solidairement vis-à-vis des associés des actes accomplis contrairement à la loi ou aux statuts de la société.

المادة 892: تكون الشركة ملزمة بما يقوم به المسير أو المديرون من تصرفات تدخل في موضوع الشركة، وذلك في علاقتها مع الغير.

لا اثر لمعارضة احد المديرين على أعمال مسير آخر بالنسبة للغير ما لم يثبت انه كان عالما بذلك.
لا يحتج على الغير بالشروط الناتجة عن هذه المادة المحددة لسلطات المديرين في القانون الأساسي للشركة.

المادة 893: تؤخذ بإجماع الشركاء القرارات التي تجاوز السلطات المخولة للمديرين، غير انه يمكن أن ينص القانون الأساسي على أن تؤخذ بعض القرارات بأغلبية محددة في هذا القانون.

كما انه يمكن أن ينص القانون الأساسي، على أن تؤخذ القرارات عن طريق استشارة كتابية، إذا لم يطلب أحد الشركاء عقد اجتماع الشركاء.

المادة 894: يعرض التقرير الصادر عن عمليات السنة المالية وإجراء الجرد، وتقرير محافظ أو محاسبي الحسابات عند الاقتضاء، وحساب النتائج والميزانية المحاسبية المعدة من المديرين على جمعية الشركاء للمصادقة عليها، وذلك في أجل ستة (06) أشهر من قفل السنة المالية.

لهذا الغرض تبلغ الوثائق المشار إليها في الفقرة السابقة وكذلك نص القرارات المقترحة، إلى الشركاء قبل خمسة عشر (15) يوما من اجتماع جمعية الشركاء، ويمكن إبطال كل مداولة تمت خلافا لهذه الفقرة.

لا تسري أحكام هذه المادة إذا كان جميع الشركاء مديرين.

يحدد القانون الأساسي الشروط التي يجب توافرها في الشريك الذي يترأس الجمعية العامة.

كل شرط مخالف لأحكام هذه المادة، يعتبر كأن لم يكن.

المادة 895: للشركاء غير المديرين الحق في أن يطلعوا بأنفسهم مرتين في السنة، في المقر الاجتماعي للشركة على الدفاتر التجارية والحسابات، والعقود والفواتير والمراسلات والمحاضر، وتقرير محافظ أو محاسبي الحسابات، وعموما على كل وثيقة محررة من الشركة أو مستلمة منها.

يتبع حق الاطلاع الحق في أخذ النسخ.

يمكن للشريك أثناء ممارسة حقوقه أن يستعين بأي خبير.

كل شرط مخالف لأحكام هذه المادة يعتبر كأن لم يكن.

المادة 896: إذا كان جميع الشركاء مديرين أو كان قد عين مسير واحد أو عدة مديرين مختارين من بين الشركاء، في القانون الأساسي، فانه لا يجوز عزل أحدهم من مهامه إلا بإجماع الشركاء الآخرين، ويترتب على هذا العزل حل الشركة ما لم ينص على استمرارها في القانون الأساسي أو أن يقرر الشركاء الآخرون حل الشركة بالإجماع.

ويمكن حينئذ للشريك المعزول الانسحاب من الشركة مع طلبه استيفاء حقوقه في الشركة والمقدرة قيمتها يوم قرار العزل، من طرف خبير معتمد ومعين إما من قبل الأطراف وإما عند عدم اتفاقهم بأمر من قاضي الأمور للمستعجلة، وكل شرط مخالف لأحكام هذه الفقرة يعتبر كأن لم يكن.

Art.892.Dans les rapports avec les tiers, le ou les gérants engagent la société par actes entrant dans l'objet social.

L'opposition formée par un gérant aux actes d'un autre gérant est sans effet à l'égard des tiers, à moins qu'il ne soit établi qu'ils en ont eu connaissance.

Les clauses statutaires limitant les pouvoirs des gérants qui résultent du précédent article sont inopposables aux tiers.

Art.893.Les décisions qui excèdent les pouvoirs reconnus aux gérants sont prises à l'unanimité des associés, toutefois, les statuts peuvent prévoir que certaines décisions soit prises à une majorité qu'ils fixent.

Les statuts peuvent également prévoir que les décisions sont prises par voie de consultation écrite, si la réunion de l'assemblée n'est pas demandée par l'un des associés.

Art.894. Le rapport sur les opérations de l'exercice, l'inventaire, le rapport du ou des commissaires aux comptes, s'il y a lieu, le compte de résultats et le bilan comptable établis par les gérants, sont soumis à l'approbation de l'assemblée des associés, dans le délai de six (6) mois à compter de la clôture du dit exercice.

A cette fin, les documents visés à l'alinéa précédent ainsi que le texte des résolutions proposées, sont adressés aux associés quinze (15) jours avant la réunion de l'assemblée des associés. Toute délibération prise en violation du présent alinéa peut être annulée.

Les dispositions du présent article ne sont pas applicables lorsque tous les associés sont gérants.

Le statut fixe les conditions que doit remplir l'associé qui préside l'assemblée générale.

Toute clause contraire aux dispositions du présent article est réputée non avenue.

Article 895. Les associés non gérants ont le droit deux fois par an, de prendre par eux- mêmes, au siège social, connaissance des livres de commerce et de comptabilité, des contrats, factures, correspondances, procès-verbaux, le rapport du ou des commissaires aux comptes, et plus généralement de tout document établi par la société ou reçu par elle.

Le droit de prendre connaissance emporte celui de prendre copie.

Dans l'exercice de ses droits, l'associé peut se faire assister d'un expert.

Toute disposition contraire au présent article est réputée non avenue.

Art.896.Si tous les associés sont gérants ou si un ou plusieurs gérants choisis parmi les associés sont désignés dans les statuts, la révocation de l'un d'eux de ses fonctions ne peut être décidée qu'à l'unanimité des autres associés. Elle entraîne la dissolution de la société à moins que sa continuation ne soit prévue par les statuts ou que les autres associés ne la décident à l'unanimité.

Le gérant révoqué peut alors décider de se retirer de la société en demandant le remboursement de ses droits sociaux, dont la valeur est déterminée au jour de la décision de révocation par un expert agréé, désigné soit par les parties, soit à défaut d'accord entre elles, par ordonnance du juge des référés. Toute clause contraire aux dispositions du présent alinéa est réputée non avenue.

يمكن عزل واحد أو عدة شركاء مسيرين من مهامهم إذا كانوا غير معينين في القانون الأساسي، حسب الشروط المنصوص عليها في القانون المذكور، أو بقرار صادر عن الشركاء الآخرين بالإجماع سواء كانوا مسيرين أم لا عند عدم وجود ذلك.

يجوز عزل المسير غير الشريك حسب الشروط المنصوص عليها في القانون الأساسي، وفي غياب ذلك بقرار صادر من الشركاء بأغلبية الأصوات.

لكل شريك الحق في طلب العزل القضائي لسبب مشروع.

وإذا كان هذا العزل مقررا بدون سبب مشروع فانه يمكن أن يترتب عنه الحق في طلب التعويض.

المادة 897: لا يجوز أن تكون حصص الشركاء ممثلة في سندات قابلة للتداول ولا يمكن التنازل عنها إلا برضاء جميع الشركاء.

يعتبر كل شرط مخالف لذلك كأن لم يكن.

المادة 898: يجب إثبات التنازل عن الحصص الخاصة بالشركة بموجب عقد مكتوب ومسجل، ويكون الاحتجاج به على الشركة بعد تبليغه لها أو قبولها التنازل بعقد مكتوب ومسجل.

لا يجوز الاحتجاج به على الغير إلا بعد إتمام هذه الإجراءات وكذلك بعد القيد في السجل التجاري.

المادة 899: تنتهي الشركة بوفاة أحد الشركاء ما لم يكن هناك شرط مخالف في القانون الأساسي.

ويعتبر القاصر أو القصر من ورثة الشريك المتوفي، في حالة استمرار الشركة، غير مسؤولين عن ديون الشركة مدة قصرهم إلا بقدر أموال تركه مورثهم.

المادة 900: في حالة إفلاس أحد الشركاء أو منعه من ممارسة مهنته التجارية أو فقدان أهليته، تنحل الشركة، ما لم ينص القانون الأساسي على استمرارها أو يقرر باقي الشركاء ذلك بالإجماع.

في حالة الاستمرار تحدد حقوق الشريك الفاقدة لهذه الصفة والواجب أدائها له، طبقاً للفقرة الأولى من المادة 896 أعلاه.

تتقضي الشركة أيضاً بالإدماج.

الفصل الثاني

شركة التوصية البسيطة

المادة 901: تنشأ شركة التوصية البسيطة بعقد يبرم بين شركاء يكون بعضهم متضامنين وآخرون موصين.

تطبق الأحكام المتعلقة بشركات التضامن على شركات التوصية البسيطة مع مراعاة لقواعد للمنصوص عليها في هذا الفصل.

المادة 902: يسري على الشركاء المتضامنين النظام القانوني للشركاء بالتضامن.

يلتزم الشركاء الموصون بديون الشركة في حدود قيمة حصصهم فقط التي لا يمكن أن تكون في شكل حصة بعمل.

Si un ou plusieurs associés sont gérants et ne sont pas désignés par les statuts, chacun d'entre eux peut être révoqué de ses fonctions, dans les conditions prévues par les statuts ou, à défaut, par une décision des autres associés gérants ou non, prise à l'unanimité.

Le gérant non associé peut être révoqué dans les conditions prévues par les statuts ou, à défaut, par une décision des associés prise à la majorité.

Chaque associé conserve le droit de provoquer la révocation judiciaire pour motif légitime.

Si la révocation est décidée sans motif légitime, elle peut donner lieu à une réparation du préjudice subi.

Art.897. Les parts sociales ne peuvent être représentées par des titres négociables. Elles ne peuvent être cédées qu'avec le consentement de tous les associés.

Toute clause contraire est réputée non avenue.

Art. 898. La cession des parts sociales doit être constatée par acte écrit dûment enregistré. Elle est rendue opposable à la société par la notification ou l'acceptation par elle dans un acte écrit dûment enregistré.

Elle n'est opposable aux tiers qu'après accomplissement de ces formalités et, en outre après publicité au registre de commerce.

Art. 899. La société prend fin par le décès de l'un des associés, sauf stipulation contraire des statuts.

En cas de continuation et si l'un ou plusieurs des héritiers de l'associé sont mineurs, ceux-ci ne répondent des dettes sociales pendant leur incapacité qu'à concurrence des forces de la succession de leur auteur.

Art.900. En cas de faillite, d'interdiction d'exercer une profession commerciale ou d'incapacité frappant l'un des associés, la société est dissoute, à moins que sa continuation soit prévue par les statuts ou que les autres associés ne la décident à l'unanimité.

Dans le cas de la continuation, la valeur des droits sociaux à rembourser à l'associé qui perd cette qualité, est déterminée conformément à l'alinéa 1er de l'article 896 ci-dessus.

La société prend fin également en cas de fusion.

Chapitre II

De la société en commandite simple

Art.901. La société en commandite simple est constituée par acte entre associés commandités et associés commanditaires.

Les dispositions relatives aux sociétés en nom collectif sont applicables aux sociétés en commandites simple sous réserve des règles prévues par le présent chapitre.

Art.902. Les associés commandités ont le statut des associés en nom collectif.

Les associés commanditaires répondent des dettes sociales seulement à concurrence du montant de leur apport. Celui-ci ne peut être un apport en industrie.

المادة 903: يتكون اسم شركة التوصية البسيطة من تسمية معينة يضاف إليها اسم شريك أو أكثر من الشركاء المتضامنين، ويجب أن تكون التسمية مسبقة أو متبوعة مباشرة بعبارة " شركة توصية بسيطة " .

إذا كان اسم الشريك المضاف هو شريك موص، يلتزم هذا الأخير من غير تحديد وبالتضامن بديون الشركة.

المادة 904: يجب أن يتضمن القانون الأساسي لشركة التوصية البسيطة البيانات التالية:

- 1- مبلغ أو قيمة حصص كل الشركاء،
- 2- حصة كل شريك متضامن أو شريك موص في هذا المبلغ أو القيمة،
- 3- الحصة الإجمالية للشركاء المتضامنين وحصتهم في الأرباح وكذا حصتهم في الفائض من التصفية.

المادة 905: تتخذ القرارات وفق الشروط المحددة في القانون الأساسي.

غير أن انعقاد جمعية كل الشركاء تكون قانونية، إذا طالب بها الشريك المتضامن أو الشركاء الموصون الذي يمثلون ربع رأس المال.

المادة 906: لا يمكن للشريك الموصي أن يقوم بأي عمل تسيير خارجي ولو بمقتضى وكالة.

في حالة مخالفة هذا المنع، يتحمل الشريك الموصي، بالتضامن مع الشركاء المتضامنين، ديون الشركة والتزاماتها المترتبة عن الأعمال الممنوعة، ويمكن أن يلزم بالتضامن بكل التزامات الشركة أو بعضها فقط حسب عدد أو أهمية هذه الأعمال الممنوعة.

المادة 907: للشركاء الموصين، الحق مرتين خلال السنة، في الإطلاع بمقر الشركة على دفاتر الشركة ووثائقها وتقرير محافظ الحسابات إن وجد، وفي طرح أسئلة كتابية حول تسيير الشركة، ويجب أن تكون الإجابة عنها كتابيا أيضا.

المادة 908: لا يجوز التنازل عن حصص الشركاء إلا بموافقة كل الشركاء.

غير أنه يمكن أن يتم النص في القوانين الأساسية ما يأتي:

- 1- يمكن التنازل عن حصص الشركاء الموصين بكل حرية بين الشركاء.
- 2- يمكن التنازل عن حصص الشركاء الموصين إلى الأشخاص الأجانب عن الشركة بموافقة كل الشركاء المتضامنين والشركاء الموصين الممثلين أغلبية رأس المال.
- 3- يمكن للشريك المتضامن التنازل عن جزء من حصصه إلى شريك موص أو إلى شخص أجنبي عن الشركة وفق الشروط المنصوص عليها في الفقرة 2 أعلاه.

المادة 909: يمكن تقرير تعديل القوانين الأساسية بموافقة كل الشركاء المتضامنين والشركاء الموصين الممثلين أغلبية رأسمال.

Art.903. La dénomination de la société en commandite simple comporte une dénomination déterminée suivie du nom d'un ou plusieurs associés commandités et doit être précédé ou suivie de l'expression « société en commandite simple ».

Si le nom incorporé est celui d'un associé commanditaire, celui-ci répond indéfiniment et solidairement des dettes sociales.

Art. 904. Les statuts de la société en commandite simple doivent contenir les indications suivantes :

- 1- le montant ou la valeur des apports de tous les associés,
- 2- la part dans ce montant ou cette valeur de chaque associé, commandité ou commanditaire,
- 3- la part globale des associés commandités et leur part des bénéfices ainsi que leur part dans le boni de liquidation.

Art. 905. Les décisions sont prises selon les conditions fixées par les statuts.

Toutefois, la réunion d'une assemblée de tous les associés est régulière si elle est demandée soit par un commandité, soit par le quart en capital des commanditaires.

Art. 906. L'associé commanditaire ne peut faire aucun acte de gestion externe, même en vertu d'une procuration.

En cas de violation à ladite prohibition, l'associé commanditaire est tenu solidairement avec les associés commandités des dettes et engagements de la société qui résultent des actes prohibés. Suivant le nombre ou l'importance de ceux-ci, il peut être déclaré solidairement obligé pour tous les engagements de la société ou pour quelques-uns seulement.

Art.907.Les associés commandités ont le droit deux fois par an d'obtenir communication au siège de la société, des livres, documents sociaux et le rapport du commissaire aux comptes, s'il y a lieu, de poser par écrit des questions sur la-gestion sociale auxquelles il doit être répondu également par écrit.

Art. 908. Les parts sociales ne peuvent être cédées qu'avec le consentement de tous les associés.

Toutefois, les statuts peuvent stipuler :

- 1- que les parts des associés commanditaires sont librement cessibles entre associés,
- 2- que les parts des associés commanditaires peuvent être cédées à des tiers étrangers à la société avec le consentement de tous les commandités et de la majorité en capital des commanditaires,
- 3- qu'un associé commandité peut céder une partie de ses parts à un commanditaire ou à un tiers étranger à la société dans les conditions prévues au 2° alinéa ci-dessus.

Art. 909. Les modifications des statuts peuvent être décidées avec le consentement de tous les commandités et de la majorité en capital des commanditaires.

المادة 910: تستمر الشركة رغم وفاة شريك موصل، وإذا تم النص على استمرار الشركة رغم وفاة أحد الشركاء المتضامنين، فإن ورثته يصبحون شركاء موصين إذا كانوا قصرا غير مرشدين.

إذا كان المتوفي، هو الشريك المتضامن الوحيد، وكان ورثته كلهم قصرا غير مرشدين، يجب تعويضه بشريك متضامن جديد، أو تحويل الشركة، في أجل سنة، ابتداء من تاريخ الوفاة، وإلا حلت الشركة بقوة القانون عند انقضاء هذا الأجل.

المادة 911: تحل الشركة في حالة الإفلاس أو التسوية القضائية لأحد الشركاء المتضامنين، أو المنع من ممارسة مهنة تجارية أو انعدام أهلية أحد الشركاء المتضامنين.

غير أنه عند وجود شريك متضامن أو أكثر، يمكن الشركاء أن يقرروا في هذه الحالة بالإجماع استمرار الشركة فيما بينهم.

تطبق عليهم أحكام المادة 900 أعلاه.

الفصل الثالث

الشركة ذات المسؤولية المحدودة

ومؤسسة الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة

المادة 912: تؤسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخص واحد أو عدة أشخاص، بموجب عقد توثيقي، لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص.

إذا كانت الشركة ذات المسؤولية المحدودة، المؤسسة طبقا للفقرة السابقة لا تضم إلا شخصا واحدا " كشريك وحيد " تسمى هذه الشركة "مؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة".

يمارس الشريك الوحيد السلطات المخولة لجمعية الشركاء، بمقتضى أحكام هذا الفصل.

تعين الشركة بتسمية يمكن أن تشمل على اسم شريك أو أكثر، على أن تكون هذه التسمية متبوعة، بعبارة "شركة ذات مسؤولية محدودة" أو عبارة "مؤسسة الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة" أو بالأحرف الأولى منهما "ش.م.م" أو "ش.و.م.م" حسب الحالة مع بيان رأسمالها.

المادة 913: يجب أن يتولى إبرام عقد تأسيس الشركة جميع الشركاء بأنفسهم أو بواسطة وكلاء يثبتون تفويضهم الخاص لذلك.

المادة 914: يحدد رأسمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة بحرية من طرف الشركاء في القانون الأساسي للشركة ويقسم ذات قيمة اسمية متساوية.

يجب أن يشار إلى الرأسمال في جميع وثائق الشركة.

المادة 915: يجب أن يتم الاكتتاب بجميع الحصص، من طرف الشركاء وأن تدفع كاملة سواء كانت الحصص عينية أو نقدية، ويذكر توزيع الحصص في القانون الأساسي.

يسلم المال الناتج عن تسديد قيمة الحصص، المودع بمكتب التوثيق أو لدى بنك إلى مسير الشركة بعد قيدها في السجل التجاري.

Art.910. La société continue malgré le décès d'un commanditaire. S'il est stipulé que malgré le décès de l'un des commandités, la société continue avec ses héritiers, ceux-ci deviennent commanditaires lorsqu'ils sont mineurs non émancipés.

Si l'associé décédé était le seul commandité et si ses héritiers sont tous mineurs non émancipés, il doit être procédé à son remplacement par un nouvel associé commandité ou à la transformation de la société, dans le délai d'un an, à compter de la date du décès. A défaut, la société est dissoute de plein droit à l'expiration de ce délai.

Art.911. En cas de faillite ou de règlement judiciaire d'un des associés commandités, d'interdiction d'exercer une profession commerciale ou d'incapacité frappant l'un des associés commandités, la société est dissoute.

Toutefois, s'il existe un ou plusieurs autres associés commandités, les associés peuvent décider dans ce cas à l'unanimité la continuation de la société entre eux. Les dispositions de l'article 900 ci-dessus leur sont applicables.

Chapitre III **De la société à responsabilité limitée** **et de l'entreprise unipersonnelle à responsabilité limitée**

Art.912. La société à responsabilité limitée est instituée par une ou plusieurs personnes, par acte authentique notariée, qui ne supportent les pertes qu'à concurrence de leurs apports.

Lorsque la société à responsabilité limitée instituée conformément à l'alinéa précédent ne comporte qu'une seule personne en tant "qu'associé unique" celle-ci est dénommée "entreprise unipersonnelle à responsabilité limitée".

L'associé unique exerce les pouvoirs dévolus à l'assemblée des associés par les dispositions du présent chapitre.

Elle est désignée par une dénomination sociale, à laquelle peut être incorporée le nom d'un ou plusieurs associés suivie immédiatement de l'expression « société à responsabilité limitée » ou l'expression « société unipersonnelle » ou des initiales « SARL » ou « EURL » selon le cas et de l'énonciation du capital social.

Art. 913. Tous les associés doivent intervenir à l'acte constitutif de la société en personne ou par mandataires justifiant d'un pouvoir spécial.

Art. 914. Le capital social de la société à responsabilité limitée est fixé librement par les associés dans les statuts de la société. Il est divisé en parts sociales égales.

Le capital social doit être mentionné dans tous les documents de la société.

Art.915. Les parts sociales doivent être souscrites en totalité par les associés et intégralement libérées, qu'elles représentent des apports en nature ou en numéraire. La répartition des parts est mentionnée dans les statuts.

Les fonds provenant de la libération des parts sociales, déposés en l'étude notariale ou auprès d'une banque seront remis au gérant de la société après son inscription au registre de commerce.

إذا لم تؤسس الشركة خلال ستة (6) أشهر من تاريخ إيداع الأموال، يجوز لكل مكتب أن يطلب من الموثق سحب مبلغ مساهمته، وفي حالة تعذر ذلك، يمكنه أن يطلب بموجب أمر على عريضة أمام المحكمة المختصة الترخيص بسحب هذا المبلغ.

المادة 916: يمكن أن تكون المساهمة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة في شكل قديم عمل، تحدد كفاءات تقدير قيمته وما يخوله من أرباح في القانون الأساسي للشركة ولا يدخل في تأسيس رأسمال الشركة.

المادة 917: يجب أن يتضمن القانون الأساسي ذكر قيمة كل حصة من الحصص العينية المقدمة من الشركاء، ويتم ذلك بعد الاطلاع على تقرير ملحق بالقانون الأساسي يحرره تحت مسؤوليته المندوب المختص بالحصص والمعين بأمر من المحكمة من بين الخبراء المعتمدين.

ويكون الشركاء مسؤولين بالتضامن مدة خمس (5) سنوات تجاه الغير عن القيمة المقدرة للحصص العينية التي قدموها عند تأسيس الشركة.

المادة 918: يجب أن تكون حصص الشركاء اسمية ولا يمكن أن تكون ممثلة في سندات قابلة للتداول.

المادة 919: للحصص قابلية الانتقال عن طريق الإرث كما أنه يمكن إحالتها بكل حرية بين الأزواج والأصول والفروع.

غير أنه يمكن أن يشترط في القانون الأساسي أنه لا يجوز أن يصبح الزوج أو أحد الورثة أو الأصل أو الفرع، شريكا إلا بعد قبوله ضمن الشروط المنصوص عنها. إن الأجل الممنوحة للشركة للفصل في القبول، لا يجوز أن تكون أكثر من التي نصت عليها في المادة 920 أدناه والأغلبية المشترطة لا تكون أقوى من الأغلبية المطلوبة في المادة المذكورة، وذلك تحت طائلة بطلان الشرط المذكور، ويجرى عند رفض القبول تطبيق أحكام الفقرتين 3 و4 من المادة 920 أدناه، ويعتبر القبول مكتسبا إذا لم يحصل أي حل من الحلول المنصوص عليها في هاتين الفقرتين في الأجل المقررة.

المادة 920: لا يجوز إحالة حصص الشركاء إلى الأشخاص الأجانب عن الشركة إلا بموافقة أغلبية الشركاء التي تمثل ثلاثة أرباع رأس مال الشركة على الأقل.

إذا اشتملت الشركة على أكثر من شريك يبلغ مشروع الإحالة إلى الشركة بالطرق القانونية وإلى كل واحد من الشركاء ويعتبر قبول الإحالة مكتسبا إذا لم تعلن الشركة قرارها في أجل شهر واحد اعتبارا من آخر تبليغ منصوص عليه في هذه الفقرة.

إذا امتنعت الشركة عن قبول الإحالة، يتحتم على الشركاء في أجل ثلاثة (3) أشهر اعتبارا من الامتناع أن يشتروا أو يعملوا على شراء الحصص بالثمن الذي يقرره خبير معتمد معين إما من قبل الأطراف وإما في حالة عدم حصول الاتفاق فيما بينهم، بأمر من رئيس المحكمة، بناء على عريضة الطرف الذي يهمله التعجيل ويمكن تمديد الأجل مرة واحدة بأمر من رئيس المحكمة بطلب من المسير، دون أن يتجاوز هذا التمديد ثلاثة (3) أشهر.

يجوز أيضا للشركة بناء على رضا الشريك المحيل أن تقرر في نفس الأجل تخفيض رأسمالها بمبلغ قيمة حصص هذا الشريك وشرائها من جديد الحصص بالثمن المعين حسب الشروط الواردة أعلاه.

يمكن أن تمنح الشركة بأمر قضائي، أجلا للدفع لا يتجاوز ثلاثة (3) أشهر بعد تقديم ما يبرر ذلك.

إذا لم يحصل أي حل من الحلول المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة أعلاه عند انقضاء الأجل مقرر، يجوز للشريك أن يحقق الإحالة المقررة سابقا.

ويعتبر كل شرط مخالف لأحكام هذه المادة كان لم يكن.

Si la société n'est pas constituée dans le délai de six (6) mois à compter du premier dépôt de fonds, tous apporteur peut demander au notaire le retrait du montant de son apport, ou à défaut, il peut demander, par ordonnance à pied de requête déposée devant le tribunal compétent, l'autorisation du retirer de son apport.

Art. 916. L'apport en société à responsabilité limitée peut être en industrie. L'évaluation de sa valeur et la fixation de la part qu'il génère dans les bénéfices, sont fixées dans les statuts de la société. Cet apport n'entre pas dans la composition du capital de la société.

Art. 917. Les statuts doivent contenir l'évaluation de chaque apport en nature. Il y est procédé au vu d'un rapport annexé aux statuts et établi sous sa responsabilité par un commissaire aux apports désigné par ordonnance du tribunal parmi les experts agréés.

Les associés sont solidairement responsables pendant cinq ans à l'égard des tiers de la valeur attribuée aux apports en nature lors de la constitution de la société.

Art. 918. Les parts sociales doivent être nominatives. Elles ne peuvent être représentées par des titres négociables.

Art. 919. Les parts sociales sont librement transmissibles par voie de succession et librement cessibles entre conjoints et entre ascendants et descendants.

Toutefois, les statuts peuvent stipuler que le conjoint, un héritier, un ascendant ou un descendant ne peut devenir associé qu'après avoir été agréé dans les conditions qu'ils prévoient. A peine de nullité de la clause, les délais accordés à la société pour statuer sur l'agrément ne peuvent être plus longs que ceux prévus à l'article 920 ci-dessous et la majorité exigée ne peut être plus forte que celle exigée audit article. En cas de refus d'agrément, il est fait application des dispositions de l'article 920, alinéa 3 et 4 ci-dessous. Si aucune des solutions prévues à ces alinéas n'intervient dans les délais impartis, l'agrément est réputé acquis.

Art. 920. Les parts sociales ne peuvent être cédées à des tiers étrangers à la société qu'avec le consentement de la majorité des associés représentant au moins les trois-quarts du capital social.

Lorsque la société comporte plus d'un associé, le projet de cession est notifié à la société et à chacun des associés. Si la société n'a pas fait connaître sa décision dans le délai d'un mois à compter de la dernière des notifications prévues au présent alinéa, le consentement à la cession est réputé acquis.

Si la société a refusé de consentir à la cession, les associés sont tenus dans le délai de trois (3) mois, à compter de ce refus, d'acquérir ou de faire acquérir les parts au prix fixé par un expert agréé désigné soit par les parties, soit à défaut d'accord entre elles, par ordonnance du président du tribunal rendue sur requête de la partie la plus diligente. A la demande du gérant, ce délai peut être prolongé une seule fois par ordonnance du président du tribunal sans que cette prolongation ne puisse excéder trois (3) mois.

La société peut également avec le consentement de l'associé cédant, décider dans le même délai, de réduire son capital du montant de la valeur des parts de cet associé et de racheter les parts au prix déterminé dans les conditions ci-dessus.

Un délai de paiement qui ne saurait excéder trois (3) mois peut sur justification, être accordé à la société par ordonnance judiciaire.

Si à l'expiration du délai impart, aucune des solutions prévues aux alinéas 3 et 4 ci-dessus n'est intervenue, l'associé peut réaliser la cession initialement prévue.

Toute clause contraire aux dispositions du présent article est réputée non avenue.

المادة 921: تثبت إحالة الحصص بموجب عقد رسمي أو بعقد مكتوب ومسجل.

لا يسوغ الاحتجاج بها على الشركة أو الغير إلا بعد إعلام الشركة أو قبولها للإحالة بعقد رسمي أو بعقد مكتوب ومسجل.

المادة 922: في حالة زيادة رأسمال الشركة عن طريق الاكتتاب بقبول حصص نقدية في الشركة، تطبق أحكام المادة 915 أعلاه.

المادة 923: إذا تحققت الزيادة بصفة كلية أو جزئية بحصص عينية تطبق أحكام الفقرة الأولى من المادة 917 أعلاه.

يكون مسيرو الشركة والأشخاص الذين اكتتبوا بزيادة رأس مال مسؤولين بالتضامن مدة خمس (5) سنوات تجاه الغير بقيمة الحصص العينية.

المادة 924: تأذن جمعية الشركاء بتخفيض رأسمال الشركة حسب الشروط المنصوص عليها لتعديل القانون الأساسي. ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يمس هذا التخفيض بمساواة الشركاء.

إذا قررت الجمعية تخفيض رأسمال الشركة من دون أن يكون ذلك مبرر بخسائر يحق للدائنين الذين كان دينهم سابقا لتاريخ إيداع محضر المداولات لدى المركز الوطني للسجل التجاري، أن يرفعوا معارضة على هذا التخفيض في أجل شهر ابتداء من يوم هذا الإيداع. ويحكم القضاء برفض المعارضة أو يأمر إما بتسديد الديون أو بتكوين الضمانات إذا عرضتها الشركة واعتبرت كافية.

ولا يجوز الشروع في عمليات تخفيض رأسمال الشركة، أثناء أجل المعارضة.

يحظر على الشركة شراء حصصها، غير أنه يجوز للجمعية التي قررت تخفيض رأس المال، من دون تبرير ذلك بخسائر، أن تأذن للمسير شراء عدد معين من الحصص لإبطالها.

المادة 925: يسير الشركة ذات المسؤولية المحدودة شخص أو عدة أشخاص طبيع يونو يجوز اختيارهم من غير الشركاء، ويعينهم الشركاء في القانون الأساسي، أو بموجب عقد لاحق حسب الشروط المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 931 أدناه.

المادة 926: يحدد القانون الأساسي سلطات المسيرين في علاقاتهم مع الشركاء، وفي حالة سكوته تسري أحكام المادة 891 أعلاه.

في العلاقات مع الغير، يتمتع المسير في جميع الظروف بأوسع السلطات للتصرف باسم الشركة دون الإخلال بالسلطات التي يخولها القانون صراحة للشركاء.

تكون الشركة نفسها، ملزمة بتصرفات المسير، وإن كانت لا تدخل في نطاق موضوع الشركة، ما لم تثبت أن الغير كان عالما أن التصرف يتجاوز ذلك الموضوع، أو أنه لم يخف عليه ذلك نظرا للظروف، وذلك بقطع النظر على أن نشر القانون الأساسي، غير كاف وحده لتكوين ذلك الإثبات.

لا يمكن الاحتجاج تجاه الغير، بالشروط التي يتضمنها القانون الأساسي والمحددة لسلطات المسيرين الناتجة عن هذه المادة.

عند تعدد المسيرين، يتمتع كل واحد منهم منفردا، بالسلطات المنصوص عليها في هذه المادة، ولا اثر لمعارضة احد المسيرين لتصرفات مسير آخر تجاه الغير، ما لم يقدّم الدليل على أنهم كانوا على علم بها.

Art.921. Les cessions des parts sociales ne peuvent être constatées que par un acte authentique ou un écrit dûment enregistré.

Elles ne sont opposables à la société et aux tiers qu'après leur signification à la société ou leur acceptation par elle dans un acte authentique ou un écrit dûment enregistré.

Art. 922. En cas d'augmentation du capital par souscription de parts sociales en numéraire, les dispositions de l'article 915 ci- dessus sont applicables.

Art.923. Si l'augmentation du capital est réalisé, soit en totalité, soit en partie, par des apports en nature, les dispositions de l'article 917, alinéa 1 ci- dessus sont applicables.

Les gérants de la société et les personnes ayant souscrit à l'augmentation du capital sont solidairement responsables pendant cinq (5) ans, à l'égard des tiers, de la valeur attribuée aux apports en nature.

Art.924. La réduction du capital est autorisée par l'assemblée des associés statuant dans les conditions exigées pour la modification des statuts. En aucun cas, elle ne peut porter atteinte à l'égalité des associés.

Lorsque l'assemblée décide d'une réduction de capital non motivée par des pertes, les créanciers dont la créance est antérieure à la date de dépôt au centre national du registre de **commerce** du procès-verbal de délibération, peuvent former opposition à la réduction dans le délai d'un mois à compter du jour de ce dépôt. Une décision de justice rejette l'opposition ou ordonne soit le remboursement des créances, soit la constitution des garanties, si la société en offre et si elles sont jugées suffisantes.

Les opérations de réduction du capital ne peuvent commencer pendant le délai d'opposition.

L'achat de ses propres parts par une société est interdit. Toutefois, l'assemblée qui a décidé d'une réduction du capital non motivée par des pertes peut autoriser le gérant à acheter un nombre déterminé de parts sociales pour les annuler.

Art.925. La société à responsabilité limitée est gérée par une ou plusieurs personnes physiques. Les gérants peuvent être choisis en dehors des associés.

Ils sont nommés par les associés, dans les statuts ou par un acte postérieur dans les conditions prévues par l'article 931, alinéa 1er ci- dessous.

Art.926. Dans les rapports entre associés, les pouvoirs des gérants sont définis par les statuts, et dans le silence de ceux-ci, par l'article 891 ci- dessus.

Dans les rapports avec les tiers, le gérant est investi des pouvoirs les plus étendus pour agir en toute circonstance au nom de la société, sous réserve des pouvoirs que la loi attribue expressément aux associés.

La société est engagée même par les actes du gérant qui ne relèvent pas de l'objet social, à moins qu'elle ne prouve que le tiers savait que l'acte dépassait cet objet ou qu'il ne pouvait l'ignorer compte tenu des circonstances, étant exclu que la seule publication des statuts suffise à constituer cette preuve.

Les clauses statutaires limitant les pouvoirs des gérants qui résultent du présent article sont inopposables aux tiers.

En cas de pluralité de gérants, ceux-ci détiennent séparément les pouvoirs prévus au présent article. L'opposition formée par un gérant aux actes d'un autre gérant est sans effet à l'égard des tiers, à moins qu'il ne soit établi qu'ils en ont eu connaissance.

المادة 927: يكون المديرون مسؤولين بمقتضى قواعد القانون العام، منفردين أو بالتضامن حسب الأحوال، تجاه الشركة أو الغير، سواء عن مخالفة أحكام هذا القانون، أو عن مخالفة القانون الأساسي أو عن الأخطاء التي يرتكبونها أثناء قيامهم بأعمال التسيير.

علاوة على ما تقدم، يجوز للمحكمة، إذا أسفر تفليس الشركة عن عجز فيما لها من الأموال أن تقرر بطلب من الوكيل المتصرف القضائي، حمل الديون المترتبة عليها، على نسبة القدر الذي تعينه، إما على عاتق المديرين سواء كانوا من الشركاء أم لا، أو من أصحاب الأجور أم لا، وإما على كاهل الشركاء أو بعض الشركاء على وجه التضامن بينهم أو بدونه، بشرط أن يكون الشركاء قد شاركوا بالفعل في تسيير الشركة.

يجب على المديرين أو الشركاء المتورطين، كي يتخلصوا من المسؤولية الملقاة على عاتقهم أن يقيموا الدليل على أنهم بذلوا في تسيير شؤون الشركة، ما يبذله الوكيل المأجور من النشاط والحرص.

فضلا عن دعوى المطالبة بتعويض الضرر الشخصي، يمكن للشركاء الحائزين لعشرة في المائة (10) من رأسمال الشركة على الأقل، أن يمارسوا منفردين أو جماعيا دعوى المسؤولية ضد المديرين ويجوز لهم المطالبة بالتعويض عن كل الضرر اللاحق بالشركة.

يعتبر كأن لم يكن، كل شرط في القانون الأساسي، يكون هدفه إخضاع ممارسة دعوى المسؤولية إلى رأي مسبق أو ترخيص من الجمعية العامة أو يتضمن تنازلا مسبقا عن ممارسة هذه الدعوى.

لا يمكن أن يترتب على أي قرار للجمعية العامة للشركاء، سقوط دعوى المسؤولية ضد المديرين لخطأ ارتكبه أثناء ممارسة مهامهم.

تتقدم دعوى المسؤولية المذكورة بمضي ثلاث (3) سنوات من تاريخ ارتكاب الفعل الضار، وإذا تم إخفاؤه فمن تاريخ اكتشافه. وإذا كان الفعل المرتكب يشكل جنحة أو جناية تتقدم دعوى التعويض بمضي خمس (5) أو عشر (10) سنوات حسب الحالة.

المادة 928: يمكن عزل المدير بقرار من الشركاء الممثلين لأكثر من نصف رأسمال الشركة، ويعتبر كل شرط مخالف لذلك كأن لم يكن، ويترتب عن قرار العزل دون سبب مشروع الحق في تعويض الضرر اللاحق.

يجوز أيضا عزل المدير عن طريق القضاء لسبب مشروع، بناء على طلب كل شريك.

المادة 929: تصدر قرارات الشركاء، في جمعيات يعقدونها. غير أنه يجوز أن يشترط في القانون الأساسي أن تتخذ جميع القرارات أو بعضها باستشارة مكتوبة من طرف الشركاء.

يستدعى مدير الشركة الشركاء قبل خمسة عشر (15) يوما على الأقل من انعقاد الجمعية، برسالة موصى عليها تتضمن بيان جدول الأعمال.

يجوز لواحد أو عدة شركاء يمثلون على الأقل ربع رأس مال الشركة أن يطلبوا عقد جمعية، ويعتبر كل شرط مخالف لذلك كأن لم يكن.

يجوز لكل شريك أن يطلب عن طريق القضاء تعيين وكيل يكلف باستدعاء جمعية الشركاء وتحديد جدول أعمالها.

Art.927. Les gérants sont responsables conformément aux règles de droit commun, individuellement ou solidairement suivant les cas, envers la société et envers les tiers, soit des infractions aux dispositions du présent code, des violations des statuts, soit des fautes commises par eux dans leur gestion.

En outre, si la faillite de la société fait apparaître une insuffisance d'actif, le tribunal peut à la demande du syndic- administrateur judiciaire décider que les dettes sociales seront supportées jusqu'à concurrence du montant qu'il déterminera, soit par les gérants, associés ou non, salariés ou non, soit par les associés, soit par certains des uns ou autres, avec ou sans solidarité, sous condition pour les associés qu'ils aient participé effectivement à la gestion de la société.

Pour dégager leur responsabilité, les gérants et les associés impliqués doivent faire la preuve qu'ils ont apportée à la gestion des affaires sociales, toute l'activité et la diligence d'un mandataire salarié.

Outre l'action en réparation du préjudice subi personnellement, les associés qui détiennent au moins 10% du capital peuvent, soit individuellement, soit collectivement, intenté l'action sociale en responsabilité contre les dirigeants.

Les demandeurs sont habilités à poursuivre la réparation de l'entier préjudice subi par la société.

Est réputée non écrite toute clause des statuts ayant pour effet de subordonner l'exercice de l'action sociale à l'avis préalable ou à l'autorisation de l'assemblée générale, ou qui comporterait par avance renonciation à cette action.

Aucune décision de l'assemblée générale ne peut avoir pour effet d'éteindre une action en responsabilité contre les gérants pour faute commise dans l'accomplissement de leur mandat.

L'action en responsabilité contre les gérants se prescrit par trois (3) ans à compter du fait dommageable ou s'il a été dissimulé à compter de sa découverte. Si le fait commis constitue un délit ou un crime, l'action en réparation se prescrit par cinq (5) ans ou dix (10) ans selon le cas.

Art. 928. Le gérant est révocable par décision des associés représentant plus de la moitié du capital social. Toute clause contraire est réputée non écrite. Si la révocation est décidée sans juste motif, elle peut donner lieu à une réparation du préjudice subi.

En outre, le gérant est révocable par voie de justice pour cause légitime, à la demande de tout associé.

Art. 929. Les décisions des associés sont prises en assemblée. Toutefois, les statuts peuvent stipuler que les décisions ou certaines d'entre elles peuvent être prises par consultations écrites des associés.

Les associés sont convoqués par le gérant de la société quinze jours 15 au moins avant la réunion de l'assemblée par lettre recommandée portant indication de l'ordre du jour.

Un ou plusieurs associés représentant au moins le 1/4 en capital social peuvent demander la réunion d'une assemblée. Toute clause contraire est réputée non avenue.

Tout associé peut demander, en justice la désignation d'un mandataire chargé de convoquer l'assemblée et de fixer son ordre du jour.

المادة 930: يجوز لكل شريك أن يشارك في القرارات وله عدد من الأصوات يعادل عدد الحصص التي يملكها في رأسمال الشركة.

يمكن لكل شريك أن ينيب عنه شريكا آخر أو زوجه ولا يسوغ له أن ينيب عنه شخصا آخر إلا إذا أجاز ذلك القانون الأساسي.

لا يسوغ لشريك أن يعين وكيلا للتصويت عن جزء من حصصه والتصويت بنفسه عن الجزء الآخر من الحصص.

ويعتبر كل شرط مخالف لأحكام الفقرة الأولى والثانية كأن لم يكن.

المادة 931: تتخذ القرارات في الجمعيات أو خلال الاستشارات الكتابية من واحد أو أكثر من الشركاء الذين يمثلون أكثر من نصف رأسمال الشركة.

وإذا لم تحصل هذه الأغلبية في المداولة الأولى يجب استدعاء الشركاء أو استشارتهم مرة ثانية حسب الأحوال وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات مهما كان مقدار الجزء من الرأسمال الممثل، ما لم ينص القانون الأساسي على شرط يخالف ذلك.

المادة 932: يرأس مسير الشركة الجمعية العامة للشركاء، وتثبت كل مداولة لجمعية الشركاء بمحضر.

المادة 933: يتعين على المسيرين أن يعرضوا، خلال السنة (6) أشهر الموالية لقفل السنة المالية، على جمعية الشركاء للمصادقة على التقرير الصادر عن عمليات السنة المالية وإجراء الجرد وحساب النتائج والميزانية المحاسبية المعدة من طرفهم.

يجوز تمديد الأجل المذكور أعلاه بأمر قضائي غير قابل للطعن، مرة واحدة، لمدة لا تتجاوز ثلاثة (3) أشهر.

لهذا الغرض توجه الوثائق المشار إليها في الفقرة الأولى، وكذا نص القرارات المقترحة وتقرير محافظ الحسابات إن وجد، إلى الشركاء حسب الشروط وفي الأجل المحددة أدناه.

ويعتبر كل شرط مخالف لأحكام هذه المادة كأن لم يكن.

لا تطبق الفقرات 1 و2 و3 من هذه المادة والمواد 929 و930 و931 و932 و935 من هذا القانون على المؤسسة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة.

في هذه الحالة يضع المسير تقرير التسيير ويقوم بإجراء الجرد ويعد الحسابات السنوية. ويصادق الشريك الوحيد على الحسابات بعد تقرير محافظ الحسابات إن وجد، في أجل ستة (06) أشهر ابتداء من اختتام السنة المالية.

لا يجوز للشريك الوحيد تفويض سلطاته، وتدون قراراته المتخذة عوض الجمعية ومكانها في سجل.

يمكن أن تلغى القرارات التي تتخذ خرقا لأحكام هذه المادة بحكم قضائي، بناء على طلب من يهمه الأمر.

Art. 930. Tous associé a le droit de participer aux décisions et dispose d'un nombre de voix égal à celui des parts sociales qu'il possède.

Tous associé peut se faire représenter par un autre associé ou par son conjoint. Il ne peut se faire représenter par une autre personne que si les statuts le permettent.

Un associé ne peut constituer un mandataire pour voter du chef d'une partie de ses parts et voter en personne du chef de l'autre partie.

Toute clause contraire aux dispositions des alinéas 1er, 2 ci-dessus est réputée non avenue.

Art. 931. Dans les assemblées ou lors des consultations écrites, les décisions sont adoptées par un ou plusieurs associés représentant plus de la moitié du capital social.

Sauf stipulation contraire dans les statuts, si la majorité n'est pas atteinte à la première consultation, les associés sont selon les cas, convoqués ou consultés une seconde fois et les décisions sont prises à la majorité des votes émis, quelle que soit la portion du capital social représentée.

Art.932. L'assemblée générale des associés est présidée par le gérant et toute délibération de l'assemblée des associés est constatée par procès-verbal.

Art. 933. Le rapport sur les opérations de l'exercice, l'inventaire, le compte de résultats et le bilan, établis par les gérants doivent être soumis à l'approbation des associés réunis en assemblée, dans le délai de six (6) mois à compter de la clôture de l'exercice.

Le délai suscité peut être prorogé une seule fois par ordonnance judiciaire non susceptible de recours pour une période n'excédant pas trois mois.

A cette fin, les documents visés à l'alinéa premier ci- dessus, ainsi que le texte des résolutions proposées, le rapport du commissaire aux comptes, **s'il en existe**, sont communiqués aux associés dans les conditions et délais déterminés ci-dessous.

Toute condition contraire au présent article est considéré non écrite.

Les alinéas 1,2 et 3 du présent article et les articles 929, 930, 931, 932 et 935 de cette loi ne sont pas applicables à l'entreprise unipersonnelle à responsabilité limitée.

Dans ce cas, le rapport de gestion, l'inventaire et les comptes annuels sont établis par le gérant. L'associé unique approuve les comptes, après rapport du commissaire aux comptes, s'il en existe, dans le délai de six mois à compter de la clôture de l'exercice.

L'associé unique ne peut déléguer ses pouvoirs. Ses décisions, prises au lieu et place de l'assemblée, sont répertoriées dans un registre.

Les décisions prises en violation des dispositions du présent article peuvent être annulée par décision de justice, à la demande de tout intéressé.

المادة 934: لكل شريك الحق في :

1- الحصول في أي وقت كان بمقر الشركة، على نسخة مطابقة للأصل، من القانون الأساسي الساري المفعول يوم الطلب، ويتعين على الشركة أن تلحق بهذه الوثيقة قائمة المسيرين وقائمة محافظي الحسابات القائمين بمهامهم عند الاقتضاء، ولا يسوغ لها أن تطلب، مقابل هذا التسليم، مبلغا يفوق المبلغ المحدد بموجب التنظيم الساري المفعول.

2- الاطلاع في أي وقت كان بمقر الشركة وب نفسه على الوثائق التالية:
حساب النتائج والميزانية والجرد، والتقارير المعروضة على الجمعية العامة ومحاضر هذه الجمعيات المتعلقة بالسنوات الثلاث الأخيرة، ما عدا ما يخص الجرد الذي يستتبع حق الاطلاع عليه حق اخذ نسخة منه.

لهذا الغرض يجوز للشريك أن يستعين بخبير معتمد.

3- الاطلاع أو اخذ نسخة، خلال مدة الخمسة عشر (15) يوما السابقة لانعقاد كل جمعية، من نص القرارات المعروضة وتقرير تسيير الشركة وكذا تقرير محافظ الحسابات إن وجد.

في حالة رفض المسير لذلك، يمكن للشريك استصدار أمرا من رئيس المحكمة لأجل ذلك.

المادة 935: لا يجوز إدخال أي تعديل على القانون الأساسي إلا بموافقة أغلبية الشركاء التي تمثل ثلاثة أرباع رأسمال الشركة ما لم يقض عقد التأسيس خلاف ذلك غير أنه لا يمكن في أي حال للأغلبية أن تلزم أحد الشركاء بزيادة حصته في رأس مال الشركة.

المادة 936: ما عدا حالة إحالة حصص للغير يجب أن تكون قرارات الجمعيات غير العادية، مسبوقة بتقرير يحرره خبير معتمد عن وضع الشركة.

المادة 937: إن الأرباح الموزعة وغير المطابقة للأرباح المحصل عليها حقيقة، يمكن أن تطلب الشركة من الشركاء الذين قبضوها ردها.

تتقادم دعوى استرجاع المنفوع دون حق بعد انقضاء أجل ثلاث (3) سنوات اعتبارا من يوم الشروع في توزيع حصص الأرباح.

المادة 938: لا تتحل الشركة ذات المسؤولية المحدودة نتيجة لحظر أو إفلاس أحد الشركاء أو فقدان أهليته أو منعه من التسيير.

كما لا تتحل الشركة بوفاة أحد الشركاء، ما لم ينص القانون الأساسي على خلاف ذلك.

في حالة خسارة ثلاثة أرباع رأسمال الشركة، يجب على المسيرين، خلال الثلاثة (3) أشهر الموالية، للمصادقة على الحسابات التي أفرزت هذه الخسارة، دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد للنظر فيما إذا كان يتعين إصدار قرار بحل الشركة. ويلزم في جميع الحالات إشهار قرار الشركاء في جريدة وطنية و في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية في الولاية التي يكون المقر الرئيسي للشركة تابعا لها مع إيداعه في المركز الوطني للسجل التجاري.

إذا لم يتمكن المسير من استدعاء الشركاء أو إذا لم يتمكن الشركاء من المداولة على الوجه الصحيح، جاز لكل من يهمه الأمر أن يطلب أمام القضاء حل الشركة ويمكن للمحكمة أن تمنح لهذه الشركة أجلا لا يتجاوز ستة (6) أشهر لتسوية وضعيتها.

Article 934. Tout associé a le droit :

- 1- D'obtenir à toute période de l'année, au siège social, la délivrance d'une copie conforme des statuts en vigueur au jour de la demande. La société doit annexer à ce document la liste des gérants, et le cas échéant, des commissaires aux comptes en exercice et ne peut, pour cette délivrance, exiger le paiement d'une somme supérieure à celle fixée par la réglementation en vigueur ;
- 2- A toute époque, prendre par lui-même et au siège social, connaissance des documents suivants:
compte de résultats, bilans, inventaires, rapports soumis aux assemblées et procès-verbaux de ces assemblées concernant les trois derniers exercices, sauf en ce qui concerne l'inventaire, le droit de prendre connaissance emporte celui de prendre une copie.
A cette fin, il peut se faire assister d'un expert agréé.
- 3- De prendre connaissance ou copie pendant le délai de quinze (15) jours qui précède toute assemblée, du texte des résolutions proposées, du rapport de la gérance ainsi que le rapport du commissaire aux comptes, s'il en existe.

En cas de refus du gérant, l'associé peut obtenir une ordonnance du président du tribunal.

Art. 935. Toutes modifications dans les statuts sauf stipulation contraire, sont décidées à la majorité des associés représentant les trois-quarts du capital social. Toutefois, en aucun cas, la majorité ne peut obliger un des associés à augmenter sa part sociale.

Art. 936. Sauf en cas de cession de parts à un tiers, les décisions des assemblées extraordinaires doivent être précédées d'un rapport établi par un expert agréé sur la situation de la société.

Art. 937. La répétition des dividendes ne correspondant pas à des bénéfices réellement acquis, peut être exigée des associés qui les ont reçus.

L'action en répétition se prescrit par le délai de trois (3) ans à compter de la mise en distribution des dividendes.

Art.938. La société à responsabilité limitée n'est point dissoute par l'interdiction de gérer, l'incapacité et la faillite.

De même la société n'est point dissoute par le décès d'un des associés, sauf stipulation contraire des statuts.

En cas de perte des trois quarts du capital social, les gérants sont tenus dans les trois (3) mois qui suivent la constatation de cette perte de convoquer une assemblée générale extraordinaire des associés à l'effet de statuer sur la question de savoir s'il y a lieu de prononcer la dissolution de la société. La décision des associés est, dans tous les cas, publiée dans un journal national, et dans un journal habilité à recevoir les annonces légales de la wilaya du siège social, déposée au centre national du registre de commerce.

A défaut, par les gérants, de convoquer les associés ou comme dans le cas où ceux-ci n'auraient pu délibérer régulièrement, tout intéressé peut demander à la justice la dissolution de la société. Le tribunal peut accorder à cette société un délai n'excédant pas six (6) mois afin de procéder à la régularisation de sa situation.

المادة 939: لا يسوغ أن يتجاوز عدد الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة خمسين (50) شريكا. وإذا أصبحت الشركة مشتملة على أكثر من خمسين (50) شريكا وجب تحويلها إلى شركة مساهمة في أجل سنة واحدة. وعند عدم القيام بذلك، تنحل الشركة ما لم يصبح عدد الشركاء في تلك الفترة من الزمن مساويا لخمسين (50) شريكا أو أقل.

المادة 940: إن تحويل شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة التضامن يستوجب موافقة الشركاء بالإجماع.

الفصل الرابع شركة المساهمة القسم الأول أحكام عامة

المادة 941: شركة المساهمة هي الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم، وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصصهم.

ولا يمكن أن يقل عدد الشركاء عن سبعة (7).

ولا يطبق الشرط المذكور في الفقرة 2 أعلاه على الشركات ذات رؤوس أموال عمومية.

المادة 942: تعين الشركة بتسمية اجتماعية معينة التي يجب أن تكون مسبقة أو متبوعة بذكر عبارة "شركة مساهمة" وبمبلغ رأسمالها.

يجوز إدراج اسم ولقب شريك واحد أو أكثر في تسمية الشركة.

المادة 943: يجب أن لا يقل رأس مال شركة المساهمة عن عشرة (10) ملايين دينار إذا ما لجأت الشركة للاذخار العلني، و عن خمسة (5) ملايين دينار جزائري في حالة عدم اللجوء إلى الاذخار العلني.

في حالة انخفاض رأسمال الشركة إلى مبلغ أقل، يجب إكمال النقص إلى المبلغ المحدد في الفقرة 1 أعلاه في أجل سنة واحدة إلا إذا تحولت إلى شركة ذات شكل آخر في نفس الأجل.

في حالة عدم القيام بذلك، يجوز لكل من يهمل الأمر المطالبة أمام القضاء بحل الشركة بعد شهرين من إنذار ممثلها بتسوية الوضعية.

لا يمكن النطق بالحل في حالة تسوية الوضعية قبل النطق بالحكم وتقضي المحكمة بعدم قبول الدعوى.

القسم الثاني تأسيس شركة المساهمة الفقرة الأولى التأسيس باللجوء العلني إلى الاذخار

المادة 944: يحرر مشروع القانون الأساسي لشركة المساهمة تحت طائلة البطلان، في عقد رسمي توثيقي، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، بطلب من مؤسس أو أكثر، وتودع نسخة منه لدى المركز الوطني للسجل التجاري.

ينشر المؤسسون تحت مسؤوليتهم إعلان تأسيس الشركة حسب الشروط المحددة عن طريق التنظيم.

لا يقبل أي اكتتاب، إذا لم تحترم الإجراءات المقررة في الفقرتين الأولى والثانية منه.

Art. 939. Le nombre des associés d'une société à responsabilité limitée ne peut être supérieur à cinquante (50). Si la société vient à comprendre plus de cinquante (50) associés, elle doit dans, le délai d'un an, être transformée en société par actions. A défaut, elle est dissoute, à moins que, pendant ledit délai, le nombre des associés ne soit devenu égal ou inférieur à cinquante (50).

Art. 940. La transformation d'une société à responsabilité limitée en société en nom collectif exige l'accord unanime des associés.

Chapitre IV **Des sociétés par actions** **Section 1** **Des dispositions générales**

Art. 941. La société par actions est la société dont le capital est divisé en actions et qui est constituée entre des associés qui ne supportent les pertes qu'à concurrence de leurs apports.

Le nombre des associés ne peut être inférieur à sept (07).

La condition visée à l'alinéa 2 n'est pas applicable aux sociétés à capitaux publics.

Art. 942. La société par actions est désignée par une dénomination sociale qui doit être précédée ou suivie de la mention "société par action" et du montant du capital social.

Le nom et prénom d'un ou plusieurs associés peuvent être inclus dans la dénomination sociale.

Art. 943. Le capital social doit être de dix (10) million de dinars algériens au moins si la société fait publiquement appel à l'épargne, et de cinq (5) millions de dinars algériens au moins si la société ne fait pas publiquement appel à l'épargne.

La réduction à un montant inférieur doit être suivie, dans le délai d'un an, d'une augmentation ayant pour effet de le porter au montant prévu à l'alinéa précédent, à moins que dans le même délai, la société n'ait été transformée en société d'une autre forme.

A défaut, tout intéressé peut demander en justice la dissolution de la société, après avoir mis les représentants de celle-ci en demeure de régulariser sa situation **dans le délai de deux mois.**

En cas de régularisation de la situation la dissolution n'a pas prononcée, et dans le cas où la cause de la dissolution à cesser avant la prononciation du jugement le tribunal prononce l'irrecevabilité de l'action.

Section 2 **Constitution des sociétés par actions** **§. 1 - De la constitution avec appel public à l'épargne**

Art. 944. Le projet de statut de la société par actions est établi par un acte authentique notarié sous peine de nullité à la demande d'un ou de plusieurs fondateurs, une expédition de cet acte est déposée au centre national du registre de commerce.

Les fondateurs publient sous leur responsabilité une notice dans les conditions déterminées par voie réglementaire.

Aucune souscription ne peut être reçue si les formalités prévues aux alinéas 1ers et 2 ci-dessus n'ont pas été observées.

تبقى العلاقات بين الشركاء المؤسسين خاضعة لعقد الشركة وللمبادئ العامة للالتزامات والعقود، إلى غاية قيد الشركة التجاري.

لا يجوز للأشخاص المحرومين من الإدارة والتسيير والممنوعين من ممارسة نشاط تجاري أن يكونوا مؤسسين في هذه الشركات.

المادة 945: يجب أن يكتب رأس المال بكامله وإلا عدت الشركة غير مؤسسة.

يجب دفع مقابل الأسهم النقدية عند الاكتتاب بنسبة النصف $\frac{1}{2}$ على الأقل من قيمتها الاسمية، ويتم وفاء الزيادة مرة واحدة أو في عدة مرات، بناء على قرار مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب كل حالة، في أجل لا يتجاوز (2) سنتين من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري. لا يمكن مخالفة هذه القاعدة إلا بنص تشريعي أو تنظيمي.

يجب أن تكون الأسهم العينية محررة بكاملها إلى حين إصدارها.

المادة 946: يتم إثبات الاكتتاب بالأسهم النقدية بموجب بطاقة اكتتاب تعد حسب الشروط المحددة عن طريق التنظيم.

المادة 947: تودع الأموال الناتجة عن الاكتتابات النقدية وقائمة المكتتبين، مع ذكر المبالغ التي يدفعها كل مكتتب لدى موثق أو بنك.

يجب أن يتم هذا الإيداع من طرف المؤسسين خلال ثمانية (8) أيام من تلقي الأموال.

المادة 948: تكون الاكتتابات والمبالغ المدفوعة مثبتة في تصريح المؤسسين بواسطة عقد توثيقي.

يجب أن يتضمن العقد مبلغ الدفعات المصرح بها من المؤسسين ويثبت مطابقتها لمقدار المبالغ المودعة لدى الموثق أو البنك.

المادة 949: يقوم المؤسسون بعد التصريح بالاكتتاب والدفعات، باستدعاء المكتتبين لجمعية عامة تأسيسية حسب الأشكال والأجال المنصوص عليها عن طريق التنظيم.

تتحقق هذه الجمعية من أن رأسمال المكتتب تماما، وأن مبلغ الأسهم المستحقة الدفع محررة وتبدي رأيها في المصادقة على القانون الأساسي الذي لا يقبل التعديل إلا بإجماع جميع المكتتبين وتعين القائمين بالإدارة الأولين أو أعضاء مجلس المراقبة، وتعين واحد أو أكثر من محافظي الحسابات، كما يجب أن يتضمن محضر الجلسة الخاص بالجمعية، عند الاقتضاء إثبات قبول القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المراقبة ومحافظي الحسابات لوظائفهم.

المادة 950: يعين في حالة ما إذا كانت الحصص المقدمة عينية، ما عدا في حالة وجود أحكام تشريعية خاصة، مندوب واحد للحصص أو أكثر بأمر قضائي بناء على طلب المؤسسين أو أحدهم، ويخضع هؤلاء لأحكام التنافي المنصوص عليها في المادة 1073 أدناه.

يقع تقدير قيمة الحصص العينية على مسؤولية مندوبي الحصص، وتوضع نسخة من التقرير المودع لدى المركز الوطني للسجل التجاري مع القانون الأساسي تحت تصرف المكتتبين بمقر الشركة.

يجب على الجمعية العامة التأسيسية أن تفصل في تقدير الحصص العينية، ولا يجوز لها أن تخفض هذا التقدير إلا بإجماع المكتتبين.

وعند عدم الموافقة الصريحة عليه من مقدمي الحصص المشار إليها بالمحضر، تعد الشركة غير مؤسسة.

Les rapports entre les associés fondateurs sont soumis au contrat de la société et aux règles générales des obligations et des contrats jusqu'à l'immatriculation de la société.

Les personnes déchues du droit d'administrer ou de gérer ou interdites d'exercer une activité commerciale ne peuvent être fondateurs.

Art.945. Le capital doit être intégralement souscrit, à défaut la société n'est pas constituée.

Les actions en numéraire sont libérées lors de la souscription, de la moitié 1/2 au moins de leur valeur nominale. La libération du restant intervient en une ou plusieurs fois sur décision du conseil d'administration ou du directoire, selon les cas, dans un délai qui ne peut excéder **deux (2) ans** à compter de l'immatriculation au registre de commerce. Il ne peut être dérogé à cette règle que par un texte législative ou réglementaire.

Les actions d'apports en nature doivent être intégralement libérées dès leur émission.

Art. 946. La souscription des actions en numéraire est constatée par un bulletin de souscription établi dans les conditions déterminées par voie réglementaire.

Art. 947. Les fonds provenant des souscriptions en numéraire et la liste des souscripteurs avec l'indication des sommes versées par chacun d'eux, font l'objet d'un dépôt entre les mains du notaire ou auprès d'une banque.

Ce dépôt doit avoir lieu dans les huit (8) jours à compter de la réception des fonds.

Art.948. Les souscriptions et les versements sont constatés par une déclaration des fondateurs dans un acte authentique.

Cet acte doit confirmer l'exactitude des montants versés par les fondateurs soit entre les mains du notaire soit auprès de la banque.

Art.949. Après la déclaration de souscriptions et de versements, les fondateurs convoquent les souscripteurs en assemblée générale constitutive dans les formes et délais prévus par voie réglementaire.

Cette assemblée constate que le capital est entièrement souscrit et que les actions sont libérées du montant exigible. Elle se prononce sur l'adoption des statuts qui ne peuvent être modifiés qu'à l'unanimité de tous les souscripteurs, nomme les premiers administrateurs ou membres du conseil de surveillance, désigne un ou plusieurs commissaires aux comptes. Le procès-verbal de la séance de l'assemblée constate, s'il y a lieu, l'acceptation de leurs fonctions, par les administrateurs ou membres du conseil de surveillance et par les commissaires aux comptes.

Art. 950. En cas d'apports en nature et sauf dispositions législatives particulières, un ou plusieurs commissaires aux apports sont désignés par ordonnance de justice à la demande des fondateurs ou de l'un d'entre eux. Ils sont soumis aux incompatibilités prévues à l'article 1073, ci-dessous.

Les commissaires aux apports apprécient, sous leur responsabilité, la valeur des apports en nature. Une copie du rapport déposé au centre national du registre de commerce avec les statuts, est tenu à la disposition des souscripteurs au siège de la société.

L'assemblée générale constitutive statue sur l'évaluation des apports en nature. Elle ne peut la réduire qu'à l'unanimité de tous les souscripteurs.

A défaut d'approbation expresse des apporteurs mentionnés au procès-verbal, la société n'est pas constituée.

المادة 951: لمكتتبي الأسهم حق المشاركة في الاقتراع بأنفسهم أو بواسطة ممثليهم حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 952 أدناه.

وتتداول الجمعية التأسيسية حسب شروط اكتمال النصاب والأغلبية المقررة في الجمعيات غير العادية.

المادة 952: لكل مكتتب عدد من الأصوات يعادل عدد الأسهم التي اكتتب بها، دون أن يتجاوز ذلك نسبة خمسة في المائة من العدد الإجمالي للأسهم، ولو كيل المكتتب عدد الأصوات التي يملكها موكله حسب نفس الشروط ونفس الحد.

وعندما تتداول الجمعية حول الموافقة على حصص عينية، فلا تؤخذ بعين الاعتبار في حساب الأغلبية أسهم مقدم الحصة.

وليس لمقدم الحصة صوت في المداولة لا لنفسه ولا بصفته وكيلًا.

المادة 953: لا يجوز أن يسحب وكيل الشركة الأموال الناتجة عن الاكتتاب النقدية قبل قيد الشركة في السجل التجاري.

وإذا لم تؤسس الشركة في أجل ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ إيداع القانون الأساسي بالمركز الوطني للسجل التجاري، يجوز لكل مكتتب أن يطالب أمام القضاء الاستعجالي بتعيين وكيل يكلف بسحب الأموال، لإعادتها للمكتتبين بعد خصم مصاريف التوزيع.

إذا قرر المؤسس أو المؤسسون فيما بعد، تأسيس الشركة، يجب القيام بإيداع الأموال من جديد وتقديم التصريح المنصوص عليه في المادتين 947 و948 المذكورتين أعلاه.

الفقرة الثانية

التأسيس دون اللجوء العلني للادخار

المادة 954: عند عدم اللجوء العلني للادخار، يحرر القانون الأساسي في عقد رسمي توثيقي، وتطبق أحكام الفقرة الأولى أعلاه ولا تطبق المواد 946 و949 والفقرة الثانية والثالثة والرابعة من المادة 950 و951 و952 المذكورة أعلاه.

يتولى المؤسسون إيداع القانون الأساسي تحت مسؤوليتهم، لدى المركز الوطني للسجل التجاري.

المادة 955: تثبت الدفعات بمقتضى تصريح من مساهم أو أكثر في عقد موثق، يتصرف الموثق على النحو المنصوص عليه في المادة 948 بناء على تقديم قائمة المساهمين المحتوية على المبالغ التي يدفعها كل مساهم.

المادة 956: يشتمل القانون الأساسي، على تقدير الحصص العينية، ويتم هذا التقدير بناء على تقرير ملحق بالقانون الأساسي يعده مندوب الحصص تحت مسؤوليته.

ويتبع نفس الإجراء، إذا تم اشتراط امتيازات خاصة.

المادة 957: يوقع المساهمون القانون الأساسي، إما بأنفسهم أو بواسطة وكيل مزود بتفويض خاص، بعد التصريح التوثيقي بالدفعات وبعد وضع التقرير المشار إليه في المادة المسابقة تحت تصرف المساهمين حسب الشروط والأجال المحددة عن طريق التنظيم.

المادة 958: يعين القائمون بالإدارة الأولون أو أعضاء مجلس المديرين أو أعضاء المراقبة الأولون ومحافظو الحسابات الأولون في القانون الأساسي.

Art. 951. Les souscripteurs d'actions prennent part au vote ou se font représenter dans les conditions prévues à l'article 952 ci-après.

L'assemblée constitutive délibère aux conditions de quorum et de majorité prévues pour les assemblées extraordinaires.

Art.952.Chaque souscripteur dispose d'un nombre de voix égal à celui des actions qu'il a souscrites, sans que ce nombre ne puisse excéder cinq (05%) pour cent du nombre total des actions. Le mandataire d'un souscripteur dispose des voix de son mandant dans les mêmes conditions et la même limite.

Lorsque l'assemblée délibère sur l'approbation d'un apport en nature, les actions de l'apporteur ne sont pas prises compte pour le calcul de la majorité. L'apporteur n'a voix délibérative, ni pour lui-même ni comme mandataire.

Art. 953. Le retrait des fonds provenant des souscriptions de fonds en numéraire ne peut être effectué par le mandataire de la société avant l'immatriculation de celle-ci au registre de commerce.

Si la société n'est pas constituée dans le délai de six (6) mois à compter du dépôt du statut au centre national du registre de commerce, tout souscripteur peut demander **au juge des référés** la nomination d'un mandataire chargé de retirer les fonds pour les restituer sous déduction des frais de répartition.

Si le ou les fondateurs décident ultérieurement de constituer la société, il doit être procédé à nouveau au dépôt des fonds et à la déclaration prévue aux articles 947 et 948 ci-dessus.

§. 2 - De la constitution sans recours public à l'épargne

Art. 954. Lorsqu'il n'est pas fait publiquement appel à l'épargne, les statuts sont établis par un **acte authentique notarié**, et les dispositions du paragraphe premier ci-dessus sont applicables, à l'exception des articles 946, 949, 950 alinéa 2,3 et 4, 951 et 952 ci-dessus.

Les fondateurs déposent ces statuts, sous leur responsabilité, au centre national du registre de commerce.

Art. 955. Les versements sont constatés par une déclaration d'un ou plusieurs actionnaires dans un acte notarié. Sur présentation de la liste des actionnaires mentionnant les sommes versées par chacun d'eux, le notaire procède comme il est dit à l'article 948.

Art. 956. Les statuts contiennent l'évaluation des apports en nature. Il y est procédé au vu d'un rapport annexé aux statuts et établi, sous sa responsabilité, par un commissaire aux apports.

Si des avantages particuliers sont stipulés, la même procédure est suivie.

Art. 957. Les statuts sont signés par les actionnaires, soit en personne, soit par mandataire justifiant d'un pouvoir spécial, après la déclaration notariée de versements et après la mise à la disposition des actionnaires, dans les conditions et délais déterminés par voie réglementaire, du rapport prévu à l'article précédent.

Art.958.Les premiers administrateurs ou les premiers membres du conseil de surveillance et les premiers commissaires aux comptes sont désignés dans les statuts.

القسم الثالث
إدارة شركة المساهمة وتسييرها

المادة 959: يتولى إدارة شركة المساهمة إما مجلس الإدارة أو مجلس المديرين ومجلس المراقبة حسب الحالة.

القسم الفرعي الأول
مجلس الإدارة والمديرية العامة

المادة 960: يتألف مجلس الإدارة من ثلاثة (3) أعضاء على الأقل إلى اثني عشر (12) عضوا على الأكثر.

وفي حالة الدمج بين شركتين أو أكثر، يجوز رفع العدد الإجمالي للقائمين بالإدارة إلى العدد الإجمالي القائمين بالإدارة الممارسين منذ أكثر من ستة (6) أشهر دون أن يتجاوز عددهم أربع وعشرين (24) عضوا.

ما عدا حالة الدمج الجديد فإنه لا يجوز أي تعيين لقائمين جدد بالإدارة ولا استخلاف لمن توفي من القائمين بالإدارة أو استقال أو عزل ما دام عدد القائمين بالإدارة لم ينخفض إلى اثني عشر (12) عضوا.

المادة 961: مع مراعاة أحكام المادة 958 أعلاه، تنتخب الجمعية العامة التأسيسية أو الجمعية العامة العادية القائمين بالإدارة وتحدد مدة عضويتهم في القانون الأساسي دون أن يتجاوز ست (6) سنوات.

المادة 962: لا يمكن لشخص طبيعي الانتماء في نفس الوقت إلى أكثر من مجلسي إدارة لشركات مساهمة يوجد مقرها بالجزائر.

يجوز تعيين شخص معنوي قائما بالإدارة في عدة شركات وفي هذه الحالة لا تطبق أحكام الفقرة الأولى أعلاه على الممثلين الدائمين للأشخاص المعنويين، ويجب عليه عند تعيينه اختيار ممثل دائم يخضع لنفس الشروط والواجبات ويتحمل نفس المسؤوليات المدنية والجزائية كما لو كان قائما بالإدارة باسمه الخاص، دون الإخلال بالمسؤولية التضامنية للشخص المعنوي الذي يمثله.

يجب على الشخص المعنوي عندما يقوم بعزل ممثله العمل على استبداله.

المادة 963: يجوز إعادة انتخاب القائمين بالإدارة كما يجوز للجمعية العامة العادية عزلهم في أي وقت.

المادة 964: كل تعيين مخالف للأحكام السابقة يعتبر باطلا ما عدا التعيين الواقع حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 967 أدناه.

المادة 965: لا يجوز تعيين الأجير المساهم في الشركة قائما بالإدارة إلا إذا كان عقد عمله سابقا بمدة سنة واحدة على الأقل لتعيينه ومطابقا لمنصب العمل الفعلي، دون أن يضيع منفعة عقد العمل، ويعتبر كل تعيين مخالف لأحكام هذه الفقرة باطلا، ولا يؤدي هذا البطلان إلى إلغاء المداورات التي ساهم فيها القائم بالإدارة المعين بصورة مخالفة للقانون.

في حالة الدمج، يمكن أن يكون عقد العمل قد أبرم مع إحدى الشركات المدمجة.

Section 3

De la direction et de l'administration des sociétés par actions

Art.959. La société par actions peut être administrée soit par un conseil d'administration ou par un directoire et un conseil de surveillance selon le cas.

Sous-section 1

Du conseil d'administration et de la direction générale

Art.960.Le conseil d'administration composé de trois (3) membres au moins et de douze (12) au plus.

En cas de fusion entre deux sociétés ou plus, le nombre total des administrateurs peut être élevé au nombre total des administrateurs en fonction depuis plus de six (6) mois sans pouvoir être supérieur à vingt-quatre (24).

Hormis le cas de nouvelle fusion, il ne pourra être procédé à aucune nomination de nouveaux administrateurs ni au remplacement des administrateurs décédés, démissionnaires ou révoqués tant que leur nombre n'aura pas été ramené à douze (12).

Art.961. Sous réserve des dispositions de l'article 958 ci-dessus, les administrateurs sont élus par l'assemblée générale constitutive ou par l'assemblée générale ordinaire. La durée de leur mandat est déterminée par les statuts sans pouvoir excéder six (6) ans.

Art.962. Une personne physique ne peut appartenir simultanément à plus de deux (2) conseils d'administration de sociétés par actions ayant leurs sièges en Algérie.

Une personne morale peut être nommée administrateur dans plusieurs sociétés. Dans ce cas, les dispositions de l'alinéa 1er ci-dessus ne sont pas applicables aux représentants permanents des personnes morales. Lors de sa nomination, elle est tenue de désigner un représentant permanent qui est soumis aux mêmes conditions et obligations et encoure les mêmes responsabilités civiles et pénales comme s'il était administrateur en son nom propre, sans préjudice de la responsabilité solidaire de la personne morale qu'il représente.

Lorsque la personne morale révoque son représentant, elle est tenue de pourvoir en même temps à son remplacement.

Art. 963. Les administrateurs sont rééligibles. Ils peuvent être révoqués à tout moment par l'assemblée générale ordinaire.

Art. 964. Toute nomination intervenue en violation des dispositions précédentes est nulle, à l'exception de celles auxquelles il peut être procédé dans les conditions prévues à l'article 967 ci-dessous.

Art. 965. Un salarié, actionnaire dans la société, ne peut être nommé administrateur que si son contrat de travail est antérieur d'une année au moins à sa nomination et correspond à un emploi effectif. Il ne perd pas le bénéfice de ce contrat de travail. Toute nomination intervenue en violation des dispositions du présent alinéa est nulle. Cette nullité n'entraîne pas celle des délibérations auxquelles a pris part l'administrateur irrégulièrement nommé.

En cas de fusion, le contrat de travail peut avoir été conclu avec l'une des sociétés fusionnées.

المادة 966: لا يجوز لقائم بالإدارة أن يقبل من الشركة عقد عمل بعد تاريخ تعيينه فيها.

المادة 967: يجوز لمجلس الإدارة بين جلستين عامتين أن يسعى إلى تعيينات مؤقتة، في حالة شغور منصب قائم بالإدارة أو أكثر، بسبب الوفاة أو الاستقالة أو أي مانع قانوني.

وإذا أصبح عدد القائمين بالإدارة أقل من الحد الأدنى القانوني يجب على القائمين بالإدارة الباقين أن يستدعوا فوراً الجمعية العامة العادية للانعقاد قصد إتمام عدد أعضاء المجلس.

وإذا أصبح عدد القائمين بالإدارة أقل من الحد الأدنى القانوني المنصوص عليه في القانون الأساسي دون أن يقل عن الحد الأدنى القانوني، وجب على مجلس الإدارة أن يسعى في التعيينات المؤقتة قصد إتمام العدد في أجل ثلاثة (3) أشهر ابتداء من اليوم الذي وقع فيه الشغور.

المادة 968: تعرض التعيينات التي يقوم بها مجلس الإدارة بمقتضى الفقرتين 1 و 3 من المادة 967 أعلاه على الجمعية العامة العادية المقبلة للمصادقة عليها. وفي حالة عدم المصادقة عليها، فإن المداولات المتخذة والتصرفات التي قام بها المجلس سابقاً تعتبر صحيحة.

إذا أغفل المجلس القيام بالتعيينات المطلوبة أو استدعاء الجمعية، يجوز لكل معني بالأمر أن يطلب من قاضي الأمور المستعجلة تعيين وكيل يكلف باستدعاء الجمعية العامة لإجراء التعيينات أو المصادقة على التعيينات المذكورة في المادة السابقة.

المادة 969: يجب على مجلس الإدارة أن يكون مالكا لعدد من الأسهم يمثل على الأقل 20% من رأسمال الشركة.

ويمكن للقوانين الأساسية أن تشترط على كل قائم بالإدارة أن يملك عددا محددا من الأسهم.

تخصص هذه الأسهم بكامله الضمان لجميع أعمال التسيير، بما فيها الأعمال الخاصة بأحد القائمين بالإدارة، وهي غير قابلة للتصرف فيها.

إذا لم يكن القائم بالإدارة يوم تعيينه مالكا للعدد المطلوب من الأسهم في القانون الأساسي أو إذا فقد ملكيته لها أثناء توكيله فإنه يعتبر مستقيلاً تلقائياً إذا لم يصحح وضعيته في أجل ثلاثة (03) أشهر.

المادة 970: يسترجع القائم بالإدارة السابق أو ذوي حقوقه حرية التصرف في أسهم الضمان، بمجرد مصادقة الجمعية العامة العادية على حسابات السنة المالية الأخيرة والمتعلقة بإدارته.

المادة 971: يسهر محافظو الحسابات تحت مسؤوليتهم على مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادتين 969 و 970 أعلاه، ويبلغون عن كل مخالفة بموجب تقريرهم المرفوع للجمعية العامة السنوية.

المادة 972: يحدد مجلس الإدارة توجهات نشاطات الشركة ويسهر على تنفيذها بما يتماشى مع هدفها الاقتصادي تطبيقاً للمادة 416 من القانون المدني.

ويخول بكل السلطات الواسعة للتصرف في كل الظروف باسم الشركة ويمارس هذه السلطات في نطاق موضوع الشركة مع مراعاة السلطات المسندة صراحة في القانون لجمعية المساهمين.

Art. 966. Un administrateur ne peut se voir consentir un contrat de travail par la société, postérieurement à sa nomination.

Art. 967. En cas de vacance par décès ou par démission d'un ou plusieurs sièges d'administrateurs, le conseil d'administration peut, entre deux assemblées générales, procéder à des nominations à titre provisoire.

Lorsque le nombre des administrateurs est devenu inférieur au minimum légal, les administrateurs restants doivent convoquer immédiatement l'assemblée ordinaire, en vue de compléter l'effectif du conseil.

Lorsque le nombre des administrateurs est devenu inférieur au minimum statutaire sans toutefois être inférieur au minimum légal, le conseil d'administration doit procéder à des nominations à titre provisoire en vue de compléter son effectif dans le délai de trois (3) mois à compter du jour où se produit la vacance.

Art.968. Les nominations effectuées par le conseil d'administration en vertu des alinéas 1 et 3 de l'article 967 ci-dessus, sont soumises à ratification de la plus prochaine assemblée générale ordinaire. A défaut de ratification, les délibérations prises et les actes accomplis antérieurement par le conseil n'en demeurent pas moins valables.

Lorsque le conseil d'administration néglige de procéder aux nominations requises ou de convoquer l'assemblée, tout intéressé peut demander devant le **juge des référés** la désignation d'un mandataire chargé de convoquer l'assemblée générale à l'effet de procéder aux nominations ou d'approuver les nominations prévues à l'article précédent.

Art. 969. Le conseil d'administration doit être propriétaire d'un nombre d'actions représentant au minimum vingt pour cent 20% du capital social.

Les statuts peuvent exiger que chaque administrateur doit être propriétaire d'un nombre précis d'actions.

Ces actions sont affectées en totalité en garantie de tous les actes de la gestion, même de ceux qui seraient exclusivement personnels à l'un des administrateurs. Elles sont inaliénables.

Si au jour de sa nomination, un administrateur n'est pas propriétaire du nombre d'actions requis, ou si en cours de mandat, il cesse d'en être propriétaire, il est réputé démissionnaire d'office, s'il n'a pas régularisé sa situation dans le délai de trois (3) mois.

Art. 970. L'ancien administrateur ou ses ayants droit recouvrent la libre disposition des actions de garantie, du seul fait de l'approbation par l'assemblée générale ordinaire des comptes du dernier exercice relatif à sa gestion.

Art.971. Les commissaires aux comptes veillent, sous leur responsabilité, à l'observation des dispositions prévues aux articles 969 et 970 et en dénoncent toute violation dans leur rapport à l'assemblée générale annuelle.

Art.972. Le conseil d'administration détermine les orientations de l'activité de la société et veille à leurs mises en œuvre suivant sont objectif économique en vertu de l'article 416 du code civil.

Il est investi des pouvoirs les plus étendus pour agir en toute circonstance au nom de la société et ils les exercent dans la limite de l'objet social et sous réserve de ceux expressément attribués par la loi aux assemblées d'actionnaires.

المادة 973: تلتزم الشركة في علاقاتها مع الغير حتى بأعمال مجلس الإدارة التي لا تتصل بموضوع الشركة، إلا إذا أثبتت أن الغير كان يعلم بأن العمل تجاوز هذا الموضوع أو كان لا يمكنه أن يجهله مراعاة للظروف، ولا يعد نشر القانون الأساسي وحده كافيا لإقامة هذه البيئة.

لا يحتج على الغير بأحكام القانون الأساسي التي تحد من سلطات مجلس الإدارة.

المادة 974: يجوز لمجلس الإدارة أن يرخص لرئيسه أو للمدير العام، حسب الحالة بإعطاء الكفالات أو الضمانات الاحتياطية أو الضمانات باسم الشركة في حدود كامل المبلغ الذي يحدده.

يمكن أن يحدد كذلك في ذلك الترخيص عن طريق الإلتزام المبلغ الذي لا يمكن أن تتجاوزه قيمة الكفالة أو الضمان الاحتياطي أو الضمان الذي تعطيه الشركة.

وإذا تجاوز الإلتزام أحد المبالغ المحددة على الشكل المذكور، فيجب الحصول على ترخيص مجلس الإدارة في كل حالة.

ولا يمكن أن تتجاوز مدة التراخيص المشار إليها في الفقرة الثالثة أعلاه، سنة واحدة مهما كانت مدة الإلتزامات المكفولة أو المضمونة احتياطيا أو المضمونة.

وخلافا لأحكام الفقرتين 2 و4 أعلاه يجوز أن يرخص لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير العام بإعطاء الكفالات أو الضمانات الاحتياطية أو الضمانات للإدارات الجبائية والجمركية دون تحديد المبلغ أو المدة.

ويجوز لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير العام أن يفوض تحت مسؤوليته جزء من السلطات المسندة له تطبيقا لأحكام الفقرات السابقة.

وإذا أعطيت الكفالات أو الضمانات الاحتياطية أو الضمانات لمبلغ إجمالي يتجاوز الحد المعين للمدة الجارية، فإنه لا يمكن الاحتجاج بالتجاوز على الغير الذين لا علم لهم بذلك إلا إذا كان مبلغ الإلتزام المذكور يتجاوز وحده إحدى الحدود التي سطرها مجلس الإدارة تطبيقا للفقرة الأولى المذكورة آنفا.

يجب أن تنشر مجموع هذه التراخيص والسلطات التي يمنحها مجلس الإدارة في شكل إعلانات قانونية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية بعنوان الإعلانات المالية.

يبدأ الاحتجاج بها على الغير ابتداء من تاريخ النشر.

المادة 975: يكون تحويل مقر الشركة في نفس المدينة بقرار مجلس الإدارة.

أما إذا تقرر تحويله خارج هذه المدينة، فإن القرار يكون من اختصاص الجمعية العامة العادية.

المادة 976: يجب أن تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بإقليم الولاية التي يقع فيها مقر الشركة.

المادة 977: لا تصح مداولة مجلس الإدارة إلا إذا حضرها نصف عدد أعضائه على الأقل.

ويعتبر كل شرط مخالف كأن لم يكن.

Art.973.Dans ses rapports avec les tiers, la société est engagée même par les actes du conseil d'administration qui ne relèvent pas de l'objet social, à moins qu'elle ne prouve que le tiers savait que l'acte dépassait cet objet ou qu'il ne pouvait l'ignorer compte tenu des circonstances, étant exclu que la seule publication des statuts suffise à constituer cette preuve.

Les dispositions des statuts limitant les pouvoirs du conseil d'administration sont inopposables aux tiers.

Art.974.Le conseil d'administration peut dans la limite d'un montant total qu'il fixe, autoriser, selon le cas, son président ou un directeur général, à donner des cautions, avals ou garanties au nom de la société.

Cette autorisation peut également fixer par engagement un montant au-delà duquel la caution, l'aval ou la garantie de la société ne peut être donné.

Lorsqu'un engagement dépasse l'un ou l'autre des montants ainsi fixés, l'autorisation du conseil d'administration est requise dans chaque cas.

La durée des autorisations, prévues à l'alinéa 3 ci-dessus, ne peut être supérieure à un an quelle que soit la durée des engagements cautionnés, avalisés ou garantis.

Par dérogation aux dispositions des alinéas 2 et 4 ci-dessus, le président du conseil d'administration ou le directeur général peut être autorisé à donner à l'égard des administrations fiscales et douanières des cautions, avals ou garanties sans limite de montant et de durée.

Le président du conseil d'administration ou le directeur général peut déléguer, sous sa responsabilité, une partie des pouvoirs qu'il a reçus en application des alinéas précédents.

Si les cautions, avals ou garanties ont été donnés pour un montant total supérieur à la limite fixée pour la période en cours, le dépassement ne peut être opposé aux tiers qui n'en ont pas eu connaissance à moins que le montant de l'engagement invoqué excède à lui seul l'une des limites fixées par le conseil d'administration en application de l'alinéa I^{er} ci-dessus.

L'ensemble de ces autorisations et des pouvoirs accordés par le conseil d'administration doit faire l'objet d'une annonce légale à insérer au bulletin officiel des annonces légales au titre des avis financiers.

L'opposabilité aux tiers débute à partir de cette publication.

Art. 975. Le transfert du siège social dans la même ville est décidé par le conseil d'administration.

S'il doit s'effectuer en dehors de cette ville, la décision appartient à l'assemblée générale ordinaire.

Art.976. Le conseil d'administration doit se réunir dans le ressort de la wilaya du siège social de la société.

Art. 977.Le conseil d'administration ne délibère valablement que si la moitié au moins de ses membres sont présents.

Toute clause contraire est réputée non avenue.

وتؤخذ القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ما لم ينص القانون الأساسي على أغلبية أكثر.

ويرجح صوت رئيس الجلسة عند تعادل الأصوات ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون الأساسي.

يجب على الرئيس أو القائم بالإدارة الذي يرأس الجلسة أن يدون مداوالات مجلس الإدارة في محاضر تحفظ بمقر الشركة.

المادة 978: يتعين على القائمين بالإدارة ومجموع الأشخاص المدعويين لحضور اجتماعات مجلس الإدارة، كتم المعلومات ذات الطابع السري أو التي تعتبر كذلك.

المادة 979: يجب، تحت طائلة البطلان، إخضاع عقد أي اتفاقية بين الشركة وأحد القائمين بإدارتها سواء كان بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى ترخيص مسبق من مجلس الإدارة، وبعد تقديم تقرير محافظ الحسابات.

ويكون الأمر كذلك بخصوص الاتفاقيات التي تعقد بين الشركة ومؤسسة أخرى وذلك إذا كان أحد القائمين بإدارة الشركة مالكا شريكا أم لا، مسيرا أو قائما بالإدارة أو مديرا للمؤسسة.

وعلى القائم بالإدارة الذي يكون في حالة من الحالات المذكورة أن يصرح بذلك إلى مجلس الإدارة.

ولا تسري الأحكام آنفة الذكر على الاتفاقيات العادية التي تتناول العمليات المعتادة للشركة مع زبائنها.

ويحظر تحت طائلة البطلان المطلق على القائمين بإدارة الشركة أن يعقدوا، تحت أي شكل كان، قروضا لدى الشركة أو أن يحصلوا منها على فتح حساب جاري على المكشوف أو بطريقة أخرى، كما يحظر عليهم أن يجعل منهم كفيلا أو ضامنا احتياطيا للالتزاماتهم تجاه الغير ويتعين على محافظو الحسابات أن يقدموا للجمعية العامة تقريراً خاصاً عن الاتفاقيات التي رخص بها مجلس الإدارة.

وتتولى الجمعية العامة البت في تقرير محافظ الحسابات، ولا يجوز الطعن في الاتفاقيات التي تصادق عليها إلا في حالة الغش.

ولا يجوز للقائم أو للقائمين بالإدارة المعنيين أن يشتركوا في التصويت ولا تؤخذ في الاعتبار أسهمهم لحساب النصاب والأغلبية.

المادة 980: ترتب الاتفاقيات التي تصادق أو لا تصادق عليها الجمعية العامة العادية آثارها تجاه الغير ما لم تكن ملغاة بسبب الغش.

إن العواقب الضارة بالشركة من جراء الاتفاقيات غير المصادق عليها، يمكن أن تلقى، حتى في حالة عدم وجود الغش، على عاتق القائم بالإدارة أو المدير العام المعني، وعند الاقتضاء على عاتق الأعضاء الآخرين في مجلس الإدارة.

المادة 981: دون الإخلال بمسؤولية القائم بالإدارة أو المدير العام المعني يجوز إلغاء الاتفاقيات المشار إليها في المادة 979 الفقرات 2 و3 و4 أعلاه، والمبرمة دون ترخيص مسبق من مجلس الإدارة إذا كانت لها عواقب ضارة بالشركة.

تتقادم دعوى البطلان بمرور ثلاث (3) سنوات تسري ابتداء من تاريخ الاتفاقية، غير أنه في حالة إخفاء الاتفاقية فإن مدة التقادم تسري ابتداء من اليوم الذي تم فيه كشف هذه الاتفاقية.

A moins que les statuts ne prévoient une majorité plus forte, les décisions sont prises à la majorité des membres présents.

Sauf dispositions contraires des statuts, la voix du président de séance est prépondérante en cas de partage de voix.

Le président ou l'administrateur qui préside la séance doit rédiger les délibérations du conseil d'administration dans des procès-verbaux conservés au siège de la société.

Art. 978. Les administrateurs ainsi que toutes personnes appelées à assister aux réunions du conseil d'administration sont tenus à la discrétion à l'égard des informations présentant un caractère confidentiel ou considéré comme tel.

Art.979. Toute convention entre une société et l'un de ses administrateurs, soit directement soit indirectement, doit à peine de nullité, être soumise à l'autorisation préalable du conseil d'administration après rapport du commissaire aux comptes.

Il en est de même pour les conventions entre une société et une autre entreprise, si l'un des administrateurs de la société est propriétaire associé ou non, gérant, administrateur ou directeur de l'entreprise.

L'administrateur qui se trouve dans l'un des cas ainsi prévus, est tenu d'en faire la déclaration au conseil d'administration.

Les dispositions qui précèdent ne sont pas applicables aux conventions normales portant sur les opérations de la société avec ses clients. Il est interdit à peine de nullité absolue du contrat, aux administrateurs d'une société de contracter, sous quelque forme que ce soit, des emprunts auprès de la société, de se faire consentir par elle un découvert en compte courant ou autrement, ainsi que de faire cautionner ou avaliser par elle leurs engagements envers les tiers. Les commissaires aux comptes présentent à l'assemblée générale un rapport spécial sur les conventions autorisées par le conseil d'administration.

L'assemblée statue sur le rapport du commissaire aux comptes ; les conventions qu'elle approuve ne peuvent être attaquées qu'en cas de fraude.

Le ou les administrateurs intéressés ne peuvent pas prendre part au vote et leurs actions ne sont pas prises en compte pour le calcul du quorum et de la majorité.

Art.980. Les conventions approuvées par l'assemblée générale ordinaire, comme celles qu'elle désapprouve, produisent leurs effets à l'égard des tiers, sauf lorsqu'elles sont annulées dans le cas de fraude.

Les conséquences préjudiciables à la société des conventions désapprouvées peuvent être même en l'absence de fraude mises à la charge de l'administrateur ou du directeur général intéressé et éventuellement des autres membres du conseil d'administration.

Art. 981. Sans préjudice de la responsabilité de l'administrateur ou du directeur général intéressé, les conventions visées à l'article 979, alinéas 2, 3 et 4 et conclues sans autorisation préalable du conseil d'administration, peuvent être annulées si elles ont eu des conséquences dommageables pour la société.

L'action en nullité se prescrit par trois (3) ans à compter de la date de la convention. Toutefois, si la convention a été dissimulée, le point de départ du délai de la prescription est reporté au jour où elle a été révélée.

يمكن استبعاد البطلان بتصويت من الجمعية العامة بناء على تقرير خاص من محافظي الحسابات الذين يعرض ونفيه الظروف التي أدت إلى عدم إتباع إجراءات الترخيص، وتطبق في هذه الحالة أحكام الفقرة 5 من المادة 979 أعلاه.

المادة 982: مع مراعاة أحكام المادة 965 أعلاه، فإنه لا يجوز للقائمين بالإدارة أن يحصلوا من الشركة على أية أجره دائمة كانت أو غير دائمة، ما عدا الأجر المبيته في المواد 983 و 984 و 985 و 990 أدناه. كل بند مدرج في القانون الأساسي للشركة مخالف لذلك يعتبر كأن لم يكن.

المادة 983: تمنح الجمعية العامة لمجلس الإدارة مكافأة عن نشاطات أعضائه، مبلغا ثابتا سنويا عن بدل الحضور.

ويقيد هذا المبلغ على تكاليف الاستغلال.

يحدد مجلس الإدارة كميّات توزيع المبالغ الإجمالية التي تمثل بدل الحضور والنسب بين أعضائه.

المادة 984: يجوز لمجلس الإدارة منح أجور استثنائية عن المهام أو الوكالات المعهد بها للقائمين بالإدارة، وفي هذه الحالة يجب أن تخضع هذه الأجر المقيدة على تكاليف الاستغلال لأحكام المواد من 979 إلى 981 أعلاه.

المادة 985: يجوز لمجلس الإدارة أن يرخص بتسديد مصاريف السفر والتنقلات وكذا المصاريف التي أداها القائمون بالإدارة في مصلحة الشركة.

المادة 986: ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيسا له شريطة أن يكون شخصا طبيعيا، وذلك تحت طائلة بطلان التعيين. كما يحدد مجلس الإدارة أجرته.

المادة 987: يعين الرئيس لمدة لا تتجاوز مدة نيابته كقائم بالإدارة وهو قابل لإعادة إنتخابه.

ويجوز لمجلس الإدارة أن يعزله في أي وقت .

ويعد كل حكم مخالف لذلك كأن لم يكن.

المادة 988: في حالة وقوع مانع مؤقت للرئيس أو وفاته أو استقالته أو عزله، يجوز لمجلس الإدارة أن ينتدب قائما بالإدارة ليتولى وظائف الرئيس.

وفي حالة المانع المؤقت، يمنح هذا الإنتداب لمدة محددة قابلة للتجديد. وفي حالة الوفاة أو الاستقالة أو العزل، تستمر هذه المدة إلى غاية انتخاب الرئيس الجديد.

المادة 989: يقوم رئيس مجلس الإدارة بتنظيم وإدارة أعمال هذا الأخير ويقدم تقريرا بشأنها إلى الجمعية العامة. ويسهر على التنفيذ الحسن لأهداف الشركة.

يتولى الإدارة العامة للشركة مديرا عاما يعين من طرف مجلس الإدارة ويمثل الشركة في علاقاتها مع الغير، ولا يجوز له أن يكون عضوا في مجلس الإدارة.

La nullité peut être exclue par le vote de l'assemblée générale intervenant sur rapport spécial des commissaires aux comptes exposant les circonstances en raison desquelles la procédure d'autorisation n'a pas été suivie. Les dispositions de l'article 979alinéa 5 sont applicables.

Art.982.Sous réserve des dispositions de l'article 965, les administrateurs ne peuvent recevoir de la société aucune rémunération permanente ou non, autre que celle visée aux articles 983, 984, 985 et 990 ci-dessous.

Toute clause contraire dans les statuts est réputée non avenue.

Art.983. L'assemble général alloue au conseil d'administration en contre partie des activités de ses membres une somme fixe annuelle à titre de jetons de présence.

Le montant de celle- ci est porte aux charges d'exploitation.

Le conseil d'administration détermine les modalités de répartition, entre ses membres, les sommes globales représentant les jetons de présence et les tantièmes.

Art. 984. Il peut être alloué, par le conseil d'administration, des rémunérations exceptionnelles pour les missions ou mandats confiés à des administrateurs ; dans ce cas, ces rémunérations, portées aux charges d'exploitation, sont soumises aux dispositions des articles 979 à 981ci-dessus.

Art. 985. Le conseil d'administration peut autoriser le remboursement des frais de voyage et de déplacement et des dépenses engagées par les administrateurs dans l'intérêt de la société.

Art.986.Le conseil d'administration élit parmi ses membres un président qui est, à peine de nullité de la nomination, une personne physique. Il détermine sa rémunération.

Art. 987. Le président est nommé pour une durée qui ne peut excéder celle de son mandat d'administrateur. Il est rééligible.

Le conseil d'administration peut le révoquer à tout moment. Toute disposition contraire est réputée non avenue.

Art. 988. En cas d'empêchement temporaire, de décès, de démission ou de révocation du président, le conseil d'administration peut déléguer un administrateur dans les fonctions de président.

En cas d'empêchement temporaire, cette délégation est donnée pour une durée limitée ; renouvelable. En cas de décès, démission ou révocation, elle vaut jusqu'à l'élection du nouveau président.

Art.989. Le président du conseil d'administration organise et dirige les travaux de celui-ci et en fait rapport à l'assemblée générale. Il s'assure de la bonne mise en œuvre des objectifs de l'entreprise.

La direction générale de la société est assumée par un directeur général nommé par le conseil d'administration qui représente la société dans ses rapports avec les tiers, et il ne peut être membre du conseil d'administration.

لا يجوز أن يكون الشخص الطبيعي مديرا عاما في نفس الوقت لأكثر من شركة مساهمة لها مقر اجتماعي في القطر الجزائري.

يجب أن يكون المدير العام مقيما في القطر الجزائري.

يتمتع المدير العام بسلطات واسعة للتصرف باسم الشركة في حدود غرض الشركة، مع مراعاة السلطات التي يخولها القانون صراحة لجمعيات المساهمين ولمجلس الإدارة.

وتكون الشركة في علاقاتها مع الغير، ملزمة حتى بأعمال وتصرفات المدير العام غير التابعة لموضوع الشركة ما لم يثبت أن الغير كان يعلم أن العمل يتجاوز هذا الموضوع أو لا يمكن جهله نظرا للظروف، ولا يكفي مجرد نشر القانون الأساسي لإقامة هذه البيئة.

لا يحتج على الغير بأحكام القانون الأساسي أو بقرارات مجلس الإدارة التي تحد من صلاحيات المدير العام.

المادة 990: يجوز لمجلس الإدارة، بناء على اقتراح من المدير العام، أن يعين واحدا أو أكثر من الأشخاص الطبيعيين لمساعدة المدير العام بصفته مديرين عامين مساعدين.

يحدد القانون الأساسي عدد المديرين العامين المساعدين.

ويحدد مجلس الإدارة أجور المدير العام والمديرين العامين المساعدين.

المادة 991: يجوز لمجلس الإدارة عزل المدير العام في أي وقت. كما يجوز له عزل المديرين العامين المساعدين بناء على اقتراح من المدير العام أو بمبادرة من المجلس.

إذا تقرر العزل دون سبب جدي، يمكن أن يترتب عنه تعويض.

في حالة توقف المدير العام عن ممارسة مهامه لأي سبب كان، يحتفظ المديرون العامون المساعدون بوظائفهم ومهامهم إلى غاية تعيين مدير عام جديد.

المادة 992: يحدد مجلس الإدارة بالاتفاق مع المدير العام مدى ومدة السلطات المخولة للمديرين العامين المساعدين. وإذا كان أحد المديرين المساعدين قائما بالإدارة فمدة وظيفته لا تكون أكثر من مدة وكالته.

يتمتع المديرون العامون المساعدون تجاه الغير بنفس السلطات المخولة للمدير العام.

المادة 993: يمكن لمجلس الإدارة أن يشكل لجنة أو لجانا فنية تابعة له، وذلك بغرض دراسة وإبداء الرأي في القضايا التي يعرضها عليها. يحدد مجلس الإدارة تشكيلة واختصاصات هذه اللجان التي تمارس نشاطاتها تحت مسؤوليته، وتقوم بإعداد تقرير بشأنها.

ويلزم أعضاء هذه اللجنة في عملهم بالسرية التامة.

المادة 994: يحظر على أعضاء مجلس الإدارة غير الأشخاص المعنويين والمدير العام والمديرين العامين المساعدين، تحت طائلة البطلان المطلق للعقد، أن يقترضوا على أي وجه من الأوجه قروضا لدى الشركة أو أن يحصلوا منها على فتح حساب جاري على المكشوف أو بطريقة أخرى، كما يحظر عليهم أن يجعلوا من الشركة كفيلا أو ضامنا احتياطيا لالتزاماتهم الشخصية تجاه الغير.

يطبق هذا الحظر أيضا على الممثلين الدائمين للأشخاص المعنويين الأعضاء في مجلس الإدارة.

Une personne physique ne peut être à la fois directeur général de plus d'une société par actions ayant un siège social en Algérie.

Le directeur général doit résider en Algérie.

Le directeur général est doté des pouvoirs les plus étendus pour agir au nom de la société dans la limite de l'objet de la société, sous réserve des pouvoirs expressément délégués par la loi aux associations d'actionnaires et au conseil d'administration.

Et dans ses rapports avec les tiers, la société est engagée même par les faits et actes du directeur général qui ne se rapportent pas à l'objet de la société sauf s'il n'est pas prouvé que le tiers avait connaissance que l'acte dépassait cet objet ou ne pouvait être ignoré en raison des circonstances, et la simple publication de la statut ne suffit pas à établir cette preuve.

Les statuts ou des décisions du conseil d'administration limitant les pouvoirs du directeur général sont inopposables aux tiers.

Art. 990. Le conseil d'administration peut sur proposition du directeur général, **nommer un ou plusieurs personnes** physiques pour assister le directeur général, à titre de directeurs généraux adjoints.

Le statut fixe le nombre de directeurs généraux adjoints.

Les rémunérations du directeur général et des directeurs généraux adjoints sont fixer par le conseil d'administration.

Art.991.Le directeur général est révocable à tout moment par le conseil d'administration. Il peut également révoquer les directeurs généraux adjoints sur proposition du directeur général ou à l'initiative du conseil.

Si la révocation est prononcée sans motif valable, un dédommagement peut être accordé.

Si le directeur général cesse d'exercer ses fonctions quel que soit la raison, les directeurs généraux adjoints conservent leurs fonctions jusqu'à désignation d'un nouveau directeur général.

Art. 992. En accord avec son directeur général, le conseil d'administration détermine l'étendue et la durée des pouvoirs délégués, aux directeurs généraux adjoints.

Lorsqu'un directeur général adjoint est administrateur, la durée de ses fonctions ne peut excéder celle de son mandat.

Les directeurs généraux adjoints disposent, à l'égard des tiers, des mêmes pouvoirs que le directeur général.

Art.993. Le conseil d'administration peut constituer un ou des comités techniques chargés d'étudier les questions qu'il leur soumet pour avis. Le conseil d'administration fixe la composition et les attributions de ces comités qui exercent leurs activités sous sa responsabilité. Le comité élabore son rapport.

Les membres du comité sont tenus à l'obligation de discrétion.

Art.994. Les membres du conseil d'administration autre que les personnes morales, le directeur générale, et les directeurs généraux adjoints ne peuvent, sous peine de nullité de l'acte, bénéficier en aucun cas de crédits auprès de la société ou de se faire consentir par elle un découvert en compte courant ou autrement et ne peuvent désigner la société comme caution ou aval de leurs propre obligations envers les tiers.

Cette interdiction est applicable également pour les représentants permanent des personnes morales membres du conseil d'administration.

القسم الفرعي الثاني
مجلس المديرين و مجلس المراقبة
الفقرة الأولى
مجلس المديرين

المادة 995: يجوز النص في القانون الأساسي لكل شركة مساهمة، على أن هذه الشركة تخضع لأحكام هذا القسم الفرعي.

يمكن أن تقرر الجمعية العامة غير العادية أثناء وجود الشركة إدراج هذا الشرط في القانون الأساسي أو إلغائه.

المادة 996: يتكون مجلس المديرين من ثلاثة (3) إلى خمسة (5) أعضاء.

ويمارس مجلس المديرين وظائفه تحت رقابة مجلس مراقبة.

المادة 997: يتولى مجلس المراقبة تعيين أعضاء مجلس المديرين ويسند الرئاسة لأحدهم. ويمكن أن يتم اختيارهم من خارج المساهمين.

يتشكل مجلس المديرين من أشخاص طبيعيين تحت طائلة البطلان، ولا يمكن أن يكونوا أعضاء في أكثر من مجلس مديرين واحد لشركة مساهمة يوجد مقرها الاجتماعي في الجزائر.

المادة 998: يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح من مجلس المراقبة، عزل أعضاء مجلس المديرين.

وفي حالة ارتباط العضو المعزول بعقد عمل، فإن تجريده من عضويته في مجلس المديرين لا يترتب عنه فسخ عقد العمل، وفي هذه الحالة يعاد إدماجه في منصب عمله الأصلي أو في منصب عمل مماثل.

المادة 999: يحدد القانون الأساسي مدة عضوية مجلس المديرين ضمن حدود تراوح من سنتين (2) إلى ست (6) سنوات، وعند عدم وجود أحكام قانونية أساسية صريحة، تحدد مدة العضوية بأربع (4) سنوات.

وفي حالة الشغور، يتم تعيين المستخلف للفترة المتبقية، إلى غاية تجديد مجلس المديرين.

المادة 1000: يحدد عقد التعيين كيفية دفع أجره أعضاء مجلس المديرين ومقدارها.

المادة 1001: يتمتع مجلس المديرين بالسلطات الواسعة للتصرف باسم الشركة في كل الظروف.

ويمارس هذه السلطات في حدود موضوع الشركة مع مراعاة السلطات التي يخولها القانون صراحة لمجلس المراقبة ولجمعيات المساهمين.

المادة 1002: تكون الشركة ملزمة في علاقاتها مع الغير، حتى بأعمال مجلس المديرين غير التابعة لموضوع الشركة، ما لم يثبت أن الغير كان يعلم أن العمل يتجاوز هذا الموضوع أو لا يمكنه تجاهله نظرا للظروف، مع استبعاد أن يكون نشر القانون الأساسي كافيا وحده لتأسيس هذه البيئة.

لا يحتج على الغير بأحكام القانون الأساسي التي تحد من نطاق سلطات مجلس المديرين.

المادة 1003: يتداول مجلس المديرين ويتخذ قراراته حسب الشروط التي يحددها القانون الأساسي.

يجب على الرئيس أو القائم بالإدارة الذي يرأس الجلسة القيام بتدوين مداولات مجلس المديرين في محاضر تحفظ بمقر الشركة.

المادة 1004: يتم تحويل مقر الشركة في نفس المدينة بقرار مجلس المراقبة، وإذا ما تقرر تحويله خارج هذه المدينة، فإن القرار يكون من اختصاص الجمعية العامة العادية.

Sous-section 2
Du directoire et du conseil de surveillance
§1 - Du Directoire

Art. 995. Il peut être stipulé dans les statuts de toute société par actions que celle-ci est régie par les dispositions de la présente sous-section.

L'introduction dans les statuts de cette stipulation ou sa suppression, peut être décidée par l'assemblée générale extraordinaire au cours de l'existence de la société.

Art. 996. Le directoire est composé de trois à cinq membres.

Le directoire exerce ses fonctions sous le contrôle d'un conseil de surveillance.

Art. 997. Les membres du directoire sont nommés par le conseil de surveillance qui confère à l'un d'eux la présidence. Ils peuvent être désignés en dehors des actionnaires.

A peine de nullité, les membres du directoire sont des personnes physiques, et ne peuvent être membre de plus d'un directoire à la fois d'une société par action ayant son siège sociale en Algérie.

Art. 998. Les membres du directoire peuvent être révoqués par l'assemblée générale sur proposition du conseil de surveillance.

Au cas où le membre révoqué était lié par un contrat de travail, la révocation de ses fonctions de membre du directoire n'entraîne pas la résiliation de ce contrat de travail. Dans ce cas, il est réintégré dans son emploi initial ou dans un emploi équivalent.

Art. 999. Les statuts déterminent la durée du mandat du directoire dans les limites comprises entre deux et six (6) ans. A défaut de dispositions statutaires expresses, la durée du mandat est de quatre (4) ans.

En cas de vacance, le remplaçant est nommé pour le temps qui reste à courir jusqu'au renouvellement du directoire.

Art. 1000. L'acte de nomination fixe le mode et le montant de la rémunération des membres du directoire.

Art. 1001. Le directoire est investi des pouvoirs les plus étendus pour agir en toutes circonstances au nom de la société.

Il les exerce ses pouvoirs dans les limites de l'objet social sous réserve de ceux expressément attribués par la loi au conseil de surveillance et aux assemblées d'actionnaires.

Art. 1002. Dans les rapports avec les tiers, la société est engagée même par les actes du directoire qui ne relèvent pas de l'objet social à moins qu'elle ne prouve que le tiers savait que l'acte dépassait cet objet ou qu'il ne pouvait l'ignorer compte tenu des circonstances étant exclu que la seule publication des statuts suffise à constituer cette preuve.

Les dispositions des statuts limitant les pouvoirs du directoire sont inopposables aux tiers.

Art. 1003. Le directoire délibère et prend ses décisions dans les conditions fixées par les statuts.

Le président ou l'administrateur qui préside la séance doit rédiger les délibérations du conseil d'administration dans des procès-verbaux conservés aux sièges de la société.

Art. 1004. Le déplacement du siège social dans la même ville est décidé par le conseil de surveillance ; s'il doit être effectué en dehors de cette ville, la décision appartient à l'assemblée générale ordinaire.

المادة 1005: يمثل رئيس مجلس المديرين الشركة في علاقاتها مع الغير.

غير أنه يجوز أن يوكل القانون الأساسي مجلس المراقبة لمنح نفس سلطة التمثيل إلى عضو أو إلى عدة أعضاء آخرين في مجلس المديرين.

لا يحتج على الغير بأحكام القانون الأساسي التي تحد من نطاق سلطة تمثيل أعضاء مجلس المديرين.

المادة 1006: لا تمنح مهمة رئيس مجلس المديرين لصاحبها سلطة إدارة أوسع من تلك التي منحت للأعضاء الآخرين في مجلس المديرين، مع مراعاة أحكام المادة السابقة.

الفقرة الثانية مجلس المراقبة

المادة 1007: يحدد مجلس المراقبة توجهات نشاطات الشركة ويسهر على تنفيذها.

يمارس مجلس المراقبة مهمة الرقابة الدائمة لتسيير الشركة. ويمكن أن يخضع القانون الأساسي إبرام العقود التي يحددها للترخيص المسبق لمجلس المراقبة.

غير أن أعمال التصرف كالتنازل عن العقارات والتنازل عن المساهمة، وتأسيس التأمينات وكذا الكفالات والضمانات الاحتياطية أو الضمانات، تكون موضوع ترخيص صريح من مجلس المراقبة حسب الشروط المنصوص عليها في القانون الأساسي.

المادة 1008: يقوم مجلس المراقبة في أي وقت من السنة بإجراء الرقابة التي يراها ضرورية ويمكنه أن يطلع على الوثائق التي يراها مفيدة للقيام بمهمته.

المادة 1009: يقدم مجلس المديرين مرة كل ثلاثة (3) أشهر على الأقل وعند نهاية كل سنة مالية، تقريراً لمجلس المراقبة حول تسييره.

يقدم مجلس المديرين بعد قفل كل سنة مالية، لمجلس المراقبة، وثائق الشركة المذكورة في المادة 1226 الفقرتين 2 و 3 منها، قصد المراجعة والرقابة.

يقدم مجلس المراقبة للجمعية العامة ملاحظاته على تقرير مجلس المديرين وعلى حسابات السنة المالية.

المادة 1010: يتكون مجلس المراقبة من سبعة (7) أعضاء على الأقل إلى اثني عشر (12) عضواً كحد أقصى.

المادة 1011: خلافاً للمادة السابقة، يمكن أن يتجاوز العدد الأقصى حتى يعادل العدد الإجمالي لأعضاء مجلس المراقبة الممارسين منذ أكثر من ستة (6) أشهر في الشركات المدمجة وذلك دون أن يتجاوز العدد أربع وعشرين (24) عضواً.

المادة 1012: يمكن للقوانين الأساسية أن تشترط على كل عضو من أعضاء مجلس المراقبة أن يمتلك عدداً محدداً من أسهم الضمانات الخاصة بتسييرهم حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 969 من هذا القانون.

المادة 1013: يسهر محافظ الحسابات تحت مسؤوليته على مراعاة أحكام المادة 1012 أعلاه، ويشير في تقريره الموجه للجمعية العامة إلى كل خرق.

المادة 1014: لا يمكن لأي عضو من أعضاء مجلس المراقبة الانتماء إلى مجلس المديرين.

Art.1005. Le président du directoire représente la société dans ses rapports avec les tiers.

Toutefois, les statuts peuvent habiliter le conseil de surveillance à attribuer le même pouvoir de représentation à un ou plusieurs autres membres du directoire. Les dispositions des statuts limitant les pouvoirs de représentation des membres du directoire sont inopposables aux tiers.

Art. 1006. Sous réserve des dispositions de l'article précédent, la fonction de président du directoire ne donne pas à son titulaire un pouvoir de direction plus étendu que celui des autres membres du directoire.

§. 2 - Du conseil de surveillance

Art.1007. Le conseil de surveillance détermine les orientations de l'activité de la société et veille à leur application.

Le conseil de surveillance exerce le contrôle permanent de la société. Les statuts peuvent subordonner à l'autorisation préalable du conseil de surveillance la conclusion d'actes qu'il énumère.

Toutefois, les actes de disposition tels que la cession d'immeubles, la cession de participation, la constitution de sûretés ainsi que les cautions, avals ou garanties font l'objet d'une autorisation expresse du conseil de surveillance dans les conditions prévues par les statuts.

Art. 1008. A toute époque de l'année, le conseil de surveillance opère les contrôles qu'il juge nécessaires et peut se faire communiquer les documents qu'il estime utiles à l'accomplissement de sa mission.

Art. 1009. Une fois par trimestre au moins et à la fin de chaque exercice, le directoire présente au conseil de surveillance un rapport sur sa gestion.

Après la clôture de chaque exercice, le directoire présente au conseil de surveillance aux fins de vérifications et de contrôle les documents sociaux prévus à l'article 1226, alinéas 2 et 3 ci-dessus.

Le conseil de surveillance présente à l'assemblée générale ses observations sur le rapport du directoire ainsi que sur les comptes de l'exercice.

Art. 1010. Le conseil de surveillance est composé au minimum de sept (7) membres et au maximum de douze (12) membres.

Art. 1011. Par dérogation à l'article précédent, le nombre de douze (12) membres pourra être dépassé jusqu'à concurrence du nombre total des membres du conseil de surveillance en fonction depuis plus de six mois dans les sociétés fusionnées sans pouvoir être supérieur à vingt-quatre (24).

Art.1012. Les statuts peuvent exiger que les membres du conseil de surveillance doivent détenir des actions de garantie de leur gestion dans les conditions prévues par l'article 969 du présent code.

Art.1013. Le commissaire aux comptes veille sous sa responsabilité à l'observation des dispositions de l'article 1012 ci-dessus et en signale toute violation dans le rapport destiné à l'assemblée générale.

Art. 1014. Aucun membre du conseil de surveillance ne peut faire partie du directoire.

المادة 1015: تنتخب الجمعية العامة التأسيسية أو الجمعية العامة العادية، أعضاء مجلس المراقبة. ويمكن إعادة انتخابهم ما لم ينص القانون الأساسي على خلاف ذلك.

وتحدد فترة عهدهم بموجب القانون الأساسي دون أن تجاوز ست (6) سنوات في حالة التعيين من الجمعية العامة، ودون أن تجاوز ثلاث (3) سنوات في حالة التعيين بموجب القانون الأساسي.

غير أنه يمكن في حالة الدمج أو الانفصال أن يتم التعيين من الجمعية العامة غير العادية.

ويمكن أن تعزلهم الجمعية العامة العادية في أي وقت.

المادة 1016: يجوز تعيين شخص معنوي في مجلس المراقبة، وعليه أن يعين ممثلاً دائماً عند تعيينه، يخضع لنفس الشروط والالتزامات، ويتحمل نفس المسؤوليات الجزائية والمدنية كما لو كان عضواً باسمه الخاص، دون الإخلال بالمسؤولية التضامنية للشخص المعنوي الذي يمثله وإذا عزل الشخص المعنوي يمثله يجب عليه استخلافه في الوقت نفسه.

المادة 1017: لا يمكن لشخص طبيعي الانتماء في نفس الوقت إلى أكثر من مجلسي (2) مراقبة لشركات المساهمة التي يكون مقرها في الجزائر.

ولا تطبق أحكام الفقرة السابقة على الممثلين الدائمين للأشخاص المعنوية.

المادة 1018: يجوز لمجلس المراقبة، بين جلستين عامتين، أن يسعى إلى التعيينات المؤقتة، وذلك في حالة شغور منصب عضو واحد أو أكثر إثر وفاة أو استقالة أو مانع قانوني.

وإذا أصبح عدد أعضاء مجلس المراقبة أقل من الحد الأدنى القانوني، يجب على مجلس المديرين أن يستدعي فوراً الجمعية العامة العادية للانعقاد لإتمام عدد أعضاء مجلس المراقبة.

وإذا أصبح عدد أعضاء مجلس المراقبة أقل من الحد الأدنى المنصوص عليه في القانون الأساسي، دون أن يقل عن الحد الأدنى القانوني، ويجب على مجلس المديرين أن يسعى إلى التعيينات المؤقتة لإتمام العدد في أجل ثلاثة (3) أشهر ابتداء من اليوم الذي وقع فيه الشغور.

تعرض التعيينات التي يقوم بها المجلس بمقتضى الفقرتين الأولى والثالثة أعلاه، على الجمعية العامة العادية المقبلة للمصادقة عليها،

وعند عدم المصادقة، تعتبر صحيحة كل المداولات والتصرفات التي وقعت سابقاً من قبل المجلس.

إذا أهمل المجلس القيام بالتعيينات المطلوبة أو إذا لم تستدع الجمعية العامة، جاز لكل معني أن يطلب أمام القضاء الاستعجالي تعيين وكيل، يكلف باستدعاء الجمعية العامة، لإجراء التعيينات والمصادقة على التعيينات المشار إليها في الفقرة الثالثة أعلاه.

المادة 1019: ينتخب مجلس المراقبة على مستواه رئيساً يتولى استدعاء المجلس وإدارة المناقشات. وتعادل مدة مهمة الرئيس مدة مهمة مجلس المراقبة.

يجب أن يكون رئيس مجلس المراقبة شخصاً طبيعياً تحت طائلة البطلان.

المادة 1020: لا تصح مداولة مجلس المراقبة، إلا بحضور نصف عدد أعضائه على الأقل.

تتخذ القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين أو الممثلين، ما لم ينص القانون الأساسي على أغلبية أكثر، ويرجح صوت الرئيس عند تعادل الأصوات.

Art. 1015. Les membres du conseil de surveillance sont élus par l'assemblée générale constitutive ou par l'assemblée générale ordinaire. Ils sont rééligibles sauf stipulation contraire des statuts.

La durée de leurs fonctions est déterminée par les statuts sans dépasser six (6) ans en cas de nomination par l'assemblée générale et trois (3) ans en cas de nomination par les statuts.

Toutefois, en cas de fusion ou de scission, la nomination peut être faite par l'assemblée générale extraordinaire.

Ils peuvent être révoqués à tout moment par l'assemblée générale ordinaire.

Art. 1016. Une personne morale peut être nommée au conseil de surveillance. Lors de sa nomination, elle est tenue de désigner un représentant permanent qui est soumis aux mêmes conditions et obligations et qui encourt les mêmes responsabilités pénales et civiles que s'il était membre en son nom propre, sans préjudice de la responsabilité solidaire de la personne morale qu'il représente. Lorsque la personne morale révoque son représentant elle est tenue de pourvoir en même temps à son remplacement.

Art.1017. Une personne physique ne peut appartenir simultanément à plus de deux (02) conseils de surveillance de sociétés par actions ayant leur siège social en Algérie.

Art. 1018. En cas de vacance par décès ou par démission d'un ou plusieurs sièges de membres de conseil de surveillance, ce conseil peut, entre deux assemblées générales, procéder à des nominations à titre provisoire.

Lorsque le nombre des membres du conseil de surveillance est devenu inférieur au minimum légal, le directoire doit convoquer immédiatement l'assemblée générale ordinaire en vue de compléter l'effectif du conseil de surveillance.

Lorsque le nombre des membres du conseil de surveillance est devenu inférieur au minimum statutaire, sans toutefois être inférieur au minimum légal, le conseil de surveillance doit procéder à des nominations à titre provisoire en vue de compléter son effectif dans le délai de trois (3) mois à compter du jour où se produit la vacance.

Les nominations effectuées par le conseil en vertu des alinéas premier et troisième ci-dessus, sont soumises à ratification de la prochaine assemblée générale ordinaire.

A défaut de ratification, les délibérations prises et les actes accomplis antérieurement par le conseil demeurent valables.

Lorsque le conseil néglige de procéder aux nominations requises, ou si l'assemblée n'est pas convoquée, tout intéressé peut demander au juge des référés la désignation d'un mandataire chargé de convoquer l'assemblée générale à l'effet de procéder aux nominations et de ratifier celles prévues à l'alinéa trois ci-dessus.

Art.1019. Le conseil de surveillance élit en son sein un président qui est chargé de convoquer le conseil et d'en diriger les débats. La durée du mandat du président correspond à celle du conseil de surveillance.

Sous peine de nullité, le président du conseil de surveillance doit être une personne physique.

Art. 1020. Le conseil de surveillance ne délibère valablement que si la moitié au moins de ses membres sont présents.

A moins que les statuts ne prévoient une majorité plus forte, les décisions sont prises à la majorité des membres présents ou représentés. La voix du président est prépondérante en cas de partage.

المادة 1021: يمكن الجمعية العامة العادية منح أعضاء مجلس المراقبة مبلغًا ثابتًا كأجر مقابل نشاطهم، ويقيّد مبلغ هذا الأجر في تكاليف الاستغلال.

المادة 1022: يجوز لمجلس المراقبة منح أجور استثنائية عن المهام أو الوكالات المعهودة لأعضائه. وفي هذه الحالة، يجب أن تخضع هذه الأجور المقيدة في تكاليف الاستغلال لأحكام المادتين 1023 و1025 أدناه.

المادة 1023: تخضع كل اتفاقية تبرم بين شركة ما وأحد أعضاء مجلس المديرين أو مجلس مراقبة هذه الشركة إلى ترخيص مسبق من مجلس المراقبة.

ويكون الأمر كذلك بخصوص الاتفاقيات التي تبرم بصورة غير مباشرة مع أحد الأشخاص المشار إليهم في الفقرة الأولى أو التي يتعامل فيها مع الشركة من خلال أشخاص وسطاء.

وتخضع للترخيص المسبق أيضا، الاتفاقيات المبرمة بين شركة ومؤسسة، إذا كان أحد أعضاء مجلس المديرين أو مجلس مراقبة الشركة مالكا أو شريكا أو مسيرا أو قائما بالإدارة أو مديرا عاما للمؤسسة.

تعد كل اتفاقية تبرم دون مراعاة الشروط المذكورة أعلاه باطلة بطلانا مطلقا.

المادة 1024: يحظر، تحت طائلة البطلان المطلق للعقد، على أعضاء مجلس المديرين وعلى أعضاء مجلس المراقبة، غير الأشخاص المعنويين، أن يفترضوا على أي وجه من الأوجه قروضا من الشركة أو فتح حساب جاري على المكشوف أو بطريقة أخرى، كما يحظر عليهم أن يجعلوا منها كفيلا أو ضامنا احتياطيا للالتزامات الشخصية نحو الغير.

يطبق هذا الحظر نفسه على الممثلين الدائمين للأشخاص المعنويين الأعضاء في مجلس المراقبة.

المادة 1025: يجب على عضو مجلس المديرين أو مجلس المراقبة المعنى أن يعلم مجلس المراقبة بمجرد اطلاعه على كل اتفاقية تسري عليها أحكام المادة 1023 أعلاه، وإذا كان عضوا في مجلس المراقبة، فلا يجوز له أن يشارك في التصويت على الترخيص المطلوب.

يخطر رئيس مجلس المراقبة محافظي الحسابات بكل الاتفاقيات المرخص بها ويخضعها إلى مصادقة الجمعية العامة.

يقدم محافظو الحسابات تقريرا خاصا عن هذه الاتفاقيات إلى الجمعية العامة التي ثبت في شأن التقرير المذكور.

لا يجوز للمعني أن يشارك في التصويت ولا تؤخذ أسهمه بعين الاعتبار عند حساب النصاب والأغلبية.

تنتج الاتفاقيات المصادق عليها أو غير المصادق عليها من الجمعية العامة آثارها تجاه الغير، ما لم تبطل بسبب الغش.

حتى في حالة انعدام الغش، يمكن أن تقع العواقب الضارة بالشركة من جراء الاتفاقيات غير المصادق عليها على عاتق عضو مجلس المراقبة أو مجلس المديرين المعني بالأمر، وعند الاقتضاء على عاتق الأعضاء الآخرين في مجلس المديرين.

المادة 1026: يمكن، في حالة التسوية القضائية أو الإفلاس، اعتبار أعضاء مجلس المديرين وأعضاء مجلس المراقبة، المذكورين في المادة 1024 أعلاه، مسؤولين عن ديون الشركة.

Art. 1021. L'assemblée générale ordinaire peut allouer aux membres du conseil de surveillance une somme fixe à titre de rémunération de leur activité. Le montant de cette rémunération est porté aux charges d'exploitation.

Art. 1022. Il peut être alloué par le conseil de surveillance des rémunérations exceptionnelles pour les missions ou mandats confiés à des membres de ce conseil. Dans ce cas, ces rémunérations portées aux charges d'exploitation sont soumises aux dispositions des articles 1023 et 1025 ci-dessous.

Art. 1023. Toute convention intervenant entre une société et l'un des membres du directoire ou du conseil de surveillance de cette société doit être soumise à l'autorisation préalable du conseil de surveillance.

Il en est de même des conventions auxquelles une des personnes visées à l'alinéa précédent est indirectement intéressée ou dans lesquelles elle traite avec la société par personne interposée.

Sont également soumises à autorisation préalable, les conventions intervenant entre une société et une entreprise si l'un des membres du directoire ou du conseil de surveillance de la société est propriétaire, associé, gérant, administrateur ou directeur général de l'entreprise.

Toute convention intervenant en violation des conditions susvisées est frappée de nullité absolue.

Art. 1024. A peine de nullité absolue du contrat, il est interdit aux membres du directoire et aux membres du conseil de surveillance, autres que les personnes morales, de contracter, sous quelque forme que ce soit, des emprunts auprès de la société, de faire cautionner ou avaliser par elle leurs engagements personnels envers les tiers.

La même interdiction s'applique aux représentants permanents des personnes morales, membres du conseil de surveillance.

Art. 1025. Le membre du directoire ou du conseil de surveillance intéressé est tenu d'informer le conseil de surveillance dès qu'il a connaissance d'une convention à laquelle l'article 1023 ci-dessus est applicable. S'il siège au conseil de surveillance, il ne peut prendre part au vote sur l'autorisation sollicitée.

Le président du conseil de surveillance avise les commissaires aux comptes de toutes les conventions autorisées et soumet celles-ci à l'approbation de l'assemblée générale.

Les commissaires aux comptes présentent, sur ces conventions, un rapport spécial à l'assemblée générale qui statue sur ce rapport.

L'intéressé ne peut pas prendre part au vote et ses actions ne sont pas prises en compte pour le calcul du quorum et de la majorité.

Les conventions approuvées par l'assemblée générale comme celles qu'elle désapprouve produisent leurs effets à l'égard des tiers sauf lorsqu'elles sont annulées dans le cas de fraude.

Même en l'absence de fraudes, les conséquences des conventions désapprouvées préjudiciables à la société peuvent être mises à la charge du membre du conseil de surveillance ou du directoire intéressé et éventuellement des autres membres du directoire.

Art. 1026. En cas de règlement judiciaire ou de faillite, les membres du directoire et du conseil de surveillance visée à l'article 1024 ci-dessus peuvent être rendus responsables du passif social.

القسم الرابع

جمعيات المساهمين

المادة 1027: تختص الجمعية العامة غير العادية وحدها بصلاحيات تعديل القانون الأساسي في كل أحكامه، ويعتبر كل شرط مخالف لذلك كأن لم يكن. ومع ذلك لا يجوز لها أن ترفع من التزامات المساهمين، ما عدا العمليات الناتجة عن تجمع الأسهم التي تمت بصفة منتظمة.

ولا تصح مداولاتها إلا إذا كان عدد المساهمين الحاضرين أو الممثلين يملكون النصف على الأقل من الأسهم في الدعوة الأولى وعلى ربع الأسهم ذات الحق في التصويت أثناء الدعوة الثانية. فإذا لم يكتمل هذا النصاب الأخير، يجوز تأجيل اجتماع الجمعية الثانية إلى شهرين على الأكثر وذلك من يوم استدعائها للاجتماع مع بقاء النصاب المطلوب هو الربع دائماً.

وتبث الجمعية العامة فيما يعرض عليها بأغلبية ثلثي الأصوات المعبر عنها، غير أنه لا تؤخذ الأوراق البيضاء بعين الاعتبار إذا ما أجريت العملية عن طريق الاقتراع.

المادة 1028: تتخذ الجمعية العامة العادية كل القرارات من غير تلك المذكورة في المادة 1027 السابقة. ولا تصح مداولاتها في الدعوة الأولى إلا إذا حاز عدد المساهمين الحاضرين أو الممثلين على الأقل ربع الأسهم التي لها الحق في التصويت. ولا يشترط أي نصاب في الدعوة الثانية. وتبث بأغلبية الأصوات المعبر عنها، ولا تؤخذ الأوراق البيضاء بعين الاعتبار إذا أجريت العملية عن طريق الاقتراع.

المادة 1029: تجتمع الجمعية العامة العادية مرة على الأقل في السنة خلال الستة (6) أشهر التي تلي قفل السنة المالية، فيما عدا حالة تمديد هذا الأجل مرة واحدة فقط دون أن يتجاوز هذا التمديد ثلاثة أشهر (3)، بناء على طلب مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، يفصل فيه بأمر على عريضة غير قابل للطعن.

يقدم مجلس الإدارة أو مجلس المديرين إلى الجمعية العامة بعد تلاوة تقريره حسابات النتائج والحصيلة المحاسبية، وفضلاً عن ذلك، يشير محافظو الحسابات في تقريرهم إلى تمام المهمة التي أسندت إليهم طبقاً للمادة 1071 أدناه.

المادة 1030: يجب على مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أن يبلغ المساهمين أو يضع تحت تصرفهم، قبل ثلاثين (30) يوماً على الأكثر وعلى أن لا يقل هذا الأجل عن خمسة عشرة (15) يوماً من انعقاد الجمعية العامة، الوثائق الضرورية لتمكينهم من إبداء الرأي عن دراية، وإصدار قرار دقيق فيما يخص إدارة أعمال الشركة وسيرها.

المادة 1031: يجب على رئيس مجلس إدارة شركة المساهمة والقائمين بإدارتها أو أعضاء مجلس المديرين أو مديريها العاملين أن يوجهوا لكل مساهم نموذج وكالة إذا كان قد قدم طلبه، وأن يبلغوه أو يضعوا تحت تصرفه كل المعلومات التالية والمضمنة في وثيقة أو أكثر:

- 1- أسماء وألقاب وصفة وموطن كل من القائمين بالإدارة والمدير العام أو أعضاء مجلس المديرين و أعضاء مجلس المراقبة، أو عند الاقتضاء بيان الشركات الأخرى التي يمارس فيها هؤلاء الأشخاص أعمال تسيير أو مديرية أو إدارة،

Section 4

Des assemblées des actionnaires

Art. 1027. L'assemblée générale extraordinaire est seule habilitée à modifier les statuts dans toutes leurs dispositions ; toute clause contraire est réputée non écrite. Elle ne peut, toutefois, augmenter les engagements des actionnaires, sous réserve des opérations résultant d'un regroupement d'actions régulièrement effectué.

Elle ne délibère valablement que si les actionnaires présents ou représentés possèdent au moins, sur première convocation, la moitié et, sur deuxième convocation, le quart des actions ayant le droit de vote. A défaut de ce dernier quorum, la deuxième assemblée peut être prorogée à une date postérieure de deux mois au plus à celle à laquelle elle avait été convoquée, le quorum exigible étant toujours le quart.

Elle statue à la majorité des deux tiers des voix exprimées ; dans le cas où il est procédé à un scrutin, il n'est pas tenu compte des bulletins blancs.

Art. 1028. L'assemblée générale ordinaire prend toutes les décisions autres que celles visées à l'article 1027 i- dessus.

Elle ne délibère valablement sur première convocation que si les actionnaires présents ou représentés possèdent au moins le quart des actions ayant le droit de vote. Sur deuxième convocation, aucun quorum n'est requis.

Elle statue à la majorité des voix exprimées ; dans le cas où il est procédé à un scrutin, il n'est pas tenu compte des bulletins blancs.

Art. 1029. L'assemblée générale ordinaire se réunit au moins une fois par an, dans les six (6) mois de la clôture de l'exercice, sous réserve de prolongation de ce délai qui ne peut excéder les trois (3) mois, à la demande du conseil d'administration ou du directoire, selon le cas, par ordonnance du tribunal. Cette ordonnance n'est susceptible d'aucune voie de recours.

Après lecture de son rapport le conseil d'administration ou le directoire présente à l'assemblée le tableau des comptes des résultats, le bilan. En outre, les commissaires aux comptes relatent, dans leur rapport l'accomplissement de la mission qui leur est dévolue par l'article 1071 ci-dessous.

Art.1030.Trente (30) jours avant la tenue de l'assemblée générale, le conseil d'administration ou le directoire doit adresser ou mettre à la disposition des actionnaires les documents nécessaires pour permettre à ceux-ci de se prononcer en connaissance de cause et de porter un jugement informé sur la gestion et la marche des affaires de la société.

Art.1031.Le président du conseil d'administration d'une société par actions et les administrateurs ou les membres du conseil d'administration ou ses directeurs généraux doivent adresser à chaque actionnaire une procuration s'il en a fait la demande, et l'informer ou mettre à sa disposition toutes les informations suivantes incluses dans un ou plusieurs documents :

1. -Les noms et prénoms, qualités et domiciles des administrateurs et du directeur général ou des membres du directoire et des membres du conseil de surveillance, ou, le cas échéant, une mention des autres sociétés dans lesquelles ces personnes exercent des fonctions de gestion, de direction ou d'administration ;

- 2- نص مشاريع القرارات التي قدمها مجلس الإدارة أو مجلس المديرين،
- 3- نص مشروع القرارات التي قدمها المساهمون وبيان أسبابها، عند الاقتضاء،
- 4- تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين الذي يقدم إلى الجمعية،
- 5- وإذا تضمن جدول الأعمال تعيين القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المراقبة أو أعضاء مجلس المديرين أو عزلهم:

أ - اسم ولقب وكنية المترشحين، والمراجع المتعلقة بمهنتهم ونشاطاتهم المهنية طيلة السنوات الخمسة الأخيرة، ولاسيما منها الوظائف التي يمارسونها أو مارسوها في شركات أخرى،

ب - مناصب العمل أو الوظائف التي شغلها المترشحون في الشركة وعدد الأسهم التي يملكونها أو يحملونها فيها.

6 - أما إذا كان الأمر يتعلق بالجمعية العامة العادية، فيجب أن يذكر البيانات المالية الإلزامية بما فيها حسابات النتائج والميزانية المحاسبية وتقرير محافضي الحسابات المبين لنتائج الشركة خلال كل سنة مالية من السنوات الخمس الأخيرة أو كل سنة مالية مقلدة منذ إنشاء الشركة أو دمج شركة أخرى في هذه الشركة، إذا كان عددها يقل عن خمسة،

7 - إذا كان الأمر يتعلق بجمعية عامة غير عادية، تقرير محافضي الحسابات الذي يقدم إلى الجمعية عند الاقتضاء.

المادة 1032: يرجع حق التصويت المرتبط بالسهم إلى المنتفع في الجمعيات العامة العادية، ولمالك الرقبة في الجمعيات العامة غير العادية.

ويمثل المالكون الشركاء للأسهم المشاعة في الجمعيات العامة بواحد منهم أو بوكيل وحيد. فإذا وقع خلاف، عين الوكيل عن طريق القضاء بناء على طلب أحد المالكين الشركاء الذي يهمه الاستعجال.

ويمارس حق التصويت من مالك الأسهم المرهونة.

المادة 1033: يحق لكل مساهم أن يطلع على الوثائق المحددة أدناه، ويجب على رئيس مجلس إدارة شركة المساهمة والقائمين بإدارتها وأعضاء مجلس المديرين أو مديرها العام أن يضعوا تحت تصرفه تلك الوثائق بمقر الشركة أو بمديرية إدارتها:

1 - السندات الآتي ذكرها في خمسة عشر (15) يوما السابقة لانعقاد الجمعية العامة العادية السنوية وهي:

أ- جرد البيانات المالية الإلزامية بما فيها حساب النتائج والميزانية المحاسبية وقائمة القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين.

ب- تقارير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين ومحافضي الحسابات التي تعرض على الجمعية العامة.

ت- نص وبيان الأسباب المتعلقة بالقرارات المقترحة وكذا المعلومات الخاصة بالمترشحين لمجلس الإدارة أو مجلس المديرين عند الاقتضاء.

ث- المبلغ الإجمالي المصادق عليه من طرف محافضي الحسابات والأجور المدفوعة للأشخاص الذين يتلقون أعلى الأجور باعتبار أن عدد الأشخاص يتغير بين خمسة (5) وعشرة (10) حسب عدد العاملين الذي يقل أو يتجاوز على التوالي عن مائتين (200) أجيرا.

2. Le texte des projets de résolutions présentés par le conseil d'administration ou du directoire;
3. Le texte et l'exposé des motifs des projets de résolution présentés par les actionnaires, le cas échéant
4. Le rapport du conseil d'administration ou du directoire qui sera présenté à l'assemblée ;
5. Lorsque l'ordre du jour comporte la nomination ou la révocation d'administrateurs ou de membres du conseil de surveillance et du directoire :
 - a) les nom, prénom usuels et âge des candidats, leurs références professionnelles et leurs activités professionnelles au cours des cinq dernières années, notamment les fonctions qu'ils exercent ou ont exercé dans d'autres sociétés ;
 - b) les emplois ou fonctions occupés dans la société par les candidats et le nombre d'actions de la société dont ils sont titulaires ou porteurs ;
6. Lorsqu'il s'agit de l'assemblée générale ordinaire, **les états financiers requis** dont les comptes des résultats, le bilan comptable et le rapport des commissaires aux comptes faisant apparaître les résultats de la société au cours de chacun des cinq derniers exercices ou de chacun des exercices clos depuis la constitution de la société ou l'absorption de celle-ci d'une autre société si leur nombre est inférieur à cinq ;
7. S'il s'agit d'une assemblée générale extraordinaire, le rapport des commissaires aux comptes qui sera, le cas échéant, présenté à l'assemblée.

Art. 1032. Le droit de vote attaché à l'action appartient à l'usufruitier dans les assemblées générales ordinaires et au nu-propriétaire dans les assemblées générales extraordinaires.

Les copropriétaires d'actions indivises sont représentés aux assemblées générales par l'un d'eux ou par un mandataire unique. Faute d'accord, le mandataire est désigné par voie de justice à la demande du copropriétaire le plus diligent.

Le droit de vote est exercé par le propriétaire des titres remis en gage.

Art.1033. Tous actionnaire peut consulter les documents ci-dessous, le président du conseil d'administration de la société par action, les administrateurs et les membres du directoire ou le directeur général doivent mettre à sa disposition ces documents au siège de la société ou sa direction :

1°Les documents citent ci-dessous dans un délai de 15 jours avant la tenue de l'assemblée générale ordinaire.

- A- De l'inventaire, les états financiers **requis** dont le **comptes des résultats, du bilan comptable**, et de la liste des administrateurs du conseil d'administration et des membres du directoire.
- B- Des rapports du conseil d'administration ou du directoire et des commissaires aux comptes qui seront soumis à l'assemblée générale.
- C- Le cas échéant, le texte et l'exposé des motifs des résolutions proposés, ainsi que les renseignements concernant les candidats au conseil d'administration ou le directoire.
- D. Du montant global, certifié exact par les commissaires aux comptes, des rémunérations versées aux personnes les mieux rémunérées, le nombre de ces personnes étant de cinq si l'effectifs du personnel n'excède pas deux cent salariés et de dix pour un effectif du personnel supérieurs à deux cent salariés.

- 2 - نص القرارات المقترحة وتقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين وعند الاقتضاء تقرير محافظي الحسابات ومشروع الإدماج وفصل وذلك في أجل خمسة عشر (15) يوما السابقة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية،
- 3 - قائمة المساهمين المحددة في اليوم السادس عشر (16) السابق لذلك الاجتماع والمتضمنة أسماء وألقاب وموطن كل صاحب أسهم مقيد في ذلك التاريخ في سجل الشركة وكذا عدد الأسهم التي يملكها كل مساهم وذلك قبل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ انعقاد الجمعية العامة،
- 4 - السندات الآتي ذكرها الخاصة بالسنوات المالية الثلاث الأخيرة والمقدمة للجمعية العامة وهي: حساب الاستغلال العام والجرد وحسابات النتائج والميزانيات وتقارير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين وتقارير محافظي الحسابات وأوراق الحضور ومحاضر الجمعيات وذلك في أي وقت من السنة.

المادة 1034: يجب على رئيس مجلس إدارة شركة المساهمة أو القائمين بإدارتها أو أعضاء مجلس المديرين:

- 1- مسك وتقديم أثناء كل اجتماع للجمعية العادية للمساهمين ورقة الحضور موقعة من المساهمين الحاضرين والوكلاء مصادق عليها من مكتب الجمعية والمتضمنة:
 - أ- أسماء وألقاب وموطن كل مساهم حاضِر وعدد الأسهم التي يملكها وكذلك عدد الأصوات الملحقة بهذه الأسهم،
 - ب- أسماء وألقاب وموطن كل وكيل وعدد أسهم موكله وكذا عدد الأصوات الملحقة بهذه الأسهم،
 - ت- أسماء وألقاب وموطن كل مساهم ممثل وعدد الأسهم التي يملكها وكذا عدد الأصوات الملحقة بهذه الأسهم أو عدد التفويضات المسندة لكل وكيل عند عدم وجود هذه الإشارات،
- 2- إلحاق التفويضات المسندة لكل وكيل بورقة الحضور،
- 3- إثبات قرارات كل جمعية مساهمين بمحضر يوقع من طرف أعضاء المكتب ويحفظ بمقر الشركة في ملف خاص ويثبت فيه تاريخ ومكان انعقاد الجمعية وكيفية الاستدعاء وجدول الأعمال وتشكيلة المكتب وعدد المساهمين المشاركين في التصويت ومقدار النصاب القانوني والمستندات والتقارير المقدمة للجمعية مع ملخص المناقشات ونص القرارات المطروحة للتصويت ونتيجة التصويت.

المادة 1035: يخول كذلك حق الاطلاع على الوثائق المنصوص عليها في المواد 1030 و1031 و1033 أعلاه، إلى كل واحد من المالكين الشركاء للأسهم المشاعة وإلى مالك الرقبة والمنتفع بالأسهم.

المادة 1036: مع مراعاة الأحكام الواردة في المادتين 952 و1037 من هذا القانون، يكون حق التصويت المرتبط بأسهم رأس المال أو الانتفاع متناسبا مع حصة رأس المال التي تنوب عنها. ولكل سهم صوت على الأقل.

ويعتبر كل شرط مخالف لذلك كأن لم يكن.

المادة 1037: يجوز أن يحدد القانون الأساسي عدد الأصوات التي يحوزها كل مساهم في الجمعيات، بشرط أن يفرض هذا التحديد على جميع الأسهم دون تمييز فئة عن أخرى.

2- pendant le délai de quinze jours qui précède la réunion d'une assemblée générale extraordinaire, le texte des résolutions proposées, du rapport du conseil d'administration ou du directoire et le cas échéant, du rapport des commissaires aux comptes et du projet de fusion ou de cession ;

3- pendant le délai de quinze jours qui précède la réunion de l'assemblée générale, la liste des actionnaires arrêtée au seizième jour qui précède ladite réunion et comportant les noms, prénoms usuel, domicile de chaque titulaire d'actions inscrit à cette date sur le registre de la société, ainsi que le nombre d'actions dont chaque actionnaire est titulaire.

4- A toute période de l'année, les documents suivants concernant les trois derniers exercices soumis aux assemblées générales : compte d'exploitation générale, inventaires, comptes de résultats, bilans, rapports du conseil d'administration ou du directoire, rapports de commissaires aux comptes, feuilles de présence et procès-verbaux des assemblées.

Art. 1034. Le président de la société par action ou les administrateurs ou les membres du directoire doivent :

1- tenir et présenter lors de chaque réunion de l'assemblée ordinaire, au actionnaire une feuille de présence signer par les actionnaires présents et les mandataires certifier par le bureau de l'assemblée contenant :

a° Les nom, prénom usuel et domicile de chaque actionnaire présent, le nombre d'actions dont il est titulaire et le nombre de voix attachés à ces actions ;

b° Les nom, prénom usuel et domicile de chaque actionnaire représenté, et ceux de leur mandataire ainsi que le nombre de voix attachées à ces actions.

c- Les nom, prénom et domicile de chaque actionnaire représenté, et le nombre d'actions dont il est titulaire, ainsi que le nombre de voix attachées à ces actions ou, à défaut de ces mentions, le nombre des pouvoirs donner à chaque mandataire.

2- Annexer a la feuille de présence les pouvoirs attribuer à chaque mandataire.

3- La constatation des décisions de toutes assemblée par un procès-verbal signé des membres du bureau, conservé au siège social dans un recueil spécial et mentionnant la date et le lieu de la réunion, le mode de convocation, l'ordre du jour, la composition du bureau, le nombres d'actionnaires participants au vote et le quorum atteint, les documents et rapports soumis à l'assemblée, un résumé des débats, le texte des résolutions mises aux voix et le résultat des votes.

Art. 1035. Le droit à communication des documents, prévu aux articles 1030, 1031 et 1033 ci-dessus, appartient également à chacun des copropriétaires d'actions indivises, au nu-propriétaire et à l'usufruitier d'actions.

Art. 1036. Sous réserve des dispositions des articles 952 et 1037 de la présente loi le droit de vote attaché aux actions du capital ou de jouissance est proportionnel à la quotité de capital qu'elles représentent et chaque action donne droit à une voix au moins.

Toute clause contraire est réputée non avenue.

Art. 1037. Les statuts peuvent limiter le nombre de voix dont chaque actionnaire dispose dans les assemblées, sous la condition que cette limitation soit imposée à toutes les actions sans distinction de catégories.

القسم الخامس
تعديل رأسمال الشركة
الفقرة الأولى
زيادة رأس المال

المادة 1038: يزداد رأسمال الشركة إما بإصدار أسهم جديدة أو بإضافة قيمة إسمية للأسهم الموجودة.

المادة 1039: تصبح الأسهم الجديدة مسددة القيمة إذا قدمت نقداً أو بالمقاصة مع ديون معينة المقدار ومستحقة الأداء من الشركة وإما بضم الإحتياط أو الأرباح أو علاوات الإصدار أو بما يقدم من حصص عينية وإما بتحويل السندات بامتيازات أو بدونها.

المادة 1040: لا تقرر زيادة رأسمال بإضافة القيمة الاسمية للأسهم إلا بقبول المساهمين بالإجماع، إلا في حالة ما إذا تحقق ذلك بإلحاق الإحتياط أو الأرباح أو علاوات الإصدار.

المادة 1041: تصدر الأسهم الجديدة إما بقيمتها الاسمية وإما بتلك القيمة مع زيادة علاوة الإصدار.

المادة 1042: ينعقد الاختصاص للجمعية العامة غير العادية وحدها لاتخاذ قرار زيادة رأسمال الشركة بناء على تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالات. وإذا تحققت زيادة رأس المال بإلحاق الإحتياط أو الأرباح أو علاوات الإصدار أو تحويل سندات الاستحقاق، فتفصل الجمعية العامة غير العادية خلافاً لما ورد في المادة 1027 أعلاه، حسب شروط النصاب والأغلبية المنصوص عليها في المادة 1028 أعلاه.

ويجوز للجمعية العامة غير العادية أن تفوض لمجلس الإدارة أو لمجلس المديرين السلطات اللازمة لتحقيق زيادة رأس المال مرة واحدة أو أكثر من مرة، وتحديد الكيفيات ومعاينة التنفيذ والقيام بإجراء التعديل المناسب للقانون الأساسي.

ويعتبر كأن لم يكن، كل شرط ورد في القانون الأساسي يخول مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، سلطة تقرير زيادة رأس المال.

المادة 1043: يجب أن تحقق الزيادة في رأس المال في أجل سنتين (2) ابتداء من تاريخ انعقاد الجمعية العامة التي قررت ذلك.

لا يطبق هذا الأجل على الزيادة في رأس المال التي يمكن تحقيقها بواسطة تحويل السندات إلى أسهم أو تقديم سند الاكتتاب، ولا يطبق كذلك على الزيادات التكميلية المخصصة لأصحاب السندات الذين اختاروا التحويل أو أصحاب سندات الاكتتاب الذين يكونون قد مارسوا حقوقهم في الاكتتاب.

كما لا يطبق هذا الأجل على زيادات رأس المال المقدمة نقداً الناتجة عن اكتتاب أسهم تم إصدارها بعد انتهاء حق الاختيار.

المادة 1044: يجب تسديد رأس المال بكامله قبل القيام بأي إصدار لأسهم جديدة واجبة التسديد نقداً وذلك تحت طائلة بطلان العملية.

وعلاوة على ذلك، فإن زيادة رأس المال باللجوء العلني للاذخار الذي تم تحقيقه في فترة تقل عن سنتين من تأسيس شركة وفقاً للمواد من 954 إلى 958 أعلاه، يجب أن يسبقه حسب الشروط المنصوص عليها في المواد من 950 إلى 952 أعلاه فحص أصول وخصوم هذه الشركة.

Section 5
De la modification du capital social
§. 1- De l'augmentation du capital

Art. 1038. Le capital social est augmenté soit par émission d'actions nouvelles, soit par majoration de la valeur du montant nominal des actions existantes.

Art. 1039. Les actions nouvelles sont libérées, soit en numéraire, soit par compensation avec des créances liquides et exigibles sur la société, soit par incorporation des réserves, bénéfices ou primes d'émission, soit par apport en nature, soit par conversion d'obligations avec ou sans privilèges.

Art. 1040. L'augmentation du capital par majoration de la valeur nominal des actions n'est décidée qu'avec le consentement unanime des actionnaires, à moins qu'elle ne soit réalisée par incorporation de réserves, bénéfices ou primes d'émission.

Art. 1041. Les actions nouvelles sont émises soit à leur valeur nominal, soit à ce montant majoré d'une prime d'émission.

Art. 1042. L'assemblée générale extraordinaire est seule compétente pour décider, sur rapport du conseil d'administration ou du directoire, selon le cas, d'une augmentation du capital. Si l'augmentation du capital est réalisée par incorporation de réserves, bénéfices, primes d'émission ou transformation des obligations, l'assemblée générale extraordinaire statue par dérogation à l'article 1027, ci-dessus, aux conditions de quorum et de majorité de l'article 1028, ci-dessus.

L'assemblée générale extraordinaire peut déléguer au conseil d'administration ou au directoire les pouvoirs nécessaires à l'effet de réaliser l'augmentation du capital en une ou plusieurs fois, d'en fixer les modalités, d'en constater la réalisation et de procéder à la modification corrélative des statuts.

Est réputée non avenue toute clause statutaire conférant au conseil d'administration ou au directoire, selon le cas, le pouvoir de décider l'augmentation du capital.

Art. 1043. L'augmentation de capital doit être réalisée dans le délai de **deux ans** à dater du jour de la tenue de l'assemblée générale qu'il l'a décidée.

Ce délai ne s'applique pas aux augmentations de capital à réaliser par conversion d'obligations en actions ou représentation de bons de souscription, ni aux augmentations complémentaires réservées aux obligataires qui auront opté pour la conversion ou aux titulaires de bons de souscription qui auront exercé leurs droits de souscription.

Ce délai ne s'applique pas non plus aux augmentations de capital en numéraire résultant de la souscription d'actions émises à la suite des levées d'option.

Art. 1044. Le capital doit être intégralement libéré avant toute émission d'actions nouvelles à libérer en numéraire, à peine de nullité de l'opération.

En outre, l'augmentation du capital, par appel public à l'épargne, réalisée moins de deux ans après la constitution d'une société, selon les articles 954 à 958 ci-dessus, doit être précédée, dans les conditions visées aux articles 950 à 952 ci-dessus, d'une vérification de l'actif et du passif de ladite société

المادة 1045: تتضمن الأسهم حق الأفضلية في الاكتتاب في زيادات رأس المال.

يتمتع المساهمون بنسبة قيمة أسهمهم بحق الأفضلية في الاكتتاب في الأسهم النقدية الصادرة لتحقيق زيادة رأس المال.

ويعتبر كل شرط مخالف لذلك كأن لم يكن.

ويكون هذا الحق قابلاً للتنازل خلال فترة الاكتتاب، إذا كان السند مقتطعا من الأسهم المتداولة نفسها. ويكون قابلاً للتحويل بنفس الشروط التي تجري على السهم نفسه، إذا كان الأمر عكس ذلك.

ويمكن المساهمين التنازل عن حق الأفضلية بصفة فردية.

المادة 1046: إذا لم يكتتب بعض المساهمين في الأسهم التي كان لهم حق الاكتتاب فيها على أساس غير قابل للتخفيض، فإن الأسهم التي تصبح متوفرة على هذا الشكل تمنح للمساهمين الذين اكتتبوا على أساس قابل للتخفيض في عدد من الأسهم يزيد عن العدد الذي يستطيعون الاكتتاب فيه بالتناسب مع حقوق الاكتتاب الحائزين عليها، في حدود طلباتهم على أي حال.

المادة 1047: إذا لم تمتص الاكتتابات القائمة على أساس التفاضل والصلاحيات التي تمت بموجب الاكتتابات القائمة على أساس قابل للتخفيض مجموع زيادة رأس المال، فإن الرصيد يوزع من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، حسب الحالة، إذا لم تقرر الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك، وفي غياب ذلك، لا تتحقق زيادة رأس المال.

المادة 1048: يجوز للجمعية العامة، التي تقرر زيادة رأس المال، أن تلغي حق التفاضل في الاكتتاب. وتفصل تحت طائلة بطلان المداولة بهذا الشأن، بناء على تقرير كل من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، حسب الحالة، وتقرير محافظي الحسابات.

المادة 1049: يخضع الإصدار الذي يتم باللجوء العلني للدخار دون حق التفاضل في اكتتاب أسهم جديدة والتي تمنح لصاحبها نفس حقوق الأسهم القديمة للشروط التالية:

1- يتم الإصدار في أجل ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ انعقاد الجمعية العامة التي قررت ذلك،

2- بالنسبة للشركات التي تكون أسهمها مسجلة في السعر الرسمي لبورصة الأوراق المالية، يكون سعر الإصدار، عدا حالة عدم نشاط سوق الأسهم، مساوياً على الأقل لمعدل الأسعار التي حققتها هذه الأسهم مدة عشرين (20) يوماً متتالية ومختارة من بين الأربعين (40) يوماً السابقة ليوم بداية الإصدار بعد تصحيح هذا المعدل لمراعاة اختلاف تاريخ الانتفاع.

3- أما بالنسبة للشركات غير تلك المشار إليها في الفقرة 2 أعلاه، فيكون سعر الإصدار مساوياً على الأقل إما لحصة رؤوس الأموال الخاصة بالأسهم الناجمة عن آخر ميزانية موافق عليها في تاريخ الإصدار، وإما لسعر يحدده خبير يعينه القضاء الاستعجالي بناء على طلب مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، حسب الحالة.

المادة 1050: يخضع الإصدار الذي يتم باللجوء العلني للدخار دون حق التفاضل في اكتتاب الأسهم الذي لا يمنح لصاحبها نفس حقوق الأسهم القديمة للشروط التالية:

Art. 1045. Les actions comportent un droit préférentiel de souscription aux augmentations de capital.

Les actionnaires ont, proportionnellement, au montant de leurs actions, un droit de préférence à la souscription des actions, en numéraire émises pour réaliser une augmentation de capital.

Toute clause contraire est réputée non avenue.

Pendant la durée de la souscription, ce droit est négociable lorsque le titre est détaché des actions elles-mêmes négociables ; dans le cas contraire, il est cessible dans les mêmes conditions que l'action elle-même.

Les actionnaires peuvent renoncer à titre individuel, à leur droit de préférence.

Art. 1046. Lorsque certains actionnaires n'ont pas souscrit les actions auxquelles ils avaient droit, à titre irréductible, les actions ainsi rendues disponibles sont attribuées aux actionnaires qui auront souscrit, à titre réductible, un nombre d'actions supérieur à celui qu'ils pouvaient souscrire à titre préférentiel, proportionnellement aux droits de souscription dont ils disposent et en tout état de cause, dans la limite de leurs demandes.

Art. 1047. Lorsque les souscriptions à titre préférentiel et les attributions faites en vertu de souscriptions à titre réductible n'ont pas absorbé la totalité de l'augmentation de capital, le solde est réparti par le conseil d'administration ou le directoire, selon le cas, si l'assemblée générale extraordinaire n'en a pas décidé autrement. A défaut, l'augmentation du capital n'est pas réalisée.

Art. 1048. L'assemblée générale qui décide l'augmentation de capital peut supprimer le droit préférentiel de souscription. Elle statue, à cet effet, et à peine de nullité de la délibération, sur le rapport du conseil d'administration ou du directoire selon le cas et sur celui des commissaires aux comptes.

Art. 1049. L'émission par appel public à l'épargne sans droit préférentiel de souscriptions d'actions nouvelles conférant à leur titulaire les mêmes droits que les actions anciennes est soumise aux conditions suivantes :

- 1- L'émission est réalisée dans un délai de trois ans à compter de la date de l'assemblée qui l'a décidée ;
- 2- Pour les sociétés dont les actions sont inscrites à la cote officielle de la bourse des valeurs, le prix d'émission est, sauf les cas où le marché de l'action n'a pas été actif, au moins égal à la moyenne des cours constatée pour ces actions pendant vingt (20) jours consécutifs choisis parmi les quarante (40) qui précèdent le jour du début de l'émission après correction de cette moyenne pour tenir compte de la différence de la date de jouissance;
- 3- Pour les sociétés autres que celles visées au 2° ci-dessus, le prix d'émission est au moins égal soit à la part de capitaux propres par actions tel qu'il résulte du dernier bilan approuvé à la date d'émission, soit à un prix fixé à dire d'expert désigné par le juge des référés à la demande du conseil d'administration ou du directoire.

Art. 1050. L'émission par appel public à l'épargne sans droit préférentiel de souscription d'actions qui ne confère pas à leur titulaire les mêmes droits que les actions anciennes est soumise aux conditions suivantes :

1- يجب أن يتم الإصدار في أجل سنتين ابتداء من تاريخ انعقاد الجمعية العامة التي قررت ذلك.

2- تحدد الجمعية العامة غير العادية، بناء على تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين وبناء على تقرير خاص من محافظ الحسابات، سعر الإصدار أو شروط تحديد هذا السعر.

إذا لم يتم الإصدار في تاريخ انعقاد الجمعية العامة السنوية حسب القرار، تفصل جمعية عامة غير عادية، بناء على تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين وبناء على تقرير خاص من محافظ الحسابات، في الحفاظ على سعر الإصدار أو تعديله أو شروط تحديده، وفي غياب ذلك يكون قرار الجمعية الأولى كان لم يكن.

المادة 1051: يجوز للجمعية العامة غير العادية التي تقرر زيادة رأس المال لصالح شخص أو أكثر أن تلغي حق التفاضل في إكتتاب المساهمين.

لا يمكن للمستفيدين من الأسهم الجديدة إذا كانوا مساهمين، المشاركة في الانتخابات وذلك تحت طائلة بطلان هذه المداولة. ويتم حساب النصاب والأغلبية المطلوبين بعد طرح الأسهم التي يملكونها.

تحدد الجمعية العامة غير العادية، بناء على تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، حسب الحالة، وبناء على تقرير خاص من محافظ الحسابات، سعر إصدار الأسهم الجديدة أو شروط تحديد هذا السعر.

المادة 1052: إذا كانت الأسهم مثقلة بحق الانتفاع، فإن حق التفاضل في الاكتتاب المتعلق بها يعود لمالك الرقبة، فإذا باع هذا الأخير حقوق الاكتتاب فإن المبالغ الحاصلة من التنازل أو الأموال التي اكتسبها بواسطة هذه المبالغ تخضع لحق الانتفاع، وإذا أهمل مالك الرقبة ممارسة حقه، فإنه يجوز لصاحب حق الانتفاع أن ينوب عنه ليقوم بالاكتتاب في الأسهم الجديدة أو يبيع الحقوق. ويجوز لمالك الرقبة في هذه الحالة الأخيرة أن يطلب استعمال المبالغ الناتجة من الإحالة من جديد. وتخضع الأموال المكتسبة بهذه الكيفية لحق الانتفاع.

وتعود ملكية الأسهم الجديدة إلى مالك الرقبة بالنسبة لملكية الرقبة وإلى صاحب حق الانتفاع بالنسبة لحق الانتفاع.

غير أنه إذا تم دفع المال من مالك الرقبة أو من صاحب حق الانتفاع لتحقيق أو إتمام الاكتتاب، فإن الأسهم الجديدة لا تكون ملكا لمالك الرقبة أو لصاحب حق الانتفاع، إلا في حدود قيمة حقوق الاكتتاب، ويكون الفائض من الأسهم الجديدة ملكا تاما لمن دفع الأموال.

تطبق أحكام هذه المادة في حالة سكوت الإتفاقية الخاصة بالأطراف.

المادة 1053: يجب ألا يقل الأجل الممنوح للمساهمين لممارسة حق الاكتتاب عن ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ افتتاح الاكتتاب.

ويقفل أجل الاكتتاب قبل الأجل المحدد له بمجرد القيام بممارسة جميع حقوق الاكتتاب غير قابلة للتخفيض.

المادة 1054: تقوم الشركة عند فتح الاكتتاب بإجراءات الإشهار التي تحدد كیفياتها عن طريق التنظيم.

المادة 1055: يثبت عقد الاكتتاب ببطاقة اكتتاب، تحدد كیفياتها عن طريق التنظيم.

- 1- l'émission doit être réalisée dans un délai de deux années à compter de l'assemblée générale qui l'a décidée,
- 2- le prix d'émission ou les conditions de fixation de ce prix sont déterminés par l'assemblée générale extraordinaire sur rapport du conseil d'administration ou du directoire et sur rapport spécial du commissaire aux comptes.

Lorsque l'émission n'est pas réalisée à la date de l'assemblée générale annuelle suivant la décision, une assemblée générale extraordinaire se prononce sur rapport du conseil d'administration ou du directoire et sur le rapport spécial du commissaire aux comptes, sur le maintien ou l'ajustement du prix d'émission ou des conditions de sa détermination ; à défaut, la décision de la première assemblée est caduque.

Art. 1051. L'assemblée générale extraordinaire qui décide de l'augmentation du capital, en faveur d'une ou plusieurs personnes peut supprimer le droit préférentiel de souscription des actionnaires.

A peine de nullité de cette délibération, les bénéficiaires des actions nouvelles s'ils sont déjà actionnaires ne peuvent prendre part au vote. Le quorum et la majorité requis sont calculés après déduction des actions qu'ils possèdent.

Le prix d'émission des actions nouvelles ou les conditions de fixation de ce prix sont déterminés par l'assemblée générale extraordinaire sur le rapport du conseil d'administration ou du directoire et sur rapport spécial du commissaire aux comptes.

Art. 1052. Lorsque les actions sont grevées d'un usufruit, le droit préférentiel de souscription qui leur est attaché appartient au nu-propriétaire. Si celui-ci vend les droits de souscription, les sommes provenant de la cession ou les biens acquis par lui au moyen de ces sommes, sont soumis à l'usufruit. Si le nu-propriétaire néglige d'exercer son droit, l'usufruitier peut se substituer à lui pour souscrire aux actions nouvelles ou pour vendre les droits. Dans ce dernier cas, le nu-propriétaire peut exiger le réemploi des sommes provenant de la cession ; les biens ainsi acquis sont soumis à l'usufruit.

Les actions nouvelles appartiennent au nu-propriétaire pour la nue-propriété et à l'usufruitier pour l'usufruit.

Toutefois, en cas de versement de fonds effectué par le nu-propriétaire ou par l'usufruitier pour réaliser ou parfaire une souscription, les actions nouvelles n'appartiennent au nu-propriétaire et à l'usufruitier qu'à concurrence de la valeur des droits de souscription ; le surplus des actions nouvelles appartient en plein propriété à celui qui a versé les fonds.

Les dispositions du présent article s'appliquent en cas de silence de la convention des parties.

Art. 1053. Le délai accordé aux actionnaires pour l'exercice du droit de souscription ne peut être inférieur à trente jours (30) à dater de l'ouverture de la souscription.

Ce délai se trouve clos par anticipation dès que tous les droits de souscription à titre irréductible ont été exercés.

Art. 1054. A l'ouverture de la souscription La société procède aux formalités de publicité dont les modalités sont fixées par voie réglementaire.

Art. 1055. Le contrat de souscription est constaté par un bulletin de souscription dont les modalités sont fixées par voie réglementaire.

المادة 1056: تكون الأسهم المكتتب فيها نقدا واجبة الوفاء إجباريا عند الاكتتاب بنسبة الربع ¼ على الأقل من قيمتها الاسمية وعند الاقتضاء بكامل علاوة الإصدار.

إذا لم تتحقق زيادة رأس المال في أجل ستة أشهر (6) ابتداء من افتتاح الاكتتاب، تكون العملية باطلة. يجب أن يتم وفاء الفائض مرة أو أكثر في أجل سنتين (2) ابتداء من اليوم الذي تصبح فيه زيادة رأس المال نهائيه.

يجوز أن يتم سحب الأموال الحاصلة من الاكتتابات النقدية بواسطة وكيل الشركة بعد إعداد شهادة المودع.

المادة 1057: يثبت الاكتتاب والدفعات بشهادة المودع المعتمد، المعدة في وقت إيداع الأموال بناء على تقديم بطاقة الاكتتاب.

يتم إثبات وفاء الأسهم بالمقاصة لديون نقدية ومستحقة الأداء على الشركة بواسطة تصريح مكتوب ومسجل صادر إما عن مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو موكلهم، ويقوم هذا التصريح مقام شهادة المودع.

المادة 1058: إذا كانت الحصص المقدمة عينية أو كان هناك اشتراط منافع خاصة، فإنه يتم تعيين واحد أو أكثر من المندوبين المكلفين بتقدير الحصص العينية بقرار قضائي بناء على طلب رئيس مجلس الإدارة أو مجلس المديرين ويخضع هؤلاء المندوبون لحالات التنافي المنصوص عليها في المادة 1073 أدناه

ويتم تقدير الحصص العينية والمنافع الخاصة تحت مسؤولية هؤلاء المندوبين، ويوضع تقريرهم تحت تصرف المساهمين قبل ثمانية أيام على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية. وتطبق أحكام المادة 952 أعلاه على الجمعية العامة غير العادية.

إذا أقرت الجمعية العامة تقدير الحصص ومنح المنافع الخاصة، فإنها تثبت تحقيق زيادة رأس المال. وإذا خفضت الجمعية تقدير الحصص المقدمة ومكافأة المنافع الخاصة، فإن المصادقة الصريحة لتعديلات مقدمي الحصص أو المستفيدين أو وكلائهم المرخص لهم قانونا بهذا الشأن، تعد واجبة فإن لم يتحقق ذلك فإن زيادة رأس المال تبقى غير محققة.

وتصبح أسهم الحصص المقدمة بكاملها مسددة بمجرد إصدارها.

المادة 1059: في حالة تخصيص أسهم جديدة للمساهمين بعد إلحاق احتياطات أو أرباح أو علاوات الإصدار إلى رأس المال، فإن الحق المخول على هذا الشكل يكون قابلا للتداول أو التنازل. ويبقى تابعا لمالك الرقبة مع مراعاة حقوق صاحب حق الإنتفاع.

الفقرة الثانية

استهلاك رأس المال

المادة 1060: يتم استهلاك رأس المال بموجب حكم في القانون الأساسي أو بقرار من الجمعية العامة غير العادية وبواسطة مبالغ قابلة للتوزيع ولا يمكن تحقيق هذا الاستهلاك إلا عن طريق التسديد المتساوي عن كل سهم من نفس الصنف ولا يترتب عنه تخفيض في رأس المال. وتعتبر الأسهم المستهلكة كلية أسهما إنتفاعية.

Art.1056. Les actions souscrites en numéraire sont obligatoirement libérées, lors de la souscription, d'un quart (1/4) au moins de leur valeur nominale et, le cas échéant, de la totalité de la prime d'émission.

Si l'augmentation de capital n'est pas réalisée dans le délai de six (6) mois à compter de l'ouverture de la souscription, l'opération est nulle.

La libération du surplus doit intervenir en une ou plusieurs fois dans le délai de **deux (2) ans** à compter du jour où l'augmentation du capital est devenue définitive.

Le retrait des fonds provenant des souscriptions en numéraire peut être effectué par un mandataire de la société après l'établissement du certificat du dépositaire.

Art.1057. Les souscriptions et les versements sont constatés par un certificat du dépositaire agréé établi au moment du dépôt des fonds sur présentation du bulletin de souscription.

Les libérations d'actions par compensation de créances liquides et exigibles sur la société sont constatées par **un écrit dûment enregistré** émanant soit du conseil d'administration soit du directoire ou de leurs mandataires. Cette déclaration tient lieu de certificat du dépositaire.

Art. 1058. En cas d'apports en nature ou de stipulation d'avantages particuliers, un ou plusieurs commissaires aux apports sont désignés, par décision de justice, à la demande du président du conseil d'administration ou du directoire. Ils sont soumis aux incompatibilités prévues à l'article 1073 ci- dessous.

Ces commissaires apprécient, sous leur responsabilité, la valeur des apports en nature et les avantages particuliers. Leur rapport est mis à la disposition des actionnaires, huit jours (8) au moins avant la date de l'assemblée. Les dispositions de l'article 952 ci- dessus sont applicables à l'assemblée générale extraordinaire.

Si l'assemblée approuve l'évaluation des apports et l'octroi d'avantages particuliers, elle constate la réalisation de l'augmentation du capital.

Si l'assemblée réduit l'évaluation des apports ainsi que la rémunération d'avantages particuliers, l'approbation expresse des modifications par les apporteurs, les bénéficiaires ou leurs mandataires dûment autorisés à cet effet, est requise. A défaut, l'augmentation du capital n'est pas réalisée.

Les actions d'apport sont intégralement libérées dès leurs émissions.

Art. 1059. En cas d'attribution d'actions nouvelles aux actionnaires à la suite de l'incorporation au capital de réserves, bénéfices ou primes d'émission, le droit ainsi conféré est négociable ou cessible. Il appartient au nu-propriétaire, sous réserve des droits de l'usufruitier.

§. 2- De l'amortissement du capital

Art. 1060. L'amortissement du capital est effectué en vertu d'une disposition statutaire ou d'une décision de l'assemblée générale extraordinaire et au moyen des sommes distribuables. Cet amortissement ne peut être réalisé que par voie de remboursement égal sur chaque action d'une même catégorie et n'entraîne pas de réduction du capital.

Les actions intégralement amorties sont dites actions de jouissance.

المادة 1061: تفقد الأسهم المستهلكة كلياً أو جزئياً ما يعادل الحق في الربح الأولي وإذا اقتضى الأمر، في تعويض القيمة الاسمية، وتحفظ بكل الحقوق الأخرى.

المادة 1062: عندما يكون رأس المال مقسماً إما إلى أسهم رأسمال وأسهم مستهلكة جزئياً أو كلياً أو إلى أسهم مستهلكة بصفة غير متساوية، يجوز للجمعية العامة للمساهمين أن تقرر تحويل الأسهم المستهلكة كلياً أو جزئياً إلى أسهم رأسمال وذلك وفقاً للشروط المطلوبة لتعديل القانون الأساسي.

وبهذه الصفة، تنص على توقيع اقتطاع إجباري في حدود المبلغ المستهلك من الأسهم التي يجب تحويلها من حصة فوائد الشركة لسنة مالية أو أكثر تابعة لهذه الأسهم بعد دفع الربح الأول أو الفائدة التي يمكن أن ينص عليها القانون الأساسي.

الفقرة الثالثة **تخفيض رأس المال**

المادة 1063: تقرر الجمعية العامة غير العادية تخفيض رأسمال الشركة، ويجوز لها أن تفوض لمجلس الإدارة أو لمجلس المديرين، حسب الحالة، كل الصلاحيات لتحقيقه. غير أنه لا يجوز لها بأي حال من الأحوال أن تمس بمبدأ المساواة بين المساهمين.

يبلغ مشروع تخفيض رأس المال إلى محافظ الحسابات قبل خمسة وأربعين (45) يوماً على الأقل من انعقاد الجمعية.

وعندما يحقق مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، حسب الحالة العملية بناء على تفويض الجمعية العامة يحرر محضراً بذلك يقدم للنشر، ويقوم بإجراء التعديل المناسب للقانون الأساسي.

المادة 1064: إذا صادقت الجمعية العامة على مشروع يتضمن تخفيضاً في رأسمال الشركة دون وجود مبرر للخسائر فإنه يجوز لممثلي أصحاب الأسهم والدائنين الذين يكون دينهم سابقاً لتاريخ إيداع محضر المدوالة بالمركز الوطني للسجل التجاري، أن يعارضوا تخفيض رأس المال في أجل ثلاثين (30) يوماً.

يلغي قرار قضائي المعارضة أو يأمر إما بدفع الديون أو بإنشاء ضمانات إذا قدمت الشركة عرضها وتقرر بأن ذلك كافٍ.

لا يمكن أن تبدأ عمليات تخفيض رأسمال الشركة خلال أجل المعارضة ولا قبل فصل القاضي في هذه المعارضة عند الاقتضاء.

وإذا قبل القاضي المعارضة، يوقف إجراء تخفيض رأسمال الشركة فوراً إلى حين تأسيس الضمانات الكافية أو تسديد الديون.

وإذا رفض القاضي المعارضة، يمكن البدء في عمليات تخفيض رأسمال الشركة.

الفقرة الرابعة **اكتتاب الشركات لأسهمها الخاصة** **أو شراؤها أو رهنها**

المادة 1065: يحظر على الشركة الاكتتاب لأسهمها الخاصة وشراؤها إما مباشرة أو بواسطة شخص يتصرف باسمه الخاص لحساب الشركة.

غير أنه يجوز للجمعية العامة التي قررت تخفيض رأسمال الشركة غير مبرر بخسائر أن تسمح لمجلس الإدارة أو مجلس المديرين بشراء عدد معين من الأسهم قصد إبطالها.

Art. 1061. Les actions intégralement ou partiellement amorties perdent, à due concurrence, le droit au premier dividende et s'il y a lieu au remboursement de la valeur nominale ; elles conservent tous les autres droits.

Art. 1062. Lorsque le capital est divisé soit en actions de capital, et en actions partiellement ou totalement amorties, soit en actions inégalement amorties, l'assemblée générale des actionnaires peut décider, dans les conditions requises pour la modification des statuts, la conversion des actions totalement ou partiellement amorties en actions de capital.

A cet effet, elle prévoit qu'un prélèvement obligatoire sera effectué à concurrence du montant amorti des actions à convertir sur la part des profits sociaux d'un ou plusieurs exercices revenant à ces actions après paiement du premier dividende ou de l'intérêt statutaire auquel elles peuvent donner droit.

§. 3 -De la réduction du capital

Art. 1063. La réduction du capital est décidée par l'assemblée générale extraordinaire, qui peut déléguer au conseil d'administration ou au directoire, selon le cas, tous pouvoirs pour la réaliser. En aucun cas elle ne peut porter, atteinte à l'égalité des actionnaires.

Le projet de réduction du capital est communiqué au commissaire aux comptes quarante-cinq (45) jours au moins avant la réunion de l'assemblée.

Lorsque le conseil d'administration ou le directoire, selon le cas, réalise l'opération sur délégation de l'assemblée générale, il en dresse procès-verbal soumis à publicité et procède à la modification corrélative des statuts.

Art. 1064. Lorsque l'assemblée générale approuve un projet de réduction du capital non motivé par des pertes, les représentants des masses des obligataires et les créanciers dont la créance est antérieure à la date du dépôt au centre national du registre de commerce, du procès-verbal de délibération, peuvent former opposition à la réduction du capital dans les trente (30) jours.

Une décision de justice rejette l'opposition ou ordonne soit le remboursement des créances, soit la constitution de garanties si la société en offre et si elles sont jugées suffisantes.

Les opérations de réduction du capital ne peuvent commencer pendant le délai d'opposition ni, le cas échéant, avant qu'il n'ait été statué par le juge sur cette opposition.

Si le juge accueille l'opposition, la procédure de réduction du capital est immédiatement interrompue jusqu'à la constitution de garanties suffisantes ou jusqu'à remboursement des créances.

Si le juge rejette l'opposition, les opérations de réduction du capital peuvent commencer.

§. 4 -De la souscription, de l'achat, ou de la prise en gage par les sociétés de leurs propres actions

Art. 1065. Sont interdits, la souscription et l'achat par la société de ses propres actions soit directement, soit par une personne agissant en son propre nom mais pour le compte de la société.

Toutefois, l'assemblée générale qui a décidé une réduction du capital non motivée par des pertes peut autoriser le conseil d'administration ou le directoire à acheter un nombre déterminé d'actions pour les annuler.

المادة 1066: عندما يتم اكتتاب الأسهم أو حيازتها من شخص يتصرف باسمه لحساب الشركة، يتعين على هذا الشخص تسديد قيمة الأسهم بالتزامن مع المؤسسين، أو حسب الحالة، مع أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس المديرين.

يعتبر هذا الشخص، علاوة على ذلك، كأنه اكتتب لحسابه الخاص.

المادة 1067: خلافا للمادة 1065 الفقرة الأولى أعلاه، يمكن الشركات التي تكون أسهمها مقبولة في التسعيرة الرسمية لبورصة الأوراق المالية، شراء أسهمها الخاصة في البورصة لتنظيم سعر الأسهم.

ولهذا الغرض، يجب على الجمعية العامة العادية أن تكون قد رخصت صراحة للشركة القيام بعمليات البورصة بأسهمها الخاصة، كما أنها تحدد كميّات إجراء العملية ولاسيما السعر الأقصى للشراء والسعر الأدنى للبيع، وكذا العدد الأقصى من الأسهم الواجب حيازتها والأجل الذي يجب أن تتم خلاله الحيازة.

ولا يمكن منح هذه الرخصة لأجل يفوق سنة واحدة.

المادة 1068: يجب على الشركات أن تصرّح للسلطة المكلفة بتنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بالعمليات التي تنوي القيام بها تطبيقاً للمادة 1065 المذكورة أعلاه وتعلم هذه السلطة بعمليات الحيازة التي قامت بها.

المادة 1069: يجوز للسلطة المكلفة بتنظيم عمليات البورصة ومراقبتها أن تطلب في إطار المادة 1068 أعلاه من الشركات المعنية، كل التوضيحات أو التبريرات التي تراها ضرورية.

وإذا لم تتم الإستجابة لهذه الطلبات يجب على السلطة المكلفة بتنظيم عمليات البورصة ومراقبتها أن تتخذ كل الإجراءات لمنع تنفيذ الأوامر التي تصدرها هذه الشركات بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

المادة 1070: يحظر على الشركة رهن أسهمها الخاصة مباشرة أو بواسطة شخص يتصرف باسمه الخاص لحساب الشركة.

القسم السادس

مراقبة شركات المساهمة

المادة 1071: تعين الجمعية العامة العادية للمساهمين محافظاً للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث (3) سنوات مالية تختارهم من بين المسجلين فيجدول المصنف الوطني.

تتمثل مهمتهم الدائمة، باستثناء أي تدخل في التسيير، في التحقق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها. كما يدقّقون في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها.

يصادقون على انتظام الجرد وحسابات الشركة والحصيلة الختامية وصحة ذلك.

يتحقّق محافظو الحسابات إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين.

Art. 1066. Lorsque les actions auront été souscrites ou acquises par une personne agissant en son nom mais pour le compte de la société, cette personne est tenue de libérer les actions solidairement avec les fondateurs ou selon le cas, les membres du conseil d'administration ou du directoire.

Cette personne est réputée, en outre, avoir souscrit pour son propre compte.

Art. 1067. Par dérogation à l'article 1065 alinéa 1er ci-dessus, les sociétés dont les actions sont admises à la cote officielle de la bourse des valeurs, peuvent acheter en bourse leurs propres actions en vue de réguler le cours des actions.

A cette fin, l'assemblée générale ordinaire doit avoir expressément autorisé la société à opérer en bourse sur ses propres actions ; elle fixe les modalités de l'opération et notamment le prix maximum d'achat et minimum de vente, le nombre maximum d'actions à acquérir et le délai dans lequel l'acquisition doit être effectuée.

Cette autorisation ne peut être donnée pour un délai supérieur à un (1) an.

Art. 1068. Les sociétés doivent déclarer à l'autorité chargée de l'organisation et de la surveillance, des opérations de bourse, les opérations qu'elles envisagent d'effectuer en application de l'article 1065 ci-dessus. Elles rendent compte à cette autorité des acquisitions qu'elles ont effectuées.

Art. 1069. L'autorité chargée de l'organisation et de la surveillance des opérations de bourse peut, dans le cadre de l'article 1068 ci-dessus, demander aux sociétés concernées toutes les explications ou les justifications qu'elle juge nécessaires.

S'il n'est pas satisfait à ces demandes, l'autorité chargée de l'organisation et de la surveillance des opérations de bourse doit prendre toutes les mesures pour interdire l'exécution des ordres que ces sociétés transmettent directement ou indirectement.

Art. 1070. Est interdite la prise en gage par la société de ses propres actions directement ou par l'intermédiaire d'une personne agissant en son propre nom mais pour le compte de la société.

Section 6

Du contrôle des sociétés par actions

Art.1071. L'assemblée générale ordinaire des actionnaires désigne, pour trois (03) ans, un ou plusieurs commissaires aux comptes choisis parmi les professionnels inscrits sur le tableau de l'ordre national.

Ils ont pour mission permanente, à l'exclusion de toute immixtion dans la gestion, de vérifier les livres et les valeurs de la société et de contrôler la régularité et la sincérité des comptes sociaux. Ils vérifient également la sincérité des informations données dans le rapport du conseil d'administration ou du directoire, selon le cas, et dans des documents adressés aux actionnaires, sur la situation financière et les comptes de la société.

Ils certifient la régularité et la sincérité de l'inventaire, des comptes sociaux et du bilan.

Les commissaires aux comptes s'assurent que l'égalité a été respectée entre les actionnaires.

ويجوز لهؤلاء أن يجرؤا طيلة السنة التحقيقات أو الرقابات التي يرونها مناسبة.

كما يمكنهم استدعاء الجمعية العامة للانعقاد في حالة الاستعجال.

إذا لم يتم تعيين محافظي الحسابات من طرف الجمعية العامة، أو في حالة وجود مانع أو رفض واحد أو أكثر من محافظي الحسابات المعيّنين، يتم اللجوء إلى تعيينهم أو استبدالهم بموجب أمر من رئيس المحكمة التابع لها مقر الشركة، بناء على طلب من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين.

يمكن كذلك أن يقدم هذا الطلب من طرف كل معني بالأمر وفي الشركات التي تلجأ علنياً للإدخال يقدم الطلب بواسطة السلطة المكلفة بتنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.

المادة 1072: عند انتهاء عهدة محافظ الحسابات، ولم يقترح على الجمعية العامة تجديدها، يجب على الجمعية العامة سماع هذا الأخير.

المادة 1073: لا يجوز أن يعين محافظا للحسابات في شركة المساهمة:

1- المؤسسون والمقدمون لحصص عينية والمستفيدون من منافع خاصة والقائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين ومجلس المراقبة، حسب الحالة، وأعضاء مجلس المديرين وأعضاء مجلس المراقبة للشركات التي تملك عشر (1/10) أسهم هذه الشركة أو إذا كانت هذه الشركة نفسها تملك عشر (1/10) أسهم هذه الشركات.

2- الأزواج والأقارب والأصهار لدرجة الرابعة للأشخاص المذكورين أعلاه.

3- أزواج الأشخاص الذي يتحصلون بحكم نشاط دائم غير نشاط محافظ الحسابات على أجرة أو مرتب، إما من القائمين بالإدارة أو من أعضاء مجلس المديرين أو من أعضاء مجلس المراقبة.

4- الأشخاص الذين منحتهم الشركة أجرة بحكم غير وظائف غير وظائف محافظ الحسابات وذلك في أجل خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء وظائفهم.

5- الأشخاص الذين كانوا قائمين بالإدارة أو أعضاء في مجلس المراقبة أو أعضاء مجلس المديرين، وذلك في أجل خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء مهامهم.

6- شركات محافظي الحسابات التي يمارس، أحد مسيريهما أو الشريك أو المساهم فيها أو زوجه أو أصهارهم أو أقاربهم إلى غاية الدرجة الرابعة، مهام محافظ حسابات لشركة المساهمة المعنية.

المادة 1074: يعين محافظو الحسابات لثلاث (3) سنوات مالية وتنتهي مهامهم بعد اجتماع الجمعية العامة العادية التي تفصل في حسابات السنة المالية الثالثة.

يبقى محافظ الحسابات المعين من الجمعية العامة خلفا لمحافظ حسابات آخر يمارس وظيفته حتى انتهاء عهدة المحافظ الذي استخلفه، وإذا أغفلت الجمعية تعيين محافظ الحسابات، يجوز لكل مساهم أن يطلب من القاضي الاستعجالي تعيين محافظ الحسابات، ويبلغ رئيس مجلس الإدارة أو مجلس المديرين قانونا بالحضور. تنتهي المهمة الممنوحة قضائياً بمجرد قيام الجمعية العامة بتعيين محافظ أو محافظي الحسابات.

Ils peuvent, à toute période de l'année, opérer les vérifications ou contrôles qu'ils jugent opportuns.

De même qu'ils peuvent convoquer l'assemblée générale en cas d'urgence.

A défaut de désignation des commissaires aux comptes par l'assemblée générale ou en cas d'empêchement ou de refus d'un ou plusieurs des commissaires nommés, il est procédé à leur nomination ou à leur remplacement par ordonnance du président du tribunal du siège de la société à la requête du conseil d'administration ou du directoire.

Cette demande peut être présentée par tout intéressé et dans les sociétés qui font publiquement appel à l'épargne par l'autorité chargée de l'organisation et de la surveillance des opérations de bourse.

Art.1072.Lorsqu'à l'expiration du mandat d'un commissaire aux comptes, et qu'il n'ait pas proposé à l'assemblée de le renouveler, le commissaire aux comptes doit être entendu par l'assemblée générale.

Art.1073.Ne peuvent être commissaires aux comptes d'une société par actions :

- 1- Les fondateurs, apporteurs en nature, bénéficiaires d'avantages particuliers, administrateurs, membres du directoire ou du conseil de surveillance, les membres du directoire ou du conseil de surveillance des sociétés possédant le dixième (1/10) du capital de la société ou dont celle-ci possède le dixième (1/10) du capital des dites sociétés;
- 2- Les conjoints, les parents et alliés au quatrième degré inclusivement, des personnes suscitées;
- 3- Les conjoints des personnes qui reçoivent des administrateurs ou des membres du directoire ou du conseil de surveillance, un salaire ou une rémunération en raison d'une activité permanente autre que celle de commissaire aux comptes;
- 4- Les personnes ayant reçu de la société une rémunération, à raison de fonctions, autres que celles de commissaire aux comptes, et ce dans un délai de cinq (5) ans à compter de la cessation de leurs fonctions;
- 5- Les personnes ayant été administrateurs, membres du conseil de surveillance, du directoire, et ce dans un délai de cinq (5) ans à compter de la cessation de leurs fonctions.
- 6- Les sociétés des commissaires aux comptes dont l'un de ces dirigeant ou associé ou actionnaire, son conjoint, alliés ou parents au quatrième degré inclusivement qui exerce les fonctions de commissaire dans ladite société.

Art. 1074. Les commissaires aux comptes sont désignés pour trois (3) exercices. Leurs fonctions expirent après la réunion de l'assemblée générale ordinaire qui statue sur les comptes du troisième exercice.

Le commissaire aux comptes désigné en remplacement d'un autre, demeure en fonction jusqu'à l'expiration du mandat de son prédécesseur. Si l'assemblée omet de désigner un commissaire aux comptes, tout actionnaire peut demander devant le juge des référés la désignation d'un commissaire aux comptes, le président du conseil d'administration ou du directoire dûment appelé, le mandat ainsi conféré par voie de justice prend fin lorsqu'il a été pourvu par l'assemblée générale à la désignation du ou des commissaires aux comptes.

المادة 1075: يجوز في الشركات التي تلجأ علنياً إلى الادخار لكل مساهم أو عدة ساهمين يمثلون على الأقل عشر (10/1) رأسمال الشركة والسلطة المكلفة بتقييم ومراقبة عمليات البورصة، أن يطلبوا من القاضي الاستعجالي، بناء على سبب مبرر، رد محافظ أو محافظي الحسابات الذين عينتهم الجمعية العامة وتعيين محافظ أو عدة محافظين آخرين للقيام مكانهم بالمهام التي كانت موكلة إليهم يجب أن يقدم الطلب المذكور خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ التعيين موضوع الخلاف، تحت طائلة عدم القبول.

إذا تمت الاستجابة للطلب، يعين قاض الأمور المستعجلة محافظاً أو محافظين للحسابات والذين يستمرون في مهامهم إلى غاية تعيين محافظ أو محافظين حسابات جدد.

المادة 1076: في حالة حدوث خطأ أو مانع يجوز، بناء على طلب من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو من مساهم أو أكثر يمثلون على الأقل عشر (10/1) رأسمال الشركة أو الجمعية العامة، إنهاء مهام محافظي الحسابات قبل الانتهاء العادي لهذه المهام عن طريق القضاء الاستعجالي.

المادة 1077: يطلع محافظو الحسابات مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو مجلس المراقبة حسب الحالة، بما يلي:

- 1- عمليات المراقبة والتحقيق التي قاموا بها ومختلف عمليات سبر الآراء التي قاموا بها،
- 2- مناصب الحصيلة والوثائق الأخرى المتعلقة بالحسابات التي يرون ضرورة إدخال تغييرات عليها بتقديم كل الملاحظات الضرورية حول الطرق التقييمية المستعملة في إعداد هذه الوثائق،
- 3- المخالفات والأخطاء التي قد يكتشفونها،
- 4- النتائج التي أسفرت عنها الملاحظات والتصحيحات أعلاه والخاصة بنتائج السنة المالية مقارنة بنتائج السنة المالية السابقة.

المادة 1078: يجوز لمحافظ الحسابات أن يطلب توضيحات من رئيس مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، حسب الحالة، الذي يتعين عليه أن يجيب عن كل الوقائع التي من شأنها أن تعرقل استمرار الاستغلال والتي اكتشفها أثناء ممارسة مهامه.

في حالة عدم الرد أو إذا كان هذا الرد غير مرض، يطلب محافظ الحسابات من الرئيس أو مجلس المديرين استدعاء مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة للمداولة في الوقائع الملاحظة، ويتم استدعاء محافظ الحسابات في هذه الجلسة.

وفي حالة عدم احترام هذه الأحكام، أو إذا لاحظ محافظ الحسابات أنه رغم اتخاذ هذه القرارات استمر الاستغلال معرقلاً، فإنه يقوم حينئذ بإعداد تقرير خاص يقدمه لأقرب جمعية عادية، وحالة الاستعجال لجمعية عامة غير عادية. يقوم شخصياً باستدعائها لتقديم خلاصاته.

المادة 1079: يتم استدعاء محافظي الحسابات لاجتماع مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، حسب الحالة، الذي يقلل حسابات السنة المالية المنتهية وكذا لكل جمعيات المساهمين.

Art.1075. Dans les sociétés faisant appel public à l'épargne, un ou plusieurs actionnaires, représentant au moins un dixième (1/10) du capital social et l'autorité chargée de l'organisation et de la surveillance des opérations de bourse peuvent demander, devant le juge des référés la récusation, pour motif justifier, du ou des commissaires aux comptes désignés par l'assemblée générale ordinaire et demander la désignation d'un ou plusieurs commissaires aux comptes qui exerceront leurs fonctions en leurs lieu et place. Ladite demande doit être présentée à peine d'irrecevabilité dans le délai de (30) trente jours à compter de la désignation contestée.

S'il est fait droit à la demande, un ou des commissaires aux comptes sont désignés par le juge des référés. Ils demeurent en fonction jusqu'à la désignation d'un ou des commissaires aux comptes.

Art.1076. En cas de faute ou d'empêchement les commissaires aux comptes peuvent à la demande du conseil d'administration, du directoire, d'un ou plusieurs actionnaires représentant au moins un dixième (1/10) du capital social ou de l'assemblée générale, être relevés de leurs fonctions avant l'expiration normale de celles-ci par le juge des référés.

Art.1077. Les commissaires aux comptes portent à la connaissance du conseil d'administration ou du directoire et du conseil de surveillance selon le cas :

- 1- Les contrôles et vérifications auxquels ils ont procédé et les différents sondages auxquels ils se sont livrés ;
- 2- Les postes du bilan et des autres documents comptables auxquels des modifications leur paraissent devoir être apportées, en faisant toutes observations utiles, sur les méthodes d'évaluation utilisées pour l'établissement de ces documents ;
- 3- Les irrégularités et les inexactitudes qu'ils auraient découvertes ;
- 4- Les conclusions auxquelles conduisent les observations et rectifications ci-dessus sur les résultats de l'exercice comparés à ceux du précédent exercice.

Art.1078. Le commissaire aux comptes peut demander des explications au président du conseil d'administration ou au directoire qui est tenu de répondre sur tous faits, de nature à compromettre la continuité de l'exploitation, qu'il a relevés à l'occasion de l'exercice de sa mission.

A défaut de réponse ou si celle-ci n'est pas satisfaisante, le commissaire au compte invite le président ou le directoire à faire délibérer le conseil d'administration ou le conseil de surveillance sur les faits relevés, le commissaire aux comptes et convoquer à cette séance.

En cas d'inobservation de ces dispositions ou si en dépit des décisions prises, il constate que la continuité de l'exploitation demeure compromise, le commissaire aux comptes établit un rapport spécial qui est présenté à la plus prochaine assemblée générale, ou en cas d'urgence, à une assemblée extraordinaire qu'il convoque lui-même pour lui soumettre ses conclusions.

Art.1079. Les commissaires aux comptes sont convoqués à la réunion du conseil d'administration ou du directoire, selon le cas, qui arrête les comptes de l'exercice écoulé ainsi qu'à toutes les assemblées d'actionnaires.

المادة 1080: يعرض محافظو الحسابات على أقرب جمعية عامة المخالفات والأخطاء التي لاحظوها أثناء ممارسة مهامهم.

يجب علاوة على ذلك، أن يطلعوا وكيل الجمهورية بالوقائع التي من شأنها أن تكتسي طابع جزائي التي اطلعوا عليها، دون تحميلهم مسؤولية هذا التبليغ.

مع مراعاة أحكام الفقرات السابقة، فإن محافظي الحسابات ومساعدتهم ملزمون باحترام سر المهنة فيما يخص الوقائع والأعمال والمعلومات التي اطلعوا عليها بحكم ممارسة وظائفهم.

المادة 1081: يعد محافظو الحسابات مسؤولين، سواء إزاء الشركة أو إزاء الغير، عن الأضرار الناجمة عن الأخطاء واللامبالاة التي قد يرتكبونها أثناء ممارسة مهامهم.

لا يكونون مسؤولين مدنيا عن المخالفات التي يرتكبها القائمون بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين حسب الحالة، إلا إذا لم يكشفوا عنها في تقريرهم للجمعية العامة و/أو لوكيل الجمهورية رغم اطلاعهم عليها.

القسم السابع

تحويل شركات المساهمة

المادة 1082: يجوز لكل شركة مساهمة أن تتحول إلى شركة من نوع آخر إذا كان عند التحويل، قد مر على تاريخ إنشائها سنتان على الأقل وأعدت ميزانية السنتين الماليتين الأوليين وأثبتت موافقة المساهمين عليها.

المادة 1083: يتخذ قرار التحويل بناء على تقرير محافظي الحسابات الذين يشهدون أن رؤوس الأموال تساوي على الأقل رأسمال الشركة.

يعرض التحويل، عند الاقتضاء، لمصادقة جمعيات أصحاب السندات.

ويخضع قرار التحويل لشروط الإشهار المنصوص عليها قانونا.

المادة 1084: يتطلب التحويل إلى شركة التضامن موافقة جميع الشركاء.

يتقرر التحويل إلى شركة التوصية البسيطة أو إلى شركة المساهمة حسب الشروط المنصوص عليها لتعديل القانون الأساسي وبموافقة جميع الشركاء الذين يقبلون أن يصبحوا شركاء متضامنين.

ويتم التحويل إلى شركة ذات مسؤولية محدودة وفقا للشروط المقررة لتعديل القانون الأساسي لهذا النوع من الشركات.

القسم الثامن

حل شركات المساهمة

المادة 1085: تتخذ الجمعية العامة غير العادية قرار حل شركة المساهمة الذي يتم قبل حلول الأجل.

المادة 1086: يجوز المحكمة أن تتخذ قرار حل الشركة، بناء على طلب كل معني، إذا كان عدد المساهمين قد انخفض إلى أقل من الحد الأدنى القانوني منذ أكثر من سنة، ويجوز لها أن تمنح الشركة أجلا أقصاه ستة (6) أشهر لتسوية الوضع، ولا يمكنها اتخاذ قرار حل الشركة إذا تمت هذه التسوية يوم فصلها في الموضوع.

Art.1080. Les commissaires aux comptes signalent à la plus prochaine assemblée générale les irrégularités et inexactitudes relevées par eux, au cours de l'accomplissement de leur mission.

En outre, ils révèlent au procureur de la République les faits susceptibles d'une qualification pénale dont ils ont eu connaissance, sans que leur responsabilité soit engagée par cette révélation.

Sous réserve des dispositions des alinéas précédents, les commissaires aux comptes ainsi que leurs collaborateurs sont astreints au secret professionnel pour les faits, actes et renseignements dont ils ont pu avoir connaissance en raison de leurs fonctions.

Art. 1081. Les commissaires aux comptes sont responsables tant à l'égard de la société que des tiers des conséquences dommageables des fautes et négligences par eux commises dans l'exercice de leurs fonctions.

Ils ne sont pas civilement responsables des infractions commises par les administrateurs ou les membres du directoire, selon le cas, sauf si, en ayant eu connaissance, ils ne les ont pas révélées dans leur rapport à l'assemblée générale et/ou au procureur de la République.

Section7

De la transformation des sociétés par actions

Art. 1082. Toute société par actions peut se transformer en société d'une autre forme si, au moment de la transformation, elle a au moins deux (2) ans d'existence et si elle a établi et fait approuver par les actionnaires le bilan de ses deux premiers exercices.

Art. 1083. La décision de transformation est prise sur rapport des commissaires aux comptes attestant que l'actif net est au moins égal au capital social.

La transformation est soumise, le cas échéant, à l'approbation des assemblées d'obligataires.

La décision de transformation est soumise aux formalités de publicité légalement prescrites.

Art. 1084. La transformation en société en nom collectif nécessite l'accord de tous les associés.

La transformation en société en commandite simple ou par actions est décidée dans les conditions prévues pour la modification des statuts et avec l'accord de tous les associés qui acceptent d'être associés commandités.

La transformation en société à responsabilité limitée est décidée dans les conditions prévues pour la modification des statuts des sociétés de cette forme.

Section 8

Dissolution des sociétés par actions

Art. 1085. La dissolution anticipée de la société par actions est prononcée par l'assemblée générale extraordinaire.

Art. 1086. Le tribunal peut, à la demande de tout intéressé, prononcer la dissolution de la société, si le nombre des actionnaires est réduit à un nombre inférieur au minimum légal, depuis plus d'un (1) an. Il peut accorder à la société un délai maximal de (6) mois pour régulariser la situation ; il ne peut prononcer la dissolution si le jour où il statue sur le fond, cette régularisation a eu lieu.

المادة 1087: إذا كان الأصل الصافي للشركة قد انخفض بفعل الخسائر الثابتة في وثائق الحسابات إلى أقل من ربع (4/1) رأسمال الشركة، فإن مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، ملزم في خلال الأشهر الأربعة التالية للمصادقة على الحسابات التي كشفت عن هذه الخسائر، باستدعاء الجمعية العامة غير العادية للنظر فيما إذا كان يجب إتخاذ قرار حل الشركة قبل حلول الأجل.

وإذا لم يتقرر الحل، تلزم الشركة في هذه الحالة، بعد قفل السنة المالية الثانية على الأكثر التي تلي السنة التي تم فيها التحقق من الخسائر ومع مراعاة أحكام المادة 943 أعلاه، بتخفيض رأس مالها بقدر يساوي على الأقل مبلغ الخسائر التي لم تخصم من الإحتياطي، إذا لم يجدد في هذا الأجل الأصل الصافي بقدر يساوي على الأقل ربع (4/1) رأسمال الشركة.

وفي كلتا الحالتين، تنشر اللائحة المصادق عليها من الجمعية العامة حسب الكيفيات المقررة عن طريق التنظيم. وإذا لم يعقد اجتماع الجمعية العامة وكذا في حالة ما إذا لم تعقد هذه الجمعية اجتماعا صحيحا بعد استدعاء أخير، فإنه يجوز لكل معني أن يطالب أمام العدالة بحل الشركة.

القسم التاسع المسؤولية المدنية

المادة 1088: يجوز أن يعتبر مؤسسو الشركة، الذين أسند إليهم البطلان والقائمون بالإدارة الذين كانوا في وظائفهم وقت وقوع البطلان، متضامنين بالمسؤولية عن الضرر الذي يلحق المساهمين أو الغير من جراء حل الشركة.

كما يجوز أن تسند نفس مسؤولية التضامن للمساهمين الذين لم يتم التحقق في حصصهم المقدمة للشركة أو المنافع ولم يصادق عليها.

المادة 1089: تنقادم دعوى المسؤولية المؤسدة على بطلان الشركة حسب الشروط المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 1256 الفقرة الأولى أدناه.

المادة 1090: يعد القائمون بالإدارة مسؤولين على وجه الإنفراد أو بالتضامن، حسب الحالة، تجاه الشركة أو الغير، إما عن المخالفات المرتكبة ضد الأحكام التشريعية أو التنظيمية المطبقة على شركات المساهمة، وإما عن خرق القانون الأساسي أو عن الأخطاء المرتكبة أثناء تسييرهم.

إذا شارك عدد كبير من القائمين بالإدارة في نفس الأفعال، فإن المحكمة تحدد حصة كل واحد في تعويض الضرر.

المادة 1091: يجوز للمساهمين بالإضافة إلى دعوى التعويض عن الضرر الذي لحق بهم شخصيا، أن يرفعوا منفردين أو مجتمعين دعوى على الشركة بالمسؤولية ضد القائمين بالإدارة، وللمدعين حق متابعة التعويض عن كامل الضرر اللاحق بالشركة، وبالتعويضات التي يحكم لها بها عند الاقتضاء.

المادة 1092: كل شرط في القانون الأساسي يقضي بجعل ممارسة دعوى الشركة مشروطا بأخذ الرأي المسبق للجمعية العامة أو إذنها أو يتضمن مبدئيا العدول عن ممارسة هذه الدعوى، يعد كأنه لم يكن.

ولا يكون لأي قرار صادر عن الجمعية العامة، أي أثر لانقضاء دعوى المسؤولية ضد القائمين بالإدارة لارتكابهم خطأ أثناء القيام بعهدتهم.

Art. 1087. Si du fait de pertes constatées dans les documents comptables, l'actif net de la société devient inférieur au quart du capital social, le conseil d'administration ou le directoire, selon le cas, est tenu dans les quatre (4) mois qui suivent l'approbation des comptes ayant fait apparaître cette perte, de convoquer l'assemblée générale extraordinaire à l'effet de décider, s'il y a lieu, la dissolution anticipée de la société.

Si la dissolution n'est pas prononcée, la société est tenue, au plus tard, à la clôture du deuxième exercice suivant celui au cours duquel la constatation des pertes est intervenue et sous réserve des dispositions de l'article 945 ci-dessus, de réduire son capital d'un montant au moins égal à celui des pertes qui n'ont pu être imputées sur les réserves, si, dans ce délai, l'actif net n'a pas été reconstitué à concurrence d'une valeur au moins égale au quart du capital social.

Dans les deux (2) cas, la résolution adoptée par l'assemblée générale est publiée selon les modalités prévues par voie réglementaire.

A défaut de réunion de l'assemblée générale, comme dans le cas où cette assemblée n'a pu délibérer valablement sur dernière convocation, tout intéressé peut demander en justice la dissolution de la société.

Section 9

De la responsabilité civile

Art. 1088. Les fondateurs de la société auxquels la nullité est imputable et les administrateurs en fonction au moment où elle a été encourue, peuvent être déclarés solidairement responsables du dommage résultant pour les actionnaires ou pour les tiers de l'annulation de la société.

La même responsabilité solidaire peut être prononcée contre ceux des actionnaires dont les apports ou les avantages n'ont pas été vérifiés et approuvés.

Art. 1089. L'action en responsabilité fondée sur l'annulation de la société se prescrit dans les conditions prévues à l'article 1256 alinéa 1^{er} ci-dessous.

Art. 1090. Les administrateurs sont responsables individuellement ou solidairement, selon le cas, envers la société ou, envers les tiers, soit des infractions aux dispositions législatives ou réglementaires applicables aux sociétés par actions, soit des violations des statuts, soit des fautes commises dans leur gestion.

Si plusieurs administrateurs ont participé aux mêmes faits, le tribunal détermine la part contributive de chacun dans la réparation du dommage.

Art. 1091. Outre l'action en réparation du préjudice subi personnellement, les actionnaires peuvent, soit individuellement, soit collégalement, intenter l'action en responsabilité contre les administrateurs. Les demandeurs sont habilités à poursuivre la réparation de l'entier préjudice subi par la société, à laquelle, le cas échéant, les dommages intérêts sont alloués.

Art. 1092. Est réputée non avenue, toute clause des statuts ayant pour effet de subordonner l'exercice de l'action à l'avis préalable ou à l'autorisation de l'assemblée générale, ou qui comporterait par avance renonciation à l'exercice de cette action.

Aucune décision de l'assemblée générale ne peut avoir pour effet d'éteindre une action en responsabilité contre les administrateurs pour faute commise dans l'accomplissement de leur mandat.

المادة 1093: تنقادم دعوى المسؤولية ضد القائمين بالإدارة مشتركة كانت أو فردية بمرور ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ ارتكاب الفعل الضار، أو من وقت العلم به إن كان قد أخفى. غير أن الفعل المرتكب إذا كان يحمل وصف جزائي فإن دعوى المسؤولية في هذه الحالة تنقادم بمرور عشر (10) سنوات.

المادة 1094: في حالة التسوية القضائية للشركة أو إفلاسها، يمكن أن يكون الأشخاص الذين أشارت إليهم الأحكام المتعلقة بالتسوية القضائية أو الإفلاس أو التقليل، مسؤولين عن ديون الشركة وفقاً للشروط المنصوص عليها في الأحكام المذكورة.

المادة 1095: عندما تكون الشركة خاضعة لأحكام المواد من 997 إلى 1025 المذكورة أعلاه، فإن أعضاء مجلس المديرين يخضعون لنفس مسؤولية القائمين بالإدارة. وفي حالة الإفلاس أو التسوية القضائية، يمكن أن يتحمل أعضاء مجلس المديرين المسؤولية عن ديون الشركة ويخضعون للموانع وسقوط الحق المنصوص عليها في الموضوع.

المادة 1096: يعتبر أعضاء مجلس المراقبة مسؤولين عن الأخطاء الشخصية المرتكبة أثناء ممارسة عهدهم. ولا يتحملون أية مسؤولية بسبب أعمال التسيير ونتائجها.

ويمكن اعتبارهم مسؤولين مدنياً عن الأفعال التي تحدث وصفاً جزائياً التي يرتكبها أعضاء مجلس المديرين في حالة درايتهم بها وعدم إخبار الجمعية العامة بذلك دون الإخلال بالمتابعات الأخرى. تطبق أحكام المادتين 1092 و 1093 المذكورتين أعلاه.

القسم العاشر

القيم المنقولة المصدرة من شركات المساهمة

القسم الفرعي الأول

أحكام مشتركة

المادة 1097: القيم المنقولة هي سندات قابلة للتداول تصدرها شركات المساهمة وتكون مسعرة في البورصة أو يمكن أن تسعر، وتمنح حقوقاً ماثلة حسب الصنف وتسمح بالدخول بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حصة معينة من رأسمال الشركة المصدرة أو حق مديونية عام على أموالها.

المادة 1098: يحظر إصدار حصص المستفيدين أو حصص المؤسسين، تحت طائلة تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة 1343 أدناه.

المادة 1099: تعتبر القيم المنقولة تجاه المصدر سندات غير قابلة للتجزئة تحت طائلة تطبيق الأحكام المتعلقة بحق الانتفاع وملكية الرقبة.

المادة 1100: يمكن شركات المساهمة أن تصدر ما يأتي

1- سندات كتمثيل لرأسمالها،

2- سندات كتمثيل لرسوم الديون التي على ذمتها،

3- سندات تعطي الحق في منح سندات أخرى تمثل حصة معينة لرأسمال الشركة عن طريق التحويل أو التسديد أو أي إجراء آخر.

المادة 1101: تكتسي القيم المنقولة، التي تصدرها شركات المساهمة، شكل سندات للحامل أو سندات إسمية.

ويمكن أن يفرض الشكل الإسمي للقيم المنقولة عن طريق أحكام قانونية أو أحكام القانون الأساسي.

Art. 1093. L'action en responsabilité contre les administrateurs, tant collégiale qu'individuelle, se prescrit par trois (3) ans, à compter du fait dommageable ou s'il a été dissimulé, de sa révélation. Toutefois, lorsque le fait porte une qualification pénale, l'action en reparations se prescrit par dix (10) ans.

Art. 1094. En cas de règlement judiciaire ou de faillite de la société, les personnes visées par les dispositions relatives au règlement judiciaire à la faillite et aux banqueroutes, peuvent être rendues responsables du passif de la société dans les conditions prévues par lesdites dispositions.

Art. 1095. Lorsque la société est soumise aux dispositions des articles 997 à 1025 ci-dessus, les membres du directoire sont soumis à la même responsabilité que les administrateurs. En cas de faillite ou de règlement judiciaire, les membres du directoire peuvent être rendus responsables du passif social et sont soumis aux interdictions et déchéances prévues en la matière.

Art. 1096. Les membres du conseil de surveillance sont responsables des fautes personnelles commises dans l'exercice de leur mandat. Ils n'encourent aucune responsabilité à raison des actes de la gestion et de leur résultat.

Ils peuvent être déclarés civilement responsables des actes susceptible d'une qualification pénale commis par les membres du directoire si en ayant eu connaissance ils ne les ont pas révélés à l'assemblée générale.

Les dispositions des articles 1092 et 1093, ci-dessus, sont applicables.

Section 10

Des valeurs mobilières émises par les sociétés par actions

Sous-section 1

Disposition communes

Art. 1097. Les valeurs mobilières sont des titres négociables émis par des sociétés par actions cotés en bourse ou susceptibles de l'être, qui confèrent des droits identiques par catégorie et donnent accès, directement ou indirectement, à une quotité du capital de la société émettrice ou à un droit de créance général sur son patrimoine.

Art. 1098. L'émission de parts bénéficiaires ou parts de fondateurs est interdite sous peine de l'application des sanctions prévues par l'article 1345 ci-dessous.

Art. 1099. A l'égard de l'émetteur, les valeurs mobilières sont des titres indivisibles, sous réserve de l'application des dispositions relatives à l'usufruit et la nue-propriété.

Art. 1100. Les sociétés par actions peuvent émettre :

- 1- des titres en représentation de leur capital,
- 2- des titres en représentation de droits de créances sur elles,
- 3- et des titres qui, par conversion, remboursement ou tout autre procédé, donnent droit à l'attribution d'autres titres représentant une quotité du capital.

Art. 1101. Les valeurs mobilières émises par les sociétés par actions revêtent la forme de titres au porteur ou de titres nominatifs.

La forme nominative des valeurs mobilières peut être imposée par des dispositions légales ou statutaires.

المادة 1102: يجوز لكل مالك لسندات إصدار تتضمن سندات للحامل، أن يطلب تحويلها إلى سندات إسمية أو العكس.

المادة 1103: يمكن أن ينص القانون الأساسي على أن للشركة الحق في طلب تعريف الحائزين على أسهم أو سندات أخرى تمنح، على الفور أو لأجل، الحق في التصويت في جمعيات مساهميها وكذا عدد السندات التي يملكها كل واحد منهم.

المادة 1104: يمكن أن تكتسي القيم الصادرة بالجزائر إما شكلا ماديا بتسليم سند أو أن تكون موضوع تسجيل في الحساب.

تمسك الشركة المصدرة الحساب عندما تكتسي القيم الصادرة الشكل الإسمي أو عن طريق وسيط مؤهل عندما تكتسي شكل قيم لحاملها.

المادة 1105: يحول السند للحامل عن طريق مجرد تسليم أو بواسطة قيد في الحسابات.

ويحول السند الإسمي إزاء الغير وإزاء الشخص المعنوي المصدر عن طريق نقله في السجلات التي تملكها الشركة لهذا الغرض. وتحدد الشروط التي تملك وفقها هذه السجلات عن طريق التنظيم.

المادة 1106: ترفع الطلبات المتعلقة بتسديد السندات الصادرة عن شركات المساهمة أو دفع القسيمات أمام محاكم مقر الشركة المدعى عليها.

القسم الفرعي الثاني الأسهم

المادة 1107: السهم هو سند قابل للتداول تصدره شركة مساهمة كتمثيل لجزء من رأسمالها.

المادة 1108: تعتبر أسهما نقدية:

- 1- الأسهم التي تم وفاؤها نقدا أو عن طريق المقاصة،
- 2- والأسهم التي تصدر بعد ضمها إلى رأس المال الإحتياطي أو الأرباح أو علاوة الإصدار،
- 3- الأسهم التي يتكون مبلغها في جزء منه نتيجة ضمه في الإحتياطيات أو الأرباح أو علاوات الإصدار وفي جزء منه عن طريق الوفاء نقدا. ويجب أن يتم وفاء هذه الأخيرة بكاملها عند الاكتتاب.

أما جميع الأسهم الأخرى فتعد من الأسهم العينية.

المادة 1109: الأسهم العادية هي الأسهم التي تمثل اكتتابات ووفاء لجزء من رأسمال شركة تجارية. وتمنح الحق في المشاركة في الجمعيات العامة والحق في انتخاب هيئات التسيير أو عزلها والمصادقة على كل عقود الشركة أو جزء منها، وقانونها الأساسي أو تعديله بالتناسب مع حق التصويت الذي بحوزتها بموجب قانونها الأساسي أو بموجب القانون.

وتمنح الأسهم العادية، علاوة على ذلك، الحق في تحصيل الأرباح عندما تقرر الجمعية العامة توزيع كل الفوائد الصافية المحققة أو جزء منها.

وتتمتع جميع الأسهم العادية بنفس الحقوق والواجبات .

Art. 1102. Tout propriétaire de titres faisant partie d'une émission qui comprend des titres au porteur peut demander leur conversion en titres nominatifs et réciproquement.

Art. 1103. Les statuts peuvent prévoir que la société est en droit de demander l'identification des détenteurs d'actions ou autres titres conférant, immédiatement ou à terme, un droit de vote dans ses propres assemblées d'actionnaires ainsi que la quantité de titres détenus par chacun d'eux.

Art. 1104. Les valeurs émises en Algérie peuvent soit être matérialisées par la remise d'un titre soit faire l'objet d'une inscription en compte.

Le compte est tenu par la société émettrice lorsque les valeurs émises revêtent la forme nominative ou par un intermédiaire habilité lorsqu'elles revêtent la forme au porteur.

Art. 1105. Le titre au porteur est transmis par simple remise ou par inscription en compte.

Le titre nominatif est transmis, à l'égard des tiers et de la personne morale émettrice, par un transfert sur les registres que la société tient à cet effet. Les conditions dans lesquelles sont tenus ces registres sont fixées par voie réglementaire.

Art. 1106. Les demandes relatives au remboursement des titres émis par les sociétés par actions ou au paiement des coupons sont portées devant les tribunaux du siège de la société défenderesse.

Sous-section 2

Des actions

Art. 1107. L'action est un titre négociable émis par une société par actions en représentation d'une fraction de son capital social.

Art. 1108. Les actions en numéraire sont :

- 1- celles dont le montant est libéré en espèces ou par compensation,
- 2- celles qui sont émises par suite d'une incorporation au capital de réserves, de bénéfices ou primes d'émission,
- 3- et celles dont le montant résulte pour partie d'une incorporation de réserves, bénéfices ou primes d'émission et pour partie d'une libération en espèces. Celles-ci doivent être intégralement libérées lors de la souscription.

Toutes autres actions sont des actions d'apport.

Art. 1109. Les actions ordinaires sont des titres représentant des souscriptions et libérations d'une portion de capital d'une société commerciale. Elles emportent, le droit d'assister aux assemblées générales, le droit d'élire ou de démettre les organes de gestion et d'adopter ou de modifier en tout ou partie les contrats de la société et ses statuts proportionnellement au droit de vote qu'elles détiennent statutairement ou en vertu de la loi.

Elles ouvrent, en outre, droit à la perception de dividendes lorsque l'assemblée générale a décidé de la répartition de tout ou partie des bénéfices nets réalisés.

Toutes les actions ordinaires ont les mêmes droits et obligations.

المادة 1110: يتمتع المساهمون العاديون في حالة التصفية بالتراضي، بالحق في توزيع فائض التصفية بالتناسب مع مساهمتهم.

المادة 1111: يمكن تقسيم الأسهم العادية الإسمية إلى فئتين اثنتين حسب إرادة الجمعية العامة التأسيسية. تتمتع الفئة الأولى بحق تصويت يفوق عدد الأسهم التي بحوزتها أما الفئة الثانية فتتمتع بامتياز الأولوية في الاكتتاب لأسهم أو سندات استحقاق جديدة.

المادة 1112: أسهم التمتع هي الأسهم التي تم تعويض مبلغها الإسمي إلى المساهم عن طريق الإستهلاك المخصوص إما من الفوائد أو من الإحتياطات، ويمثل هذا الإستهلاك دفعا مسبقا للمساهم عن حصته في تصفية الشركة في المستقبل.

المادة 1113: يحظر استهلاك الأسهم عن طريق سحب القرعة، تعد كل مداولة تتخذ خرقا لهذا المنع، باطلة.

المادة 1114: يتعين على المساهم أن يسدد المبالغ المرتبطة بالأسهم التي قام باكتتابها حسب الكيفيات المنصوص عليها في القانون والقانون الأساسي للشركة.

وفي غياب ذلك، تتابع الشركة بعد شهر من طلب الدفع الموجه إلى المساهم المتخلف ببيع هذه الأسهم، وتحدد كيفيات تطبيق هذه الفقرة عن طريق التنظيم.

المادة 1115: يعد المساهم المتخلف والمتنازل لهم المتتابعون والمكتتبون، ملزمين بالتضامن بمبلغ السهم غير المسدد. ويمكن الشخص الذي سدد ما للشركة من دين، المطالبة بالكل ضد أصحاب السهم المتتابعين، ويبقى العبء النهائي للدين على عاتق الأخير منهم.

كل مكتتب أو مساهم تنازل عن سنده، لا يبقى ملزما عن سداد الأقساط التي لا زالت لم تطلب، بعد سنتين من إثبات التنازل.

المادة 1116: تكف الأسهم التي لم يسدد مبلغ الأقساط المستحقة منها في الآجال المحددة، عن إعطاء الحق في القبول والتصويت في الجمعيات العامة وتخضع عند حساب النصاب القانوني.

ويوقف الحق في الأرباح وحق التفاضل في الاكتتاب في زيادات رأس المال المرتبطة بتلك الأسهم.

يمكن المساهم، بعد دفع المبالغ المستحقة بالأصل والفائدة، أن يطلب دفع الأرباح غير المتقدمة.

ولا يسوغ له رفع دعوى فيما يخص حق التفاضل في الاكتتاب في زيادة رأس المال، بعد انقضاء الأجل المحدد لممارسة هذا الحق.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 1117: تحدد القيمة الإسمية للأسهم عن طريق القانون الأساسي.

Art. 1110. Les actionnaires ordinaires ont droit, en cas de liquidation amiable, à une répartition du boni de liquidation proportionnel à leurs apports.

Art. 1111. Les actions ordinaires nominatives peuvent, selon la volonté de l'assemblée générale constitutive, être divisées en deux catégories :

La première catégorie ayant un droit de vote supérieur au nombre d'actions qu'elle détient ; la seconde catégorie ayant un privilège à la souscription en priorité de nouvelles actions ou obligations.

Art. 1112. Les actions de jouissance sont celles dont le montant nominal a été remboursé à l'actionnaire par la voie d'amortissement imputé, soit sur les bénéfices, soit sur les réserves. Cet amortissement constitue un versement anticipé fait à l'actionnaire sur sa part dans la liquidation future de la société.

Art. 1113. L'amortissement des actions par voie de tirage au sort est interdit. Toute délibération prise en violation de cette interdiction est nulle.

Art. 1114. L'actionnaire doit libérer les sommes afférentes aux actions par lui souscrites, selon les modalités prescrites par la loi et les statuts de la société.

A défaut, la société poursuit, un mois après la mise en paiement adressée à l'actionnaire défaillant, la vente desdites actions ; les modalités d'application du présent alinéa sont déterminées par voie réglementaire.

Art. 1115. L'actionnaire défaillant, les cessionnaires successifs et les souscripteurs sont tenus solidairement du montant non libéré de l'action. Celui qui a désintéressé la société dispose d'un recours pour le tout contre les titulaires successifs de l'action ; la charge définitive de la dette incombe au dernier d'entre eux.

Deux ans après la constatation de la cession, tout souscripteur ou actionnaire qui a cédé son titre cesse d'être tenu à des versements non encore appelés.

Art. 1116. Les actions non libérées aux délais fixées cessent de donner droit à l'admission et au vote dans les assemblées générales et sont déduites pour le calcul du quorum.

Le droit aux dividendes et le droit préférentiel de souscription aux augmentations de capital attachés à ces actions sont suspendus.

Après paiement des sommes dues, en principal et intérêts, l'actionnaire peut demander le versement des dividendes non prescrits.

Il ne peut exercer une action du chef du droit préférentiel de souscription à une augmentation de capital, après expiration du délai fixé pour l'exercice de ce droit.

Les modalités d'application du présent article sont fixées par voie réglementaire.

Art. 1117. La valeur nominale des actions est fixée par les statuts.

المادة 1118: لا تكون الأسهم قابلة للتداول إلا بعد قيد الشركة في السجل التجاري.

وفي حالة الزيادة في رأس المال، تكون الأسهم قابلة للتداول ابتداء من تاريخ التسديد الكامل لها.

ويحظر التداول في الوعود بالأسهم، ما عدا إذا كانت أسهما تنشأ بمناسبة زيادة في رأسمال شركة كانت أسهمها القديمة قد سجلت في تسعيرة بورصة القيم. وفي هذه الحالة لا يصح التداول إلا إذا تم تحت شرط موقف لتحقيق الزيادة في رأس المال، ويكون هذا الشرط مفترضا في غياب أي بيان صريح.

المادة 1119: يكون السهم النقدي إسميا إلى أن يدفع كاملا.

المادة 1120: تبقى الأسهم قابلة للتداول بعد حل الشركة ولغاية اختتام التصفية.

المادة 1121: لا يترتب على إبطال الشركة أو إبطال إصدار أسهم، بطلان المعاملات التي تمت قبل قرار الإبطال إذا كانت السندات صحيحة شكلا. غير أنه يجوز للمشتري رفع دعوى الضمان على بائعه.

المادة 1122: يجوز عرض التنازل عن الأسهم للغير بأي وجه كان على الشركة للموافقة بموجب شرط من شروط القانون الأساسي، مهما تكن طريقة النقل، ما عدا حالة الإرث أو التنازل سواء لزوج أو أصل أو فرع.

ولا يمكن النص على هذا الشرط إلا إذا اكتست هذه الأسهم بصفة خاصة الشكل الإسمي بموجب القانون أو القانون الأساسي.

المادة 1123: إذا تم إدراج اشتراط الموافقة في القانون الأساسي للشركة، يتعين إبلاغ الشركة بطلب الاعتماد عن طريق رسالة موصى عليها مع علم الاستلام يرسلها المساهم مع ذكر اسم المتنازل له ولقبه وعنوانه وعدد الأسهم المقرر إحالتها والتمن المعروض، وتحصل الموافقة سواء من تبليغ طلب الاعتماد أو من عدم الجواب في أجل شهرين اعتبارا من تاريخ الطلب.

المادة 1124: وإذا لم تقبل الشركة المتنازل إليها المقترح، يتعين على الهيئات المؤهلة في الشركة في أجل شهرين ابتداء من تاريخ إبلاغ الرفض، إما العمل على أن يشتري أحد المساهمين الأسهم أو أن يشتريها الغير، وإما أن تشتريها الشركة بموافقة المتنازل قصد تخفيض رأس المال.

وإذا لم يتحقق الشراء عند انقضاء الأجل المنصوص عليه في الفقرة أعلاه، تعتبر الموافقة كأنها صادرة، غير أنه يجوز تمديد هذا الأجل بأمر من رئيس المحكمة بناء على طلب الشركة.

في حالة عدم الاتفاق على سعر الأسهم، تبت الجهة القضائية المختصة في هذا الشأن.

المادة 1125: إذا أعطت الشركة موافقتها على مشروع رهن حيازي للأسهم، حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 1123 أعلاه، فإنه يترتب على هذه الموافقة قبول المتنازل إليه في حالة البيع الجبري للأسهم المرهونة طبقا لأحكام المادة 981 من القانون المدني، إلا إذا فضلت الشركة بعد التنازل، استرجاع الأسهم بالشراء من دون تأخير، قصد تخفيض رأسمالها.

Art. 1118. Les actions ne sont négociables qu'après l'immatriculation de la société au registre de commerce.

En cas d'augmentation du capital, les actions sont négociables à compter de leur libération totale.

La négociation de promesses d'actions est interdite, à moins qu'il ne s'agisse d'actions à créer à l'occasion d'une augmentation du capital d'une société dont les actions anciennes sont déjà inscrites à la cote de la bourse des valeurs. En ce cas, la négociation n'est valable que si elle est effectuée sous la condition suspensive de la réalisation de l'augmentation de capital. A défaut d'indication expresse cette condition est présumée.

Art. 1119. L'action de numéraire est nominative jusqu'à son entière libération.

Art. 1120. Les actions demeurent négociables après la dissolution de la société et jusqu' à la clôture de la liquidation.

Art. 1121. L'annulation de la société ou d'une émission d'action n'entraîne pas la nullité des négociations intervenues antérieurement à la décision d'annulation si les titres sont réguliers en la forme. Toutefois, l'acquéreur peut exercer un recours en garantie contre son vendeur.

Art. 1122. Sauf en cas de succession, ou de cession, soit à un conjoint, soit à un ascendant ou à un descendant, la cession d'actions à un tiers, à quelque titre que ce soit, peut être soumise à l'agrément de la société par une clause des statuts et ce, quelque soit le mode de transmission.

Une telle clause ne peut être stipulée que si les actions revêtent exclusivement la forme nominative, en vertu de la loi ou des statuts.

Art. 1123. Si une clause d'agrément est stipulée dans les statuts de la société, la demande d'agrément indiquant les nom, prénom et adresse du cessionnaire, le nombre des actions dont la cession est envisagée et le prix offert, est notifiée par l'actionnaire, par lettre recommandée avec demande d'avis de réception à la société. L'agrément résulte d'une notification de la demande d'agrément ou à défaut de cette dernière du silence gardé durant un délai de deux mois à compter de la demande.

Art. 1124. Si la société n'agrée pas le cessionnaire proposé, les organes habilités de la société sont tenus, dans un délai de deux mois à compter de la notification du refus, de faire acquérir les actions soit par un actionnaire soit par un tiers, soit avec le consentement du cédant, par la société en vue d'une réduction du capital.

Si à l'expiration du délai prévu à l'alinéa ci-dessus, l'achat n'est pas réalisé, l'agrément est considéré comme donné. Toutefois ce délai peut être prolongé par décision du président du tribunal à la demande de la société.

En cas de non accord sur les prix des actions, la juridiction compétente statue.

Art. 1125. Si la société a donné son consentement dans les conditions prévues à l'article 1123 ci-dessus, à un projet de nantissement d'actions, ce consentement emportera agrément du cessionnaire en cas de réalisation de la vente forcée des actions nanties selon les dispositions de l'article 981 du code civil, à moins que la société ne préfère, après la cession, racheter sans délais les actions, en vue de réduire son capital.

المادة 1126: في حالة اندماج شركات أو في حالة تقديم الشركة لجزء من عناصر أصولها المالية لشركة أخرى، تصبح الأسهم قابلة للتداول قصد تحقيق هذا الاندماج، وتفتح هذه الأسهم المجال حسب الحالات، لإصدار أسهم جديدة تؤخذ بتحويل الأسهم القديمة إلى سعر معادل أو إلى تسعيرة.

المادة 1127: لا يمكن شركة ما تقديم أموال أو منح قروض أو الموافقة على تقديم ضمان قصد اكتتاب أسهمها أو لشرائها، تحت طائلة تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة 1343 أدناه.

القسم الفرعي الثالث

شهادات الاستثمار وشهادات الحق في التصويت

المادة 1128: تصدر شهادات الاستثمار وشهادات الحق في التصويت بمناسبة زيادة رأس المال أو تجزئة الأسهم الموجودة.

المادة 1129: تمثل شهادات الاستثمار التي يجب أن تكون قيمتها الإسمية مساوية للقيمة الإسمية لسهم الشركة المصدرة، حقوقاً مالية، وهي قابلة للتداول.

المادة 1130: تمثل شهادات الحق في التصويت حقوقاً أخرى غير الحقوق المالية المرتبطة بالأسهم.

المادة 1131: يجب أن تصدر شهادات الحق في التصويت بعدد يساوي عدد شهادات الاستثمار.

المادة 1132: يجب أن تكتسي شهادات الحق في التصويت الشكل الإسمي.

المادة 1133: تنشئ الجمعية العامة، بناء على تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة، أو محافظ الحسابات، شهادات الاستثمار وشهادات الحق في التصويت بنسبة لا تتجاوز ربع رأسمال الشركة.

في حالة زيادة رأسمال الشركة، يستفيد المساهمون وحاملو شهادات الاستثمار من حق اكتتاب تفضيلي في شهادات الاستثمار الصادرة.

يطبق نفس الإجراء المتبع في الزيادات في الرأسمال، ويتخلى حاملو شهادات الاستثمار عن حقهم في الاكتتاب في جمعية خاصة.

تخضع الجمعية الخاصة لحائزي شهادات الاستثمار للقواعد المتعلقة بالجمعية العامة غير العادية للمساهمين أو الهيئة التي تحل محل هذه الجمعية في الشركات التي لا تمتلكها.

وتوزع شهادات الحق في التصويت إذا كانت موجودة، بين حاملي الأسهم وحاملي شهادات الحق في التصويت كل حسب حقه.

وفي حالة التجزئة، يتم عرض إحداث شهادات استثمار على جميع حاملي الأسهم، في نفس الوقت وبنسبة تساوي حصتهم في رأس المال.

خلال المهلة المحددة من قبل الجمعية العامة، تحدد هذه الأخيرة كيفية توزيع رصيد إمكانيات إنشاء هذه الشهادات غير الممنوحة على حاملي الأسهم، الذين طلبوا الاستفادة من هذا التوزيع الإضافي وذلك بنسبة تساوي حصصهم في رأس المال في حدود العدد الذي طلبوه، وبعد القيام بهذا التوزيع، يوزع مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة الرصيد المحتمل.

Art. 1126. En cas de fusion de sociétés ou en cas d'apport par une société de partie de ses éléments d'actif à une autre société, les actions deviennent négociables pour la réalisation de la fusion. Elles donnent lieu, selon les cas, à l'émission d'actions nouvelles prises, en transformant, au pair ou à la cote, les anciennes actions.

Art. 1127. Une société ne peut avancer des fonds, accorder des prêts ou consentir une sûreté en vue de la souscription ou de l'achat de ses propres actions sous peine de l'application des sanctions prévues par l'article 1343 ci-dessous.

Sous-section 3

Des certificats d'investissement et des certificats de droit de vote

Art. 1128. Les certificats d'investissement et les certificats de droit de vote sont émis à l'occasion d'une augmentation de capital ou d'un fractionnement des actions existantes.

Art. 1129. Les certificats d'investissement dont la valeur nominale doit être égale à celle de l'action de la société émettrice, représentent des droits pécuniaires ; ils sont négociables.

Art. 1130. Les certificats de droit de vote représentent les droits, autres que pécuniaires, attachés aux actions.

Art. 1131. Les certificats de droit de vote doivent être émis en nombre égal à celui des certificats d'investissement.

Art. 1132. Les certificats de droit de vote doivent revêtir la forme nominative.

Art. 1133. Les certificats d'investissement et les certificats de droit de vote sont créés par l'assemblée générale sur rapport du conseil d'administration ou du conseil de surveillance et sur celui du commissaire aux comptes dans une proportion qui ne peut excéder le quart du capital social.

En cas d'augmentation de capital social, les actionnaires et les porteurs de certificats d'investissement bénéficient d'un droit de souscription préférentiel aux certificats d'investissement émis.

La procédure suivie est celle des augmentations de capital. Les porteurs de certificats d'investissement renoncent au droit de souscription en assemblée spéciale.

L'assemblée spéciale des détenteurs de certificats d'investissement est régie par les règles relatives à l'assemblée générale extraordinaire des actionnaires ou l'organe qui en tient lieu dans les sociétés qui n'en sont pas dotées.

Les certificats de droit de vote sont répartis entre les porteurs d'actions et les porteurs de certificats de droit de vote, s'ils en existent, au prorata de leur droit.

En cas de fractionnement, l'offre de création des certificats d'investissement est faite à tous les porteurs d'action en même temps et dans une proportion égale à leur part du capital.

Dans le délai fixé par l'Assemblée Générale, celle-ci fixe les modalités de répartition du solde des possibilités de création non attribués entre les actionnaires ayant demandé à bénéficier de cette répartition complémentaire, dans une proportion égale à leurs parts dans le capital dans la limite du nombre qu'ils ont demandé. Après avoir procédé à cette répartition, le conseil d'administration ou le conseil de surveillance répartit le solde éventuel.

المادة 1134: لا يجوز التنازل عن شهادة الحق في التصويت إلا إذا كانت مرفقة بشهادة الإستثمار، غير أنه يجوز التنازل عنها لحامل شهادة الإستثمار.

ويعاد تكوين السهم بقوة القانون، بين يدي حامل شهادة الإستثمار وشهادة الحق في التصويت.

ولا يجوز منح شهادة تمثل أقل من حق واحد في التصويت.

المادة 1135: تطبق القواعد المتعلقة بإصدار الأسهم وتسديدها على شهادات الإستثمار.

المادة 1136: يجوز لحاملي شهادات الإستثمار وشهادات الحق في التصويت الإطلاع على وثائق الشركة حسب نفس الشروط المطبقة على المساهمين.

المادة 1137: في حالة زيادة رأس المال نقداً، تصدر شهادات استثمار جديدة بعدد يحافظ فيه على التناسب الذي كان قائماً قبل الزيادة بين الأسهم العادية وشهادات الإستثمار بعد الزيادة التي يفترض تحقيقها كاملاً.

لمالكي شهادات الإستثمار حق الأفضلية في الاكتتابات بما يتناسب وعدد السندات التي يمتلكونها بصفة غير قابلة للتخفيض في شهادات الإستثمار الجديدة ويجوز لهم التنازل عن هذا الحق في جمعية خاصة.

المادة 1138: إذا تم إصدار سندات استحقاق قابلة للتحويل إلى أسهم، يتمتع حاملو شهادات الإستثمار بحق الأفضلية في الاكتتاب وبصفة غير قابلة للتخفيض وبما يتناسب وعدد السندات التي يمتلكونها.

ويجوز لمالكي شهادات الإستثمار التنازل عن هذا الحق أثناء جمعية خاصة.

ولا يمكن تحويل سندات الاستحقاق هذه، إلا إلى شهادات استثمار.

تمنح شهادات الحق في التصويت المطابقة لشهادات الإستثمار الصادرة بمناسبة التحويل، إلى حاملي شهادات الحق في التصويت الموجودة بتاريخ المنح بما يتناسب وحقوقهم، إلا إذا تنازلوا عن حصتهم لفائدة مجموع الحاملين أو لبعضهم.

المادة 1139: تطبق المواد المتعلقة باكتتاب الشركة لأسهمها الخاصة على شهادات الإستثمار.

القسم الفرعي الرابع سندات المساهمة

المادة 1140: يجوز لشركات المساهمة أن تصدر سندات المساهمة.

المادة 1141: تعتبر سندات المساهمة سندات دين تتكون أجرتها من جزء ثابت يتضمنه العقد وجزء متغير يحسب استناداً إلى عناصر تتعلق بنشاط الشركة أو نتائجها وتقوم على القيمة الاسمية للسند.

يكون الجزء المتغير موضوع تنظيم خاص يوضح حدوده بدقة.

المادة 1142: تكون سندات المساهمة قابلة للتداول.

Art. 1134. Le certificat de droit de vote ne peut être cédé qu'accompagné du certificat d'investissement. Toutefois, il peut être cédé au porteur du certificat d'investissement.

L'action est reconstituée de plein droit entre les mains du porteur d'un certificat d'investissement et d'un certificat de droit de vote.

Il ne peut être attribué de certificat représentant moins d'un seul droit de vote.

Art. 1135. Les règles relatives à l'émission et à la libération des actions sont applicables aux certificats d'investissement.

Art. 1136. Les porteurs de certificats d'investissement et de certificats de droit de vote peuvent obtenir communication des documents sociaux dans les mêmes conditions que les actionnaires.

Article 1137. En cas d'augmentation de capital en numéraire, il est émis de nouveaux certificats d'investissement en nombre tel que la proportion qui existait avant l'augmentation entre actions ordinaires et les certificats d'investissement, soit maintenue après l'augmentation en considérant que celle-ci sera entièrement réalisée.

Les propriétaires de certificats d'investissement ont, proportionnellement au nombre de titres qu'ils possèdent, un droit de préférence à la souscription à titre irréductible des nouveaux certificats d'investissement. Ils peuvent renoncer à ce droit dans une assemblée spéciale.

Art. 1138. En cas d'émission d'obligations convertibles en actions, les porteurs des certificats d'investissement ont, proportionnellement au nombre de titres qu'ils possèdent, un droit de préférence à leur souscription à titre irréductible.

Lors d'une assemblée spéciale, les propriétaires de certificats d'investissement peuvent renoncer à ce droit.

Ces obligations ne peuvent être converties qu'en certificats d'investissement.

Les certificats de droit de vote correspondant aux certificats d'investissement émis à l'occasion de la conversion sont attribués aux porteurs de certificats de droit de vote existant à la date de l'attribution en proportion de leurs droits, sauf renonciation de leur part au profit de l'ensemble des porteurs ou de certains d'entre eux.

Art. 1139. Les articles relatifs à la souscription par la société de ses propres actions sont applicables aux certificats d'investissement.

Sous-section 4 Des titres participatifs

Art. 1140. Les sociétés par actions peuvent émettre des titres participatifs.

Art. 1141. Les titres participatifs sont des titres de créance dont la rémunération comporte une partie fixe établie par le contrat et une partie variable calculée par référence à des éléments relatifs à l'activité ou aux résultats de la société et assise sur la valeur nominale du titre.

La partie variable fera l'objet d'une réglementation spécifique qui en précisera les limites.

Art. 1142. Les titres participatifs sont négociables.

المادة 1143: لا تكون سندات المساهمة قابلة للتسديد إلا في حالة تصفية الشركة أو بمبادرة منها، بعد انقضاء أجل لا يمكن أن يقل عن خمس (5) سنوات حسب الشروط المنصوص عليها في عقد الإصدار.

المادة 1144: يرخص بإصدار سندات المساهمة وتعويضها حسب الشروط المنصوص عليها في المواد من 1151 إلى 1154 أدناه.

المادة 1145: يجتمع بقوة القانون حاملو سندات المساهمة التي هي من نفس الإصدار لتمثيل مصالحهم المشتركة في جماعة تتمتع بالشخصية المعنوية، ويخضعون للأحكام المنصوص عليها بالنسبة لأصحاب سندات الاستحقاق.

تجتمع جماعة حاملي سندات المساهمة بقوة القانون مرة في السنة للاستماع إلى تقرير مسيري الشركة عن السنة المالية المنصرمة وتقرير محافظي الحسابات حول حسابات السنة المالية والعناصر التي تستعمل لتحديد أجرة سندات المساهمة.

المادة 1146: يحضر ممثلو جماعة حاملي سندات المساهمة جمعيات المساهمين. ويمكن استشارتهم في جميع المسائل المدرجة في جدول الأعمال، باستثناء المسائل المتعلقة بتوظيف مسيري الشركة أو عزلهم، ويمكنهم التدخل أثناء الجمعية.

المادة 1147: يمكن حاملي سندات المساهمة الاطلاع على وثائق الشركة حسب نفس الشروط المطلوبة بالنسبة للمساهمين.

القسم الفرعي الخامس **سندات الاستحقاق**

المادة 1148: سندات الاستحقاق هي سندات قابلة للتداول، تخول بالنسبة للإصدار الواحد نفس حقوق الدين بالنسبة لنفس القيمة الاسمية.

المادة 1149: لا يسمح بإصدار سندات الاستحقاق إلا لشركات المساهمة الموجودة منذ سنتين والتي أعدت حصيلتين صادق عليهما المساهمون بصفة منتظمة، والتي يكون رأسمالها مسددا بكامله.

لا تطبق هذه الشروط على إصدار سندات الاستحقاق التي تستفيد من ضمان إما من الدولة أو من أشخاص معنويين خاضعين للقانون العام أو من شركات تستوفي الشروط المنصوص عليها في الفقرة أعلاه.

ولا تطبق هذه الشروط كذلك على إصدار سندات الاستحقاق المرهونة بموجب سندات دين على ذمة الدولة أو على ذمة الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام.

المادة 1150: تكون سندات الاستحقاق حسب كل حالة، مقترنة بشروط أو بنود التسديد أو الاستهلاك عند حلول الأجل أو عن طريق السحب.

وفي الحالات المنصوص عليها صراحة عند الإصدار، يمكن أن يكون سند الاستحقاق دخلا دائما يسمح بدخل متغير وقابل للتحويل إلى رأسمال بدون تعويض الأصل.

المادة 1151: تكون الجمعية العامة للمساهمين وحدها مؤهلة لتقرير إصدار سندات الاستحقاق وتحديد شروطها أو السماح بذلك، ويجوز لها أن تفوض سلطاتها إلى مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة أو مجلس المديرين.

Art. 1143. Les titres participatifs ne sont remboursables qu'en cas de liquidation de la société ou à l'initiative de cette dernière, à l'expiration d'un délai qui ne peut être inférieur à cinq(5) ans, dans les conditions prévues par le contrat d'émission.

Art. 1144. L'émission et le remboursement des titres participatifs sont autorisés dans les conditions prévues par les articles 1151 à 1154 ci- dessus.

Art. 1145. Les porteurs de titres participatifs d'une même émission sont groupés de plein droit pour la représentation de leurs intérêts communs en une masse dotée de la personnalité morale; ils sont soumis aux dispositions prévues pour les obligataires.

La masse des porteurs de titres de participation se réunit de plein droit une fois par an pour entendre le rapport des dirigeants sociaux sur l'exercice écoulé et le rapport des commissaires aux comptes sur les comptes de l'exercice et sur les éléments servant à la détermination de la rémunération des titres participatifs.

Art. 1146. Les représentants de la masse des porteurs de titres de participation assistent aux assemblées d'actionnaires. Ils peuvent être consultés sur toutes questions inscrites à l'ordre du jour, à l'exception de celles relatives aux recrutements et révocations des dirigeants sociaux. Ils peuvent intervenir au cours de l'assemblée.

Art. 1147. Les porteurs de titres participatifs peuvent obtenir communication des documents sociaux dans les mêmes conditions que les actionnaires.

Section 5

Des obligations

Art. 1148. Les obligations sont des titres négociables qui, dans une même émission, confèrent les mêmes droits de créance pour une même valeur nominale.

Art. 1149. L'émission d'obligations n'est permise qu'aux sociétés par actions ayant deux années d'existence et qui ont établi deux bilans régulièrement approuvés par les actionnaires, et dont le capital est intégralement libéré.

Ces conditions ne s'appliquent pas à l'émission d'obligations qui bénéficient soit de la garantie de l'Etat ou des personnes morales de droit public, soit de la garantie de sociétés remplissant les conditions prévues à l'alinéa ci-dessus.

Elles ne sont pas non plus applicables à l'émission d'obligations qui sont gagées par des titres de créances sur l'Etat ou sur les personnes morales de droit public.

Art. 1150. Les obligations sont, selon le cas, assorties de conditions ou clauses de remboursement ou d'amortissement à échéance ou par tirage.

Dans les cas expressément prévus lors de l'émission, une obligation peut être constituée en rente perpétuelle ouvrant droit à revenu variable et capitalisable sans remboursement du principal.

Art. 1151. L'assemblée générale des actionnaires a seule qualité pour décider ou autoriser l'émission d'obligations et d'en définir les conditions. Elle peut déléguer ces pouvoirs au conseil d'administration, au conseil de surveillance ou au directoire.

المادة 1152: لا تطبق أحكام المادة 1151 المذكورة أعلاه على الشركات التي يكون موضوعها الأساسي إصدار سندات ضرورية لتمويل القروض التي تمنحها.

المادة 1153: إذا لجأت الشركة إلى الإذخار العلني، فيتعين عليها قبل افتتاح الاكتتاب، القيام بإجراءات إشهار شروط الإصدار، وتحدد إجراءات الإشهار عن طريق التنظيم.

المادة 1154: لا يجوز للشركة توقيع أي رهن على سندات استحقاقها الذاتية.

المادة 1155: يكون حاملو سندات الاستحقاق من نفس الإصدار جماعة، بقوة القانون للدفاع عن مصالحهم المشتركة، وتتمتع هذه الجماعة بالشخصية المعنوية.

يمكن الجمعية العامة لأصحاب سندات الاستحقاق أن تجتمع في كل وقت.

المادة 1156: يمثل جماعة أصحاب سندات الاستحقاق وكيل أو عدة وكلاء، يعينون في الجمعية العامة غير العادية.

تحدد الشروط التي يجب أن يستوفيها وكلاء أصحاب سندات الاستحقاق وكذا حقوقهم وقوانينهم الأساسية عن طريق التنظيم.

المادة 1157: باستثناء القيود التي تقررها الجمعية العامة لأصحاب سندات الاستحقاق، يملك الوكلاء سلطة القيام باسم الجماعة بجميع أعمال التسيير للدفاع عن المصالح المشتركة لأصحاب سندات الاستحقاق.

المادة 1158: لا يجوز لأصحاب سندات الاستحقاق وممثلي الجماعة التدخل في تسيير شؤون الشركة.

غير أنه يجوز لممثلي جماعة أصحاب سندات الاستحقاق حضور الجمعيات العامة للمساهمين بصفة استشارية.

ولهم الحق في الإطلاع على وثائق الشركة حسب نفس الشروط المطبقة على المساهمين.

المادة 1159: يمكن في حالة الإستعجال تعيين ممثلي أصحاب سندات الاستحقاق بموجب حكم قضائي بناء على طلب كل معني.

المادة 1160: يتم استدعاء الجمعية العامة لأصحاب سندات الاستحقاق، مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة أو مجلس المديرين أو وكلاء الجماعة أو القائمون بالتصفية.

المادة 1161: تستدعي الجمعيات العامة لأصحاب سندات الاستحقاق وتتخذ حسب نفس شروط الشكل والأجل في جمعيات المساهمين.

المادة 1162: يجب أن يحدد صاحب الاستدعاء جدول أعمال الجمعية العامة لأصحاب سندات الاستحقاق غير أنه، يجوز لأصحاب سندات الاستحقاق أن يطلبوا بصفة فردية أو جماعية، إدراج مشاريع لوائح في جدول الأعمال والتي تخضع فوراً لتصويت الجمعية العامة.

المادة 1163: يحق لكل صاحب سندات استحقاق المشاركة في الجمعية العامة لأصحاب سندات الاستحقاق أو أن يمثله وكيل من اختياره لا يكون موضوع أي منع.

Art. 1152. Les dispositions de l'article 1151 ci-dessus ne sont pas applicables aux sociétés qui ont pour objet principal d'émettre des obligations nécessaires au financement des prêts qu'elles consentent.

Art. 1153. Si la société fait appel public à l'épargne, elle doit avant l'ouverture de la souscription, accomplir les formalités de publicité sur les conditions d'émission. Les formalités de publicité sont précisées par voie réglementaire.

Art. 1154. La société ne peut constituer un gage quelconque sur ses propres obligations.

Art. 1155. Les porteurs d'obligations d'une même émission forment une masse de plein droit pour la défense de leurs intérêts communs. La masse jouit de la personnalité morale.

L'assemblée générale des obligataires peut être réunie à toute période.

Art. 1156. La masse des obligataires est représentée par un ou plusieurs mandataires désignés en assemblée générale extraordinaire.

Les conditions que doivent remplir les mandataires des obligataires, ainsi que leurs droits et statuts sont précisés par voie réglementaire.

Art. 1157. Sauf restriction décidée par l'assemblée générale des obligataires, les mandataires ont le pouvoir d'accomplir au nom de la masse des obligataires tous les actes de gestion pour la défense des intérêts communs des obligataires.

Art. 1158. Les obligataires ainsi que les représentants de la masse ne peuvent s'immiscer dans la gestion des affaires de la société.

Cependant, les représentants de la masse des obligataires ont accès aux assemblées générales des actionnaires avec voix consultative.

Ils ont droit d'obtenir communication des documents sociaux dans les mêmes conditions que les actionnaires.

Art. 1159. En cas d'urgence, les représentants des obligataires peuvent être désignés par décision de justice à la demande de tout intéressé.

Art. 1160. L'assemblée générale des obligataires est convoquée par le conseil d'administration, le conseil de surveillance ou le directoire par les mandataires de la masse des obligataires ou par les liquidateurs pendant la période de liquidation.

Art. 1161. La convocation et la tenue des assemblées générales d'obligataires sont faites dans les mêmes conditions de forme et de délai que celle des assemblées d'actionnaires.

Art. 1162. L'ordre du jour de l'assemblée générale des obligataires doit être fixé par l'auteur de la convocation. Toutefois les obligataires, à titre individuel ou groupés, peuvent demander l'inscription à l'ordre du jour de projets de résolution qui sont immédiatement soumis au vote de l'assemblée générale.

Art. 1163. Tout obligataire a le droit de participer à l'assemblée ou de s'y faire représenter par un mandataire de son choix et ne faisant l'objet d'aucune interdiction.

لا يجوز للشركة التي تحوز نسبة 10% على الأقل من رأسمال الشركة المدينة أن تصوت في الجمعية بما تملكه من سندات الاستحقاق .

المادة 1164: يجوز أن يشارك في الجمعية العامة، أصحاب سندات الاستحقاق المستهلكة وغير المسددة من جراء تخلف الشركة المدينة أو بسبب خلاف يتعلق بشروط التسديد .

المادة 1165: تتداول الجمعية العامة لأصحاب سندات الاستحقاق في كل المسائل المتعلقة بحماية أصحاب سندات الاستحقاق وتنفيذ عقد القرض، كما تتداول في كل اقتراح يهدف إلى تعديل العقد أو بعض عناصره.

يحق لكل صاحب سندات استحقاق الإطلاع على الوثائق التي تقدم للجمعية العامة لأصحاب سندات الاستحقاق وعلى المحاضر وأوراق الحضور.

المادة 1166: يجب أن يكون حق التصويت المرتبط بسندات الاستحقاق متناسبا مع قيمة مبلغ القرض الذي تمثله.

يمنح كل سند استحقاق الحق في صوت واحد على الأقل.

المادة 1167: تتكفل الشركة المدينة بمصاريف تنظيم الجمعيات العامة لأصحاب سندات الاستحقاق وسيرها، كما تتكفل بدفع مرتب ممثلي أصحاب سندات الاستحقاق.

المادة 1168: لا يقبل أصحاب سندات الاستحقاق بصفة فردية لممارسة الرقابة على عمليات الشركة أو لطلب الإطلاع على وثائقها.

المادة 1169: تلغى جميع سندات الاستحقاق التي أعادت الشركة المصدرة شرائها، وكذا سندات الاستحقاق الناجمة عن قرعة والمسددة، ولا يمكن إعادة تداولها.

المادة 1170: لا يجوز للشركة المصدرة، بأي حال من الأحوال، أن تفرض التسديد المسبق لسندات الاستحقاق إلا في حالة وجود شرط صريح في عقد الإصدار.

المادة 1171: يجوز للجمعية العامة لأصحاب سندات الاستحقاق أن تطلب تسديد سندات الاستحقاق في حالة الحل المسبق للشركة الذي لم يسببه إدماج أو انقسام، ويمكن الشركة أن تفرض هذا التسديد.

المادة 1172: يجب أن يتم تكوين ضمانات خاصة من الشركة المصدرة بواسطة سندات الاستحقاق، قبل إصدار هذه السندات.

تنشئ الأجهزة المؤهلة للشركة هذه الضمانات لفائدة جماعة أصحاب سندات الاستحقاق.

يترتب عن الضمانات القيام بإشهار قبل كل اكتتاب حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.

المادة 1173: في حالة إفلاس الشركة أو تسويتها القضائية، يؤهل ممثلو جماعة أصحاب سندات الاستحقاق للتصرف باسم الجميع.

ويصرحون في خصوم التسوية القضائية بالمبلغ الأصلي لسندات الاستحقاق التي لا تزال متداولة، مع قسيمات الفوائد المستحقة وغير المسددة، يعد تفصيل حسابها ممثل الدائنين.

ولا يلزمون بتقديم سندات موكلهم لدعم هذا التقديم.

La société qui détient au moins 10% du capital de la société débitrice ne peut voter à l'assemblée avec les obligations qu'elle détient.

Art. 1164. Les obligataires détenteurs d'obligations amorties et non remboursées par suite de la défaillance de la société débitrice ou à raison d'un litige relatif aux conditions de remboursement peuvent participer à l'assemblée générale.

Art. 1165. L'assemblée générale des obligataires délibère sur toutes questions relatives à la défense des intérêts des obligataires et l'exécution du contrat d'emprunt ainsi que sur toute proposition tendant à la modification du contrat ou de certains de ses éléments.

Tout obligataire a le droit d'obtenir communication des documents qui seront soumis à l'assemblée générale des obligataires ainsi que les procès-verbaux et feuilles de présence.

Art. 1166. Le droit de vote attaché aux obligations doit être proportionnel à la quotité du montant de l'emprunt qu'elles représentent.

Chaque obligation donne droit à une voix au moins.

Art. 1167. Les frais d'organisation et de déroulement des assemblées générales des obligataires ainsi que la rémunération des représentants des obligataires sont à la charge de la société débitrice.

Art. 1168. Les obligataires ne sont pas admis individuellement à exercer un contrôle sur les opérations de la société ou à demander communication des documents sociaux.

Art. 1169. Les obligations rachetées par la société émettrice, ainsi que les obligations sorties au tirage et remboursées, sont annulées et ne peuvent être remises en circulation.

Art. 1170. En aucun cas la société émettrice ne peut imposer le remboursement anticipé des obligations sauf clause expresse du contrat d'émission.

Art. 1171. En cas de dissolution anticipée de la société, non provoquée par une fusion ou une scission, l'assemblée générale des obligataires peut exiger le remboursement des obligations et la société peut l'imposer.

Art. 1172. La constitution de sûreté particulière par la société émettrice des obligations, doit se faire avant l'émission desdites obligations.

Ces sûretés sont constituées par les organes habilités de la société au profit de la masse des obligataires.

Les sûretés donnent lieu à une publicité avant toute souscription selon les modalités fixées par voie réglementaire.

Art. 1173. En cas de faillite ou de règlement judiciaire de la société, les représentants des obligataires sont habilités à agir au nom de tous les obligataires

Ils déclarent au passif du redressement judiciaire de la société, le montant au principal des obligations restant en circulation augmenté pour mémoire des coupons d'intérêts échus et non payés dont le décompte sera établi par le représentant des créanciers.

La présentation des titres de leurs mandats n'est pas obligatoire à cette fin.

المادة 1174: يعين بموجب حكم قضائي، في كل الحالات وكيلا يتولى تمثيل جماعة أصحاب سندات الاستحقاق في حالة عجز وكلاء هذه الجماعة.

المادة 1175: تقرر الجمعية العامة لأصحاب سندات الاستحقاق كليات تسديد سندات الاستحقاق التي يقترحها ممثل دائني الشركة.

المادة 1176: لا تطبق أحكام المواد المتعلقة بتنظيم أصحاب سندات الاستحقاق في شكل جماعة، على القروض التي تضمنها الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية، ما لم يوجد شرط في عقد الإصدار.

القسم الفرعي السادس قيم منقولة أخرى

المادة 1177: ترخص الجمعية العامة غير العادية للمساهمين بإصدار القيم المنقولة، بناء على تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة و/أو مجلس المديرين ومحافظ الحسابات.

يؤدي قرار الجمعية العامة غير العادية بقوة القانون لصالح حامل هذه القيم المنقولة، إلى تنازل المساهمين عن حقهم في الأفضلية للاكتتاب في السندات التي تعطي الحق فيه.

المادة 1178: لمساهمي هذه الشركة حق تفضيلي في اكتتاب هذه القيم المنقولة بما يناسب قيمة أسهمهم.

المادة 1179: يعتبر باطلا كل شرط ينص أو يسمح بتحويل أو تغيير قيم منقولة ممثلة لحصة من رأس المال إلى قيم منقولة أخرى ممثلة لديون.

المادة 1180: يملك أصحاب شهادات الإستثمار حقا تفضيليا في اكتتاب القيم المنقولة المذكورة في المادة 1177 أعلاه.

وعندما يمكن أن تسمح هذه القيم المنقولة بمنح شهادات استثمار، يمارس ذلك الحق وفقا للشروط المنصوص عليها في هذا القسم الفرعي.

الفقرة الأولى سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم

المادة 1181: يجوز للشركات المساهمة المستوفية للشروط المنصوص عليها في المادة 1149 أعلاه، إصدار سندات استحقاق قابلة للتحويل إلى أسهم.

المادة 1182: تخضع سندات الاستحقاق القابلة للتحويل للأحكام المنصوص عليها في القسم الفرعي المتعلق بسندات الاستحقاق.

المادة 1183: ترخص الجمعية العامة غير العادية أو تقرر بناء على تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة أو مجلس المديرين، وعلى تقرير خاص لمحافظ الحسابات يتعلق بأسس التحويل، إصدار سندات استحقاق قابلة للتحويل إلى أسهم.

Art. 1174. Dans tous les cas une décision de justice désignera un mandataire chargé de représenter la masse des obligataires en cas de défaillance des mandataires de cette dernière.

Art. 1175. L'assemblée générale des obligataires se prononce sur les modalités de règlement des obligations proposées par le représentant des créanciers de la société.

Art. 1176. Sauf clause du contrat d'émission, les dispositions des articles relatifs à l'organisation des obligataires en une masse ne sont pas applicables aux emprunts garantis par l'Etat, les collectivités locales, ou les établissements publics.

Sous-section 6 **Des autres valeurs mobilières**

Art.1177.Les émissions de valeurs mobilières sont autorisées par l'assemblée générale extraordinaire des actionnaires sur rapport du conseil d'administration, du conseil de surveillance ou du directoire ou et celui du commissaire aux comptes.

La décision de l'assemblée générale extraordinaire emporte de plein droit, au profit des porteurs de ces valeurs mobilières renonciation des actionnaires à leur droit préférentiel de souscription aux titres auxquels elles donnent droit.

Art. 1178. Les actionnaires de cette société ont, proportionnellement au montant de leurs actions, un droit de préférence à la souscription de ces valeurs mobilières.

Art. 1179. Toute clause prévoyant ou permettant la conversion ou la transformation de valeurs mobilières représentatives d'une quotité du capital en autres valeurs mobilières représentatives de créances est nulle.

Art. 1180. Les titulaires des certificats d'investissement disposent d'un droit préférentiel à la souscription des valeurs mobilières visées à l'article 1177 ci-dessus.

Lorsque celles-ci peuvent donner lieu à l'attribution de certificats d'investissement, ce droit s'exerce dans les conditions prévues à la présente sous-section.

§. 1- Des obligations convertibles en actions

Art. 1181. Les sociétés par actions, remplissant les conditions prévues à l'article 1149ci-dessus, peuvent émettre des obligations convertibles en actions.

Art. 1182. Les obligations convertibles sont soumises aux dispositions prévues à la sous-section relative aux obligations.

Art. 1183. L'assemblée générale extraordinaire des actionnaires autorise, ou décide sur rapport du conseil d'administration, du conseil de surveillance ou du directoire et sur rapport spécial du commissaire aux comptes relatif aux bases de conversion l'émission d'obligations convertibles en actions.

المادة 1184: يستفيد المساهمون من حق الاكتتاب في سندات الاستحقاق القابلة للتحويل بنفس الشروط المنصوص عليها لاكتتاب أسهم جديدة.

المادة 1185: يؤدي ترخيص الجمعية العامة لفائدة أصحاب سندات الاستحقاق، إلى التنازل الصريح للمساهمين عن حقهم التفضيلي في الاكتتاب في الأسهم التي تصدر بموجب تحويل سندات الاستحقاق.

لا يجوز التحويل إلا بناء على رغبة الحاملين وفقط حسب شروط وأسس التحويل المحددة في عقد إصدار سندات الاستحقاق، ويبين هذا العقد بأن التحويل سيتم إما في فترة أو فترات اختيارية محددة وإما في أي وقت كان.

المادة 1186: لا يجوز أن يكون سعر إصدار سندات الاستحقاق القابلة للتحويل أقل من القيمة الاسمية للأسهم التي تؤول إلى أصحاب سندات الاستحقاق في حالة اختيار التحويل.

المادة 1187: يحظر على الشركة تحت طائلة أحكام المادة 1355 أدناه، إستهلاك رأسمالها أو تخفيضه عن طريق التسديد، كما يحظر عليها تغيير توزيع الأرباح ابتداء من تاريخ تصويت الجمعية العامة التي ترخص الإصدار وما دامت سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم، متوفرة.

وفي حالة تخفيض رأس المال بسبب الخسائر أو التقليل إما في المبلغ الإسمي للأسهم وإما في عددها، تخفض تبعاً لذلك حقوق أصحاب سندات الاستحقاق الذين يختارون تحويل سنداتهم.

المادة 1188: ابتداء من تاريخ تصويت الجمعية العامة التي ترخص الإصدار وما دامت سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم، متوفرة، يخضع إصدار الأسهم الواجب اكتتابها نقداً وإدماج الإحتياطات والأرباح أو منح الإصدار في رأس المال وتوزيع الإحتياطات الخاصة بالنقد أو السندات إلى بعض الإجراءات والشروط التي تحددها السلطة المكلفة بتنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.

المادة 1189: إذا قامت الشركة بإصدار سندات استحقاق جديدة قابلة للتحويل أو سندات استحقاق مع قسيمات اكتتاب، يجب عليها إخبار أصحاب سندات الاستحقاق بواسطة إعلان ينشر حسب شروط يحددها نظام السلطة المكلفة بتنظيم عمليات البورصة ومراقبتها للسماح لهم باختيار التحويل في الأجل الذي يحدده الإعلان المذكور.

المادة 1190: في حالة إصدار أسهم يجب اكتتابها بمقابل نقدي أو إصدار سندات استحقاق جديدة قابلة للتحويل وإذا قررت الجمعية العامة للمساهمين إلغاء الحق التفضيلي في الاكتتاب، فإنه ينبغي أن تصادق على هذا القرار الجمعية العامة لأصحاب سندات الاستحقاق المعنيين.

المادة 1191: يجوز طلب التحويل وفق أجل وشروط محددة في عقد الإصدار، في حالة إصدار سندات استحقاق قابلة للتحويل إلى أسهم في أي وقت.

تستفيد الأسهم المسجلة لأصحاب سندات الاستحقاق من الأرباح المدفوعة بعنوان السنة المالية التي طلب فيها التحويل.

Art. 1184. Les actionnaires bénéficient du droit de souscrire à des obligations convertibles dans les mêmes conditions prévues pour la souscription des actions nouvelles.

Art. 1185. L'autorisation de l'assemblée générale emporte, au profit des obligataires, renonciation expresse des actionnaires à leur droit préférentiel de souscription aux actions qui seront émises par conversion des obligations.

La conversion ne peut avoir lieu qu'au gré des porteurs et seulement dans les conditions et sur les bases de conversion fixées par le contrat d'émission de ces obligations. Ce contrat indique soit que la conversion aura lieu pendant une ou des périodes d'options déterminées, soit qu'elle aura lieu à tout moment.

Art. 1186. Le prix d'émission des obligations convertibles ne peut être inférieur à la valeur nominale des actions que les obligataires recevront en cas d'options pour la conversion.

Art. 1187. A dater du vote de l'assemblée générale autorisant l'émission, et tant qu'il existe des obligations convertibles en actions, il est interdit et sous peine des dispositions de l'article 1355 ci-dessous, à la société d'amortir son capital ou de le réduire par voie de remboursement et de modifier la répartition des bénéfices.

En cas de réduction du capital motivée par des pertes, par diminution, soit du montant nominal des actions, soit du nombre de celles-ci, les droits des obligataires optant pour la conversion de leurs titres seront réduits en conséquence.

Art. 1188. A dater du vote de l'assemblée générale autorisant l'émission et tant qu'il existe des obligations convertibles en actions, l'émission d'actions à souscrire en numéraire, l'incorporation au capital de réserves, bénéfices ou primes d'émission et la distribution de réserves en espèces ou en titres sont soumises à certaines formalités et conditions fixées par l'autorité chargée de l'organisation et de la surveillance des opérations de bourse.

Art. 1189. Si la société procède à une émission de nouvelles obligations convertibles, ou d'obligations avec bons de souscription, elle doit en informer les obligataires par un avis publié dans les conditions fixées par le règlement de l'autorité chargée de l'organisation et de la surveillance des opérations de bourse, pour leur permettre d'opter pour la conversion dans le délai fixé par ledit avis.

Art. 1190. En cas d'émission d'actions à souscrire contre numéraire ou de nouvelles obligations convertibles, si l'assemblée générale des actionnaires a décidé de supprimer le droit préférentiel de souscription, cette décision doit être approuvée par l'assemblée générale des obligataires intéressés.

Art. 1191. En cas d'émission d'obligations convertibles en actions à tout moment, la conversion peut être demandée dans un délai et dans des conditions fixés par le contrat d'émission.

Les actions remises aux obligataires ont droit aux dividendes versés au titre de l'exercice au cours duquel la conversion a été demandée.

المادة 1192: تتم بصفة نهائية زيادة رأس المال التي أضحت ضرورية بالتحويل بمجرد طلب التحويل المرفق ببطاقة الاكتتاب وعند الاقتضاء عن طريق الدفعات التي يسمح بها اكتتاب الأسهم النقدية .

الفقرة الثانية

سندات استحقاق ذات قسيمات اكتتاب بالأسهم

المادة 1193: يجوز لشركات المساهمة التي تستوفي الشروط المطلوبة لإصدار سندات استحقاق، أن تصدر سندات استحقاق ذات قسيمات اكتتاب بالأسهم.

ويجوز لشركة ما إصدار سندات استحقاق ذات قسيمات اكتتاب بالأسهم تقوم بإصدارها الشركة التي تملك بصفة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من نصف رأسمالها.

وفي هذه الحالة، يجب على الجمعية العامة العادية للشركة التابعة والمصدرة لسندات الاستحقاق أن ترخص بإصدار هذه السندات، أما إصدار الأسهم فترخصه الجمعية العامة غير العادية للشركة المدعوة لإصدار أسهم.

المادة 1194: تمنح قسيمات الاكتتاب حق اكتتاب أسهم تقوم بإصدارها الشركة بسعر أو بأسعار مختلفة وفقا للشروط والأجل المحددة في عقد الإصدار.

لا يمكن أن تتجاوز مدة ممارسة حق الاكتتاب أجل الإستهلاك النهائي للقرض بأكثر من ثلاثة (3) أشهر.

المادة 1195: تبت الجمعية العامة في كفاءات حساب سعر ممارسة حق الاكتتاب وفي المبلغ الأقصى للأسهم التي يمكن أن يكتتبها أصحاب القسيمات.

ويجب أن يكون سعر ممارسة الحق في الاكتتاب مساويا على الأقل للقيمة الإسمية للأسهم المكتتبه بناء على تقديم القسيمات.

في حالة إصدار سندات استحقاق جديدة ذات قسيمات اكتتاب أو سندات استحقاق قابلة للتحويل، تعلم الشركة أصحاب قسيمات الاكتتاب أو حاملها عن طريق إعلان ينشر وفقا للشروط المحددة عن طريق التنظيم قصد تمكينهم إن أرادوا المشاركة في العملية ممارسة حقهم في الاكتتاب في الأجل الذي يحدده الإعلان، وإذا كان أجل ممارسة الحق في الاكتتاب لم يفتح بعد، يكون سعر الممارسة الواجب اعتماده هو أول سعر يوجد في عقد الإصدار وتطبق أحكام هذه الفقرة على كل عملية أخرى تتضمن حقا في الاكتتاب مخصص للمساهمين.

غير أنه إذا كانت القسيمات تمنح الحق في الاكتتاب بالأسهم المسجلة في السعر الرسمي لبورصة القيم المنقولة، يجوز أن ينص عقد الإصدار، عوض التدابير المذكورة في الفقرات السابقة، على تصحيح شروط الاكتتاب المحددة أصلا قصد التكفل بأثر الإصدارات أو الإراجاعات أو التوزيعات حسب شروط ووفق كفاءات الحساب التي يحددها نظام السلطة المكلفة بتنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وتحت رقابتها.

وفي الشهر الذي يلي كل سنة مالية، يثبت مجلس إدارة الشركة أو مجلس المديرين بها، حسب الحالة، إذا اقتضى الأمر، العدد والقيمة الإسمية للأسهم، ويدخل التعديلات الضرورية على شروط القوانين الأساسية المتعلقة بمبلغ رأسمال الشركة وبعده الأسهم التي تشكله، كما يجوز له في أي وقت، القيام بهذا الإثبات للسنة المالية الجارية، وإدخال التعديلات المناسبة على القانون الأساسي.

وعندما يكون لصاحب قسيمات الاكتتاب الذي يقدم سندات، الحق في عدد من الأسهم المتضمنة جزء من القيمة المنقولة بمقتضى إحدى العمليات المذكورة في المادتين 1194 و1196 من هذا القانون، فإن هذا الجزء يكون موضوع دفع نقدي حسب كفاءات الحساب التي تحدد عن طريق التنظيم.

Art. 1192. L'augmentation de capital rendue nécessaire par conversion est définitivement réalisée du seul fait de la demande de conversion accompagnée du bulletin de souscription et, le cas échéant, des versements auxquels donne lieu la souscription d'actions en numéraire.

§. 2- Des obligations avec bons de souscription d'actions

Art. 1193. Les sociétés par actions, qui répondent aux conditions requises pour l'émission d'obligations, peuvent émettre des obligations avec bons de souscription d'actions.

Une société peut émettre des obligations avec bons de souscription à des actions à émettre par la société qui possède directement ou indirectement, plus de la moitié de son capital.

Dans ce cas, l'émission d'obligations doit être autorisée par l'assemblée générale ordinaire de la société filiale émettrice des obligations et l'émission des actions est autorisée par l'assemblée générale extraordinaire de la société appelée à émettre des actions.

Art. 1194. Les bons de souscription donnent le droit de souscrire des actions à émettre par la société à des prix différents et dans les conditions et délais fixés par le contrat d'émission.

La période d'exercice du droit de souscription ne peut dépasser plus de trois (3) mois l'échéance d'amortissement final de l'emprunt.

Art. 1195. L'assemblée générale se prononce sur les modalités de calcul du prix d'exercice du droit de souscription et le montant maximum des actions qui peut être souscrit par les titulaires de bons.

Le prix auquel le droit de souscription peut s'exercer doit être au moins égal à la valeur nominale des actions souscrites sur présentation des bons.

Dans le cas d'émission de nouvelles obligations avec bons de souscription ou d'obligations convertibles, la société en informe les titulaires ou porteurs de bons de souscription, par un avis publié dans les conditions fixées par voie réglementaire, pour leur permettre, s'ils désirent participer à l'opération, d'exercer leur droit de souscription dans le délai fixé par l'avis. Si la période d'exercice du droit de souscription n'est pas encore ouverte, le prix d'exercice à retenir est le premier figurant dans le contrat d'émission. Les dispositions du présent alinéa sont applicables à toute autre opération comportant un droit de souscription réservé aux actionnaires.

Toutefois, lorsque les bons ouvrent droit à la souscription d'actions inscrites à la cote officielle d'une bourse des valeurs mobilières, le contrat d'émission peut prévoir, au lieu des mesures mentionnées aux alinéas précédents, un ajustement des conditions de souscription fixées à l'origine pour tenir compte de l'incidence des émissions, incorporations ou distributions, dans les conditions et selon les modalités de calcul fixées par le règlement de l'autorité chargée de l'organisation et de la surveillance des opérations de bourse et sous le contrôle de cette dernière.

Dans le mois qui suit chaque exercice, le conseil d'administration de la société ou le directoire, selon le cas, constate, s'il y a lieu, le nombre et la valeur nominale des actions, apporte les modifications nécessaires aux clauses des statuts relatives au montant du capital social et au nombre des actions qui le composent. Il peut également à tout moment, procéder à cette constatation pour l'exercice en cours et apporter aux statuts les modifications correspondantes.

Lorsqu'en raison de l'une des opérations mentionnées aux articles 1194 et 1196 de la présente loi, le titulaire de bons de souscription qui présente ses titres a droit à un nombre d'actions comportant une fraction formant rompu, cette fraction fait l'objet d'un versement en espèces selon les modalités de calcul fixées par voie réglementaire.

المادة 1196: إذا امتصت شركة ما الشركة التي تتولى إصدار الأسهم، أو اندمجت مع شركة أو عدة شركات أخرى لتكوين شركة جديدة، أو انشقت، يجوز لأصحاب قسيمات الاكتتاب أن يكتتبوا أسهما من الشركة الممتصة أو من الشركات الجديدة.

ويحدد عدد الأسهم التي من حقهم اكتتابها عن طريق تصحيح عدد أسهم الشركة المصدرة والتي كان لديهم حق الاكتتاب فيها، بنسبة تبديل أسهم هذه الشركة الأخيرة مقابل أسهم الشركة الممتصة أو الشركة الجديدة.

تفصل الجمعية العامة للشركة الممتصة أو الشركة الجديدة في التنازل عن الحق التفضيلي في الاكتتاب المذكور في المادتين 1184 و1185 أعلاه وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 1183 أعلاه.

تحل الشركة الممتصة أو الشركة الجديدة محل الشركة المصدرة للأسهم لتطبيق أحكام المادتين 1187 و1188 أعلاه.

المادة 1197: يجوز التنازل عن قسيمات اكتتاب الأسهم أو التداول فيها بصفة مستقلة عن سندات الاستحقاق، إلا إذا نص عقد الإصدار على خلاف ذلك.

المادة 1198: تخضع سندات الاستحقاق ذات قسيمات الاكتتاب لأحكام القسم الفرعي الأول.

المادة 1199: تلغى قسيمات اكتتاب الأسهم التي اشترتها الشركة المصدرة وكذا القسيمات المستعملة في الاكتتاب.

الفقرة الثالثة

الصكوك

المادة 1200: الصكوك هي سندات استثمار متساوية القيمة قابلة للتداول تصدرها الدولة أو شركات المساهمة لفترة محددة ولتاريخ سداد محدد، تمثل حق ملكية مشاعا على الأصول المادية الضامنة وتمنح للمكتتبين كل الصلاحيات القانونية الخاصة بالمالك على الحصة الممثلة بالصكوك.

المادة 1201: عندما تصبح الأصول الضامنة الناتجة عن الصكوك متكونة كليا أو جزئيا من الأموال العقارية، فإن عقود الإصدار الناتجة عنها تكون محل إشهار بالمحافظة العقارية طبقا للتشريع المعمول به.

المادة 1202: يكون مقابل الصكوك ثابتا أو متغيرا حسب طبيعة المداخل الناتجة عن الأصول الضامنة.

المادة 1203: مع مراعاة الخصوصيات المنصوص عليها في المادة 1200 أعلاه، تطبق على الصكوك أحكام المواد من المادة 1148 إلى المادة 1176 من هذا القانون.

القسم الحادي عشر

شركة المساهمة البسيطة

المادة 1204: شركة المساهمة البسيطة هي الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص.

يمكن أن تؤسس شركة المساهمة البسيطة من طرف شخص واحد أو عدة أشخاص طبيعيين و/أو معنويين.

إذا كانت شركة المساهمة البسيطة لا تضم إلا شخصا واحدا فإنها تسمى " شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد ".

تنشأ شركة المساهمة البسيطة حصريا من طرف الشركات الحاصلة على علامة " مؤسسة ناشئة".

Art. 1196. Si la société émettrice d'actions est absorbée par une autre société ou fusionnée avec une ou plusieurs autres sociétés dans une société nouvelle ou procède à une scission, les titulaires de bons de souscription peuvent souscrire des actions de la société absorbante ou de la société nouvelle.

Le nombre des actions qu'ils ont le droit de souscrire est déterminé en corrigeant le nombre d'actions de la société émettrice auquel ils avaient droit de souscrire par le rapport d'échange des actions de cette dernière société contre les actions de la société absorbante ou de la société nouvelle.

L'assemblée générale de la société absorbante ou de la société nouvelle statue, selon les conditions prévues à l'article 1183 ci-dessus, sur la renonciation au droit préférentiel de souscription mentionné aux articles 1184 et 1185 ci-dessus.

La société absorbante ou la société nouvelle est substituée à la société émettrice des actions pour l'application des dispositions des articles 1187 et 1189 ci-dessus.

Art. 1197. Sauf stipulation contraire du contrat d'émission, les bons de souscription peuvent être cédés ou négociés indépendamment des obligations d'actions.

Art. 1198. Les obligations avec bons de souscription sont soumises aux dispositions de la sous-section 1.

Art. 1199. Les bons de souscription d'actions achetés par la société émettrice ainsi que les bons utilisés par la souscription sont annulés.

§. 3- SUKUKS

Art.1200. Les SUKUKS sont des titres d'investissements d'égale valeur représentatifs d'un titre de propriété indivis nu des actifs réels sous –jacents émis par l'état ou une société par action pour une durée déterminée et une date de paiement déterminée. Ils confèrent aux souscripteurs tous les attributs légaux du propriétaire nu la part représentée par les SUKUKS souscrits par eux.

Art.1201. Lorsque les actifs sous –jacents résultant des SUKUKS sont constitués en tout ou partie des biens immobiliers, les contrats d'émission y afférent font l'objet d'une publication à la conservation foncière conformément à la législation en vigueur.

Art.1202 : La rémunération des SUKUKS peut être fixe ou variable en fonction de la nature des revenus générés par les actifs sous –jacents.

Art.1203 : Sous réserves des spécificités énoncés à l'article 1200 ci-dessus, les dispositions des articles 1148 à 1176 de la présente loi sont applicables aux SUKUKS.

Section 11 Des sociétés par actions Simplifiées

Art. 1204. La société par actions simplifiée est la société dont le capital est divisé en actions et qui est constituée entre des associés qui ne supportent les pertes qu'à concurrence de leurs apports.

La société par actions simplifiée peut être instituée par une ou plusieurs personnes physiques et/ou morales. Lorsque la société par actions simplifiée ne comporte qu'une seule personne, celle-ci est dénommée « société par actions simplifiée unipersonnelle ».

La société par actions simplifiée est instituée exclusivement par des sociétés ayant été certifiées « start-up ».

المادة 1205: فضلا على الخصائص الأخرى المنصوص عليها في هذا القسم، تتميز شركة المساهمة البسيطة في عدم اشتراط حد أدنى للشركاء والرأسمال لإنشائها، وكذا في تحديد كفاءات تنظيمها وسيرها في قانونها الأساسي.

المادة 1206: باستثناء الأحكام المنصوص عليها في المواد 943 (الفقرة الأولى) و950 (الفقرة الأولى) و956 و960 و969 و1082 من هذا القانون، تطبق على شركة المساهمة البسيطة، الأحكام المتعلقة بشركات المساهمة، ما لم تتعارض مع الأحكام المنصوص عليها في هذا القسم.

المادة 1207: يمارس رئيس شركة المساهمة البسيطة أو القائم بالإدارة المعين في قانونها الأساسي كمدير عام أو مدير عام مفوض، صلاحيات مجلس الإدارة أو رئيسه.

في حالة شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد، يمارس المساهم الوحيد سلطات الرئيس ويتخذ القرارات الممنوحة لجمعية الشركاء.

المادة 1208: تحدد القرارات التي يجب أن تتخذ جماعيا من طرف المساهمين في القانون الأساسي للشركة.

غير أن قرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية المتعلقة بزيادة واستهلاك وتخفيض الرأسمال والإدماج والانفصال وحل الشركة وتحويلها إلى شكل آخر وتعيين محافظي الحسابات والحسابات السنوية والأرباح، فيجب أن تتخذ جماعيا من طرف المساهمين وفقا للكفاءات المحددة في القانون الأساسي للشركة.

المادة 1209: يحدد رأسمال شركة المساهمة البسيطة في قانونها الأساسي.

المادة 1210: يمكن شركة المساهمة البسيطة اللجوء العلني للادخار وفقا للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون وفي نظام تصدره السلطة المكلفة بتنظيم ومراقبة عمليات البورصة.

المادة 1211: يمكن شركة المساهمة البسيطة أن تصدر أسهم غير قابلة للتصرف فيها ناتجة عن تقديم عمل.

لا تدخل أسهم تقديم عمل في تأسيس رأسمال الشركة، غير أنها تدخل في تقاسم الأرباح وصافي الأصول والخسائر، وتحدد كفاءات تقدير قيمتها ما تخوله من أرباح ضمن القانون الأساسي للشركة.

المادة 1212: يمكن المساهمين أن يقرروا بالإجماع عدم إلزامية اللجوء إلى مندوب الحصص في حالة ما إذا كانت الحصص العينية التي لم يتم تقييمها مسبقا من طرف مندوب الحصص جميعها لا تتجاوز قيمتها نصف رأسمال الشركة.

في حالة شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد، يعين مندوب الحصص من قبل هذا الأخير، ولا يكون اللجوء إلى مندوب الحصص إلزاميا عندما تتوفر الشروط المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

المادة 1213: في حالة عدم تعيين مندوب للحصص أو في حالة إختلاف القيمة المحددة للحصص العينية عن تلك المقترحة من قبل مندوب الحصص يكون المساهمون مسؤولين تضامنيا أمام الغير لمدة خمس (5) سنوات على القيمة الممنوحة للحصص العينية في القانون الأساسي للشركة.

Art. 1205. Outre les autres caractéristiques fixées dans la présente section, la société par actions simplifiée se caractérise par le fait qu'elle est instituée sans obligation d'un minimum d'associés ou de capital et que les modalités de son organisation et de son fonctionnement sont fixées dans ses statuts.

Art. 1206. Dans la mesure où elles ne sont pas incompatibles avec les dispositions prévues à la présente section, les règles relatives aux sociétés par actions, à l'exception de celles prévues aux articles 943 (alinéa 1er), 950 (alinéa 1er), 956, 960, 969 et 1082 du présent code, sont applicables à la société par actions simplifiée.

Art. 1207. Les attributions du conseil d'administration ou de son président sont exercées par le président de la société par actions simplifiée ou le dirigeant que les statuts désignent à cet effet, en qualité de directeur général ou de directeur général délégué.

Dans le cas de la société par actions simplifiée unipersonnelle, la présidence est assurée par l'actionnaire unique qui exerce les pouvoirs dévolus au président et prend les décisions dévolues à l'assemblée des actionnaires.

Art. 1208. Les statuts de la société déterminent les décisions qui doivent être prises collectivement par les actionnaires.

Toutefois, les décisions dévolues aux assemblées générales ordinaires et extraordinaires, en matière d'augmentation, d'amortissement ou de réduction de capital, de fusion, de scission, de dissolution, de transformation en une société d'une autre forme, de nomination de commissaires aux comptes, de comptes annuels et de bénéfices, doivent être prises collectivement par les associés conformément aux modalités fixées par les statuts de la société.

Art. 1209. Le capital social de la société par actions simplifiée est fixé dans ses statuts ».

Art. 1210. La société par actions simplifiée peut faire des opérations d'appel public à l'épargne conformément aux dispositions de la présente loi et d'un règlement émis par l'autorité chargée de l'organisation et de la surveillance des opérations de bourse.

Art. 1211. La société par actions simplifiée peut émettre des actions inaliénables résultant d'apports en industrie.

Les apports en industrie ne concourent pas à la formation du capital social, mais donnent lieu à l'attribution d'actions ouvrant droit au partage des bénéfices, de l'actif net et des pertes. Leur valeur et les bénéfices qu'ils génèrent sont fixés dans les statuts de la société ».

Art 1212. Les actionnaires peuvent décider à l'unanimité que le recours à un commissaire aux apports ne sera pas obligatoire, lorsque la valeur totale de l'ensemble des apports en nature, non soumis à l'évaluation d'un commissaire aux apports, n'excède pas la moitié du capital.

En cas de société par actions simplifiée unipersonnelle, le commissaire aux apports est désigné par l'actionnaire unique. Toutefois, le recours à un commissaire aux apports est facultatif, lorsque les conditions prévues au premier alinéa du présent article sont réunies.

Art. 1213. Lorsqu'il n'y a pas eu désignation de commissaire aux apports ou lorsque la valeur retenue est différente de celle proposée par le commissaire aux apports, les actionnaires sont solidairement responsables pendant cinq (5) ans, à l'égard des tiers, de la valeur attribuée aux apports en nature dans les statuts de la société ».

المادة 214: تطبق على رئيس شركة المساهمة البسيطة أو مديرها العام أو مديرها العام المفوض، قواعد المسؤولية المطبقة على رئيس شركة المساهمة أو القائمين بإدارتها.

الفصل الخامس شركات التوصية بالأسهم

المادة 1215: تؤسس شركة التوصية بالأسهم بموجب عقد توثيقي ويكون رأسمالها مقسما إلى أسهم، بين شريك متضامن أو أكثر لهم صفة تاجر ومسؤولين دائما وبصفة متضامنة عن ديون الشركة وشركاء موصين لهم صفة مساهمين ولا يتحملون الخسائر إلا بما يعادل حصصهم.

لا يمكن أن يكون عدد الشركاء الموصين أقل من ثلاثة (3) ولا يذكر اسمهم في اسم الشركة.

تطبق القواعد المتعلقة بشركات التوصية البسيطة وشركات المساهمة باستثناء المواد 960 إلى 1026 المذكورة أعلاه، على شركات التوصية بالأسهم ما دامت تتطابق مع الأحكام الخاصة المنصوص عليها في هذا الفصل.

المادة 1216: يعين المسير الأول أو المديرون الأولون بموجب القانون الأساسي؛ ينجزون نفس إجراءات التأسيس التي يكلف بها مؤسسو شركات المساهمة.

تعين الجمعية العامة العادية بموافقة كل الشركاء المتضامنين المسير أو المديرين خلال وجود الشركة، إلا في حالة وجود شرط مخالف في القانون الأساسي.

يعزل المسير، شريكا كان أم لا، وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون الأساسي.

ويكون المسير علاوة على ذلك قابلا للعزل عن طريق القضاء لسبب شرعي بناء على طلب من أي شريك أو من الشركة.

المادة 1217: تعين الجمعية العامة العادية وفقا للشروط المحددة في القانون الأساسي، مجلسا للمراقبة يتكون من ثلاثة (3) مساهمين على الأقل.

لا يجوز أن يكون الشريك المتضامن عضوا في مجلس المراقبة وذلك تحت طائلة بطلان تعيينه.

ولا يجوز للمساهمين الذين لهم صفة شريك متضامن أن يشاركوا في تعيين أعضاء مجلس المراقبة.

تطبق القواعد المتعلقة بتعيين القائمين بالإدارة بشركات المساهمة ومدة عهدهم.

المادة 1218: تعين الجمعية العامة العادية محافظا واحدا للحسابات أو أكثر.

المادة 1219: يتمتع المسير بأوسع السلطات للتصرف باسم الشركة في كل الظروف.

يخضع المسير لنفس الالتزامات التي يخضع لها مجلس إدارة شركات المساهمة، مع مراعاة أحكام هذا الفصل.

وفي إطار العلاقات مع الغير، تلتزم الشركة حتى بأعمال المسير التي لا تخضع لموضوع الشركة إلا إذا توصلت إلى إثبات أن الغير كان على اطلاع بأن نشاط المسير بعيد عن موضوعها أو لا يمكنه تجاهله نظرا للظروف مع استثناء أن مجرد نشر القانون الأساسي يكفي وحده لتأسيس هذه البيئة.

تكون بنود القانون الأساسي التي تحد من نطاق سلطات المسير والمترتبة عن هذه المادة، غير قابلة للاحتجاج بها على الغير.

Art. 1214. Les règles fixant la responsabilité du président ou des administrateurs de la société par actions, sont applicables au président et au directeur général ou directeur général délégué de la société par actions simplifiée ».

Chapitre V

Des sociétés en commandite par actions

Art. 1215. La société en commandite par actions, dont le capital est divisé en actions, est constituée par un acte authentique notarié entre un ou plusieurs commandités qui ont la qualité de commerçant et répondent indéfiniment et solidairement des dettes de la société et des commanditaires qui ont la qualité d'actionnaires et ne supportent les pertes qu'à concurrence de leurs apports.

Le nombre des associés commanditaires ne peut être inférieur à trois (3) et leur nom ne peut figurer dans la dénomination sociale.

Dans la mesure où elles sont compatibles avec les dispositions particulières prévues par le présent chapitre, les règles concernant les sociétés en commandite simple et les sociétés par actions sont applicables aux sociétés en commandite par actions à l'exception des articles 960 à 1026 ci-dessus.

Art. 1216. Le ou les premiers gérants sont désignés par les statuts. Ils accomplissent les formalités de constitution dont sont chargés les fondateurs de sociétés par actions.

Au cours de l'existence de la société, et sauf clause contraire des statuts, le ou les gérants sont désignés par l'assemblée générale ordinaire avec l'accord de tous les associés commandités.

Le gérant, associé ou non, est révoqué dans les conditions prévues par les statuts.

En outre, le gérant est révocable par voie de justice pour cause légitime à la demande de tout associé ou de la société.

Art. 1217. L'assemblée générale ordinaire nomme, dans les conditions fixées par les statuts, un conseil de surveillance composé de trois (3) actionnaires au moins.

A peine de nullité de sa nomination, un associé commandité ne peut être membre du conseil de surveillance.

Les actionnaires ayant la qualité de commandité ne peuvent participer à la désignation des membres du conseil de surveillance.

Sont applicables les règles concernant la désignation et la durée du mandat des administrateurs des sociétés par actions.

Art. 1218. L'assemblée générale ordinaire désigne un ou plusieurs commissaires aux comptes.

Art. 1219. Le gérant est investi des pouvoirs les plus étendus pour agir en toute circonstance au nom de la société.

Sous réserve des dispositions du présent chapitre, le gérant a les mêmes obligations que le conseil d'administration des sociétés par actions.

Dans les rapports avec les tiers, la société est engagée même par les actes du gérant qui ne relèvent pas de l'objet social, à moins qu'elle ne prouve que le tiers savait que l'acte dépassait cet objet ou qu'il ne pouvait l'ignorer compte tenu des circonstances, étant exclu que la seule publication des statuts suffise à constituer cette preuve.

Les clauses statutaires limitant les pouvoirs du gérant qui résultent du présent article sont inopposables aux tiers.

المادة 1220: يتمتع المسирون في حالة تعددهم، كل على حدى بالسلطات المذكورة في المادة السابقة.

لا يترتب على معارضة الأعمال التي يقوم بها مسير إزاء مسير آخر، أي أثرا على الغير، إلا إذا ثبت أنهم على علم بذلك.

المادة 1221: تكون الجمعية العامة العادية وحدها المخولة بمنح أجره للمسير غير تلك المنصوص عليها في القانون الأساسي.

ولا يمكن منح هذه الأجرة إلا بموافقة الشركاء المتضامنين بالإجماع، إلا إذا كان هناك شرط مخالف.

المادة 1222: يتولى مجلس المراقبة الرقابة الدائمة لتسيير الشركة، وبهذه الصفة فإنه يتمتع بنفس سلطات محافظي الحسابات.

يقدم مجلس المراقبة تقريرا للجمعية العامة العادية السنوية يشير فيه لا سيما إلى المخالفات والأخطاء الموجودة في الحسابات السنوية، وعند الاقتضاء في الحسابات المدعمة للسنة المالية.

وتعرض الوثائق الموضوعة تحت تصرف محافظي الحسابات في نفس الوقت على مجلس المراقبة ويجوز له استدعاء الجمعية العامة للمساهمين.

المادة 1223: يقتضي تعديل القانون الأساسي موافقة كل الشركاء المتضامنين وأغلبية ثلثي رأسمال الشركاء الموصين.

يثبت المسيرون تعديل القانون الأساسي المترتب عن الزيادة في رأس المال.

المادة 1224: لا يتحمل أعضاء مجلس المراقبة أية مسؤولية تتعلق بأعمال التسيير والنتائج المترتبة عنها.

ويمكن اعتبار أعضاء مجلس المراقبة مسؤولين مدنيا عن الأفعال التي تحدث وصفا جزائيا التي ارتكبتها المسيرون، إذا كانوا على علم بها ولم يصرحوا بها إلى الجمعية العامة.

ويكونون مسؤولين عن الأخطاء الشخصية المرتكبة خلال مدة عهدهم.

المادة 1225: تقرر الجمعية العامة غير العادية بموافقة أغلبية الشركاء المتضامنين، تحويل شركة التوصية بالأسهم إلى شركة مساهمة أو إلى شركة ذات مسؤولية محدودة.

الفصل السادس

أحكام مشتركة خاصة بالشركات التجارية ذات الشخصية المعنوية

القسم الأول

حسابات الشركة

الفقرة الأولى

الوثائق المحاسبية

المادة 1226: عند قفل كل سنة مالية، يضع مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو المسيرين، حسب الحالة، جردا بمختلف عناصر الأصول والخصوم الموجودة في ذلك التاريخ.

Art. 1220. En cas de pluralité de gérants, ceux-ci détiennent séparément les pouvoirs prévus au précédent article.

L'opposition formée par un gérant aux actes d'un autre gérant est sans effet à l'égard des tiers, à moins qu'il ne soit établi qu'ils en ont eu connaissance.

Art. 1221. Toute autre rémunération, que celle prévue aux statuts, ne peut être allouée au gérant que par l'assemblée générale ordinaire.

Elle ne peut l'être qu'avec l'accord des commandités donné, sauf clause contraire, à l'unanimité.

Art. 1222. Le conseil de surveillance assume le contrôle permanent de la gestion de la société. Il dispose, à cet effet, des mêmes pouvoirs que les commissaires aux comptes.

Il fait, à l'assemblée générale ordinaire annuelle, un rapport dans lequel il signale notamment les irrégularités et inexactitudes relevées dans les comptes annuels et, le cas échéant, dans les comptes consolidés de l'exercice.

Il est saisi, en même temps que les commissaires aux comptes, des documents mis à la disposition de ceux-ci. Il peut convoquer l'assemblée générale des actionnaires.

Art. 1223. La modification des statuts exige l'accord de tous les associés commandités et la majorité des deux tiers du capital des commanditaires.

La modification des statuts résultant d'une augmentation du capital est constatée par les gérants.

Art. 1224. Les membres du conseil de surveillance n'encourent aucune responsabilité en raison des actes de la gestion et de leur résultat.

Ils peuvent être déclarés civilement responsables des actes susceptibles d'une qualification pénale commis par les gérants si en ayant eu connaissance, ils ne les ont pas révélés à l'assemblée générale.

Ils sont responsables des fautes personnelles commises lors de l'exécution de leur mandat.

Art. 1225. La transformation de la société en commandite par actions en société par action ou en société à responsabilité limitée est décidée par l'assemblée générale extraordinaire avec l'accord de la majorité des associés commandités.

Chapitre 6
Des dispositions communes aux sociétés commerciales
dotées de la personnalité morale
Section 1
Des comptes sociaux
§. 1- Des documents comptables

Art. 1226. A la clôture de chaque exercice, le conseil d'administration, le directoire ou les gérants dressent l'inventaire des divers éléments de l'actif et du passif existant à cette date.

ويضعون أيضا حساب النتائج والميزانية.

ويضعون تقريراً مكتوباً عن حالة الشركة ونشاطها أثناء السنة المالية المنصرمة.

وتوضع المستندات المشار إليها في هذه المادة تحت تصرف محافظي الحسابات خلال الأربعة أشهر (4) على الأكثر التالية لقف السفة المالية.

المادة 1227: يتم وضع حساب النتائج والميزانية في كل سنة مالية حسب نفس الأشكال ونفس الطرق التقييمية المستعملة في السنين السابقة.

غير أنه في حال عرض تعديل، تثب الجمعية العامة في التعديلات المعروضة، بعد الإطلاع على الحسابات الموضوعة حسب الأشكال والطرق القديمة والجديدة وبناء على تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو المسيرين، حسب الحالة، وتقرير محافظي الحسابات.

تودع حسابات الشركة المذكورة في الفقرة الأولى لدى المركز الوطني للسجل التجاري خلال الشهر الذي يلي مصادقة الجمعية العامة عليها، ويعد الإيداع بمثابة إشهار.

الفقرة الثانية الإهتلاكات والمؤونات

المادة 1228: حتى في حالة انعدام وعدم كفاية الأرباح، يشرع في الإهتلاكات وجمع المؤونات الضرورية، لكي تكون الميزانية صحيحة.

وإن نقص القيمة اللاحقة بالأصول الثابتة سواء كان مترتباً عن الإهتلاك أو عن تغيير الوسائل الفنية أو عن أي سبب آخر يجب أن تكون ثابتة بالإهتلاكات، كما يجب أن يكون النقص في القيمة لبقية عناصر أصول الشركة والخسائر والتكاليف المحتملة محل مؤونات.

المادة 1229: إن مصاريف تأسيس الشركة تهلك قبل كل توزيع للأرباح، مع مراعاة الفقرة الثانية من المادة 1235 أدناه.

وتهلك مصاريف زيادة رأس المال على الأكثر عند انقضاء السنة المالية الخامسة التالية للسنة المالية التي صرفت خلالها.

ويسوغ خصم هذه المصاريف من مبلغ علاوات الإصدار المتعلقة بهذه الزيادة.

المادة 1230: تتشكل الأرباح الصافية من الناتج الصافي من السنة المالية بعد طرح المصاريف العامة والتكاليف الأخرى للشركة بما فيها جميع الإهتلاكات والمؤونات.

المادة 1231: في الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة يقتطع من الأرباح الصافية للسنة المالية سندات نصف العشر على الأقل وتطرح منها عند الاقتضاء الخسائر السابقة، ويخصص هذا الاقتطاع لتكوين مال احتياطي يدعى "احتياطي قانوني" وتقع تحت طائلة بطلان كل مداولة مخالفة لذلك.

ويصبح اقتطاع هذا الجزء غير إلزامي إذا بلغ الاحتياطي عشر رأس المال.

المادة 1232: تتكون الأرباح القابلة للتوزيع من الربح الصافي للسنة المالية، وتضاف إليه الأرباح المنقولة ولكن بعد الاقتطاع المنصوص عليه في المادة 1231 أعلاه والخسائر السابقة.

يجوز للجمعية العامة علاوة على ذلك، أن تقرر توزيع المبالغ المقتطعة من الاحتياطي الموضوع تحت تصرفها، وفي هذه الحالة يبين في القرار صراحة عناوين الاحتياطي التي وقع الاقتطاع منه.

Ils dressent également le compte de résultats et le bilan.

Ils établissent un rapport écrit sur la situation de la société et son activité pendant l'exercice écoulé.

Les documents visés au présent article sont mis à la disposition des commissaires aux comptes au plus tard dans les 04 mois qui suivent la clôture de l'exercice.

Art.1227. Le compte de résultats et le bilan sont établis à chaque exercice selon les mêmes formes et les mêmes méthodes d'évaluation que les années précédentes.

Toutefois, en cas de proposition de modification, l'assemblée générale, au vu des comptes établis selon les formes et méthodes tant anciennes que nouvelles, et sur rapport du conseil d'administration, **du directoire** ou des gérants selon le cas et des commissaires aux comptes, se prononce sur les modifications proposées.

Les comptes sociaux visés à l'alinéa 1^{er}, font l'objet, dans le mois qui suit leur adoption par l'assemblée générale, d'un dépôt au centre national du registre de commerce. Ledit dépôt vaut publicité.

§. 2- De l'amortissement et des provisions

Art. 1228. Même en cas d'absence ou d'insuffisance de bénéfices, il est procédé aux amortissements et provisions nécessaires pour que le bilan soit sincère.

La dépréciation de la valeur d'actif des immobilisations, qu'elle soit causée par l'usure, le changement des techniques ou toute autre cause, doit être constatée par des amortissements. Les moins-values sur les autres éléments d'actif de la société et les pertes et charges probables doivent faire l'objet de provisions.

Art. 1229. Sous réserve des dispositions de l'article 1235, alinéa 2 ci- dessous, les frais de constitution de la société sont amortis avant toute distribution de bénéfices.

Les frais d'augmentation de capital sont amortis au plus tard, à l'expiration du cinquième exercice suivant celui au cours duquel ils ont été engagés.

Ces frais peuvent être imputés sur le montant des primes d'émission afférentes à cette augmentation.

Art. 1230. Constituent des bénéfices nets les produits nets de l'exercice, déduction faite des frais généraux et autres charges de la société, y compris tous amortissements et provisions.

Art. 1231. A peine de nullité de toute délibération contraire, dans les sociétés à responsabilité limitée et les sociétés par actions, il est fait sur les bénéfices nets de l'exercice, diminués, le cas échéant, des pertes antérieures, un prélèvement d'un vingtième au moins affecté à la formation d'un fonds de réserve dit "réserve légale".

Ce prélèvement cesse d'être obligatoire, lorsque la réserve atteint le dixième du capital social.

Art.1232. Le bénéfice distribuable est constitué par le bénéfice net de l'exercice, augmenté des reports bénéficiaires, mais diminué du prélèvement prévu dans l'article 1231 ci- dessus et des pertes antérieures.

En outre, l'assemblée générale peut décider la mise en distribution de sommes prélevées sur les réserves dont elle a la disposition, dans ce cas, la décision indique expressément les postes de réserves sur lesquels les prélèvements sont effectués,

المادة 1233: تحدد الجمعية العامة بعد الموافقة على الحسابات والتحقق من وجود مبالغ قابلة للتوزيع الحصة الممنوحة للشركاء في شكل أرباح وكل ربح يوزع خلافا لهذه القواعد يعد ربحا صوريا.

غير أنه لا تعد أرباحا صورية الدفعات المسبقة تحت الحساب من أرباح السنة المالية المقفلة أو الجارية والتي يقرر مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو المسيرين توزيعها قبل الموافقة على حسابات السنتين المذكورتين:

1- إذا كانت للشركة، بعد التوزيع بعنوان السنة المالية السابقة، إحتياطيات من غير الإحتياط الذي نصت عليها المادة 1231 أعلاه بمبلغ زائد على مبلغ الدفعات.

2- أو متى كانت الميزانية الموضوعة خلال السنة المالية أو في آخرها والمصادق عليها من طرف محافظ الحسابات، تثبت أن الشركة حصلت خلال السنة المالية بعد تكوين الاهتلاكات والمؤونات الضرورية أرباحا صافية زائدة على مبلغ الدفعات، وذلك عند الاقتضاء، بعد خصم الخسائر السابقة والاقتطاع المنصوص عليه في المادة 1231 أعلاه.

المادة 1234: تحدد كفيات دفع الأرباح المصادق عليها من طرف الجمعية العامة من طرف هذه الأخيرة، وفي غيابها يحددها مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو المسيرين حسب الحالة.

دون الإخلال بالتنظيم الخاص بتحويل الأموال إلى الخارج، يجب أن يتم دفع الأرباح في أجل أقصاه تسعة أشهر (9) بعد إقفال السنة المالية، ويسوغ تمديد هذا الأجل بأمر على عريضة.

المادة 1235: يحظر اشتراط فائدة ثانية أو إضافية لصالح الشركاء ويعتبر كل شرط مخالف لذلك كأن لم يكن.

لا تطبق أحكام الفقرة السابقة، متى منحت الدولة للأسهم ضمان ربح أدنى.

المادة 1236: لا يجوز طلب استرداد أي ربح من المساهمين أو حاملي الأسهم ما عدا حالة التوزيع الجاري خلافا لأحكام المادتين 1234 و1235 أعلاه.

القسم الثاني

الشركات التابعة، المساهمات والشركات المراقبة

المادة 1237: إذا كانت لشركة أكثر من 50% من رأسمال شركة أخرى تعد الثانية تابعة للأولى.

تعتبر شركة مساهمة في شركة أخرى، إذا كان جزء من الرأسمال الذي تملكه في هذه الأخيرة يقل عن 50% أو يساويها.

المادة 1238: لا يمكن شركة المساهمة أن تملك أسهما في شركة أخرى إذا كانت هذه الأخيرة تملك مباشرة جزءا من رأسمالها يزيد عن 10%.

Article 1233. Après approbation des comptes et constatations de l'existence de sommes distribuables, l'assemblée générale détermine la part attribuée aux associés sous forme de dividendes. Tout dividende distribué en violation de ces règles constitue un dividende fictif.

Toutefois, ne constituent pas des dividendes fictifs les acomptes à valoir sur les dividendes d'exercice clos ou en cours dont le conseil d'administration, le directoire ou les gérants décide la répartition avant que les comptes de ces exercices aient été approuvés :

1. Lorsque la société dispose, après la répartition, décidée au titre de l'exercice précédent, de réserve autre que celle prévue à l'article 1231 ci- dessus, d'un montant supérieur à celui des acomptes;

2. Ou lorsqu'un bilan établi au cours ou à la fin de l'exercice et certifié par un commissaire aux comptes fait apparaître que la société a réalisé, au cours de l'exercice, après constitution des amortissements et provisions nécessaires, et déductions faite, s'il y a lieu, des pertes antérieures, ainsi que du prélèvement prévu à l'article 1231 ci- dessus des bénéfices nets supérieurs au montant des acomptes.

Article 1234. Les modalités de mise en paiement des dividendes votés par l'assemblée générale sont fixés par elle ou, à défaut, par le conseil d'administration ou le directoire ou les gérants, selon le cas.

Toutefois, nonobstant la réglementation régissant le transfert d'argent à l'étranger, la mise en paiement des dividendes doit avoir lieu dans un délai maximal de neuf mois après la clôture de l'exercice. La prolongation de ce délai peut être accordée par ordonnance sur requête.

Art. 1235. Il est interdit de stipuler un intérêt fixe ou intercalaire au profit des associés. Toute clause contraire est réputée non avenue.

Les dispositions de l'alinéa précédent ne sont pas applicables lorsque l'Etat a accordé aux actions la garantie d'un dividende minimal.

Art. 1236. - Aucune répétition de dividendes ne peut être exigée des actionnaires ou des porteurs de parts, hors le cas de distribution effectuée en violation des dispositions des articles 1234 et 1235 ci- dessus.

Section 2

Des filiales, des participations et des sociétés contrôlées

Art. 1237 Lorsqu'une société possède plus de 50% du capital d'une société, la seconde est considérée comme filiale de la première.

Une société est considérée comme ayant une participation dans une autre société, si la fraction du capital qu'elle détient dans cette dernière est inférieure ou égale à 50%.

Art. 1238. Une société par actions ne peut posséder d'actions d'une autre société, si celle-ci détient directement une fraction de son capital social supérieure à 10%.

المادة 1239: تعد الشركة مراقبة لشركة أخرى تطبيقاً لأحكام هذا القسم في الحالات الآتية:

- عندما تملك بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزءاً من رأسمال يخول لها أغلبية الأصوات في الجمعيات العامة لهذه الشركة.
- عندما تملك وحدها أغلبية حقوق التصويت في هذه الشركة بموجب اتفاق مع باقي الشركاء الآخرين أو المساهمين على أن لا يخالف هذا الاتفاق مصالح الشركة.
- عندما تتحكم فعلياً بموجب حقوق التصويت التي تملكها في قرارات الجمعيات العامة لهذه الشركة.

تعتبر ممارسة لهذه الرقابة عندما تملك بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزءاً من حقوق التصويت يتعدى 40 %، على أن لا يملك أي شريك أو مساهم آخر بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزءاً أكثر من جزئها. تسمى الشركة التي تراقب شركة أو عدة شركات وفقاً للفقرات السابقة قصد تطبيق هذا القسم " الشركة القابضة".

المادة 1240: تعتبر أية مساهمة، حتى ولو كانت أقل من 10 %، تحوزها شركة مراقبة، بأنها محيزة بصفة غير مباشرة من طرف الشركة التي تراقبها.

المادة 1241: عندما تراقب شركة مساهمة شركة أخرى، بصفة غير مباشرة، لا يجوز لهذه الأخيرة امتلاك أكثر من 50 % من رأسمال الشركة الأولى.

المادة 1242: عندما تحصل شركة، خلال سنة مالية، على مساهمة في شركة يوجد مقرها في الجزائر، أو حصلت على أكثر من نصف رأسمال هذه الشركة، يذكر ذلك في التقرير الذي يقدم للشركاء والمتعلق بالعمليات التي تم إجراؤها خلال السنة المالية، وعند الاقتضاء في تقرير محافظي الحسابات.

يشير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو القائم بالإدارة في تقريره إلى نشاط الشركات التابعة حسب مجال النشاط، كما يظهر النتائج المحصل عليها.

المادة 1243: يقوم محافظان للحسابات على الأقل بمراقبة حسابات الشركة القابضة، على أن لا يكون أحدهما معينا في إحدى الشركات التابعة لها.

المادة 1244: تلتزم الشركات القابضة التي تلجأ علنياً للدخار و/أو المسعرة في البورصة، بإعداد الحسابات المدعمة ونشرها كما هو محدد في المادة 1245 من هذا القانون.

المادة 1245: يقصد بالحسابات الموحدة، تقديم الوضعية المالية ونتائج مجموعة الشركات وكأنها تشكل نفس الوحدة.

وتخضع لنفس قواعد التقديم والمراقبة والمصادقة والنشر التي تخضع لها الحسابات السنوية الفردية.

تحدد كليات تطبيق هذه المادة، عند الاقتضاء، عن طريق التنظيم.

Art.1239. Une société est considérée, pour l'application de la présente section, comme en contrôlant une autre :

- lorsqu'elle détient directement ou indirectement une fraction du capital lui conférant la majorité des droits de vote dans les assemblées générales de cette société ;
- lorsqu'elle dispose seule de la majorité des droits de vote dans cette société en vertu d'un accord conclu avec d'autres associés ou actionnaires et qui n'est pas contraire à l'intérêt de la société ;
- lorsqu'elle détermine en fait, par les droits de vote dont elle dispose, les décisions dans les assemblées générales de cette société.

Elle est présumée exercer ce contrôle lorsqu'elle dispose directement ou indirectement d'une fraction des droits de vote supérieur à 40 % et qu'aucun autre associé ou actionnaire ne détient directement ou indirectement une fraction supérieure à la sienne.

La société qui exerce un contrôle sur une ou plusieurs sociétés, conformément aux alinéas précédents, est appelée pour l'application de la présente section, "Société holding".

Art. 1240. Toute participation même inférieure à 10% détenue par une société contrôlée est considérée comme détenue indirectement par la société qui contrôle cette société.

Art. 1241. Lorsqu'une société par actions détient indirectement le contrôle d'une autre société, celle-ci ne peut détenir plus de 50% du capital de la première.

Art. 1242. Lorsqu'une société a pris, au cours d'un exercice, une participation dans une société ayant son siège social en Algérie ou acquis plus de la moitié du capital d'une telle société, il en est fait mention dans le rapport présenté aux associés sur les opérations de l'exercice et, le cas échéant, dans le rapport des commissaires aux comptes.

Le conseil d'administration, le directoire, ou le gérant rend compte dans son rapport, de l'activité des filiales de la société, par branche d'activité et fait ressortir les résultats obtenus.

Art. 1243. Le contrôle des comptes de la société holding est exercé par deux commissaires aux comptes au moins, à condition qu'aucun d'eux ne soit nommé dans l'une de ses filiales.

Art. 1244. La société holding qui fait appel public à l'épargne et/ou cotée en bourse, est tenue à l'établissement et à la publication des comptes consolidés tels que définis à l'article 1245 du présent code.

Art. 1245. Par comptes consolidés, on entend la présentation de la situation financière et des résultats d'un groupe de sociétés, comme si celles-ci ne formaient qu'une seule entité.

Ils sont soumis aux mêmes règles de présentation, de contrôle, d'adoption et de publication que les comptes annuels individuels.

Les modalités d'application du présent article, seront déterminées, en tant que de besoin, par voie réglementaire.

القسم الثالث البطلان

المادة 1246: لا يحصل بطلان عقد تأسيس شركة أو عقد معدل للقانون الأساسي إلا بنص صريح في هذا القانون أو القانون الذي يسري على بطلان العقود، وفيما يتعلق بالشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة، فإن البطلان لا يحصل من عيب في الرضا، ولا من فقد الأهلية ما لم يشمل هذا الانعدام كافة الشركاء المؤسسين.

كما أن هذا البطلان لا يحصل من بطلان الشروط المحظورة بالفقرة الأولى من المادة 426 من القانون المدني.

لا يحصل بطلان العقود أو المداولات غير التي نصت عليها الفقرة السابقة إلا من مخالفة نص ملزم من هذا القانون أو من القوانين التي تسري على العقود.

المادة 1247: يجب في شركات التضامن تحت طائلة البطلان، إتمام إجراءات النشر الخاصة بالعقد أو المداولة حسب الأحوال، دون احتجاج الشركاء والشركة اتجاه الغير بسبب البطلان، غير أنه يجوز للمحكمة أن لا تقضي بالبطلان الذي حصل إذا لم يثبت أي غش.

المادة 1248: تنقضي دعوى البطلان إذا زال سبب البطلان في اليوم الذي تتولى فيه المحكمة النظر في الموضوع في أول درجة إلا إذا كان هذا البطلان مبنياً على عدم مشروعية موضوع الشركة.

المادة 1249: يجوز المحكمة التي تتولى النظر في دعوى البطلان أن تحدد أجلاً ولو تلقائياً للتمكن من إزالة البطلان. ولا يسوغ لها أن تقضي بالبطلان في أقل من شهرين من تاريخ تسجيل الدعوى.

إذا اقتضى الحال استدعاء الجمعية أو إجراء استشارة الشركاء لإزالة البطلان، وإذا ثبت استدعاء قانوني لتلك الجمعية أو إرسال نص مشاريع القرار مصحوباً بالمستندات التي يجب تسليمها للشركاء، فإن المحكمة تقضي بموجب حكم قضائي بمنح الأجل اللازم للشركاء لاتخاذ القرار.

المادة 1250: إذا لم يتخذ أي قرار عند انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة المتقدمة، تفصل المحكمة في الدعوى بناء على طلب الطرف الذي يهيمه الاستعجال.

المادة 1251: في حالة بطلان شركة أو أعمال أو مداولات لاحقة لتأسيسها مبني على عيب في الرضا، أو على فقدان أهلية شريك، وإذا كان التصحيح ممكناً، يجوز لكل شخص يهيمه الأمر أن ينذر الشخص الجدير بهذا الإجراء، إما بالقيام بالتصحيح أو برفع دعوى البطلان في أجل ستة (6) أشهر تحت طائلة انقضاء الميعاد ويتعين إبلاغ الشركة بهذا الإنذار.

يجوز للشركة أو لأحد الشركاء أن يعرض على المحكمة التي تتولى الحكم في الأجل المنصوص عليه في الفقرة أعلاه، كل إجراء من شأنه أن يزيل مصلحة المدعى خصوصاً بشراء حقوقه في الشركة. وفي هذه الحالة يسوغ للمحكمة إما أن تقضي بالبطلان أو بوجوب الإجراءات المعروضة، إذا وافقت عليها الشركة مسبقاً ضمن الشروط المقررة لتعديلات القانون الأساسي.

ولا تأثير لتصويت الشريك المطلوب شراء حقوقه من جديد على قرار الشركة.

وعند التنازع تحدد قيمة الحقوق في الشركة الواجب دفعها للشريك بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة 927 من هذا القانون.

Section 3

Des nullités

Art.1246. La nullité de l'acte de création de la société ou d'un acte modifiant les statuts ne peut résulter que d'une disposition expresse de la présente loi ou de celles qui régissent la nullité des contrats. En ce qui concerne les sociétés à responsabilité limitée et les sociétés par actions, la nullité de la société ne peut résulter ni d'un vice de consentement, ni de l'incapacité, à moins que celle-ci n'atteigne tous les associés fondateurs.

La nullité de la société ne peut non plus résulter de la nullité de la clause prohibé par l'article 426, alinéa 1^{er}, du code civil.

La nullité d'actes ou délibérations autres que ceux prévus à l'alinéa précédent, ne peut résulter que de la violation d'une disposition impérative de la présente loi de celles qui régissent des contrats.

Art.1247. Dans les sociétés en nom collectif, l'accomplissement des formalités de publicité est requis à peine de nullité de la société, de l'acte ou de la délibération, selon les cas, sans que les associés et la société puissent se prévaloir à l'égard des tiers de cette cause de nullité. Toutefois, le tribunal a la faculté de ne pas prononcer la nullité encourue si aucune fraude n'est constatée.

Art.1248. L'action en nullité s'éteint lorsque la cause de la nullité a cessé d'exister le jour où le tribunal statue sur le fond en première instance, sauf si cette nullité est fondée sur l'illicite de l'objet social.

Art. 1249.Le tribunal, saisi d'une action en nullité, peut, même d'office, fixer un délai pour permettre de couvrir les nullités. Il ne peut prononcer la nullité dans moins de deux mois de la date d'introduction de la requête introductive d'instance.

Si pour couvrir une nullité, une assemblée doit être convoquée ou une consultation des associés effectuée, et s'il est justifié d'une convocation régulière de cette assemblée ou de l'envoi aux associés du texte des projets de décision, accompagné des documents qui doivent leur être communiqués, le tribunal accorde par jugement, le délai nécessaire pour que les associés puissent prendre une décision.

Art. 1250. - Si à l'expiration du délai prévu à l'article précédent aucune décision n'a été prise, le tribunal statue à la demande de la partie la plus diligente.

Art. 1251. En cas de nullité d'une société ou d'actes et de délibérations postérieurs à sa constitution, fondée sur un vice du consentement ou sur l'incapacité d'un associé et lorsque la régularisation peut intervenir, toute personne y ayant intérêt peut mettre en demeure celui qui est susceptible de l'opérer, soit de régulariser, soit d'agir en nullité dans un délai de six (6) mois à peine de forclusion. Cette mise en demeure est dénoncée à la société.

La société ou un associé peut soumettre au tribunal saisi dans le délai prévu à l'alinéa précédent, toute mesure susceptible de supprimer l'intérêt du demandeur notamment par le rachat de ses droits sociaux. Dans ce cas, le tribunal peut, soit prononcer la nullité, soit rendre obligatoires les mesures proposées, si celles-ci ont été préalablement adoptées par la société aux conditions prévues pour les modifications statutaires.

Le vote de l'associé dont le rachat des droits est demandé est sans influence sur la décision de la société.

En cas de contestation, la valeur des droits sociaux à rembourser à l'associé est déterminée conformément aux dispositions de l'article 927, alinéa 3, du présent code.

المادة 1252: إذا كان بطلان أعمال ومداولات لاحقة لتأسيس الشركة مبنيًا على مخالفة قواعد النشر، يمكن لكل شخص يهمة أمر تصحيح العمل أن ينذر الشركة بالقيام بهذا التصحيح في أجل ثلاثين (30) يومًا. وإذا لميقع التصحيح في هذا الأجل، يجوز لكل شخص يهمة الأمر أن يطلب من قاضي الأمور المستعجلة تعيين وكيل يكلف بالقيام بهذا الإجراء.

المادة 1253: تتقدم دعاوى بطلان الشركة أو الأعمال أو المداولات اللاحقة لتأسيسها بانقضاء أجل ثلاث (3) سنوات اعتبارًا من تاريخ حصول البطلان دون الإخلال بانقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 1251 أعلاه.

المادة 1254: يشرع في تصفية الشركة متى قضى ببطلانها طبقًا لأحكام القانون الأساسي والقسم الخامس من هذا الفصل.

المادة 1255: لا يجوز للشركة ولا للشركاء الاحتجاج بالبطلان تجاه الغير حسن النية، غير أن البطلان الناتج عن انعدام الأهلية أو عيب في الرضا يمكن الاحتجاج به حتى تجاه الغير من طرف الممثلين الشرعيين لعديم الأهلية أو من طرف الشريك الذي انتزع رضاه بطريق الغلط أو التدليس أو الإكراه.

المادة 1256: تتقدم دعوى المسؤولية المبنية على إبطال الشركة أو الأعمال والمداولات اللاحقة لتأسيسها بثلاثة (3) سنوات اعتبارًا من التاريخ الذي اكتسب فيه حكم البطلان قوة الشيء المقضي فيه.

لا يحول زوال سبب البطلان دون ممارسة دعوى التعويض الرامية إلى تعويض الضرر اللاحق من العيب الذي كان يشوب الشركة أو العمل أو المداولة وتتقدم هذه الدعوى بمرور ثلاث (3) سنوات اعتبارًا من تاريخ كشف البطلان.

القسم الرابع الإدماج والانفصال الفقرة الأولى أحكام عامة

المادة 1257: للشركة، ولو في حالة تصفيتها، أن تدمج في شركة أخرى أو أن تساهم في تأسيس شركة جديدة بطريقة الدمج.

كما لها أن تقدم ذمتها لشركات موجودة أو تساهم معها في إنشاء شركات جديدة بطريقة الإدماج والانفصال.

كما يمكنها أن تقدم ذمتها كحصة في شركات جديدة منشأة عن طريق الانفصال.

المادة 1258: يجوز تحقيق العمليات المشار إليها في المادة أعلاه بين شركات ذات شكل مختلف.

ويجب أن تقررها كل واحدة من الشركات المعنية حسب الشروط المطلوبة في تعديل قوانينها الأساسية.

إذا كانت العملية تتضمن إحداث شركات جديدة، يتعين تأسيس كل واحدة منها حسب القواعد الخاصة بكل شكل من الشركة الموافق عليها.

Art.1252.Lorsque la nullité d'actes et délibérations postérieures à la constitution de la société est fondée sur la violation des règles de publicité, toute personne ayant intérêt à la régularisation de l'acte peut mettre la société en demeure d'y procéder dans le délai de trente(30) jours. A défaut de régularisation dans ce délai, tout intéressé peut demander **au juge des référés** la désignation, d'un mandataire chargé d'accomplir la formalité.

Art. 1253. Les actions en nullité de la société ou d'actes et délibérations postérieurs à sa constitution se prescrivent par trois (3) ans à compter du jour où la nullité est encourue, sous réserve de la forclusion prévue à l'article 1251, alinéa 1er ci- dessus.

Art. 1254. Lorsque la nullité de la société est prononcée, Il est procédé à sa liquidation conformément aux dispositions des statuts et de la section V du présent chapitre.

Art.1255. Ni la société, ni les associés ne peuvent se prévaloir d'une nullité à l'égard des tiers de bonne foi. Cependant, la nullité résultant de l'incapacité ou d'un vice du consentement est opposable même aux tiers, par **les représentants légaux de l'incapable** ou par l'associé dont le consentement a été surpris par erreur, dol ou la contrainte.

Art. 1256. L'action en responsabilité fondée sur l'annulation de société ou des actes et délibérations postérieurs à sa constitution, se prescrit par trois (3) ans à compter du jour où la décision d'annulation est passée en force de chose jugée.

La disparition de la cause de nullité ne met pas obstacle à l'exercice de l'action en dommages intérêts tendant à la réparation du préjudice causé par le vice dont la société, l'acte ou la délibération était entachée. Cette action se prescrit par trois ans à compter du jour où la nullité a été couverte.

Section 4 **De la fusion et de la scission** **§. 1 - Des dispositions générales**

Art.1257. Une société, même en liquidation, peut être absorbée par une autre société ou participer à la constitution d'une société nouvelle, par voie de fusion.

Elle peut aussi faire apport de son patrimoine à des sociétés existantes ou participer avec celles-ci à la constitution de sociétés nouvelles, par voie de fusion-scission.

Elle peut enfin faire apport de son patrimoine à des sociétés nouvelles par voie de scission.

Art. 1258. - Les opérations visées à l'article précédent, peuvent être réalisées entre des sociétés de forme différente.

Elles sont décidées, par chacune des sociétés intéressées, dans les conditions requises pour la modification de ses statuts.

Si l'opération comporte la création de sociétés nouvelles, chacune de celles-ci est constituée selon les règles propres à la forme de société adoptée.

المادة 1259: خلافا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 1258 أعلاه، إذا كان من شأن العملية المقررة إحداث زيادة تعهدات الشركاء أو المساهمين في شركة أو في عدة شركات معنية، فإنه لا يقرر ذلك إلا بموافقة الشركاء المذكورين أو المساهمين المذكورين بالإجماع.

المادة 1260: يحدد مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو المسيرين مشروع الإدماج أو الانفصال سواء لكل واحدة من الشركات المساهمة في الإدماج أو للشركة المقرر إدماجها.

يجب أن يتضمن البيانات التالية:

- 1- أسباب الإدماج أو الانفصال وأهدافه وشروطه.
 - 2- تواريخ قفل حسابات الشركات المعنية والمستعملة لتحديد شروط العملية.
 - 3- تعيين وتقييم الأموال والديون المقرر نقلها للشركات المدمجة أو الجديدة.
 - 4- تقرير روابط مبادلة الحصص.
 - 5- المبلغ المحدد لقسط الإدماج أو الانفصال.
- يبين المشروع أو أي بيان ملحق به طرق التقديم المستعملة وأسباب خيار روابط مبادلة الحصص.

المادة 1261: يودع مشروع العقد بأحد مكاتب التوثيق للمحل الموجود به مقر الشركات المدمجة والمستوعبة.

ويكون محل نشر في إحدى الصحف المعتمدة لتلقي الإعلانات القانونية.

الفقرة الثانية

أحكام خاصة بشركات المساهمة

المادة 1262: يقرر الإدماج من طرف الجمعية العامة الاستثنائية للشركات المدمجة والمستوعبة.

تؤول الذمة المالية للشركات المستوعبة أو المدمجة إلى الشركة المدمجة أو إلى الشركة الجديدة الناتجة عن الإدماج في الحالة التي تكون عليها في تاريخ تحقيق العملية النهائية.

تؤول الذمة المالية للشركة المنفصلة حسب نفس شروط، ويقع توزيعها بين الشركات المدمجة أو الشركات الجديدة الناتجة عن الانفصال حسب الشروط المقررة بمشروع الانفصال.

المادة 1263: يقدم مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو المسيرين، حسب الأحوال مشروع الإدماج أو الانفصال وملحقاته لمحافظي الحسابات، إن وجدوا لكل واحدة من الشركات المساهمة في العملية قبل خمسة وأربعين (45) يوما على الأقل من انعقاد جمعية الشركاء أو المساهمين المدعويين للنظر في هذا المشروع.

المادة 1264: يضع ويقدم محافظو الحسابات لكل شركة، ويساعدتهم عند الاقتضاء، خبراء يختارونهم تقريراً عن طرق الإدماج وخاصة عن تقييم الحصص للشركة المدمجة، ولأجل ذلك يسوغ لمحافظي الحسابات الإطلاع على كافة المستندات المفيدة لدى كل شركة معنية.

Art. 1259. Par dérogation aux dispositions de l'article 1258, alinéa 2 ci - dessus, si l'opération projetée a pour effet d'augmenter les engagements d'associés ou d'actionnaires de l'une ou de plusieurs sociétés en cause, elle ne peut être décidée qu'à l'unanimité desdits associés ou actionnaires.

Art.1260. Le projet de fusion ou de scission est arrêté par le conseil d'administration, le directoire ou les gérants soit de chacune des sociétés participant à la fusion, soit de la société dont la scission est projetée.

Il doit contenir les indications suivantes:

- 1- Les motifs, buts et conditions de la fusion ou de la scission ;
- 2- Les dates auxquelles ont été arrêtés les comptes des sociétés intéressées, utilisés pour établir les conditions de l'opération;
- 3- La désignation et l'évaluation de l'actif et du passif dont la transmission aux sociétés absorbantes ou nouvelles est prévue;
- 4- Le rapport d'échange des droits sociaux ;
- 5- Le montant prévu de la prime de fusion ou de scission.

Le projet ou une déclaration qui lui est annexée, expose les méthodes d'évaluation utilisées et donne les motifs du choix du rapport d'échange des droits sociaux.

Art. 1261. - Le projet de contrat est déposé dans une étude notariale du lieu du siège des sociétés absorbantes et absorbées.

Il fait l'objet d'une publicité dans un journal habilité à recevoir les annonces légales.

§. 2- Des dispositions relatives aux sociétés par actions

Art. 1262. La fusion est décidée par l'assemblée générale extraordinaire des sociétés absorbantes et absorbées.

Le patrimoine des sociétés absorbées ou fusionnées est dévolu à la société absorbante ou à la société nouvelle issue de la fusion dans l'état où il se trouve à la date de la réalisation définitive de l'opération.

Le patrimoine de la société scindée est dévolu dans les mêmes conditions, sa répartition entre les sociétés absorbantes ou les sociétés nouvelles issues de la scission, est faite selon les modalités fixées par le projet de scission.

Art. 1263. Le conseil d'administration, le directoire et les gérants, selon le cas, communiquent le projet de fusion ou de scission et ses annexes aux commissaires aux comptes, s'il en existe, de chacune des sociétés participant à l'opération quarante-cinq jours avant la réunion de l'assemblée des associés ou des actionnaires appelés à statuer sur ledit projet.

Art. 1264. Les commissaires aux comptes de chaque société assistés, le cas échéant, d'experts de leur choix, établissent et présentent un rapport sur les méthodes de fusion et notamment l'évaluation des apports faits à la société absorbante. A cet effet, les commissaires aux comptes peuvent obtenir communication de tous documents utiles auprès de chaque société intéressée.

المادة 1265: يودع تقرير محافظي الحسابات في المقر الرئيسي للشركة تحت تصرف الشركاء أو المساهمين في ظرف الخمسة عشر (15) يوما السابقة لانعقاد الجمعية المدعوة للنظر في مشروع الإدماج أو الانفصال.

وفي حالة الاستشارة الكتابية يوجه هذا التقرير للشركاء مع مشروع القرار المعروض عليهم.

المادة 1266: يحقق المندوبون المكلفون بتقدير الحصص المقدمة خصوصا بأن مبلغ رأس المال الصافي الذي قدمته الشركات المستوعبة يعادل على الأقل مبلغ زيادة رأس مال الشركة المدمجة أو مبلغ رأس مال الشركة الجديدة الناتجة عن الإدماج.

ويجرى نفس هذا التحقيق بالنسبة لرأس مال الشركات المستفيدة من الانفصال.

المادة 1267: تبت الجمعية العامة غير العادية للشركة المدمجة في المصادقة على الحصص العينية المقدمة طبقا للأحكام الواردة في المادة 950 أعلاه.

المادة 1268: إذا تحقق الإدماج عن طريق إنشاء شركة جديدة، فإنه يمكن أن تتكون هذه الشركة دون حصص أخرى غير تلك التي تكونت من جراء الإدماج. وفي هذه الحالة يجوز لمساهمي هذه الشركات أن يجتمعوا بحكم القانون في جمعية عامة تأسيسية للشركة الجديدة الناشئة عن طريق الإدماج، وتطبق الإجراءات وفقا للأحكام التي تنظم تكوين شركات المساهمة.

المادة 1269: تصبح الشركة مدينة لدائني الشركة المستوعبة في محل ومكان هذه الأخيرة دون أن يترتب على هذا الحل أي تجديد بالنسبة لهم.

يجوز لدائني الشركة الذين شاركوا في عملية الإدماج وكان دينهم سابقا لنشر مشروع الإدماج أن يقدموا معارضة ضد هذه الأخيرة في أجل ثلاثين (30) يوما ابتداء من النشر المنصوص عليه في المادة 1261 أعلاه، ويتخذ بعد ذلك قرار قضائي إما برفض المعارضة أو الأمر إما بتسديد الديون وإما بإنشاء ضمانات تقدمها الشركة المدمجة بشرط أن تكون هذه الضمانات كافية.

لا يحتج بالإدماج على هذا الدائن إذا لم تسدد الديون أو لم تنشأ الضمانات التي أمر بتقديمها.

غير أن المعارضة المقدمة من دائن واحد لا يكون لها أي تأثير على متابعة عمليات الإدماج.

لا تشكل أحكام هذه المادة أي عائق بالنسبة لتطبيق الاتفاقيات التي ترخص للدائن باشتراط التسديد الفوري لدينه في حالة إدماج الشركة المدينة بشركة أخرى.

المادة 1270: يجوز كذلك لمؤجري الأماكن المؤجرة للشركات المستوعبة أو المنفصلة أن يقدموا معارضة على الإدماج أو الانفصال في أجل المحدد في الفقرة الثانية من المادة 1269 أعلاه.

المادة 1271: تطبق أحكام المواد 1264 و 1267 و 1302 من هذا القانون عندما يجب تحقيق الانفصال بتقديم الحصص لشركات المساهمة الموجودة.

Art.1265.Le rapport des commissaires aux comptes déposé au siège social est tenu à la disposition des associés ou des actionnaires, pendant le délai de quinze (15) jours qui précède la réunion de l'assemblée appelée à statuer sur le projet de fusion ou de scission.

En cas de consultation par écrit, ce rapport est adressé aux associés avec le projet de résolution qui leur est soumis.

Art. 1266. Les commissaires aux apports vérifient notamment que le montant de l'actif net apporté par les sociétés absorbées est au moins égal au montant de l'augmentation du capital de la société absorbante ou au montant du capital de la société nouvelle issue de la fusion.

La même vérification est faite en ce qui concerne le capital des sociétés bénéficiaires de la scission.

Art.1267.L'assemblée générale extraordinaire de la société absorbante statue sur l'approbation des apports en nature conformément aux dispositions de l'article 950 ci- dessus.

Art. 1268. Lorsque la fusion est réalisée par voie de création d'une société nouvelle, celle-ci peut être constituée sans autres apports que ceux effectués par les sociétés procédant à leur fusion. Dans ce cas, les actionnaires de ces sociétés peuvent se réunir, de plein droit, en assemblée générale constitutive de la société nouvelle issue de la fusion et il est procédé, conformément aux dispositions régissant la constitution des sociétés par actions.

Art. 1269. La société devient débitrice des créanciers de la société absorbée aux lieu et place de celle-ci sans que cette substitution emporte novation à leur égard.

Les créanciers des sociétés participant à l'opération de fusion et dont la créance est antérieure à la publicité donnée au projet de fusion peuvent former opposition à celle-ci dans le délai de trente (30) jours à compter de l'insertion prescrite par l'article 1261 ci- dessus. Une décision de justice rejette l'opposition ou ordonne, soit le remboursement des créances, soit la constitution de garanties si la société absorbante en offre et si elles sont jugées suffisantes.

A défaut de remboursement des créances ou de constitution des garanties ordonnées, la fusion est inopposable à ce créancier.

L'opposition formée par un créancier n'a pas pour effet d'interdire la poursuite des opérations de fusion.

Les dispositions du présent article ne mettent pas obstacle à l'application des conventions autorisant le créancier à exiger le remboursement immédiat de sa créance en cas de fusion de la société débitrice avec une autre société.

Art.1270.Les bailleurs de locaux loués aux sociétés absorbées ou scindées, peuvent également former opposition à la fusion ou à la scission dans le délai fixé à l'article 1269 alinéa 2 ci-dessus.

Art.1271.Lorsque la scission doit être réalisée par apports à des sociétés par actions existantes, les dispositions des articles 1264, 1267 et 1302 de cette loi sont applicables.

المادة 1272: عندما يجب تحقيق الانفصال بتقديم الحصص لشركات المساهمة الجديدة فإن هذا الانفصال يقرر من الجمعية العامة غير العادية للشركة المنفصلة.

ويمكن أن تتكون كل من الشركات الجديدة دون حاجة إلى حصة أخرى غير الحصة التي تم الحصول عليها من الشركة المنفصلة. وفي هذه الحالة يجوز للجمعية العامة للمساهمين والخاصة بهذه الأخيرة، أن تتحول بحكم القانون إلى جمعية عامة تأسيسية لكل من الشركات التي نشأت عن الانفصال وتتبع الإجراءات طبقاً للأحكام التي تنظم تأسيس الشركات المساهمة غير أنه لا يجري تحقيق لتقدير الأموال المقدمة من الشركة المنفصلة وتسند الأسهم الصادرة من الشركات الجديدة مباشرة لمساهمي الشركة المنفصلة.

المادة 1273: تكون الشركات المستفيدة من الحصص الناتجة عن الانفصال مدينة بالتضامن تجاه دائني الشركة المنفصلة، وتحل محلها ومكانها دون أن يترتب عن هذا الحل أي تجديد بالنسبة لهم.

المادة 1274: يجوز - خلافاً لأحكام المادة السابقة - أن يشترط بأن الشركات المستفيدة من الانفصال لا تلزم إلا بجزء من دين الشركة المنفصلة الموضوع على عاتق كل منها ودون تضامن بينها.

وفي هذه الحالة يجوز لدائني الشركة المنفصلة أن يقوموا بالمعارضة في الانفصال حسب الشروط وتحت الآثار المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 1269 وما بعدها من هذا القانون.

المادة 1275: يجوز للشركة التي تقدم جزءاً من مالها لشركة أخرى وكذلك للشركة التي تستفيد من هذه الحصة، أن تقررا بالاتفاق على إخضاع العملية لأحكام المادتين 1271 و1274 أعلاه.

الفقرة الثالثة

أحكام تتعلق بالشركات ذات المسؤولية المحدودة

المادة 1276: تطبق في حالة إدماج أو انفصال الشركات ذات المسؤولية المحدودة لصالح شركات أخرى من نفس الشكل أحكام المواد 1269 و1273 و1274 أعلاه وتطبق المادة 1264 من هذا القانون في حالة وجود محافظين للحسابات.

أما إذا وجب تحقيق الانفصال بتقديم حصص إلى شركات جديدة ذات المسؤولية المحدودة، فإن كلا من هذه الشركات يكمن أن تتكون من حصة دون حصة أخرى غير التي قدمت من الشركة المنفصلة، وفي هذه الحالة يجوز لشركاء هذه الأخيرة أن يعملوا بحكم القانون كمؤسسين لكل من الشركات الناتجة عن الانفصال و تتبع الإجراءات طبقاً للأحكام المنظمة لتأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة، و تسند حصص الشركاء التي تمثل رأسمال الشركات الجديدة مباشرة إلى شركاء الشركة المنفصلة.

الفقرة الرابعة

أحكام مختلفة

المادة 1277 : تطبق أحكام المواد 1269 و 1273 و 1274 من هذا القانون إذا كانت العمليات المشار إليها في المادة 1257 أعلاه تتضمن مساهمة شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة.

Art.1272.Lorsque la scission doit être réalisée par apports à des sociétés par actions nouvelles, elle est décidée par l'assemblée générale extraordinaire de la société scindée.

Chacune des sociétés nouvelles peut être constituée sans autre apport que celui effectué par la société scindée. En ce cas, l'assemblée générale des actionnaires de celle-ci peut se transformer, de plein droit, en assemblée générale constitutive de chacune des sociétés issues de la scission et il est procédé, conformément aux dispositions régissant la constitution des sociétés par actions. Toutefois, il n'y a pas lieu à vérification de l'évaluation des biens apportés par la société scindée. Les actions émises par les sociétés nouvelles sont alors directement attribuées aux actionnaires de la société scindée.

Art.1273. Les sociétés bénéficiaires des apports résultant de la scission, sont débitrices solidaires des créanciers de la société scindée, au lieu et place de celle-ci, sans que cette substitution emporte novation à leur égard.

Art.1274. Par dérogation aux dispositions de l'article précédent, il peut être stipulé que les sociétés bénéficiaires de la scission ne seront tenues que de la partie du passif de la société scindée mise à la charge respective et sans solidarité entre elles.

Dans ce cas, les créanciers de la société scindée peuvent former opposition à la scission dans les conditions et sous les effets prévus à l'article 1269, alinéa 2 et suivants de la présente loi.

Art.1275. La société qui apporte une partie de son actif à une autre société et la société qui bénéficie de cet apport, peuvent décider d'un commun accord de soumettre l'opération aux dispositions des articles 1271 et 1274 ci- dessus.

§. 3- Des dispositions relatives aux sociétés à responsabilité limitée

Article 1276. En cas de fusion ou de scission de sociétés à responsabilité limitée au profit de sociétés de même forme, les dispositions des articles 1269, 1273 et 1274 ci- dessus, sont applicables ainsi que s'il existe des commissaires aux comptes, celles de l'article 1264 de la présente loi .

Lorsque la scission doit être réalisée par apports à des sociétés à responsabilité limitée nouvelles, chacune de celles-ci peut être constituée sans autre apport que celui effectué par la société scindée. Dans ce cas, les associés de celle-ci peuvent agir de plein droit en qualité de fondateurs de chacune des sociétés issues de la scission, et il est procédé conformément aux dispositions régissant la constitution des sociétés à responsabilité limitée. Les parts sociales représentant le capital des sociétés nouvelles sont alors directement attribuées aux associés de la société scindée.

§. 4 - Des dispositions diverses

Art. 1277. Lorsque les opérations visées à l'article 1257ci- dessus comportent la participation de sociétés par actions et de sociétés à responsabilité limitée, les dispositions des articles 1269, 1273 et 1274 de la présente loi sont applicables.

القسم الخامس
التصفية
الفقرة الأولى
أحكام عامة

المادة 1278: مع مراعاة أحكام هذه الفقرة، تخضع تصفية الشركات للأحكام التي يشتمل عليها القانون الأساسي.

المادة 1279: تعتبر الشركة في حالة تصفية من وقت حلها مهما كان السبب، وتتبع تسميتها بالبيان " شركة في حالة تصفية".

يجب أن يودع قرار الحل لدى المركز الوطني للسجل التجاري.

وتبقى الشخصية المعنوية للشركة قائمة لاحتياجات التصفية إلى أن يتم إقفالها.

ولا ينتج حل الشركة آثاره بالنسبة للغير إلا من تاريخ نشره في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية و في يومية وطنية.

المادة 1280: ينشر قرار تعيين المصفيين مهما كان شكله، في أجل شهر، في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية من طرفهم وفي يومية وطنية.

ويتضمن هذا القرار البيانات الآتية:

- 1- الغرض الإجتماعي أو تسمية الشركة متبوعا عند الاقتضاء بمختصر اسم الشركة،
- 2- شكل الشركة متبوعا بإشارة " في حالة تصفية"،
- 3- مبلغ رأس المال،
- 4- عنوان مقر الشركة،
- 5- رقم قيد الشركة في المركز الوطني للسجل التجاري،
- 6- سبب التصفية،
- 7- اسم المصفيين ولقبهم وموطنهم،
- 8 -حدود صلاحيات المصفيين عند الاقتضاء،

كما تذكر في نفس النشر بالإضافة إلى ما تقدم البيانات الآتية:

أ-تعيين المكان الذي توجه إليه المراسلات، والمكان الخاص بالعقود والوثائق المتعلقة بالتصفية،

ب-مركز السجل التجاري الذي تم به إيداع العقود والأوراق المتصلة بالتصفية،

وتبلغ نفس البيانات بواسطة رسالة مضمنة مع العلم بالوصول إلى المساهمين والشركاء بسعي من المصفي.

المادة 1281: يقوم المصفي أثناء تصفية الشركة وتحت مسؤوليته بإجراءات النشر الواقعة علي الممثلين القانونيين للشركة.

كل قرار يؤدي إلى تعديل البيانات المنشورة طبقا للمادة السابقة ينشر طبقا للشروط المنصوص عليها في هذه المادة.

SECTION 5
De la liquidation
§. 1- Des dispositions générales

Art. 1278. Sous réserve des dispositions du présent paragraphe, la liquidation des sociétés est régie par les dispositions contenues dans les statuts.

Art.1279.La société est en liquidation dès sa dissolution pour quelque cause que ce soit. Sa raison ou sa dénomination sociale est suivie de la mention « société en liquidation ».

L'acte de dissolution est déposé au centre national du registre de commerce.

La personnalité morale de la société subsiste pour les besoins de la liquidation jusqu'à la clôture de celle-ci.

La dissolution d'une société ne produit ses effets à l'égard des tiers qu'à compter de la date de sa publication au bulletin officiel des annonces légales et dans un quotidien national.

Art. 1280. L'acte de désignation des liquidateurs, quelle que soit sa forme, est publié par ces derniers dans un délai d'un mois, dans le bulletin officiel des annonces légales et dans un quotidien national

Il contient les indications suivantes

- 1- La raison sociale ou la dénomination sociale suivie, le cas échéant, de son sigle;
- 2- La forme de la société, suivie de la mention "en liquidation";
- 3- Le montant du capital social;
- 4- L'adresse du siège social;
- 5- Les numéros d'immatriculation de la société au registre de commerce;
- 6- La cause de la liquidation;
- 7- Les nom, prénoms usuels et domicile des liquidateurs;
- 8- Les limitations apportées au pouvoirs des liquidateurs, le cas échéant.

Sont, en outre, indiqués dans la même insertion les indications suivantes :

- a. Le lieu où les correspondances doivent être adressées et celui où les actes et documents concernant la liquidation doivent être notifiés;
- b. Le centre national du registre de commerce auprès duquel sera effectué le dépôt des actes et des pièces relatifs à la liquidation.

A la diligence du liquidateur, les mêmes indications sont portées, par lettre recommandée avec accusé de réception à la connaissance des actionnaires et des associés.

Art.1281. Au cours de la liquidation de la société, le liquidateur accomplit, sous sa responsabilité, les formalités de publicité incombant aux représentants légaux de la société.

Toute décision entraînant modification des mentions publiées en application de l'article précédent, est publiée dans les conditions prévues par cet article.

المادة 1282: لا ينجم عن حل الشركة بقوة القانون فسخ إيجارات العقارات المستعملة لنشاط الشركة بما فيها محلات السكن التابعة لهذه العقارات.

وإذا لم يعد التزام الضمان في حالة التنازل عن الإيجار مضمونا في حدود الإيجار المشار إليه، فإنه يمكن إستبداله عن طريق أمر إستعجالي بكل ضمان كاف يقدم من المتنازل له أو من الغير.

المادة 1283: باستثناء اتفاق كافة الشركاء، فإن التنازل عن كل أو جزء من مال الشركة في حالة التصفية إلى شخص كانت له في الشركة صفة الشريك المتضامن أو المسير أو القائم بالإدارة أو المدير العام، أو محافظ حسابات، أو مراقب، لا يجوز أن يتم إلا برخصة من المحكمة المختصة وذلك بعد الاستماع قانونا إلى المصفي والمراقب ومحافظ الحسابات إن وجد.

المادة 1284: يحظر التنازل عن كل أو جزء من مال الشركة أو عن الشركة التي توجد في حالة تصفية إلى المصفي أو مستخدميه أو أزواجهم أو أصولهم أو فروعهم.

المادة 1285: يرخص بالتنازل الإجمالي عن مال الشركة أو عن حصة المال المقدمة إلى شركة أخرى إذا كان قد تم ذلك خاصة عن طريق الإدماج:

- 1- في شركات التضامن بموافقة كافة الشركاء.
- 2- في شركات التوصية البسيطة بإجماع الشركاء المتضامنين وبأغلبية الشركاء الموصين عددا ورأس مالا.
- 3- في الشركات ذات المسؤولية المحدودة بالأغلبية المطلوبة لتعديل القانون الأساسي.
- 4- في شركات المساهمة حسب شروط النصاب والأغلبية المنصوص عليها بالنسبة للجمعيات غير العادية، إضافة إلى ذلك يشترط في شركات التوصية بالأسهم إجماع الشركاء المتضامنين.

المادة 1286: يستدعي المصفي الشركاء في نهاية التصفية للنظر في الحساب الختامي، وفي إبراء إدارته وإعفائه من الوكالة والتحقق من اختتام التصفية.

إذا لم يستدع الشركاء، يجوز لكل شريك أن يطلب من رئيس المحكمة المختص تعيين وكيل يكلف بالقيام بإجراءات الاستدعاء.

المادة 1287: إذا لم تتمكن الجمعية المكلفة بإقفال التصفية المنصوص عليها في المادة 1286 المذكورة أعلاه من المداولة أو رفضت المصادقة على حسابات المصفي، فإنه يفصل في ذلك بحكم قضائي بطلب من المصفي أو كل من يهيمه الأمر.

يضع المصفي لهذا الغرض حساباته بأمانة ضبط المحكمة ليتمكن كل معني بالأمر من الاطلاع عليها والحصول على نسخة منها على نفقته.

تتولى المحكمة النظر في هذه الحسابات، وعند الاقتضاء، في إقفال التصفية وتحل بذلك محل جمعية الشركاء أو المساهمين.

المادة 1288: ينشر إعلان إقفال التصفية الموقع عليه من المصفي، بطلب منه، في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية وفي يومية وطنية ويتضمن هذا الإعلان البيانات التالية:

1. العنوان أو التسمية التجارية متبوعة، عند الاقتضاء، بمختصر اسم الشركة.
2. شكل الشركة متبوع ببيان في حالة التصفية.
3. مبلغ رأسمالها.

Art.1282. La dissolution de la société n'entraîne pas de plein droit la résiliation des baux des immeubles utilisés pour son activité sociale, y compris les locaux d'habitation dépendant de ces immeubles.

Si, en cas de cession du bail, l'obligation de garantie ne peut être assurée dans les termes de celui-ci, il peut y être substitué, par ordonnance de référé toute garantie offerte par le cessionnaire ou un tiers, et jugée suffisante.

Art.1283. Sauf consentement unanime des associés, la cession de tout ou partie de l'actif de la société en liquidation à une personne ayant eu dans cette société la qualité d'associé en nom, de gérant, d'administrateur, de directeur général, de commissaire aux comptes ou de contrôleur, ne peut avoir lieu qu'avec l'autorisation du tribunal compétent, le liquidateur et, s'il en existe, le commissaire aux comptes ou le contrôleur dûment entendus.

Art.1284. La cession de tout ou partie de l'actif de la société en liquidation, au liquidateur ou à ses employés ou à leurs conjoints, ascendants ou descendants est interdite.

Art.1285. La cession globale de l'actif de la société ou l'apport de l'actif à une autre société, notamment par voie de fusion, est autorisée :

1. dans les sociétés en nom collectif, à l'unanimité des associés;
2. dans les sociétés en commandite simple, à l'unanimité des commandités et à la majorité en nombre et en capital des commanditaires ;
3. dans les sociétés à responsabilité limitée, à la majorité exigée pour la modification des statuts;
4. **dans les sociétés par actions** aux conditions de quorum et de majorité prévues pour les assemblées extraordinaires et en outre dans les sociétés en commandite par actions, avec l'accord unanime des commandités.

Art.1286. Les associés sont convoqués en fin de liquidation par le liquidateur pour statuer sur le compte définitif, sur le quitus de la gestion du liquidateur et la décharge de son mandat et pour constater la clôture en liquidation.

A défaut, tout associé peut demander la désignation par **le président du tribunal compétent**, d'un mandataire de justice chargé de procéder à la convocation.

Art.1287. Si l'assemblée de clôture prévue à l'article 1286 ci-dessus, ne peut délibérer ou si elle refuse d'approuver les comptes du liquidateur, il est statué par **décision de justice**, à la demande de celui-ci ou de tout intéressé.

A cet effet, le liquidateur dépose ses comptes au greffe du tribunal où tout intéressé peut en prendre connaissance et obtenir à ses frais, délivrance d'une copie.

Le tribunal statue sur ces comptes et, le cas échéant, sur la clôture de la liquidation, au lieu et place de l'assemblée des associés ou des actionnaires.

Art.1288. L'avis de clôture de la liquidation, signé par le liquidateur, est publié, à la diligence de celui-ci au Bulletin Officiel des annonces légales et, en outre, dans un quotidien national.

Il contient les indications suivantes :

- 1- La raison sociale ou la dénomination sociale suivie, le cas échéant, de son sigle;
- 2- La forme de la société, suivie de la mention "en liquidation";
- 3- Le montant du capital social;

4. عنوان المقر الرئيسي.
 5. رقم قيد الشركة في السجل التجاري.
 6. أسماء المصفين وألقابهم وموطنهم.
 7. تاريخ ومحل انعقاد الجمعية المكلفة بالإفقال إذا كانت هي التي وافقت على حسابات المصفين أو عند عدم ذلك، تاريخ الحكم القضائي المنصوص عليه في المادة 1287 من هذا القانون، وكذلك بيان المحكمة التي أصدرت الحكم.
 8. ذكر أمانة ضبط المحكمة التي أودعت فيها حسابات المصفين.
- يقوم المصفي بتقديم طلب شطب الشركة لدى المركز الوطني للسجل التجاري بعد ثلاثين (30) يوما من تاريخ شهر إعلان قفل التصفية.
- في حالة عدم قيام المصفي بذلك، يحكم عليه بغرامة مدنية من مائة ألف دينار(100.000دج) إلى خمسمائة ألف دينار(500.000 دج).
- في جميع الأحوال، يجوز لكل ذي مصلحة اللجوء إلى القضاء الاستعجالي لاستصدار أمر الشطب.
- المادة 1289:** يكون المصفي مسئولاً تجاه الشركة والغير عن النتائج الضارة الحاصلة عن الأخطاء التي ارتكبتها أثناء ممارسته لمهامه.
- تتقدم دعوى المسؤولية ضد المصفين طبقاً للشروط المنصوص عليها في المادة 1093 من هذا القانون.
- المادة 1290:** تتقدم كل الدعاوى ضد الشركاء غير المصفين أو ورثتهم أو ذوي حقوقهم بمرور خمس (05) سنوات اعتباراً من نشر انحلال الشركة في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.

الفقرة الثانية

الأحكام المطبقة بقرار قضائي

- المادة 1291:** في حالة انعدام شروط مدرجة في القانون الأساسي أو إتفاق صريح بين الأطراف، تقع تصفية الشركة المنحلة طبقاً لأحكام هذه الفقرة وذلك من دون الإخلال بتطبيق الفقرة الأولى من هذا القسم.
- كما أنه يمكن الحكم بأمر مستعجل بأن هذه التصفية تقع بنفس الشروط المشار إليها أعلاه بناء على طلب من:
- 1- أغلبية الشركاء في شركات التضامن،
 - 2- الشركاء الممثلين لعشر رأس المال على الأقل في الشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة،
 - 3- دائني الشركة.

وتعتبر في هذه الحالة أحكام القانون الأساسي المخالفة لهذا القسم كأنها لم تكن.

- المادة 1292:** تنتهي سلطات مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو المسيرين اعتباراً من تاريخ الأمر الاستعجالي الصادر طبقاً للمادة 1291 أعلاه أو من تاريخ انحلال الشركة إن كان لاحقاً.
- المادة 1293:** لا تنتهي مهام مجلس المراقبة ومحافظي الحسابات بانحلال الشركة.

- 4- L'adresse du siège social;
- 5- Les numéros d'immatriculation de la société au registre de commerce;
- 6- Les nom, prénoms usuels et domicile des liquidateurs;
- 7- La date et le lieu de réunion de l'assemblée de clôture, si les comptes des liquidateurs ont été approuvés par elle ou, à défaut, la date de la décision de justice prévue par l'article 1287 de cette loi ainsi que l'indication du tribunal qui l'a prononcée;
- 8- L'indication du greffe du tribunal où sont déposés les comptes des liquidateurs.

Le liquidateur dépose la demande de radiation de la société au centre national du registre de commerce après trente(30) jours à compter de la date de publication de la clôture de la liquidation.

A défaut, le liquidateur encourt une amende de cent mille dinars (100.000 DA) à cinq cent mille dinars (500.000 DA).

Dans tous les cas, tout intéressé peut s'adresser au juge des référés aux fins d'ordonner la radiation.

Art.1289. Le liquidateur est responsable, à l'égard tant de la société que des tiers, des conséquences dommageables des fautes par lui commises dans l'exercice de ses fonctions.

L'action en responsabilité contre les liquidateurs se prescrit dans les conditions prévues à l'article 1093 de cette loi.

Art.1290.Toutes actions contre les associés non liquidateurs ou leurs héritiers ou ayants cause se prescrivent par cinq ans (5) à compter de la publication de la dissolution **au bulletin** officiel des annonces légales.

§. 2- Des dispositions applicables par décision de justice

Art.1291.A défaut de clauses statutaires ou de convention expresse entre les parties, la liquidation de la société dissoute sera effectuée, conformément aux dispositions du présent paragraphe, sans préjudice de l'application du paragraphe 1er de la présente section.

En outre, il peut être décidé par ordonnance de référé, que cette liquidation soit effectuée dans les mêmes conditions à la demande :

- 1- De la majorité des associés, dans les sociétés en nom collectif,
- 2- D'associés représentant au moins le dixième du capital dans les sociétés à responsabilité limitée et les sociétés par actions;
- 3- Des créanciers sociaux.

Dans ce cas, les dispositions des statuts contraires à celles de la présente section sont réputées non avenue.

Art.1292.Les pouvoirs du conseil d'administration, du directoire et des gérants prennent fin à dater de l'ordonnance de référé prise en application de l'article 1091 ci- dessus ou de la dissolution de la société si elle est postérieure.

Art.1293.La dissolution de la société ne met pas fin aux fonctions du conseil de surveillance et des commissaires aux comptes.

المادة 1294: إذا لم يوجد محافظو الحسابات، حتى بالنسبة للشركات غير الملزمة بتعيينهم، يجوز تعيين مراقب واحد أو أكثر من طرف الشركاء طبقاً للشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 1304 أدناه، وفي حالة انعدام ذلك يمكن تعيينهم بأمر على عريضة، بناء على طلب المصفي أو عن طريق دعوى استعجالية بطلب كل من يهمل الأمر وذلك بعد استدعاء المصفي قانوناً.

يحدد في أمر تعيين المراقبين سلطاتهم وواجباتهم وأجورهم وكذلك مدة مهامهم ويتحملون نفس المسؤولية الملقاة على عاتق محافظي الحسابات.

في جميع الأحوال ينشر هذا الأمر بنفس الشروط والأجال الخاصة بالمصفين والمنصوص عليها في المادة 1280 أعلاه.

المادة 1295: يعين مصف واحد أو أكثر من طرف الشركاء إذا حصل الانحلال وفقاً لما تضمنه القانون الأساسي أو إذا قرره الشركاء.

يعين المصفي:

1- بإجماع الشركاء في شركات التضامن.

2- بالأغلبية لرأس المال الشركاء في الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

3- بشروط النصاب القانونية فيما يخص الجمعيات العامة العادية في شركات المساهمة.

4- في شركات التوصية البسيطة بإجماع الشركاء المتضامنين وبأغلبية الشركاء الموصين عددا ورأس مالا.

5- في شركات التوصية بالأسهم طبقاً لشروط النصاب والأغلبية المقرر للجمعيات العامة العادية، على أن تتضمن هذه الأخيرة إجماع الشركاء المتضامنين.

المادة 1296: إذا لم يتمكن الشركاء من تعيين مصف، يتم تعيينه من طرف رئيس المحكمة بموجب أمر على عريضة.

ويجوز لكل من يهمل الأمر أن يرفع معارضة ضد هذا الأمر خلال خمسة عشر (15) يوماً ابتداء من تاريخ نشره طبقاً للشروط المنصوص عليها في المادة 1280 أعلاه. وترفع هذه المعارضة أمام المحكمة التي يجوز لها أن تعين مصفياً آخر.

المادة 1297: إذا وقع انحلال الشركة بأمر قضائي فإن هذا الأمر يعين مصفياً واحداً أو أكثر.

إذا عين عدة مصفين فإنه يجوز لهم ممارسة مهامهم على انفراد، وذلك باستثناء كل نص مخالف لأمر التعيين إلا أنه يتعين عليهم أن يضعوا ويقدموا تقريراً مشتركاً.

المادة 1298: تحدد مدة وكالة المصفي بثلاث (3) سنوات، غير أنه يمكن تجديد هذه الوكالة من طرف الشركاء أو رئيس المحكمة بحسب ما إذا كان المصفي قد عين من طرف الشركاء أو بقرار قضائي.

إذا لم يكن بالإمكان انعقاد جمعية الشركاء بصفة قانونية، يتم تجديد الوكالة بحكم قضائي بناء على طلب المصفي.

يجب على المصفي عند طلب تجديد وكالته أن يبين الأسباب التي حالت دون إقبال التصفية والتدابير التي ينوي اتخاذها والأجال التي يقتضيها إتمام التصفية.

المادة 1299: يعزل المصفي ويستخلف حسب الأوضاع المقررة لتعيينه.

Art.1294.En l'absence de commissaires aux comptes et même dans les sociétés qui ne sont pas tenues d'en désigner, un ou plusieurs contrôleurs peuvent être désignés par les associés dans les conditions prévues à l'article 1304 alinéa 2 ci- dessous, à défaut, ils peuvent être désignés par le tribunal statuant sur ordonnance sur requête, à la demande du liquidateur ou en référé à la demande de tout intéressé, le liquidateur dûment convoqué.

L'acte de nomination des contrôleurs fixe leurs pouvoirs, obligations et rémunérations ainsi que la durée de leurs fonctions. Ils encourent la même responsabilité que les commissaires aux comptes.

Dans tous les cas, cet acte est publié dans les mêmes conditions et délais prévus pour les liquidateurs prévu par l'article 1280 ci- dessus.

Art.1295. Un ou plusieurs liquidateurs sont désignés par les associés si la dissolution résulte du terme statutaire ou si elle est décidée par les associés.

Le liquidateur est nommé :

1. Dans les sociétés en nom collectif, à l'unanimité des associés;
2. Dans les sociétés à responsabilité limitée, à la majorité en capital des associés;
3. Dans les sociétés par actions, aux conditions de quorum et de majorité prévues pour les assemblées générales ordinaires.
4. Dans les sociétés en commandite simple, à l'unanimité des commandités et à la majorité en capital des commanditaires.
5. Dans les sociétés en commandite par actions, aux conditions de quorum et de majorité prévus pour les assemblées générales ordinaires, cette majorité devant comprendre l'unanimité des commandités.

Art.1296. Si les associés n'ont pu nommer un liquidateur, celui-ci est désigné par l'ordonnance du président du tribunal statuant sur requête.

Tout intéressé peut contester cette décision dans le délai de quinze (15) jours à dater de sa publication dans les conditions prévues à l'article 1280 ci- dessus. Cette opposition est portée devant le tribunal qui peut désigner un autre liquidateur.

Art. 1297. Si la dissolution de la société est prononcée par décision de justice, cette décision désigne un ou plusieurs liquidateurs.

Sauf disposition contraire de l'acte de nomination, si plusieurs liquidateurs ont été nommés, ils peuvent exercer leurs fonctions séparément. Toutefois, ils établissent et présentent un rapport commun.

Art.1298. La durée du mandat du liquidateur ne peut excéder trois (3) ans. Toutefois, ce mandat peut être renouvelé par les associés ou le président du tribunal, selon que le liquidateur a été nommé par les associés ou par décision de justice.

Si l'assemblée des associés n'a pu être valablement réunie, le mandat est renouvelé par décision de justice, à la demande du liquidateur.

En demandant le renouvellement de son mandat, le liquidateur indique les raisons pour lesquelles la liquidation n'a pu être clôturée, les mesures qu'il envisage de prendre et les délais que nécessite l'achèvement de la liquidation.

Art.1299. Le liquidateur est révoqué et remplacé selon les formes prévues pour sa désignation.

المادة 1300: يستدعي المصفي في ظرف ستة (6) أشهر من تعيينه جمعية الشركاء ويقدم لها تقريراً عن أصول وخصوم الشركة وعن متابعة عمليات التصفية وعن الأجل الضروري لإتمامها.

وفي حالة انعدام ذلك تستدعي الجمعية سواء من طرف هيئة المراقبة إن كانت أو من طرف وكيل معين بقرار قضائي بناء على طلب كل من يهمه الأمر.

إذا تعذر انعقاد الجمعية أو لم يتخذ قرار، فإن المصفي يطلب من القضاء الإذن اللازم للوصول إلى التصفية.

المادة 1301: يمثل المصفي الشركة وتخول له السلطات الواسعة لبيع الأصول ولو بالتراضي. غير أن القيود الواردة على هذه السلطات الناتجة عن القانون الأساسي أو أمر التعيين لا يحتج بها على الغير.

وتكون له الأهلية لتسديد الديون وتوزيع الرصيد الباقي.

ولا يجوز له متابعة الدعوى الجارية أو القيام بدعاوى جديدة لصالح التصفية مالم يؤذن له بذلك من الشركاء أو بقرار قضائي إذا تم تعيينه بنفس الطريقة.

المادة 1302: يضع المصفي في ظرف ثلاثة (3) أشهر من قفل كل سنة مالية الجرد وحساب النتائج وتقريراً مكتوباً يتضمن حساب عمليات التصفية خلال السنة المالية المنصرمة.

باستثناء الإعفاء الممنوح له بأمر مستعجل يستدعي المصفي حسب الإجراءات المنصوص عليها في القانون الأساسي، مرة على الأقل في السنة وفي أجل ستة (6) أشهر من قفل السنة المالية، جمعية الشركاء التي تبت في الحسابات السنوية وتمنح الرخص اللازمة وتجدد عند الاقتضاء وكالة المراقبين ومحافظي الحسابات أو أعضاء مجلس المراقبة.

إذا لم تعقد الجمعية يودع التقرير المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه بأمانة ضبط المحكمة حيث يطلع عليه كل من يهمه الأمر.

المادة 1303: يجوز للشركاء أثناء التصفية أن يطلعوا على وثائق الشركة بنفس الشروط التي سبق ذكرها من قبل.

المادة 1304: تتخذ القرارات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 1302 أعلاه على النحو التالي:

• بأغلبية الشركاء في الرأس المال، في شركات التضامن وشركة التوصية البسيطة والشركات ذات المسؤولية المحدودة،

• بشروط النصاب القانوني وأغلبية أصوات الجمعيات العادية في شركات المساهمة.

فإذا لم يحصل على الأغلبية المطلوبة فإنه يفصل بقرار قضائي بناء على طلب المصفي أو كل من يهمه الأمر.

وإذا أدت المداولة إلى تعديل في القانون الأساسي فإنها تتخذ في هذه الحالة حسب الشروط المنصوص عليها لهذا الغرض في كل نوع من أنواع الشركة.

ويجوز للشركاء المصفين أن يشتركوا في التصويت.

Art.1300.Dans les six mois de sa désignation, le liquidateur convoque l'assemblée des associés, à laquelle il fait un rapport sur l'active et le passive de la société, sur la poursuite des opérations de liquidation et le délai nécessaire pour les terminer.

A défaut, il est procédé à la convocation de l'assemblée, soit par l'organe de contrôle, s'il en existe un, soit par un mandataire désigné, par décision de justice, à la demande de tout intéressé.

Si la réunion de l'assemblée est impossible ou si aucune décision n'a pu être prise, le liquidateur demande en justice les autorisations nécessaires pour aboutir à la liquidation.

Art.1301. Le liquidateur représente la société. Il est investi des pouvoirs les plus étendus pour réaliser l'actif même à l'amiable. Les restrictions à ces pouvoirs résultant des statuts ou de l'acte de nomination, ne sont pas opposables aux tiers.

Il est habilité à payer les créanciers et répartir le solde disponible.

Il ne peut continuer les affaires en cours ou en engager de nouvelles pour le besoin de la liquidation que s'il y a été autorisé, soit par les associés, soit par décision de justice s'il a été nommé par la même voie.

Art.1302. Le liquidateur établit dans les trois (3) mois de la clôture de chaque exercice, l'inventaire, le compte de résultats, un rapport écrit par lequel il rend compte des opérations de liquidation au cours de l'exercice écoulé.

Sauf dispense accordée par l'ordonnance de référé, le liquidateur convoque selon les modalités prévues par les statuts, au moins une (1) fois par an et dans les (6) six mois de la clôture de l'exercice, l'assemblée des associés qui statue sur les comptes annuels donne les autorisations nécessaires et, éventuellement renouvelle le mandat des contrôleurs ou commissaires aux comptes ou des membres du conseil de surveillance.

Si l'assemblée n'est pas réunie, le rapport prévu à l'alinéa 1er ci-dessus est déposé au greffe du tribunal et communiqué à tout intéressé.

Art.1303. En période de liquidation, les associés peuvent prendre communication des documents sociaux, dans les mêmes conditions qu'antérieurement.

Art.1304. Les décisions prévues à l'article 1302, alinéa 2 ci- dessus, sont prises :

- à la majorité des associés en capital dans les sociétés en nom collectif, à responsabilité limitée et en commandite simple
- dans les conditions de quorum et de majorité des assemblées ordinaires, dans les sociétés par actions ;

Si la majorité requise ne peut être réunie, il est statué, par ordonnance du président de la juridiction compétente à la demande du liquidateur ou de tout intéressé.

Lorsque la délibération entraîne la modification des statuts, elle est prise dans les conditions prescrites à cet effet, pour chaque forme de société.

Les associés liquidateurs peuvent prendre part au vote.

المادة 1305: في حالة استمرار استغلال الشركة يتعين على المصفي استدعاء جمعية الشركاء حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 1302 أعلاه، وإلا جاز لكل من يهمه الأمر أن يطلب الاستدعاء سواء بواسطة محافظي الحسابات أو هيئة المراقبة أو من وكيل معين بقرار قضائي.

المادة 1306: تتم قسمة المال الصافي المتبقي بعد سداد الأسهم الإسمية أو حصص الشركة بين الشركاء بنفس نسبة مساهمتهم في رأسمال الشركة وذلك باستثناء الشروط المخالفة الواردة في القانون الأساسي.

المادة 1307: يقرر المصفي إن كان ينبغي توزيع الأموال التي أصبحت قابلة للتصرف فيها أثناء التصفية وذلك دون الإخلال بحقوق الدائنين.

يجوز لكل معني بالأمر أن يطلب أمام القضاء الحكم في وجوب التوزيع أثناء التصفية، وذلك بعد إعدار المصفي بدون جنوى.

ينشر كل قرار توزيع يتعلق بالأصول في جريدة الإعلانات القانونية التي تم فيها النشر المنصوص عليه في المادة 1280 أعلاه.

ويبلغ قرار توزيع الأصول إلى الشركاء على انفراد.

المادة 1308: تودع المبالغ المخصصة للتوزيع بين الشركاء والدائنين في أجل خمسة عشر (15) يوما ابتداء من قرار التوزيع، في حساب مفتوح لدى بنك باسم الشركة الموضوعة تحت التصفية ويجوز سحب المبالغ بمجرد توقيع مصف واحد وتحت مسؤوليته.

الفصل السابع شركة المحاصة

المادة 1309: يجوز تأسيس شركات المحاصة بين شخصين طبيعيين أو أكثر، تتولى إنجاز عمليات تجارية.

المادة 1310: لا تكون شركة المحاصة إلا في العلاقات الموجودة بين الشركاء ولا تكشف للغير، فهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية ولا تخضع للإشهار، ويمكن إثباتها بكل الوسائل.

لا تطبق أحكام الفصل التمهيدي وأحكام الباب الأول، وأحكام الفصل السادس من هذا الكتاب على شركات المحاصة.

المادة 1311: يتفق الشركاء بكل حرية على موضوع الشركة وسيرها وشكلها ونسبة الأرباح وشروطها مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في القانون المدني.

المادة 1312: يتعاقد كل شريك مع الغير باسمه الشخصي، ويكون ملزما وحده حتى في حالة كشفه عن أسماء الشركاء الآخرين دون موافقتهم.

غير أنه إذا تعامل المشاركون بصفتهم شركاء على مرني ومسمع الغير، يكون كل واحد منهم ملزما بالتضامن تجاه الغير عن الالتزامات الناجمة عن التصرفات التي قام بها بهذه الصفة أحد هؤلاء الآخرين.

Art.1305. En cas de continuation de l'exploitation sociale, le liquidateur est tenu de convoquer l'assemblée des associés, dans les conditions prévues à l'article 1302 ci-dessus. A défaut, tout intéressé peut demander la convocation, par les commissaires aux comptes, ou de l'organe de contrôle, soit par un mandataire désigné par décision de justice.

Art.1306. Sauf clause contraire des statuts, le partage de l'actif net subsistant après remboursement du nominal des actions ou des parts sociales, est effectué entre les associés dans les mêmes proportions que leur participation au capital social.

Art.1307. Sous réserve des droits des créanciers, le liquidateur décide s'il convient de distribuer les fonds devenus disponibles en cours de liquidation.

Après mise en demeure infructueuse du liquidateur, tout intéressé peut demander en justice qu'il soit statué sur l'opportunité d'une répartition en cours de liquidation.

Toute décision de répartition de fonds, est publiée dans le journal d'annonces légales dans lequel a été effectuée la publicité prévue à l'article 1280 ci-dessus.

La décision est notifiée individuellement aux associés.

Art.1308. Les sommes affectées aux répartitions entre les associés et les créanciers, sont déposées dans le délai de quinze (15) jours à compter de la décision de répartition, à un compte ouvert dans une banque au nom de la société en liquidation. Elles peuvent être retirées sur la signature d'un seul liquidateur et sous sa responsabilité.

Chapitre 7

De la société en participation

Art.1309. Il peut être créé entre deux ou plusieurs personnes physiques des sociétés en participation destinées à réaliser des opérations de commerce.

Art.1310. La société en participation n'existe que dans les rapports entre associées et ne se révèle pas aux tiers. Elle n'a pas la personnalité morale, n'est pas soumise à publicité et peut être prouvée par tous moyens.

Les dispositions du chapitre préliminaire et du titre I, chapitre 6 du présent livre ne lui sont pas applicables.

Art.1311. Les associées conviennent librement de l'objet social, de son fonctionnement, de la forme et de la proportion des dividendes et des conditions de la société en participation sous réserve des dispositions prévues par le code civil.

Art.1312. Chaque associé contracte avec les tiers en son nom personnel. Il est seul engagé même au cas où, sans l'accord des autres associées, il révèle leurs noms aux tiers.

Toutefois, si les participants agissent en qualité d'associés au vu de tiers, chacun d'entre eux est tenu à l'égard de ceux-ci des obligations nées des actes accomplis en cette qualité par l'un des autres avec solidarité.

المادة 1313: يبقى كل شريك في مواجهة الغير مالكا للحصة التي قدمها للشركة.

تعتبر أموال شائعة بين الشركاء الأموال المتحصل عليها من نشاط الشركة، وتعتبر كذلك الأموال التي اتفق الشركاء على كونها مشاعة.

المادة 1314: لا يمكن تمثيل حقوق الشركاء بسندات قابلة للتداول.

يعتبر كل شرط مخالف كأن لم يكن.

المادة 1315: إذا كانت مدة شركة المحاصة غير محددة، يمكن أن تحل في أي وقت بموجب تبليغ موجه من أحد الشركاء إلى بقية الشركاء، شريطة أن يتم ذلك بحسن نية وفي الوقت الملائم.

لا يمكن لأي شريك أن يطلب قسمة الأموال المشاعة قبل حل الشركة ما لم يوجد اتفاق مخالف.

الفصل الثامن

التجمعات ذات النفع الاقتصادي

المادة 1316: يجوز لشخصين معنويين أو أكثر أن يؤسسوا فيما بينهم بموجب عقد رسمي توثيق، ولفترة محدودة، تجمعا لتطبيق كل الوسائل الملائمة لتسهيل النشاط الاقتصادي لأعضائه أو لتطويره، وتحسين نتائج هذا النشاط وتنميته.

غير أنه إذا تعلق الأمر بشركات ذات رؤوس أموال عمومية، يمكن أن يؤسس التجمع بموجب عقد رسمي.

يجب أن يكون نشاط التجمع مرتبطا بالنشاط الاقتصادي لأعضائه وألا يكتسي سوى طابعا ثانويا بالنسبة لهذا النشاط.

المادة 1317: يحدد عقد التجمع ذي النفع الاقتصادي تنظيمه وحقوق والتزامات أعضائه، مع مراعاة أحكام هذا القانون.

يتضمن عقد التجمع على وجه الخصوص البيانات التالية:

1. اسم التجمع.
2. اسم كل شركة وموضوعها وشكلها وعنوان مقرها الرئيسي، وإذا اقتضى الأمر رقم قيد كل عضو من التجمع في السجل التجاري.
3. المدة التي أنشئ لأجلها التجمع.
4. موضوع التجمع.
5. عنوان مقر التجمع.

تتم جميع تعديلات العقد وتنشر حسب شروط العقد نفسه.

ولا تصبح قابلة للاحتجاج بها على الغير إلا ابتداء من تاريخ الإشهار.

Art.1313. A l'égard des tiers, chaque associé reste propriétaire de la part qu'il met à la disposition de la société.

Sont réputés indivises entre les associés les biens acquis de l'activité de la société, il en est de même de ceux que les associés auraient convenu de mettre en indivision.

Art.1314. Les droits des associés ne peuvent être représentés par des titres négociables. Toute clause contraire est réputée non écrite.

Art.1315. Lorsque la durée de la société en participation est indéterminée, sa dissolution peut être faite à tout moment par simple notification adressée par l'un d'eux à tous les associés pourvue que cette notification est de bonne foi et non faite à contre temps.

A moins qu'il n'en soit autrement convenu, aucun associé ne peut demander le partage des biens indivis avant la dissolution de la société.

Chapitre 8

Groupement à intérêts économiques

Art.1316. Deux ou plusieurs personnes morales peuvent constituer entre elles par acte notarié, pour une période déterminée, un groupement en vue de mettre en œuvre tous les moyens propres à faciliter ou à développer l'activité économique de ses membres, à améliorer ou à accroître les résultats de cette activité.

Toutefois, s'il s'agit de sociétés à capitaux publics, le groupement peut être constitué par acte authentique.

L'activité du groupement doit se rattacher à l'activité économique de ses membres et ne peut avoir qu'un caractère accessoire par rapport à celle-ci.

Art.1317. Le contrat de groupement d'intérêt économique détermine l'organisation du groupement et les droits et obligations de ses membres sous réserve des dispositions du présent code.

Le contrat contient notamment les indications suivantes :

1. La dénomination du groupement ;
2. les noms, raison sociale ou dénomination sociale, la forme juridique, l'adresse de son siège social ; et s'il y a lieu le numéro d'immatriculation au registre de commerce de chacun des membres du groupement,
3. la durée pour laquelle le groupement est constitué ;
4. l'objet du groupement ;
5. l'adresse du siège du groupement.

Toutes les modifications du contrat sont établies et publiées dans les mêmes conditions que le contrat lui-même.

Elles ne sont opposables aux tiers qu'à dater de cette publicité.

المادة 1318: يجب أن ينص عقد التجمع كذلك على ما يأتي:

- 1- شروط قبول الأعضاء الجدد وعزلهم،
- 2- صلاحيات جمعية أعضاء التجمع،
- 3- كفاءات مراقبة التسيير،
- 4- كفاءات الحل والتصفية.

المادة 1319: لا يؤدي التجمع من تلقاء نفسه إلى تحقيق الفوائد واقتسامها ويمكن أن يؤسس بدون رأسمال.

ولا يمكن تمثيل حقوق أعضائه بواسطة سندات قابلة للتداول، ويعتبر كل شرط مخالف كأن لم يكن.

المادة 1320: يتمتع التجمع بالشخصية المعنوية من تاريخ قيده في السجل التجاري.

يكون الأشخاص الذين تصرفوا باسم التجمع في طور تكوينه وقبل أن يكتسب الشخصية المعنوية مسؤولين بالتضامن عن التصرفات التي قاموا بها ما لم يأخذ التجمع على عاتقه تعهداتهم بعد قيده واكتسابه للشخصية المعنوية، وعندئذ تعتبر هذه التعهدات ناتجة عن التجمع منذ تأسيسه.

المادة 1321: يلزم أعضاء التجمع بتسديد ديونه من أموالهم الخاصة على وجه التضامن ما لم يوجد اتفاق مخالف مع الغير المتعاقد.

لا يجوز لدائني التجمع متابعة عضو من أعضاء التجمع بتسديد الديون إلا بعد انقضاء خمسة عشرة (15) يوما من توجيه انذار للتجمع بواسطة محضر غير قضائي بقي بدون جدوى.

المادة 1322: يسير التجمع شخص واحد أو أكثر ويمكن أن يعين شخصا معنويا قائما بإدارة التجمع مع مراعاة تعيين ممثل دائم يتحمل نفس المسؤوليات المدنية والجزائية كما لو كان قائما بالإدارة باسمه الخاص.

يلزم القائم بإدارة التجمع في علاقاته مع الغير، من خلال كل عمل يدخل في موضوع هذا الأخير. ويكون كل تحديد لنطاق السلطات غير قابل للإحتجاج به تجاه الغير.

المادة 1323: يجوز للتجمع إصدار سندات استحقاق وفقا للشروط العامة المتعلقة بإصدار هذه السندات من الشركات ويتكون هذا التجمع فقط من شركات تستوفي الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 1324: يمكن تحويل كل شركة أو جمعية يتناسب موضوعها مع تعريف التجمع ذي النفع الاقتصادي كما هو منصوص عليه في المادة 1316 المذكورة أعلاه، إلى تجمع دون أن يترتب عن ذلك حلها أو تأسيس شخص معنوي جديد.

ويمكن أن يحول التجمع إلى شركة التضامن بإجماع أعضائه دون أن يترتب عن ذلك حله أو تكوين شخص معنوي جديد.

المادة 1325: يمكن للتجمع قبول أعضاء جدد إليه وفقا للشروط المحددة في العقد. ويجوز إعفائهم من الديون المستحقة على التجمع قبل انضمامهم إليه إن سمح العقد بذلك مع مراعاة اتخاذ قرار الإعفاء من طرف جمعية الأعضاء ونشره وفقا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

يجوز لكل عضو أن ينسحب من التجمع وفقا للشروط المحددة في العقد مع مراعاة تنفيذه لما عليه من التزامات.

Art. 1318. Le contrat de groupement doit prévoir également :

- 1- les conditions d'acceptation et de révocation de nouveaux membres,
- 2- les attributions de l'assemblée des membres du groupement,
- 3- les modalités de contrôle de la gestion,
- 4- les modalités de dissolution et de liquidation.

Art.1319. Le groupement ne donne pas lieu par lui-même à réalisation et partage de bénéfices et peut être constitué sans capital.

Les droits de ses membres ne peuvent être représentés par des titres négociables. Toute clause contraire est réputée non écrite.

Art.1320. Le groupement jouit de la personnalité morale et de la pleine capacité à dater de son immatriculation au registre de commerce.

Les personnes qui ont agi au nom du groupement en formation avant qu'il n'acquiert la personnalité morale seront tenues, solidairement et indéfiniment responsable, des actes ainsi accomplis, à moins que le groupement, après avoir été régulièrement constitué et immatriculé, ne reprenne les engagements souscrits. Ces engagements sont alors réputés avoir été souscrits dès l'origine par le groupement.

Art.1321. Les membres du groupement sont tenus solidairement du paiement des dettes de celui-ci sur leur patrimoine propre, sauf convention contraire avec le tiers cocontractant.

Les créanciers du groupement ne peuvent poursuivre le paiement des dettes contre un membre qu'après avoir vainement mis en demeure le groupement par acte extrajudiciaire, aux termes d'un délai de quinze (15) jours suivant la date de ladite mise en demeure.

Art.1322. Le groupement est administré par une ou plusieurs personnes. Une personne morale peut être nommée administrateur du groupement sous réserve qu'elle désigne un représentant permanent qui encourt les mêmes responsabilités civile et pénale que s'il était administrateur en son nom propre.

Dans les rapports avec les tiers, un administrateur engage le groupement par tout acte entrant dans l'objet de celui-ci. Toute limitation de pouvoirs est inopposable aux tiers.

Art.1323. Le groupement peut émettre des obligations, aux conditions générales d'émission de ces titres, par les sociétés. Il est lui-même composé exclusivement de sociétés qui satisfont aux conditions prévues par la présente loi.

Art.1324. Toute Société ou association dont l'objet correspond à la définition du groupement d'intérêts économiques, tel que prévue par l'article 1316 ci-dessus, peut être transformé en un tel groupement sans donner lieu à dissolution ni la création d'une personne morale nouvelle.

Un groupement peut être transformé en société en nom collectif sur décision unanime de ses membres, sans donner lieu à dissolution ni à création d'une personne morale nouvelle.

Ar.1325. Le groupement, au cours de son existence, peut accepter de nouveaux membres dans les conditions fixées par le contrat. Les nouveaux membres peuvent être exonérés des dettes nées antérieurement à leur entrée dans le groupement si le contrat le permet sous réserve que la décision d'exonération soit prise par l'assemblée générale et publiée selon les conditions prévues par la présente loi.

Tout membre du groupement peut se retirer dans les conditions prévues par le contrat, sous réserve qu'il ait exécuté ses obligations.

المادة 1326: يمكن أن يتولى مراقبة حسابات التجمع محافظ حسابات أو أكثر يعين بقرار جماعي يتخذه الأعضاء وفق الشروط المحددة في العقد.

غير أن التجمع يلزم بتعيين محافظ أو أكثر للحسابات في حالة إصداره لسندات الاستحقاق وفقا للشروط المنصوص عليها بالمادة 1323 أعلاه.

وفي حال عدم تعيينه محافظ الحسابات في الحالتين المذكورتين أعلاه، يتم تعيينه من قاض الأمور المستعجلة بناء على طلب من أي عضو.

المادة 1327: ينحل التجمع حسب الأسباب المنصوص عليها في عقد تأسيسه.

1- بحلول أجله،

2- بتحقيق الغرض منه أو زواله،

2- بإرادة أعضاءه،

4- بحكم قضائي،

5- بحل شخص معنوي عضو في التجمع، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.

المادة 1328: تطبق الأحكام الخاصة بالبطلان المنصوص عليها بالمواد 1246 و 1248 إلى 1256 أعلاه على التجمع.

كما تطبق أحكام التصفية الواردة في هذا القانون على التجمعات ولا سيما المواد من 1278 إلى 1308 أعلاه ما لم يتفق على خلاف ذلك في عقد تأسيس التجمع.

المادة 1329: يعاقب بغرامة من ألفين (2.000) دج إلى عشرين ألف (20.000) دج القائمين بإدارة التجمع الذين أغفلوا في العقود والوثائق الصادرة عنه والموجهة إلى الغير، الإشارة إلى تسميته متبوعة بعبارة "تجمع ذو نفع اقتصادي" أو إلى إختصار التسمية "ت.م. أ" وكذا بيان مقره ورقم قيده في السجل التجاري ورأسمال ماله عند الاقتضاء.

تطبق نفس العقوبة في الفقرة أعلاه على من استعمل عن سوء نية هذه التسمية أو أي عبارة تفيد ذلك من شأنها إثارة اللبس معها.

المادة 1330: تطبق الجزاءات المتعلقة بالمخالفات المرتكبة من طرف محافظي الحسابات المنصوص عليها في هذا القانون، متى نص عقد تأسيس التجمع على أن تتم مراقبة حساباته بواسطة محافظ أو محافظي حسابات.

المادة 1331: في كل الأحوال، يمكن لكل ذي مصلحة أن يطلب عن طريق الاستعجال، ولو من ساعة إلى ساعة، إصدار أمر بإلزام المسيرين أو رؤساء الشركات أو القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين أو المديرين العامين أو المديرين العامين المفوضين أو المصفي، تحت طائلة غرامة تهديدية بتنفيذ إلزاماتهم المتعلقة بإبلاغ المستندات أو وضعها تحت التصرف أو بتنفيذ أي إلزام آخر إتجاههم منصوص عليه في هذا القانون أو تعيين وكيل لتنفيذ الإلتزام المطلوب.

يتحمل الأشخاص المذكورين أعلاه، المبالغ المالية الناجمة عن تصفية الغرامة التهديدية ومصاريف الإجراءات من أموالهم الخاصة.

Art.1326. Le contrôle des comptes du groupement peut être assuré par un ou plusieurs commissaires aux comptes, nommés par décision collective des membres dans les conditions fixées par le contrat.

Toutefois, Le groupement est tenu de désigner un ou plusieurs commissaires aux comptes lorsqu'il émet des obligations dans les conditions prévues à l'article 1323 ci- dessus.

A défaut de désignation dans les deux cas précédemment cités, le juge des référés procède à sa désignation sur demande d'un de ses membres.

Art.1327. Le groupement est dissous selon les causes prévues dans l'acte de sa constitution et :

- 1- par l'arrivée du terme ;
- 2- par la réalisation ou l'extinction de son objet ;
- 3- par la volonté de ses membres ;
- 4- par décision judiciaire,
- 5- par la dissolution d'une personne morale membre du groupement, sauf stipulation contraire.

Art.1328. Les dispositions relatives à la nullité stipulées dans les articles 1246, 1248 à 1256 ci-dessus s'appliquent au groupement.

Aussi, les dispositions du présent code relatives à la liquidation s'appliquent aux groupements notamment les articles de 1278 à 1308 ci- dessus sauf convention contraire dans l'acte de constitution du groupement.

Art.1329. Sont punis d'une amende de 2000 DA à 20.000 DA les administrateurs d'un groupement qui auront omis d'indiquer sur les actes et documents émanant du dit groupement et destinés aux tiers, sa dénomination précédé ou suivie des mots : «groupement d'intérêt économique» ou du sigle « GIE » ainsi que l'énonciation du siège, le numéro d'immatriculation au registre du commerce et le capital social les cas échéant.

Les mêmes peines s'appliquent à toute personne qui aura employé de mauvaise foi l'appellation groupement d'intérêt économique ou le sigle GIE ou toute expression de prêter à confusion avec ceux-ci.

Art 1330. Les peines relatives aux infractions commises par les commissaires aux comptes s'appliquent si l'acte de constitution du groupement prévoit le contrôle de ses comptes par un ou plusieurs commissaires aux comptes.

Art. 1331. Tout intéressé peut se faire délivrer, en référé, même d'heure à heure, une ordonnance aux gérants, présidents de sociétés, administrateurs, membres du directoire, directeurs généraux, directeurs généraux délégués ou liquidateurs de s'acquitter, sous astreinte de leurs obligations relatives à la notification des documents, leur mise à disposition ou l'exécution à leur égard de toute autre obligation prévue par la présente loi, ou de désigner un mandataire pour s'acquitter de l'obligation requise.

Les personnes susnommées supporteront, à leurs propres frais, les sommes d'argent résultant de la liquidation de l'astreinte et les frais de la procédure.

الباب الثاني
الأحكام الجزائية
الفصل الأول
الجرائم المتعلقة بالشركات ذات المسؤولية المحدودة

المادة 1332: يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من مائتي ألف (200.000) دج، إلى خمسمائة ألف (500.000) دج:

- 1- كل من زاد لحصص عينية قيمة تزيد عن قيمتها الحقيقية عن طريق الغش،
- 2- المديرون الذين تعمدوا توزيع أرباح صورية بين الشركاء بدون جرد أو بواسطة جرد مغشوش،
- 3- المديرون الذين قدموا عمداً للشركاء ولو مع عدم وجود توزيع للأرباح ميزانية غير صحيحة لإخفاء الوضعية الحقيقية للشركة،
- 4- المديرون الذين استعملوا عن سوء نية أموالاً أو قروضاً للشركة، استعمالاً يعلمون أنه مخالف لمصلحة الشركة تلبية لأغراضهم الشخصية أو لتفضيل شركة أو مؤسسة أخرى لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة،

5- المديرون الذين استعملوا عن سوء نية الصلاحيات المخولة لهم أو الأصوات التي كانت تحت تصرفهم بهذه الصفة استعمالاً يعلمون أنه مخالف لمصالح الشركة تلبية لأغراضهم الشخصية أو لتفضيل شركة أو مؤسسة أخرى لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة.

يمكن للجهة القضائية أن تقضي بمنع المدير من ممارسة أي نشاط تسيير في شركة مهما كان شكلها ونشر الحكم على نفقته وفق للتشريع الساري.

المادة 1333: يعاقب بغرامة من مئة ألف (100.000) دج إلى خمسمائة ألف (500.000) دج، المديرون الذين لم يعدوا في كل سنة مالية الجرد وحساب الاستغلال العام وحساب النتائج والميزانية وتقريراً عن عمليات السنة المالية.

المادة 1334 : يعاقب بغرامة من خمسمائة ألف (500.000) دج إلى مليوني (2.000.000) دج، المديرون الذين لم يعملوا على انعقاد جمعية الشركاء في أجل ستة (6) أشهر من تاريخ إختتام السنة المالية وكذا خلال الأجل الممنوح لهم من طرف القاضي طبقاً للمادة 933 أعلاه، أو لم يعرضوا تلك المستندات المنصوص عليها في المادة 1333 فقرة 1 من هذا القانون على الجمعية العامة.

المادة 1335: يعاقب بغرامة من مئة ألف (100.000) دج إلى خمس مئة ألف (500.000) دج، المديرون الذين يتخلفون عمداً، إذا إنخفض مال الشركة الصافي عن ربع رأس مال الشركة، من جراء الخسائر الثابتة في المستندات الحسابية:

- 1- عن استشارة الشركاء لاتخاذ قرار بمدى ملائمة الانحلال المسبق للشركة إذا كان لذلك محل في ظرف الأربعة أشهر التالية للموافقة على الحسابات التي أظهرت تلك الخسائر.
- 2- عن إيداع القرار الذي اتخذته الشركاء بالمركز الوطني للسجل التجاري ونشره بالنشرة القانونية للإعلانات القانونية، فضلاً عن النشر في جريدة يومية معتمدة لتلقي الإعلانات القانونية.

المادة 1336: يعاقب بغرامة من ألفين (2.000) دج إلى عشرين ألف (20.000) دج ، مديرو الشركة ذات المسؤولية المحدودة الذين اغفلوا التأشير على جميع العقود أو المستندات الصادرة من الشركة والمعدة للغير وبيان تسميتها المسبوق أو المتبوع مباشرة بلفظ الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو اسمها المختصر : "ش.م.م" مع ذكر رأس مالها وعنوان مقرها الرئيسي .

TITRE II
DISPOSITIONS PENALES
Chapitre I

Infractions liées aux sociétés à responsabilité limitée

Art. 1332. Sont punis d'un emprisonnement d'un an à cinq ans et d'une amende de 200.000 DA à 500.000 DA:

- 1- Ceux qui, frauduleusement, auront fait attribuer à un apport en nature une évaluation supérieure à sa valeur réelle ;
- 2- Les gérants qui, en l'absence d'inventaire ou au moyen d'inventaires frauduleux, ont, sciemment, opéré entre les associés la répartition de dividendes fictifs;
- 3- Les gérants qui, même en l'absence de toute distribution de dividendes, ont, sciemment, présenté aux associés un bilan inexact en vue de dissimuler la véritable situation de la société;
- 4- Les gérants qui, de mauvaise foi ont fait des biens ou du crédit de la société, un usage qu'ils savaient contraire à l'intérêt de celle-ci, à des fins personnelles ou pour favoriser une autre société ou entreprise dans laquelle ils étaient intéressés directement ou indirectement.
- 5- Les gérants qui de mauvaise foi ont fait des pouvoirs qu'ils possédaient ou des voix dont ils disposaient en cette qualité, un usage qu'ils savaient contraire aux intérêts de la société à des fins personnelles ou pour favoriser une autre société ou entreprise dans laquelle ils étaient intéressés directement ou indirectement.

La juridiction peut empêcher le gérant d'exercer toute activité de direction ou de gestion dans une société, quelle que soit sa forme conformément à la législation en vigueur.

Art. 1333. Sont punis d'une amende de 100.000 DA à 500.000 DA, les gérants qui n'ont pas établi, chaque exercice, l'inventaire, le compte d'exploitation générale, le compte des résultats, le bilan et un rapport sur les opérations de l'exercice ;

Art. 1334. Sont punis d'une amende de 500.000 DA à 2.000.000 DA, les gérants qui n'ont pas procédé à la réunion de l'assemblée des associés dans les six (6) mois de la clôture de l'exercice ainsi que dans le délai qui leur est imparti par le juge conformément à l'article 933 ci- dessus, ou qui n'ont pas soumis à l'approbation de ladite assemblée les documents prévus à l'alinéa 1^{er} de l'article 1333 de la présente loi.

Art. 1335. Sont punis d'une amende de 100.000DA à 500.000DA, les gérants qui, sciemment, lorsque l'actif net de la société, du fait de pertes constatées dans les documents comptables, devient inférieur au quart du capital social :

- 1- N'ont pas, dans les quatre mois qui suivent l'approbation des comptes ayant fait apparaître ces pertes, consulté les associés afin de décider s'il y a lieu de la dissolution anticipée de la société.
- 2- N'ont pas déposé au centre national de registre de commerce, et publié dans un journal quotidien habilité à recevoir les annonces légales, la décision adoptée par les associés.

Art. 1336. Sont punis d'une amende de 2.000 DA à 20.000 DA, les gérants d'une société à responsabilité limitée qui auront omis de mentionner sur tous actes ou sur tous documents émanant de la société et destinés aux tiers, l'indication de sa dénomination sociale, précédée ou suivie immédiatement des mots " société à responsabilité limitée" ou des initiales "S.A.R.L" de l'énonciation du capital social et de l'adresse de son siège social.

المادة 1337: تطبق أحكام المواد من 1332 إلى 1336 أعلاه على كل شخص قام مباشرة أو بواسطة شخص آخر بتسيير شركة ذات مسؤولية محدودة تحت ظل أو بدلا عن مسيرها القانوني.

الفصل الثاني

الجرائم المتعلقة بشركات المساهمة

القسم الأول

الجرائم المتعلقة بتأسيس شركات المساهمة

المادة 1338: يعاقب بغرامة من مائتي ألف (200.000) دج إلى واحد مليون (1.000.000) دج، مؤسسو شركات المساهمة ورئيسها والقائمون بإدارتها أو أعضاء مجلس المديرين أو مديروها العامون، الذين أصدروا الأسهم سواء قبل قيد الشركة بالسجل التجاري أو في أي وقت كان إذا حصل على القيد بطريق الغش أو دون إتمام إجراءات تأسيس الشركة بوجه قانوني .

المادة 1339: يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من خمسمائة ألف (500.000) دج إلى مليوني (2.000.000) دج، الأشخاص الذين:

- 1- أكدوا عمدا في تصريح توثيقي مثبت للاكتتابات والدفعات، صحة البيانات التي كانوا يعلمون بأنها صورية أو أعلنوا بأن الأموال التي لم توضع فعليا ونهائيا بعد تحت تصرف الشركة قد سددت فعلا أو قدموا للموثق قائمة للمساهمين تتضمن اكتتابات صورية أو تسديدات مالية لم توضع بصفة نهائية تحت تصرف الشركة،
- 2- يتظاهرون عمدا باكتتابات أو دفعات أو عن طريق نشر اكتتابات أو دفعات غير موجودة فعلا أو وقائع أخرى خيالية بقصد الحصول أو محاولة الحصول على اكتتابات أو دفعات،
- 3- قاموا عمدا بغرض الحث على الاكتتابات أو الدفعات بنشر أسماء أشخاص قدموا خلافا للحقيقة كأنهم إنتموا أو سينتمون أو ملحقين أو سيلحقون بالشركة بأية صفة كانت،
- 4- قاموا عن طريق الغش بمنح حصة عينية تقريبا أعلى من قيمتها الحقيقية .

المادة 1340: يعاقب بغرامة من مئة ألف (100.000) دج إلى خمسمائة ألف (500.000) دج، مؤسسو شركة المساهمة أو رئيس مجلس إدارتها أو أعضاء مجلس المديرين أو القائمون بإدارتها أو مديروها العامون وكذلك أصحاب الأسهم أو حاملوها، الذين تعاملوا عمدا في:

- 1- أسهم دون أن تكون لها قيمة اسمية أو كانت قيمتها الاسمية دون الحد الأدنى المحدد في القانون الأساسي،
- 2- أسهم عينية لا يجوز التداول فيها قبل انقضاء الأجل.

المادة 1341 : يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 1340 أعلاه كل شخص تعمد الاشتراك في المعاملات أو قام بوضع قيم للأسهم أو قدم وعودا بالأسهم المشار إليها في المادة السابقة .

المادة 1342: يعاقب بغرامة من مئة ألف (100.000) دج إلى خمسمائة ألف (500.000) دج، كل شخص تعمد قبول أو الاحتفاظ بمهام مندوب لتقدير الحصص المقدمة وهذا بالرغم من تضارب المصالح أو الموانع القانونية.

Art. 1337. Les dispositions des articles 1332 à 1336 ci-dessus sont applicables à toute personne qui, directement ou par personne interposée, aura en fait exercé la gestion d'une société à responsabilité limitée sous le couvert ou au lieu et place de son gérant légal.

Chapitre II

Infractions concernant les sociétés par actions

Section I

Infractions relatives à la constitution des sociétés par actions

Art. 1338. Sont punis d'une amende de 200.000 DA à 1.000.000 DA, les fondateurs, le président, les administrateurs, les membres du directoire ou les directeurs généraux des sociétés par actions, qui ont émis des actions, soit avant l'immatriculation de ladite société au registre de commerce, soit à une période quelconque, si l'immatriculation a été obtenue par fraude, soit encore sans que les formalités de constitution de ladite société aient été régulièrement accomplies.

Art. 1339. Sont punis d'un emprisonnement d'un an à cinq ans et d'une amende de 500.000 DA à 2.000.000 DA :

- 1- Ceux qui sciemment dans la déclaration notariée constatant les souscriptions et les versements auront affirmé sincères et véritables des souscriptions qu'ils savaient fictives ou auront déclaré que des fonds qui n'ont pas été mis définitivement à la disposition de la société ont été effectivement versés, ou auront remis au notaire une liste des actionnaires mentionnant des souscriptions fictives ou le versement de fonds qui n'ont pas été mis définitivement à la disposition de la société;
- 2- Ceux qui font passer sciemment pour des souscriptions ou des versements, ou en publiant des souscriptions ou des versements inexistantes, ou d'autres faits fictifs, en vue d'obtenir ou de tenter d'obtenir des souscriptions ou des versements ;
- 3- Ceux qui, sciemment, pour provoquer des souscriptions ou des versements, auront publié les noms de personnes désignées contrairement à la vérité comme s'ils appartenaient ou appartiendraient à la société à quelque titre que ce soit, comme étant ou devant être attachées à la société à titre quelconque;
- 4- Ceux qui, frauduleusement, auront fait attribuer à un apport en nature, une évaluation supérieure à sa valeur réelle.

Art. 1340. Sont punis d'une amende de 100.000 DA à 500.000 DA, les fondateurs, le président du conseil d'administration, les membres du directoire, les administrateurs ou les directeurs généraux des sociétés par actions, ainsi que les titulaires ou porteurs d'actions qui, sciemment, auront négocié :

- 1- Des actions sans valeur nominale ou dont la valeur nominale est inférieure au minimum prévu dans les statuts;
- 2- Des actions d'apport avant l'expiration du délai pendant lequel, elles ne sont pas négociables;

Art. 1341. Et punie des peines prévues à l'article 1340 ci-dessus, toute personne qui, sciemment, a soit participé aux négociations, soit établi la valeur des actions ou promesses d'actions visées à l'article précédent.

Art. 1342. Et punie d'une amende de 100.000 DA à 500.000 DA, toute personne qui, sciemment, aura accepté ou conservé les fonctions de commissaire aux apports, nonobstant les incompatibilités et interdictions légales.

القسم الثاني

الجرائم المتعلقة بمديرية شركات المساهمة وإدارتها

المادة 1343: يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من خمسمائة ألف (500.000) دج إلى الواحد مليون (1.000.000) دج:

- 1- رئيس شركة المساهمة والقائمون بإدارتها أو أعضاء مجلس المديرين أو مديروها العامون الذين يباشرون عمدا توزيع أرباح صورية على المساهمين دون تقديم قائمة للجرد أو بتقديم قوائم جرد مغشوشة،
- 2- رئيس شركة المساهمة والقائمون بإدارتها أو أعضاء مجلس المديرين أو مديروها العامون الذين يتعمدون نشر أو تقديم ميزانية للمساهمين غير مطابقة للواقع، لإخفاء حالة الوضعية الحقيقية للشركة ولو في حالة عدم وجود توزيع للأرباح،
- 3- رئيس شركة المساهمة والقائمون بإدارتها أو أعضاء مجلس المديرين أو مديروها العامون الذين يستعملون عن سوء نية أموال الشركة أو سمعتها في غايات يعلمون أنها مخالفة لمصلحتها لأغراض شخصية أو لتفضيل شركة أو مؤسسة أخرى لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة،
- 4- رئيس شركة المساهمة والقائمون بإدارتها أو أعضاء مجلس المديرين أو مديروها العامون الذين يستعملون عن سوء نية وبهذه الصفة ما لهم من السلطة أو حق من التصرف في الأصوات استعمالا يعلمون أنه مخالف لمصالح الشركة لتحقيق أغراض شخصية أو لتفضيل شركة أو مؤسسة أخرى لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة .

يمكن للجهة القضائية أن تقضي في حالة الإدانة بمنع المسير من ممارسة أي نشاط تسيير أو إدارة في شركة مهما كان شكلها ونشر الحكم على نفقة المحكوم عليه وفق للتشريع الساري.

المادة 1344: يعاقب بغرامة من مئة ألف (100.000) دج إلى خمسمائة ألف (500.000) دج، الرئيس والقائمون بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين أو المديرون العامون لشركة المساهمة الذين:

- 1- يتخلفون في كل سنة مالية عن وضع حساب الاستغلال العام وحساب النتائج والجرد والميزانية والتقارير الكتابية عن حالة الشركة ونشاطها أثناء السنة المنصرمة.
- 2- يتخلفون في إعداد هاته المستندات عن استعمال نفس الأشكال وطرق التقدير المتبعة في السنوات السابقة وذلك مع مراعاة التعديلات المقدمة طبقا للمادة 1227 أعلاه.

القسم الثالث

الجرائم المتعلقة بجمعيات المساهمين في شركات المساهمة

المادة 1345: يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مئة ألف (100.000) دج إلى خمسمائة ألف (500.000) دج أو بإحدى هاتين العقوبتين:

Section2

Infractions relatives à la direction et à l'administration des sociétés par actions

Art. 1343. Sont punis d'un emprisonnement d'un an à cinq ans et d'une amende de 500.000 DA à 1.000.000 DA :

- 1- Le président, les administrateurs, les membres du directoire et les directeurs généraux d'une société par actions qui, en l'absence d'inventaire ou au moyen d'inventaires frauduleux auront sciemment opéré, entre les actionnaires, la répartition de dividendes fictifs,
- 2- Le président, les administrateurs, les membres du directoire ou les directeurs généraux d'une société par actions qui, même en l'absence de toute distribution de dividendes, auront sciemment, publié ou présenté aux actionnaires, un bilan inexact, en vue de dissimuler la véritable situation de la société,
- 3- Le président, les administrateurs, les membres du directoire ou les directeurs généraux d'une société par actions qui, de mauvaise foi, auront fait des biens ou du crédit de la société, un usage qu'ils savaient contraire à l'intérêt de celle-ci, à des fins personnelles ou pour favoriser une autre société ou entreprise dans laquelle ils étaient intéressés directement ou indirectement.
- 4- Le président, les administrateurs, les membres du directoire ou les directeurs généraux d'une société par actions qui, de mauvaise foi, auront fait des pouvoirs qu'ils possédaient ou des voix dont ils disposaient, en cette qualité, un usage qu'ils savaient contraire aux intérêts de la société à des fins personnelles ou pour favoriser une autre société ou entreprise dans laquelle ils étaient intéressés directement ou indirectement.

La juridiction peut, en cas de condamnation, ordonner d'empêcher le gérant d'exercer toute activité de direction ou de gestion dans une société, quelle que soit sa forme, et de publier la décision au frais du condamné conformément à la législation en vigueur.

Art. 1344. Sont punis d'une amende de 100.000 DA à 500.000 DA, le président, les administrateurs, les membres du directoire ou les directeurs généraux d'une société par actions :

- 1- Qui n'ont pas établi, chaque exercice le compte d'exploitation générale, le compte des résultats, l'inventaire, le bilan et un rapport écrit sur la situation de la société et l'activité de celle-ci pendant l'exercice écoulé.
- 2- Qui n'ont pas employé, pour l'établissement de ces documents les mêmes formes et les mêmes méthodes d'évaluation que les années précédentes, sous réserve des modifications apportées, conformément de l'article 1227 ci- dessus.

Section 3

Infractions relatives aux assemblées d'actionnaires des sociétés par actions

Art. 1345. Sont punis d'un emprisonnement de trois mois à deux ans et d'une amende de 100.000DA à 500.000DA, ou de l'une de ces deux peines :

- 1- كل من يمنع المساهم عمدا من المشاركة في مجلس المساهمين،
- 2- كل من يتقدم زورا للمشاركة في انتخاب مجلس المساهمين مباشرة أو بواسطة شخص آخر كمالك للأسهم،
- 3- كل من حصل على منح أو ضمانات أو مزايا من أجل التصويت في اتجاه ما أو يمتنع عن المشاركة فيه وكذلك الأشخاص الذين ضمنوا أو وعدوا بهذه المزايا.

المادة 1346: يعاقب بغرامة من مائتي ألف (200.000) دج إلى مليوني (2.000.000) دج، رئيس شركة المساهمة أو القائمون بإدارتها أو أعضاء مجلس المديرين الذين لم يعملوا على انعقاد الجمعية العامة العادية في السنة (6) أشهر التي تلي اختتام السنة المالية، أو عند التمديد في الأجل المعين بقرار قضائي، أو لم يقدموا المستندات المنصوص عليها في الفقرتين 2 و 3 من المادة 1226 أعلاه للمصادقة عليها من طرف الجمعية المذكورة.

المادة 1347: يعاقب بغرامة من عشرين ألف (20.000) دج إلى مائتي ألف (200.000) دج، رئيس شركة المساهمة أو القائمون بإدارتها أو أعضاء مجلس المديرين أو المديرين العامين الذين لم يستدعوا لكل جمعية في الأجل القانوني أصحاب الأسهم الحائزين منذ شهر واحد على الأقل على سندات اسمية إما برسالة عادية أو برسالة موصى عليها على نفقتهم إذا كان قد نص عليها في القانون الأساسي أو بناء على طلب المعنيين بالأمر.

المادة 1348: يعاقب بغرامة من عشرين ألف (20.000) دج إلى مائتي ألف (200.000) دج، رئيس شركة المساهمة أو أعضاء مجلس المديرين أو القائمون بإدارتها أو المديرين العامين الذين لم يحيطوا علما بالمساهمين بموجب رسالة موصى عليها بالتاريخ المحدد لانعقاد الجمعية قبل خمسة وثلاثين (35) يوما على الأقل من التاريخ المحدد للانعقاد .

المادة 1349 : يعاقب بغرامة من عشرين ألف (20.000) دج إلى مائتي ألف (200.000) دج، رئيس الجلسة وأعضاء مكتب الجمعية الذين لم يحترموا أثناء اجتماع المساهمين الأحكام المتعلقة بحقوق التصويت والملحقة بالأسهم.

القسم الرابع الجرائم المتعلقة بالتعديلات التي تطرأ على رأسمال الشركة الفقرة الأولى زيادة رأس المال

المادة 1350: يعاقب بغرامة من مئة ألف (100.000) دج إلى خمسمائة ألف (500.000) دج، رئيس شركة المساهمة أو أعضاء مجلس المديرين أو القائمون بإدارتها أو مديروها العامون الذين أصدروا وقت زيادة رأس المال أسهما:

- 1- إما قبل قيد تعديل القانون الأساسي الناتج عن تلك الزيادة في رأس المال في السجل التجاري،
- 2- إما إذا وقع تسجيل هذا التعديل عن طريق التأسيس في أي وقت كان،
- 3- وإما قبل أن تنتهي بصفة منتظمة إجراءات تكوين هذه الشركة أو زيادة رأسمالها.

- 1- Ceux qui, sciemment ont empêché un actionnaire de participer à une assemblée d'actionnaires;
- 2- Ceux qui en se présentant faussement comme propriétaires d'actions, auront participé au vote dans une assemblée d'actionnaires, qu'ils aient agi directement ou par personne interposée;
- 3- Ceux qui, se seront fait accorder, garantie ou avantages pour voter dans un certain sens ou pour ne pas participer au vote, ainsi que ceux qui auront garanti ou permis ces avantages.

Art. 1346. Sont punis d'une amende de 200.000 DA à 2.000.000 DA, le président, les administrateurs ou les membres du directoire d'une société par actions qui n'auront pas "réuni" l'assemblée générale ordinaire dans les six mois de la clôture de l'exercice ou, en cas de prolongation, dans le délai fixé par décision de justice ou qui n'auront pas soumis à l'approbation de ladite assemblée, les documents prévus aux alinéas 2 et 3 de l'article 1226 ci- dessus.

Art. 1347. Sont punis d'une amende de 20.000DA à 200.000DA, le président, les administrateurs, les membres du directoire ou les directeurs généraux d'une société par actions qui n'ont pas convoqué, à toute assemblée, dans le délai légal, les actionnaires titulaires depuis un mois au moins de titres nominatifs, soit par lettre ordinaire, soit si les statuts le prévoient ou si les intéressés en ont fait la demande, par lettre recommandée à leurs frais.

Art. 1348. Sont puni d'une amende de 20.000DA à 200.000DA, le président, les membres du directoire, les administrateurs et les directeur généraux des sociétés par actions qui n'ont pas porté à la connaissance des actionnaires par lettre recommandée, la date prévue pour la réunion de l'assemblée, trente-cinq jours au moins avant cette date.

Art. 1349. - Sont punis des peines d'une amende de 20.000DA à 200.000DA, le président de séance et les membres du bureau de l'assemblée qui n'auront pas respecté, lors des assemblées d'actionnaires, les dispositions régissant les droits de vote attachés aux actions.

Section 4

Infractions relatives aux modifications du capital social

§ 1er. - Augmentation de capital

Art. 1350. Sont punis d'une amende de 100.000DA à 500.000DA, le président, les membres du directoire, les administrateurs ou les directeurs généraux d'une société par actions qui, lors d'une augmentation de capital, ont émis des actions :

- 1- Soit avant qu'une modification des statuts résultant de ladite augmentation de capital, ait fait l'objet d'une inscription modificative au registre du commerce ;
- 2- Soit à une période quelconque, si ladite inscription modificative a été obtenue par fraude;
- 3- Soit encore, sans que les formalités de constitution de ladite société ou celles de l'augmentation de capital, aient été régulièrement accomplies.

المادة 1351: يعاقب بغرامة من مائتي ألف (200.000) دج إلى واحد مليون (1.000.000) دج، رئيس شركة المساهمة أو أعضاء مجلس المديرين أو القائمون بإدارتها أو مديروها العامون والذين لم يقوموا عند زيادة رأس المال :

1- بإفادة المساهمين حسب نسبة الأسهم التي يملكونها بحق التمتع بالأفضلية في الاكتتاب بالأسهم النقدية،
2- بمنح المساهمين أجل ثلاثين (30) يوما على الأقل ابتداء من تاريخ افتتاح الاكتتاب ليمارسوا حقهم في الاكتتاب،

3- بتوزيع الأسهم التي أصبحت متوفرة على المساهمين بسبب عدم وجود عدد كاف من الاكتتابات التفاضلية على المساهمين الذين اكتتبوا في الأسهم القابلة للتخفيض وعددا من الأسهم يفوق العدد الذي يجوز لهم الاكتتاب فيه عن طريق التفضيل بالتناسب مع ما يملكونه من حقوق.

لا تطبق أحكام هذه المادة في حالة إلغاء الجمعية العامة لحق الأفضلية في الاكتتاب.

المادة 1352: يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات و بغرامة من خمسمائة ألف (500.000) دج إلى مليوني (2.000.000) دج، الأشخاص الذين ارتكبوا المخالفات المنصوص عليها في المادة السابقة قصد حرمان المساهمين أو البعض منهم من جزء من حقوقهم في مال الشركة.

يمكن للجهة القضائية أن تقضي بمنع المسير من ممارسة أي نشاط تسيير أو إدارة في شركة مهما كان شكلها وفق للتشريع الساري.

المادة 1353: يعاقب بالحبس من ستة شهر إلى سنتين وبغرامة من مائتي ألف (200.000) دج إلى مليون (1.000.000) دج، رئيس شركة المساهمة أو أعضاء مجلس المديرين أو القائمون بإدارتها أو مديروها العامون أو محافظو الحسابات الذين أعدوا عمدا أو وافقوا على البيانات غير الصحيحة التي وردت في التقارير المقدمة للجمعية العامة المدعوة للبت في إلغاء حق الأفضلية في اكتتاب المساهمين.

المادة 1354 : تطبق أحكام المواد من 1339 إلى 1342 أعلاه المتعلقة بتأسيس شركات المساهمة في حالة زيادة رأس المال .

الفقرة الثانية

تخفيض رأس المال

المادة 1355: يعاقب بغرامة من مئة ألف (100.000) دج إلى خمسمائة ألف (500.000) دج، رئيس شركة المساهمة أو أعضاء مجلس المديرين أو القائمون بإدارتها أو مديروها العامون والذين قاموا عمدا بتخفيض رأس مال الشركة:

1- دون مراعاة المساواة بين المساهمين،

2- دون تبليغ مشروع تخفيض رأسمال الشركة إلى محافظي الحسابات قبل خمسة وأربعين (45) يوما على الأقل من انعقاد الجمعية العامة المدعوة للبت في ذلك،

3- ودون أن يقوموا بنشر قرار تخفيض رأس المال في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية وفضلا عن ذلك في جريدة مؤهلة لقبول الإعلانات القانونية .

Art. 1351. Sont punis d'une amende de 200.000DA à 1.000.000DA, le président, les membres du directoire, les administrateurs ou les directeurs généraux d'une société par actions qui, lors d'une augmentation de capital :

- 1- N'ont pas fait bénéficier les actionnaires, proportionnellement au montant de leurs actions, d'un droit de préférence à la souscription des actions en numéraire.
- 2- N'ont pas réservé aux actionnaires un délai de trente jours (30) au moins à dater de l'ouverture de la souscription, pour l'exercice de leur droit de souscription.
- 3- N'ont pas attribué les actions rendues disponibles, faute d'un nombre suffisant de souscriptions à titre préférentiel, aux actionnaires, ayant souscrit, à titre réductible, un nombre d'actions supérieur à celui qu'ils pouvaient souscrire à titre préférentiel, proportionnellement aux droits dont ils disposent.

Les dispositions du présent article ne sont pas applicables dans le cas où l'assemblée générale a supprimé le droit préférentiel de souscription.

Art. 1352. Sont punis d'un emprisonnement d'un an à cinq ans et d'une amende de 500.000DA à 2.000.000DA, ceux qui ont commis les infractions prévues à l'article précédent, en vue de priver les actionnaires, ou certains d'entre eux, d'une part de leurs droits dans le patrimoine de la société.

La juridiction peut empêcher le gérant d'exercer toute activité de direction ou de gestion dans une société, quelle que soit sa forme conformément à la législation en vigueur.

Art. 1353. Sont punis d'un emprisonnement de six mois à deux ans et d'une amende de 200.000DA à 1.000.000DA, le président, les membres du directoire, les administrateurs, les directeurs généraux ou les commissaires aux comptes d'une société par actions qui, sciemment, auront dressé ou confirmé des indications inexacts dans les rapports présentés à l'assemblée générale appelée à décider la suppression du droit préférentiel de souscription des actionnaires.

Art. 1354. - Les dispositions des articles 1339 à 1342 ci- dessus relatives à la constitution des sociétés par actions, sont applicables en cas d'augmentation de capital.

§ 2. - Réduction du capital

Art. 1355. Sont punis d'une amende de 100.000DA à 500.000DA, le président, les membres du directoire, les administrateurs ou les directeur généraux d'une société par actions qui, sciemment, ont procédé à une réduction du capital social :

- 1- Sans respecter l'égalité des actionnaires ;
- 2- Sans communiquer le projet de réduction du capital social aux commissaires aux comptes, quarante cinq (45) jours au moins avant la réunion de l'assemblée générale appelée à statuer;
- 3- Sans assurer la publicité de la décision de réduction du capital dans le bulletin officiel des annonces légales et un journal habilité à recevoir les annonces légales.

القسم الخامس

الجرائم المتعلقة بمراقبة شركات المساهمة

المادة 1356: يعاقب بغرامة من مئة ألف (100.000) دج إلى خمسمائة ألف (500.000) دج، كل شخص يقبل عمدا أو يمارس أو يحتفظ بوظائف محافظ الحسابات بالرغم من حالة التنافي.

المادة 1357: يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من مائتي ألف (200.000) دج إلى مليون (1.000.000) دج كل محافظ للحسابات يعتمد إعطاء معلومات كاذبة أو تأكيدها عن حالة الشركة أو الذي لم يبلغ إلى وكيل الجمهورية عن الوقائع الإجرامية التي علم بها.

يطبق التشريع الساري المفعول المتعلق بإفشاء السر المهني على محافظي الحسابات.

يمكن للجهة القضائية، في حالة الإدانة، أن تقضي بمنع محافظ الحسابات من ممارسة النشاط المهني المرتبط بالجريمة المرتكبة.

المادة 1358: يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من مائتي ألف (200.000) دج إلى مليون (1.000.000) دج، رئيس شركة المساهمة أو أعضاء مجلس المديرين أو القائمون بإدارتها أو مديروها العامون أو كل شخص في خدمة الشركة يعتمد وضع عائق لمراجعة الحسابات أو مراقبة محافظي الحسابات أو يمتنع عن تقديم كل الوثائق اللازمة للاطلاع عليها في عين المكان لممارسة مهامهم خاصة فيما يتعلق بالعقود والدفاتر المستندية والسندات وسجلات المحاضر.

القسم السادس

الجرائم المتعلقة بحل شركات المساهمة

المادة 1359 : يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة أشهر وبغرامة من مئة ألف (100.000) دج إلى خمسمائة ألف (500.000) دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، رئيس شركة المساهمة أو أعضاء مجلس المديرين أو القائمون بإدارتها أو المديرون العامون، الذين في حالة ما إذا أصبح المال الصافي للشركة - بسبب الخسائر الثابتة بمستندات الحسابات - أقل من ربع رأس المال:

- 1- امتنعوا عمدا عن استدعاء الجمعية العامة في الأربعة (4) أشهر التي تلي المصادقة على الحسابات المثبتة للخسائر لأجل البت عند الاقتضاء في حل الشركة مسبقا.
- 2- تعمدوا عدم نشر القرار المصادق عليه من قبل الجمعية العامة في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية وإيداعه وتقييده بالسجل التجاري.

القسم السابع

الجرائم النوعية المتعلقة بشركات المساهمة

المادة 1360: يعاقب بغرامة من ألفين (2.000) دج إلى عشرين ألف (20.000) دج، رئيس شركة المساهمة أو القائمون بإدارتها أو مديروها العامون أو مسيروها الذين أغفلوا الإشارة على العقود أو المستندات الصادرة من الشركة والمخصصة للغير اسم الشركة مسبقا أو متبوعا فورا بالكلمات الآتية "شركات المساهمة" أو اسمها المختصر : "ش. ذ. أ" ومكان مقر الشركة وبيان رأسمالها.

Section 5

Infractions relatives au contrôle des sociétés par actions

Art. 1356. Et punie d'une amende de 100.000DA à 500.000DA, toute personne qui à sciemment, accepté, exercé ou conservé les fonctions de commissaire aux comptes, nonobstant les incompatibilités légales.

Art. 1357. Et puni d'un emprisonnement d'un an à cinq ans et d'une amende de 200.000DA à 1.000.000DA tout commissaire aux comptes qui à, sciemment, donné ou confirmé des informations fausses sur la situation de la société ou qui n'a pas révélé au procureur de la République, les faits à caractères pénales dont il aura eu connaissance.

Les dispositions de la législation en vigueur relatives à la violation du secret professionnel, sont applicables aux commissaires aux comptes.

La juridiction peut, en cas de condamnation, ordonner d'empêcher le commissaire aux comptes d'exercer toute activité professionnelle liée à l'infraction commise.

Art. 1358. Sont punis d'un emprisonnement d'un an à cinq ans et d'une amende de 200.000DA à 1.000.000DA, le président, les administrateurs, les membres du directoire les directeurs généraux ou toute personne au service de la société qui auront, sciemment, mis obstacle aux vérifications, aux contrôles des commissaires aux comptes ou qui leur auront refusé la communication sur place de toutes les pièces utiles à l'exercice de leur mission, et notamment de tous contrats, livres, documents et registres de procès-verbaux.

Section 6

Infractions relatives à la dissolution des sociétés par actions

Art. 1359. Sont punis d'un emprisonnement de deux mois à six mois et d'une amende de 100.000DA à 500.000DA ou de l'une de ces deux peines, le président, les membres du directoire, les administrateurs ou les directeurs généraux d'une société par actions, qui, sciemment, lorsque l'actif net de la société, du fait de pertes constatées dans les documents comptables, devient inférieur au quart du capital :

- 1- N'ont pas, dans les quatre mois qui suivent l'approbation des comptes ayant fait apparaître ces pertes convoqué l'assemblée générale extraordinaire à l'effet de décider s'il y a lieu à dissolution anticipée de la société;
- 2- N'ont pas publié dans le bulletin officiel des annonces légales, déposé et inscrit au registre de commerce, la décision adoptée par l'assemblée générale

Section 7

Infractions spécifiques aux sociétés par actions

Art. 1360. Sont punis d'une amende de 2.000 DA à 20.000 DA, le président, les administrateurs, les directeurs généraux ou les gérants d'une société par actions qui auront omis de mentionner, sur tous actes ou sur tous documents émanant de la société et destinés aux tiers, l'indication de la dénomination sociale, précédée ou suivie immédiatement des mots: "société par actions" ou des initiales "S.P.A", du lieu du siège social et de l'énonciation du capital social.

المادة 1361 : تطبق أحكام هذا الفصل الخاصة برئيس الشركة والقائمين بإدارتها أو مديريها العامين على كل شخص قام مباشرة أو بواسطة شخص آخر بممارسة مديرية تلك الشركات أو إدارتها في ظل محل أو مكان نائبهم القانونيين.

القسم الثامن الجرائم المتعلقة بالأسهم

المادة 1362 : يعاقب بغرامة من مئة ألف (100.000) دج إلى خمسمائة ألف (500.000) دج، مؤسسو الشركة أو رئيسها وأعضاء مجلس المديرين أو القائمون بإدارتها أو المديرون العامون، الذين أصدروا لحساب هذه الشركة أسهما تقل قيمتها الاسمية عن الحد الأدنى المحدد في قانونها الأساسي.

المادة 1363 : تطبق أحكام المادة السابقة الخاصة برئيس شركات المساهمة والقائمين بإدارتها ومديريها العامين على كل شخص قام مباشرة أو بواسطة شخص بممارسة مديرية وإدارة أو تسيير تلك الشركات في ظل محل أو مكان نائبهم القانونيين.

الفصل الثالث الجرائم المتعلقة بشركة التوصية بالأسهم

المادة 1364: تطبق أحكام المواد من 1338 إلى 1363 أعلاه على شركات التوصية بالأسهم.

تطبق العقوبات المقررة لرؤساء شركات المساهمة والقائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين أو المديرين العامين، وتطبق ذات العقوبات فيما يخص إختصاصاتهم، على مسيري شركات التوصية بالأسهم.

الفصل الرابع الجرائم المشتركة بين مختلف أنواع الشركات التجارية القسم الأول الجرائم المتعلقة بالشركات التابعة والمساهمة

المادة 1365: يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين و بغرامة من مئة ألف (100.000) دج إلى خمسمائة ألف (500.000) دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، رؤساء الشركات أو أعضاء مجلس المديرين أو القائمون بإدارتها أو مديروها العامون الذين يتعمدون:

- 1- عدم الإشارة في التقرير السنوي المقدم للشركاء حول عمليات النشاط، إلى حيازتهم على مساهمات في شركة مقرها بتراب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أو إلى تملك نصف رأسمال هذه الشركة، وتسري نفس العقوبات على محافظي الحسابات بسبب عدم ذكر نفس الإشارة في تقريرهم.
- 2- عدم بيان نشاط الشركات التابعة للشركة في تقريرهم بحسب كل فرع من النشاط وعدم إظهار النتائج المحصل عليها.
- 3- عدم إلحاق التقرير المنصوص عليه في المادة 1242 فقرة 2 أعلاه بميزانية الشركة والمتضمن المعلومات التي يراد بها إظهار وضعية الشركات التابعة والمساهمة .
- 4- يكونون قد تحصلوا على مساهمات في شركة، مخالفين بذلك أحكام المادة 1238 من هذا القانون.
- 5- لم يعدوا أو لم يقدموا و/أو لم ينشروا الحسابات المدعمة كما هو محدد في المادة 1244 من هذا القانون.

Art. 1361. Les dispositions du présent chapitre visant le président, les administrateurs ou les directeurs généraux de sociétés par actions, sont applicables à toute personne qui, directement ou par personne interposée, à en fait, exercé la direction, l'administration desdites sociétés sous le couvert ou aux lieu et place de leurs représentants légaux.

Section 8 **Infractions relatives aux actions**

Art. 1362. Sont punis d'une amende de 100.000DA à 500.000DA, les fondateurs, le président, les membres du directoire, les administrateurs ou les directeurs généraux d'une société qui ont émis, pour le compte de celle-ci, des actions d'une valeur nominale inférieure au minimum légal.

Art. 1363. Les dispositions de l'article ci-dessus visant le président, les administrateurs et les directeurs généraux de sociétés par actions, seront applicables à toute personne qui, directement ou par personne interposée, à, en fait, exercé la direction, l'administration ou la gestion desdites sociétés sous le couvert ou aux lieu et place de leurs représentants légaux.

Chapitre III **Infractions relatives aux sociétés en commandite par actions**

Art. 1364. Les dispositions des articles 1338 à 1363 ci- dessus sont applicables aux sociétés en commandite par actions.

Les peines prévues sont appliquées aux présidents, administrateurs, membres du directoire ou directeurs généraux des sociétés par actions. Les mêmes peines sont, eu égard à leur compétence, appliquées aux gérants de sociétés en commandite par actions.

CHAPITRE IV **Infractions communes aux diverses formes de sociétés commerciales**

Section I **Infractions relatives aux filiales et participations**

Art. 1365. Sont punis d'un emprisonnement de six mois à deux ans et d'une amende de 100.000DA à 500.000DA ou de l'une de ces deux peines, les présidents, les membres du directoire, les administrateurs ou les directeurs généraux de toute société qui, sciemment:

- 1- N'ont pas fait mention dans le rapport annuel, présenté aux associés sur les opérations de l'exercice, d'une prise de participation dans une société ayant son siège sur le territoire de la République algérienne démocratique et populaire ou de l'acquisition de la moitié du capital d'une telle société; les mêmes peines sont applicables aux commissaires aux comptes pour défaut de la même mention dans leur rapport ;
- 2- N'ont pas, dans le même rapport, rendu compte de l'activité des filiales de la société par branche d'activité et fait ressortir les résultats obtenus ;
- 3- N'ont pas annexé le rapport prévu à l'article 1242 alinéa 2ci- dessus et comportant les renseignements en vue de faire apparaître la situation desdites filiales et participations;
- 4- auront pris des participations dans une société en violation des dispositions de l'article 1238 du présent code ;
- 5- N'ont pas établi, présenté et ou publié les comptes consolidés tels que prévus par l'article 1244 du présent code.

القسم الثاني الجرائم المتعلقة بالتصفية

المادة 1366 : يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر و بغرامة من مئة ألف (100.000) دج إلى خمسمائة ألف (500.000) دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، مصفى الشركة الذي:

1- لم يقم عمدا في ظرف شهر من تعيينه، بنشر الأمر المتضمن تعيينه مصفيا بالنشرة الرسمية للإعلانات القانونية وبيومية وطنية، ولم يودع بالمركز الوطني للسجل التجاري القرارات التي قضت بالحل،

2- ولم يستدع عمدا الشركاء في نهاية التصفية لأجل البت في الحساب النهائي وعلى إبراء إدارته وإخلاء ذمته من توكيله واثبات اختتام التصفية أو لم يضع حساباته بأمانة ضبط المحكمة ولم يطلب من القضاء المصادقة عليها وذلك في الحالة المنصوص عليها في المادة 1287 أعلاه.

المادة 1367: تطبق العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة في حالة التصفية القضائية للشركة على المصفى الذي:

1- استمر عمدا في ممارسة وظائفه بعد انتهاء توكيله دون أن يطلب التجديد،

2- لم يودع عمدا في حساب جار لدى بنك باسم الشركة الجاري تصفيته في أجل خمسة عشر (15) يوما ابتداء من يوم قرار التوزيع الأموال المخصصة لتوزيعها بين الشركاء والدائنين ولم يودع بمصلحة الودائع والأمانات في أجل سنة واحدة ابتداء من اختتام التصفية، الأموال المخصصة للدائنين أو الشركاء والتي لم يسبق لهم إن طلبوها .

يمكن للجهة القضائية أن تقضي بمنع المصفى من ممارسة أي نشاط إدارة أو تصفية في شركة مهما كان شكلها ونشر الحكم على نفقته.

المادة 1368: يعاقب بالحبس من سنة واحدة إلى خمس سنوات وبغرامة من خمسمائة ألف (500.000) إلى واحد مليون (1.000.000) دج، المصفى الذي يقوم عن سوء نية:

1- باستعمال أموال أو ائتمان الشركة الجاري تصفيته وهو يعلم أنه مخالف لمصالح الشركة تلبية لأغراض شخصية أو لتفضيل شركة أخرى أو مؤسسة له فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة،

2- بالتخلي عن كل أو جزء من مال الشركة الجاري تصفيته خلافا لأحكام المادتين 1283 و 1284 أعلاه.

يمكن للجهة القضائية أن تقضي بمنع المصفى من ممارسة أي نشاط إدارة أو تصفية في شركة مهما كان شكلها والأمر بنشر الحكم على نفقته.

المادة 1369: تلغى أحكام الأمر رقم 59-75 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، والمتضمن القانون التجاري، غير أن نصوصه التطبيقية غير المخالفة لهذا القانون تبقى سارية المفعول إلى حين صدور النصوص التطبيقية لهذا القانون.

المادة 1370: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في..... الموافق.....

عبد المجيد تبون

Section 2

Infractions relatives à la liquidation

Art. 1366. Et puni d'un emprisonnement de deux mois à six mois et d'une amende de 100.000DA à 500.000DA, ou de l'une de ces deux peines, le liquidateur d'une société qui, sciemment :

1°) - N'a pas, dans le délai d'un mois de sa nomination, publié dans le bulletin officiel des annonces légales et dans un quotidien national, l'acte le nommant liquidateur et déposé au registre du commerce, les décisions prononçant la dissolution ;

2°) - N'a pas convoqué les associés, en fin de liquidation, pour statuer sur le compte définitif, sur le quitus de sa gestion et la décharge de son mandat, et pour constater la clôture de la liquidation, ou n'a pas dans le cas prévu à l'article 1287 ci-dessus, déposé ses comptes au greffe du tribunal, ni demandé en justice l'approbation de ceux-ci.

Art. 1367. Et puni des peines prévues à l'article précédent, au cas où la liquidation d'une société intervient, le liquidateur qui, sciemment :

- 1- A continué d'exercer ses fonctions à l'expiration de son mandat, sans en demander le renouvellement ;
- 2- N'a pas déposé à un compte ouvert dans une banque au nom de la société en liquidation, dans le délai de quinze jours à compter de la décision de répartition, les sommes affectées aux répartitions entre les associés et les créanciers, n'a pas déposé au service des dépôts et consignations, dans le délai d'un an à compter de la clôture de la liquidation, les sommes attribuées à des créanciers ou à des associés et non réclamées par eux.

La juridiction peut empêcher le liquidateur d'exercer toute activité de direction ou de gestion dans une société, quelle que soit sa forme, et de publier la décision à ses frais.

Art. 1368. Et puni d'un emprisonnement d'un an à cinq ans et d'une amende de 500.000DA à 1.000.000DA,, le liquidateur qui, de mauvaise foi :

- 1- Fait des biens ou du crédit de la société en liquidation, un usage qu'il savait contraire à l'intérêt de celle-ci, à des fins personnelles ou pour favoriser une autre société ou entreprise dans laquelle il était intéressé directement ou indirectement ;
- 2- Cédé tout ou partie de l'actif de la société en liquidation contrairement aux dispositions des articles 1283 et 1284 ci-dessus.

La juridiction peut empêcher le liquidateur d'exercer toute activité de direction ou de gestion dans une société, quelle que soit sa forme, et de publier la décision à ses frais.

Art. 1369. Sont abrogées les dispositions de l'ordonnance n° 75-59 du 20 Ramadhan 1395 correspondant au 26 septembre 1975, modifiée et complétée, portant code de commerce, toute fois, ses textes d'application qui ne contredisent pas la présente loi restent en vigueur jusqu'à la promulgation des textes d'application de la présente loi.

Art.1370. La présente loi sera publiée au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le correspondant au

Abdelmadjid TEBBOUNE

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE LA JUSTICE

**AVANT PROJET DE LA LOI
PORTANT CODE DE COMMERCE.**

AVRIL 2025